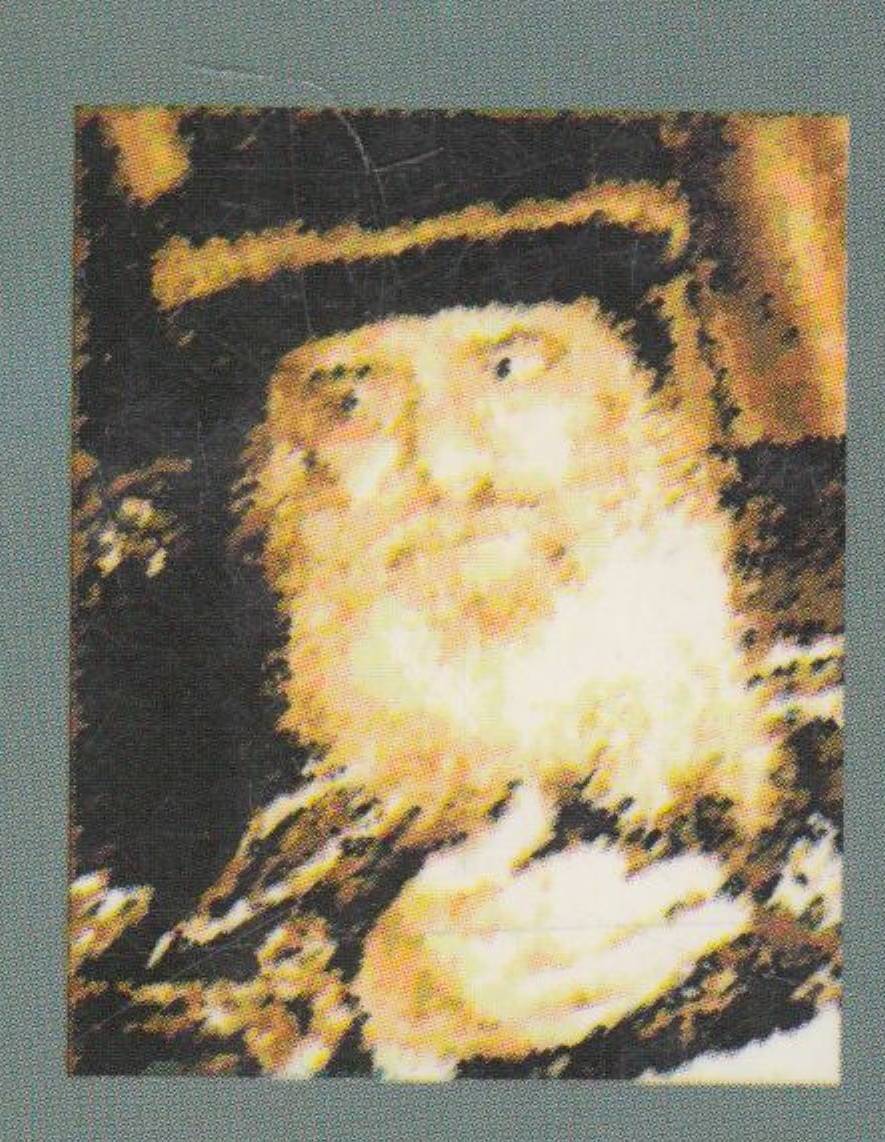
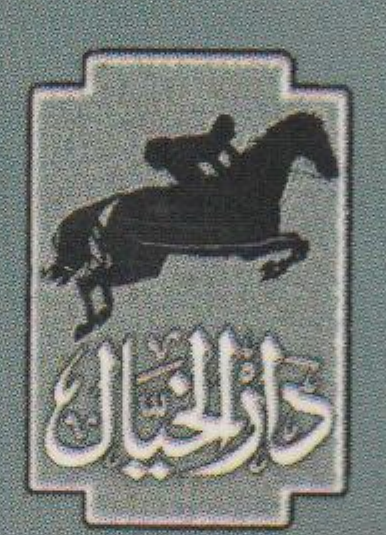
الباب القادم فى الكنيسة المصرية

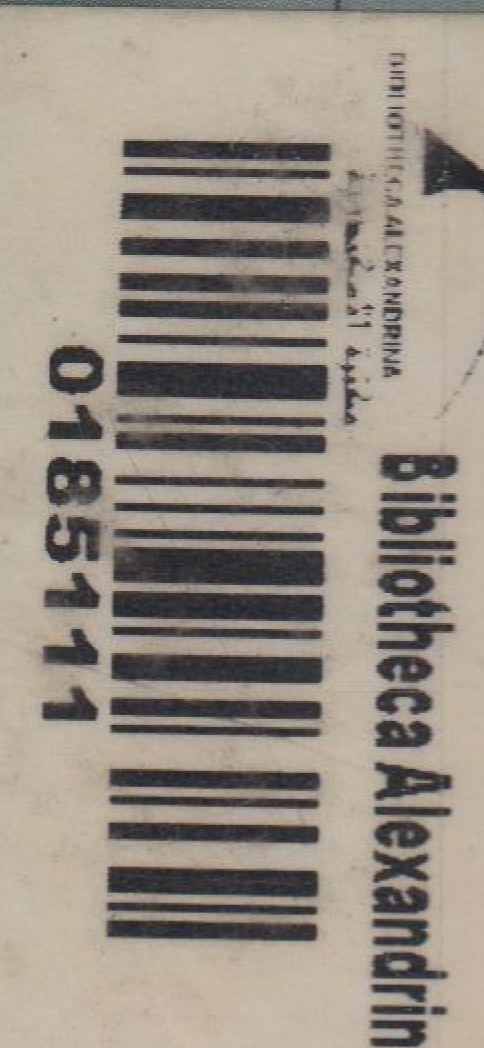


مصير الأقباط فى مصر

أسامة سلامة



مصير الاقباط فى مصر
الناشر: دار الخيَّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى



مصير الأقباط
في مصر

مصير الأقباط في مصر

الطبعة الأولى: مارس ١٩٩٨
رقم الإيداع: ٩٨/٢٩٣٠

دار الخيـّال

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد
ت: ٣٥٦٤٧٨٣

البابا القادم فى الكنيسة المصرية



مصير الأقباط فى مصر

أسامة سلامة

مطبوعات دار الخيّال

إهـــــداء

إلى أمى وأخى وروح أبى

أسامة سلامة

مصير الأقباط فى مصر

ماهو مصير الأقباط فى مصر؟ وماذا ينتظرهم فى المستقبل القريب؟ هل سيأتى يوما تخلو فيه مصر من المسيحية، كما يريد البعض ..؟! أم ستعود دولة قبطية تسكنها أغلبية مسيحية وأقلية مسلمة كما يردد البعض الآخر أيضا.. كأمنية يجب العمل على تحقيقها؟

هذه الأسئلة التى يندهش البعض من طرحها ويستنكرونها ويتغافل عنها آخرون ويفعلون مثل النعامة التى تخفى رأسها فى الرمال ظنا منها أن تصرفها الساذج يحميها من الخطر الذى يبتعد عنها خطوات قليلة.

هذه الأسئلة أراها ضرورية وأرى أن الإجابة عليها ترتبط بواقع ومستقبل ذلك الوطن وتتفرع من الإجابات عشرات الأسئلة التى تفرض نفسها علينا.

ولعل أول سؤال هو: هل الأقباط أقلية أم جزء من نسيج الوطن الواحد؟

وللأسف أجد نفسى مضطرا لاستخدام عبارة نسيج الوطن الواحد رغم أنها فقدت كثيرا من معانيها ودلالاتها الحقيقية بسبب كثرة استخدامها دون العمل بها.

من بين الأسئلة أيضا: هل يعامل الأقباط كمواطنين ويحصلون على حق المواطنة بالفعل أم أن الأغلبية المسلمة تقهرهم وتضطهدهم.؟ وهل توجد مشاكل قبطية أم أن بعض الأقباط يبالغون فى الأمر؟ وإن وجدت فما هو الحل؟

إن هذه الأسئلة المريرة أصبحت قدرا، علينا أن نـواجهه بشجاعة من أجل مستقبل بلدنا ومستقبل أجيالنا الحالية والقادمة.

إن البعض قد تدهشهـم هذه الأسئلة وسيسارعون باستنكارها بـاعتبارها رجسا من عمل الـشيطان وخـيالا في رؤوس وعقـول مجموعـة من المرضى وربمـا يستشـهدون بصورة لقسيس يعانق شيخا وهي صورة يعلم الجميع أنها للاستخدام الإعلامي فقط دون أن يكـون لها أي مـردود أو تأثيـر في الشارع المـصري بمسلميـه وأقباطـه، وربما يستـشهدون بتـحالف عنـصري الأمة خلال ثـورة ١٩١٩، تلك التـي مرت عليـها ما يقرب من ٨٠ عامـا جرت خلالها كثير من الميـاه في الأنهار وتبدلت مشاعر وأفكار. وربما يستـشهدون بحرب ١٩٧٣ وامتزاج دماء شـهدائنا من الأقباط والمسـلمين، وقد نسوا أن تلك الـروح العظيمة التي سـادت منذ ربع قرن قد أصبحـت الآن في حاجة لإعادة اكتشافها والبحث عنها..

إلى هؤلاء المندهشـين، وقبل أن يذكروا جميع الأحداث التي مـرت بشعب مصر وجمـعت شعبه في بـوتقة واحـدة وصهرتهـم فيهـا، ورغم أهمـية تلـك الأحداث وأهمية دلالاتها، عليهم أيضا أن يذكروا ويتذكروا أنه يوجد الآن في المجتمع المصري من يرى أن المـسيحيـة يجب أن تنـتهي من مـصر، أو على الأقـل تفرض الجزيـة على الأقباط، وأن يحرموا من دخول الجيش الذي يجب أن يقتصر على المسلمين(١)..

إن خطورة هـذا الرأي جاءت من كونـه ورد على لسان مصـطفى مشهـور المرشد العـام لجمـاعة الإخـوان المسلـمين.. وهـي جماعـة لهـا تأثـير في الـشارع الـسيـاسي واستطاعت أن تفرض سيطرتها على عدد كبير من النقابات المهنية الهامة مثل المحامين والأطباء والـصيادلة والمـهندسين بل اسـتطاع عدد مـن أعضائها الـفوز في انتـخابات مجلـس الشعب في انتـخابات ١٩٨٧ و ١٩٩٠ ولولا تزوير الانـتخابات الذي أثبـتته محكمة النقض لربما استطاعـوا الوصول إلى المجلس الحالي ورغم أن مرشد الإخوان حاول التخفيف من كلامه بقوله أن الصحفي الذي نقل كلامه لم يفهم قصده، إلا أنه لم ينف نفيا تاما ماقاله كما أن الـصحفي صاحب الحوار وهو خالد داود أكد أكثر من مرة عـلى صفـحات الصـحف ومنـها جريدة الـشعب النـاطقة بـاسم حزب العـمل والإخوان أن لديه الشريط الذي يحمل هذا الكلام الذي لا يحتمل معنيين .

فى المقابل فإن هناك من يرى ـ أو على الأقل يتمنى ـ أن تعود مصر قبطية كما كانت ويرفضون تماماً مقولة أن الأقباط تعاونوا مع المسلمين فى فتح مصر وينفونها باعتبارها تهمة لا يجب أن تلصق بالأقباط القدامى(٢) بل هناك من يقول أن هناك مخططا لإبادة المسيحيين فى مصر منذ ثورة يوليو وأن أولى خطوات المخطط هو تحطيم الأقباط اقتصاديا وسياسيا فقد تم تجريدهم من ثرواتهم وقضى على زعامتهم المدنية، والخطوة الثانية هى تحطيمهم علميا واجتماعيا بممارسة التمييز ضدهم، والخطوة الثالثة، هى إلقاء الرعب فى قلوبهم باستخدام الهيئات الدينية الإسلامية المتطرفة والهدف هو تحويل المسيحيين إلى الإسلام (٣).

فى نفس الوقت وفى مقابل جماعات الجهاد الإسلامى نشأت جماعات الجهاد المسيحى وإن كانت لم تظهر على السطح(٤).. ولم تمسك بالسلاح.

إنها شواهد أرصدها لكل هؤلاء الذين يرون أن المجتمع لا يمر بمرحلة حرجة وأدعوهم أن يستمعوا إلى شرائط الكاسيت التى ملأت المجتمع من نوعية «محاورة ومناظرة بين شيخ مسلم وقس مسيحى».. وتنتهى بإسلام القس فى الشرائط التى توزع بين المسلمين وتنتهى بتنصير وإعلان الشيخ إيمانه بالمسيحية فى الشرائط التى توزع بين المسيحيين..

لقد تعدى الأمر الشرائط إلى المنابر وتكفى حادثة الشيخ عمر عبدالكافى الذى كان يخطب فى مسجد شهير بالدقى، وكان يطلب فى خطبه والتى سجلت على شرائط كاسيت ألا يتعامل المسلمون مع الأقباط بل حتى ولايبدأوهم بالسلام ويقول: «لا تصبّح على المسيحى ولا تسلم عليه وإذا أحرجك فقل له صباح الخير ياخواجة.. مال وشك اتغير كده ليه ياعكر»(٥).

وإذا كان هذا الشيخ منع من الخطابة بعد حملة صحفية ناجحة من مجلة روزاليوسف حتى أنه ذهب بصحبة وزير الأوقاف السابق محمد على محجوب لزيارة البابا شنودة وتهنئته بالعيد فيما يشبه الاعتذار(٦) ولكن من المؤكد أن هناك من هم مثله لم يمنعوا ومازالوا يؤثرون فى المصلين من المسلمين. وهناك عشرات المساجد التى يسيطر عليها خطباء الجماعات المتطرفة بآرائهم المتطرفة.. وفى المقابل فإن بعض القساوسة لهم آراء يبثونها بين المسيحيين فى محاربة الإسلام ومحاولات تنصير المسلمين.

إن هناك العديد من الحوادث التى وقعت مثل قيام أحد قساوسة الجيزة بتنصير عدد من شباب المسلمين واستعان بأحد موظفى السجل المدنى فى إحدى مدن محافظة المنيا ليقوم بتزوير بطاقات شخصية لمن تنصروا بأسماء مسيحية بدلا من أسمائهم المسلمة حتى يمكن تسفيرهم إلى قبرص حيث ينتظرهم قسيس آخر ينقلهم إلى دولة أخرى. وعندما ألقت الشرطة القبض على القسيس والموظف بتهمة التزوير تدخلت شخصيات دينية وسياسية للإفراج عن القسيس على أن يتم تسفيره للخارج وعدم عودته لمصر مرة أخرى[٧].

وبالطبع فإن مثل هذه الوقائع لا تنشرها الصحف ولاتتم مناقشتها مطلقا.

وهناك العديد من الحكايات حول فرض الجماعات الإرهابية الجزية على المواطنين الأقباط فى المنيا وأسيوط وقتل بعضهم لعدم الدفع مما أدى إلى هروب العديد من الأقباط وهجرتهم إلى القاهرة وترك أرضهم ومنازلهم[٨].. وكذلك هناك حكايات كثيرة عن إجبار الفتيات القاصرات على الإسلام بعد خطفهن بواسطة الجماعات الإرهابية[٩] ووصل الأمر إلى الزعم بأن هناك جريمة لإبادة السلالات البشرية[١٠].

إن هذا المجتمع الذى يغلى وتنتشر فيه أقاويل عن الأقباط يخزنون الأسلحة فى الكنائس والأديرة استعدادا لقتال المسلمين فى المستقبل وأن القساوسة يرتدون الملابس السوداء حدادا على دخول الإسلام مصر ولن يخلعوها إلا عندما تعود قبطية.

«هذه أقوال رد عليها البابا شنودة حين سئل فى أحد اللقاءات التى عقدها خلال معرض الكتاب السنوى - إذ قال : لا توجد أى أسلحة فى الأديرة والكنائس وأن الملابس السوداء يتم ارتداؤها قبل دخول الإسلام مصر بسنوات بعيدة».. ومجتمع تنتشر فيه أيضا أقوال عن أن هناك تعليمات سرية من قادة الكنيسة للأقباط بزيادة النسل[١١] وإقناع المسلمين بتحديده حتى يزداد عددهم فى مواجهة المسلمين وأقاويل عن إجبار الأقباط على ترك دينهم بالقوة وأن عشرين ألف قبطى يتم إجبارهم على دخول الإسلام كل عام بالقوة وأن ١٦٠ ألف قبطى قتلوا خلال ٦ شهور من عام ١٩٩٦ وأن ١٦ قبطيا يقتلون كل دقيقة فى مصر [١٢].

كل هـذه الأقاويل والـشائعات وكـل ما يحـدث فى المجتـمع يجبـرنا علـى طرح السؤال عن مستقبل الأقباط فى مصر وكيف يمكن رؤيته؟

وقبل أن نجيب عن الـسؤال نسأل مرة أخرى: لماذا وصلنا إلى هذا المـنحدر الخطير وأصبحنا على مقربة من حافة الخطر؟

وقبل أن أجيـب عن السؤال الثانى أجدنـى مضطرا لأن أعود إلى الديـن والتاريخ، حيـث توجد وقـائع وأفـكار وعقـائد وأدبيـات تشيـر إلى عمـق العـلاقة بين الأقـباط والمسلمين ولم تكن أبدا تشير إلى أنه يمكن أن نطرح هذا السؤال من الأصل.

ففى هـذا الوطن كان الاثـنان عنصـرا واحدا لا فصام بـينهمـا .. وأصبحا جـسدا واحدا وقلبا واحدا على مر التاريخ رغم الأزمات التى تعرضت لها العلاقة أحيانا بين العنصرين اللذين امتزجا.

لقد كانـت لمصر مكانة خاصـة فى جميع الأديان الـسماوية فقد جاء ذكـرها على لسان معظم الرسل والأنـبياء وارتبطوا بها إما بزيارتها أو بالزواج والمـصاهرة منها مثل إبراهـيم أبو الأنـبياء عـليه الـسلام الذى تـزوج السـيدة هاجـر المصريـة وأنجب منـها إسماعـيل عليه الـسلام أما يعقـوب عليه السلام فـقد جاء إلى مصـر عندما تولـى ابنه يوسـف عليه الـسلام الوزارة فيـها بعـد حكاية طـويلة تـرويها كتـب الدين والكـتب المقدسة أما موسى علـيه السلام فقد نزلت عليه الرسالة فـى مصر، والمسيح زار مصر وزيارة العائلة المـقدسة لمصر معروفة، للجـميع أما محمد عليه الـصلاة والسلام فقد تزوج من السيدة ماريا الـقبطية وأنجب منها ابنه ابراهيم الـذى توفى فى حياة الرسول. عليه الصلاة والسلام ولمصر مكانة خاصة فى الدينين الإسلامى والمسيحى وهى البلد الوحيد الذى ذكر فى الكتب المقدسة الإسلاميـة والمسيحية ففى الإنجيل «كهيئة الرب كأرض مصر (تكوين ١٣: ١٠) وفى سفر أشعيا «مبارك شعبى مصر».

وفى سفر الـتكوين «كان نهر يـخرج من عدن ليسقـى الجنة ومن هناك ينـقسم إلى أربعة فروع اسم واحد منها جيحون» (تـكوين ٢: ١٠: ١٣) وكتب التفاسير تقول أن هذا الفرع هو نهر النيل ويقول تفسير لسفـر التكوين أن نهر جيحون عندما يمتلىء من المطر ينزل فى أرض مصر ويروى جميع بقاعها لأن أرضها منخفضة.

كما أن رحلة العائلة المقدسة جعلت كثيرا من أماكن مصر مقدسة لدى المسيحيين حتى أن رهبان الحبشة يفضلون الترهبن فى دير المحرق حيث عاش المسيح وهو صغير لفترة قصيرة عندما كان هاربا مع السيدة العذراء ويوسف النجار من بطش الطغاة ويرون أن الحج لا يكتمل إلا بزيارة هذا الدير مثل بيت المقدس، أما فى القرآن فقد ذكرت مصر أكثر من مرة.

فى سورة البقرة: ﴿وإذ قلتم ياموسى لن نصبر على طعام واحد فادع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها قال أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير اهبطوا مصرا فإن لكم ما سألتم وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون﴾ الآية ٦١.

وفى سورة يوسف ﴿وقال الذى اشتراه من مصر لامرأته أكرمى مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا وكذلك مكنا ليوسف فى الأرض ولنعلمه من تأويل الأحاديث والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ الآية ٢١.

وفى نفس السورة ﴿فلما دخلوا على يوسف آوى إليه أبويه وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين﴾ الآية ٩٩.

وفى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا ما يشير إلى معنى قريب إذ يقول: «إذا فتحتم مصر فاستوصوا بالقبط خيرا فإن لهم ذمة ورحما» والرحم هنا هى هاجر أم إسماعيل عليه السلام ويذكر المؤرخ ابن الحكم أن عبدالله بن عمرو الذى استوطن مصر لفترة ومات فيها أنه قال «قبط مصر أكرم الناس خارج الجزيرة العربية كلهم وأسمحهم يدا وأفضلهم عنصرا وأقربهم رحما بالعرب».. وقال أيضا: «من أراد أن يذكر الفردوس أو ينظر إلى مثلها فى الدنيا فلينظر إلى مصر حيث تخضر زروعها وتنور ثمارها».

وهناك قول آخر لعبدالله بن عمرو ينقله المؤرخ ابن الحكم «أن آدم رأى مصر أرضا سهلة ذات نهر جار مادته من الجنة تنحدر فيه البركة ورأى جبلا من جبالها مكسوا بالنور لايخلو من نظر الرب عز وجل إليه بالرحمة. فى سفحه أشجار مثمرة

فروعها فى الجنـة تسقى بماء الرحمة فدعا لـلنيل بالبركة ودعا للأرض بـالرحمة والبر والتقوى وبـارك عليها نيلـها وجبلها سبع مـرات. وقال «ألا خلتك يامصـر بركة سال نهـرك عسلا». وأورد ابن الحـكم ضمن الـكلام عن فضـائل مصر قـولا منسوبـا إلى عبدالله بـن العباس «أن نوحا دعا بالبـركة لمصر التى هى الأرض المبـاركة التى هى أم البلاد وغوث العباد ونهرها أفضل أنهار الدنيا واجعل فيها أفضل البركات».

وهكذا كـانت لمصر خـصوصية فـى المسيحـية والإسلام قبـل دخوله مصـر وبعد الفتح العربى لـها حتى أن الرسول ﷺ أوصى بالأقباط وذلك قبل الـفتح بسنوات وأما بعد دخـول الإسلام إلى مصـر فإن مجد بن أبـى السرور البكـرى الصديق يـقول فى كتابه «الكواكب السائرة فى أخبار مصر والـقاهرة» أن هناك ٤٨ سببا فى تفضيل مصر أهلا وأرضـا على غيـرها من بلاد الـدنيا والسـبب الأربعون أن قـبط مصر مـن ذرية الأنبياء عليهم السلام»(١٣).

هذه الخصوصية فـى العلاقة بين العرب والأقباط قبـل دخول الإسلام.. استمرت بعد الفتـح العربى وكانت البداية رائعـة ومميزة حيث أعاد عمرو بن الـعاص بطريرك الأقباط الـذى كان هاربا ومختـبئا فى الصـحراء من بطش الـرومان وطلب منـه رعاية طائفته ويسجل ولـيم سليمان قلادة فى كتابه «المسيحـية والإسلام على أرض مصر» نصـوصا تاريخـية حول دخول الـعرب إلى مصـر من خلال عدة وثـائق مثل شـهادة عبدالرحمن بن عبد الحكم القرشى المصرى مؤرخ الفتح الإسلامى حيث يقول: وكان بالإسكندرية أسقف القبط يقال له بنيامـين فلما بلغه قدوم عمرو بن العاص إلى مصر كتب إلى القبط يعلمهم أنه لا تكون للروم دولة وأن ملكهم قد انقطع ويأمرهم بتلقى عمرو فيقال أن القبط الذين كانوا بالفرما كانوا يومئذ لعمرو أعوانا».

وشهادة ساويرس أسقف الأشـمونين وصاحب كتاب «بطاركة الكنيـسة القبطية» جاء فيـها أن سانوتيوس أحـد رؤساء الأقباط عرّف عـمرو أمر الأب المجاهد بنـيامين البطريـرك الهارب من الروم خوفـا منهم، فكتب عـمرو بن العاص إلى أعـمال مصر كتابا يـقول فيه «الموضع الذى فيـه بنيامين بطريـرك النصارى القبط له الـعهد والأمان والسلامة من الـله فليحضر آمنا مـطمئنا ويدير حال بيعـته وسياسة طائفته فـلما سمع القديـس بنيامين بـذلك عاد إلى الإسـكندرية بفـرح عظيم بعـد غيبة ١٣ عـاما وفرح الشعب كله بمجيئه».

وفى تاريخ الأنبا يوحنا أسقف شبشير الذى كان معاصراً للفتح الإسلامى «إن عمرو لم يأخذ شيئا من أموال الكنائس ولم يرتكب عملا من أعمال السلب أو النهب وأسبغ عليها الحماية طوال مدة حكمه».

وفى كتاب سير القديسين المسمى «بالسنكار» والذى يتلو منه فصلا يناسب صلوات الكنيسة كل يوم وفى الجزء الخاص بالأنبا بنيامين يقول «وقرب عمرو بن العاص رؤساء الأقباط وأحسن معاملتهم فاتجه هؤلاء إلى إصلاح شئون الكنيسة[١٤].

والملاحظ أنه رغم دخول الإسلام مصر وهجرة عدد من القبائل العربية إلى مصر إلا أن هذه الهجرات لم تكن بالقوة أو الكثرة التى تغير من التركيب السكانى لمصر فقد ظل أهلها الأصليون لهم الغلبة والكثرة.. ولذا فإن الإسلام لم يصبح دين الأغلبية إلا عندما تحول معظم الأقباط إلى الإسلام بسبب الجزية، وأيضا بسبب الخلافات المذهبية المعقدة التى أثيرت عبر المجامع المسكونية مما أوجد حالة من البلبلة وعدم الفهم عند المواطن البسيط العادى ـ عند بعض المفكرين ـ هذا بالإضافة إلى الإجراءات التى اتخذها بعض الحكام ضد الأقباط مثل إجبارهم على ارتداء ملابس معينة[١٥].

وعلى أية حال فقد احتفظ الشعب المصرى بأصوله العرقية رغم تحول معظم أبنائه من ديانة إلى أخرى وهو الأمر الذى حافظ على الأواصر والوشائج قوية بين الجماعتين الإسلامية والقبطية.

ولعل ما قاله بعض الباحثين يوضح ذلك حين يرى ماينسيون أن الشعب المصرى ينبع من أصول واحدة ويقول فى «إحصاء العالم الإسلامى» أن ٦٪ من الشعب المصرى قبائل يرجع أصلها إلى الفتوحات الأولى و٢٪ قبائل بربر مستعربة جاءت فى القرن التاسع من الغرب مع الفاطميين و ٢٪ قبائل بدوية من أهل البلاد الأصليين و٢٪ بوهوميون مسلمون و٨٨٪ عائلات قبطية تحول تسعة أعشارها إلى الإسلام وهم يشكلون الأغلبية[١٦].

ويعلق الدكتور وليم سليمان قلادة على هذا الإحصاء بقوله «وعلى ذلك فإنه بخلاف بعض الدول العربية والإسلامية الأخرى فإن مصر ليست تجمعا من الأصول

والثقافات المختلفة ولكنها فعليا شعب متجانس، وبالتالى نجد أن التأثير الدينى ليس عامل انقسام داخل المجتمع فالشعب المصرى يمارس ديانتين متشابهتين كما أن الأصل الفرعونى الذى يرجع إلى عدة آلاف من السنين يؤكد وحدة أصيلة لهذا الشعب، تبرز خلاله العديد من العادات العائلية والاجتماعية المشتركة ويشعرون بالتضامن فى الأزمات والأفراح العامة وهذه الوحدة العميقة هى التى أتاحت للشعب المصرى خلال آلاف السنين تجاوز الأزمات التى يسببها التعصب الدينى»(١٧).

لقد ساهم احتفاظ المصريين بأصولهم فى الحفاظ على العلاقات الطيبة بين أصحاب الديانتين، فالقبطى الذى أسلم كان له إخوة أقباط وأبناء عمومة وعمات وخالات ظلوا على دينهم الأصلى . وكل هذا أدى إلى الاشتراك فى عادات وتقاليد واحدة ويقول الدكتور ميلاد حنا أن كثيرا من الممارسات والتقاليد خاصة فيما يتعلق بإجراءات الوفاة والجنازات انتقل من الفراعنة إلى الأقباط المسيحيين ثم إلى الأقباط المسلمين مثل ممارسات عمل السرادقات وولائم تقديم الصوانى وإقامة موائد الطعام عند الوفاة ثم الاحتفال بذكرى الأربعين وغيرها ما هى إلا استمرار لما تعودناه منذ وقت الفراعنة».ويضيف الدكتور ميلاد قائلا «إن المفكر الإسلامى فهمى هويدى اتفق معى على أن بعض الألحان لابد أن تكون قد انتقلت إلى قراءات القرآن وبالذات فيما يتعلق بالأذان حيث أشعر أنه لا يختلف كثيرا عن نغم وألحان تقال فى الصلوات للقداسات الكنسية كما أن التواشيح الدينية لابد أن تكون قد تأثرت كذلك بنوعية الألحان المقبولة لدى شعب مصر من آلاف السنين»(١٨).

والحقيقة أن العلاقة بين المسلمين والأقباط كانت فى مجملها جيدة وإن شهدت أحيانا فترات من التوتر وكان هذا يرجع إلى سلوك بعض الحكام، ويصف الدكتور مصطفى الفقى هذا بقوله:

ففى حين كان كثير من الخلفاء متسامحين جدا وواسعى الأفق بصورة كبيرة، كان الآخرون متعصبين ومتزمتين يتخذون إجراءات عنيفة وقاسية ضد الأقليات بدون سبب قوى ومقنع(١٩).

والملاحـظ هنا أن الأصول الـواحدة للشـعب هى التـى كانت تحـميه من الانقـسام الطائفـى المرير حيث كانت المـمارسات الطائفية يـقوم بها الحكام وليـس الشعب وإن شارك بـعض الدهـماء فيهـا إلا أن العقـلاء من الجانـبين كانـوا يتدخلـون لاحتوائـها والملاحظ هنا أن جميع حكام مصر فى هذه الفترات لم يكونوا مصريين.

ويلاحظ الدكتور ميلاد حنا أنه منذ الفتح الإسلامى عام ٦٤١ م وحتى عام ١٢٥٨م تولى الحكم ٢١٣ واليا عـلى مصر أى بمعدل ثلاث سنوات للوالى بـل وبعضهم كان يحكم عدة أيام أو شهور[٢٠].

وقصر مدة الحكـم كان يؤدى إلى عدم الاستقرار وبـناء سياسة معينـة تجاه الشعب عموما بمسلميـه ومسيحييه. ويلاحظ ميلاد حنا أيضا ومـعه الحق أن فترات الاضطهاد لم تكن مقصورة علـى الأقباط وإنما عند وجود اضطهاد بسبب توجـيهات من الخليفة أو تعليمات من الوالى فإن الاضطهاد كان عاما وشاملا للمصريين جميعا[٢١].

والحقيقة المؤكدة أن وحـدة الشعب المصرى مسلمين وأقباطا وارتبـاطهما بالوطن ليس محل شـك.. فعلى مر العصور ظل الأقبـاط يؤمنون بالوطن فوقفـوا ضد جميع الغزاة يدافعون عن البلد بجانب المسلمين حيث كان الشعب فى هذه الفترات واحدا لا يعرف المسلم من المسيحى.. وقد وقف الأقباط ضد الصليبيين رغم أنهم مسيحيون جاءوا من أوروبـا حاملين الصلـيب رافعين شعـار تحرير بيت المقـدس إلا أن الأقباط عرفـوا أن الغـرض هو الاحتـلال وأن رفع الشـعارات الـدينيـة ليس سـوى وسيـلة لاحتلال الوطن ولذلك قاوموهم مع إخوانهم المسلمين. ويروى الدكتور ميلاد حنا أن البابـا قال خلال الاحتفـال بذكرى مرور ألف عـام على فتح عـكا أن الأقباط بحـسهم الوطنـى لم يطلقوا عـلى الحملات الصـليبية اسم الحـروب الصليبيـة وأطلقوا علـيها حرب الفرنجة[٢٢]. بل إن الغزاة اعتـبروا الأقباط المصريين كفاراً ومنـعوهم من زيارة بيت المقدس[٢٣].

وخلال الحملة الـفرنسية وقف الأقباط أيـضا ضد المحتل الفرنسـى ورفض معظم القبط أفعال الجنرال يعقوب الذى انضم إلى الفرنسيين ومعه عدد قليل من الأقباط إلا أن معظمهم وقادة الـكنيسة رفضوا ذلك وواجهوه حتى أنه أشـيع أن الجنرال يعقوب دخل الكـنيسة بحصـانه مثلما فـعل الفرنسـيون بدخولهم الجـامع الأزهر بأحصنـتهم أيضا.

ولا نجد تعبيرا عن موقف الأقباط خلال الحملة الفرنسية أفضل مما جاء فى كتاب وصف مصر الذى ألفه علماء الحملة الفرنسية إذ يقول الكتاب «يكون القبط جزءا من كيان الأمة فى بلد مقهور وأن جماعتهم الصغيرة ـ بفضل بعض القواعد المستمدة من الأخلاق الإنجيلية ـ تعطى مصر صورة من الوحدة والتناسق وهى صورة نادرة تماما فى هذه الأماكن التى خربها الطغيان والاستبداد».

ويرى الدكتور وليم سليمان ومعه كل الحق أن هذا التقرير يُجمل حصيلة التاريخ المصرى حتى نهاية القرن الثامن عشر ثم تأتى المساهمة المعروفة للقبط فى الحركة الوطنية والدستورية فى بناء الدولة المصرية الحديثة[٢٤].

ويشهد التاريخ على مواقف الأقباط الوطنية فى تلك الحقبة الحديثة ووقوفهم مع المسلمين جنبا إلى جنب فى مواجهة الاحتلال البريطانى وهو ما سيرد بالتفصيل فى فصل خاص بهذا الكتاب حول الكنيسة والحكومة.

وعلى أية حال فإن العلاقة بين الأقباط والمسلمين كانت فى هذا الوقت فى مجملها جيدة وإن شابتها بعض المواقف التى أدت إلى حدوث ما يعكر صفو العلاقة ولعل أخطرها الحوادث التى أدت إلى عقد مؤتمر قبطى وآخر إسلامى وسيرد أيضا ذكرها فى فصل الكنيسة والحكومة ولكن سرعان ما كان يتم احتواء هذه المواقف وظل الأمر طبيعيا حتى السبعينيات وهى الفترة التى بدأت فيها العلاقة بين الأقباط والمسلمين تأخذ أبعادا جديدة.

أما فترة الرئيس جمال عبدالناصر فيرى معظم المفكرين أنها أفضل من حيث العلاقة بين المسلمين والأقباط بل إن أحد الأقباط المهاجرين المعروفين بشدة عدائهم لنظام يوليو وهو كرم خلة قال: «فى عهد عبدالناصر لم يختف التعصب الدينى ولكن ضعف كثيرا إذا قورن بعصور سابقة أو بعهد السادات ولم يكن عبدالناصر مضطرا إلى أن يلعب بورقة الفتنة الطائفية[٢٥].

ولكن غالبية المفكرين مسلمين وأقباطا يرون أن عهد عبدالناصر لم يشهد عنفا ولا تمييزا ضد الأقباط وإن كانت سياسته أدت إلى انزواء الأقباط بعيدا عن الحياة السياسية[٢٦] وكان التساوى فى التعليم والحصول على الوظائف سمة له.

ولعل هذا هو السبب فى أن هذا العهد لم يشهد توترا بين الجماعتين وربما كان وجود هدف قومى والحروب مع إسرائيل قد وحّد بين أفراد الشعب وأبعد قليلا التفكير فى أى مطالب أخرى.

أما فى عهد السادات فقد اهتزت هذه العلاقة بشدة، ويوضح ذلك نبيل عبدالملك رئيس المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان حين يقول :« من يرصد الاحتقان للمشكلة القبطية فى الربع الأخير من هذا القرن يلاحظ تصاعد أعمال العنف ضد الأقباط فى السبعينيات وهو تصاعد تواكب مع تغييرات سياسية ودستورية أيام السادات مال بها نظام الدولة إلى التوفيق أو التلفيق بين الحديث العلمانى والسلفى والأصولى ولم تتوقف هذه المحاولات عملياً أو بالأحرى لم تهدأ إلا باغتيال السادات ». (٢٧)

إن معظم المفكرين يلقون باللوم على الحقبة الساداتية وماواكبها من أحداث وتدخلات خارجية إذ يرى المفكر اليسارى المعروف أبو سيف يوسف .. «إلقاء اللوم على الأزمة الاقتصادية وأنها أحد أسباب التوتر بين الأقباط والمسلمين كما حدث فى عام ١٩١١». ويعدد أسبابا أخرى أدت إلى التوتر أيضاً مثل، المؤثر الخارجى الذى يلعب دوراً فى زيادة هذا التوتر بين الجماعتين ففى ظل الأزمة المجتمعية تكون السمة الغالبة للمجتمع هى عدم القدرة على نفى أو تحييد ذلك الدور الذى تتعدد مصادره مثل:

١ـ أوساط اليمين الغربى التى تهتم بتوظيف الدين والمؤسسات الدينية للتغلغل فى العالم الثالث، وهو دور لعبته منظمة مجلس الكنائس العالمى عندما خاضت المعركة فى الستينيات لمناهضة التوجهات الجديدة للتنمية الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث، ومنها مصر ، ومنذ بداية السبعينيات لم تتوقف القوى المحافظة فى الغرب عن السعى إلى إقامة ما يمكن أن يسمى بجبهة دولية ترفع ستار محاربة الماركسية وجذبت هذه الجبهة القوى المحافظة الإسلامية والمسيحية واليهودية واستجابت القوى المحافظة فى مصر لها .

وهناك أيضاً منظمة الحلف الإسلامى الذى تزعمته السعودية ومعركتهم ضد تنامى حركة الوحدة العربية .

٢- اندلاع الحرب الطائفية فى لبنان والمساعدات التى قدمتها أمريكا كانت تتم وفقاً لبرنامج المخابرات الأمريكية لاستخدام الأقليات لوقف أى تقدم شيوعى ويكفى أن مذكرة للرهبان المارون الكسليك قالت أن كل الدول العربية دول إسلامية تعامل المسيحيين كأهل ذمة محرومين من حقوق المواطنة الفعلية وأن لبنان هو ملجأ الأقليات الهاربة من الخطر السنى » .

٣- تدخل الثورة الإيرانية الإسلامية فى نطاق المؤثرات الخارجية التى لها انعكاس ملموس على أحداث ما يسمى بالفتنة الطائفية، ذلك أن انتصار الثورة ألهب خيال الجماعات الإسلامية السياسية وجسم إمكانية وضع منطلقاتهم الأيديولوجية موضع التنفيذ .

٤- ثم نأتى إلى المؤثر الخارجى المتمثل فى وجود حركة انعزالية فى صفوف أقباط المهجر وهى الحركة التى تعبر عنها الهيئة القبطية بفروعها وهى تنطلق من رؤية رئيسية تحكمها لمجمل الأوضاع الراهنة للأقباط فى مصر حيث يرون أن هناك مخططاً لإبادة المسيحيين وتدعو الهيئة الأقباط للدفاع عن أرواحهم وممتلكاتهم بكل مالديهم «فالموت أفضل من العبودية والمسيحية تتيح الدفاع عن النفس والحقوق» ويضف أبوسيف يوسف: «وتتحالف الهيئة على عدة مستويات، فعلى المستوى الفكرى تنشر مجلة الهيئة مقالات لكتاب صهيونيين يستهدفون إبراز فكرة خطر الغزو الإسلامى الجديد على الغرب المسيحى واليهودى وعلى مستوى الموقف السياسى تتعاطف الهيئة مع الكتائب اللبنانية، وأرسلت أثناء الحرب برقية إلى قائد قوات الجبهة اللبنانية تضمنت تلميحات لما يعانيه الأقباط فى مصر وتحذر المجلة أقباط لبنان من ابتلاع طعم المثقفين العروبيين فى لبنان، لأن هؤلاء ينادون بالمجتمع العربى الموحد لابتلاع الخصوصية المسيحية، ويضيف أبوسيف يوسف أن الهيئة تمثل نزعة حادة من التمحور حول الذات لم يعرفها قبط مصر من قبل لأن الهيئة لا تقف على أرض انفصالية كاملة عن مسلمى مصر فحسب بل وعلى أرضية الانحياز إلى الأعداء التاريخيين لمصر وللبلاد العربية (٢٨) .

والواقع أن خطورة ماحدث سواء من نظام السادات وما تبعه من مؤثرات خارجية أنه أدى إلى نتائج أكثرخطورة فالخلاف مع الحكومات غير دائم ولو اقتصر الأمر عليها لكان الأمر هيناً ولكانت المشكلة قد انتهت مع انتهاء عهد السادات ولكن ما

حدث فى السبعينيات ترك بصماته خلال الثمانينات والتسعينيات وأثر على العلاقات بين المسلمين والأقباط كمواطنين وتعاملهم معاً ، وهو ما يرصده الكاتب الصحفى إبراهيم عيسى ، ويحدده فى عدة ظواهر يقول : « لقد صارت فعلاً جماعة ضخمة من المسلمين على قناعة أن المسيحيين كفرة وهناك جماعات أخرى من المسيحيين المصريين تعصبت وتطرفت وأخرى شعرت أنها فقدت مبرر وجودها فى مصر ويدلل إبراهيم عيسى على رأيه بالأسباب والشواهد الآتية :

١ - المد الضخم السرطانى للتيار المتطرف فى الجامعات والذى بدأ فوراً الفصل بين المسلمين والمسيحيين كشرط لإثبات وجوده واستعراض قوته وإلقاء اللوم على الآخرين وإحكام نظرية المؤامرة الكونية ضد الإسلام والمسلمين سبيلاً للحشد والتعبئة .

٢ - المدارس الإسلامية الخاصة لقد عرفت مصر مدارس الراهبات ولكنها كانت تستوعب داخلها المسلمين والمسيحيين معا، وهناك الآلاف تخرجوا من هذه المدارس دون أن يحملوا كارثة الطائفية والتفرقة بل إن هناك حرصاً من عائلات مسلمة شتى على إرسال أبنائها إلى هذه المدارس، خاصة البنات إلى مدارس الراهبات لهذه الصرامة فى التربية الأخلاقية التى تلتزمها، الراهبات فى التدريس لكن المدارس الإسلامية الجديدة بدأت أولاً برفض الآخر ثم حولت تربية الأطفال إلى الفصل من أول لحظة بين المسلمين والمسيحيين ثم فى مرحلة لاحقة أصبح على نفس المستوى وبنفس الحماس، الأم غير المحجبة كافرة والجار المسيحى كافر وهكذا نشأت أجيال تصل الآن إلى العشرين من عمرها تقريباً على هذه الأفكار .

٣- الاستيلاء شبه الكامل على مهنة التدريس، إن ١٦ من قادة ما عرفوا بالجماعات الإسلامية فى الصعيد كانوا مدرسين فى المرحلة الابتدائية .

٤- نجوم شيوخ الفتنة وتحولهم إلى شخصيات من القداسة والأسطورية التى لا يستطيع أحد أن يناقشها أو يجادلها أويختلف معها .

٥- ظاهرة الهجرة إلى دول النفط وقد تمكنت دول نفطية من غرز أفكارها العنصرية تجاه المسيحيين وتصديرها إلى مصر عبر الملايين الذين سافروا وأقاموا هناك لفترة وهذه العنصرية سيطرت على منافذ شعور المواطن المصرى العائد من سنوات

الهجرة وأحسب أن ملاحظات كثيرة نسمعها عن هؤلاء العائدين تدل دلالة مباشرة على مكمن خطورة الأمر، حيث يفتخر البعض بأن السعودية ليس بها أى كنيسة و كأن مبعث الفخر ألا توجد كنائس فى حين توجد القواعد العسكرية الأمريكية وشركات البترول متعددة الجنسيات .

٦- هناك حملة منظمة ممولة لشرائط الكاسيت التى تغذى فكرة التفرقة بين المسلمين والمسيحيين قادمة من الخليج والسعودية مثل شرائط أحمد القطان وعبد الله الطحان ومن القاهرة أيضاً وهى الشرائط الأكثر مبيعاً .

٧- فى حالة الإحباط القومى والوطنى التى يعيشها المصريون فإنهم يبحثون عن ضحية أو أى متنفس لإلقاء اللوم والذنب عليه وكما تنسحق المرأة باعتبارها كائناً مهيأ للقمع والقهر فى وطننا، فإن المسيحى كذلك يبحث من منطلق آخر أنه آخر أومختلف أو أقلية محطاً لكل إحباطات وعدوانية الآخرين.

٨- يجب أن نؤكد أن كثيرا من قطاعات وشرائح الشعب المصرى قد تربت على نفى الآخر وفكرة الحزب الواحد والتنظيم الواحد والفكر الواحد والرأى الواحد والدين الواحد رغم أن الدين الإسلامى أكد بعشرات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة على احترام الآخر وحقوق المختلفين فى الدين وقد أدى هذا إلى ما أدى إليه(٢٩) .

ونلاحظ أن إبراهيم عيسى ركز على الظواهر الإسلامية باعتبارها أكثر انتشاراً وظهورا بحكم أغلبية الشعب، ولكن على الجانب الآخر يرصد الدكتور رفيق حبيب ما حدث للجانب المسيحى حيث يقول : « القبطى العادى الآن يغلب عليه عدم الشعور بالأمان لأن هذا القبطى لديه شعور بحدوث انفصال ما بين الأقباط والمسلمين وثمة إحساس الآن بالاختلاف وبأن هناك جماعتين وليس جماعة واحدة وبالتالى فهو يخشى أن تسيطر جماعة إسلامية متشددة على مقاليد الحكم وهو حين يشعر شعوراً غامضاً بهذا الخوف يحس أن هناك الآن مسافة بين جماعة الأقباط وجماعة المسلمين، ثمة شعور ضمنى غامض بفجوة ما وهذا الإحساس هو الذى يولد الخوف من سيطرة جماعة على الأخرى، وهنا تظهر النماذج الحياتية التى يمكن أن تكرس هذا الخوف فعندما ترتكب مثلاً إحدى الجماعات التى تمارس العنف عملا

ضد الأقباط فإن هذا العمل يأخذ حجما أكبر منه فى الواقع فنحن يمكن أن نقول أن عدد القتلى من المسلمين نتيجة الصدامات بين الحكومة والجماعات المتطرفة قد وصل إلى ألف شخص، على سبيل المثال وبينما لم يزد عدد القتلى المسيحيين عن مائة ومع هذا فإن تأثير هؤلاء المائة نفسياً على الأقباط يصل لدى البعض إلى حد الذعر، والمشكلة هنا أن هذا الشعور بالخوف يتفاقم فهو ليس شعوراً علمياً يرتبط بوقائع معينة بتفاصيلها ولكنه شعور غامض لدى الرجل العادى المحدود الثقافة وحتى نستطيع أن نصل إلى خريطة واضحة لهذا الشعور الداخلى للأقباط سوف نكتشف شيئاً لافتاً للنظر، فهذا الشعور يتضاعف لدى القبطى المهاجر الذى يعيش فى أوروبا وأمريكا ليصل إلى أعلى درجاته فهو يشعر بعدم الأمان وربما بالذعر أو بالخوف إلى حد أنه قد يشعر أنه مواطن من الدرجة الثانية . إنه يخاف على أهله الذين يعيشون فى مصر وقد يشعر أن الأقباط سوف يتم القضاء عليهم فى بلده، وهو شعور خاطئ . وهو ليس سائداً بنفس الدرجة لدى الجميع، ولكن فى المتوسط العام سوف نجد أن هناك شعوراً بالاضطهاد وعدم الأمان لدى هذا القبطى المهاجر الذى يعيش بالخارج ثم نجد هذا الشعور يقل لدى القبطى الذى يعيش فى المدن الكبيرة كالقاهرة والإسكندرية .. ثم القبطى الذى يعيش فى الأحياء الراقية لهذه المدن ثم الأحياء الأقل رقياً ثم المدن الأصغر حجماً إلى أن نصل إلى القبطى العادى جداً فى القرى والأحياء الشعبية فنجد أن هذا الخوف قد وصل إلى أقل درجاته (٣٠).

وبسبب كل هذا الخوف وشعور الاضطهاد الذى رصده الدكتور رفيق حبيب نشأ شعور بالخطر مما يهدد المجتمع المصرى، إنه الانقسام بعينه إذا لم نعالج الأمر سريعاً وخاصة أنه أدى إلى ظواهر قبطية فى الهجرة إلى الخارج والهجرة إلى الكنيسة حتى أن عدداً كبيراً من الحاصلين على مؤهلات عليا أطباء ومهندسين، أصبحوا يفضلون العمل كقساوسة بدلاً من مهنهم الأصلية ونتيجة لشعورهم بالاغتراب فى الوطن(٣١)كما ظهرت على السطح الدعوة للقبطية وبدأت فى الخارج الدعوة لإنشاء حكومة قبطية فى المنفى والدعوة لإحياء اللغة القبطية والتعاون مع اليهود ورغم رفض معظم الأقباط لهذا إلا أن له تأثيراً على أقباط الداخل كما يقول جمال أسعد ويحذر منه (٣٢).

كل هذا حدث بين أفـراد الشعب ولا شك أنه زاد من شعور الأقـباط بالاغتراب وعدم استجابة الحكومة لمطالب الأقباط وتقاعـسها عن حل المشاكل التى طرحوها مثل استمرار وجود الخط الهمايونى وعدم التصريح ببناء الكنائس إلا بصعوبة وعدم تولى الأقبـاط وظائف علـيا مثـل الوزارات السيـادية والمحافـظين ومديرى الأمـن ورؤساء الجامعات من تجاهل الحقبة القبطية فى كتب التاريخ المدرسية.

هكذا بـدت الصورة فى هـذه الفترة من تجـاهل حكومـى لمطالب الأقـباط وعدم مناقشة ما يطرحونـه من مشاكل وإحساس قبطى بأن الحكومة لا يعنـيها حل قضاياهم، ولكن الأخطر من ذلك هو بوادر الشرخ الذى أصـاب العلاقة بين الأقباط والمسلمين كمواطـنين عاشوا مـعاً طوال المئات مـن السنين تحت ظـل ظروف واحدة تمثـلت فى قهرسيـاسى للجميع دون تـفرقة بين العنصـرين فى معظم فـترات التاريخ وتتخـللها فتـرات قليـلة من الحـرية السـياسيـة التـى تؤدى بدورهـا إلى تحسـن العلاقـات بين المحكومين والحـاكمين.. وعلى هذا فـإننا نقف كشعـب أمام منحدر خطـير هو الذى يدفعـنا إلى السـؤال الذى طرحنـاه فى البداية عـن مصير الأقـباط فى مصـر وإلى أين يتجهون ؟

إن أى باحث أو مجرد شخص عـادى ينظر نظرة بسيطة لتاريـخ مصر يدرك تماماً أن المسيحيـة لن تنتهى من مصر، وأنـها عاشت كل هذه المئات من الـسنين وهى تزداد رسوخاً فى أرض الوطن وأن هذه الديانة التى تغلـبت على مصاعب كثيرة واضطهاد عظيم حتى أنـها تعرف بأنها كنيسة الشـهداء لكثرة الضحايا الذين استـشهدوا بسبب تمسكهـم بدينهم دون نهـاية، كما أن هذا الشخـص العادى سوف يعرف مـن النظرة الأولى أيضاً أن الإسلام سيظل دين الأغلبية فى مصر وأنه لا بديل سوى التعايش بين أبناء البلد الواحد وأنه لا سبيل لذلك إلا بتطـبيق قول الرسول صلى الله عليه وسلم : «لهم ما لـنا وعليهم مـا علينا » إن هذه الكـلمات العظيمـة تعطى لأهل الكـتاب نفس الحقوق التى لـلمسلمين وتضع عـليهم نفس الواجبـات أى أنها المواطنة الكامـلة غير المنقوصة ويضاف إلى ذلـك خصوصية مصر وحضارتها وتاريخها واستـقبالها لجميع الأديان على مدى عصورها وصهرها فى بوتقتها لجميع من مروا عليها .

إذن المسيحية لن تـنتهى وكذلك الإسلام ولكن يبقى السؤال: مـا هو مصير الأقباط فى مصر؟ هل ستزداد المشكلة القبطية؟ هل سيضطهدون بالفعل ويزداد انعزالهم فى

المجتمع ؟ وهل تزداد معدلات الهجرة بينهم إلى الخارج وإلى الداخل أى إلى الكنيسة وإلى الانعزال عن المجتمع؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات ترتبط بثلاثة أبعاد هى: علاقة الأقباط كمواطنين بالحكومة وعلاقة الأقباط بالمسلمين كأفراد وشعب وعلاقة الأقباط بالكنيسة وقدرة الأخيرة على تطوير نفسها بما يواكب العصر الحديث والقرن القادم ونعرض لهذه الأبعاد بشىء من التفصيل .

أولا: علاقة الأقباط كمواطنين بالحكومة

نقصد العلاقة بهم كرعايا مثلهم مثل باقى أفراد الشعب (أما مؤسسة الكنيسة وعلاقتها بالدولة فقد خصصت لها فصلا مستقلا فى هذا الكتاب). إن جزءا غير قليل من مستقبل الأقباط فى مصر يرتبط بموقف الحكومة منهم فإذا كانت الأخيرة قادرة على مواجهة مطالب الأقباط وبحثها فإنها ستعطى الفرصة لهذا الجزء من الشعب لكى يتفاعل مع حركة المجتمع بدلاً من العزلة والهجرة للداخل والخارج والتقوقع داخل الذات ومايتبعه من ظهور تطرف ، والحقيقة أن حل مشكلة الأقباط والمسلمين معاً هو وجود حرية كاملة فى المجتمع المصرى والتى تبدأ بالحرية السياسية وحق تكوين الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف، فالليبرالية السياسية هى التى ستؤدى فى النهاية إلى التفاعل فى المجتمع، وسنصل حتماً إلى وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب دون النظر لديانته، وتحل بذلك مشكلة الوظائف وسوف يؤدى ذلك إلى نجاح مرشح قبطى فى دائرة معظمها مسلمون مثلما كان يحدث أيام الوفد القديم، ذلك لأن الديمقراطية ستؤدى إلى نشوء أحزاب حقيقية لها رصيد وقواعد جماهيرية، وليست مثل الأحزاب الحالية الموجودة الآن فالمعارضة تعتمد على ما تمنحها الحكومة من مقاعد وأما حزب الحكومة فهو يعتمد على العصبيات القبلية والعائلات فى المحافظات دون أن يهتم بأن يكون أعضاؤه يعرفون مبادئ الحزب، أو يؤمنون بها. إن هذا أدى إلى أن يقول كمال الشاذلى أمين تنظيم الحزب الوطنى أنه لا يستطيع ترشيح قبطى لأنه لن ينجح. ومعنى كلامه أن الحزب بلا قواعد جماهيرية حقيقية تلتزم بترشيحات الحزب وتؤيد مرشحيه أياً كانوا وأى نظرة بسيطة للوراء تكشف الفرق بين الحزب الحقيقى والحزب الورقى الهش الذى ليس له جذور، وذلك عندما كان الناس يقولون لو رشح الوفد حجراً لانتخبناه، أما ما يحدث الآن

فهو يمثل قوة العائلات ولن ينتهى الاعتماد على كل هذه العصبيات القبلية إلا بديمقراطية حقيقية حيث يكون الانتماء للحزب ومبادئه أكبر من الانتماء للعائلة .

ولكن المشكلة أن الوصول إلى الحرية والديمقراطية الحقيقية لن يكون فى يوم وليلة وسنحتاج إلى وقت ربما يطول حتى نصل إليها وحتى يعتاد الناس عليها وتغرس الأحزاب جذورها فى الشارع المصرى ، وإذا انتظرنا فستتحول المشكلة القبطية إلى مشكلة مزمنة حادة يصعب علاجها .

والحقيقة أن الحكومة تستطيع أن تعالج الكثير الآن وحسب قول الدكتورة منى مكرم عبيد أن: «على القيادة السياسية مسئولية إعادة توجيه دفة سفينة الجامعة الوطنية المصرية إلى مسارها الطبيعى وإزالة ما حاق بها من آثار سلبية». وتضيف:

ولعل نقطة البدء فى ذلك تتطلب وضع مفهوم المواطنة الكاملة موضع التطبيق من خلال المعالجة الجريئة لبعض القضايا التى لا تزال عالقة ومن أهمها قضية إلغاء الخط الهمايونى الذى يحدد شروط بناء الكنائس بمصر حيث توجد ،عقيدات كثيرة فى بنائها ويحتاج إنشاء كنيسة أو ترميمها إلى قرار جمهورى ولابد من إصدار قانون جديد ييسر للأقباط عبادتهم .

والواقع أن هذا المطلب يعد مشروعاً ينبغى النظر له دون حساسية مع التنويه إلى أن إنشاء الكنائس يجب أن يخضع لمعايير معينة حتى لا تتسبب فى مشاكل مستقبلية استناداً إلى تجربة المساجد الأهلية التى انتشرت بدرجة يصعب السيطرة عليها وكانت النتيجة أن أصبح بعضها معامل تفريخ للمتطرفين .

وتضيف الدكتورة منى مكرم عبيد أن «الحكومة يجب أن تعمل على القضاء على الإحباط الذى أصاب الأقباط فى ضوء ما كشفت عنه الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب والتى جرت عام١٩٩٥ من عدم فوز قبطى واحد فيها خصوصاً مع عدم ترشيح أى قبطى على قوائم الحزب الحاكم مما دفع البابا إلى التصريح بأن الدولة قادرة على وضع نظام ديمقراطى ينجح به الأقباط كما وضعت من قبل نظاما ينجح من خلاله العمال والفلاحون».

وتقول الدكتورة منى أن الانتخابات القادمة ستكون فرصة للحكومة للقضاء على حالة الإحباط لدى الأقباط. هذا فضلاً عما يترتب عليه من تفاعل إيجابى بين عنصرى الأمة(٣٣) .

إن ما تقوله الدكتـورة منى ـ وهى واحدة مما عينتهم الحكومة فـى مجلس الشعب خلال دورة عام ١٩٩٠ ولم تكـرر تعيينها فى الدورة الـتالية عام ١٩٩٥ ـ(*)، هو جزء مما يمكن أن تفعله الحكـومة من أجل مستقبل الأقباط وإلا سيتحولون بـالفعل إلى أقلية وإن التصريح ببناء الـكنائس وإلغاء الخط الهمايونى أمر بسـيط لا يجب أن يثير خوف الحكومة ، أو تـعيين قبطى فـى مناصب مثل رئيـس جامعة أو محافـظ أو مدير أمن لا يسبب أى مشاكل وقد رأينا عددا من المستشـارين الأقباط تولوا مناصب قضائية هامة مثل المستشار فؤاد جرجـس رئيس محكمة استئناف القاهرة سابقـا ورئيس هيئة قضايا الدولة وهناك عدد منهم نواب فى محكمة النقض ورؤساء بمحاكم الاستئناف ونواب لرئـيس مجلـس الدولة وهذه مـناصب أكـثر خطورة ، بـل إن الأمر أبسط مـن ذلك فالتركيز مثلاً فى مناهج التاريخ على الحقبة القبطية وعلى الأبطال الوطنيين من الأقباط لاشك أنه سيؤدى إلى نشـوء جيل جديد يعرف تضحيات هذا الـعنصر من الأمة فى سبيل الوطن وحريته .

كما أن وسـائل الإعلام التى تمـلكها الـدولة تستطـيع أن تصنع الـكثير فـى تحريك الشعور الجماعى للمواطنين، إن فيلما سينمائيا مثل الناصر صلاح الدين والذى يضم بطلا قبطيا هو عيسى الغواص ـ حتى لـوكان بعض المؤرخين يقول أنه مسلم ولم يكن مسيحيا ـ فإن عرض الفيلـم له تأثير أكبر من أى شىء ، بل إن مسلسلاً تليفزيونياً يقدم الأقباط بصورة جيدة أفضـل من مئات الصور لقسيس يعانق شيـخاً وأذكر أنه عندما عرض مسلسل «خالتـى صفية والدير» للكاتب المبدع بهاء طـاهر ومن بين شخوصه راهب يداوى جراح بطل القصـة المسلم ويؤويه بعيداً عن العيون التـى تتربص لقتله. أصبحت لهذا الـراهب شعبية كبيرة حتى أن طـفلا قريبا لصديق مسلـم سألنى ما هى الكلية التـى يتخرج منها الرهبان والـقساوسة لأننى أريد أن أكون راهباً وعـندما سألته لماذا، أجاب : لأن أبونا فى المسلسل كان يحب « حربى » ـ بطل القصة ـ ومن الواضح أن تأثـير الـتليـفزيـون كبيـر جداً خاصـة بين الأجـيال الجديـدة فــى بناء مشاعـرهم وأفكارهم.

إن موقف الحـكومة يبدو غريـباً جداً فى بعض الأحـيان ، فرغم أن عهد الـرئيس

(*) لم ينجح أحد من الأقباط فى هذه الانتخابات وزورت ضد بعضهم بـواسطة المرشحين المنافسين وقامت الحكومة بتعيين ٦ أقباط ضمن العشرة التى يعطى القانون لرئيس الجمهورية الحق فى تعيينهم بالمجلس.

مبارك شهد إنشاء العديد من الكنائس والأديرة إلا أن من الغريب ألا يكون عدد الكنائس معروفاً في مصر فلا الحكومة أعلنت عنه ولا الكنيسة وقد سبق أن سألت البابا شنودة خلال لقائي به مع الا ستاذ عادل حمودة نائب رئيس تحرير روزاليوسف وكان اللقاء في دير الأنبا بيشوى بمناسبة الإحتفال باليوبيل الفضى على تولى قداسته منصب البابا ـ ونشر حواراً طويلاً على حلقتين بالمجلة ـ وكان هذا السؤال ضمن أسئلة عديدة لم تنشر وقتئذ وأجاب البابا أنه بصدد إجراء إحصاء بعدد الكنائس عن طريق أساقفة الأبروشيات.

والغريب أن هذا الحوار كان فى نهاية عام ١٩٩٦ وهى إجابة تثير الدهشة ومن الواضح أن الحكومة والكنيسة لا تريدان الإفصاح عن عدد الكنائس فى مصر ربما لأن الأولى تخاف أن يقال إنها قليلة والثانية تخاف أن يقال عددها كثير.

والمثير أن جريدة الدستور نشرت أن عدد الكنائس في مصر ٢٤٠٠ كنيسة وذلك استنادا إلى إحصاء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٦ ولم ينف أحدا أو يؤكد هذا الرقم وتقول الصحيفة أنه فى عام ١٩٧٢ وبناء على (٣٤) تقرير الجهاز المركزى للإحصاء كان عدد الكنائس ١٤٤٢ أى أنه خلال ٢٥ عاماً تم بناء ألف كنيسة بواقع ٤٠ كنيسة كل عام ... ومرة أخرى لم يعلق أحد على هذه الأرقام وإن كان الدكتور وليم سليمان قلادة يقول فى كتابه « مدرسة حب الوطن» أن عدد الكنائس بلغ ١٤٤٢ طبقاً للإحصاء على الطبيعة والذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٧٢ عقب حادث الخانكة .

ويضيف الدكتور سليمان أن وزارة الداخلية كان العدد المسجل لديها هو ٥٠٠ منها ٢٨٦ كنيسة قبطية ويشرح الدكتور سليمان موضحا الفرق بين إحصاء الجهاز المركزى واحصاء سجلات وزارة الداخلية أن العادة جرت فى كل قرية أن يخصص مكان لإقامة الشعائر وأثبتت اللجنة أن كثيرا من هذه الكنائس لا يعدو أن يكون غرفة أو ساحة صغيرة بغير أجراس أو قباب .

وجرت العادة والعرف فى كل قرية أن يعيش الفلاحون المصريون بلا تعقيدات ولم يخطر قط فى تصور فلاح مصرى مسلم أو مسيحى أن هذه الغرفة تحتاج إلى استصدار فرمان من الباب العالى .

ويضيف الدكتور سليمان أن الأرقام الواردة بتقرير اللجنة أن عدد تراخيص

الكنائس فى السنوات العشر الأخيرة كان١٢٧ ترخيصاً منها ٦٨ ترخيصاً بكنيسة قبطية ومنها ٢٣ كنيسة جديدة وأربعة تراخيص بترميم الكنائس و٤٢ كنيسة قديمة اعتبرت مرخصا بها في حين ثبت الاحتياج إلى أضعاف هذا العدد كما اتضح من إحصائية الجهاز المركزى للإحصاء [٣٥].

بينما يوضح كتاب «وصف مصر بالمعلومات» الصادر فى أغسطس ١٩٩٧ عن مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء وهو كتاب يصدر سنويا ويحتوى على إحصاءات عن المحافظات المصرية أن عدد الكنائس فى مصر ١٦٨٣ كنيسة والكتاب لم يذكر الرقم إجمالا ولكنه يذكر عدد الكنائس فى كل محافظة وقد قمت بتجميعها وكان هذا الرقم. ويوضح الكتاب أن فى القاهرة توجد ١٨٣ كنيسة أما الإسكندرية ففيها ٦٦ وبورسعيد ٢٠ والسويس ٨ ودمياط ٨ والدقهلية ٣٢ والشرقية ٤٣ والقليوبية ٣٧ وكفر الشيخ ١١ والغربية ٥١ والمنوفية ٣٥ والبحيرة ٣٥ والاسماعيلية ١٥ والجيزة ٥٤ وبنى سويف ٥٠ والفيوم ٣٧ والمنيا ١٧٨ وأسيوط ٤٢٥ وسوهاج ٢٦٠ وقنا ٨٠ وأسوان ٢٦ والأقصر ١٩والبحر الأحمر ٢ والوادى الجديد ١ ومرسى مطروح ٢ وشمال سيناء ٢ وجنوب سيناء ٢ [٣٦] وبتجميع هذه الأعداد فإنها تبلغ ١٦٨٣ كنيسة ويلاحظ أن الكتاب لم يوضح عدد الكنائس القبطية وعدد الكنائس للطوائف الأخرى ولاندرى هل يشمل الإحصاء عدد الكنائس الموجود فى الغرف والساحات بغير أجراس وقباب كما وصفها الدكتور وليم سليمان قلادة أم أن الإحصاء اقتصر على عدد الكنائس الحاصلة على ترخيص من وزارة الداخلية وربما يكون مركز المعلومات قد حصل على هذه الأعداد من وزارة الداخلية وأن يكون الفارق بينه وبين ما ذكرته جريدة الدستور استناداً إلى تقرير الجهاز المركزى للإحصاء من أن عدد الكنائس يبلغ ٢٤٠٠ هو عدد الكنائس غير الحاصلة على ترخيص وعموما واذا أخذنا بأن إحصاء مركز المعلومات هو الصحيح وأن عدد الكنائس هو١٦٨٣ فإن معنى هذا أنه خلال ٢٥ عاما تم بناء ٢٤١ كنيسة حيث كان عدد الكنائس عام ١٩٧٢ حسب إحصاء الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء هو ١٤٤٢ وهو الأمر الذى معناه أنه تم بناء ما بين ٩ إلى ١٠ كنائس كل عام.

وأياً كان الرقم فإن إلغاء الخط الهمايونى صار ضرورة ورغم أن الرئيس مبارك

اتخـذ خطوة هـامة فـى هذا المجال بـإصداره تفـويضـا للمـحافظ فـى مجـال إصدار قرارات ترميم الكنـائس وذلك بقرار صدر منه في يناير ١٩٩٨ وهو مـا يحل المشكلة نسبيا حيث تبقى فى يده قرارات إصدار تـراخيص بناء كنائس جديدة وهى خطوة فى طريق الحل ولكن يبـقى إلغاء الخط الهمايونى ضرورة واجبـة. أما الأعجب من أرقام عدد الكنائس فهو عدد المسيحيين فـى مصر و الذين لم يعلن عددهم خلال الإحصاء الأخير الذى جرى عام ١٩٩٦ وهو أمر ربما تكون الحكومة قاصدة به ألا تحدث فرقة بين أبـناء الـشعب الـواحد رغـم أن الأقباط طـائفـة والمسلـمون طـائفة مـثل الأطـباء والمهندسين والعمال والتجار والموظفين ويجب أن يعرف عددهم.

الغـريب فى الأمر أنـه لا يوجد أحد يـتفق عـلى عدد الأقبـاط إذ يقول أبو سـيف يوسف فى كتـابه الأقباط والقومية الـعربية «أن الإحصاءات الرسمـية منذ عام ١٩٠٧ وحتى إحصاء ١٩٧٦ أظهرت نسبة الأقباط الوطنيين بشكل عام أقرب إلى الثبات ومن ثم فـقد ظـهر فى الإحـصاء عام ١٩٧٦ أن عـدد المسـيحيـين بلـغ ٢,٢٨٥,٦٢٠ من المجموع الكـلى لعدد السكـان فى ذلك الوقت ٣٧,٥٤,٠٠٠ أى أن نسـبتهم ٦,٧٪ وقد جـادلت الأوساط الـقبطـية فى هـذه النسـبة وكانـت بعض الـقيادات الـكنسـية الأرثوذكسية قد قدرت عدد القبط بأربعة ملايين عام ١٩٦٨ وفى بعض المراجع التى تزعم أنها تستنـد إلى مصادر الكنيسة القبطية أن عدد المسيحيين فى مصر عام ١٩٧٥ هو ٦,٨٤٤,٩٠ نسمه أى ١٨,٠,٢٪ من المجموع الكـلى للسكان ، أما الإحصاءات التى قدرت عدد الأقبـاط الأرثوذكس بـ٣ ملايين من٤٤ مليونا هـم عدد سكان مصر أي٧٪ فإن هـذا التـقدير يظـل موضـع الشـك فى نـظر الأقـباط لأن عـددهم وفـقاً لتقديراتهم الخاصة يتراوح بين ٧و٨ ملايين على الأقل ويضيف أبو سيف يوسف : أنه فى ظـل أن التوثيـق العلـمى لهـذه التقديـرات غير مـطروح فلا مـناص من محـاولة الوصول إلـى رقم تقريبـى اعتماداً علـى ما ذكره الباحـثون المتخصـصون فثمة تـقدير يعتمد علـى الإحصاءات الرسمية بين ١٩٠٧و١٩٧٥ ثم يؤصلهـا فى ضوء مقارنات تاريخية ومعطيات ديمـوغرافية وينتهى التقدير إلى أن نسبة المسيـحيين بما فيهم الأقباط إلى العدد الكلى لـسكان مصر كانت ثابتة تقريـباً بين ٦,٣٢٪ و٨,٣٣٪ ومعنى هذا أن نتائج الإحصـاء الرسمى لا تبعد كثيراً عن الرقم الحقيقى لتعداد الأقباط .

ومن الباحثين الغـربيين من يقدر عدد القبط فى القرن الحالـى كما كان فى القرن

الرابع عشر الميلادى أى لا يزيد على عشر العدد الكلى للسكان ، وثمة باحث غربى آخر يذهب إلى أن نسبة المسيحيين فى مصر تقع بين ٨٪ و١٠٪ من المجموع الكلى للسكان ونخلص من هذا أنه إذا كان قد أعلن أن عدد السكان فى مصر قد بلغ ٤٨ مليونا عام ١٩٨٥ كانت نسبة القبط وفقا لجميع التقديرات التى أشرنا إليها تتراوح بين ٧٪ و١٠٪ من المجموع الكلى للسكان فإن عدد القبط حالياً يقع فى مكان بين ٣,٣٦٠,٠٠٠ و٤,٨٠٠,٠٠٠ نسمة(٣٧) .

بينما تذكر مجلة روزاليوسف على لسان كمال هنرى أبادير عضو مجلس الشعب المعين بواسطة الحكومة خلال مجلس ١٩٩٠ ولم يعد تعيينه فى مجلس ١٩٩٥ أن هناك ثلاثة أرقام لعدد الأقباط حيث يحدد الإحصاء الرسمى عددهم بـ٣ ملايين ويرى آخرون أنهم ٥ ملايين وترى الكنيسة أنهم ٨ ملايين، وتضيف المجلة أن هناك من يغالى فى تقدير عدد الأقباط مثل موريس صادق الذى يقول أن عدد الأقباط ١٥ مليونا وتذهب آراء أخرى يمكن أن تصل إلى ٩ ملايين وأن نسبتهم حسب رأى الدكتور وسيم السيسى ما بين ١٥٪ و٢٠٪ من إجمالى عدد السكان .

وفى حين يوضح رفيق البستانى وفيليب جارح فى أطلس معلومات العالم العربى أن طائفة الأقباط تقدر بنسبة ٦٪ من عدد السكان الكلى كما تشير الإحصاءات الرسمية، فيه تقليل من عددهم ولكن يلاحظ أن التعدادات التى أجريت فى عهد الاستعمار تؤكد هذه الأرقام الرسمية ... ويضيف الباحثان فى الأطلس أننا نلاحظ أن تناقصاً طفيفاً فى نسبة عدد الأقباط كما يتبين من التعدادات المتالية وإذا كانت نسبة الأقباط أعلى قليلاً من ٨٪ من العدد الكلى لسكان مصر فيما بين ١٩٠٧ و١٩٣٧ ثم هبطت النسبة إلى ٧,٩٪ فى تعداد ١٩٤٧ وإلى ٧,٣٪ فى عام ١٩٦٠ و٥,٩ ٪ فى تعداد ١٩٨٦ وليس هناك أى استثناء فى هذا المنحنى الهابط بانتظام مما يوحى بأنه ليس هناك افتعال فى هذه الظاهرة .

ويضيف الباحثان وهل تركيز الأقباط فى مناطق بعينها والتقارب القوى بينهم بسبب التوترات الدينية التى تظهر من وقت لآخر هل كل هذا يوهم الأقباط بأن عددهم أكبر من الأرقام الرسمية ؟ والواقع أن الأقباط (والكلام ما زال للباحثين) يتركز معظمهم فى منطقتى القاهرة والصعيد خاصة المنيا وأسيوط حيث يمثلون ٢٠٪

من سكان المحافظة الأخيرة والحقيقة أن أقباط مصر شأنهم فى ذلك شأن مسيحيى الشرق سبقوا المسلمين إلى تخفيض عدد المواليد ولذلك هبطت نسبة عدد الأقباط بالنسبة للعدد الكلى للسكان من٣,٧٪ عام١٩٦٠ إلى ٩,٥ عام ١٩٨٦[٣٨].

وأياً ما كان العدد الحقيقى للأقباط فإن كل هذه الأرقام تعكس روحاً طائفية فالتقليل من عددهم الهدف منه هو عدم الاعتراف بحقوقهم أو على الأقل التقليل من خطورة عدم إعطائهم حقوق المواطنة باعتبارهم لا يمثلون عدداً يذكر أما الذين يرغبون فى التهويل من عددهم من الأقباط فهو يعكس غرضاً بأن عددهم كبير ويمثلون نسبة كبيرة من عدد المجتمع ومؤثرة فيه .

والحقيقة أنهم قوة مؤثرة أياً كان العدد فالقبطية رافد هام من روافد الشخصية المصرية ويكفى مثلا لهذا التأثير أن التقويم القبطى ما زال هو الأساس للفلاح المصرى حتى الآن ، فى زراعاته ولا ندرى لماذا لا تعلن الحكومة عدد الأقباط ولماذا لاتشرك معها الكنيسة فى هذا التعداد حتى يطمئن الجميع طالما فقدوا الثقة فيها وفى أرقامها وعلى كل فإنه لا حل لكل هذه المشاكل كبيرها وصغيرها إلا بالديمقراطية الحقيقية التى تعطى الجميع حقوقهم ولكن لأن الأمر فى يد الحكومة وهذه لايمكن الرهان عليها بالإضافة إلى أنه حتى تستقر الديمقراطية فى المجتمع فلابد لها من وقت وعلى كلٍّ وسواء وجدت الديمقراطية أم لا فإنه على الحكومة أن تعمل على تنفيذ جزء من مطالب الأقباط المشروعة حتى يعرف الأقباط أنهم يعيشون فى وطنهم وحتى يحدث ذلك فلابد من الرهان على طبيعة الشعب المصرى الذى يقبل الآخر، أى أن الرهان الحقيقى هو على المثقفين والشعب وهذا هو البعد الثانى فى القضية .

ثانيا : علاقة الأقباط مع المسلمين كأفراد وشعب

إذا كانت علاقة العنصرين ظلت رائعة طوال فترات التاريخ ، وأن الجانبين استطاعا فى أوقات كثيرة تجاوز الأزمات التى مرت بعلاقتهما وفترات التوتر التى مرت بينهما فإن فى هذه المرحلة التى تشهد توتراً أيضاً، علينا أن نواجهها كما تمت مواجهة الأزمات من قبل، وهنا يأتى الرهان على المثقفين من العنصرين وعلى الشعب وفطرته التى جبلت على المحبة والسلام والتعايش وهذا ما يجب أن نركز عليه

وأعتقد أن على المسلمين مهمة مضاعفة عن الأقباط، بحكم أنهم الأغلبية وعليهم أن يمدوا أيديهم لبناء جسور الثقة مع الأقباط وأن المثقف ليس عليه فقط الكتابة وإنما العمل وسط عائلته وأهله ، خاصة فى القرى والمدن والمحافظات فعندما يكون هناك صديق قبطى للعائلة المسلمة عن طريق علاقته بأحد أفرادها والعكس عندما يكون هناك صديق مسلم لعائلة قبطية وهو الأمر الذى كان طبيعيا منذ سنوات وبدأت هذه العلاقات والصداقات تقل وتخفت منذ السبعينيات وصاعدا .. إن هذا يسهم فى كسر الحاجز النفسى الوهمى الذى وجد منذ السبعينيات حيث يكتشف كل طرف أن الآخر إنسان مثله يعيش نفس المشاكل والهموم ويحب الوطن مثله ويخاف عليه ، ويبقى على المسلمين أيضاً التضامن مع الأقباط فى قضاياهم ومشاكلهم لتكوين رأى عام ضاغط على الحكومة للإسراع للاستجابة للمطالب القبطية .

وفى المقابل على الأقباط أن يخرجوا من عزلتهم وأن يواجهوا الواقع بلا خوف ، وأعتقد أنه بدأ البعض بالفعل فى اتخاذ إجراءات لتغيير الواقع مثل إقامة الدعاوى القضائية ضدالخط الهمايونى مطالبين بإلغائه، وكذلك إقامة دعوى قضائية لطلب إلغاء خانة الديانة من البطاقات الشخصية الجديدة ... وإذا صدر الحكم لصالح رافعى الدعوى فهذا انتصار رائع. وأما إذا صدر الحكم ضدهم فيكفيهم شرف المحاولة بدلاً من الاكتفاء بالشكوى... وفى مقابل هذا لابد من أن يتدخل المسلمون المستنيرون فى هذه القضايا، وعلى الأقباط الذين يستطيعون العمل العام أن يقوموا بهذا العمل وتقديم خدمات عامة لمناطقهم بمسلميها ومسيحييها فإن هذا يزيد من شعبيتهم . ويذكر هنا أن جمال أسعد نجح فى انتخابات مجلس الشعب كعضو منتخب فى القوصية أسيوط ، وكذلك صبحى سليمان فى المراغة بسوهاج رغم ترشيح مسلمين ضده إلا أن خدماته أدت إلى نجاحه وانتخابه بواسطة المسلمين والأقباط، إن هذه السبل هى الطريق الوحيد الآن أمامنا لكى يكون هناك مستقبل للأقباط فى مصر ولكى يحدث الاندماج فى المجتمع .... إننا عندما نقف جميعاً ضد ما يقوم به بعض كبار الموظفين من اضطهاد للأقباط مثل أن يرفض عميد إحدى الكليات تعيين قبطى معيداً بالكلية أو يرفض موظف كبير تعيين قبطى فى وظيفة .. إن وقوف المسلمين والأقباط فى وجه هذا المتعصب وفضحه هو أفضل السبل .. ولكن لن يكون هذا قبل أن يعرف المسلم أن القبطى هو أخوه وصديقه ولن يضره

وجوده فى هذا المكان وأن هذا حقه طالما كان يستحقه.. وهذا لكى يكون للأقباط مستقبل فى مصر .

والحقيقة أننى أميل إلى رأى المفكر أبو سيف يوسف فى قوله أنه رغم كل ما يحدث هناك ملاحظتان :

الأولى: أن عدداً من الوقائع فى السبعينيات قد تشى (*) بطابعها الطائفى ولكن الطائفية لم يتم تكريسها بعد كظاهرة محلية، فمن ناحية فإن الطائفية تعكس فى العادة سياسة طائفية أو قومية معينة وتتسم هذه السياسات بعدم التسامح والتعصب القومي الشديد تجاه الناس الذين ينتمون إلى القوميات الأخرى ولكن يمكن ملاحظة أن الطائفية بهذا المعنى لا تشكل ظاهرة فى صفوف الشعب المصرى فى مجموعه ، وذلك لأن الأقباط فى مصر لم يتحولوا مع نظام الملل إلى أقلية أو قومية، وكرس استقلال محمد على بمصر هذا التوجه ثم تعززعبر الثورات الوطنية فى ١٨٨٢ و١٩١٩ و١٩٥٢ كما أن النزعة الطائفية فى مصر الحديثة لا تدخل كمكون له وزنه فى الوجدان الشعبى ذلك أن حركة الجماهير إنما تحفزها وتوجهها بالأساس أهداف ومطالب سياسية وطبقية فى الجوهر فهذا الرصيد لم يتبدد بالكامل والدفاع عنه أمر وارد .

والملاحظة الثانية :تتعلق بالتجربة المعاشة وبوجه خاص بمكونات الوجدان الوطنى وأوضاع الحركة الجماهيرية على اتساعها . ففى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ شملت مصر من شمالها إلى جنوبها انتفاضة شعبية ولم يحدث اعتداء على الأغيار الدينيين وبالذات الأقباط وقد أثبت هذه الواقعة فى محضر قسم من أقسام الشرطة الأب انسطاسى شفيق كاهن كنيسة مارجرجس بالشاطبى. كما شملت الاعتقالات فى سبتمبر ١٩٨١ عدداً كبيراً من القيادات والكتاب المسلمين والمسيحيين وعقب الاعتداء على الطلاب المسيحيين فى جامعة الإسكندرية عقدت لقاءات كان من أهمها الاجتماع الذى عقدته عناصر مستنيرة من الجانبين.

وعندما انتقد الرئيس السادات البابا شنودة فى خطابه فى ١٤ مايو ١٩٨٠ أمام مجلس الشعب وتضمن انتقادات من شأنها أن تستفز مشاعر المواطنين العاديين المسلمين ، توقع الكثيرون أن تنفجر مظاهرات غاضبة ضد الأقباط ولكن شيئا من

(*) ركز الكتاب على ما حدث فى السبعينيات. وأميل أنا إلى إضافة ماحدث حتى الآن.

ذلك لم يقع لأن العنف الطائفى ليس من التقاليد الشعبية المترسخة. وعلى هذا فإن بعض أحداث السبعينيات كان لها طابع طائفى لكن مصر لم يتم إدخالها بعد فى حزام البلاد التى ترسخت فيها الفتنة الطائفية[٣٩] .

ولكن رغم إيماننا بأن غالبية الشعب لا يعرف التعصب ، وأن هناك أواصر وروابط تشده إلى بعضه وتضمه فى نسيج واحد وتصهره فى بوتقة واحدة ، إلا أنه وفى ضوء البعدين السابقين « علاقة الأقباط بالدولة وعلاقتهم بالمسلمين كمواطنين » فإنه إن لم تبدأ حركة فى إطار تعزيز التكامل بين المسلمين والمسيحيين وإذا لم تتمكن حركة سياسية أو ائتلاف قوى وطنية من طرح أسس محددة للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى تتبناها قطاعات عريضة من الطبقات والفئات الشعبية والوطنية بهدف الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى والإصلاح الاجتماعى على أساس من العدل والديمقراطية فإن دور الأقباط فى المجتمع المصرى سيضعف وسيتجهون إلى العزلة ويزداد التوتر وربما يقود إلى العنف والعنف المضاد ولكن إذا تم الإصلاح السياسى فإن ذلك سيؤدى إلى ترسيخ العلاقة القوية بين المسلمين والأقباط وستضعف الظواهر الطائفية فى مصر. ولكى يتم هذا، لابد أولا أن تكون العلاقة بين الأقباط وكنيستهم مزدهرة وأن تكون الكنيسة مؤسسة قوية وفعالة وهذا هو البعد الثالث المؤثر على مستقبل الأقباط فى مصر .

ثالثا: علاقة الأقباط بالكنيسة

إن الأقباط يرتبطون بالكنيسة وجوداً وعدماً فلا مسيحية بلا كنيسة ولا مسيحيون بلا مسيحية والكنيسة القبطية الآن فى مفترق طرق بين القرن الحادى والعشرين والقرن الحالى وتحتاج إلى من يقودها إلى القرن القادم حتى يظل دورها وتستمر كمؤسسة لها تأثيرها ووجودها فى المجتمع .

والخطر الذى يحدق بالكنيسة إن لم تتطور وتحدث نفسها ليس مقصوداً به أنها تزول من الوجود فهذا لن يحدث ولكن المقصود هو انتهاء تأثيرها على أتباعها الذين ينتمون إليها ويرتبطون بها ارتباطاً وثيقاً من مئات السنين ويستمدون منها وجودهم .

والأزمة التى تواجه الكنيسة القبطية هى نفس الأزمة التى تواجه جميع المؤسسات فى مصر ، ومنها المؤسسة الدينية الأخرى مثل الأزهر. وكما يقول الأب يوحنا قلته

نائب البطريرك الكاثوليكى فى مصر فى ورقة قدمها لمؤتمر حوار الأديان عن المؤسسات الدينية:

إن هذه المؤسسات تواجه تحديا مستقبليا ويضيف «إننا حتى الآن نشعر أن المؤسسة الدينية تقوم على فكرة الشخص الواحد يظل قائداً لها يسيطر عليها ولا يبنى صفاً ثانياً أو ثالثاً أو يميل إلى تسليمها إلى الأقارب من أهل الثقة دون إيجاد الفرص لأهل الكفاءة. إن مئات المؤسسات الدينية تركز على الشخص أو المدير وبالتالى مع مرور الزمن لا تتحول إلى خلية حية لبناء المجتمع بقدر ما تصبح شركة وبالتالى لا يشق الإنسان العادى فى كثير من المؤسسات الدينية التى ينبغى أن تكون مدرسة للديمقراطية الحرة ومصنعاً للعقول المتوهجة فقد جمدتها البيروقراطية أوأصابها الحكم الثيوقراطى وتظن أنها مؤسسة إلهية وفى الحقيقة هى مؤسسة صنمية[٤٠].

إن ما قاله الأب الكاثوليكى هو تحذير لكافة المؤسسات الدينية ومنها كنيستنا. يحذر مما قد يحدث فالكنيسة المصرية تواجه أزمة حادة قد تجعل أنصارها فى المستقبل ينفضون عنها بحثاً عن كنيسة أكثر تقدماً رغم ارتباطهم بها وعليها أن تطور قوانينها ، ولا نقصد هنا العقائد، فهذه ثابتة طوال الزمن ولكن المقصود قوانين إدارتها فمن غير المعقول أن تواجه الكنيسة تحديات القرن الحادى والعشرين بقوانين القرن الثامن عشر بل ببعض القوانين التى لم تتغير منذ القرون الأولى لنشأة الكنيسة والمقصود هنا بالقوانين القواعد التى تتعامل بها مع أتباعها والمصريون عموماً من أشد الشعوب تمسكاً بالدين واتباعًا له وتقديساً لرجاله .

ومن هنا لابد أن يكون رجل الدين عصرياً يستطيع أن يوائم بين احتياجات الإنسان العصرى وقواعد الدين فيما لا يوجد فيه نصوص قاطعة واضحة التفسير وعلى الكنيسة أن تفرز رجل الدين العصرى وأن تعده لمواجهة المستقبل .

والأزمات التى تواجه الكنيسة ليست قليلة، وتبدأ من طريقة إدارة الكنيسة نفسها وبداية من طريقة اختيار البابا القادم وعملية انتخابه فهذا البابا الذى سيقود الكنيسة خلال القرن القادم من غير المعقول أن يظل انتخابه بين يدى عدد محدود من الأقباط لايضموا بينهم عددا غير قليل من المثقفين والمتعلمين الأقباط فى الوقت الذى تضم الكشوف أشخاصا مجهولين وغير معروفين ومع ذلك فإن لهم صوتا فى اختيار من يقود الكنيسة كما أن على البابا القادم أن يحدد كيفية التعامل مع الحكومة فى ضوء

الأحداث التى مر بها البابا شنودة بعد أن وضع البابا نمطاً معيناً لهذه العلاقة إذ سيجد البابا القادم نفسه بين سندان شعبه الذى لا يعرف المهادنة فى مطالبه وبين مطرقة الحكومة التى يمكن أن تقوم بالتحفظ عليه فى الدير فهل يتشدد تجاه الحكومة أم يهادنها، ماذا سيفعل؟ كما أن إحدى أزمات الكنيسة هى اختفاء اللوائح المالية فهى رغم كل هذه السنوات الطويلة ما زالت بلا قوانين تنظم أموالها ومصاريفها ومن غير المعقول أن تظل أموال الكنيسة سراً حتى على رعاياها فى الوقت الذى تنادى فيه كل المؤسسات بالشفافية فى المسائل المالية .

أما أكثر المشاكل التى على الكنيسة أن تحلها فهى قضايا الأحوال الشخصية ووجود ما يقرب من ٤٠ ألف قبطى معلقين بين الزواج والطلاق حصلوا على أحكام طلاق وينتظرون اعتراف الكنيسة بها وإعطاءهم تصاريح زواج ، وهو انتظار بلا جدوى أدى إلى وجود حالات من الزواج العرفى والمدنى والهروب من الكنيسة الأم إلى كنائس أخرى بحثاً عن حل وعلى الكنيسة والبابا القادم أن يدرسا الأطروحات والحلول التى يقدمها رجال الكهنوت المسيحى لحل هذه المشكلة .

وعلى الكنيسة أن تجد حلاً لمشكلة أقباط المهجر التى تتضخم وتوحى بأنهم سينفصلون عنها فى ظل اتهامهم لها بمهادنة الحكومة واتهامهم للأخيرة بإبادة الأقباط وما يجلبه ذلك من مشاكل للكنيسة بسبب ما يراه البعض من مسؤلية للكنيسة تجاههم باعتبارهم رعاياها وتجاه الوطن الذى يهاجمونه .

ولعل مشكلة المعارضة للكنيسة من أهم الأزمات التى تواجهها وتحتاج إلى حكمة فى التعامل معها فى ظل اتجاه العالم كله للحريات والإعلاء من قيمة حرية الرأى طالما كان بعيداً عن العقائد وللكنيسة تاريخ طويل مع المعارضة منذ نشأتها . وفى العصر الحالى أصبحت لها مطالبها التى تنادى بها فكيف يمكن مواجهتها .

لقد وجدت أنه من الأفضل التعرض لكل أزمة من الأزمات التى تواجه الكنيسة فى فصل مستقل لأننى أرى أن الحفاظ على الكنيسة هو حفاظ على الوطن ولأنه لا يمكن له أن يستغنى عنها، فهى أحد روافده الهامة فى تاريخه وحاضره ومستقبله .

إن الكنيسة إذا ضعفت ضعف معها الوطن بمسلميه وأقباطه .

أسامة سلامة

مارس ١٩٩٨

المصـــــادر

(١) الأهرام ويكلى بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٩٧ ومجلة روز اليوسف عدد ٣٥٩٢ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٩٧.

(٢) القس داود عـزيز كاهن كـنيسة الـسيدة العذراء بمساكن أبو زعـبل - كتاب «أقـباط مصر بـين الماضى والحاضر» مطبوع على الرونيو دون ذكر دار نشر أو تـاريخ إصدار. وفى هذا الكتاب وجه المؤلف تحية للـرئيس أنور الـسادات ووصفه بـأنه صاحب الـعهد المسـتنيـر، عهد الحريـة حيث لا تفـرقة بين مسـلم ومسيحى على عكس العهود الماضية التى استـبد فيها الحكام وأذاقوا الأقباط ألوانا من العذاب وفرضوا عليهم ترك لغتهم الأصلية القبطية وعدم المجاهرة بها ويضيف القس داود عزيز أن فى هذا العهد المبارك (السادات) نسرع فى العـودة إلى لغتنا الأصلية ونتعلمـها ونتكلم بها فى الكنائـس بحرية.. يذكر أن هذا الكتاب يوزع داخل الكنائس فقط.

(٣) مجلة الأقباط عدد مارس ١٩٧٩.

(٤) مجلة روز اليوسف العدد ٣٣٣٩ تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٢

ونشرت المجلة مقالا للدكتورة مـنى مكرم عبيد تعليقا على تحقيق نشرته المجلة عـن التنظيمات المسلحة للأقباط وقالت فى المقال أنها تعرضت عابرة فى أحد كتبها للمشكلة الطائفية وأضافت أن بعض الأقباط فى أسيوط أعلنوا عن تكوين الجهاد المسيحى فى مواجـهة تنظيم الجهاد الإسلامى وكانت النتيجة أن قام عدد من المثـقفين المسلمـين والأقباط بعقد مؤتمـر موسع لمواجهة المـشكلة وبحث وسـائل رأب الصدع وتتـالت التصـريحات والـبيانات تـأكيدا لـلأخوة المتبـادلة بين الـطرفين والموروثـة فى تاريـخنا وتراثـنا السياسى.

(٥) شرائط كاسيت الدكتور عـمر عبد الكافى والتى كانت تباع أمام مسجـد أسد بن الفرات بالدقى وهو المسجد الذى كان يخطب فيه عمر عبد الكافى قبل إبعاده عن الخطابة.

(٦) جـريدة الـسيـاسى المصـرى تـاريخ ٢/ ٦/ ١٩٩٣ ومـجلـة روز الـيوسـف الـعدد ٣٣٨٨ تـاريـخ ١٨/ ٥/ ١٩٩٣.

(٧) مقابلة مع موريس صادق المحامى ورئيس مركز الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان المصرى.

(٨) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٨٥ تاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٧.

(٩) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٤٩ تاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٩٦.

(١٠)مجلة الأقباط عدد مارس ١٩٨٠

(١١) حـوار البـابا فـى معـرض الكـتاب الـدولى بـالقـاهرة عـام ١٩٩٤ ونشـر بجـريدة الأحـرار تاريـخ ٢٨/ ٢/ ١٩٩٤.

(١٢) مجلة روز اليوسف العدد ٣٦٠٦ تاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٩٧.

(١٣) نقلا عن كـتاب مدرسة حب الوطن لـلدكتور وليم سليـمان إصدار مكتبة أسـقفية الشباب ـ الـطبعة الثانية ـ يوليو ١٩٩٧.

(١٤) د. وليم سليمان قلادة: الإسلام والمسيحية على أرض مصر.

(١٥)ميلاد حنا: الأعمدة السبعة للشخصية المصرية ـ الطبعة الثالثة ـ دار الهلال.

(١٦) المسح الاجتماعى الشامل ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ الأنشطة الدينيـة ـ إصدار المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية.

(١٧) وليم سليمان: مدرسة حب الوطن ـ مصدر سابق.

(١٨) د. ميلاد حنا: الأعمدة السبعة للشخصية المصرية ـ مصدر سابق.

(١٩) د . مصطفى الفقى: الأقباط فى السياسة المصرية ـ الطبعة الثالثة ـ دار الهلال.

(٢٠) د. ميلاد حنا: الأعمدة السبعة للشخصية المصرية ـ مصدر سابق.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) د . سميرة بحر: الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة الثانية ـ١٩٨٤.

(٢٤) د. وليم سليمان: مدرسة حب الوطن ـ مصدر سابق.

(٢٥) مجلة الأقباط عدد يونيو ١٩٨٥ (نقلا عن كتاب الأقباط والقومية العربية).

(٢٦) د. سميرة بحر: الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ـ مصدر سابق.

(٢٧) جريدة الحياة الدولية العدد ١٢٥١٠ تاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٩٧.

(٢٨) أبوسيف يوسف: الأقباط والقومية العربية ـ مركز دراسات الوحدة الوطنية ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٧

(٢٩) مجلة روز اليوسف العدد ٣٤٢٤ تاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٩٤

(٣٠) مجلة الوطن العربى العدد ١٠٧٦ تاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٩٧

(٣١) جمال أسعد من يمثل الأقباط البابا أم الحكومة ـ دون ذكر دار نشر وتاريخ اصدار.

(٣٢) مجلة روز اليوسف العدد ٣٦٠٦ تاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٩٧.

(٣٣) جريدة الحياة الدولية العدد ٢٥٥١ تاريخ ١١/ ٧/ ١٩٩٧.

(٣٤) جريدة الدستور العدد ٨٠ تاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٩٧.

(٣٥) د. وليم سليمان: مدرسة حب الوطن ـ مصدر سابق.

(٣٦) وصف مصر بالمعلومات ـ إصدار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ـ إصدار أغسطس ١٩٩٧.

(٣٧) أبو سيف يوسف: الأقباط والقومية العربية ـ مصدر سابق.

(٣٨) مجلة روز اليوسف العدد ٣٤٣٨ تاريخ ٢/ ٥/ ١٩٩٤.

(٣٩) أبوسيف يوسف: الأقباط والقومية العربية ـ مصدر سابق.

(٤٠) ورقة مقدمة إلى مؤتمر حوار الأديان عام ١٩٩٦.

1

البابا القادم في الكنيسة المصرية

البابا القادم سيكون راهبا من دير مارمينا بالإسكندرية، الدير الذى أعاد تجديده وبناءه وارتبط باسمه البابا كيرلس السادس البطريرك السابق على البابا شنودة.

هكذا يقول عدد من الرهبان والقساوسة ويقولون: إن هذه النبوءة رآها عدد من الصالحين والقديسين.

البابا القادم سيكون راهبا من دير مارمينا بالإسكندرية، الدير الذى أعاد تجديده وبناءه وارتبط باسمه البابا كيرلس السادس البطريرك السابق على البابا شنودة.

هكذا يقول عدد من الرهبان والقساوسة ويقولون: إن هذه النبوءة رآها عدد من الصالحين والقديسين.. وقد قالها لى شخصيا أكثر من راهب كما حدثتنى بها اثنتان من الراهبات.

ربما تعبر هذه النبوءة التى يرددونها كثيرا وسرا ـ لمن يأتمنونه ـ عن أمنية تراود نفوسهم وخيالهم، فهم يرون أن البابا المثل والقدوة هو البابا كيرلس السادس الذى يعتبرونه قديسا طاهرا. يحكون عنه الكثير من المعجزات بل يصل الأمر بالبعض إلى حد اعتباره معصوما من الخطأ [1].

والحقيقة أن كثيرا من المصريين سواء مسلمين أو أقباطا يؤمنون بالنبوءات بل إن هناك من تنبأ باعتلاء البابا شنودة كرسى البطريركية قبل أن يتم انتخابه ويذكر فوميل لبيب الصحفى بمجلة المصور «أن الثوب الذى ارتداه البابا فى حفل تتويجه قدمه المرحوم ونيس فلتس لدير السريان قبل سبعة أعوام من وفاة البابا كيرلس ويتساءل كيف كان يحس بالقلب الشفاف أن البطريرك القادم سيكون من هذا الدير بل إن الأنبا ثأوفيلس أسقف دير السريان (فى ذلك الوقت) قال لمن حوله: قلبى يحدثنى أن الأنبا شنودة سيكون البابا المقبل وجاءتهن سيدة من شبرا برؤية تؤكد نبوءته وبدأ الأنبا ثأوفيلس يقتصد المال اللازم لإعداد ثوب الكهنوت فالبابا ابن هذا الدير ومثلما يكتسى العريس من بيت أبيه يكتسى الراهب من الدير بيت أبيه الذى فى السماوات، وكانت تكلفة إعداد الثوب خمسمائة جنيه بخلاف القماش الذى أهداه ونيس فلتس»[2] كما أنه يحكى كذلك عن البابا كيرلس أنه عندما كان طفلا صغيرا وزار منزله عدد من الرهبان فجلس على رجل أحدهم ونام وعندما أرادت والدته أن تعتذر وتحمله عن الراهب قال لها اتركيه فهذا الطفل من نصيبنا وكان أن ترهبن بعد هذه الواقعة بسنوات[3] والواقع أن النبوءات التى ترتبط بالبطاركة والرهبان كثيرة جدا ولكن عندما نعود إلى نبوءة البابا القادم فإن الحقيقة أن الرهبان والراهبات والقساوسة الذين يروجون لهذه النبوءة من المعارضين للبابا شنودة أو على الأقل من الذين لهم

ملاحظات على طريقة قيادته للكنيسة، وفى مجالسهم الخاصة كثيرا مايعقدون المقارنات بين العصر الحالى للكنيسة والعصر السابق، وبالطبع فإن هذه المقارنات تصب لصالح البابا كيرلس. وخاصة أنهم يغلفون حديثهم بالكثير من الحكايات عن أفعال البابا كيرلس ومعجزاته وروحانياته وتسامحه الدائم مع المختلفين معه.

وعندما سألت هؤلاء الرهبان عن أصل هذه النبوءة، كانت الإجابة هى أن بعض الرهبان المعتزلين للحياة رأوها أكثر من مرة وأنهم بشروا بها ولكنهم جميعا لم يحددوا الشخص واكتفوا بتحديد المكان فقط.

ويصعب بالطبع تحديد من سيكون هذا البطريرك.. فالدير الذى يتحدثون عنه يضم ما يقرب من ١٥٠ راهبا بينهم على الأقل ٨٠ تنطبق عليهم شروط الترشيح ومعظمهم من المعتزلين للحياة الدنيا مكتفين بإقامتهم داخل الدير .

و يفخر كل رهبان الدير بأنهم أتباع البابا كيرلس ولهذا فإنه يصعب تحديد الشخص من بينهم.. من هنا تعبر هذه النبوءة عن أمنية ربما تتحقق أو لاتتحقق ولكنها فى النهاية تعطى تصورا لآمال وأحلام مجموعة من الرهبان والقساوسة عن البابا القادم وتعكس اتجاها فى التصويت أثناء اختيار البطريرك القادم. وعموما فإن انتشار مثل هذه التنبؤات ربما يعبر عن رغبة فى التأثير على بعض الأصوات، إذ أن كثيراً من الناخبين البعيدين عن الصراع تأخذهم مثل هذه التنبؤات ويعتبرونها رسالة من الله وعلامة على الاختيار.

والواقع أن الإجابة عن سؤال من يخلف البابا شنودة صعب للغاية إذ أن معظم الأقباط يرى أن أحداً لا يستطيع أن يملأ مكان البابا شنودة، فالجميع اختفى وتوارى بسبب «كارزمته» الشخصية التى يرون أنها تحجب جميع من حوله، ولكن المعارضة فى الجانب الآخر ترى أن البابا لم يضع بجواره فى الصورة الأشخاص الذين يستطيعون أن يشغلوا كرسى البابوية من بعده، ويدللون على ذلك بأنه عندما تولى البابا كيرلس السادس كان بجواره الأنبا صموئيل، والأنبا شنودة، والأنبا غرغوريوس، والأب متى المسكين وغيرهم، وكل هؤلاء تم ترشيحهم للمنصب بعد وفاة البابا كيرلس. أما الآن.. فمن ينظر فى الصورة لا يجد أحداً سوى البابا شنودة بمفرده.

وجهة النظر هذه قائمة جداً.. ذلك أن هناك أسماء ترددت عندما طرحنا سؤالنا على عدد من الأقباط.. ومن بين هذه الأسماء المرشحة لخلافة البابا شنودة، الأنبا موسى أسقف الشباب، الذى يتمتع بقبول لدى الشباب والعلمانيين المثقفين وشباب الأساقفة بسبب حواراته المستمرة معهم، وتفتحه.. لكنه يواجه معارضة داخل المجمع المقدس بسبب كلامه عن تحديث الكنيسة، بل إن البعض من كوادر الحرس القديم وبعض شباب الأساقفة المحافظين يرون أنه لا يراعى الكلاسيكيات الموجودة فى الكنيسة القبطية، والتى تمتلك تاريخا وهوية لو ضاعت لاقتربت من الكنيسة الإنجيلية، وهم بذلك يلمحون إلى الأصول البروتستانتية للأنبا موسى قبل أن يدخل الأرثوذكسية على يد الأنبا أثناسيوس مطران بنى سويف، حيث كان يعمل الأنبا موسى طبيب أطفال فى هذه المحافظة قبل رهبنته الأرثوذكسية.

بل إن البعض يغالى فى هجومه على الأنبا موسى عندما يتحدث الأخير كثيراً عن الإنترنت، والكومبيوتر واستخداماته، وعن قراءاته المختلفة، ويقولون متى يصلى هذا الراهب»؟!

ويرى آخرون أن الأنبا موسى رجل رائع وكلامه عن التجديد مهم، ولكن معاونيه ليسوا على الدرجة الكافية من الكفاءة، لهذا يقعون فى أخطاء كثيرة أثناء التطبيق.. ورغم هذا الهجوم فإن الأنبا موسى الذى تخطى الستين يحظى بقبول قطاع عريض من المعارضة للبابا شنودة بسبب تفضيله للحوار.

على أن هناك من يعارضه أيضاً بدعوى أنه من محبى البابا شنودة، وأنه لا يخالف له أمراً، بل إن بعض المعارضين يرون أنه بسبب شعبية الأنبا موسى المتزايدة، فإن البابا شنودة لم يرحب بذلك وعين للأنبا موسى أسقفاً مساعداً للشباب، وحسب ما كتبه كمال زاخر من ـ أحد كتاب مجلة مدارس الأحد ـ فى جريدة الأخبار متسائلاً هل تعيين هذا الأسقف المساعد هوخطوة لنقل الأنبا موسى للعمل بالمهجر؟ وبذلك لن يمكنه الترشيح حيث تمنع لائحة الانتخاب الحالية ترشيح أساقفة الأبروشيات، وتعطى الحق للأساقفة العامين فى الترشيح.

وأساقفة الأبروشيات هم الذين يتولون رعاية كنائس مناطق محددة مثل المحافظات والمراكز، أما الأساقفة العامون فهم مسئولون عن فكرة مجردة مثل التعليم أو الخدمات أو البحث العلمى أو الشباب.

ومن المعروف أن البابا شنودة كان أسقفاً للتعليم قبل انتخابه بطريركاً.

لكن الأنبا موسى رد على كلام كمال زاخر فى جريدة الأخبار أيضاً بأنه سيظل فى موقعه. ولن يتركه للعمل فى المهجر.

وعموماً ليس الأنبا موسى المرشح الوحيد بين الأساقفة العامين، فهناك أيضاً الأنبا رويس، وهو يتمتع بشعبية كبيرة نظراً لزهده حتى أنه كان رافضاً لترسيمه أسقفاً، ولولا إصرار البابا شنودة لظل راهباً قمصاً فقط.

ويتمتع الأنبا رويس والحاصل على بكالوريوس تجارة قبل رهبنته بحب البابا شنودة، ولكن البعض يرى أنه يتمتع بطيبة كبيرة ربما لا تؤهله لتولى المنصب الذى أصبحت له أبعاد سياسية واجتماعية بجانب الأبعاد الدينية بالطبع.

وهناك الأنبا بطرس أسقف المعوقين.. وهو مكان يجعله يتمتع ببعض الشعبية، وهو حاصل على بكالوريوس زراعة، ولكن البعض يرى أن شعبيته لا تصل إلى شعبية باقى الأسماء.

بجانب هذا توجد أسماء أخرى تتردد، ولكنها ليست بقوة باقى الأسماء السابقة مثل «شاروبيم الباخومى» وهو راهب له شعبية ويعمل وكيلاً للبابا فى أسقفية الإسكندرية، ويتمتع بحب البابا شنودة، ويتردد اسم الأنبا يؤنس سكرتير البابا المقرب له باعتباره أقوى المرشحين، ولكن المشكلة التى تواجهه أنه لم يكمل سنوات الرهبنة اللازمة للترشيح، ويزعم بعض المقربين منه أن العذراء قد ظهرت له وقالت له أنت البابا القادم، والبابا لن يموت حتى تكمل الـ ١٥ عاماً مدة الرهبنة اللازمة .

هذا بالنسبة للأساقفة العامين، ولكن إذا تم التجاوز عن هذا الشرط وسمح لأساقفة الأبروشيات بالترشيح كما حدث فى الانتخابات الثلاثة السابقة على انتخاب البابا كيرلس والتى انتخب فيها لمنصب البابا أساقفة كانوا يتولون رعاية أبروشيات فإن

أسماء أخرى سوف تظهر.. ومنها الأنبا بيشوى أسقف دمياط وكفر الشيخ ورئيس دير القديسة دميانة وهو سكرتير المجمع المقدس ورئيس لجنة محاكمة الكهنة والمعروف عنه الشدة.

ويردد المقربون منه أن من حقه الترشيح باعتباره رئيساً لدير، وهو مهندس سابق قبل الرهبنة واحتفل منذ فترة قصيرة بالعيد الفضى لرهبنته وحضر الاحتفال ٣ محافظين.

هناك أيضاً الأنبا بولا، أسقف الغربية ورئيس لجنة الأحوال الشخصية بالكنيسة، وأيضاً الأنبا بسنتى أسقف حلوان.

ومن أهم هؤلاء الأساقفة: الأنبا هيدرا أسقف أسوان، والذى يعتقد عدد كبير فى روحانيته، بل إن هناك من يسميه «ملاك» المجمع المقدس نظراً لطيبته، والأنبا هيدرا الحاصل على بكالوريوس الهندسة يتمتع بحب عدد كبير من أقباط المهجر، والحرس القديم من الأساقفة.

ويرى البعض أنه إذا سمح لأساقفة الأبروشيات بالترشيح فإن الأنبا هيدرا لن يوافق على ترشيح نفسه لزهده فى تولى أى منصب.

وبعيداً عن الأسماء والأشخاص المحيطين بالبابا فإن هناك من يرى أن بعض القوى والتكتلات الأخرى ستكون مؤثرة بقوة فى الانتخابات، ولها أيضاً مرشحوها.

من هذه التكتلات، تكتل أنصار ورهبان الأب متى المسكين الموجودون بدير أبو مقار، ويتردد بينهم اسم الراهب باسيليوس المقارى، وهو المدير الإدارى للدير، وكان يعمل محاسباً باسم «يسرى لبيب» قبل رهبنته.. كما يتردد أيضاً اسما كيرلس المقارى وصليب المقارى باعتبارهما من شيوخ رهبان الدير، ويتمتعان بحب كبير، وفى حالة عدم ترشيح أحد من الدير فإن تكتل الرهبان بالدير، والذين يصل عددهم إلى ١٥٠ راهباً سيكون مؤثراً جداً فى التصويت لأن الدير يتمتع بشعبية كبيرة.

التكتل الآخر يمثل دير مارمينا الذى جاء منه البابا كيرلس السادس، ومن أهم الأسماء به الأنبا مينا أفامينا. والذى تولى رئاسة الدير عقب وفاة رئيسة السابق والذى كان يحمل اسما مشابها.

كما يتردد اسم الأنبا ساويرس رئيس دير المحرق كأحد الأسماء القوية.

أما تكتل مدارس الأحد فإنه يميل معظمه إلى الأنبا موسى أسقف الشباب.

والواقع أن البابا القادم قضية تعكس التكتلات المختلفة داخل الكنيسة والصراع بينها وأول هذه التكتلات وأقواها هم مجموعة الأساقفة المحيطين بالبابا شنودة والتى يقول المعارضون لها أنهم لن يقبلوا أبدا أن يتركوا المنصب لأحد يأتى من خارج مجموعتهم فيغير الأنظمة ويعيدهم للأديرة ويبعدهم عن مركز اتخاذ القرار، ولهذا فإنهم سيبذلون كافة جهودهم من أجل أن يأتى البابا القادم من بينهم. ويعتمد هؤلاء على أن لهم الأغلبية داخل المجمع المقدس المكون من الأساقفة والمطارنة فى الأبروشيات المختلفة، والذين رسمهم البابا شنودة. وهم يضعون فى قائمة الأسماء المرشحه لموقع البابا: الأنبا موسى أسقف الشباب، والأنبا يؤانس سكرتير البابا والأنبابيشوى.

لكن المشكلة التى تواجه هذا التكتل أن بعض أعضائه لاتنطبق عليهم شروط الترشيح فبعضهم لم يمض عليه خمس عشرة سنة فى الرهبنة التى يشترطها القانون الحالى كما أن بعضهم الآخر أساقفة لأبروشيات فى المحافظات المختلفة مثل الأنبا بيشوى أسقف ومطران دمياط، ولهذا فإنه يمتنع عليه الترشيح لمنصب البطريرك الذى يكون بحكم القانون أسقفا للقاهرة والإسكندرية وهو مايتعارض مع القانون الكنسى الذى لايجيز للأسقف أن يكون أسقفا لأبروشيتين، حتى لايكون مثل المتزوج من امرأتين كما لايجوز أن يغير أبروشيته والحصول على أخرى.

ولهذا فإن المعارضين للبابا يقولون: إن البابا سيصدر قانوناً جديدا يقلل فيه عدد سنوات الرهبنة وسن الترشيح التى يتعين ألا تقل عن ٤٠ سنة لكى يتيح لهم فرصة الترشيح، وعندئذ ستكون الفرصة قائمة وكبيرة بالنسبة لمجموعتهم.. والمعارضون ينظرون بعين الشك لهذا القانون الذى أعلن البابا «أنه يزمع إصداره ولكنه يتخوف من أن تنبرى بعض التيارات للاعتراض عليه» وهو ماجعل المعارضين يقولون أن هناك لائحة تفصيل لخدمة أشخاص بعينهم لتوريثهم الكرسى العجيب»(٤).

لكن المقربين للبابا يقولون: إن هذه مجموعة من الافتراءات فالبابا إذا أصدر قانونا جديدا فلن يغير فى عدد سنوات الرهبنة أو سن الترشيح بل إنه أعلن أكثر من

مرة أنه من غير المناسب أن تقل سن المرشح للباباوية عن ٤٠ سنة ويقولون أيضا أن البابا أحاط نفسه بالرهبان صغار السن والذين لاتنطبق عليهم شروط الترشيح للمنصب حتى يخلى مسئوليته عن اختيار البابا القادم والذى يترك أمر اختياره لله.

إذا صدق هذا الكلام فإن البابا القادم قد يكون شخصية غير معروفة وغير مشهورة الآن، وربما يأتى من أحد الأديرة دون أن يخطر على باله المنصب الخطير.. وإن كان هذا يعطى الفرصة للتكتلات الأخرى فى التصويت حيث ستكون الأغلبية معهم.

يأتى على رأس هؤلاء تكتل الأنبا غرغوريوس أسقف البحث العلمى والذى يؤيده عدد غير قليل من الأساقفة من أتباعه وكذلك بعض العلمانيين ممن لهم حق التصويت ويزكيه فى ذلك تاريخه فهو واحد من أوائل المتعلمين الذين ترهبنوا ورسم أسقفا عاما للبحث العلمى مثل البابا شنودة والأنبا صموئيل وله دراساته وأبحاثه العلمية فى اللاهوت ونظرياته الجديدة وهو أحد المختلفين مع البابا شنودة بسبب رؤاهم الدينية المختلفة وتفسيراتها المتباينة، فبينما يتشدد البابا شنودة فى التمسك بحرفية النص نجد أن الأنبا غرغوريوس له تفسيراته الواسعة ولعل أبرز هذه الخلافات مايدور حول زواج الأخ من أرملة أخيه وهو مايعارضه البابا شنودة بشدة بينما يوافق عليه أسقف البحث العلمى.. ولكليهما تفسيره الخاص بالكتاب المقدس.. هذه الخلافات الفكرية أدت إلى قطيعة بين القطبين لفترة طويلة دامت عدة سنوات حتى أن القساوسة كانوا يخافون دعوة الأنبا غرغوريوس للصلاة، وقد أنهى البابا شنودة الآن تلك القطيعة عندما زار الأنبا غرغوريوس أثناء مرضه منذ شهور وهو المرض الذى اضطره للسفر للخارج للعلاج لعدة سنوات وعاد الآن إلى مصر ويتردد أنه فضل الإقامة الدائمة فى دير مارمينا بالإسكندرية ولعل هذا المرض هو أحد الأسباب التى يمكن أن تبعد الأنبا غرغوريوس عن الترشيحات خاصة أن سنه الآن ٧٨ عاما وهو ما لايساعده على تحمل مشاق المنصب.

إن هذا نفسه ماينطبق على الأب متى المسكين صاحب أعلى رصيد من المؤيدين الآن وهو أيضا صاحب التكتل الثالث المؤثر ويفضله الرهبان لزهده وتقواه وأبحاثه العلمية وهو أول من ترهبن من الجامعيين، وعلى يديه ترهبن البابا شنودة وهو أيضا

صاحب الخلافات الكبيرة مع البابا شنودة حتى أن الأخير أمر بحرق كتبه وعدم توزيعها فى الكنائس، ووصل الأمر إلى اتهامه بالزندقة فى المجالس الخاصة، هذا الخلاف الذى تزايد خلال فترة حكم السادات بعد أن تم عزل البابا شنودة والتقى الأب متى بالسادات ويردد محبوه أنه حاول إنقاذ الكنيسة بلقائه مع السادات، بينما يردد معارضوه وأتباع البابا أنه خان البابا وتحالف مع عدوه.. ويقيم الأب متى الآن فى الساحل الشمالى بعد أن ترك دير أبومقار حتى يعطى لرهبانه الفرصة فى الترقى وحتى لايتعنتهم البابا شنودة ويمنع ترقيتهم، ويقوم الأب متى الآن بزراعة عدة أفدنة يمارس فيها هوايته فى إجراء تجارب الهندسة الوراثية.

لكن كل هذا التاريخ لايشفع للرجل أمام تخوف البعض أن ينزوى بالكنيسة مرة أخرى إذ أنه من أنصار إبعاد الكنيسة عن السياسة، وهو ماقد يؤدى إلى انسحاب الأقباط مرة أخرى من الحياة العامة أكثر من الآن.

ويزيد من ذلك أن عمر الأب متى وصل الآن إلى ٨٢ عاما وهذا مايجعل أنصاره يطرحون أسماء أخرى من دير الأنبا مقار.

هذه هى أهم التكتلات الواضحة داخل الكنيسة مع وجود تكتلات أخرى تنادى بفتح الباب أمام العلمانيين للترشيح، وعموما فإنه ربما يأتى راهب من خارج الترشيحات تماما، ربما يكون راهبا مجهولا يقبع الآن فى قلايته فى أحد الأديرة دون أن يعرف ما ينتظره فى المستقبل.. ولكن رغم أن الأقباط يختلفون فى تكتلاتهم حول الشخص القادم لكنهم يجمعون على ضرورة تغيير قانون الانتخاب والذى ينادى معظم الأقباط بضرورة تغييره وهو الأمر الذى يتفق عليه الجميع سواء المؤيدين للبابا أو المعارضين له.

بل إن البابا شنودة قال فى أول حوار صحفى أجرى معه بعد توليه البطريركية وعلى صفحات مجلة المصور فى ١٩/ ١١/ ١٩٧١ : «بعد نياحة البابا كيرلس لم أكن أخفى انتقادى للائحة.. خاصة فيما يتعلق بعدد الناخبين وهو ٧٠٠ وكنت أتمنى أن يشارك الشعب القبطى كله فى انتخابات بطريركه لأن كنيسة الله مفتوحة الأبواب

للغنى والفقير على حد سواء، وثار فى وجهى النص القائل بأنه لايجوز تعديل اللائحة فى حالة خلو المقعد البطريركى» ويستطرد غبطته قائلا: الحق أقول أن تعديل اللائحة أهم ما يشغل بالى فإن تعديلها فى وقت خلو الكرسى قد لايخلو من غرض فأيما نص يضع شرطا قد يفيد مرشحا ويضر بالآخر وقد تثير النصوص جدلا عصبيا وحساسا فى فترة الجذب والشد التى تسبق الانتخابات وتواكبها.. وضع اللائحة أثناء خلو الكرسى ربما لا يكون خالصا للحق ذاته.. الجائز أن يمتزج به العنصر الشخصى أما أثناء شغل الكرسى فالوضع هادىء ووضع المعايير لا يمكن أن يهدف إلى غرض خاص، لأننا لانعرف من سيكون البابا فى المستقبل وهل هو راهب فى دير أم حتى طفل فى الأحشاء أو مجهول فى عالم الغيب. وفترات الجلوس على المقعد البطريركى تراوحت بين ٥٣ سنة للبابا كيرلس الخامس وستة أشهر للبابا أرشلاوس فوضع اللائحة الآن بهدف الحق والمبادىء لا للأشخاص وسوف نبدأ بتنظيم العضوية الكنسية كعمل تمهيدى سابق للائحة وتكوين لجان مجمعة ولجان من المتخصصين فى القانون والتاريخ الكنسى وتقاليد الكنيسة لوضع مشروع اللائحة وسأحرص على أن تطرح الدراسات لتدور حولها المناقشات الحرة دون حرج من أن تحرج المناقشة أحدا ثم تعرض اللائحة على المجمع المقدس ليبحثها مرة أخيرة ويقرها وهنا سيكون الجدل اللاهوتى سابقا لوضع اللائحة وليس لاحقا لها أو لمن تمسه من الناس»[٥].

هذا ما قاله البابا شنودة بالحرف الواحد عقب انتخابه عام ١٩٧١، ولكن هذه اللائحة لم توضع حتى الآن بل إن البابا وبعد ذلك بـ ٢٣ عاما وبالتحديد فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤ قال فى حوار أجراه بجريدة وطنى «من بين التشريعات التى لم تصدر بعد، قانون انتخاب البطريرك والذى نرقب الوقت المناسب والظروف المهيأة لإقراره والتصديق عليه دون أن تعترضه عقبات إذ نخشى أن ينبرى من يتصدى للاعتراض عليه عند عرضه إذ لايخفى أن هناك تيارات مختلفة يمكن أن تثير العقبات» ويضيف البابا أنه ليس من بين تلك التيارات ما يشكل أغلبية للموافقة والتصديق»[٦].

هذا ما قاله البابا شنودة وهو الأمر الذى أثار تخوفات المعارضين للبابا ويقولون «أن هناك لائحة تفصيل لخدمة أشخاص بعينهم لتوريثهم الكرسى البابوى» (٧).

ولكن البابا يرد على هذه الاتهامات قائلا «ليس لى مصلحة فيمن يأتى بعدى».

ولكنه عموما فإن الجميع متفق على ضرورة تغيير قانون انتخاب البابا.

فالقانون الذى صدر عام ١٩٥٧ بعد وفاة البابا يوساب بعام وتم على أساسه انتخاب البابا كيرلس عام ١٩٥٩ وانتخب أيضا على أساسه البابا شنودة أيضا عام ١٩٧١ يمتلىء بالعيوب والثغرات سواء من ناحية المرشحين للمنصب أو نوعية الناخبين وحتى طريقة وأسلوب الانتخاب نفسه، فالذين شاركوا فى الانتخابات التى فاز بها البابا كيرلس عددهم ٤٦٨ قبطياً من بين ٧٥٥ لهم حق التصويت والذين شاركوا فى انتخاب البابا شنودة لم يتجاوزوا ٧٦٢ ناخبا رغم أن عدد الأقباط عام ١٩٧١ كان يتجاوز ٣ ملايين ، (٨) ويرجع ذلك إلى الشروط التى وضعها القانون على قيد الناخبين فى الكشوف والتى تضم أعضاء المجمع المقدس المكون الآن من الأساقفة على مستوى الجمهورية وهؤلاء عددهم ٧٤ أسقفا، من بينهم مايقرب من ١٣ أسقفا عاما أى بلا أبروشية و١٢ مطران و٣٩ أسقفا لإبروشيات و ٩ رؤساء أديرة و ١ مساعد أسقف (٩) إلى جانب هؤلاء هناك أساقفة المهجر وعددهم لايتجاوز١٥ أسقفا (كان عدد الأساقفة وقت انتخاب البابا كيرلس ٢٦ أسقفا فقط فى عام ١٩٥٩)

ويضاف إلى هؤلاء عدد من الأراخنة ممثلين للمطرانيات المختلفة على مستوى الجمهورية.. والأراخنة هم وجهاء الأقباط فى المدينة التى تقع بها المطرانية ويبلغ عددها ٦٠ مطرانية على مستوى الجمهورية ويختار هؤلاء الناخبون المطران فى كل بلدة أو أبروشية.

وعلى هذا فإن عدد ناخبى البابا القادم لن يتجاوز ٢٠٠٠ قبطى وهؤلاء يحددون الشخص الذى سيقود الكنيسة فى القرن القادم والأهم من ذلك ليس بالضرورة أن يكونوا من الفاهمين لأمور الكنيسة والمتابعين لنشاطها وصراعها مع المستقبل بل يكفى فقط علاقتهم بقادة الكنائس والمطرانيات الذين يختارون من يواليهم .

أما بالنسبة لمن له حق الترشيح لمنصب البابا فإن القانون يقصر الترشيح على الرهبان فقط وألا تقل سن المرشح عن ٤٠ عاما وألاتقل مدة رهبنته عن ١٥ سنة وهو أمر أثار ضجة وقت صدور القانون عام ١٩٥٧ حيث كان الشرطان الأخيران القصد منهما إبعاد مجموعة شباب مدارس الأحد ومرشحيها والذين كان على رأسهم الراهب أنطونيوس السريانى (البابا شنودة فيما بعد).

والذى كان مترهبنا منذ سنوات قليلة وكذلك الأب متى المسكين ، ومكارى السريانى الأنبا صموئيل فيما بعد .

ولهذا القانون قصة.

فقد كان هناك خلاف على أشده بين المجلس الملى الممثل للعلمانيين والمجمع المقدس الممثل لرجال الدين بقيادة الأنبا اثناسيوس القائم على أمور الكنيسة خلال الفترة التى أعقبت البابا يوساب لحين إجراء انتخابات ، وكان المفروض أن تجرى الانتخابات وفقا للائحة الصادرة عام ١٩٤٢ وتقرر فتح باب الترشيح يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦ وتقدم أربعة آلاف ناخب بالفعل لقيد أسمائهم كما تقرر أن يفتح باب الترشيح لمنصب البطريرك بعد شهر من فتح باب القيد للناخبين.. لكن خلافاً كبيراً حدث بين المجلس الملى والمجمع المقدس حول لائحة الانتخاب بعد أن رأى المجلس أن يقيد سن الترشيح بـ ٤٥ سنة وذلك بعد أن رأوا أن عددا من الرهبان الشباب من دعاة التجديد ينوون ترشيح أنفسهم ويتمتعون بشعبية كبيرة فى الشارع القبطى باعتبارهم أوائل الجامعيين الذين ترهبنوا وأصر المجلس الملى على إلغاء شرط السن والانتخاب طبقا للائحة الموجودة والتى لم تضع سنا معينة للترشيح واستندوا فى ذلك إلى أن إثناسيوس الرسولى صاحب قانون الإيمان المسيحى كان بطريركا وعمره ٣٠ عاما حين استند المجمع المقدس على قرار صادر من المجمع عام ١٩٥٣ خلال فترة البابا يوساب وأمام هذا الخلاف اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لبحث لائحة الانتخاب إلا أنها لم تتوصل إلى أى اتفاق وأصدر المجمع المقدس بمعاونة الحكومة قرارا بوقف الانتخابات والتى استمرت حتى صدر قرار جمهورى بلائحة جديدة عام ١٩٥٧ توافق كل مطالب رجال الدين[١٠].

وحددت الشروط التى يجب توافرها فيمن يرشح نفسه لمنصب البطريرك بألايقل عمره وقت الترشيح عن ٤٠ عاما وألا تقل مدة رهبنته عن ١٥ عاما وأن يكون متمتعا بحسن السير والتقوى والورع..

وقد تم قصر القيد فى جدول الانتخاب فى هذه اللائحة الجديدة على الأراخنة من الأقباط بحيث يقوم كل مطران بترشيح ١٢من هؤلاء الأراخنة من أبناء أبروشيته على شرط أن يكونوا من ذوى المؤهلات العليا أو ممن يدفعون ضرائب لاتقل عن مائة جنيه فى السنة.

(وهو مبلغ كبير بحسابات عام ١٩٥٧) وتم فتح باب القيد فى يناير ١٩٥٨ وبلغ عدد الذين قيدت أسماؤهم ٧٥٥ ناخبا (كان الناخبون حسب اللائحة القديمة ٤ آلاف ناخب)[١١].

وحسب اللائحة الجديدة تم استبعاد ٦مرشحين لعدم انطباق الشروط عليهم وتقدم لمنصب البطريرك خمسة رهبان..

وحصل على أعلى الأصوات على الترتيب القمص دميان المحرقى وكيل البطريركية بالإسكندرية والقمص إنجليوس المحرقى أمين مكتبة البطرخانة والقمص مينا الأنطونى أحد رهبان دير الأنبا أنطونيوس، وأجريت القرعة الهيكلية بين هؤلاء الثلاثة وفاز بها القمص مينا الأنطونى المنتخب صاحب أقل الأصوات وفى الحال تمت ترقيته لمنصب الأسقف وتم تغيير اسمه إلى الأنبا كيرلس السادس ليكون البطريرك رقم ١١٦ فى تاريخ الكنيسة [١٢].

نفس هذا القانون أجريت من خلاله الانتخابات بعد وفاة البابا كيرلس والتى فاز بها البابا شنودة وخلال هذه المعركة الانتخابية أثيرت ضجة حيث إن القوانين تمنع ترشيح الأساقفة باعتبارهم متزوجين من أبروشياتهم ولايجوز لهم الترشيح لأسقفية أخرى حتى لايعتبروا متزوجين مرتين والبطريرك هو أسقف مدينتى الإسكندرية والقاهرة، وبالتالى فإن أى أسقف يتم ترشيحه لوفاز فإنه سيترك أبروشيته إلى أبروشية القاهرة والإسكندرية، وهو ما لايجوز كما لايجوز له الجمع بين أبروشيتين، ذلك لأن القوانين الكنسية تجعل البابا رئيساً بين متساوين، فهى لاتضع البابا فى مقام أعلى من

الأساقفة ولايرأسهم بل هو مساو لهم كما أنه يمكن لأى أسقف أن يمنع البابا من دخول أبروشيته.. ولكن خلال هذه الانتخابات تم استثناء الأساقفة العامين وسمح لهم بدخول الانتخابات باعتبارهم أساقفة لأفكار عامة وليس لأبروشيات.. ونظام الأساقفة العامين استحدثه البابا كيرلس بعد تنصيبه حيث اختار الأنبا شنودة (البابا فيما بعد) أسقفا للتعليم واختار الأنبا صموئيل أسقفا للخدمات (وهو كان أحد المرشحين أمام البابا شنودة) كما اختار الأنبا غرغوريوس أسقفا للبحث العلمى وهو أحد المختلفين مع البابا شنودة الآن) وجميعهم من الجيل الجديد من الرهبان الجامعيين.

ورغم اعتراض الكثيرين على السماح للأساقفة العامين بالترشيح إلا أن الرأى الذى انتصر هو الذى يقول بأنهم طالما غير ملتزمين بأبروشيات فيجوز لهم الترشيح .

ولم يكن هذا هو الاعتراض الوحيد وكانت هناك كثير من الاعتراضات على اللائحة حتى أن الأنبا غرغوريوس أسقف البحث العلمى وجه كتاباً إلى القائمقام البطريركى الأنبا أنطونيوس مطران سوهاج.. المنشأة بتاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٧١.. قال فيه: « إنى أرى أن اللائحة الحالية لانتخاب البطريرك لائحة خاطئة أصلا وفرعا. وأكاد أحكم بأننى أجد من العار على كنيستنا معلمة المسكونة أن تكون لها فى النصف الثانى من القرن العشرين لائحة كهذه جانبت الصواب من كل وجه».

وتحت مسئوليتى أقرر أن هذه اللائحة ليست إنجيلية لأنها تعارض الكتاب المقدس نصا وروحا وليست كنسية لأنها تعارض القانون الكنسى نصا روحا»[١٣].

وفى خطاب آخر حرره الأنبا غرغوريوس ولم يرسله للقائمقام يقرر الأنبا غرغوريوس أربع نقاط هى : « .. على أننى وقد علمت من الصحف العامة أنكم قد قررتم العمل باللائحة الحالية لا أملك إلا أن أظهر دهشتى.

أولاً : لأننى لم أعرض رأيا خاصا يمكن اعتباره مجرد رأى لفرد من أعضاء المجتمع وإنما نبهت إلى مخالفة هذه اللائحة للكتاب المقدس وللقانون الكنسى ولتعاليم الكنيسة الأرثوذكسية.

ثانياً: إنى أعلم أن عدداً من أعضاء المجمع المقدس يعارض فى هذه اللائحة ولقد كان لهم نشاط سابق فى عام ١٩٥٧ ضد اللائحة.

ثالثاً: إن تصريحات السيد رئيس الجمهورية- حفظه الله - أتاحت لكم فرصة ثمينة نادرة لتغيير اللائحة وتعديلها لم تتوفر فى وقت آخر وكان يمكنكم انتهازها خدمة للحق وللقانون الكنسى.

رابعاً: إن تغيير أو تعديل بعض بنودها على الأقل لايحتاج إلى أكثر من جلسة واحدة من لجنة يشكلها المجمع من الراسخين فى القانون الكنسى من أعضائه ومن غيرهم ذلك أن القانون الكنسى لم يعد مجهولا [١٤].

وفى نفس الوقت كتب الدكتور وليم سليمان مقالا فى مجلة الطليعة أغسطس ١٩٧١ بعنوان «انتخاب البطريرك والتراث الديمقراطى المصرى».

أوضح خلاله تصوره للائحة جديدة للانتخاب وقال فيه: إن نقطة البداية فى كل نظام يوضع لاختيار الشخص المناسب هى الحرص على مبادىء الكنيسة التى يحترمها أبناء الكنيسة وقد ثبت أن البابا الذى يأتى من خلال النظام السليم المستقر يكون أقدر على كسب احترام الجماهير والتأثير فيها ونحن نعتقد أنه يمكن التوفيق بين مختلف الاعتبارات إذا أدخلنا التعديلات الآتية على النظام القائم:

١- يحترم مبدأ ارتباط الأسقف بأبروشيته فلا يسمح لمن تعلو درجته على درجة قمص فى الترشيح لمنصب البابا دون تفرقة بين نوع من الأساقفة وآخر مع إلغاء قيد مدة الرهبنة الذى لاتعرفه القوانين الكنسية.

٢- يزداد عدد الناخبين من الإسكندرية والقاهرة ـ مدينتى كرسى البابا ـ بحيث يشمل القادرين على إبداء رأيهم ويكون تحديدهم بصفتهم لا بالتعيين بأسمائهم فهؤلاء الناخبون يمثلون جماهير أبروشية البابا الأصلية وفى نفس الوقت صفوة الجماهير الشعبية فى البلاد أما باقى الأبروشيات فإن النظام القائم يمكن أن يكون مقبولا لتمثيلهم.

٣- يقتصر تطبيق القرعة على حالة تساوى الأصوات التى حصل عليها جميع المرشحين [١٥].

ورغم كل هذه الاعتراضات فقد أجريت الانتخابات حسب اللائحة ويقول البابا شنودة «كان المرشحون خمسة .. وفى البداية اجتمع المجمع المقدس ليختار مرشحه،

وكان الرئيس السادات قد أخبرهم أنه يفضل السرعة وفى هدوء ومن يختارونه سوف يوافق عليه. أجروا الانتخابات فيما بينهم حتى تحدد الاختيار فى خمسة وكنت أنا أولهم فى الترتيب ـ هكذا يتحدث الأنبا شنودة الثالث ـ والثانى الأنبا انطونيوس والثالث الأنبا صموئيل.

وكان الأنبا انطونيوس هو القائمقام البطريركى، وقد رأى أن تستمر الانتخابات المجمعية حتى يكون هناك مرشح واحد. ولكنى احتججت على هذا الأمر بالرغم من أن ترتيبى الأول، وقلت للجميع: إن هذا الأسلوب يتناقض مع قوانين الكنيسة التى تقول بأنه من حق الشعب أن يختار راعيه، ـ ويتساءل الأنبا شنودة ـ فهل نستطيع أن نغفل عن الشعب؟ سألنى الأنبا أنطونيوس:

– وهل يرضيك أن تنزل إلى انتخابات ومهاترات وتجريح حتى إذا «نجح» أحدنا بطريركا، وصل إلى الكرسى البابوى مجرحاً؟

قلت له: وأيضا فإن انتخابه فى غرفة مغلقة سيكون سببا للتجريح. وتقرر عرض الأمر على مجموعة من الشعب (هى لجنة إدارة أحوال البطريركية التى حلت محل المجلس الملى الذى أغلقت أبوابه ١٩٦٧) وهيئة الأوقاف القبطية وانتهى الرأى فى هذا الاجتماع المشترك بتطبيق اللائحة كما هى . أى تطبيق القرعة الهيكلية التى جاءت بالأنبا كيرلس السادس، وأهمية حديث البابا شنودة السابق أنه يؤكد على أنه كان من المدافعين عن حق الشعب فى انتخاب البطريرك.[١٦].

وجرت الانتخابات فى يوم الجمعة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ وأسفرت عن اختيار ثلاثة من الخمسة هم وحسب عدد الأصوات:

١- الأنبا صموئيل ٤٤٠ صوتا.

٢- الأنبا شنودة ٤٣٤ صوتا.

٣- القمص تيموثاوس المكارى ٣١٢ صوتا

ثم أجريت القرعة الهيكلية وفاز بها الأنبا شنودة ليصبح البابا شنودة الثالث ليكون البابا الـ ١١٧ فى تاريخ الكنيسة المصرية.

ونلاحظ أنه لم يشارك فى اختيار البابا شنودة إلا ١١٨٦ مسيحيا[١٧] من بين مايزيد على ٣ ملايين مسيحى فى ذلك الوقت ورغم إجراء الانتخابات فقد اعترض عدد من أبناء الكنيسة حتى أن عدداً من الأقباط أصدروا منشورا غير مؤرخ بعنوان «البابا والشرعية الكنسية» يلمحون فيه إلى تحالف جرى بين البابا شنودة والأنبا صموئيل على مخالفة القوانين الكنسية وترشيح أنفسهم.

يقول المنشور فى هذه الجزئية: « لقد قام أحد المرشحين وهو أسقف باستطلاع رأى الشعب فعقد عدة اجتماعات للخدام والمثقفين لعمل دعاية لنفسه، ووجد هذا الأسقف معارضة شديدة وإصرارا على تنفيذ القانون الكنسى الذى يمنع الأسقف من الترشيح للكرسى البابوى إلا ان هذا الأسقف المخالف للقانون تعاون مع أسقف آخر مخالف وقاما بالعبث بنظام الانتخابات حتى أن الناخبين المسجلين رسميا منعوا من الانتخابات دون إبداء الأسباب».

ويؤكد المنشور على العديد من المخالفات والمفارقات التى تمت فى الانتخابات إذ يقول المنشور الذى أنشره كاملا وبالنص :

١ـ من الذى انتخب الأنبا شنودة للبطريركية؟

القوانين الكنسية تحتم أن ينتخب الشعب ـ كل الشعب ـ البطريرك. وما ينطبق على البطريرك ينطبق أيضا على الأسقف وعلى الكاهن وحتى على الشماس . فالشعب يجب أن يختار راعيه على جميع المستويات . ومن هذا المنطلق نسأل.. من الذى قام بانتخاب الأنبا شنودة للبطريركية؟ هل اشتركت أنت أيها القارىء العزيز شخصيا فى الانتخابات؟ أو هل تعرف عدد المشاركين فيها طبقا للقوانين الكنسية أو حتى طبقا للقوانين الوضعية التى تعتمدها الدولة؟ تلك القوانين التى روعيت فى انتخابات بطاركة الكنيسة السابقين.. ؟ ولكى نلقى ضوءاً على أحداث تلك الفترة المظلمة من تاريخ الكنيسة. إليك صورة مماحدث.. طلبنى صديق عزيز عقب انتخابات البابا وكان لواء بالقوات المسلحة ودار بيننا الحديث التالى.

صديق: هل صحيح كانت هناك انتخابات للبابا اليوم؟

الإجابة : نعم.

صديق: وطبعا أنت اشتركت في الانتخاب؟

الإجابة: لا. فلم يكن اسمى ضمن القائمة السعيدة التى اختيرت لتنتخب البابا..

صديق: إذن فمن هو الذى له حق الانتخاب؟

الإجابة: قل لى أولا: لماذا تسأل هذه الأسئلة الصعبة؟ ومنذ متى كان لك اهتمام بأمور الكنيسة؟

صديق: صحيح أنا لا أهتم بمثل هذه الأمور كثيرا، لكن ماحدث هو أن حضر لى عسكرى المراسلة الخاص بمكتبى وهو عسكرى كان يعمل «قربانى» بإحدى الكنائس بالقاهرة قبل تجنيده وطلب منى تصريح بأجازة ليذهب لينتخب البطريرك الجديد للكنيسة، فلم أصدقه حتى أثبت لى ذلك. سألته: كيف يكون له حق انتخاب البابا وأنا اللواء أركان حرب ليس لى هذا الحق..؟

لذلك طلبتك لأستطلع هذا الموضوع.

الإجابة: إن ماحدث ياصديقى هو مسئوليتك ومسئولية كل من لايهتم بأمور الكنيسة، فإن كنت قد أهملت فى حقك الذى تخوله لك القوانين الكنسية فى انتخاب البابا فترى من ذا الذى سيعطيك هذا الحق؟ ببساطة يا صديقى إن حقك فى الانتخابات بل وحق كل الشعب قد سُلب لعدم اهتمام الكثيرين بأمور الكنيسة. لقد قام أحد المرشحين وهو أسقف باستطلاع رأى الشعب، فعقد عدة اجتماعات للخدام والمثقفين لعمل دعاية انتخابية لنفسه (الأمر الذى لم يذكر التاريخ أنه قد حدث من قبل. بل كان المرشحون يهربون إلى الجبال والمغارات عند سماعهم خبر ترشيحهم) وقد وجد هذا الأسقف معارضة شديدة وإصرارا من المثقفين على تنفيذ القانون الكنسى الذى يمنع الأسقف من الترشيح للكرسى البابوى. إلا أن هذا الأسقف المخالف للقانون قد تعاون مع أسقف مخالف آخر وقاما بالعمل على العبث بنظام الانتخابات حتى أن الناخبين المسجلين رسميا فى جداول انتخابات البطريرك قد مُنعوا من الانتخاب بدون إبداء الأسباب.

وصدرت قائمة أخرى جديدة بأسماء الناخبين تضم عددا لم يتجاوز ٤٥٠ شخصا فقط من جميع المسيحيين وبعض صغار موظفى كنائس القاهرة «القرابنى والقيم والفراش». بالإضافة إلى ذلك فقد أعطى لكل مرشح الحق فى أن يختار من هؤلاء اثنى عشر شخصا لينتخبوه.. !! لا تسأل ياصديقى عن الحكمة فى هذا... فإن الهدف جلى وواضح. وهو فرض أشخاص لايرضى عنهم الشعب للكرسى البابوى. وذلك بعمل انتخابات صورية مستبعد فيها كل المثقفين والخدام وكل من له دراية بالقانون الكنسى. كل ذلك والشعب فى غيبة. فأنت نفسك لم تكن تعرف حتى أن هناك انتخابات لولا عسكرى المراسلة الذى علمت منه بمحض الصدفة.

ليس هذا هو أخطر مافى الموضوع بل ماهو أكثر خطورة وأشد مرارة أن استبعد من الترشيح كل من لهم ثقل شعبى أو كنسى أو من المعروفين بالعلم والقداسة بل الذين تنطبق عليهم شروط القانون الكنسى. وقد تم ذلك فى جلسة غير قانونية اجتمع فيها عدد أقل من نصف أعضاء لجنة الترشيح دون علم الباقين.

فى ذلك الاجتماع تم ترشيح خمسة أشخاص للكرسى البطريركى معظمهم من الأساقفة مخالفين بذلك كل القوانين الكنسية حتى الوضعية والأخلاقية.. وقد قام بعض المحامين برفع دعوى فى مجلس الدولة مطالبين بإلغاء كل ماتم من إجراءات واعتبارها باطلة لعدم قانونيتها. إلا أن تلك الإجراءات الباطلة تسير دون توقف.. اعتماداً على نفوذ المخالفين واتصالاتهم المشبوهة. لذلك لا تتضايق ياصديقى: فسواء انتخبت أو لم تنتخب فإن المرشحين أنفسهم يفتقرون إلى الشرعية الكنسية.

صديق: (فى سذاجة بل فى بلاهة) سمعت أنه ستكون هناك قرعة هيكلية بعد الانتخابات ـ ربنا يختار الصالح..!!

الإجابة: كيف لنا أن نطلب من الله أن يختار صالحا من بين مرشحين فرضوا أنفسهم بالغش والخداع؟ كيف نضع أمام الله أسماء مرشحين ارتكبوا كل أنواع المخالفة بل والتزوير. ونطلب أن يختار منهم الراعى الصالح؟ كيف لله أن يختار صالحا من بين مرشحين يعلمون أنهم يكسرون القانون الكنسى عن عمد واستهتار

وإصرار؟ هل تعتقد أن مثل هؤلاء يؤمنون بالكنيسة أو بقانونها؟ فإن كانوا لايؤمنون، فكيف يؤتمنون على أسرارها؟.

إن أولئك المخالفين يفرضون أنفسهم على الشعب، والشعب في غيبة من نفسه. إن ثقتنا الزائدة في كل من يرتدي زي الكهنوت مع عدم التدقيق والاهتمام الكافي قد أعطى الفرصة لكل طامع لكي يعبث بالكنيسة وبقوانينها، يقول الحكيم: لاتكن بارا بزيادة. لماذا تخرب نفسك، ويقول القديس يوحنا الرسول: ياأيها الأحباء لاتصدقوا كل روح بل امتحنوا الأرواح هل هي من الله، لأن أنبياء كذبة كثيرين قد خرجوا على العالم (١يو ٤ :١). وبسبب غفلتنا وإهمالنا قد وقعنا في اليد التي ستبطش وتذل هذا الشعب حتى نستيقظ من غفلتنا ونصرخ إلى الرب ونرجع إليه فيرجع إلينا، نرجع إلى القانون الكنسي المكسور ونصلح مافسد «فارجعوا إليَّ أرجع إليكم قال رب الجنود»(ملا ٣-٧).

لقد مر ما يقرب من ربع قرن على هذا الحديث فهل أدركنا سر مانحن فيه من مرارة اليوم؟ هل سمعنا صوت السيد المسيح صارخا قائلا: الحق الحق أقول لكم إن الذي لايدخل من الباب إلى حظيرة الخراف بل يطلع من موضع آخر فذاك سارق ولص.. (يو ١٠ :١) إن هذه الآية هي مطلع الفصل من الإنجيل الذي يتلوه البابا الجديد في حفل تنصيبه بحسب ترتيب الكنيسة الملهمة.. وكأن السيد المسيح قائم ليواجه البابا الجديد ويسأله من أين أنت أتيت وكيف..؟ هل دخلت إلى موضع خرافي من باب الشرعية الكنسية أم أنك طلعت من موضع آخر؟ هل أتيت لتهلك وتذبح خرافي؟ ويستطرد هذا الفصل المستلهم من الإنجيل قائلا: وأما الذي يدخل من الباب فهو راعي الخراف، لهذا يفتح البواب والخراف تسمع صوته.. والخراف تتبعه لأنها تعرف صوته وأما الغريب فلا تتبعه بل تهرب منه لأنها لاتعرف صوت الغرباء.. هنا يوجه السيد المسيح حديثه للشعب.. فيا خراف السيد المسيح تبينوا من تتبعوا ولمن تسمعوا.. هل تتبعون الراعي الصالح الذي دخل من الباب إلى حظيرة الخراف؟

لذلك... إن رأيت الفساد وقد استشرى داخل الكنيسة فى عصر الأنبا شنودة فهذا ليس بغريب، إن رأيت الراعى يذبح ويهلك ويبدد الرعية فهذه علامة الذئب وليست علامة الراعى الصالح والخراف يجب ألا تسمع له ولاتتبعه بل تسمع لقول السيد المسيح نفسه إذ أعطانا هذه العلامة : إن رأيت الراعى يهرب ويترك الرعية للذئب فهذا هو الأجير وليس الراعى الصالح ؛ والأجير لايبالى بالخراف: إن رأيت التحزب والغيرة المرة والخصومة والظلم والقهر والاغتصاب. فاعلم أن هؤلاء ليسوا من الله ولامن كنيسته لأن كنيسة الله دائما واحدة ومقدسة وكما يقول القديس يعقوب الرسول: إن كان لكم غيرة مرة وتحزب فى قلوبكم فلا تفتخروا وتكذبوا على الحق.. ليست هذه الحكمة نازلة من فوق بل هى أرضية نفسانية شيطانية.... وأما «الحكمة النازلة من فوق فهى أولا طاهرة ثم مسالمة مترفعة مذعنة مملوءة رحمة وإثماراً.. صالحة عديمة الريب والرياء.. (يع ٣:١٤-١٨) ثم يقول من أين الحروب والخصومات بينكم أليست من هنا من لذاتكم المحاربة فى أعضائكم .. (يع ٤-١:٣) إن رأيت الراعى منتفخا ـ إن رأيت الراعى يسود على الأنصبة طامعا فى الربح القبيح كما يقول معلمنا بطرس الرسول ـ فلاتتعجب فلابد أن يكون هذا.. كما كان أيضا فى الشعب أنبياء كذبة.. إذ هم يدسون بدع هلاك.. الذين بسببهم يجدف على طريق الحق وهم فى الطمع يتجرون بكم بأقوال مصنعة الذين دينونتهم منذ القديم لاتتوانى وهلاكهم لاينعس.. (٢ بط ٢:١-٤).

إن كل مانراه اليوم غريبا فى الكنيسة من فساد وانحراف فى التعليم وخصومات وتحزب يجعلنا نفكر ونبحث ونتساءل من هو الراعى ومن أين دخل ،إنها مسئوليتنا جميعا رعاة ورعية. شعبا وإكليروس.. خداما ومخدومين.. أرى وكأن الله يصرخ بنا اليوم كما فى أيام القديم عندما قال ليشوع بن نون.. فى وسطك حرام يا إسرائيل.

٢ـ التعديات والانتهاكات للقوانين الكنسية التى مكنت الأنبا شنودة من الكرسى البطريركى:

نستعرض هنا الجوانب القانونية لذلك الحدث الفريد والخطير فى تاريخ الكنيسة، وعلى ضوء ذلك يمكننا تقييم وضع الأنبا شنودة كبطريرك من الوجهة الشرعية.

أولا: الترشيح :

١- تم ترشيح الأنبا شنودة للبطريركية فى جلسة غير قانونية اجتمع فيها خلسة عدد أقل من نصف أعضاء لجنة الانتخابات البابوية دون علم باقى الأعضاء وبدون إعلان مسبق عن الجلسة، وهذه مخالفة دستورية لقوانين الدولة المنظمة لترشيح وانتخاب بطريرك الكنيسة القبطية ، إلى جانب مافى ذلك من مخالفات للتعاليم المسيحية ولكل المبادىء الأخلاقية والاجتماعية فى عصر تسوده الديمقراطية.

٢- استبعد فى هذا الاجتماع ـ دون إبداء الأسباب ـ بعض المرشحين المعروفين لدى الشعب بالعلم والقداسة إلى جانب استيفائهم لكل الشروط القانونية للترشيح لمنصب البطريرك طبقا للقوانين الكنسية والمدنية. وقد تم هذا الاستبعاد المنافى للقوانين الوضعية والمضاد لرغبة الشعب والمخالف لقانون الدسقولية (قوانين الرسل) الباب رقم ٣٦ (طبعة المحبة) والقانون رقم ٥ من قوانين مجمع نيقية «الأربعة وثمانون قانونا» NPNf 2nd. series voL 14 p.46 والتى تؤكد حق الشعب فى اختيار الأسقف (البطريرك) ❊

٣- فى هذا الاجتماع تم ترشيح بعض الأساقفة ومن بينهم الأنبا شنودة لمنصب البطريرك. بالمخالفة للقانون رقم ١٦ من قوانين مجمع نيقيه المسكونى والذى يمنع انتقال الأسقف❊ إذ أنه لايجوز للأسقف أن يترك أسقفيته مدى الحياة وينتقل إلى أسقفية أخرى، لاسيما إن كان هدف الانتقال هو الطمع فى أسقفية أنسب، أو أن يقام على أبروشية أكبر.

⭑ ملاحظة مهمة:

إن كلمة أسقف فى كل القوانين الكنسية تشمل البطريرك والمطران. فدرجة الأسقفية هى أعلى الدرجات الكهنوتية طبقا للقوانين الكنسية، أما كلمة مطران وبطريرك فهى فقط ألقاب للأسقف الذى يقام على مدينة معينة بالذات كالإسكندرية أو روما كما ورد فى القانون رقم ٦ من قوانين مجمع نيقيه الذى يحدد اختصاصات أسقف الإسكندرية وأسقف روما NPNf 2nd. serIes voK 14 p.15 .

ثانيا: الانتخابات :

مُنع لشعب من القيام بالانتخاب ، وبدلا من ذلك تم اختيار بعض الأفراد ولم يتجاوز عددهم ٤٥٠ شخصا قاموا وحدهم بانتخاب البابا كما أوضحنا من قبل وذلك ليضمنوا حصر نتائج الانتخاب فى أشخاص معينين بالذات. وهذا يعتبر تزويراً واضحا ومخالفة للقوانين الوضعية إلى جانب مخالفته للباب رقم ٣٦ من الدسقولية والذى ينص على.. فليقم الأسقف* بتخيير الشعب كله إياه كمشيئة الروح القدس .. ويقام فى يوم الأحد، وكل الناس يتفقون على إقامته وكل الشعب والكهنة يشهدون له (طبعة المحبة صفحة ١٦٥).

ثالثا: القرعة الهيكلية:

للتغطية على المخالفات السابقة والتى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الكنيسة، قامت اللجنة بتقديم ثلاثة من المرشحين للقرعة الهيكلية . وتم اختيار الثلاثة مرشحين نتيجة انتخابات مزيفة وصورية، لم يشترك فيها الشعب، وذلك حتى يوهموا الشعب أن اختيار البطريرك قد تم من فوق المذبح بواسطة الله نفسه. ونظام القرعة الهيكلية نظام مستحدث فى الكنيسة وغير قانونى بحسب الباب رقم ٣٦ من الدسقولية السابق ذكره والذى يستلزم ضرورة اختيار الشعب كل الشعب لراعيه. كما سبق وشرح الأنبا شنودة نفسه ذلك باستفاضة فى مجلة الكرازة عندما كان أسقفا للتعليم.

رابعا : الرسامة:

الأنبا شنودة لم يرسم كبطريرك للكنيسة، وبمعنى أصح لم يرسم الأنبا شنودة أسقفا لمدينة الإسكندرية بحسب التقليد الكنسى، وذلك لأنه سبق له أن رسم أسقفا للتعليم والكلية الإكليريكية ومدارس الأحد، ولايجوز رسامته لنفس الرتبة مرتين ولاوضع اليد عليه مرتين (وكأن الكنيسة تزوج زوجتين لرجل واحد فى نفس الوقت) .. لذلك لم يكن ممكنا أن تتم طقوس الرسامة.. لكن الذى حدث هو أن الأنبا شنودة أسقف التعليم والكلية الإكليريكية ومدارس الأحد تم تنصيبه كبطريرك للكنيسة فى حفل تنصيب وتجليس. ولنفس السبب أيضا لم يتم تغيير اسمه لأن تغيير

الاسم يتم فقـط عند الرسامة. وهذا الطقس المخـالف ابتدع فى الكنيسـة كمجرد حل غير قانونى لتنصيب المطارنة والأساقفـة المخالفين. وهذه البدعة لم تظهر إلا فى القرن العشريـن حيث تم تنفيـذها فى تنصيـب أربعة من البطـاركة، هم الأنبا يؤنـس والأنبا مكاريوس الثالث والأنبا يوساب الثانى ثم الأنبا شنودة الثالث..

لم يحـدث فى كل تاريـخ الكنيـسة أن أحدا توصـل إلى منصـب البابا عـن طريق المخالفات القانونية السابقة كلها معا.. مخالفات جسيمة وتلاعب فى الترشيح وتزوير وغش فى الانتخابات وتحـايل على الطقس ومغالطة فى التنـصيب. ولم يحدث ذلك كله من قـبل إلا فى تنصيـب الأنبا شنودة الثالـث وتمت كل هذه المخالفـات ولم يكن الأنبا شنودة بعيدا عن مسرح الأحداث ولم يـكن ذلك مصادفة أو بدون علمه بل فى كل هذا كان الأنبا شنودة نفسه محركا أو محرضا أو شريكا عن علم وإصرار..

وبعد هـذا العرض السريع.. يـلح سؤال مهم.. ماهـو وضع الأنبا شنودة فـى نظر القانـون الكنسى؟ هـل هو البطريـرك الشرعى المخـتار من الله؟ يـقول السيد المـسيح صراحة .. إن الذى لايدخل مـن الباب إلى حظيرة الخراف بل يطـلع من موضع آخر فذاك سارق ولص.

أولا: يقرر الأستاذ نظـير جيد فى هذا المقال إمكانـية قطع الأساقفة طبقا لـلقوانين الكنسـية لمجرد تقريرهم أمـرًا مخالفا لروح أو نص القـوانين الكنسيـة.. حتى أن قرار المجمع المقدس نفسه يمكن اعتباره باطلا إذا ماكان مخالفا للقانون.. فهل لايزال الأنبا شنودة يرى ويؤمن بما كـتبه سنه ١٩٥٣؟ وهل يستطيع أى كاتـب اليوم أن يفصح عن هذا المـبدأ؟ الواقـع أنه عـندما أقـدم بعض الـكتاب عـلى الكـتابـة فى هذا المـوضوع وبعبـارات أبسط بكثيـر مما كتب الأستاذ نـظير جيد اتهـموا بالهرطقـة والبروتستانـتية والخيـانة... بل صـدرت ضدهم قـرارات بابويـة بالقـطع والحرم والـعزل والمنـع من الخدمة.. إلخ..

ثانيا: لقد كـان الأستاذ نظير جـيد يكتب مقـالاته فى عصر الأنبـا يوساب، إلا أن الأستاذ نظيـر جيد لم يتعرض حتى للـعتاب من جانب الأنبا يوساب.. بـل وبعد نشر

هذا المقال بحوالى سنة ترهبن فى دير السريان.. ولم يتعرض لأى نوع من أنواع المتاعب أو الاضطهادات بسبب كتاباته ـ بل على العكس كان مكرما ـ كم كان الأنبا يوساب صفوحا.. كريما.. متسامحا ...!!

كم كانت الحرية مكفولة فى عصر الأنبا يوساب.. تلك النعمة التى لم نشعر بقيمتها إلابعد أن حرمنا منها فى عصر الأنبا شنودة كاتب هذا المقال.

ثالثا: يقول الأستاذ نظير جيد: إن قوانين الكنيسة تنص صراحة على أنه يجب أن ينتخبه (أي ينتخب البابا) كل الشعب. والعجيب أنه لم يُمنع الشعب من انتخاب البابا إلا وقت انتخاب الأنبا شنودة للبطريركية ـ وقد تم ذلك بترتيب الأنبا شنودة ـ الأسقف ـ وتدبيره.

أما قانون الدولة الذى كان يحتم أن تكون سن الناخب أربعين سنة على الأقل- إذا كان من الفئات السابعة حتى العاشرة.

فإن هذا لم يمنع الشباب المثقف من الانتخاب كمايقول الأستاذ نظير جيد لأن خريجى الجامعات كانوا يعينون على الدرجة السادسة.

إن منع الشباب المثقف بل والشيوخ لم يحدث إلا فى انتخاب الأنبا شنودة بعد كتابته لهذا المقال بما يقرب من عشرين عاما...!!

رابعاً: إن مبدأ «بقاء الرعية بلا راع خير من أن يُؤتى بذئب وينصب لها راعيا»، مبدأ نؤمن به حتى اليوم.. تماما كما كان يقول الأستاذ نظير جيد بالأمس ـ فهو مبدأ كل وقت ـ مع أن الأنبا يوساب لم يكن ذئبا بل كان حملا بريئا صفوحا.

٣ـ رأى الأستاذ نظير جيد فى تطبيق قوانين انتخاب البابا.

لماذا تغير رأى الأستاذ نظير جيد بعد أن أصبح الأنبا شنودة..؟ وكيف وصل إلى هذه الدرجة من التغيير؟ حتى أن كل من يشير ولو من بعيد إلى هذه المبادىء، يُضطهد.. كما اضطهدت المرحومة الأستاذة إيريس حبيب المصرى وعانت الكثير بسبب كتاباتها كمؤرخة قبطية أمينة.. ولأنها ناصرت مبادىء تطبيق قوانين الكنيسة ـ نفس القوانين التى ناصرها ونادى بتطبيقها الأستاذ نظير سابقا ـ فقد أدت كتاباتها

بمنتهى الأسف إلى فصلها من الكلية الإكليريكية ومعهد الدراسات بصورة تعسفية لم يسبق لها مثيل.

لماذا يغير الأنبا شنودة مبادئه مع كل مناسبة؟ فإننا نرى بوضوح شديد أن الأستاذ نظير جيد فى ثوبه العلمانى يختلف عن أبونا انطونيوس السريانى الراهب.. يختلف عن الأنبا شنودة عندما أصبح أسقفا... وأخيرا أصبح شخصا مختلفا عن هؤلاء جميعا عندما صار بطريركا. بل إنه لايزال يتغير فى مبادئه من موقف الى آخر ـ وعنده لكل موقف مبادىء ـ والغاية تبرر الوسيلة كما يرى ميكافللى...!!

إن هناك فارقا كبيرا بين العقلية الدينية والعقلية السياسية ـ بين رجل الدين ورجل السياسة ـ فرجل الدين هو أب له مبادىء ومحبة.. أما السياسى فهو متلون مغامر .. ان الرؤية الدينية أساسها العقيدة "DOGMA" الأمر المستقر الثابت الذى لايمكن أن يقبل التغيير... لذلك فإن الفكر المسيحى يرتكز على الحق وليس على المعرفة، لأن الحق ثابت وكلى أما المعرفة فموضوعها الجزئيات، تتغير طبقا للتقدم وقدرة الناس على الرؤية واستيعاب المعرفة .. أما العقيدة فأساسها الإيمان الواحد، الإيمان المسلم مرة للقديسين (يه ٣) والذى يسلم من جيل إلى جيل محفوظ سليم بدم الشهداء ـ هذا الإيمان لايقبل المساومة ولايخضع للظروف، بل تخضع له كل الظروف ـ ولايخضع لفكر بشرى بل يخضع له كل بشر، يحكم فى كل بشر ولايحكم فيه من أحد.. ومن يحكم فيه يسقط إليه.. ومن سقط على هذا الحجر يترضض ومن سقط هو عليه يسحقه.. (مت ٢١:٤٤ – ٤٥).

لذلك يقول القديس بولس الرسول: انى أتعجب أنكم تتنقلون هكذا سريعا عن الذى دعاكم بنعمة المسيح إلى إنجيل آخر، ليس هو آخر، غير أنه يوجد قوم يزعجونكم ويريدون أن يحولوا إنجيل المسيح، ولكن إن بشرناكم نحن أم ملاك من السماء بغير مابشرناكم فليكن اناثيما (محروما) كما سبقنا فقلنا أقول الآن أيضا إن أحدا يبشركم بغير ماقبلتم فليكن أناثيما.. (غل ١:٨–٩) ويقول لتلميذه.. ياتيموثاوس احفظ الوديعة معرضا عن الكلام الباطل الدنس ومخالفات العلم الكاذب الآثم الذى إذا تظاهر به قوم زاغوا من جهة الإيمان، (١تى٦: ٢٠–٢١) ثم

يقول.. تمسك بصورة الكلام الصحيح الذى سمعته فى الإيمان والمحبة التى فى المسيح يسوع، احفظ الوديعة الصالحة بالروح القدس الساكن فينا، (٢تى١ : ١٣-١٤).. وأما أنت فاثبت على ماتعلمت وأيقنت، عارفا ممن تعلمت.. (٢ تى ٣:٤).

ويتضح من كل ماسبق أن الإيمان المسيحى إيمان مسلم ـ ويسلم مرة واحدة ـ لايقبل التغيير بأى حال من الأحوال أو صورة من الصور أما السياسة فأساسها التغيير المستمر حسب الموقف وطبقا للمصلحة.

٤- تحليل ختامي:

لاشك أن الكنيسة القبطية قد مرت بعصور مظلمة كثيرة، فكم من مرة فُرض عليها بطريرك بل وأساقفة معينون من قبل الإمبراطور الروماني، وكم من مرة حاول متسللون أن يصلوا إلى منصب البطريرك عن طريق السياسة أو الرشوة أو الخديعة، لكن الأمر الواضح جدا أنه فى كل مرة لم يكن من الممكن خداع الكنيسة الواعية، وفى كل مرة عرفت الكنيسة كيف تميز الراعى الصالح. وكما يقول السيد المسيح.. أما الغريب فلا تتبعه بل تهرب منه..

كم من شهداء استشهدوا لرفضهم قبول بطريرك دخيل، والكنيسة تكرمهم من أجل ثباتهم، والكنيسة قد قبلت فى مجمعها آباء بطاركة عذبوا وعاشوا كل حياتهم مطرودين أو مسجونين.. لكنها لم تقبل فى مجمعها دخيلا واحدا مهما كان نفوذه .

أما المشكلة اليوم فهى غاية فى الخطورة.. فإن الذى تسلل وكسر القانون الكنسى واقتحم الباب هو واحد منا، بل هو خادم كبير معروف بعلمه ومعرفته ومواهبه المتعددة، وكتاباته الأولى تشهد له.

لقد كان عسيرا جدا علينا جميعا أن نرى هذا الرجل بالذات وهو يعمل كآلة فى يد إبليس يدمر به كل ماهو صالح فى الكنيسة، والكنيسة كانت غنية وعامرة بالخير والصلاح. كنا نكذب أنفسنا ونحجب عيوننا ونحبس أنفاسنا ونود لو أمكننا أن نصحو من هذا الكابوس المفزع. كما قلنا رُبَّ كبوة وبعدها نهوض، إلا اننا وجدنا

أنفسنا ندخل فى كل يوم إلى ظلام أشد حلكة بلا أى بارقة أمل لفجر قريب.. الأخطر من كل ذلك، أن الشعب الطيب كان مخدوعا بصورة لم يسبق لها مثيل، فالرجل حلو الحديث له القدرة على عمل شعبية سريعة يحيط نفسه بكل وسائل الإعلان والدعاية والغش والخداع فهو قادر على إظهار الخير كأنه شر، والشر وكأنه خير.. وابتلع الشعب كل ذلك، وتجرع سموم التوعية الغاشة، وأعتقد أنه إيمان وتقليد جديد، وذلك هو الجديد فى الموضوع ، فكما أوضحنا مقدما، أن كل بطريرك مخالف كان يقاوم بكل قوة من الشعب ، أما فى هذه المرة فإن الشعب نفسه كان مستكينا تماما وقابلا لكل ضربات إبليس الكثيرة من الداخل عن عدم معرفة ولاتبصير، وأى محاولات لتوعية الشعب كان مصيرها المؤكد هو الفشل.. وقد استغل ذلك الأنبا شنودة أسوأ استغلال لذلك فقد طالت فترة الظلمة وأفرزت عفنا مروعاً فى الداخل حتى إنه لم يعد ممكنا إخفاء هذا الواقع الأليم المرير لأنه ليس خفيا إلا ويعلن.. وقد كان كشف الحقيقة مفاجئا ومروعا للأغلبية والتى ترفض أن تصدق، وتتمنى لو ظلت مخدوعة بتلك القشرة الرقيقة المذهبة التى كانت تغلف كل ذلك الفساد.. وكان رد الفعل أشد تدميرا وأكثر قسوة على الكنيسة.. ولكن كان لابد من كشف الحقيقة يوما ما.

إن السيد المسيح له المجد قد حذرنا من هذا قائلا: احترزوا من الأنبياء الكذبة الذين يأتون فى ثياب الحملان ولكنها ذئاب خاطفة من ثمارهم تعرفونهم، وهل تجنون من الشوك عنبا أو من الحسك تيناً، هكذا كل شجرة جيدة تصنع أثمارا جيدة وأما الشجرة الردية فتصنع أثمارا ردية (مت ٧:١٥ -١٧) وأيضا يقول للفريسيين.. اجعلوا الشجرة جيدة وثمرها جيدا، أو اجعلوا الشجرة ردية وثمرها رديا لأن من الثمر تعرف الشجرة... كيف تقدرون أن تتكلموا بالصالحات وأنتم أشرار؟ فإنه من فضلة القلب يتكلم الفم .. (مت ١٢: ٣٣-٣٤)

ومن تحنن الله علينا، حتى يخفف من وطأة تلك العثرة أن ظهرت فى هذه الأيام معجزات كثيرة وعلى الأخص ظهورات ومعجزات البابا كيرلس السادس الخارقة. إن البابا كيرلس هو البابا الشرعى الأخير الذى أقيم على الكنيسة ومازال مسئولاً، بل

ومهموما لآلام شعب كنيسة الله حتى بعد أن ترك هذه الأرض.. وإذا نظر الرب إلينا كخراف لاراعي لها، يرسل الراعى الأمين من راحته الفردوسية ليعول همنا ويرثى لحالنا، ويخفف من وطأة العثرات.. ولكن ويل لمن تأتى به العثرات.. يقول الكتاب.. ومن أعثر أحد هؤلاء الصغار المؤمنين بى فخير له أن يعلق فى عنقه حجر الرحى ويغرق فى لجة البحر ـ ويل للعالم من العثرات فلابد أن تأتى العثرات، ولكن ويل لذلك الإنسان الذى تأتى به العثرات (مت ١٨ : ٦-٧) وليست العثرة يا إخوتى أن نقول على الشر أنه شرير، ولكن العثرة هو أننا عندما نصنع الشر نغلفه بشكل القداسة... إن هذا هو خمير الفريسيين الذى حذرنا منه السيد المسيح ـ والأخطر من ذلك هو أننا ننافق الشر ونتملقه، مدعين أننا نمنع العثرة ، بينما نحن فى الحقيقة نتستر على الشر فيستشرى ويزداد الفساد فسادا ولايستطيع أحد أن يمنع رائحة عفنة، ومن ذا الذى ينجو..؟!

إذن فلنكن واقعيين ولنواجه الموقف بكل الشجاعة التى تحتمها الضرورة علينا ـ حتى نكون على مستوى المسئولية الموكولة إلينا، ولنستمع لكلام الله الواضح ـ كلمة الحق.. لأن الحق يحرركم.. إن كنا حقا نطلب النجاة، وفى ذلك يقول لنا السيد المسيح ـ إن أعثرتك يدك أو رجلك، فاقطعها وألقها عنك.. وإن أعثرتك عينك، فاقلعها وألقها عنك.. (مت ١٨ :٨-٩) كل شجرة لاتصنع ثمراجيدا تقطع وتلقى فى النار. ويقول للمعلمين والرعاة.. أنتم ملح الأرض ولكن إن فسد الملح فبماذا يملح ـ لايصلح بعد لشىء ـ إلا أن يطرح خارجا ويداس من الناس.. (مت ٥:١٣) وهذا هو المصير الحتمى للراعى الفاسد، وكل تأجيل يزيد السيىء سوءا ويكثر من العثرات ـ بينما المصير محتوم، ونهاية الشر مقررة ـ لذلك يصرخ القديس بولس الرسول فينا اليوم قائلا : **فاعزلوا الخبيث من وسطكم..** (١كو ٥:١٣)

إن الواقع الأليم الذى تمر به الكنيسة فى هذه الأيام هو نفسه الذى يلح علينا حتى نعمل عملا.. إن الشعب هو صاحب الحق فى اختيار باباه وهو أيضا صاحب الحق كل الحق فى تصحيح الوضع.. إن البطريرك والكاهن يقام من أجل الشعب وليس

الشعب من أجل الكاهـن، لهذا كله فإن هذه المخالفات الجسيمة تـستلزم سرعة عمل تحقيق دقيق، بل وإجراء محاكمات كنسية أميـنة يتولاها مسئولون أمناء وعلماء أوفياء، إن هذه المحاكمات لابد منها ليس بغرض الانتقام ولابدافع البغضة، ولكنها ضرورة ملحـة لإنفاذ هذه الكنـيسة ولإيقاف تيـار الفساد الذى استـشرى وكاد ينهى عـلى كل شيء. إن الشعب هو صاحـب الحق لذلك فمن حقه أن يعرف كل الحقـيقة ويتقصى كل المعلومات من مصـادرها حتى لايكون معصوب العينين مـنقادا إلى حتفه. إن من حق هذا الجيل الجديد، علينا أن نسلمه الكنيـسة معافاة سليمة، فى إيمانها وممارساتها، فى شعبها وكهنوتها.

فـى طقـوسها وعـباداتها. فى التعـليم والتدبير سـواء هنا فى مصـر أو فـى العالم كله.

بل إنه من حق التاريـخ علينا أن يسجل تلك الأحداث بكل صـدق وبكل تفصيل كما سجـل الخبرات البشريـة القديمة عبرة لـلأجيال. إن من حقه أن يـسجل أحداث هذه الأيام الـعصيبة كحـلقة جديدة من حـلقات الصراع بيـن الخير والشر بيـن النور والظلمة. ومن حق النور أن يغلب والظلمة أن تنحسر. إنه من حق الله علينا أن نشهد له فى التاريخ بقوة النور وفاعليته، بقوة الحق وغلبته، فإن شهادة الله هى عمل الله فينا لمجد اسمه القدوس.

انتهى المنشور .

وهكذا فإنه ـ أى المنشور ـ يتضح منه تمامـا أن المعارضين للبابا هم الذين أصدروه بل ويتضح أنه كان مـنشور يتم توزيعه ـ قبل الانتخابات وبـعدها ـ لأن به كلاما كان يدور خلال الانتخابـات وما سيتم فيـها، ثم كلاما آخر بـعد أن تمت وهو مايعـنى أنه منـشور صدر أثـناء الانتـخابات ثـم أضيفـت إليه بـعد ذلك الـورقات الاخرى بـعد الانتخابات وربما فى تاريخ لاحق..

وعموما أياً مـاكان هذا المنشور ومن وراءه فهـو يوضح أن هناك جبهة غـير راضية

عن قانون البطريرك منذ الانتخابات حتى أن جرجس حلمى عازر عضو المجلس الملى الأسبق والمستشار الصحفى الأسبق للبابا شنودة قبل الخلاف معه قال أن فريد انطون وزير التموين هدد بإقامة دعوى بطلان ضد انتخابات البابا شنودة إلا أنه تم التوصل إلى اتفاق أن يعيد البابا المجلس الملى الذى توقف نشاطه خلال عصر البابا كيرلس مقابل عدم إقامة هذه الدعوى[١٨] (*).

والغريب أن البابا شنودة نفسه أعلن أنه ضد هذه اللائحة يقول البابا: قلت للجميع إن هذا الأسلوب يتناقض مع قوانين الكنيسة التى تقول بأنه من حق الشعب اختيار راعيه، ويتساءل: فهل نستطيع أن نغفل عن الشعب. ويضيف سألنى الأنبا أنطونيوس.. هل يرضيك أن تنزل إلى الانتخابات ومهاترات وتجريح حتى إذا نجح أحدنا بطريركا وصل إلى الكرسى الباباوى مجرحا؟

قلت له إن انتخابه فى غرفة مغلقة سيكون سببا للتجريح وعرض الأمر على لجنة إدارة البطريركية .وانتهى الأمر إلى تطبيق اللائحة كما هى أى تطبيق القرعة الهيكلية[١٩].

من هنا يتضح أن الجميع لم يكن راضيا عن اللائحة التى جرت من خلالها الانتخابات بمن فيهم البابا شنودة نفسه، بل إن إيريس حبيب المصرى وصفت القرعة الهيكلية التى على أساسها تم اختيار البابا شنودة بأنها مبدأ يهودى وترى أنه يحيد عن الطريق الأصيل وأنه لم يستخدم إلاحينما أراد الحواريون الاثنا عشر من أتباع المسيح اختيار بديل للخائن يهوذا الاسخربوطى [٢٠].

والغريب أنه خلال تاريخ الكنيسة المصرية لم تستقر مطلقا على طريقة انتخاب البابا أو على الفئات التى يتم اختيارهم منها، فأحيانا يكون منها المتزوجون مثل البطريرك أنيانوس الثانى أو من العلمانيين المترملين الذين توفيت زوجاتهم أو من الكهنة المتبتلين من غير الرهبان أو حتى من الشمامسة. وهكذا يقتصر الأمر على الرهبان فقط.. يقول الأنبا غرغوريوس .فى رسالته التى أشرنا إليها من قبل إن اللائحة

---

* يبدو أن الأسماء اختلطت على الصحفى المعروف جرجس حلمي عازر حيث كان وزير التموين في هذه الفترة محمد عبد الله مزربك وكان الوزير القبطي بالوزارة هو إبراهيم نجيب وزير السياحة أما فريد انطون فقد تولى الوزارة عدة شهور عام ٥٢ بعد قيام ثورتها.

- الاستثنائية - أقرت بضرورة أن يكون البطريرك من الرهبان، فإن المجتمع المدنى المسيحى، والمجمع الانتخابى القبطى فى مجموع البطاركة الذين اعتلوا هذا الكرسى وعددهم ١١٦، كانوا موزعين على النحو التالى:

أولاً: من رؤساء وأساتذة وعلماء مدرسة الإسكندرية اللاهوتية، خمسة بطاركة، وكان هذا هو عصر العلم الذى يلزم عرفيا بأن يكون البطريرك من العلماء بمدرسة الإسكندرية.

ثانياً : من سكرتيرى وتلامذة الباباوات السابقين، وعددهم سبعة، وكانت هذه مرحلة انتقالية بين المسيحية العلمية والنسكية.

ثالثاً : من الكهنة المتبتلين - أى غير المتزوجين ولكنهم ليسوا رهباناً بالمعنى التقليدى ويعملون وسط الناس - مدنياً.. وعددهم ٢٢ بطريركا.

رابعاً : من الشمامسة (من غير الرهبان) أى من العاملين فى الحقل الدينى من أولى درجات السلم الكنسى أربعة بطاركة.

خامساً : عصر الرهبان ٧٣ بطريركاً وتم ذلك بعد انتهاء المرحلة العلمية وإغلاق وحرق المدرسة اللاهوتية بالإسكندرية.

سادسا: من العلمانيين المتزوجين واحد وهو البطريرك انيانوس الثانى.

سابعاً: من البطاركة العلمانيين المترملين- الذين توفيت زوجاتهم واحد هو البابا يوحنا السادس الـ٧٤.

ثامناً : من العلمانيين غير الرهبان والمتبتلين أربعة بطاركة.

تاسعاً : من المطارنة والأساقفة (ممن كانوا قبلا من بين الرهبان خمسة باباوات.

عاشراً: من الأساقفة غير المتزوجين- المتبتلين (ممن لم يكونوا قبل من الرهبان) اثنان من البطاركة.

حادى عشر: من المتبتلين (لكن غير معروف يقينا ما إذا كانوا كهنة أم شمامسة علمانيين أم متبتلين).. أربعة بطاركة [٢١].

ومن هنا نرى أنه ليس ثمة اتفاق على كيفية اختيار البطريرك على مر العصر

وكان انتخاب كل منهم يأتى بطريقة مختلفة وحسب لائحة مختلفة ومن فئة مختلفة وبسبب ذلك فإنه نادرا ماكانت تمر عملية الانتخاب دون متاعب واعتراضات.

ويكفى أن نشير إلى طريقة اختيار بعض البطاركة فى العصر الحديث، لنعرف أنه لم يخل انتخاب للبابا من معركة ساخنة وكثيرا ما تدخلت السياسة والحكومة وأحيانا بعض العائلات أو الشخصيات ذات النفوذ لتأتى بأشخاص معينين مثلما حدث مع البابا يؤانس الذى كان الملك فؤاد يريد تنصيبه فأصدر قانونا خصيصا من أجله (٢٢) وكذلك البابا يوساب الذى كان مطران جرجا وظهر خلال معركة انتخابه نفوذ عائلة فخرى عبد النور بك.

يقول الدكتور ميلاد حنا : عقب رحيل البابا مكاريوس ظهر الخلاف وظهر نفوذ عائلة فخرى عبد النور بك واستخدموا نفوذهم فى أن يكون الأنبا يوساب مطران جرجا، حيث نفوذهم وأملاكهم لسنوات، فصار ـ بالفعل ـ بطريركا (٢٣).

وتحكى المؤرخة إيريس حبيب المصرى فى كتابها « تاريخ الكنيسة المصرية» قصة تنصيب البابا يؤانس البطريرك رقم ١١٣ فى تاريخ الكنيسة وكيفية تدخل الحكومة لصالح انتخابه فتقول: تقدم تيار المخلصين للكنيسة بترشيح الراهب حنانيا الأنطونى والأرشيدياكون حبيب جرجس،أما التياران السياسيان فقد تقدم التيار الوطنى بترشيح الأنبا يؤانس ، بينما تقدم التيار المعارض بترشيح القمص يوحنا سلامة المحرقى رغم أن الاثنين لايحق لهما الترشيح، فالأول مطران والثانى كان قد تزوج فى شبابه ثم توفيت زوجته وعلى إثر ذلك قصد الدير المحرق ليقضى عدة أعوام والشروط الأصلية فيمن يختار للباباوية أن يكون متبتلاً لم يسبق له الزواج.

تضيف إيريس المصرى إن الملك فؤاد استدعى توفيق دوس باشا وزير المواصلات واستوضحه حقيقة الخلافات وقال له الملك: نحن الآن فى موقف شديد التوتر مع الإنجليز فلاداعى للانتخابات فقد تأتى بشخص يقال عنه أنه مشايع للإنجليز وأنا أعرف الأنبا يؤانس شخصيا وأقدره، ويهمنى أن يكون على رأس الكنيسة فى الوقت الحاضر واعترض توفيق دوس بأن القانون الكنسى لايجيز للمطران أن يعتلى

الكرسى الباباوى. لكن الملك خطط مع الوزير للتحايل على القانون وذلك بأن حصر الناخبين فى ثلاث فئات فقط هى: الوزراء السابقون والحاليون وأعضاء مجلس النواب والشيوخ السابقون والحاليون وأعضاء المجلس الملى العام بالإضافة إلى المجمع المقدس وبعض العلمانيين اختارهم الملك نفسه أيضا وبلغ عدد هؤلاء ٩٦ شخصا وأمر الملك وزير المواصلات بأن يبلغهم رغبته فى فوز الأنبا يؤانس (٢٤).

وبالفعل أجريت الانتخابات وفاز الأنبا يؤانس بالكرسى الباباوى بعد أن حصل على ٧٠ صوتا بينما حصل منافسوه القمص يوحنا سلامة على تسعة أصوات، والقمص حنانيا الأنطونى على صوتين وحبيب جرجس على صوتين(٢٥).

وبعد وفاة البابا يؤانس نشبت معركة شرسة انقسم خلالها الأقباط إلى فريقين بعد أن قام ثلاثة مطارنة بترشيح أنفسهم لمنصب البطريرك هم: الأنبا يوساب والأنبا مكاريوس مطران أسيوط والأنبا تيتوفيلس مطران القدس حيث قام فريق بقيادة حبيب المصرى بمعارضة ترشيحهم لأنهم مطارنة، بينما أيد عدد آخر ترشيحهم وانشغلت الصحافة بهذه المعركة التى أسفرت عن انتصار التيار المؤيد لترشيحهم وفوز الأنبا مكاريوس بالكرسى الباباوى ليكون البابا ١١٤ وتكرر الأمر بعد وفاة البابا مكاريوس إذ تم ترشيح مطران آخر للباباوية وفاز بها الأنبا يوساب الثانى مطران جرجا «البابا رقم ١١٥» ورغم الاعتراضات الكثيرة جاء المطارنة مرة أخرى ليكون المطران الثالث على التوالى فى العصر الحديث الذى يعتلى السدة المرقسية وظل الكرسى شاغراً منذ وفاته عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٥٩ عندما عادت الكنيسة إلى انتخاب رهبان لم يصبحوا أساقفة بعد حيث تم انتخاب البابا كيرلس البابا رقم ١١٦ بعد معركة ضخمة حول قانون انتخاب البطريرك وانتهت بإصدار الحكومة للائحة ترضى رجال الدين وتغضب العلمانيين وعلى نفس اللائحة تم اختيار البابا شنودة البابا رقم ١١٧ وكانت هناك معركة لاتقل هوادة عن انتخابات باقى الباباوات.. ذكرناها من قبل.

إذن ـ مرة أخرى ـ ليس ثمة اتفاق على كيفية اختيار البطريرك وهو أمر يفتح الباب

أمام خلافات واسعة حول القانون الجديد المزمع صدوره، إذ يقول البابا شنودة فى حديث مع جريدة وطنى «من بين التشريعات التى لم تصدر بعد قانون انتخاب البطريرك الذى نرقب الوقت المناسب والظروف المهيأة لإقراره والتصديق عليه وعند عرضه تعترضه عقبات إذ يُخشى أن ينبرى من يتصدى للاعتراض عليه عند عرضه[٢٦]، ومعنى كلام البابا أن هناك تيارات متعددة يمكن أن تثير عقبات، بل إن البابا قال فى نفس الحوار: ليس من بين تلك التيارات ما يشكل أغلبية للموافقة والتصديق، وهو كلام معناه وجود خلافات كبيرة وانقسامات حتى أن جميع التيارات ووجهات النظر لا تشكل أغلبية كبيرة مما قد يفتح الباب أمام خلافات ضخمة، بل ان تصريحات البابا أثارت مخاوف البعض وحذروا من أن تكون بداية لوضع قانون لصالح أشخاص بعينهم.

يقول القس إبراهيم عبد السيد تحت عنوان «ماذا يدبرون للأقباط بلائحة انتخاب البطريرك القادم»؟

«تصريحات البابا بخصوص القانون الجديد تثير عدداً من الهواجس لدى جماهير الأقباط والمشتغلين بالشئون الكنسية فى مصر وبلاد المهجر.. لقد سبق أن صرح البابا فى أول خطاب له يوم توليه الكرسى البطريركى فى ١٤/ ١١/ ١٩٧١ فى الكاتدرائية المرقسية بالعباسية بأنه سيسعى فوراً لاستصدار لائحة جديدة لانتخاب البطريرك تسد الثغرات وتعالج عيوب لائحة ١٩٥٧ التى اختير على أساسها ومن قبله البابا كيرلس السادس وأنه ليس لديه موانع نفسية لاستصدارها واليوم بعد أن ارتفعت الأصوات الناقدة والمعارضة لكثير من الممارسات الخاطئة وشعر البطريرك بأن جهده الآن فى هذه السن المتقدمة ٧٢سنة ـ أصبحت الآن ٧٤ ـ ليس كما كان منذ ٢٣ سنة وعلى حد تعبيره فإنه يبذل كل ما تبقى له من جهد لإنجاز ما لم يستطع إنجازه، ويتحين الوقت المناسب والظروف المهيأة لاستصدار مثل هذا القانون حتى يرحل من هذا العالم وهو مستريح الضمير.

يضيف إبراهيم عبد السيد: لماذا يخشى أن ينبرى لها أحد من التيارات إذا عرفت ما تتضمنه من أحكام، وما هذه التيارات التى يمكن أن تثير العقبات رغم أنها لاتشكل أغلبية للموافقة والتصديق ولامعارضة للتأجيل والتعويق، لماذا لانعمل فى النور ونترك مستقبل الكنيسة بيد ربها الغيور على مجده والقادر على حمايتها من كل التيارات التى تريد لها السوء بدلا من استصدار لائحة تفصيل لخدمة أشخاص ممن يجيدون النفاق لتوريثهم الكرسى الجليل دون أن تقيم وزنا للشعب صاحب الحق الأصيل فى اختيار قيادته بدلا من السعى لاستمرار الردة الحضارية التى نعانى من آثارها فى الفترة الأخيرة[٢٧].

وهذا الكلام يعنى وجود تخوفات من أن يكون القانون الجديد مفصلا لمصلحة أشخاص بعينهم يرى القس إبراهيم عبد السيد أنهم سيكونون ورثة للبابا شنودة وهو يلمح هنا للمجموعة المحيطة الآن بالبابا شنودة باعتبارها المستفيدة الآن من الوضع الحالى.

وبخلاف القس إبراهيم عبد السيد، هناك أشخاص عديدون ومجموعات لكل منها وجهة نظر حول ما يجب أن يكون عليه القانون الجديد. والواقع أن هناك العديد من الموضوعات تشغل بال الأقباط على اختلاف مستوياتهم وتطرح العديد من الأسئلة التى يرغبون فى الإجابة عنها قبل إصدار القانون حتى يأتى معبراً عن آمالهم، وهذه الأسئلة لخصها الدكتور ميلاد حنا حين قال: هناك فى رأيى عدة رؤوس.

مواضيع أرى كلاً منها فى حاجة إلى مناقشة: ـ

أولا: من هم جمهور المرشحين؟ هل سيقتصر الأمر على الرهبان وفق التقاليد القديمة، والرهبان عادة غير معروفين إلا عدد قليل منهم كسر الحواجز يخدم فى الكنائس، ومن ثم فهم البطيخة المقفولة «لم يتم اكتشاف مواهبهم وشخصياتهم وتصرفاتهم، ولم يتسع الأمر ليكون لمن هم فى موقع «أسقف عام» وهم شخصيات معروفة من خلال العمل العام أم سيفتح الباب على مصراعيه فيمتد الأمر إلى كل من هو فى سلك الرهبنة، أى من الراهب البسيط إلى الراهب الذى يعمل فى المهجر إلى

الأسقف العام إلى المطران لأبروشية، وهذا الأمر الأخير هو الذى يتم فى الفاتيكان بروما، فالبابا لديه غالبا مايكون أحد الكرادلة، ولكن عندهم جمهور المرشحين هم جمهور الناخبين - يغلقون الباب عليهم - ولو لأيام - حتى يختاروا أحدهم ثم ما الحد الأدنى للسن والذى أراه لا يقل عن ٤٥ سنة؟ وما المدة الأدنى فى سلك الرهبنة؟ أسئلة مطروحة قابلة للحوار.

ثانيا: من هم جمهور الناخبين، وهل يقتصر على الخاصة أى على الأثرياء وأصحاب الوظائف العليا كما كان الوضع فى السابق وحتى لمجلس شورى القوانين فى القرن الماضى أم ستتسع الدائرة لتشمل الطبقة المتوسطة من الموظفين، أى كل من هو حاصل على شهادة متوسطة مثلا على الأقل وهى طبقة واعية لها دورها فى الحركة الوطنية والثقافية فى مصر، أم سيفتح الباب للكافة كتوسيع للديمقراطية فيشمل كل من لديه بطاقة انتخابات عامة، أم ستكون الانتخابات على الهوية أى كل من يحمل بطاقة خصوصا إذا تم تنفيذ الرقم القومى لكل المواطنين؟ كلها مسائل دقيقة ولكل رأى ميزته وعيبه، ولكن الديمقراطية على أية حال حلوة المذاق تنمى الشعوب وترقيها.

ثالثاً: ثم ما أسلوب الانتخابات ذاته أى طريقة إدارة «المعركة الانتخابية»؟ فهذا المنصب الكريم عالى المكانة والمرتبط بالموقع الدينى الرفيع ينبغى أن «يحصن» ضد المهاترات، وهل يمكن تحقيق ذلك من خلال الانتخابات وهى بطبيعتها تحمل بين طياتها منافسة قد تخرج عن حدود اللياقة ؟

رابعاً: إن الأمر لاينبغى أن يقتصر على لائحة لانتخاب البابا وهو الموقع الرفيع فى قمة الهرم، ولكن ينبغى أن يكون ضمن منظومة أشمل وأوسع تضم هيكلا تنظيمياً متكاملاً ديمقراطياً وشفافاً ويحمل آليات التصميم الذاتى. مارغبت من كل ماطرحت إلا مجرد فتح شهية للحوار فى قضايا مستقبلية وهو مايسمونه شحذا ذهنيا Brain-Storming ليكون الحوار والاجتهاد متصلين ومتواصلين لأنه من خلال الحوار تنضج القضايا وتتقدم الشعوب وما الأقباط إلا جزء هام وأساسى من المكون الثقافى لشعب مصر كله، يؤثر فيه ويتأثر بمن فيه[٢٨].

إن هذا نفسه ماعبر عنه كمال زاخر أحد كتاب مجلة مدارس الأحد فى العديد من مقالاته ورسائله إلى مجلة روز اليوسف والتى لم ينشر بعضها لأسباب أو أخرى.. إذ يقول : الأسئلة التى طرحها الدكتور ميلاد حنا تحمل رؤوس موضوعات ساخنة ينقسم حيالها الأقباط بشدة ولكل منهم سنده الدينى، فمسألة السن التى تحكم المرشحين لمنصب البابا ستكون إحدى هذه المشكلات فالبابا شنودة الذى رغب فى ترشيح نفسه عام ١٩٥٧ وكان عمره ٣٤ عاما عقب وفاة الأنبا يوساب وكان فى ذلك الوقت شابا ومترهبنا منذ ثلاث سنوات فقط يرى الآن أن سن الـ ٤٠ مناسبة[٢٩].

يقول البابا شنودة فى حواره فى كتاب «البابا شنودة وتاريخ الكنيسة القبطية»: مسألة السن لها اعتبارها منذ العهد القديم. ففى العهد القديم، كان لايتولى أحد منصب كاهن مجرد كاهن وليس رئيس كهنة أقل من ٣٠ سنة حتى أن يوحنا المعمدان لم يتول إلا فى سن الـ٣٠ والمسيح أيضا لم يبدأ رسالته إلا فى سن الـ٣٠ فكانت هناك سن محددة فى العهد القديم. أما فى العهد الجديد فلم تحدد السن ولكن كان هناك اعتبار فى كبر السن تلقائيا حتى أن الكهنة كانوا يسمون شيوخا ورغم أنها كلمة لا تعنى السن بقدر ماتعنى المعنى الدينى ـ لكن يفهم منها أنهم من كبار السن ـ وكانت التقاليد تقضى بـألايرشح فى هذه الوظيفة إلا الكبار.. وهى حقيقة لم ينص عليها بالحرف فى القانون ولكن التقاليد سارت على هذا بحيث أصبح إذا اختير شخص صغير فى السن لهذه الرتبة يكون استثناء لشخصيته بالذات.

ولكن عموما المفروض أن يكون كبير السن وأيضا من نسميهم الآباء فالمفروض أنهم آباء ليس للشعب فقط ولكن للكهنة أيضا وهؤلاء فيهم أناس كبار فى السن وكل الذين اختيروا قبل صدور القانون الحالى لانتخاب البطريرك كانوا كباراً أيضا.. كل الباباوات السابقين كانوا كباراً.. وقبل صدور لائحة الانتخاب عام ١٩٥٧ كان المتفق عليه والسائد أن الذين يرشحون لهذا المنصب لابد أن يكونوا فى سن وقورة وأيضا فى سن أبوة بالنسبة لكل رجال الكهنوت ولم يكن ينص على ذلك حرفيا، ولكنه كان المعروف فى التقاليد والسائد فعلا، وحين صدرت اللائحة عام ١٩٥٧ اعتبرها الناس أنها تلغى كل المرشحين الشبان الذين كنت واحدا منهم، وفى الواقع رغم هذا الإلغاء

فإنه من الناحية القانونية البحتة لم يكن يوجد مايعارضه لأن التقاليد جرت على أن يكون هؤلاء كبار السن، ولذلك حين صدر القانون لم يكن أحد يعارضه لأن معنى أن يقول لايقل سن البطريرك عن ٤٠ عاما أمر أمام المنطق والشرع لايوجد مايعارضه لأنه سيكون أبا لجميع الكهنة وجميع الأساقفة والمطارنة وإذا كان القصد من حديد السن فى ذلك الوقت التخلص بطريقة معقولة من بعض المرشحين وأنا كنت واحدا منهم ولكن عمليا أمام الفكر لو قلت لأى شخص فى الدنيا: إن البطريرك لايقل عن ٤٠ عاما، فهذا معقول»[٣٠].

وكلام البابا يعنى أن لديه ميلا لتحديد السن بالأربعين رغم أن هذا لم يكن رأيه عندما رشح نفسه عندما كانت سنة ٣٣ عاما عام ٥٧ قبل إبعاده مع المرشحين الشبان الآخرين ورغم اعترافه بأنه لايوجد نص بذلك.

وهو أمر يختلف معه فيه كثير من الأقباط فهناك مثلا الدكتور رودلف ينى الذى يرى أن الدسقولية حددت من شروط الأسقف ألايكون عمره دون الخمسين سنة والكنيسة المصرية هى الوحيدة من بين كنائس العالم فى ذلك، تعتبر الدسقولية المصدر الأول لقوانينها وربما حدثت استثناءات نادرة أشهرها البابا اثناسيوس الذى رسم فى حوالى الثلاثين من عمره ولكن الاستثناء لايكون قاعدة وللأسف لم نسمع عن اثناسيوس آخر بين الكثيرين الذين رسموا دون الخمسين[٣١].

هكذا فإن هناك اتجاها يستند إلى رأى دينى وهو ألاتقل سن البابا عن الخمسين، بينما يرى آخرون ضرورة فتح باب الترشيح دون شرط السن حيث لاتوجد قوانين تحدد ذلك.

والسن ليس هو محل الخلاف الوحيد، فهناك نقاط عديدة تثار حولها الخلافات، أهمها ترشيح الأساقفة وإن كانت الأغلبية ترى أنه لايجوز لهم الترشيح مطلقا [٣٢] والبعض يرى أنه يستثنى الأساقفة العامون كما حدث فى انتخابات البابا شنودة الذى كان أحدهم، فإن هناك آراء أخرى ترى ضرورة ترشيح الأساقفة وأن ذلك حدث من قبل مرات عديدة مثل انتخاب الأنبا مكاريوس مطران جرجا والبابا يؤانس الذى كان مطران أسيوط.

ويرون أن ذلك غير مخالف للقوانين الدينية ويدللون على ذلك بأن الكنائس الأرثوذكسية الأخرى غير المصرية مثل الأرمنية والأثيوبية (التى كانت جزءا من الكنيسة المصرية حتى الستينيات) والكنيسة السريانية والهندية كلها لاتمنع تنصيب الأساقفة بطاركة.

تقول مجلة الكرازة التى تصدر عن الكنيسة المصرية تحت عنوان «كل بطاركة كنائسنا الأرثوذكسية كانوا قبلا أساقفة».

الكنيسة الأرمنية :

* نشرنا فى العدد الماضى أن قداسة الكاثوليكوس الجديد لكنيسة أرمنيا الأرثوذكسية الشقيقة كاراكين سركسيان كان فى بادىء الأمر أسقفاً فى أنتلياس بلبنان، ثم مطرانا فى طهران، ثم مطرانا فى نيويورك ثم كاثوليكوس فى سيسليا، ثم كاثوليكوس لكل أرمنيا فى اتشمايرين.

* كذلك الكاثوليكوس فاسكين الأول الذى سبقه فى رئاسة كنيسة أرمينيا كان قبل ذلك أسقفا لرومانيا.

* وسابقه فى رئاسة كنيسة سيسليا الكاثوليكوس خورين الأول كان قبل ذلك أسقفا فى لبنان.

* والكنيسة الأرمينية يتبعها بطريكان: أحدهما بطريرك أورشليم، والثانى بطريرك القسطنطينية.

* أما بطريرك الكنيسة الأرمينية فى أورشليم، فكان قبل رسامته بطريركا أسقفاً فى نيويورك.

وكذلك بطريرك الأرمن فى القسطنطينية كان قبل رسامته بطريركا أسقفاً فى استراليا.

الكنيسة الأثيوبية :

رئيسها الحالى باولوس، وكان قبل رسامته بطريركا أسقفا مقيما فى أمريكا .

والبطريرك مرقوريوس الذى سبقه كان أيضا مطراناً.

وآخر بطريرك لـهم الذى عاصر ثورة منجستو الذى سجنه وقتلـه، كان قبل ذلك مطراناً لهرر.

وأول بطريرك جاثليق لهم (أبونا باسيلوس) كان أسقفا رسّمه قداسة البابا يوساب الثانى سـنة ١٩٤٨، ثم تمت ترقيته مـطراناً، ثم رقاه قداسة الـبابا كيرلس بطريـركا سنة ١٩٥٩، وخلفه أبونا ثاوفليس مطران هرر وتمت ترقيته بطريركا فى يونيو ١٩٧١.

الكنيسة السريانية :

* هذه الكـنيسة الشقـيقة بطريركـها الحالى صاحب الـقداسة ماراغناطـيوس ركا عبواص، الذى توج بطـريركا فى ١٤/ ٩/ ٨٠ كان قبل ذلك مطرانـا لأبروشية الموصل من سنة١٩٦٣.

* وسلفه قداسة البطـريرك ماراغناطيوس يعقوب الثالث الذى تـوج بطريركا سنة ١٩٧٥، كان قبل ذلك مطراناً لبيروت من حوالى سنة ١٩٥٠.

الكنيسة الهندية :

وهى فرعان: أحدهما تابـع السريانية، والآخر مستقل عنها، لكنـه جزء من كنائسنا الأرثوذكسية الشرقية.

* بطريرك الكنيسة الهـندية الأرثوذكسية التابعة للكنيسة السـريانية: رئيسها الحالى الكاثوليكوس باسيلوس كان قبل ذلك مطرانا لمنطقة كانداناط.

* وسلفه الكـاثوليكوس باسيلـيوس أوجين الذى سيم سنـة ١٩٦٩ كان قبل ذلك أيضا مطراناً لكانداناط.

أما الكنيسة الهندية الأرثوذكسية الأخرى :

التى يرأسها الكاثوليكوس باسيليوس مارتـو مامتينوس الثانى، فقد كان قبلاً مطراناً لمنطقة كوبلون.

* وسلـفه الذى كان يـحمل نـفس الاسم أيضـاً، كان قبـل رسامتـه كاثوليـكوس مطراناً لمنطقة كيرلا[٣٣].

انتهى كلام مجلة الـكرازة، وهى تعبر عن أمر تخوف منه البعـض باعتباره شروعا

فى تغيير القانون لصالح بعض الأساقفة المقربين من البابا من الذين لاتنطبق عليهم شروط الترشيح باعتبارهم أساقفة لأبروشيات .

بل إن البعض يؤكد أن القوانين الكنسية ترفض ذلك تماما مثل إيريس المصرى.

التى تقول: إن هذا مخالف للقوانين الكنسية التى تشترط ألايكون أسقفا لأبروشية (٣٤).

وكذلك رودلف ينى والذى كتب فى مجلة الرسالة تحت عنوان «هل يجوز ترقية الأسقف والمطران ليصير بطريركا يقول: «ليست المسألة عملية ترقية كالوظائف الحكومية أو صعود الدرجات الكهنوتية لأن الأسقف لاينال درجة كهنوتية أعلى من الأسقفية ولاتوضع عليه اليد من جديد والكنيسة محددة بقوانين المجامع المسكونية فى هذا الشأن، فالأسقف ترتبط رسامته بمكان الأبروشية الذى يرسم برعاية شعبه لأن معنى كلمة أسقف هى الناظر من فوق، كذلك يرتبط القس بالمذبح الذى يرسم عليه ولهذا منع القانون الخامس عشر لمجمع نيقية أن ينتقل أسقف قس أو شماس من مدينة إلى مدينة وهذا هو نفس مايفعله الأسقف الذى ينتقل ليصير بابا الإسكندرية. والقانون السادس لنفس المجمع المسكونى ندب سلطة الإشراف على مصر وليبيا والخمس مدن الغربية لأسقف الاسكندرية، فإذا ذكرنا أن المجمع أصدر هذا القانون خصيصا لمواجهة بدعة ملتيوس أسقف أسيوط الذى اعتبر نفسه بطريركا على الإسكندرية، فإننا نرى أن هذا مايفعله مطران البحيرة أو أسيوط أو جرجا عندما يصير بطريركا للكرازة المرقسية وطوال المدة التى خالفت فيها الكنيسة القبطية التقليد والقوانين المقدسة بخصوص الكرسى البطريركى (١٩٢٨-١٩٥٦) - وهى الفترة التى تولى فيها أساقفة رئاسة الكرسى الباباوى - لم ينقطع سيل المقالات والبحوث التى كتبها علماء الكنيسة ومؤرخوها فى مهاجمة تلك الأوضاع (٣٥).

ويقول القس إبراهيم عبد السيد فى كتابه «البطريرك القادم»:

وفى تطور تاريخى ثالث ظهر رأى ينادى بأنه ليس فى تاريخ الكنيسة ولاعقيدتها

ولاطقوسها ولاقوانينـها مايمنع من اختيار البطاركة من أساقـفة ومطارنة الأبروشيات الذين سبق رسامتهـم لأقاليم الكرازة وأنه خير للكرسى البابـوى أن يختار له من سبق أن عرفـه الشعب عـمن لم يعـرفه من الـعلمانـيين والـرهبان علـى ضوء ماظهـر من خبراتهم فى أبروشياتهم وما اكتسبوه من مهارة فى القيادة.

ويقـول أصحاب هذا الـرأى: إن ذلك كان سـارياً حتـى عهد البـابا خائـيل الأول (البابا ٤٦) الذى سايـر الكنيسة الأنطاكية السـريانية الأرثوذكسية فى اختـيار البطاركة من الرهـبان، وقد انتـخب على هـذا الأساس البابـا مينا (الـبابا ٤٧) الذى جـاء بعده وصارت قاعدة مسـتقرة وقد اختير أيضا مـن بين مطارنة وأساقفة الأبـروشيات ثلاثة فى القـرن العشرين هـم: يؤانس التـاسع عشر الذى كـان مطراناً للـبحيرة (دمـنهور) وصار البابـا ١١٣ (فى فترة من ١٨/ ٦/ ١٩٢٨ إلى ٢١/ ٦/ ١٩٤٢) والبابـا مكاريوس الثالث الذى كان مـطراناً لأسيوط وصار البابا ١١٤ (فى الـفترة من ٨/ ٢/ ١٩٤٤ إلى ٣١/ ٨/ ١٩٤٥) والبابـا يوساب الثـانى الذى كان مـطراناً لجرجـا (محافظـة سوهاج) وصار البابا ١١٥ (فى الفترة من ١٤/ ٥/ ١٩٤٦ إلى ١٣/ ١١/ ١٩٥٦).

ولكن هذا المبدأ هوجم بشدة من المعترضين الذين بنوا معارضتهم على مايلى:

(١) إن كانـت حجة المـنادين بهـذا الرأى هى خـبرة سابـقة اكتـسبها أثـناء ولايتـه فى أبروشيتـه فهو أمر يصعب قـبوله من الناحـية الروحية، فالروح الـقدس الذى حل عليه مـن اختير أسقفاً هو نـفسه الذى يحل علـى العلمانى أو الراهب إذا مـااختير للكرسى الـبطريركى ذاك، فلا يمتـاز هذا على ذلك فى هذا المضـمار، بل إن هذا التبريـر يعنى أن الرعاية لاتـقوم على أساس الـنعمة المعطاة من الـروح القدس بل علـى أساس المهارة الإداريـة أو الحكمـة البشـرية، وهو الأمر المـرفوض تمامـاً من وجهة النظر الروحية المسيحية والكتابية.

(٢) أن ترشيح أساقفة ومطارنة الأبروشيات للكـرسى البطريركى يجعل المرشح هدفاً للـقذف العلـنى من فوق المـنابر وفى الـنشرات الإعلامـية والدعائـية فى الحمـلة الانتخابية على سبيل المنافسة بين المرشحين بعضهـم البعض وغالباً ماتكون سبباً فى

الخصومات لابدافع المصلحة العامة بل الخاصة لكل من المرشحين ومؤيديهم وخصومهم، الأمر الذى ينبغى ألا ينادي به كل محب لكنيسته حفظاً لكرامة الكهنوت.

(٣) مايحدث من نقد لبعض المرشحين ضد البعض الآخر أمام مؤيديهم يتنافى ومباديء المحبة المسيحية ويؤدى إلى انقسام الشعب لشيع وأحزاب كل منها يؤيد مرشحا بذاته ضد الآخرين.

(٤) مانشاهده من أساليب غير كنسية فى استجداء أصوات الناخبين لعمل دعايات مكشوفة مقابل أجور مادية أو وعود مغرضة أو لتأييد مفاهيم معينة تخدم المرشحين وأنصارهم، أمور كلها لايقبلها الضمير الحر.

(٥) انقسام مجمع المطارنة والأساقفة بتأييد مرشح دون آخر يعرض الكنيسة لهزات هى فى غنى عنها، كما أنه يجعل من بعضهم للبعض الآخر عدواً أو غريماً .

(٦) المطران أو الأسقف الذى يترك أبروشيته سعياً وراء المنصب البطريركى هو أسقف يبرهن على عدم صلاحيته لتخليه عن شعبه وتركه له واحتقاره للعطية التى منحها له الله فهو ليس براع صالح، إذ لم يكن أمينا فى القليل الذى هو شعب أبروشيته فكيف يؤتمن على الكثير الذى هو شعب الكرازة كلها؟! وكيف يطلب من الله والناس استبدال هذه الخدمة وهذه العطية بخدمة أخرى، وعطية مغايرة؟

(٧) ولما كانت قوانين الكنيسة المستقرة منذ تأسيسها تعتبر علاقة الخادم بخدمته على أي مستوى (شماس-قس- أسقف) أشبه بعلاقة الزوج بزوجته التى لاتنفصم عراها إلا بالموت ، كما تعتبر الكنيسة بعد وفاة البابا مترملة ويعتبر أفراد شعبها يتامى، وكما أنه لايجوز للزوج المسيحى أن يطلق زوجته، وأن من يطلق زوجته ويتزوج بغيرها يعتبر زانياً كذلك فإن المطران أو الأسقف لايحل له أن يترك أبروشيته التى رسم لها ويسعى وراء المنصب البطريركى بل يعتبر مقطوعاً طبقاً لنص القانون رقم ١٣ وقوانين الرسل الذى ينص على أنه «أيما أسقف ترك كرسيه وعمله وأبروشيته وتدبير شعبه ومضى إلى غير بلده حتى ولو كان محتاجاً

أو مضطراً أو مضروراً فلينف ويلقى من رتبته إلا أن يسأل من الأساقفة من يقيم عندهم لحال ما، لما يكون فيه منفعة أهل بلده ويطلبون إليه مقامه عندهم إلى أن تنقضى حوائجه» وهو ماينص عليه أيضاً كل من القوانين رقم ١٥من قوانين مجمع نيقية المسكونى الأول (سنة ٣٢٥) ورقم ١ من قوانين مجمع أنطاكية ورقمى ١و٣ من قوانين مجمع سرديكيا (سنة ٣٤٧) وقرار البابا خائيل الأول (البابا ٤٦) (٧٤٤- ٧٦٨) وقرار مجمع المطارنة والأساقفة عام ١٨٦٥ بعد نياحة البابا ديمتريوس (البابا ١١١) فكل هذه القوانين تمنع انتقال الأسقف أو المطران من أبروشيته إلى غيرها طوال حياته.

(٨) فتح باب الترشيح أمام مطارنة وأساقفة الأبروشيات للكرسى البطريركى قد يكون سبباً فى اكتناز الأموال وعدم القيام بالمشروعات الإصلاحية والرعوية ترقباً لليوم الذى يخلو فيه المنصب البطريركى لإنفاق هذه الأموال على الحملة الانتخابية والترشيحات المرتقبة.

(٩) ونظراً لأن البابا البطريرك ليس رئيساً إدارياً للكنيسة بدرجة رئيس أساقفة بل هو أسقف بين إخوته الأساقفة ومتقدم بين متساوين فى الرتبة، كما أن السلطة العليا فى الكنيسة ليست له بل لمجمع المطارنة والأساقفة فإن قوانين الكنيسة المستقرة تحرم على أسقف الإسكندرية أن ينتقل إلى كرسى آخر، كما أن انتقاله إلى الكرسى البطريركى لايعتبر ترقية له، لذا يبقى كرسى أسقفية الإسكندرية شاغراً طوال حياته وإن كان من الممكن أن يكون فى الإسكندرية وكيل للبطريرك أو نائب بابوى بدرجة أسقف مساوٍ لوكيل بطريركية القاهرة ولكل من وكيلى البطريركية فى القاهرة والإسكندرية حق عضوية مجمع المطارنة والأساقفة وإن كان البعض قد طالب فى وقت سابق أن يكون لكل من القاهرة والإسكندرية أسقف عام أو أكثر لإحكام الرعاية فيهما ومعاونة أسقفهما الأصيل (البابا) فى خدمتهما تحت إشرافه وقيادته بعد أن ثبت فشل إنابة أحد أساقفة الأبروشيات فى رعاية الإسكندرية إلى جانب أبروشيته وهذا الرأى أيضاً يلقى معارضة من كثيرين.

(١٠) وعلى نفس الأساس حين يختار مطران أو أسقف أبروشية أخرى غير الإسكندرية للكرسي البابوى تظل أبروشيته بغير أسقف حتى وفاته فترتبك أمور الرعاية فيها مثلما حدث بعد أن اختير أنبا يؤانس مطران البحيرة والمنوفية سنة ١٩٢٨ وأنبا مكاريوس مطران أسيوط عام ١٩٤٤ وأنبا يوساب مطران جرجا عام ١٩٤٦ لمنصب البابا فقد عانت هذه الأبروشيات الكثير من المتاعب وسببت ندماً شديداً لكل من هؤلاء البطاركة الثلاثة وأدخلت الكنيسة كلها في تجارب مريرة لمدة ثلاثين سنة تقريباً (من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٩).

(١١) كذلك تمنع قوانين الكنيسة وضع اليد للدرجة الكهنوتية الواحدة مرتين، لذا صار من غير المقبول ترشيح مطران أو أسقف أية أبروشية للكرسي البطريركي، إذ أن درجة الأسقف أو المطران ودرجة البابا البطريرك هي درجة كهنوتية واحدة.

(١٢) أن المطران أو الأسقف في أبروشيته لايختلف عن البطريرك في شيء ويمكن لكل أسقف أو مطران أن يمضي في رعاية شعب أبروشيته دون أن يتأثر بشخص البطريرك إذ أن سلطاته على شعبه كاملة وقد حفظها له القانون الكنسي ولكن نسيان هذه الحقيقة والنظر إلى البطريرك كرئيس ذي سلطان مطلق على الكنيسة وعلى إخوته الأساقفة جعل المطارنة والأساقفة ينسون مراكزهم الرسولية ويندفعون سعياً وراء المنصب مكرسين كل وقتهم في الاهتمام به والأولى أن ينصرفوا إلى أبروشياتهم لرعايتها نهاراً وليلاً باحثين عن كل مؤمنيها معالجين كل مشكلة تنشب في كل قرية ومدينة وبيت فيها.

(١٣) إن رسامة مطران أو أسقف أية أبروشية بطريركاً وأسقفاً لمدينة الإسكندرية هي تكرار لبدعة ميليتوس أسقف ليكوبوليس «أسيوط» في أوائل القرن الرابع والتي شجبها مجمع نيقية المسكوني الأول، الأمر الذي تستنكره الكنيسة وتعتبره بدعة شريرة يجب مقاومتها.[٣٦]

وكان هذا هو رأي القس ابراهيم عبد السيد.

أما المشكلة الثالثة، وهي تتعلق بالمشكلة السابقة، فهي وضع الأساقفة العامين والذين يرى البعض أنه ينطبق عليهم ماينطبق على أساقفه الأبروشيات وهي المشكلة

التى ثـارت خلال انتخابات الـبابا شنودة بعـد أن اعترض البعـض على ترشيح الـبابا شنودة والأنـبا صمويل أسـقف الخدمات فى ذلـك الوقت، باعتـبارهم أساقفـة ولكن انتصر الرأى الذى يؤيد ترشيحهم لأنـهم بلا أبروشيات. ورغم أن البابا شنودة حاول إنهاء هـذه المشكلة بعـد انتخابه إذ أصـدر قراراً من المجمع المـقدس فى جلسـته التى عقدت فى أول يونيو ١٩٨٥ وجاء فيها:

ذكر الأسقف الـعام فى البنود ٥٢، ٦٤، ٦٥، ما نعـرف منه أنه لايحتاج إلـى تزكية من شعـب ومهمته مـساعدة البـابا أو بعض أساقـفة الأبروشيات ويـجوز ترقيـته إلى درجة كـهنوتـية أعـلى (أى مطـران أو بطريـرك أو تعـيينـه أسقفـا لكـرسى أبروشـية خالية[٣٧].

هذا هو القانون فى الكنيسة الآن والذى نسير عليه إلا أنه رغم ذلك هناك كثير من المعارضين له. يقول رودلف ينى :

إن القانون لايصـنع التقليد الكـنسى والقانون الذى يتـعارض مع التقليد الـكنسى لايجب أن يبحث ويعدل وإن كان يحتاج إلـى تعديل، فحين قرر المجمع المقدس عام ١٩٢٨ العمل بمـبدأ وجوب ترقية أحـد المطارنة أو الأساقفـة إلى رتبة البطـريرك عند خلو الكرسى فإن هذا لـم يلغ تقليد الكنيسة الأصلى بعدم جـواز ذلك ولكن المشكلة الآن هى وجود أساقفة بدون أبروشيات.

وقد علـق الدكتور مفيـد شكرى فى كتـابه «قراءات فى تاريـخ الكنيسة المـصرية» على ذلك قائلا: لـم يحدث فى تاريخ الكنيسـة القبطية أن منحت الأسقـفية لشخص بدون أبـروشية أى بـدون مجموعـة بشر يـنتخـبون الأسقـف الذى يقوم بـخدمتـهم ورعايتهم إنه يكون بمثابة تصور رأس بدون جسـد يحيا به، وأن الدرجة الكهنوتية فى هذه الحالة تعتبر استحالة قانونية وتسقط فى فراغ..

ويضيف رودلف ينى أنه رغم أن المؤرخ الكبير بهذا الأسلوب يعبر عن استيائه من وضع جـديد فى الكـنيسة إلا أنـنا لانوافق عـلى الـنتيجة الـلاهوتية الـتى وصل إليـها بخصوص استحالة الدرجة الكهنوتية ولازلنا نصر على وجوب عمل بحوث تاريخية

وعقائـدية حول وظيـفة وسلطـة وشرعية وجـود الأسقف العـام من نصوص لائـحة المجمع المقدس، ومن ملاحـظتي المحدودة لأعمال الأساقفة العمومـيين الثلاثة خلال الثـلاثين عامـا الماضيـة أستطيـع أن أفهم أن الأسـقف مساعـد للبـابا، ونظام الأسـقف المساعـد هو أيضا نظام جـديد في كنيـستنا استحـدثته اللائحـة وهو مخالفة صـريحة لمجمع نـيقية المسكـوني الذي جاء فيه أنـه لايجوز أن يكون هـناك أسقفان في مـدينة واحدة(٣٨).

ويقول القس إبراهيم عبد السيد في كتابه البطريرك القادم :

الأسقف العام هو أسقـف بلا أبروشية ولاكرسي ولاحدود جغرافية لخـدمته لكنه يعمل في أبروشية البابا ويعاون في اختصاصاتـه، كما أنه ليس له كهنة يعتبرونه رئيساً لهم، والأسـقف العام هو أسـقف بلا أسقفـية كوزير الـدولة الذي بلا وزارة ويعـتبر أنيانوس أول بطريرك بعد مرقس الرسول هو أول أسقف عام رسمه أثناء حياته وبقي معه معاونا له حتى استشهاده.

وإن كان اختيار البطريرك من بين مطارنـة وأساقفة الأبروشيات قد وجد من يؤيده ومن يعارضـه على نحو ما أسلـفنا، فإن اختياره مـن بين الأساقفة العمـوميين قد دار أيضا حوله جدل شديد بل هناك من أنكر قانونيته :

(١) فالذين ينادون به يستندون إلى الحجج الآتية:

أ- ماورد في تاريخ الكنيسة من وقائع وملابسات رسامة كل من :

* البـابا بطرس الجـاولي (١٠٩) الذي تـرهبن بدير أنـبا أنطـونيوس واسـتدعاه البـابا مرقس الثامن ورسمه قـساً ثم قمصاً باسم مرقوريوس ثم مطراناً عـاماً على أثيوبيا باسم أنبا ثيؤفيلس لـكنه ظل ستة أشهر مقيماً مع البطريرك بالـقاهرة حتى تنيح في ٢١/ ١٢/ ١٨٠٩ فرسـم بالإجمـاع بطريـركا بعـد ثلاثة أيـام في ٢٤/ ١٢/ ١٨٠٩ باسم البابا بطرس السابع وجلس على الكرسي ٤٢ سنة.

* البابا كيـرلس الرابع «أبو الإصلاح» (١١٠) الذي كان اسمه الـقس داود الأنطوني يرشح لـلبطريركـية ثلاث مرات، وقد زكاه فـي المرة الأولى ٩ أساقفـة، وفي المرة

الثانية ١٣ أسقفاً ثم رسم مطراناً عاماً فى ١٧/ ٤/ ١٨٥٣ وبعد سنة وشهرين رسم بطريركا.

غير أن هناك من يفسر ذلك بأن الكنيسة كانت تمر فى هذه الفترة بظروف خاصة إذ إن القنصل الإنجليزى رأى أن الفتنة كادت تعم فحذر الخديو عباس من سوء العاقبة. وكان الخلاف قد ظل قائماً عشرة أشهر وانتهى بتوسط بطريرك الأرمن بتعيين القس داود مطراناً عاماً على مصر ثم بطريركا إذا اتضح أنه لائق بالمنصب البطريركى فسمح الخديو بذلك وتعقب الأحباش القس داود ليغتالوه فوجدوه قد اختفى، ولكن الكلمة قد اتحدت على رسامته مطراناً فرسم فى اليوم التالى ودعى باسم كيرلس عام ١٨٥٢ وطلبوا من قنصل الإنجليز إعانتهم على ذلك، فما زال يتوسط لدى عباس باشا حتى أخذ موافقته فرسم بطريركا باسم كيرلس الرابع ولذلك فإن ظروف رسامته كانت غير عادية فرسم مطراناً تحت الاختبار ليكون بطريركاً. وقد رسم فعلا بعد وفاة سلفه البابا بطرس الثامن وأنه لم يحدث أن تحول إلى أسقف صاحب كرسى بعد أن كان أسقفاً عاماً. إذ أنها فكرة لم يلجأ إليها أحد من قبل حتى يمكن تعيين أساقفة الأبروشيات منهم دون الرجوع إلى الشعب، وذلك بالمخالفة للمبادىء الأرثوذكسية التى تعطى للشعب الحق فى اختيار راعيه.

ب- ولما كان من غير الجائز أن توضع اليد على المرشح للكرسى البطريركى من الأساقفة العموميين مرتين للدرجة الكهنوتية الواحدة ولما كانت درجة الأسقفية هى نفسها درجة البطريركية حسبما سبق أن أوضحنا طبقاً للقانون الكنسى فإن نفس مايتبع معه كما حدث مع كل من الباباوات يؤانس التاسع عشر (١١٣) ومكاريوس الثالث (١١٤) ويوساب الثانى (١١٥) الذين كانوا مطارنة أبروشيات قبل اختيارهم بطاركة ووضع اليد فى هذه الحالة ليس معناه نوال الروح القدس مرة أخرى بعد أن سبق وناله كل منهم فى طقس رسامته الأولى أسقفاً وهو لم يفارقه طوال مدة أسقفيته، بل إنه يأخذ منه نعمة جديدة للرعاية مثلما يأخذه الأسقف حين يرقى إلى رتبة المطرانية والقس حين يرقى إلى رتبة القمصية.

جـ- إن هذا المبدأ مأخوذ به فى الكنيسة الانطاكية السريانية الأرثوذكسية الشقيقة وقد طبق عند رسامة البطريرك إسحاق الأنطاكى.

(٢) إلا أن المعارضين لهذا الرأى يردون على ماسبق بما يلى :

أ- ثبت قطعياً من الوثائق التاريخية أن البابا كيرلس الرابع أبو الإصلاح لم يكن قد رُسِّم مطراناً عاماً قبل رسامته بطريركاً بل كان راهباً باسم القس داود الأنطونى، إذ أنه غير مسموح أن يرقى الكاهن الراهب مطراناً بواسطة الأساقفة فى الفترة الواقعة بين وفاة البطريرك، ورسامة خلف له طبقاً لما تقضى به قوانين الكنيسة (الوثيقة رقم ٢٦٨٧ بالمتحف القبطى).

ب- ماورد فى طقس رسامة البطاركة من صلوات توضح أن هذه الدرجة لايرسم فيها إلا القسوس العابدون الوقورون وليس من بينها طقس رسامة الأسقف أو المطران بطريركاً.

ج- إن مايحتج به البعض من أن هذا المبدأ مأخوذ به فى الكنيسة الأنطاكية السريانية وماورد بتاريخها عن اختيار المطران العام إسحاق الأنطاكى بطريركاً لايعتد به فى كنيستنا القبطية الأرثوذكسية لاسيما مانتج عن هذه الرسامة من أحداث خطيرة ترتب عليها وبسببها اغتيال مطرانين هناك، وكان حافزاً لأن يعلن البابا القبطى الأرثوذكسى خائيل (٤٦) رفضه القاطع لهذه الرسامة بعد أن تشاور مع المطارنة والأساقفة المصريين وظل غير راض عنه حتى وفاة هذا البطريرك الأنطاكى المغتصب للكرسى البطريركى بغير استحقاق بعد ثلاثة أيام من اغتصابه له.

د - ومايقال عن عدم جواز وضع اليد مرتين على الشخص الواحد للرتبة الواحدة يستوجب القطع على واضعى اليد والموضوعة عليه، مما ينبغى معه قفل هذا الباب الذى يهدد سلام الكنيسة ويسبب لها الانقسام وبسببه يحل الخصام.

ويضيف عبد السيد: يعتبر تكليف أسقف عام برعاية منطقة مازال أسقفها حيا كسرا صريحا لنص القانون ٨ من قوانين مجمع نيقية العالمى والذى ينص على عدم إقامة أسقفين فى مدينة واحدة.

معظم المخالفة حين يكون هذا الأسقف قد رسم أسقفا مساعدا لأبروشية بغير موافقة من شعبها ولاطلبه مما نتج عنه جمعه لرعاية أبروشيتين وهو بمثابة زواجه بامرأتين، الأمر الذى سبق نقده، كما أن فى ذلك إهمالا لرعاية أبروشيته الأصلية.

(٥) والأمر كذلك حين يرأس المجلس الإكليريكى للمحاكمات الكنسية أو الأحوال الشخصية.

(٦) وتتفاقم المخالفة حين يكلف أسقف عام أو أسقف أبروشية معينة برئاسة مجلس كنيسة أو عدد من الكنائس بالقاهرة فأهمل فى رعاية أبروشيته.

(٧) لقد كان مقبولا ـ وإلى حد ما ـ رسامة أسقف عام للتربية الكنسية، وآخر للبحث العلمى وثالث للخدمات العامة والاجتماعية ورابع للشباب، أما أن يتزايد عدد الأساقفة العموميين بالشكل الحالى فهو أمر لايستند إلى نص كتابى ولاقانونى لاسيما إذا كانوا من صغار السن الذين لاتتجاوز سن بعضهم عند رسامته الثلاثين مما تسبب فى الكثير من العثرات والمشكلات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان من الضرورى أن تخصص لهم رواتبهم من الميزانية المتضخمة بالأرصدة البطريركية بدلاً من تحميل الكنائس المختلفة بأعبائهم[٣٩].

وبناء على وجهات النظر التى عرضناها هنا فإننا نرى أن وضع الأسقف العام لم يحسم حتى الآن وإن كان البعض يرى أنه لاتوجد مشكلة حالية إذ أن الأساقفة العامين الموجودين الآن فى الكنيسة معظمهم صغار السن أو غير مرشحين، فأسقف التعليم هو البابا شنودة نفسه وسيظل كذلك حتى وفاته وأسقف البحث العلمى هو الأنبا غرغوريوس وحالته الصحية قد تحول بينه وبين الترشيح وأسقف الخدمات مكانه شاغر الآن بعد أن تولى الأنبا «انجليوس» أسقفية فى أحد بلاد المهجر ويتولى شئون أسقفية الخدمات الآن البابا شنودة نفسه.. ولايبقى سوى أسقف الشباب الذى يتولاه الأنبا موسى، وهو بالفعل أحد المرشحين الأقوياء إذا انطبقت عليه باقى شروط الترشيح من سن ومدة رهبنة بالإضافة إلى قبول من عدد غير قليل من المثقفين العلمانيين وبعض معارضى البابا وعدد لايستهان به من الإكليروس وكذلك يوجد عدد من الأساقفة العامين الذين عينهم البابا لمساعدته فى إدارة أبروشية القاهرة ولكنهم

ليسوا أقوياء بدرجة كافية للترشيح للمنصب، ورغم ذلك فإن هناك من يرفض هذا بشدة، ويعلل رفضه بأن القوانين لاتسمح، وهكذا فإن الأمر يحتاج إلى بحث قانونى ودينى قبل إصدار القانون للوصول إلى حل فى هذا النظام المستحدث، والذى يتشدد ضده البعض حتى أنهم يقولون أنه من الأفضل أن يكون البابا من العلمانيين المتزوجين وهو أمر لاتمنعه القوانين الكنسية وهو أفضل من وجود أسقف على رأس الكنيسة وهو رأى قديم للبابا شنودة، كتبه فى مجلة «مدارس الأحد» قبل رهبنته باسم نظير جيد ـ اسمه قبل الرهبنة ـ حين قال:

يجب أن تنص المادة الأولى من اللائحة المعمول بها الآن صراحة على عدم جواز ترشيح المطارنة والأساقفة للكرسى البطريركى.

ويضيف نظير جيد: إن قوانين الكنيسة لاتمانع فى اختيار علمانى لمنصب البطريرك فى الوقت الذى تمنع فيه اختيار المطارنة لهذا المنصب. ويضيف أيضا إن تاريخ الكنيسة القبطية يحمل أمثلة اختير فيها أستاذ فى الإكليريكية أو شماس أو موظف حكومى أو تاجر أو أحد الأعيان لمنصب البطريركية، بينما لانجد مثالا واحداً لمطران اختير بطريركا للكرسى المرقسى، والذى يقرأ طقس سيامة البطاركة يلمح فيه صراحة إمكان اختيار علمانى للكرسى البطريركى وعدم إمكان اختيار مطران(٤٠).

هذا الكلام الذى كتبه البابا شنودة منذ ٤٣ عاما يعنى بوضوح أن البابا يمكن أن يكون علمانيا متزوجا بل إن البعض يتطرق إلى حد القول بأنه لايجوز الترشيح إلا للمتزوجين.

يقول القس إبراهيم عبد السيد: إن الكنيسة آمنت بالحكمة التى من أجلها جاءت النصوص الكتابية الصريحة موجبة لزواجهم ذلك أن عملهم هو بين شعبهم ومن أهم واجباتهم رعاية مصالح المتزوجين منهم ومصالحتهم عند نشوب الخلافات ولذا وجب عليهم أن يكونوا متزوجين، ثم إن هؤلاء الذين لم يتزوجوا ولم ينجبوا ولم يعيشوا حياة طبيعية بين عائلاتهم فمن أين لهم بروح الأبوة وحنان العاطفة.. إن فاقد الشيء لايعطيه(٤١).

ويوضح إبراهيم عبد السيد رأيه ببعض النصوص الدينية فيقول :

ومن الأمور التي ورد ذكرها بنصوص كتابية صريحة في العهد الجديد ما اشترطته من وجوب زواج الأساقفة، البطاركة والمطارنة:

١ - فقد قال بولس الرسول أنه «يجب أن يكون الأسقف بلا لوم بعل امرأة واحدة، ويحسن تدبير بيته وتربية بنيه على الطاعة والطهارة، فإن كان لا يحسن بيته فكيف يحسن تدبير كنيسة الله ؟» (رسالته الأولى إلى تلميذه تيموثيئوس ٣: ١-٥)، «وأن يكون له أولاد مؤمنون ليسوا في شكاية الخلاعة ولامتمردين» (رسالته إلى تلميذه تيطس ١:٥-٧) أي يكون متزوجاً وله نسل صالح يشهد له بحسن أبوته وفضائل تربيته ومارس الأبوة الجسدية والحياة الزوجية وخبر الحياة الطبيعية التي يحياها كل إنسان عادي ، وفي كل هذه النصوص أوجب أن يكون المختار لرتبة الأسقفية (متزوجاً) ولم يقل أنه (يجوز) أو (يستحسن) بل (يجب) ، وهي كلمة ملزمة ولامجال فيها للاجتهاد إذ أنه حيث يوجد النص يبطل الاجتهاد خاصة أن الزواج نظام إلهي وسر من أسرار الكنيسة السبعة الغرض منه نمو البشرية والإكثار من النسل وملء الأرض (سفر التكوين ١:١٨، ٩:١-٧).

وكان عدم الزواج والإنجاب في العهد القديم نقمة وعلامة غضب إلهي (سفر التكوين ٣٨: ٣-١٠)، وفي العهد الجديد حضر السيد المسيح عرس قانا الجليل وباركه (إنجيل يوحنا ٢:١-١١) وقد أكد بولس الرسول قداسة سر الزواج وطهارة المضجع (الرسالة إلى العبرانيين ١٣:٣).

وقد اختار السيد المسيح تلاميذه من العلمانيين بل من المتزوجين وصاروا البطاركة الأوائل لجميع الكراسي الرسولية التي أسسوها في كل أنحاء المسكونة.

٢ - وفي الدسقولية: « أقدم الكتب القانونية الكنسية تكرر هذا النص الوجوبي الملزم إذ قال :«أنه يجب أن يكون الأسقف ـ بلا لوم ـ طاهراً لايقل عمره عن خمسين سنة، بعل امرأة واحدة يهتم بأهل بيته جيدا متزينا بالإيمان هادئا له امرأة هادئة، وإن كان له أولاد يكون قد رباهم في خدمة الله وعلمهم مخافته وأن يكون أهل بيته

مطيعين له غير مقاومين أو متمردين عليه، وإلا فكيف يؤدب أبناء شعبه إن لم يكن قد أدَّب أولاده بالجسد؟» (الباب الثالث).

٣- كما ورد فى قوانين البابا أثناسيوس الرسولى «إن الأسقف الذى لم يؤدب أولاده يعزل من وظيفته، إذ كيف يؤدب أبناء شعبه إن لم يكن قد أدب أولاده بالجسد؟» (القانون ٢٠).

٤- فى تاريخ الكنيسة القبطية كان اختيار الباباوات والمطارنة والأساقفة منذ دخول المسيحية مصر على يد مرقس الرسول يتم من بين المدنيين المتزوجين الذين كان أولهم حنانيا (إنيانوس) الذى خلفه وكان متزوجاً ومن بعده الباباوات السادس (يسطس) والسابع (أومانيوس) والثامن (مرقيانوس) والتاسع عشر (ألكسندروس) والعشرون (أثناسيوس الرسولى) والثانى والعشرون (تيموثيئوس) وجميعهم من العلمانيين فى زمن كان يعاصرهم فيه كبار الرهبان أمثال: بولا وأنطونيوس وباخوميوس وبيشوى ومقار وشنودة وغيرهم من كواكب البرية الذين لم تكن الأرض وماعليها تستحق وطأة أقدامهم إذ كانوا جميعاً والكنيسة كلها حريصين على أن تظل الرهبنة محتفظة بالغاية منها نظاما نسكياً خالصاً بعيدة عن كل هوى فى الرتبة الكهنوتية صغرت أو كبرت.

كما سجل التاريخ الكنسى المصرى أسماء ٢٤ بطريركاً من المدنيين فضلاً عن عدد لاحصر له من الآباء والأساقفة والمطارنة الذين كانوا من العلمانيين قبل رسامتهم: من الأراخنة أو من العاملين فى دواوين الحكومة أو من التجار ورجال الأعمال أو من الصناع أو من الفلاحين ، إذ لم يكن هناك مايمنع العلمانى من أن ينال رتبة الأسقفية أو البطريركية، بل إن البابا الثانى والستين (إبرام بن زرعة) كان تاجراً من حيث مهنته، كما كان سريانياً من حيث جنسيته ورغم ذلك فقد اختاره الأقباط فى القرن العاشر ليكون بطريركاً عليهم، كما اختاروا البابا السبعين (غبريال بن تريك) فى القرن الثانى عشر وكان من أعيان الأقباط ومن موظفى الديوان السلطانى ورسَّموه بطريركاً، كان بعض هؤلاء من المتزوجين إذ آمنت الكنيسة بالحكمة التى من أجلها جاءت النصوص الكتابية الصريحة موجبة زواجهم، ذلك

أن عملهم هو بين شعبهم ومن أهم واجباتهم هو رعاية مصالح المتزوجين منهم ومصالحتهم عند نشوب الخلافات بينهم، والإفتاء لهم فيما يمر بهم من مشكلات زوجية وعائلية وعاطفية، لذا وجب عليهم أن يكونوا متزوجين وقد أفاضوا من هذه الأبوة على من اختارهم قادة ومرشدين، أما هؤلاء الذين لم يتزوجوا ولم ينجبوا ولم يعيشوا حياة طبيعية بين عائلاتهم فمن أين لهم بروح الأبوة وحنان العاطفة؟ بل وكيف يتأتى لمن عاند طبيعته وأضرب عن الزيجة واتخذ البتولية طريقاً وقهر الذات منهاجاً أن يسوس من عاش حياة عادية؟ إن فاقد الشيء لايمكن أن يعطيه.. وكان من بين العلمانيين الذين جلسوا على العرش المرقسى ٧من مديرى الكلية الإكليريكية اللاهوتية بالإسكندرية و٢ من أساتذتها وخريجيها و١١ من القسوس و٤ من الشمامسة كتبة (سكرتيرى) الآباء البطاركة والعلماء والأراخنة والتجار والموظفين والعمال والفلاحين، كان بعضهم من المتبتلين الذين لم يسبق لهم زواج، أو ممن ترملوا ولم يتزوجوا ثانية بعد وفاة زوجاتهم أو ممن ارتبطوا بزواج بتولى (أى لم يعاشروا زوجاتهم معاشرة جنسية).

٥- وفى فترة مظلمة من تاريخ الكنيسة ونظراً لما لاقته المسيحية فى مصر من اضطهادات وظروف عصيبة غير عادية بدأ الأقباط يختارون أساقفتهم من غير المتزوجين حتى لايعوقهم زواجهم عن التضحية بأرواحهم أو الترحال من بلد لآخر، فساد الاعتقاد فى خلسة من الزمان وغياب غير مفهوم للوعى أملته تلك الظروف القاسية الاستثنائية أن البتولية خير من الزواج، حيث إن المتزوج يهتم فيما لزوجته وأسرته (حسبما يقول بولس الرسول فى رسالته الأولى إلى أهل مدينة كورنثوس: ٧) لكن عودة منا إلى نصوص كتابنا المقدس فإنه يستصرخ ضمائرنا يقول « إن بشرناكم نحن أو ملاك من السماء بغير ماقبلتم فليكن محروماً» (رسالة بولس الرسول إلى أهل غلاطية ١:٨و٩) وإذ انقلب الوضع إلى نقيضه فصار الاستثناء قاعدة والقاعدة استثناء وصار رأى البشر عوضا عن رأى الله، مما أوقع الكنيسة كلها فى أنحاء عديدة من العالم فى أخطاء جسام بعد أن تعارضت العادات مع نصوص الأسفار الإلهية وتناقضت مع الحكمة منها وقد تعالت فى القرن الأخير أصوات كثيرة تنادى بضرورة زواج البطاركة والمطارنة والأساقفة.

٦- حدث أنه بعد وفاة البابا يؤانس التاسع عشر (البابا ١١٣) عام ١٩٤٣ أن تم ترشيح الأستاذ وديع بشاى للكرسى البطريركى (الذى صار فيما بعد الراهب القمص داود المقارى مؤسس كنيسة السيدة العذراء بروض الفرج)، كما تم ترشيح الأرشيدياكون حبيب جرجس مدير الكلية الإكليريكية لكرسى مطرانية الجيزة والقليوبية ومركز قويسنا (فى فبراير ١٩٤٩) كما تم ترشيح الأناغنوستيس الدكتور وهيب عطا الله جرجس وكيل الكلية المذكورة .. الذى صار فيما بعد الأنبا غرغوريوس أسقف عام البحث العلمى عام ١٩٥٧، للكرسى البطريركى عقب وفاة البابا يوساب الثانى (البابا ١٥٥) فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ وكاد هؤلاء أن يصلوا إلى المناصب التى تم ترشيحهم لها لولا العوامل الخارجية التى وقفت عائقاً فى طريقهم رغم الرغبة الشعبية العارمة التى واكبت ترشيح كل منهم والتى كانت تنادى فى كل مرة بضرورة تصحيح الأوضاع التى تردت فيها الكنيسة بعد أن تنكرت للنصوص الكتابية الصريحة والواضحة .

ويضيف إبراهيم عبد السيد أيضاً : ولكن بسبب ماعانته الكنيسة من متاعب افتقرت إلى العناصر العلمانية الصالحة للرسامة أساقفة وبطاركة لاسيما بعد أن أغلقت المدرسة الإكليريكية اللاهوتية بالإسكندرية أبوابها فى أواخر القرن الخامس فلجأت إلى الأديرة فى أواخر القرن العاشر لاختيار أساقفتها وبطاركتها من بين رهبانها (بعد ضرورة) أى عندما كانت لاتعثر على من يصلح لهذه الدرجات الكنسية مَنْ بين العلمانيين.

ولما كان من المستقر فى القوانين الكنسية طوال العشرة قرون الأولى لظهور المسيحية الحق الكامل لأهل الأبروشية فى اختيار راعيها فقد صار من حقهم الطبيعى أيضا أن تكون لهم معرفة مباشرة بالمرشحين من الرهبان للمفاضلة بينهم لاختيار الأصلح منهم للمناصب الكهنوتية الشاغرة سواء للكراسى الأسقفية أو للكرسى البابوى البطريركى.

ومنذ ذلك الوقت صار الخلط بين الرهبنة والكهنوت وتدريجياً انعكست الأمور

إلى نقيضها تماماً، فبعد أن كانت القاعدة هى اختيار الأساقفة والبطاركة من العلمانيين والاستثناء من الرهبان، صارت القاعدة هى اختيارهم من بين الرهبان والاستثناء من العلمانيين وإن كان شرط بتوليتهم أى عدم زواجهم قبل الترشيح قد صار أساساً مهماً للتزكية سواء كانوا من الموظفين أو المهنيين أو العمال أو الفلاحين، من الفقراء أو الأغنياء وإن ظل الرائد فى الاختيار هو مدى الصلاحية لهذا المنصب بتوافر شروط أخرى وقد اختير على مر العصور ٦٦ بطريركاً من بين رهبان الأديرة المختلفة: أنبا مقار وأنبا أنطونيوس والبراموس والمحرق ودير الزجاج ودير يحنس كاما وأنبا صموئيل المعترف وأنبا قبريوس والسريان وأنبا بيشوى وأبيفانيوس ودير جبل طرة ودير ستران.

وقد نتج عن الخلط بين نظامى الكهنوت والرهبنة أخطر الآثار مما أدى إلى تدهورهما معاً وهو ما تعانى منه الكنيسة الآن ولأجيال عديدة قادمة حتى يتم الفصل بينهما من جديد فتعود الرهبنة نظاماً نسكياً خالصاً ويعود الكهنوت نظاما رعويا شعبيا[٤٢].

لكن الدكتور ميلاد حنا يرد على ذلك بقوله: لن يوافق قبطى واحد على زواج البطريرك ويضيف معلقا على هذا الطرح: إن الهزار فى مسائل الجد غير مستحب وإن الأقباط لا يوجد واحد منهم يوافق على أن يكون البطريرك متزوجا، ذلك لأن التقاليد والمفاهيم ومهام الوظيفة تجعل البطريرك إنسانا متفرغا لأمور الكنيسة وإدارتها، وواهبا نفسه لها ليس له فيها مطمع ذاتى لنفسه أو أسرته أى أولاده ومن ثم فقد نذر نفسه لرقى الكنيسة ورفعة أحوالها[٤٣].

ويقول الدكتور رودلف ينى : إن التقليد السائد فى الكنيسة القبطية بعد القرن الخامس هو اختيار الأساقفة من المتبتلين (غير المتزوجين المنقطعين للعبادة ولايشترط أن يكونوا رهبانا) إلا أن هذا لم يمنع إطلاقا من اختيار من كان قد تزوج وترمل قبل رسامته كما حدث فى حالة البابا يوحنا السادس البطريرك رقم ٧٤ فى تاريخ الكنيسة المصرية، وكذلك فى حالة ترشيح القمص يوحنا سلامة للبطريركية عام ١٩٢٧ رغم

عـدم فوزه، إذ أن مـجرد ترشيحه يـعنى السماح بـذلك ولكن تقلـيد الكنيسـة الـذى سـارت عليه خمـسة عشر قرنا يلزم احتـرامه، وهو الاختيار من الرهبان والمتبتلين، أما الاستثنـاء فهو يثبت حـرصنا على تعـاليم الكتاب المـقدس بخصوص سر الـكهنوت وسر الزواج[٤٤].

وعلى هذا فإن كانت الأكثرية تؤيد أن يكون البابا من غير المتزوجين وأن يكون من الرهبـان وأن يكون من كـبار السن رغـم عدم النص علـى ذلك، إلا أنه تبـقى نقـــطة القـرعـة الهيكـلـيـة والـتى تـم اللـجوء إليهـا فـى الانـتـخابين الأخيريـن الخاصين بالـبابـا كيرلـس والبـابا شنـودة واللـذين فازا فـيهـما رغـم أنهـما حصـلا علـى أقل الأصوات. يقول البابا شنودة : الـقرعة الهيكلية مبدأ مسيحى ويسـتخدم كثيرا وهناك أمثلة فى التاريخ فى عصور متعددة للجوء إلى القرعة[٤٥] .

ولكن فى المـقابل من هذا الرأى فإن إيريـس المصرى ترى أن القرعة مـبدأ يهودى وليس مسيحياً ولايجوز اعتباره[٤٦]

ويقول الدكتور رودلـف ينى: كان البطريـرك يختـار عادة فى كنيستنا باتـفاق جميع الشـعب إلى أن استـخدم فى اخـتيار البـابا يوحـنا الرابع فـى القرن الـثامن عشـر ثم استحدث نظام القرعة فى أيامنا منذ اختيار البابا كيرلس السادس عام ١٩٥٩ .

ويحاول المنادون بنظام القرعة الهيكلية الاستناد إلى حادثة متياس الرسول ناسين أن ذلك حدث قبل حلول الروح القدس على التلاميذ، أما بعد ذلك فلم نسمع عن هذا النظـام ولم يأمر الـرسل به لأن ذلك يلـغى وجود الروح الـقدس فى كل مـؤمن وهو روح الرب روح الحكمة والفهم.. روح المشورة والقوة.. روح المعرفة..

ويضـيف الدكـتور رودلـف أن الدسقـولية قـد أكدت أن يقـام الأسقـف باختـيار الشعب كله دون أن تذكر شيئا عن القرعة[٤٧].

بيـنما يـرى آخرون ضرورة إضـافة ورقة بـيضاء عـند إجراء الـقرعة بـين الثـلاثة أصحاب أعلى الأصوات فـى الانتخابات إذ ربما يكون الرب غيـر راضٍ عن الثلاثة، فكيف نرغمه على اختيار أحدهم؟ [٤٨].

وخلاصة الأمر أنه لايوجد اتفاق على القرعة الهيكلية وإن كان الاتجاه الأغلب إلى كونها غير قانونية .

وأخيرا تظل مسألة من ينتخب البابا إذا كان هناك الأساقفة الذين يصل عددهم الآن إلى ٧٢ أسقفاً يضاف إليهم أعضاء المجلس الملى ثم الأراخنة الذين يختارهم الأساقفة ممثلين لأبروشياتهم وهؤلاء يشترط فيهم التعليم أو النصاب المالى الكبير، وجميع الناخبين عددهم قليل للغاية لايمكن أن يمثلوا الشعب القبطى، وإذا كان هناك اتجاه داخل الكنيسة ويميل إليه البابا يقول : إن جميع الناخبين الأقباط فى جداول الانتخابات العامة يجب أن يكون لهم الحق فى انتخاب البابا عملا بمبدأ حق الشعب فى اختيار راعيه[٤٩].

وهناك رأى قديم للبابا شنودة مع توسيع قاعدة الناخبين بشرط التأكد من أرثوذكسيتهم حتى لاينـدس بينهم كاثوليك،[٥٠] بينما يريد آخرون قصر الأمر على المتعلمين فقط.

وعموما فإن الجميع متفقون على توسيع قاعدة الناخبين.

والخلاصة من الأمر أنه خلال تاريخ الكنيسة جرى اختيار الباباوات بطرق متعددة ومختلفة من فئات كثيرة غير محددة .. وأن القانون الحالى لايصلح لإجراء الانتخابات به، غير أن الاتفاق على إصدار قانون جديد يلزم بأن يبدأ الجميع من الآن النقاش حوله للوصول إلى حل يرضى الأغلبية وحسب تعبير الدكتور رودلف ينى : لقد آن الأوان أن نبحث هذه الأمور قبل أن ندخل فى دوامة جديدة، فنحن لانعيش الآن عام ١٩٦٢ حيث كانت الكنيسة مأخوذة بقداسة البابا كيرلس السادس ومعجزاته وتعتبره معصوما من الخطأ، ولا فى عام ١٩٧١ عندما تقدم للترشيح ثلاثة من الأساقفة العامين لهم شخصياتهم القوية وتاريخهم الطويل فى خدمة الكنيسة وعلمهم الواسع.

وخطورة ترك مسألة إصدار قانون انتخاب البابا دون حسم لها أبعاد ثلاثة ـ أطال

الله فى عمر البابا شنودة ـ ولكن عندما يحل الأجل ستكون الكنيسة بين أمور ثلاثة:

– إما إجراء انتخابات حسب القانون الحالى بكل عيوبه التى يشكو منها الجميع.

– وإما مماطلة الحكومة فى إجراء الانتخابات بحجة دراسة إصدار قانون جديد مع خطورة هذه المسألة.

– وإما إصدار قانون يحقق مصلحة الحكومة فى اختيار أشخاص بعينهم مثلما حدث عام ١٩٢٧ عندما فصلوا قانونا من أجل اختيار الأنبا يؤانس مطران أسيوط والذى كان يرغب فى اعتلائه الكرسى الملك فؤاد.

ولعل أهمية منصب البابا يوضحه الدكتور وليم سليمان بقوله: إن البطريرك لم يعد رئيسا دينيا وحسب ولكنه شخص له وزنه فى الحياة المصرية وعلى الصعيد العالمى(٥١) وهو يضيف فى مقاله الذى نشره عام ١٩٧١ قبل انتخاب البابا شنودة: ويلاحظ أنه لم يصدر عن أى واحد من المرشحين برنامج من أى نوع بل إن المفاضلة بينهم تجرى على مستوى شخصى دون مقارنة بين برامج يقدمها المرشحون يوضحون فيها مواقفهم من المشاكل العديدة التى تحتاج إلى الدراسة والوصول إلى آراء محددة.

مايطرحه الدكتور وليم هو نفسه مايحدث الآن ويضاف إليه أن البابا القادم سيواجه بمشاكل عديدة وعليه أن يجد حلاً لها.. مثل مشاكل الأحوال الشخصية ومشاكل تعامله مع الدولة فى ظل وجود مد إسلامى متطرف، وكذلك علاقة الكنيسة بأقباط المهجر، وأيضا بمجلس الكنائس العالمى، ومشكلة المعارضة داخل الكنيسة..

إنها المشاكل التى سنعرض لها فى الفصول القادمة.

إن البابا القادم عليه أن يواجه كل هذا وأن يواجه أيضا متطلبات القرن الحادى والعشرين بكل مايحمله من أفكار جديدة.

ولهذا فإن الأمر يحتاج إلى بابا بفكر جديد وهذا لن يتم إلامن خلال قانون يراعى كل هذه المتطلبات .

المصادر

(١) مجلة الرسالة العدد الرابع أبريل ١٩٩٥ (مجلة يصدرها أقباط المهجر بأمريكا).

(٢) مجلة المصور تاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٧١.

(٣) محمود فوزى البابا كيرلس وعبد الناصر.

(٤) مجلة روز اليوسف العدد ٣٦١٨ تاريخ ١٣/ ١٠/ ١٩٩٧.

(٥) مجلة المصور تاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٧١.

(٦) جريدة وطنى ١٨/ ١٢/ ١٩٩٤.

(٧) إبراهيم عبد السيد «البطريرك القادم» بدون دار نشر أو تاريخ إصدار.

(٨) تقرير الأقليات الصادر عن مركز ابن خلدون ١٩٩٣.

(٩) تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٦. مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام.

(١٠) محمود فوزى «البابا شنودة والبابا كيرلس» دار النشر هاتييه ١٩٩٦.

(١١) تقرير الأقليات الصادر عن مركز ابن خلدون ـ مصدر سابق.

(١٢) محمود فوزى «البابا شنودة والبابا كيرلس» مصدر سابق.

(١٣) تقرير الأقليات الصادر عن مركز ابن خلدون ـ مصدر سابق.

(١٤) سليمان شفيق «الأقباط بين الحرمان الكنسى والوطنى» دار الأمين للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٩٩٦.

(١٥) وليم سليمان قلادة مجلة الطليعة أغسطس ١٩٧١.

(١٦) سليمان شفيق «الأقباط بين الحرمان الكنسى والوطنى ـ مصدر سابق.

(١٧) مجلة الكرازة.. الأعداد ١، ٢ سنة ١٩٧٢.

(١٨) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٠٧ تاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٩٥.

(١٩) د. غالى شكرى «الأقباط فى وطن متغير» دار الشروق ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ـ ١٩٩٠.

(٢٠) إيريس حبيب المصرى «قصة الكنيسة المصرية» مكتبة كنيسة ما رجرجس باسبورتنج.

(٢١) تقرير الأقليات الصادر عن مركز ابن خلدون ـ مصدر سابق.

(٢٢) إيريس حبيب المصرى «قصة الكنيسة المصرية» مصدر سابق.

(٢٣) مجلة روز اليوسف العدد ٣٤٧٨ تاريخ ٦/ ٢/ ١٩٩٥.

(٢٤) إيريس حبيب المصرى «قصة الكنيسة المصرية» مصدر سابق.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) جريدة وطنى ١٨/ ١٢/ ١٩٩٤ حوار مع البابا شنودة.

(٢٧) مجلة الرسالة الجديدة العدد ٩ تاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٩٥.

(٢٨) مجلة روز اليوسف العدد ٣٤٥٨ تاريخ ٦/ ٢/ ١٩٩٥.

(٢٩) مقال أرسل إلى مجلة روز اليوسف ولم ينشر.

(٣٠) محمود فوزى «البابا شنودة وتاريخ الكنيسة القبطية» دار النشر هاتييه ١٩٩٤.

(٣١) مجلة الرسالة عدد أبريل ١٩٩٥.

(٣٢) ابراهيم عبد السيد «البطريرك القادم» مصدر سابق.

(٣٣) مجلة الكرازة العددان ١٧ و ١٨ ـ ٥ مايو ١٩٩٥.

(٣٤) ايريس حبيب المصرى «قصة الكنيسة المصرية »مصدر سابق.

(٣٥) مجلة الرسالة عدد أبريل ١٩٩٥.

(٣٦) إبراهيم عبد السيد «البطريرك القادم» مصدر سابق.

(٣٧) مجلة الرسالة عدد أبريل ١٩٩٥.

(٣٨) المصدر السابق.

(٣٩) ابراهيم عبد السيد «البطريرك القادم» مصدر سابق.

(٤٠) مجلة مدارس الأحد سبتمبر ١٩٥٣.

(٤١) إبراهيم عبد السيد «البطريرك القادم» مصدر سابق.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) مجلة روز اليوسف العدد ٣٤٧٨ تاريخ ٦/ ٢/ ١٩٩٥.

(٤٤) مجلة الرسالة عدد أبريل ١٩٩٥.

(٤٥) محمود فوزى «البابا شنودة وتاريخ الكنيسة المصرية» مصدر سابق.

(٤٦) ايريس حبيب المصرى «قصة الكنيسة المصرية» مصدر سابق.

(٤٧) مجلة الرسالة عدد أبريل ١٩٩٥.

(٤٨) مجلة روز اليوسف العدد ٣٤٧٧ تاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٩٥.

(٤٩) المصدر السابق.

(٥٠) مجلة مدارس الأحد سبتمبر ١٩٥٣.

(٥١) مجلة الطليعة عدد سبتمبر ١٩٧١.

2

البابا والحكومة

يستطيع أي باحث أو مؤرخ يتحدث عن علاقة الكنيسة بالحكومة أن يحدد وهو مطمئن تاريخ اعتلاء البابا شنودة لكرسي البطريركية، كفاصل هام في علاقة الباباوات بالسلطة في مصر. ويمكنه أن يقول ببساطة عصر ما قبل البابا شنودة وعصر ما بعد البابا شنودة. فلم يسبق هذا البابا أحد من الباباوات في علاقته المتشابكة مع الحكومات والرؤساء.

[يستطيع أى باحث أو مؤرخ يتحدث عن علاقة الكنيسة بالحكومة أن يحدد وهو مطمئن تاريخ اعتلاء البابا شنودة لكرسى البطريركية، كفاصل هام فى علاقة الباباوات بالسلطة فى مصر. ويمكنه أن يقول ببساطة عصر ما قبل البابا شنودة وعصر ما بعد البابا شنودة فلم يسبق هذا البابا أحد من الباباوات فى علاقته المتشابكة مع الحكومات والرؤساء.

فقبل توليه الباباوية كان الباباوات بعيدين إلى حد كبير عن السياسة وإن أدلوا بآرائهم فإن ذلك يكون فى القضايا الوطنية، أما فيما يخص علاقات الأقباط وقضاياهم ومشاكلهم فكان يتولاها العلمانيون. والمرات التى اصطدم فيها الباباوات بالسلطة مثلما حدث مع البابا كيرلس الخامس والذى جرده الخديوى توفيق من منصبه ونفاه إلى أحد الأديرة كان ذلك بسبب خلافات بين عدد من الأقباط العلمانيين ورجال الإكليروس (راجع فى هذا فصل البابا القادم) حول المجلس الملى وطريقة إدارة الكنيسة.. وحتى عندما دعا بعض الأقباط إلى المؤتمر القبطى عام ١٩١١ لبحث بعض المطالب القبطية فإن البابا رفضه تماما. وعلى هذا فإنه لم يحدث صدام مطلقا بين الباباوات والسلطة بسبب أى مطالب قبطية حتى جاء البابا شنودة الذى وقعت فى بداية عهده أحداث الخانكة، والتى سوف ترد تفاصيلها فيما بعد ثم توالت الأحداث مثل الزاوية الحمراء وازدهار وجود الجماعات الإسلامية فى الجامعات والشوارع واحتكاكهم المستمر مع الأقباط، وخلافات البابا مع السادات، والتى انتهت بقرار الأخير بعزل البابا والتحفظ عليه فى دير الأنبابيشوى بوادى النطرون، وتكوين لجنة باباوية تشرف على الكنيسة وسيرد ذكر كل هذه الأحداث بالتفصيل أيضا فى جزء آخر من هذا الكتاب وكانت النهاية، لتلك الأحداث أن البابا اصطدم بالساداتِ فى حادث هو الأول من نوعه. وتوضح ذلك سميرة بحر «أنه لأول مرة تقع المواجهة العلنية السافرة بين القيادة السياسية للدولة قديمها وحديثها وقيادة الكنيسة القبطية ففى خطاب ألقاه الرئيس السادات فى ١٤ مايو ١٩٨٠ أعلن أن لديه معلومات عن المطامع السياسية للبابا شنودة، وهو يريد أن يكون زعيما سياسيا للأقباط فى مصر، ولا يريد أن يكتفى برئاسته الدينية لهم»[1].

والحقيقة أن البابا، وبغض النظر عن كلام السادات، تحول إلى زعيم حقيقى التف حوله الأقباط فى الداخل والخارج. لانقصد هنا بالطبع أنه تحول إلى زعيم سياسى ولكنه

أصبح فى نظر الأقباط جميعا بطلا قوميا لايهاب السلطة ويقف فى وجهها بلا خوف بل ويتحداها وهو أمر افتقده الأقباط كثيرا خاصة بعد قيام الثورة حيث انزوى الأقباط بعيدا عن السياسة ولم يظهر بينهم زعماء يماثلون زعماء قبل الثورة مثل مكرم عبيد وسينوت حنا وغيرهم.. وحتى أخنوخ فانوس الذى نادى بالمؤتمر القبطى ودعا إلى الانفصال بدولة للأقباط عام ١٩١١ وهى دعوة رفضها معظم الأقباط.

هذا الافتقاد للشخص القبطى الذى يلتف حوله الأقباط جعلهم يلتفون حول البابا شنودة عندما بدا لهم أنه يستطيع أن ينادى بمطالبهم ويحل مشاكلهم ويواجه الحكومة والواقع أن علاقة البابا بالحكومة تميزت بالعلاقات الطيبة بعد عودته إلى ممارسة مهام منصبه بعد قرار الرئيس مبارك بإعادة تعيينه بطريركا للأقباط.. ويلاحظ هنا أن القرار جاء بإعادة تعيين البابا شنودة بطريركا للأقباط وليس قرارا بعودته إلى ممارسة مهام منصبه على خلاف ما يظن كثيرون وهو أمر أدى إلى بعض الخلافات حيث كان يصر البابا على أن يأتى القرار بإعادة البابا إلى منصبه وليس إعادة تعيين، وتدخل أسامة الباز سكرتير الرئيس للشئون الخارجية لإقناع البابا بقبول الأمر.

وعموما فإن العلاقات الطيبة بين البابا والحكومة أدت إلى انتقاد عدد من الأقباط المتشددين له، خاصة أقباط المهجر، الذين وصفوه فى بعض المنشورات بأنه تابع للحكومة منذ عودته إلى منصبه وأنه حريص على المنصب أكثر من حرصه على الأقباط بل وتجرأ البعض وتجاوز الحدود كثيرا وبوقاحة ورسم البابا وهو ينحنى ليقبل حذاء الرئيس مبارك [انظر المنشور ضمن المستندات فى ملحق وثائق الكتاب.]

معنى هذا أن البابا فقد جزءاً من الإجماع عليه وإن ظل يتمتع بتأييد الغالبية العظمى من الأقباط.. وعموما ونتيجة تلك الأحداث فإن البابا أصبح زعيما شعبيا، بل إن شعبيته ازدادت بين المسلمين الذين كان معظمهم يرونه عدوا لهم بسبب الحملات الإعلامية فى عهد السادات التى صورته وكأنه يدعو لإقامة دولة مسيحية ويحارب المسلمين، فقد قال السادات فى خطابه يوم ١٤ مايو ١٩٨٠: إن التقاريرلدى تشير إلى أن البابا يعمل من أجل إنشاء دولة للأقباط فى صعيد مصر تكون عاصمتها أسيوط. وأضاف أن البابا يجب أن

يعلم أننى رئيس مسلم لدولة مسلمة.. وقال أيضا فى نفس الخطاب «أن هناك أدلة على أن الفلسطينيين الذين يحاربون فى لبنان قد أسروا ثلاثة من الأقباط الذين كانوا يحاربون فى صفوف الميلشيات المارونية فى لبنان»[٢].

ولكن هذه الصورة عن البابا تحولت وأصبح عدد كبير من المسلمين وخاصة المثقفين منهم يقفون وراء البابا بسبب مواقفه الوطنية خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية، والموقف من إسرائيل. ولاقى موقفه بمنع الأقباط من زيارة بيت المقدس إلا بعد حل القضية الفلسطينية ترحيبا كبيرا من جميع المصريين، وإن عارضه عدد من الأقباط، مثل ميلادحنا الذى رأى أن هذا موقف سياسى لاعلاقة له بالدين وأنه يجب أن يسمح للأقباط بالسفر لتأدية الشعائر الدينية .

بل إن هذا لم يمنع عددا من الأقباط من السفر إلى إسرائيل بالفعل مخالفين قرار البابا والذى رد بحرمانهم من التناول وهو طقس دينى يعتبر أحد أسرار الكنيسة السبعة ـ يعنى أن القبطى لن يستطيع أن يشرب قليلا من الخمر ويأكل القربان ـ وهو سلوك دينى يعنى أنه برىء من ذنوبه بعد الاعتراف. وهذا عقاب كبير بالنسبة للمتدينين.

وكان أن طلب البابا من الذين سافروا الاعتذار علنا على صفحات جريدة الأهرام، وهو الأمر الذى جعل البعض ينتقد موقف البابا.

ومن هؤلاء الصحفى سمير تادرس الذى رأى أن البابا يفضح أبناءه بدلا من العفو عنهم[٣] . إلا أن كثيرين ايدوا موقف البابا بشدة وهم الأغلبية سواء من الأقباط أو المسلمين.

هذا الموقف بشكل عام رفع من شعبية البابا بين المسلمين كما هى مرتفعة بين الأقباط، ولكن هذه المواقف القربية من السياسة فى نفس الوقت جعلت من كرسى البابا منصبا له بعد سياسى وليس دينيا فقط حتى أن مجلة «فلسطين الثورة» الصادرة فى ٢ مارس ١٩٩٥، العدد «١٤١٥» نشرت صورة كبيرة للبابا على غلافها مع عنوان يقول: الثائر العربى القبطى متى سيدرج فى قائمة الإرهاب اليهودى الأمريكي، وفى الداخل كان هناك موضوع عن موقفه الرافض لزيارة الأقباط للقدس إلا بعد حل القضية

الفلسطينية[٤]. كل هذا جعل البابا شنودة بطريركا مميزا بين بطاركة الكنيسة واستحق الوصف الذى أطلقه عليه أستاذ التاريخ د. يونان لبيب رزق عندما وصفه فى مقال له بأنه البابا الظاهرة [٥] وهو أيضا الذى جعل كاتبأ كبيرا مثل محمد حسنين هيكل يقول عنه بأنه الأكثر فهما بين رجال الدين فى مصر [٦].

هكذا حكم البابا شنودة على البطريرك القادم من بعده أن يكون له موقف سياسى وأن يكون حذرا فى آرائه بحيث يكون مع الأغلبية الشعبية وليس فى جانب الحكومة وفى نفس الوقت فإن موقف البابا من الحكومة أصبح مأزقا.. فإن هادنها فقد جزءا من شعبيته بين الأقباط وإن هاجمها فإنه لا يطمئن إلى رد فعلها الذى قد يكون متهورا. خاصة أن الحاكم القادم لا يعرف أحد كيف ستكون ردود أفعاله. وهكذا فإن البابا القادم سيجد نفسه فى مأزق واضح هو كيفية التعامل مع الحكومة وكيفية دفاعه عن قضايا الأقباط إذا لم تحلها الحكومة وكيفية التعامل مع القضايا السياسية التى أصبح مطالبا بأن يدلى برأيه فيها.

والحقيقة أن اقتراب البابا من السياسة تدور حوله آراء مختلفة.. وإن كان مؤيدوه لم يقولوا آراءهم فى هذه القضية، فإن الصمت يعنى الموافقة الضمنية على هذا الاتجاه على أن كثيرا من معارضيه يطالبونه بأن يبتعد عن السياسة [٧] خاصة فى القضايا الداخلية مثل الانتخابات وأن يمتنع عن تأييد مرشحين بعينهم.. وأنه إذا كان الرئيس الدينى للأقباط ويجب أن يطيعوه فإنهم فى الشئون السياسية أحرار فى اتخاذ مواقف مضادة له.. فهو لايمثلهم فى القضايا السياسية [٨].

والحقيقة أن هذه القضية هى أحد المآزق التى سيعانى منها البابا القادم فهو إذا ابتعد عن الإدلاء بآرائه فى القضايا السياسية فقد منصبه بريقه وفقد أيضا تأثير دوره الكبير بين الشعب المصرى خصوصا والعربى عموما والعالمى بشكل أوسع. وإن أدلى برأيه فلا بد أن يكون حذرا بحيث لايكون ضد الشعور العام للشعب لو كان هذا ضد اتجاه الحكومة والتى يمكن أن تغضب لذلك. والحقيقة أن الوقوف بجانب الشعب هو الذى يخلق الشعبية ويجعل من الباباوات رمزا يلتف حوله الجميع بغض النظر عن رأى الدولة وهنا يكمن الجانب الآخر من المأزق حيث لا أحد يضمن رد فعل الحكومة تجاه آراء البابا.

تبقى القضية المشكلة وهى كيفية التعبير عن قضايا الأقباط.. ولكى نفهم هذه القضية لابد أن نعود إلى الوراء.

لقد بدأت العلاقة بين الأقباط والمسلمين منذ دخول جيش عمرو بن العاص إلى مصر ووقتها كان بطريركا الأقباط الأنبا بنيامين مختفيا فى الأديرة فى الصحراء هاربا من الاضطهاد الرومانى، الذى عانى منه الأقباط كثيرا لدرجة أن هرقل ملك الروم عين روميا هو المقوقس حاكما وبطريركا على أقباط مصر وبلغ من قسوة المقوقس أنه قتل شقيق الأنبا بنيامين عندما رفض أن يعترف بمكان شقيقه البطريرك.. وظل الأنبا بنيامين هاربا حتى فتح العرب مصر وأمن عمرو بن العاص البطريرك على نفسه وأعاده إلى منصبه ثم فرض الجزية على كل قبطى ماعدا النساء والأطفال.

منذ ذلك التاريخ والعلاقة بين الأقباط والمسلمين تتأرجح بين القوة والضعف.. وكثيرا ما مرت عهود اضطهد فيها الحكام الأقباط ودهم العامة الكنائس وأحرقوها ثم تأتى بعدها عهود يكون فيها الحاكم معتدلا، فيعيد الإنصاف إلى الأقباط ويرفع عنهم الظلم ويعيد بناء الكنائس مرة أخرى.

ويلاحظ أن الاضطهاد الذى أصاب الأقباط كان يصبب المسلمين أيضا إلا أن الفارق أنه كان يسمح لهم ببناء المساجد وأداء الشعائر دون خوف، وما عدا ذلك فإن جميع المواطنين تساووا فى الظلم.. وأما العلاقة بين المسلمين والأقباط كمواطنين فكانت دائما فى حالة وفاق ما عدا فترات قليلة كانت الحكومات والولاة يحاولون خلالها إثارة الفتن إلا أنه سرعان ما تعود العلاقة إلى سابق عهدها من الود وساعد على ذلك أن أصول عدد كبيرمن المسلمين هى فى الأساس قبطية. آمن بعضهم بمبادئ الدين الإسلامى، ودخله آخرون تجنبا لدفع الجزية وبعدها وبعد مرور السنوات أصبحوا مسلمين، عقيدة وايمانا ولايعرفون أصولهم المسيحية، وعلى هذا فإن هناك أواصر ساعدت على حسن العلاقة وقد ساعد على هذا أيضا التجاور بين الطرفين ففى كل شارع فى مدينة أو قرية تجد الأقباط والمسلمين متجاورين، ونادراً ماتجد زقاقا أو قرية صغيرة مغلقة على الأقباط. وعلى امتداد القطر المصرى لاتوجد قرية أهلها مسلمون فقط وحتى القرى والعزب التى يتكون سكانها من الأقباط فإنه دائما يوجد بينها عائلات قليلة مسلمة. ولكن أبدا لايوجد

جيتو قبطى مغلق بأكمله على الأقباط ومما أسهم فى حسن العلاقة أن الأقباط شيئا فشيئا تخصصوا فى بعض الحرف مثل النجارة وحياكة الملابس، وهى صناعات لاغنى لأى شخص عنها وبالتالى كان هناك تعامل كامل بين المسلمين والأقباط وعاشوا فى سلام باستثناء فترات قليلة.

والحقيقة كما تقول د. سميرة بحر: «أن الشعور بالاستغلال والقهر قرب بين المسلم والقبطى أكثر مما يقرب الدين بين الحاكم والمحكوم أو بين من يملك ومن لا يملك»[٩].

ويقول المؤرخ محمد شفيق غربال: أن العناصر المسيحية المصرية علمت الوافدين على البلاد كيف يعيشون تلك المعيشة التى تلائم خير الملائمة ظروف مصر من حيث أساليب الزراعة وطرائقها ونظام حيازة الأراضى ومسحها وريها وما يستتبعه هذا كله من نظم إدارية وكذلك الصناعات القائمة على استخدام المواد الأولية المتوافرة.. هذا إلى جانب وضع الأنماط والرسوم التى ترضى أذواق الأهلين المتوازنة[١٠].

وتوضح سميرة بحر أن الأقباط والمسلمين لهم عادات مواليد وزواج ووفاة وخرافات وحكايات وتقاليد متوارثة واحدة منذ أن كانت عبادة النيل هى الدين الحقيقى للفلاح المصرى ولقد زاد هذا الاحترام المتبادل بين الأقباط والمسلمين وعمق الحياة المشتركة والتعاون [١١].

وتنقل د. سميرة بحر عن أحمد صادق الجمال فى كتابه «الأدب العامى فى مصر العصر المملوكى» أن المؤرخين رووا كيف أن القائمين على الجامع الغمرى أعاروا بعض الكنائس البسط والقناديل لاستعمالها فى بعض مهماتهم وغضب السلطان بسبب هذا التعاون حتى هم بقطع لسان المعيرين!!.

وتضيف أن التاريخ والتواجد المتداخل أوجد أعيادا دينية مشتركة مثل عيد بداية السنة الهجرية «عاشوراء» الذى يحتفل بتقاليده أغلب البيوت فى الريف أقباطا ومسلمين. ويطالب الطفل القبطى بالحصان والطفلة القبطية «بالعروسة الحلاوة» عندما يحل المولد النبوى ويجمع شم النسيم الذى يأتى عقب عيد القيامة مباشرة كلا من الأقباط والمسلمين انطلاقا من تراث يعود إلى أيام الفراعنة وعيد الحصاد. والعديد من السيدات المسلمات قد يشاركن فى بعض الصوم القبطى طلبا للشفاعة أو عقيدة لقضاء الحاجات[١٢].

كما أن بعض الأقباط يصومون أياماً من شهر رمضان نذرا لقضاء بعض حاجاتهم وفى الموالد لايستطيع أحد أن يفرق فيها بين المسلمين والأقباط سواء كانت موالد قبطية أو إسلامية..

وقد استمرت أساليب الحياة هذه منذ دخول الإسلام وحتى الآن، ورغم وجود فترات قليلة فترت فيها العلاقة بين الطرفين إلا أنها سرعان ما كانت تعود لسابق عهدها من الود والدفء بل إن أكثر الفترات التى اقترب فيها الطرفان وذابا معا هى فترات المحنة ومواجهة الاحتلال والغزاة. وفى خلال الحملات الصليبية أعرض الأقباط عن النظر إلى الغزاة على انهم مسيحيون يربطهم بهم إيمان واحد حتى أن الصليبيين بسبب غيظهم من هذا الموقف أصدروا قانونا يمنع أقباط مصر من زيارة بيت المقدس. بدعوى أنهم ملحدون[١٣] بل إن الأقباط شاركوا المسلمين فى الدفاع عن مصر فى هذه الحروب وتذكر الدكتورة سميرة بحر نقلا عن المستشرقة الإنجليزية مسز بوتشر: أن الأقباط فرحوا بانهزام الصليبيين فرحا لايوصف لأنهم وجدوا أن معاملة المسلمين لهم أفضل من معاملة أولئك المسيحيين[١٤].

نفس الموقف كان تجاه الحملة الفرنسية والتى حاول خلالها نابليون أن يدعى أنه حامى الإسلام لكسب رضاء المسلمين وأبعد عددا كبيرا من الأقباط من مناصبهم المالية حيث كانوا يعملون فى جباية الضرائب وبذلك كسب الفرنسيون عداوة الأقباط فى الوقت الذى لم يكسبوا فيه صداقة المسلمين وهكذا اتحد الطرفان على مواجهة هذا المستعمر، وذلك بعد زوال الغمة التى صاحبت ثورة القاهرة الثانية والتى حطم خلالها بعض الدهماء مساكن ومحلات عدد من الأقباط.

وفى خلال الثورة العرابية ظهر شعار «مصر للمصريين» وتبناه الجميع مسلمين وأقباطا وساعد على ذلك أن برنامج الحزب «الوطنى الأهلي» الذى رأسه أحمد عرابى قام على أساس أنه حزب سياسى لا دينى مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب»[١٥].

ويذكر الدكتور محمود الخفيف فى كتابه «أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه» أنه خلال الثوره العرابية اختفت مظاهر التعصب تماما وظهرت الدعوة إلى الأخوة الوطنية

وتبناها عبدالله النديم ومرقص نبيه وكان الأخيرخطيبا فصيحا مثل النديم، وبلغ من تقدير عرابى لوطنية الأقباط أنه طلب من الخديوى توفيق الموافقة على منح الباشوية للأقباط، وكان بطرس غالى هو أول قبطى يحصل على هذه الرتبة عام ١٨٨٠، كما كان البابا كيرلس فى المقدمة حتى أنه حضر الجمعية الوطنية التى دعا إليها عرابى عندما عزله الخديوى عام ١٨٨٢ وحضرها أربعمائة عضو ووقع البابا مع مفتى الجمهورية القرار الصادر من الجمعية باستمرار الحرب ضد الاحتلال الإنجليزى وإبقاء عرابى. وكثير من أنصار الثورة كانوا يذهبون إلى البابا ويزورونه باستمرار ويطلبون منه الدعاء [١٦].

وقبل هذا التاريخ كان الأقباط قد حصلوا رسميا على صك المساواة الوطنية عندما أصدر الخديوى سعيد أمرا بإلغاء الجزية المفروضة على أهل الذمة عام ١٨٥٥ وقبلها كان قد أصدر قرارا بقبول المسيحيين فى الجيش وتطبيق الخدمة العسكرية عليهم.

وفى عهد الخديوى إسماعيل عين عدد كبير من الأقباط فى منصب نظارة الأقلام فى قضايا المديريات وهو منصب مواز الآن لوكلاء النيابة، حيث كان يرقى بعدها إلى منصب القضاء، وكذلك عندما تم تشكيل مجلس النواب المصرى لأول مرة عام ١٨٧٩ أوجب انتخاب عضو قبطى عن كل مديرية. وهذا المجلس أصدر قرارا بوجوب قبول أولاد المسلمين والأقباط فى المدارس الأميرية دون تفرقة.. بالإضافة إلى تعيين قضاة من الأقباط مع إلغاء المجالس القضائية القديمة وإحلال المحاكم الأهلية محلها. ومنذ هذا التاريخ، بدأ فى تكوين مؤسسات الدولة على قاعدة المواطنة وعلى الأساس المدنى العلمانى. ولذلك كانت الوحدة الوطنية فى أوجها[١٧].

وتنقل سميرة بحر عن أحد الكتاب الإنجليز والذى زار مصر قبل الإحتلال الإنجليزى أنه قال: عندما عرفت مصر أول مرة فى أيام ماقبل الإحتلال لم يكن موجوداً العداء الدينى وأنه رأى بنفسه كنائس قبطية يبنيها المسلمون كما رأى مسجدا بناه قبطى وأنه لم يفشل فى رؤية التلاميذ المسلمين فى المدارس العلمانية القبطية ولا فى رؤية التلاميذ الأقباط فى المدارس المماثلة التى يبنيها المسلمون [١٨].

أما بعد الاحتلال، ورغم محاولات الإنجليز المستمرة لبث الفرقة بين المصريين على أساس دينى إلا أنه تم التصدى لهذه الدعوة بكل قوة وتم التجاوز عن اغتيال بطرس غالى على يد شاب مسلم برغم أن بعض الصحف القبطية حاولت أن تتهم المسلمين عامة، إلا

أن العقـلاء استطاعوا أن يـوقفوا هذه الدعـاوى الانشقاقيـة، خاصة أنه سبـق هذا الحادث معركة اصطنعهـا المحتل الإنجليزى حول أن الأقباط يحصلون على وظـائف أكثر من نسبة تمثيلهم بين أفراد الشعب وتبارت الصحف الإسلامـية والقبطية فى الهجوم على بعضها، إلا أن العقلاء أوقفوا هذه الحملة المؤثرة على وحـدة الوطن وكانت أكثر المواقف تصعيدا هى الدعـوة للمؤتمر الـقبطى عام ١٩١١ والذى رفـضه البابا كـيرلس الخامس ومـعه عدد كبير من الأقباط وكذلك المؤتمر الإسلامى الـذى عقد ردا على المؤتمر القبطى ورغم ردود الأفعال المـعارضة إلا أنه يـلاحظ أنه وفى كـلا المؤتمرين كـانت نبرة الـهدوء والرغبـة فى الحفاظ على الـوحدة الوطنية وعلى مصالـح القطر المصرى سائدة وذلك بفـضل العقلاء من الطرفين(١٩).

وفى خلال ثورة ١٩١٩ تجلت أروع صور الوحدة الوطنية وكان حزب الوفد مثالا حيا لهذه الوحدة حيث كان الأقباط من قادة الثورة والوفد.

والمتابع لأحداث ثورة ١٩ يلاحظ بوضوح الدورالقبطى الكبير فى هذه الثورة فما من حدث إلا وظهـر عدد من أسماء الأقـباط كمشاركـين فيه . وكمـثال فالوفد الـذى شكل للتفاوض مع الانجليـز كان يضم سعد زغلول رئيسا وعلى شعراوى وعـبد العزيز فهمى ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد ثم انضم لهم إسـماعيل صدقـى وسينوت حـنا وچورج خياط ومـحمد أبو النـصر وحمد الـباسل ومصطـفى النحاس وحافـظ عفيفى ثـم ضم حنين واصف وعـبد الخالق مدكور وعـندما فصل إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر تم ضم ويصا واصف وعلى ماهر.

وحتى الهـيئات التى كانـت الحكومة المعاديـة للوفد تؤلفـها لمفاوضات الإنجلـيز كانت تضم أقباطا فكان هناك وفد برئاسة عدلى يكن وتوفيق دوس وإلياس عوض.

وعندما تم تكوين اللجنة التنفيذية للوفـد برئاسة محمود سليمان ضمت فى عضويتها مرقص حنا وتوفيق دوس وضم بعد ذلك إليها كامل بطرس وحبيب خياط وفهمى ويصا وصاروفيم عبيد (٢٠).

وعندمـا تم تعيين القـبطى يوسف وهـبة رئيسا لـلوزراء قام الوفد بـتعيين مرقـص حنا وكيلا للجنة المركزية وذلك ردا على خطة الإحتلال الإنجليزى للتفرقة الطائفية.

ومن المعروف أن الذى تـطوع لاغتيال يوسف وهبـة هو الشاب القبطى عـريان يوسف

سعد، الذى ألـقى قنبلتين عـلى سيارة رئيس الـوزراء واعترف بارتكابه الحـادث لأنه قبل تولى الوزارة فى هذا التوقيت (٢١).

والأكثر من ذلك أنه عنـدما تولى يوسف وهبة الوزارة اجتمع مايـربو على ٢٠٠ قبطى فى الكنـيسة المرقسيـة برئاسة القمص بـاسيلوس وكيل البـطريركية وأرسلـوا إلى يوسف وهبة برقية احتجاج ووقعوا بيان براءة منه ومن كل شخص يقبل الحماية ويساعدها.

وظل الأقباط فعالين فى الحـياة السياسية حتى أن جانبا منهم انـضم إلى جانب الحكومة مثل يوسـف سليمان وتوفيق دوس ووهـيب دوس بينما كانـت الأغلبية مثل سيـنوت حنا ومرقص حنا وجورج خياط وويصا واصف وواصف غالى فى جانب الوفد (٢٣).

أما أهم خـطباء الثـورة فكان القـمص سرجيـوس والذى ألقى خـطبة فى الأزهـر مع الشيخين مـصطفى القاياتى ومحمود أبـو العيون حتى تم نفى الثلاثـة إلى رفح.. وعندما اعتقل ونفى أعضاء الوفد وبقى اثنان هما واصف غالى وويصا واصف كتبا بيانا إلى الأمة يعلنان فيه تصميمهما على مواصلة العمل الوطنى.

وظلـت أسماء ويـصا واصـف ومرقص حـنا وواصف بـطرس غـالى وجورج خـياط وفخرى عبد النور وسلامـة ميخائيل ومكرم عبيد وسينوت حـنا ونجيب اسكندر وراغب اسكنـدر وصادق حنين وغـيرهم من الأقـباط تتردد طـوال ثورة ١٩١٩ وما بعـدها. وظل الأقباط مؤثرين فى الحياة السياسية حتى قيام ثورة ١٩٥٢.

وبسـبب قـيام الضـباط الأحرار بـحل الأحـزاب انزوى الأقبـاط وابتعـدوا عن الحـياة السيـاسية حتـى أنه فى انتخـابات مجلـس الأمة عام ١٩٥٧ لـم ينـجح سوى قبـطى واحد وحلا للمشكلة قرر عبد الناصر قفل عـشر دوائر على الأقباط حتى يضمن تواجد الأقباط فى مجلسه النيـابي ـ كما يقول د. ميلاد حنا ـ واختيرت هذه الدوائـر بدقة حيث التواجد القـبطى محـسوس وملحـوظ وتركت هذه الـدوائر للتـنافس بين المـرشحين الأقبـاط مع اشتراك كل الأهالى فى تلك الدوائرأقباطا ومسلمين فى عملية الانتخاب (٢٤).

ولكن هـذه الطريقة لم تـستمر وتقرر الـعدول عنها فى الانـتخابات التالـية وتم علاج الأمر بمنـح الدستور لـرئيس الجمـهورية الحق فى تـعيين عشـرة أعضاء وكانـت هذه هى

الفرصة لتعيين الأقبـاط فى المجالس النيابية وهكذا ابتعد الأقباط أكـثر وأكثر عن المشاركة فى الحياة السياسية خاصة أن الوزراء الأقباط تم اختيارهم لوزارات هامشية غير هامة.

على جانب آخر فإن عـلاقة قادة الكنيسة بالحكومة لم تخـتلف ولـم يحدث أى صدام بينهـما، بل إن الحكومة فـى عهد الثورة تدخـلت لإعادة البابا يـوساب عندما تم اختـطافه وإرغامه عـلى التنازل عـن كرسى البابـاوية على يد مجـموعة من الشـباب القبطـى الذين كونوا جـماعة باسـم الأمة القبـطية كانـت قد تكونـت ردا على تكـوين جماعـة الإخوان المسلمين، ودعت هذه الجماعة إلى إحياء اللغة والقومية القبطية. ورغم أن الجماعة أعلنت أن غرضها دينى اجتماعى وليس لها اشتغال بالسياسة [٢٥].

إلا أن الحكومة لم تغفر لأعـضائها قيامهم باختطاف البابا بدعـوى إصلاح الكنيسة من الأخطاء التى تمارس فيها وألقت الحكومة القبض عليهم وقدمتهم للمحاكمة.

ولأهمـية هذه الـواقعة وبـاعتبـارها نموذجـا لعلاقـة البابـاوات والحكومـة فى العـصر الحديث ولأنـها أكبر وأهم حادث تمـرد قبطى ضد أحـد الباباوات فإنـنا نحكى هنا قصة خطف البابا يوساب نقلا عن كتاب الثورة المضادة فى مصر لغالى شكرى.. إذ يقول:

قام خمسة شبان مسيـحيين مسلحين باقتحام بطريركية الأقـباط الأرثوذكس التى تحتل شارعا صغيرا متفرعا من شارع كلوت بك فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم ـ وهو محام يبلغ مـن العمر ٣٤ عاما فـى ذلك الوقت ويدعى إبراهـيم هلال ـ برفقة ثـلاثة أفراد إلى القـصر البـابوى. كان الوقـت فجرا، بـين الرابعـة والخامسـة صباحا، فـلم يبـذل الحرس الخاص للـبابا يوساب الـثانى أية مقـاومة والنوم يـعقد جفونـهم. وأخيرا وصل الـشباب الأربعة إلى غرفة نوم البطريرك.

ورغم أن تـاريخ الكنـيسة الـوطنيـة المصرية قـد حفل بـالبابـاوات المرتبطـين بالعـمل السيـاسي، غير أن واحـدا منهم لـم يوقظه المـسدس من نومـه يوما. فإذا عـلمنا أن الأنـبا يوساب لم تكن لـه أية علاقة من قريب أو من بعيـد بالسياسة، نستطيـع أن نتصور الرجل العجـوز وقد تخيـل الأمر كله مـجرد «كابوس» مزعـج. ولكنه حـين جلس علـى فراشه وفرك عيـنيه بين مصـدق ومكذب لما يرى، أيقـن بعد قليـل أنه لا يحلم، وأن «الـصوصا» تجرأوا على الحـرم البابوى. ولكنه فـوجىء بالشباب يمهـلونه خمس دقائق فـى حضورهم

ليرتدى ثيابه. وما أن فعل حتى قدموا إليه وثيقة تنازل عن العرش البطريركى» ليقوم بتوقيعها، ووثيقة أخرى يأمر فيها المجمع المقدس والمجلس الملى العام للاجتماع والإعداد لانتخابات بابوية جديدة، والتوصية بإعادة النظر فى «اللائحة الانتخابية» المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية المسيحيين الأرثوذكس المصريين أن يشاركوا فى عملية الانتخاب.

وبعد أن قام يوساب الثانى بتوقيع الأوراق المطلوبة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجي، ولم يكن قد استيقظ أحد من الرهبان المقيمين فى جناح آخر، وكان الحرس الداخلي، والخارجى وقد أفاق تماما فى ذهول لا يستطيع أن يتحرك، كما كان الاتصال التليفونى قد قطع. وعند الباب الرئيسى كانت هناك عربة سوداء فارهة، فتح أحدهم بابها الثانى من جهة اليمين إلى الخلف ودخل قبل البطريرك، ثم طلب من البابا أن يتفضل مفسحا مكانا لثالث. وفى مقعد السائق جلس أحدهم وإلى يمينه زميله الذى طلب إسدال الستار على الزجاج الخلفي. أما قائد المجموعة فقد أخذ الأوراق وأعطى إشارة التحرك، فمضى السائق على الفور، واختفى هو.

كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبا، وأمثال هذا الحى الشعبى تبكر فى فتح محلاتها ومقاهيها، ويزدحم الترام بالعمال الذاهبين إلى مصانعهم، وتمتلىء الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والذاهبين إلى بقية أنحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة. ولأن الناس كانت تسأل عن أشياء أخرى لا علاقة لها بالبابا أو غيره من رجال الدين، فإن «الحادث الاستثنائي» لم يشعر به أحد طيلة ثلاث ساعات. فحتى الحراس الذين أفرج عنهم، بمجرد تحرك السيارة، لم يفهموا ما حدث تماما، ولم يحاولوا تعقب المحامى الشاب الذى استأجر أمامهم تاكسيا ومضى به ولم يكلف أحدهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة، أو إيقاظ أحد «الآباء» النائمين.

وفى التاسعة صباحا كان البابا يوساب الثانى قد وصل بمرافقيه إلى دير وادى النطرون قرب بحيرة مريوط غرب الإسكندرية فى الصحراء. وقد فوجئت رئاسة الدير والرهبان بـ «سيدنا» كما ينادونه وهو «يزورهم» بغير موعد سابق ودون موكب رسمى تقليدى ودون مرافقة إكليريكية عالية الرتبة الكهنوتية وفى وقت أبعد ما يكون عن مواسم الصوم

أو أعياد القديسين. ولا بد أنهم دهشوا للوجوه «الغريبة» ـ العلمانية، أى التى لا يرتدى أصحابها الثياب الدينية ـ التى تحيط به. ولكن أحدهم بادر رئيس الدير قائلا: البابا مريض قليلا وسيرتاح عندكم. وركب مع زملائه السيارة وقفلوا راجعين دون أى تفسير آخر.

وفى الوقت نفسه كانت معظم كنائس القاهرة والإسكندرية والمحافظات الرئيسية فى مصر، وكذلك دور الصحف ووكالات الأنباء قد تلقت بيانا عن «جماعة الأمة القبطية» يعلن تنازل البطريرك المصرى عن العرش ويندد بالفساد الذى عم أرجاء الكنيسة فى عهده، ويدعو إلى انتخابات عاجلة يشارك فيها «الشعب القبطي» ويطلب من الحكومة ألا تتدخل «فى شئون الأقباط الداخلية». وينتهى البيان بشعار يقول «الإنجيل دستورنا والقبطية لغتنا والموت فى سبيل المسيح أسمى أمانينا».

وقد تبين أن وزارة الشئون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلا المحامى إبراهيم هلال ترخيصا لإقامة جمعية دينية اتخذت لها اسما هو «جماعة الأمة القبطية». كما تبين أن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أرسلوا لها بطاقات تأييد أو تهنئة بإحدى المناسبات. ومن بين هذه البطاقات علقوا بطاقة باسم «أنور السادات» فى إطار عند المدخل الرئيسى لمركز الجماعة فى القاهرة. إلا أن وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث أن الجماعة قد نشطت خلال عام واحد نشاطا لا يوازيه سوى نشاط الإخوان المسلمين. وكان واضحا لأى إنسان بسيط أن شعارها هو نقل حرفى معاكس لشعار الإخوان المعروف «القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا». وكالإخوان أيضا كانت «الجماعة» تنظيما سياسيا يستتر بالدين، وأنها تمثل انشقاقا لما يسمى «بمدارس الأحد» التى تكتفى بتعليم الدين للناشئين، وقد تغلغلت الجماعة بسرعة فى أنحاء المدن والأقاليم. كانت «مدارس الأحد» فى مصر ولا تزال تعمل فى حدود «الشرعية» أى فى ظلال الكنيسة الرسمية. أما الجماعة الجديدة فقد هاجمت رجال الدين مباشرة، وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر أحداً لتنفيذ بل عملت من أجل تحقيق هذا الهدف بافتتاح فروع مجانية فى المحافظات والقرى يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب

متوقد بالحماس والتعصب لدرجة رفضهم كلمة «مصرى» بل حرصوا وأصروا على استخدام كلمة «قبطى».

ولم يلتفت القضاء المصرى إلى فحوى الشعار الذى تطرحه الجماعة، فالعودة إلى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الإنجيل إلى دستور (رغم خلوه من التشريع) والاستشهاد فى سبيل المسيح (رغم أن المسيحية ليست فى عصر الشهداء) هى دعوة سياسية صريحة إلى قيام «دولة قبطية» مستقلة عن دولة مصر المركزية. ولأن هذا الالتفات لم يحدث، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين، فقد أودعت المحكمة إبراهيم هلال وزملاءه السجن لمدة ثلاث سنوات «لحيازتهم سلاحا غير مرخص به» و«احتجازهم أحد الأفراد عنوة» وليس المهم العقوبة فى ذاتها، بل الحيثيات التى لم تدرك ماذا يجرى فى مصر[٢٦] والملاحظ من هذه الواقعة أن الحكومة تدخلت لإعادة البابا إلى منصبه واعتبارها ما حدث أمرًا يمس الأمن والمعروف أن الحكومات كثيراً ما تدخلت لإبعاد بعض الباباوات عن منصبهم أو لانتخاب أشخاص بعينهم لهذا المنصب.

ورغم خطورة ماحدث وما قاله الدكتور غالى شكرى عن أن هذا هو بداية التحول فى مصر فى النظرة نحو علاقة الأقباط والمسلمين ودور الدين إلا أن هذا التطور لم يحدث أثرا فى علاقة الدولة بالكنيسة أو العكس.

وبعد وفاة البابا يوساب تولى البابا كيرلس السادس والذى ارتبط بعلاقات وثيقة مع عبد الناصر حتى أن إذاعة صوت امريكا قالت يوم وفاة البطريرك: رحل الصديق الوفى لعبد الناصر وذلك رغم أن عبد الناصر رحل قبله بعام كامل ويبدو أن صوت أمريكا رأت أن هذه العلاقة بين الرجلين أمر لا يمكن تجاهله وأنها من أكثر الأشياء تميزا فى حياة البابا كيرلس[٢٧]وعلاقه البابا كيرلس وعبد الناصر أو الحكومة هى الأخرى نموذج للعلاقات بين الباباوات والسلطة قبل البابا شنودة وهى علاقة مختلفة عن علاقة البابا السابق عليه يوساب والذى لم تكن له علاقة بالسلطة أو الرؤساء وظل منزويا فى مبنى الكاتدرائية وهى أيضا علاقة مختلفة عن علاقة البابا شنودة بالسادات واللذين كانا على خلاف كبير.

لقد كانت علاقة البابا كيرلس وعبد الناصر متميزة جدا وإن بدأت علاقة خافتة وتقول مجلة روز اليوسف فى تحقيق بعنوان «البابا كيرلس صانع المعجزات» بتاريخ

١١/ ١١/ ١٩٩٦ حول العلاقة بين الأثنين: لقد اتفق الرواة علي نهايتها وقالوا أنها كانت ممتازة، بينما اختلفوا فى بدايتها، فبعضهم أكد أنها جيدة منذ البداية. وآخرون أكدوا أنها بدأت بالفتور، وانتهت بالحميمية.

وقال البابا شنودة فى حوار نشرته روز اليوسف أن البابا كيرلس لم يكن على وفاق مع عبد الناصر فى السنوات الأولى، ثم تحسنت بعد ذلك علاقتهما.

وحسب ما قاله محمود فوزى فى كتابه «البابا كيرلس وعبد الناصر» فإن البابا كيرلس طلب مقابلة الرئيس الراحل أكثر من عشر مرات دون جدوى، حتى تدخل أحد أعضاء مجلس الشعب واستطاع تحديد موعد له مع الرئيس الأسبق. ولكن الأخير قابله بفتور شديد، وخرج البابا حزينا واجما لما حدث. ولكن بعدها بعث عبد الناصر بنفسه فى استدعاء البابا مرة أخرى، وطيب خاطره وبدأت صفحة جديدة بينهما.

ولكن جرجس حلمى عازر، الصحفى بالجمهورية، وعضو المجلس الملى الأسبق، والذى كان قريبا من الكنيسة فى ذلك الوقت ينفى هذه الحكاية ويقول: إن علاقة عبد الناصر بالبابا كيرلس كانت أروع علاقة، وبدأت بفتور لفترة وجيزة لم تستمر سوى شهور قليلة، والسبب أن عددا من شباب الكنيسة طرح شعار «أن البابا يزار ولا يزور.. وأن من يريد رؤيته يأتى إليه».. وفى نفس الوقت فإن عبد الناصر كان يعرف قدر الكنيسة المصرية، ويريد أن يرفع من شأنها، حتى أنه هو أول من كتب لقب البابا فى القرار الجمهورى، بعد أن كان يطلق عليه غبطة البطريرك، وذلك حتى يكون مساويا لبابا روما، ورغم أن لقب البابا قديم، إلا أنه لم يكن يكتب فى القرارات الرسمية قبل عبد الناصر، ولهذا انتظر الرئيس الأسبق أن يتلقى الشكر على ذلك، ولكن بعد شهور، وأثناء وجودنا داخل الكاتدرائية فوجئنا بسكرتير البابا يوسف جرجس يخرج مع البابا ويصحبه إلى قصر عابدين ليكتب كلمة تحية إلى الرئيس عبد الناصر فى دفتر التشريفات.. وعندما عاد وعرفنا ما حدث غضبنا بشدة، ولكن لم تمر سوى ساعات قليلة حتى جاءت سيارة من الرئاسة لاصطحاب البابا للقاء الرئيس فى منزله، وحضر هذا اللقاء أولاده وزوجته، وبعدها بدأت علاقة خاصة جدا بين الاثنين حتى أن البابا أصبح يزور عبد الناصر كثيرا فى منزله، وكان الأخير حريصا أن يودعه حتى باب المنزل، وليس عند باب غرفة الصالون

كما كان يفعل مع الوزراء والضيوف الأجانب (حسب ما لاحظته منى عبد الناصر ابنة الرئيس ونقله عنها زكى شنودة). ويروى البعض أنه خلال إحدى هذه الزيارات كان عبد الحكيم ابن الرئيس عبد الناصر مريضا فصلى له البابا كيرلس لشفائه، وشفى بالفعل، كما أن أبناء الرئيس الأسبق تبرعوا بالنقود التى ادخروها من مصاريفهم عندما عرفوا أن البابا سيبنى كاتدرائية جديدة، ولنفس الغرض أمر عبد الناصر بمساهمة الدولة فى بناء الكاتدرائية بمبلغ نصف مليون جنيه يدفع نصفها نقدا، والنصف الآخر عن طريق مساهمات شركات القطاع العام فى البناء.. كما تبرع عبد الناصر بمبلغ عشرة آلاف جنيه عندما واجهت الكنيسة أزمة مالية حادة ترتب عليها عدم استطاعتها دفع مرتبات العاملين بها.. بل إن البعض يروون هذه الحكاية الطريفة والمثيرة، والتى جاءت فى كتاب «أقباط وحكام» لموريس صادق، فقد أنقذ البابا كيرلس عبد الناصر من الموت عندما جاء عدد من الرهبان يطلبون لقاء الرئيس الراحل فى منزله، فاتصل صلاح الشاهد رئيس الديوان برئاسة الجمهورية بالبابا للتأكد من الأمر، فقال له البابا: قدم لهم شايا بالحليب فإذا شربوه فإنهم ليسوا رهبانا، ولا كهنة، لأن هذه الأيام صيام، ولا يستطيع رجل دين مسيحى تناول الحليب، وبالفعل شربوا الشاى بالحليب، فقبض عليهم، واكتشف أنهم تنكروا فى زى رهبان من أجل قتل عبد الناصر، وظلت العلاقات بين الاثنين وطيدة حتى توفى الرئيس الأسبق، وأمر البابا بإقامة الصلوات فى جميع الكنائس المصرية.

هكذا كانت العلاقة على مستوى قادة الكنيسة وقادة الحكومة.. أما على المستوى الشعبى ومن الناحية الاقتصادية فقد كان الأقباط فى تلك الفترة الأكثر تضررا من الإجراءات الاشتراكية والتأميم والإصلاح الزراعى، وفى قطاع النقل مثلا كانت خسارة الأقباط بنسبة ٧٥٪ وفى مجال الصناعة بلغت نسبة الصناعات المؤممة للأقباط ٤٤٪ وفى البنوك كان أغلب من لحقهم التأميم من الأقباط أيضا، ففى بنك القاهرة مثلا كان لموريس دوس وغيره من الأقباط نسبة ٥١٪ وكانت نسبة مصادرة أراضى الإصلاح الزراعى من الأقباط ٢٢٪ [٢٨] وأما من الناحية السياسية فقد اختلفت الآراء حولها فبينما يرى د. غالى شكرى أن طريقة عبد الناصر كانت هى السبب فى غرس بذرة التطرف الدينى والتفرقة

بين أبناء البلد الواحد. ويقول فى كتابه «الثورة المضادة» إن غياب الديمقراطية وعدم الثقة فى الجماهير هو الذى قاد التجربة الناصرية إلى الحل الوسطى التوفيقى الذى يلفق المتناقضات، فكرست النص على دين الدولة الرسمي. وكان من نتيجة ذلك أن نفذت القوانين التى تساوى بين المواطنين فى الخطوط العامة، كتوزيع الأرض والتعليم وحق العمل، ولكن مالا يندرج تحت بنود اللوائح ومواد القانون كان يخضع للعرف السائد قبل الثورة.. كتعيين وزير مسيحى وعشرة نواب فى البرلمان. وكأن الدولة غير الديمقراطية تتفضل على إحدى الطوائف بما لم يسمح به المجتمع. رغم أنها لم تعط هذا المجتمع الفرصة الحقيقية لابداء رأيه، فلربما لا يأتى بنائب واحد مسيحى، وربما يأتى بخمسين. ولربما لم يكن هناك مسيحى واحد يصلح للوزارة ولربما كان هناك عشرة . ولكن «التعيين» كان أداة الدكتاتورية فى ترسيخ الطائفية من حيث تقصد أو لا تقصد، لا التخفيف من حدتها. خاصة أن الوزارات التى أمسك بها المسيحيون طوال ذلك العهد كانت من الوزارات الهامشية. وقد كان عرف «التعيين» من بين العناصر الرئيسية لإشعار قطاعات من المسيحيين المصريين بأنهم «أقلية»، فإما أن يعاملوا بهذه الصفة على مختلف المستويات، وإما أنهم مواطنون لا رعايا فيعاملون كبقية المواطنين. ولكن غيابهم عن كثير من المناصب الرئيسية فى أجهزة الدولة رغم ما يراه بعضهم من كفاءات فى صفوفهم أدى بهم إلى الاعتقاد بأن الدولة لا تنصفهم كأقلية ولا كمواطنين. وهو الشعور الذى أدى فى مواجهة الدولة والإخوان المسلمين معا إلى ظهور الحالات المستجدة تماما على تاريخهم: كجماعة الأمة القبطية التى كادت تعلن نفسها دولة داخل الدولة والتى وإن حلت رسميا إلا أنها بقيت «وجدانا هائما» عند الكثيرين. وهم هذه الأعداد الهائلة من الشباب المسيحى المصرى الذى هاجر إلى «الجيتو» الأمريكى والأسترالى والكندى. وهم أيضا هذه الأعداد الهائلة من شباب الجامعات الذى دخل فى سلك الكهنوت أفواجا، فأصبحوا قساوسة ورهبانا وأساقفة، ومنهم البطريرك الحالى نفسه.

بالإضافة إلى أن عبد الناصر فى إحدى مراحل الصراع مع «الإخوان المسلمين» راح يزايد عليهم تكتيكيا بعملين يبدوان متناقضين من الخارج، ولكنهما يؤديان إلى نتيجة

واحدة: جعل مادة «الدين» مـادة أساسية فى مختلف مراحل التعـليم تؤدى إلى الرسوب أو النجاح كـغيرها من المواد العـلمية. وفتح جامعـة عصرية داخل الأزهر مقـصورة على الطلاب المـسلمين لمن يرغـب فى دراسة الطب أو الهـندسة أو الزراعة إلى جـانب المواد الدينية. لقد أدى العـملان رغم تناقضهما إلى «حضور طائفـى» جديد على مصر، إذ بدأ تلاميذ المدارس يعرفون التفرقة الدينية وهم بعد صغار، كما أنهم ـ مسيحيين ومسلمين ـ بدأوا يولون القـيم الدينية اهتمـاما زائدا خوفا من السقـوط، ويتدرج بغالبيتـهم الأمر إلى تغليـب الفكر الدينـى فى غياب الفكر الـعلمى ثم إلى تغـليب الحس الدينـى على الحس الوطنى والقومى. أما بالنسبة للطبيب الأزهرى أو المهندس الأزهرى أو الصيدلى الأزهرى، فلم يكن يتخرج فى الحـقيقة طبيبا (أى علميا) خالصا أو أزهريا (عـالما بالدين) خالصا. بل كان «التركيب» الجديد هو الـتطرف الثيوقراطى المعادى للعلم إلا كوسيـلة لصنع القنابل، فليـست مصادفة أن كـثيرا من خريـجى الجامعـة العصرية لـلأزهر يتحولـون إلى إخوان مسلمين وغيرها من المنظمات ـ السياسية ـ الدينية المتطرفة.

ويضيف غـالى شكرى: أنه لا المسـاومة مع التطرف الـدينى أفادت ولا قهره بـالسجن والتعذيب والشنـق حالت دون إقدام الإخوان المسلمين بعد أحد عشر عـاما على محاولة اغتيـال جمال عبـد الناصر عـام ١٩٦٥ . ذلك أن «معامل الـتفريخ» لـهذا التطـرف كانت قائمة: غياب الديمقراطية، غياب العلمنة، الذعر من اليسار. فلم يكن «الدين» فى التجربة الناصرية تخطيطا استراتيجيا لبناء اجتـماعى، بل كان تكتيكا مرحليا وورقة للمناورة. ومن المؤكد أن الدولة الدينـية لم تحكم مصر فى زمن عبد الناصر، ومـن المؤكد أيضا أن الدين لم يفصل عن الدولة. ولذلك كان من اليسـير ضرب التطرف الدينى إذا أمسك بالمسدس ولكن مواجهـته تعذرت على الثورة النـاصرية وهو يمسك بالكتـاب، دون إدراك للعلاقة الحتمية بين الكتاب والمسدس. لذلك كان من المـمكن أن تصدر كتب مثل «جاهلية القرن العشرين» لمحمد قطـب و «معالم فى الطريق» لشقيقه الذى شنق سيد قطب عن مؤسسة الدولة للنشر فى ظل مسئول الثقافة والإعلام حينذاك عبد القادر حاتم.

ولم تحدث فتنة طائفية واحدة فى ظل الناصرية، وحلت «رسميا» جماعتا الأمة القبطية والإخوان المسلمين. ولكن الجمر كان تحت الرماد. وكانت الهزائم فادحة الثمن، إذ كان ميسورا لمعاول الهدم أن تحطم الأبنية الإيجابية، طالما أهدرت الديمقراطية، همزة الوصل الوحيدة فى «الخصوصية المصرية» بين التغيير الاجتماعى والتحرر الوطنى. فالديموقراطية الاقتصادية، الاجتماعية بافتقادها الديمقراطية السياسية، كانت تجسيدا للتمثيل الطبقى العام لثورة يوليو رغم انعطافاته وتعرجاته وتفاصيله. من ناحية أدى عدم الارتباط العضوى بين الديموقراطيات الثلاث أو الوجوه الثلاثة للديموقراطية إلى هزيمة خطة التنمية الاقتصادية بدءا من عام ١٩٦٥ والهزيمة العسكرية أمام العدو الوطنى والقومى فى عام ١٩٦٧ وأمكن قلب النظام الاجتماعى بدءا من عام ١٩٧١ . أى أن غياب عنصر واحد أدى تدريجيا إلى تفكك وانحلال بقية العناصر. ولكن الهزيمة الأعمق كانت لفكر البرجوازية الصغيرة التى رأت إحدى شرائحها الأساسية من موقع السلطة الفعلية أن «اليسار» هو عدوها الوحيد. ومن ثم كانت الأرض ممهدة موضوعيا لانقلاب يحسم التردد لمصلحة اليمين الدينى المتطرف. كان «الدين» فى ظل التجربة الناصرية إحدى أوراق لعبة التوازن بين اليمين واليسار، وكان من الطبيعى أن تكون الخاتمة نجاحا لليمين، فاللعب على أرضية الدين يربح فيه الأكثر تطرفا (٢٩).

وهكذا يرى الدكتور غالى شكرى أن بذور الفتنة الطائفية وضعت فى عهد عبدالناصر وأنه كان من الطبيعى أن يكسب التطرف الجولة بسبب ما فعلته الثورة من توازنات.

ولكن الدكتور مصطفى الفقى يرى شيئا آخر حيث يرى أن علاقة عبد الناصر بالأقباط هى جزء من علاقته بكل المصريين ـ مسلمين وغير مسلمين ـ فلقد سعى عبد الناصر إلى تحييد دور الدين فى السياسة، واعتباره علاقة روحية خالصة بين الفرد وخالقه دون الزج بالعقيدة الدينية فى أتون الصراع السياسى أو الجدل القومى، إنه أيضا عبد الناصر الذى قام على الجانب الآخر بإلغاء المحاكم الشرعية، وحل الوقف الخيرى، ومضى فى مواجهة حادة مع جماعة الإخوان المسلمين مرتين فى ١٩٥٤، و١٩٦٥، وهو الذى قاوم سياسة الحلف الإسلامى خارجيا، وتبنى وجهة نظر القبارصة اليونانيين ضد تركيا، وأيد

الموقف الهندى فى كشمير ضد باكستان، فواقع الأمر أن علاقة عبد الناصر بالبابا الزاهد ـ ناسك الصحراء ـ كيرلس السادس هى جزء لا يتجزأ من نـظرته الشاملة للمسألة الدينية، وهى تنطلـق ـ مهما اتفقنا أو اخـتلفنا معا ـ من طـرح قومى عام لا يستند إلـى موقف دينى خاص.

وقد يقول البعض أن علاقة عبد الناصر بالأقباط كانت تعبيرا أقل عن علاقة الأقباط بما قبل يوليو، وهو قول مردود عليه برواسب كثيرة لا ننكر وجودها فى العقل المصرى خلال فترات من تاريـخه، إذ لم تكن فترة ما قبل يـوليو ١٩٥٢ هى انصهار وطنى كـامل يجمع الأقباط والمسلمين، فلقد كان بريق ثورة ١٩١٩ قد بدأ فى الشحوب وتضاءل دور سياسى قبطى بارز مثل مكـرم عبيد، وتزايد دور جماعة الإخوان المسلمين فـى الأربعينيات داخل الجيش المصرى فى مرحلة التمهيد النهائـية لثورة يوليو، ومع ذلك حاول عبدالناصر دائما الاستعـانة بعدد مـن الرموز القـبطية فـى العمل بـدءا من «جندى عـبد الملك» مـرورا بـ «كمال رمزى استينو» وصولا إلى «كمـال هنرى أبادير». أما بالـنسبة لما تفضـل به قداسة البابا شنودة الثالث عن بداية التقارب بين عبدالـناصر والكنيسة القبطية بعد نكسة ١٩٦٧، فهو تـأكيد لما ذهبـنا إليه لأن الفـترة (٦٧ - ١٩٧٠) أى ما بين الهـزيمة والرحيل هـى أكثر فترات نظام الرئيس عبد الناصر علاجا للأخـطاء وتجاوزا للسلبيات حيـث اقترب القائد كثيرا من جيشه مدعوما بصلابة شعبه، فكـان تحسن علاقته بالكنيسة جزءا من مناخ جديد صنعته ـ فى كل الاتجاهات ـ الهزة العنيفة لنكسة يونيو ١٩٦٧.

ويضيـف د. مصطفـى الفقى: إنـنى أذكر اليـوم حوارا مع المفـكر المصرى الـراحل د. لويس عوض قال لى فيه أن عبد الناصر كان يبـعث من أجهزته بمن يحضر الصلوات فى الكنائس ليتابع مـا يجرى فيها، ويومها قلت لأستاذنا العظيـم: وهل كان ذلك موقفا خاصا منه تجاه الأقـباط، أم كان جزءا من طبـيعة نظام سيـاسى ارتبط بمرحلـة معينة من تـاريخنا، أزعم أن الموقـف فيها كان مـوجها للمـسجد والكـنيسة معـا انطلاقا من ذات الأسـباب والدوافع مهما كان تقييمنا لها[٣٠]؟

وهكذا فإن هـناك خلافات حول علاقـة الحكومة بالأقبـاط واتخاذها من الديـن وسيلة لتحقيق أهدافها ولعبة للوصول إلى أغـراضها ورغم الآراء المماثلة للدكتور غالى شكرى فإن الـغالبـية كانـت ترى أن الحكـومة فى عـهد عبـد الناصـر كانت لا تميز بين الأقـباط

والمسلمين وأن الوحدة الوطنية كانت فى أقوى حالاتها فرغم ما حدث من ابتعاد الأقباط عن الحياة السياسية إلا أن شعور الوحدة الوطنية كان قويا بسبب شعور الأغلبية بالمساواة فى فرص التعليم والتوظف من خلال مجانية التعليم ومكاتب القوى العاملة .

فى هذا الإطار يقول البابا شنودة: «جمال عبد الناصر» يفكر فى البلد دون تفرقة بين مسلم ومسيحى فلما قام بالإجراءات الاجتماعية من تمصير وتأميم كان يفكر فى البلد لا فى الطوائف والأديان، كانت سياسته وطنية عامة»(٣١) لقد أردت أن أوضح مما سبق علاقة الأقباط كأفراد بالدولة لانعكاسها على علاقة الباباوات بالحكومة وعموما فإنه فى الستينيات كانت علاقة الدولة بالأقباط جيدة أو على الأقل ليس هناك ما يكدرها، ولكن التحول الرهيب فى تلك العلاقة بدأ مع مجئ أنور السادات إلى الحكم عام ١٩٧٠ والبابا شنودة إلى كرسى البابوية.

ولم تمر سوى عدة شهور حتى وقع حادث الخانكة الذى سنورد تفاصيله فيما بعد .

وبعدها توالت الحوادث الطائفة.

والحقيقة أن هناك اتفاقا بين معظم المثقفين وخاصة الأقباط أن سياسة السادات هى التى أدت إلى تصاعد أزمة الفتنة الطائفية بينما تدافع قلة من المثقفين عن السادات وتضع للفتنة أسبابا أخرى وتبرئ منها السادات، ولكى نوضح الأمر نورد هنا ٣ شهادات لثلاثة كتاب كبار كل يحكى ما حدث ويفسره بطريقة مختلفة.

الأول: هو موسى صبرى الصحفى الأول فى عهد السادات والذى دافع عن جميع إجراءاته حتى فى موقفه من البابا وهو الأمر الذى أثار غضب الأخير حتى أنه رفض الصلاة عليه ـ أى الصلاة على جثمان موسى صبرى عند وفاته وهاجمه البابا كثيرا(٣٢).

والشهادة الثانية للكاتب د. غالى شكرى المقرب من البابا والذى يفسر ما حدث ويضع المسئولية بكاملها على السادات. والشهادة الثالثة للكاتب الكبير محمد حسنين هيكل وهو معاد للسادات، ولكنه يتميز بالموضوعية وهو يرى أن الصدام كان حتميا بين البابا والسادات حيث يقول فى كتابه «خريف الغضب» أن أى مراقب للأحداث لو نظر إلى الوراء واستعرض ما كان فإنه يبدو أن صداما كان سيقع بين الاثنين لأن كليهما فيه شيء من الآخر على الأقل من ناحية الإحساس بالذات(٣٣).

ولنبدأ بشهادة الكاتب موسى صبرى التى جاءت فى كتابه «السادات». الحقيقة والأسطورة» حيث يقول تحت عنوان «فى قلب الفتنة»:

فجأة.. وجدت نفسى فى قلب الفتنة الطائفية.

قال لى الرئيس السادات: أريد منك أن تقابل البابا شنودة وأن تكون على اتصال مستمر به.. وأن تبلغنى بكل طلباته.. كما أننى سأبلغه برأيى عن طريقك..

قلت: سيادة الرئيس أنا لا أعرف البابا شنودة .. ولم أقابله مرة فى حياتى..

قال: يمكنك أن تعرفه.. وإننى أريد أن يكون اتصاله بى عن غير الطريق الرسمى.. كما أننى أشجع عقلاء الأقباط أن يكونوا حوله.. وبذلك نتجنب المشاكل التى يثيرها المتعصبون الذين يثيرون أزمات أو يخلقون أجواء عصبية لا داعى لها..

وطلبت موعدا من قداسة البابا شنودة .. أحسن استقبالى واستمرت جلستى الأولى معه حوالى أربع ساعات.. وقد شعرت بعد هذا اللقاء الأول أن البابا متأثر بأخبار وأفكار تضيق بها مشاعره. لقد تناقشنا وقتا طويلا، فى موضوع صغير جدا، وليس له أساس من الصحة. وكان من الممكن أن ينتهى النقاش فى خمس دقائق ، لأن الموضوع أبسط من أن يستغرق هذا الوقت.

قال لى البابا: هناك أوامر رسمية إلى الصحف بعدم ذكر اسمه مقدما بلقب «قداسة البابا».. كما أن هذه الأوامر قد تطورت إلى عدم ذكر اسمه على الإطلاق فى أى خبر.

ودهشت من ذلك، لأن هذا لم يحدث على الإطلاق. ولو حدث لكنت علمت به كرئيس لتحرير الأخبار.

ولم يصدقنى البابا.. وأكد لى أن ما يقوله صحيح.

وهنا سألته عن مصدره... فاستدعى شابا، استنتجت أنه كان ينتظر هذا الاستدعاء .. أو أنه يتردد بصفة دائمة على مقر البابا فى دار البطريركية.

ودخل الشاب .. وطلب إليه البابا أن يروى معلوماته.

فكرر ما سبق أن ذكره لى البابا.

وهنا سألت هذا الشاب: ومن أين لك بهذا الخبر؟.

وقال لى أنـه صحفي فـى جريدة الجمـهورية. وأنه سـبق أن كتب أكـثر من خبـر عن قداسة البابا.. ولم ينشر خبر واحد.

وأفهمته أن هناك فـرقا بين أن يكتب خبرا، ولا ينشر . وهذا طبيـعى فى كل الصحف، وبين أن تكون هناك تعليمات بعدم النشر.. فهذا لم يحدث.

وأصر الشاب على موقفه.

وبدا أن البابا يصدقه ولا يصدقنى..

فقلت للبابا: سـأثبت لقداستك عمليا، أن القصة كـاذبة.. قل لى الآن أى خبر تريد أن تنشره.. وسـوف تراه مـنشورا فـى جمـيع الـصحـف غدا.. وسأقـدمه إلـى زملائـى فى الصحف الأخرى..

وأخيرا ظهر على البابا شنودة الاقتناع..

ثم تناقـشنا فى أمور أخرى... كـان أهمها من وجهة نـظره وجود ظاهرة تعـصب عامة ضد الأقباط فى الجامعات والوظائف الرسمية.. وهى ظاهرة تشجعها الحكومة ـ فى رأيه ـ أو على الأقـل تأخذ منهـا موقفا سلـبيا وقال إنـه يريد لم الشـمل ولا يريد أن تتـسع دائرة الخلافات.

وبعد الحوار الطـويل، أدركت أن المشكلات التى يـريد أن يعالجها، كما يـرى متعددة ومتشعبة وليس مـن السهل الوصول إلى حلول وسط فيها.. وخاصـة أن البابا لا يتزحزح عن رأى يبديه إذا كان مقتنعا به.

حدثنى عن أحقية الأقباط فى الوظائف العامة، وفى مجالس شركات القطاع العام وفى وزارة الخارجـية.. وفى المـناصـب القضـائية.. كـما حـدثنى عـن ضرورة تعـديل الـنص الدسـتورى الخاص بـتعيين عـشرة نواب فـى مجلـس الشعـب.. وزيـادة هذا العـدد إلى عشرين وقد وضع هذا النـص فى مشروع الدستور لكى يعين فيه نواب أقـباط للتعويض عن عدم نجاح نواب أقباط فى الانتخابات بعدد كاف. والملاحظ هنا أن البابا شنودة يتكلم عن مطـالب الأقباط مثل الـتعيينات وهـو لأول مرة فى تاريخ البـاباوات يتولى البـطريرك الحديث عن هذه المطالب ومخاطبة السلطة بها، ونعود لما كتبه موسى صبرى يقول:

وتحدثت إلى الرئيس عن نتيجة المقابلة الأولى.. ولم يوافق على زيادة عدد المعينين فى مجلس الشعب وقال: إن الانتخابات ستتيح نجاح عدد من الأقباط.. وهو لا يريد أن يكون التعيين بأكثر من عشرة.. حتى لا يضيع الشكل الديمقراطى. أما عن النسبة العددية للأقباط فى الوظائف العامة، فقد قال لى الرئيس، أن ذلك ينقلنا إلى وضع طائفى خطير كما هو حادث فى لبنان.. وأن الوضع فى مصر لا يحتمل ذلك.. وأن حياة المسلمين والأقباط فى مصر تتسم بالتسامح على مر العصور.. ولا داعى لتفجير هذه الفكرة التى تجلب الفرقة بين المسلم والمسيحى.

وقال لى الرئيس إن تعليماته واضحة للحكومة.. وهى أنه لا يحرم أى مصرى من ترقية يستحقها لأنه قبطى.. وإذا وجد رؤساء متعصبون فى بعض القطاعات، فهذا أسلوب أفراد وليس سياسة دولة والملاحظ هنا أيضا أن السادات لم يسأل عن أمثلة لهذه التعصبات ولم يحاول أن يوقفها، ونعود مرة أخرى لموسى صبرى:

وكان الرئيس يردد أنه تعلم فى سنوات دراسته الأولى فى مدرسة قبطية.. وأنه أخذ عن والده، احترام رجال الدين المسيحى، وتلقيبهم بلقب «أبونا» مثلما يلقبهم به الأقباط تماما.. وكان السادات فخورا بحقيقة تاريخية فى قرية ميت أبو الكوم وهى أن معظم ملاك الأرض فيها من الأقباط. ومعظم الأجراء فى الأرض من المسلمين.. ولم يحدث على مدى مئات السنين.. أى خلاف بين المالك القبطى، والأجير المسلم.. وهذه هى روح الشعب المصرى..

ولكن كان واضحا أن البابا شنودة، منذ أن انتخب، وصدر القرار الجمهورى بتعيينه، قد قرر أن ينفذ سياسة جديدة غير سياسة سلفه البابا كيرلس الذى كان معروفا بين المسلمين والأقباط بأنه رجل روحانى زاهد وكان رائجا أن صلاته تحقق المعجزات فى الشفاء من الأمراض.. وأهم من ذلك كله أن علاقته بجمال عبد الناصر كانت طيبة.. وعن هذه العلاقة انتشرت ـ بين الأقباط ـ قصص كثيرة لا أساس لها من الصحة، ومنها أن جمال عبد الناصر كان يلجأ إلى البابا كيرلس، عندما تمرض زوجته أو أحد أبنائه.. لكى يحضر البابا إلى منزله، ويصلى للمريض حتى يشفى .. وهذه قصص لا أساس لها من الصحة.. ولكن يبدو أن بعض الأقباط روجها كسبيل لإثبات أن بابا الأقباط هو الذى يصلى من أجل شفاء أبناء عبد الناصر.

ولم يكن البابا كيرلس على علاقة طيبة مع الأنبا شنودة فى حياته، ونفاه إلى أحد الأديرة..

وتختلف حياة البابا شنودة.. عن حياة البابا كيرلس.

فقد كان كيرلس طوال حياته متعبدا بعيدا عن كل مظاهر الحياة المدنية... ولكن شنودة بدأ حياته، عضوا شابا فى حزب الكتلة الذى رأسه مكرم عبيد بعد انفصاله عن الوفد، وكان يلقى قصائد الشعر فى الاجتماعات الحزبية العامة، كما انخرط فى سلك الضباط (الاحتياط) بالجيش.. وكان دائما على صلة بالحياة العامة. وكان يهوى الصحافة ويكتب مقالا أسبوعيا لصحيفة «الجمهورية».. وهو قارئ متمرس، من أكبر دارسى تاريخ الإسلام.. وتاريخ المسيحية. وله محاضرات عامة ناجحة.

ومن هنا.. فهو قد قرر أن ينفذ سياسة جديدة للمقر البابوى تعتمد على طبيعة شخصيته وعلى اهتمامه بالحياة العامة السياسية والثقافية.. وهو لكى ينفذ سياسته، أبعد عددا من كبار الأساقفة عن العمل اليومى التنفيذى.. من بينهم الأسقف غرغوريوس أسقف البحث العلمى، وهو رجل مثقف، يتمتع بسماحة روحية وله مريدون كثيرون من الأقباط.. وأعطاه البابا شنودة مكتبا فى مبنى البطريركية.

وكان متوقعا أن يبعد البابا شنودة (المرحوم) الأنبا صموئيل، وهو مختص بالاتصالات الدولية، وله معرفة واسعة برجال الدين المسيحى فى جميع أنحاء العالم.. وهو ممثل مصر فى مؤتمر الكنائس العالمى.. ولكن الأنبا صمويل استطاع أن يحسن صلاته بالبابا شنودة.. وأبقاه البابا فى موقعه. وكان الأنبا صموئيل ـ رحمه الله ـ يقوم دائما بمهمة تلطيف الجو خلال وقت الأزمات.. حتى أنه اتهم من عدد من الأساقفة بأنه رجل الحكومة.. والحقيقة أن الأنبا صموئيل الذى قتل يوم ٦ أكتوبر.. كان يتمتع بمرونة دبلوماسية فى التعامل، ولا يقبل على تصرفات فيها شطط، ويفضل دائما تهدئة الأمور والمناقشة الموضوعية التى توصله إلى أهدافه.

وأنشأ البابا شنودة جيلا جديدا من المطارنة.. كلهم من الشباب المثقفين خريجى الجامعات.. أطباء ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعات.. وكانوا على أوثق الروابط به .. وهم من مؤيديه على طول الخط..

كما أنه عندما أنشئ المجلس الملى.. كان للبابا شنودة رأى مسموع من الحكومة فى اختيار أعضاء المجلس..

كما أنه فى تعيينات مجلس الشعب، كان رئيس الوزراء، يطلب من البابا شنودة قائمة بالأشخاص الذين يرشحهم، لكى تختار الحكومة من بينهم من يعين ونقطع هنا كلام موسى صبرى لنقول ملاحظة عابرة :

وفى هذا الصدد قال البابا شنودة فى حوارات عديدة أنه فى أول انتخابات لمجلس الشعب بعد تولى الرئيس السادات طلبوا منى ترشيح عدد من الأقباط للتعيين فى مجلس الشعب إلا أنهم لم يأخذوا سوى واحد فقط ممن رشحتهم فامتنعت بعد ذلك عن ترشيح أحد.

نعود لشهادة موسى صبرى عن علاقة البابا بالسادات.

وقد ثارت أول أزمة حقيقية.. أو أول اصطدام بسلطة الدولة فى الحادث المعروف بحادث الخانكة.

فى هذه المدينة الصغيرة، يوجد منزل، اتخذه المسيحيون وكأنه كنيسة للصلاة.. ولسبب ما، وقع صدام.. وسارت مظاهرات قادها بعض المسلمين، واتجهت إلى هذا المنزل الذى يستخدم كنيسة.. وبدأت إشعال الحريق فيه.. وأمكن لرجال الأمن تهدئة الموقف فى ساعة متأخرة من الليل.

وكان رد فعل البابا شنودة لهذا الحادث هو أنه أرسل فى الصباح التالى عددا كبيرا من المطارنة فى أتوبيس.. وكانت أوامره هى أن يقف الأوتوبيس خارج المدينة.. ثم يترجل المطارنة، ويدخلوا إلى المدينة حتى يصلوا إلى «الكنيسة» ثم يباشرون الشعائر الدينية..

كان هذا التصرف بالغ الخطورة.. لأنه كان يعنى أن تجرى الدماء فى شوارع المدينة، إذا حدث أى صدام، أمام هذا المظهر الاستفزازى. وأمكن لرجال الأمن، إقناع المطارنة بالعودة.. ولكن الموقف زاد التهابا، وغضب الرئيس السادات وردد أن البابا شنودة ـ بهذا السلوك – لا يتصرف من منطلق حل المشكلات وتهدئتها بل إلقاء النار على الزيت.. مما يمكن أن يثير أوضاعا بالغة الخطورة لا سبيل إلى معالجتها.

واتصل بى الرئيس السادات تليفونيا، وطلب منى أن أبلغ البابا شنودة بوجهه نظره. وتمت تسوية هذه الأزمة.

ثم وقعت أزمة أخرى.. فقد نشرت بعض الصحف أخبارا عن مشروع قانون يعد لتطبيق الشريعة الإسلامية فى موضوع الردة.. ونشر فى النصوص أن المسلم الذى يرتد عن إسلامه يعاقب بالإعدام. أى أن المسيحى إذا أشهر إسلامه.. ثم عدل.. فذلك غير مقبول وعقوبته الإعدام.

والحق أن النشر لم يكن دقيقا.. ولم يكن من مصدر رسمى يعبر فعلا عن اتجاه الحكومة إلى ذلك.

وأعلن البابا شنودة على الفور الصوم والصلاة فى جميع الكنائس... حتى تلغى الحكومة هذا المشروع..

وزار ممدوح سالم رئيس الوزراء البابا شنودة وأكد له أن ما نشر لا يعبر عن رأى الحكومة.. ثم جاءت الأنباء من الخارج أن الأقباط المصريين فى أمريكا سوف يتجمعون للاحتجاج فى مظاهرات خلال لقاء كان قد أعلن عنه بين الرئيس الأمريكى كارتر وإسماعيل فهمى وزير الخارجية.

واتصل بى الرئيس السادات وطلب منى أن أتدخل لدى البابا شنودة.. واعتذرت للرئيس السادات عن عدم التدخل لأن وجهة نظر البابا أنى لا أخلص النصيحة وأنى فقط أدافع عن موقف السادات.

ولكن الرئيس السادات قال لى: أبلغه بأى طريق تشاء أنه إذا لم يعدل عن مثل هذه التصرفات فإننى سأصدر قرارا من سطرين بإلغاء القرار الجمهورى بتعيينه.

وكان ذلك فى الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٧٧.

وقلت للرئيس : سأبلغ ذلك إلى الأنبا غرغوريوس وهو رجل روحى عميق الفكر أمين فى إيصال الرسالة عامل على تهدئة الأمور.

وذهبت إلى مكتب الأنبا غرغوريوس وأبلغته إنذار الرئيس وطلب منى أن أمليه نص كلمات الرئيس.. وكانت مكونة من أربعة بنود وأمليتها عليه.

ثم زارنى الأنبا صمويل.. وتحدثت معه فى خطورة هذه التصرفات.. وأن رد فعل البابا السريع على ما ينشر فى الصحف لا يمكن أن يحل مشكلة.. ويؤدى إلى التعقيد لا إلى الحلول.

وسألنى : ما الحل؟

قلت: لا حل فى تفكيرى إلا أن يكتب البابا شنودة رسالة إلى الرئيس فيها معنى الترضية.. وبذلك يهدأ الموقف.

وتحدثنا طويلا. فى هذه الجلسة، وفى غيرها من عشرات الجلسات، أنه من نعمة الله على مصر بمسلميها وأقباطها، أن الرئيس السادات لا يعرف معنى التعصب على الإطلاق.. وليس هو فقط بل جميع أفراد أسرته.. ولذلك فليس من مصلحة الأقباط أن يقف البابا شنودة من الرئيس السادات موقف العناد والتحدى.. لأن السادات يرفض هذا الأسلوب تماما.. ومعنى سلوك البابا شنودة ومطالبه السياسية.. هو أنه يتصور أن الرئيس السادات هو رئيس المسلمين وأنه - أى البابا - رئيس المسيحيين.. وهذا تصور غير معقول.. كما أن غالبية الأقباط غير المتعصبين.. يرفضونه تماماً.

ورفض البابا شنودة فى أول الأمر، كتابة رسالة إلى الرئيس.. وكنت قد كتبت نموذجا للرسالة، بناء على طلب الأنبا صمويل.. وأعطيته له، لكى يسلمه إلى البابا.. وفجأة طلبنى البابا.. واستقبلنى ـ لدهشتى ـ راضى النفس مستريح الأعصاب. وقال لى «إذا كان الحل لكى لا يغضب الرئيس هو أن أكتب رسالة فإننى سأكتبها بأسلوبى».

وحمل لى الأنبا صموئيل، فى المساء رسالة بخط البابا أكثر وقعا من رسالتى لأنها ترضى الرئيس تماماً.

واتصلت بالرئيس .. وكان فى الإسماعيلية .. وأبلغته بما جرى.. وأردت أن أقرأ له الرسالة.. ولكنه اكتفى بفحواها.. واعتبر الموقف منتهياً. وكان سعيدا بذلك. ثم أرسلت له نص الرسالة بعد ذلك فى مظروف مغلق.

وهذا نص الرسالة:

المجمع المقدس

للكنيسة القبطية الأرثوذكسية

السيد الرئيس/ أنور السادات ـ حفظه الله.

تحية طيبة مع صادق الدعاء ، وبعد..

بمناسبة عيد الفطر، أعاده الله عليكم وعلى كل إخواننا المسلمين بالخير والبركة.

أكتب إليكم هذه الرسالة، أحملها محبتى لكم، وثقتى الكبيرة بكم، وتقديرى لجهودكم الجبارة التى تبذلونها من أجل وطننا المحبوب وسلامته، ووحدته الوطنية.

كما أعبر لكم فى هذه الرسالة أيضاً عن أن إخلاص الأقباط لكم مبنى على حب وعقيدة أما الحب فهو لشخصكم كإنسان، يقدر مشاعر الإنسانية ويهتم بكيان كل إنسان وحريته وكرامته، أما عن العقيدة فلأن الأقباط بحكم عقيدتهم الدينية يصلون من أجلكم كحاكم فى كل قداس ويصلون لأجل سلامة بلادنا.

هؤلاء الأقباط يا سيادة الرئيس، الذين هم أعضاء فى أسرتكم الكبيرة يضعون متاعبهم بين يديك، وهم يثقون بمحبتكم وعدلكم وبحسن تصريفكم للأمور. إننا نرى أن سيادتكم، هو دائما صاحب القرار الذى يطمئن الجميع.

دمتم لمصر، وللحرية وللقيم السامية، والله نسأل أن يوفقكم ويقويكم ويرشدكم إلى ما فيه خير الجميع.

الرب معكم

وختاما لكم خالص تقديرنا، أعاد الله عليكم هذه الأيام بكل خير.

القاهرة فى ١٠ من سبتمبر ١٩٧٧.

البابا شنودة الثالث

بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية

ورئيس المجمع المقدس

وقال لى الأنبا صموئيل.. إن ترتيب لقاء بين الرئيس وقداسة البابا، سوف يحل كل هذه المشكلات.

وتحدثت إلى الرئيس في ذلك.. وكانت كلمته.. لا أقابله تحت ضغط .. عندما يصحح كل آثار هذه التصرفات.. فإننى مستعد للقائه على الرحب والسعة..

وكان رجال الدين المسيحى المصريون مجتمعين فى ذلك الوقت فى مدينة لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية على هيئة مؤتمر للمجمع للاحتجاج على ما نشر عن قانون الردة.

وإيقافا لامتداد مثل هذه الاجتماعات.. حضر الأنبا صموئيل إلى مكتبى يوم الثلاثاء ١٣ سبتمبر، واتصل تليفونيا - بتكليف من البابا - بقيادة المجتمعين فى لوس أنجلوس وأبلغهم أن كل المشاكل قد سويت وأن الأقباط فى مصر سعداء وطلب إليهم إرسال برقية شكر إلى الرئيس لاهتمامه بشئون الأقباط.

كما أرسل البابا شنودة إلى القساوسة فى أمريكا وانجلترا وأستراليا برقية باسمه يوم الخميس ١٥ سبتمبر يخطرهم بأنه لا توجد قوانين جديدة وأنه يقدر قرارات الدولة. وطلب منهم أن يلتزموا الهدوء ولا داعى لأى انزعاج.

وهذا هو نص البرقية:-

Authorities assured us no new Laws to be issued. We appretiate this decision.

Inform all coptic in North Americe. Be calm. No need for anxiety. Blessong. Pop SHENOODA.

وأبلغت ذلك إلى الرئيس السادات.. الذى طلب منى أن أتصل بإسماعيل فهمى وزير الخارجية لوضعه فى الصورة قبل سفره. واتصل بى وزير الخارجية قبل أن أتصل به وطلب منى أن أكتب له مذكرة مختصرة، لكى يرسلها إلى سفارتنا فى واشنطن.. حتى تكون الصورة واضحة. وكنت خلال ذلك على اتصال مستمر بممدوح سالم رئيس الوزراء وبدا لى أنه هو الذى اقترح أن يخطر إسماعيل فهمى بكل التفصيلات.

وهذا نص المذكرة التى أرسلتها إلى إسماعيل فهمى:

الموضوع: الاتصالات التى جرت بين رجال الكنيسة القبطية فى مصر والأساقفة المصريين فى أمريكا.

اقتراح بأن ترسل للدكتور أشرف غربال سفيرنا الحقائق التالية:

١ - اتصل الأنبا صموئيل أسقف الخدمات بتكليف من البابا شنودة تليفونياً برجال الدين المسيحى أعضاء المجمع المجتمعين فى لوس أنجلوس فجر يوم الثلاثاء ١٣ سبتمبر وتحدث إلى الأب غبريال وآخرين بالآتى:

أنه مكلف من قداسة البابا بإبلاغهم رسميا، أن كل المشاكل قد حلت وأن السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء قد زار البابا شنودة واجتمع به ساعة ونصف ساعة. وتأكد أنه لن تصدر أية قوانين. وأن المشكلات الأخرى كلها غير القوانين فى الطريق إلى الحل.

* قال لهم إن خبر زيارة ممدوح سالم نشر فى كل صحف مصر وأذيع بالراديو والتليفزيون فى كل النشرات.

* إن هناك الآن ابتهاجا بين جميع الأقباط فى مصر، بهذه النتائج.

* إن السيد الرئيس أنور السادات سوف يستقبل قداسة البابا شنودة.

* طلب إليهم تهدئة الخواطر وإبلاغ جميع الأقباط بهذه النتائج المطمئنة للجميع.

* قداسة البابا الآن فى الدير وسيعود يوم الخميس ١٥ سبتمبر ويرسل إليهم برقية بذلك.

* قال لهم الأنبا صمويل: يجب التنبيه على الجميع بأن أى تحركات مضادة أثناء زيارة السيد إسماعيل فهمى وزير الخارجية ستكون ضارة جداً. وعلى أى قبطى يريد القيام بأى حركة أن يتصل بأسرته فى مصر تليفونيا ليعلم أن كل شىء قد انتهى، وأن الجميع سعداء وقال لهم الأنبا صموئيل أن أى تحرك من هذا النوع سينعكس أثره بالضرر على الأقباط فى مصر.

* طلب إليهم الأنبا صموئيل إرسال برقية شكر للرئيس السادات لاهتمامه بشئون الأقباط.

* طلبوا منه تأكيدا كتابيا فقال لهم أن قداسة البابا شنودة سيرسل إليهم برقية يوم الخميس بمجرد عودته من الدير.

* قال لهم أن وكالات الأنباء العالمية سوف تذيع هذا وفعلاً أذاعت وكالة الأسوشيتدبرس برقية بأن الصلاة والصوم قد انتهيا وأن البابا تلقى تأكيدات . ه

السلطات بأن مشروعات القوانين التى نشرت سوف لا تصدر وأن القيادات القبطية سعيدة بهذه النتائج.

* قال لهم أن الكنيسة احتفلت بعيد النيروز، فى مهرجان وطنى كبير خطب فيه مسلمون ومسيحيون عن الوحدة الوطنية وأن الكل سعيد.

* نفى لهم الأنبا صموئيل الشائعات الكاذبة التى سمعوها فى أمريكا من أن أحد رجال الدين المسيحى قد قتل. قال إن هذا كذب، ولا أساس له من الصحة. وقال لهم ليس صحيحا أن كنيسة فى الفيوم قد احترقت. لقد حصل اعتداء على منزل وسويت كل آثار الاعتداء.

كما أرسلت إلى إسماعيل فهمى نص برقية البابا، واقترحت ردا على برقية الأساقفة المصريين فى أمريكا إلى ممدوح سالم رئيس الوزراء أن يكلف الدكتور أشرف غربال سفيرنا بإبلاغهم أن رئيس الوزراء تلقى برقيتهم الأولى وأنه قام بزيارة البابا شنودة الذى وعد بإبلاغهم نتائج مناقشة كل الأمور، وأن الجميع فى مصر حريصون تماما على الوحدة الوطنية وأنه يهم رئيس الوزراء أن المسئولين هنا يتلقى منهم ما يشكون منه.. وذكرت لإسماعيل فهمى ان هذا الاقتراح قدم من الأنبا صموئيل أثناء اجتماع رئيس الوزراء بالبابا والهدف منه أن يشعر الأقباط هناك أن المسئولين هنا لا يتجاهلونهم ويردون عليهم وقلت أنه اقتراح عملى ومفيد.

وإذا عدت إلى حادث الخانكة.. فإننى أسجل أن الرئيس السادات رأى حتى يكون الأمر مطروحا على الشعب أن يجرى تحقيق فى ظروف الحادث، وكل ما يلابس هذه الظروف على مستوى الجمهورية فى مجلس الشعب. وهناك رأى طرح على الرئيس بألا يتدخل مجلس الشعب فى هذا الموضوع.. وأن يتصرف هو بالقرارات فى حدود حقه الدستورى كرئيس للدولة.. ولكن الرئيس فضل أن يطرح الصورة كلها أمام الشعب، تجنبا للشائعات، وتحديدا للأمور فى إطارها الصحيح. وتألفت اللجنة البرلمانية برياسة الدكتور جمال العطيفى وأعضاء من المسلمين والأقباط، وأدت مهمتها بعد الاستماع إلى كل الأطراف، وقدمت تقريرا ممتازا يتضمن أسلوب الحلول لجميع المشكلات، وفى مقدمتها قرارات السماح ببناء الكنائس التى تصدر عن الحكومة اعتمادا على مرسوم همايونى وضع منذ مئات السنين.

ثم قام الرئيس السادات بزيارة للمجلس الإسلامى الأعلى برياسة شيخ الأزهر واجتمع بهم وقتا طويلا، وتحدث إليهم فى وجوب ترسيخ العلاقات الطيبة بين المسلمين والأقباط وإيجاد نوع من التعاون بين القيادات الدينية وإصدار مؤلفات مشتركة حول المعانى والقيم والمبادئ التى يشترك فى إرسائها الإسلام والمسيحية.. ثم اجتمع الرئيس بالبابا شنودة ومعه الأساقفة .. وتحدث إليهم فى هذه المعانى وصرح لهم بأنه إذا كانت طلبات البابا إنشاء ثلاثين كنيسة فهو يوافق على إنشاء خمسين كنيسة.. فليست هذه هى المشكلة. كما تحدث إليهم فى حل مشكلة الأوقاف المسيحية.

وبدأت فترة سكون.. وحدث تصور أنه لن يثور شيء بعد هذا الاجتماع.. ولكن بمرور الوقت.. نشأت المشكلات من جديد.

فقد وقعت أحداث متفرقة، فى بعض المدن الصغيرة والقرى وكان محورها اعتداءات متبادلة.. وفى بعض هذه الأحداث وقع مصابون.. وكانت سياسة الدولة بعد تحقيقات النيابة العامة، هى إيجاد سبيل للمصالحة من كبار المسيحيين... وكبار المسلمين فى القرية أو المدينة التى يقع فيها الحادث .. لأن تطبيق القانون فى هذه الحالات سيوجد مزيدا من الضغائن.. وكان الهدف هو القضاء على هذه الضغائن حتى لاتثور من جديد.

كما حدثت شكاوى من رجال الدين المسيحى، من النبوى إسماعيل وزير الداخلية على أساس أنه يتباطأ فى تنفيذ تعليمات الرئيس ببناء ٥٠ كنيسة.. وعدم تذليل العقبات الروتينية التى تثور من الموظفين المنفذين.. ثم بدأت تقع حوادث فى جامعة أسيوط وجامعة المنيا وجامعة الإسكندرية.. وكان يحدث التدخل دائما لتهدئة الأجواء.. وكانت الاتهامات متبادلة بين شباب الجماعات الإسلامية وشباب الأقباط.. وظهرت تحديات عنيفة من الجانبين وبدأت عبارة الاستشهاد فى سبيل المسيح تظهر على ألسنة شباب الأقباط.. وخلال ذلك بدأ نفوذ الجماعات الإسلامية يظهر فى الجامعات، على إدارة الجامعة، وعلى هيئات التدريس.. وتدخلت الجماعات الإسلامية ومنعت بالقوة حفلات الترفيه وغير ذلك.

وتكهربت الأجواء من جديد..

واضطر الرئيس السادات، إلى عقد اجتماعين جديدين.. للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وللأساقفة والمطارنة وأعضاء المجمع المقدس وكان ذلك فى استراحة القناطر الخيرية، وطلب منى الرئيس السادات أن أحضر اجتماعه مع البابا شنودة والمطارنة حتى أكون شاهدا على كل ما يجرى وحضر الاجتماعين ممدوح سالم رئيس الوزراء.

واستمر اجتماع الرئيس بشيخ الأزهر المرحوم الشيخ عبد الحليم محمود وعلماء المسلمين حوالى الساعة والنصف.. ثم استمر اجتماع الرئيس بالقيادات الدينية المسيحية أكثر من أربع ساعات. وفى هذا الاجتماع، تحدث الرئيس السادات طويلا عن تاريخ الوحدة الوطنية فى مصر... ثم طلب إلى الحاضرين أن يتكلموا بكل صراحة. وأن يعرضوا كل مايعانون منه. وقال الرئيس فى هذا الاجتماع إنه لا يفرق بين مسيحى ومسلم فى أية وظيفة عامة. وضرب مثالا بى وقال إننى لم أطلب تعيينى رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم ولكنه اختارنى لأننى صالح لهذا المنصب.

كما ضرب مثلا بقيادات الجيش من المسيحيين التى حاربت بشجاعة فى أكتوبر وقال إن اللواء فؤاد غالى قائد معركة القنطرة نال تقدير الدولة.. وهو من أقرب الناس إلى قلبه.. إلى آخر هذه الأمثلة وتحدث جميعهم وعرضوا حوادث عديدة متفرقة.. وكان الرئيس يصدر أوامر الحلول على الفور.. وصارحهم بأنه كان لا يعلم شيئا عن هذه الحوادث المتفرقة وكان يتصور أن الأحداث متركزة فى أسيوط والمنيا فقط.. وكان أشد الحاضرين عنفا هو مطران أسيوط الذى طلب الأمان من الرئيس لكى يتحدث بصراحة.. وتكلم طويلا ضد محافظ أسيوط (*).. وروى وقائع عن منع المسيحيين من الاحتفال بعيد مريم العذراء فى كنيسة العذراء بالجبل.. وهو احتفال اعتاد المسلمون والمسيحيون على المشاركة فيه معا.

وشكر الرئيس السادات له صراحته. وقال لى الرئيس بعد ذلك أنه يعرفه منذ أول أشهر الثورة، وأنه الشخص الوحيد الذى خطب أمام جمال عبد الناصر فى أسيوط وهاجم الثورة.

وقال السادات فى هذا الاجتماع، أنه سيجعله دوريا مرة كل عام، حتى تصفى كل المشكلات أولا بأول. وقال أنه يسمح بإنشاء مكان للصلاة فى كل قرية.. مثل «الزوايا»

(*) المقصود به محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط طوال فترة السبعينيات.

التى ينشئها المسلمون وقال إنه غير مقتنع أبدا بأن يكون إنشاء الكنائس طبقا للقرار الهمايونى..

وكان الاجتماع فى قمة النجاح..

وبعد انصرافهم، وقفت مع الرئيس وممدوح سالم - فى ممر يفصل بين قاعة الاجتماع وبين الاستراحة - وقال الرئيس وهو غاضب لرئيس الوزراء: أرسل فورا إلى جميع المحافظين باسمى بأنى لن أسمح أبدا بالاعتداء على كنيسة فى مصر.. وأننى سأفصل المحافظ الذى لا يستطيع منع ذلك.

كما وجه الرئيس لوما إلى ممدوح سالم لأنه لم يخطره.. إلا بأحداث أسيوط والمنيا .. وقال ممدوح سالم إنها حوادث بسيطة وتواجهها الحكومة، ولاداعى لتدخل الرئيس فيها..

ثم تولى الدكتور مصطفى خليل رياسة الوزارة..

وبدأت الأحداث تتفاقم..

ظهر نفوذ الجماعات المتطرفة فى الجامعات أكثر وأكثر.. عنفت التحديات بين الشباب المسيحى والجماعات.. وخاصة فى جامعة الإسكندرية.. وكانت الطالبات والطلبة المسيحيون يجتمعون فى الكنيسة.. مع نائب المطران، وكان أسلوبه هو الرد العنيف وطلب من الطالبات تعليق صلبان خشبية كبيرة على صدورهن .. إلى آخر مثل هذه الأمور .. التى ألهبت المواقف.

كثرت الاعتداءات على إدارات الجامعات وخاصة فى أسيوط.

وزارنى الأنبا صموئيل بعد أيام من تولى الدكتور مصطفى خليل رياسة الوزارة..

وقال لى أنه يريد أن يدبر اجتماعا بين رئيس الوزراء الجديد والبابا يأخذ شكل زيارة من البابا للتهنئة.. ويكون فى حقيقته اجتماع عمل..

وقلت للأنبا صموئيل إننى أرحب بهذه الفكرة.. «وإذا كنتم تشكون من أن ممدوح سالم أو النبوى لم يكونا ينفذان تعليمات الرئيس.. فإن الدكتور مصطفى خليل يمتاز بأنه كالخط المستقيم وإذا التزم بشىء نفذه..» وهو يوافق أو يرفض بمنتهى الوضوح والصراحة دون أية مجاملة.

وتم الاجتماع فعلا فى مكتب رئيس الوزراء.. وكان الرجل مستعدا، وأتى معه بالوزراء المختصين. . واتفق على دراسة المشكلات الطويلة المدى.. مثل مشكلة الأوقاف.. ومشكلة تغيير القرار الهمايونى لبناء الكنائس.. وبالنسبة للمشكلات الحالية والأحداث المفاجئة فقد طلب رئيس الوزراء من البابا أن يكون اتصاله به مباشرا وعلى الفور لمواجهة هذه الأحداث فى مولدها وقبل أن تتفاقم..

وحدث فى جامعة أسيوط، أن حاولت جماعة متطرفة أن تمنع الطلبة الأقباط من الاحتفال بأحد الأعياد.. وأعطى رئيس الوزراء تعليماته المباشرة إلى وزير الداخلية بالتصدى بالقوة لهذه الجماعة وإتاحة الفرصة للطلبة المسيحيين أن يحتفلوا بالعيد.. وأنذر الدكتور مصطفى خليل محافظ أسيوط بالفصل إذا لم يعمل على تنفيذ هذه التعليمات. وبهذا صرح لى الدكتور مصطفى خليل.

ثم وقعت أحداث أخرى.. منها رواج قصة أن طالبا من الجماعات الإسلامية اغتصب ابنة أخت سكرتير البابا (وهو قس) وأجبرها على إشهار إسلامها وتزوجها.. وقد حقق الدكتور مصطفى خليل هذه الواقعة مرتين وطلب من وزير الداخلية استدعاء الفتاة ووالدتها وأسرتها وعدد من النواب الأقباط.. وانتهى التحقيق إلى أنها قصة حب عادية.. وأن الشاب ليس من الجماعات الإسلامية.. وأن الفتاة مصرة على الزواج منه وتحدت عائلتها أمام المجتمعين.

خلاصة القول أنه كانت هناك قوى من الجانبين تحاول تصعيد الأحداث وتضخيمها .. وزارنى خلال ذلك الأنبا صموئيل.. وكذلك الأنبا اثناسيوس مطران بنى سويف وهو شخصية ممتازة.. وطلبوا منى إبلاغ الرئيس برغبة البابا فى مقابلته لحسم هذه الأمور.. وقلت لهم ولكن لماذا لا يتصل البابا برئيس الوزراء وقد اتفقنا على ذلك.. لمواجهة أى حدث . ولم أجد إجابة شافية لسؤالى.. ولكنى فهمت أن البابا شنودة مصر على لقاء رئيس الجمهورية .. وممتنع عن الاتصال برئيس الوزراء..

وخلال ذلك كان الرئيس السادات قد زار جامعة أسيوط وعقد اجتماعا أذيع على الهواء فى التليفزيون وعرض فيه كل التقارير التى تلقاها عن الوقائع المنسوبة للجماعات

الإسلامية.. واستمع إلى آراء الأساتذة الذين أجمعوا على ضرورة وقف هذه الأحداث.. وتحدث أحد الأساتذة وقال إن الدولة شجعت هذه الاتجاهات على أساس أنها تناوئ المد الشيوعى وهذا سبب تضاعف قوة الجماعات الإسلامية..

المهم أن الرئيس السادات، كان مقتنعا بمواجهة الموقف بأسلوب ديمقراطى.. وكان يهدف إلى أن تطرح كل الحقائق .. على الشعب..

وبدأ حنا نيروز المحامى ـ وعضو مجلس الشعب المعين والمستشار القانونى للبابا ـ يترك رسائل إلى الرئيس فى مكتبه عن مطالب البابا.. وكان منها إجراء محاكمات قضائية فى كل الحوادث.. ثم المطالب السياسية الأخرى الخاصة بنسبة عدد المسيحيين فى الوظائف العامة .. وغيرها.. وضاق الرئيس السادات بهذا الأسلوب وخاصة من حنا نيروز بالذات.. وكان الرئيس قد استدعاه وأبلغه بتعيينه عضوا بمجلس الشعب .. وطلب إليه أن يكون رسول توفيق وتهدئة مع البابا شنودة واعتمد الرئيس فى ذلك، على أن حنا نيروز كان زميل دراسته فى المدرسة الثانوية. وكانا يجلسان فى تختة واحدة. وروى الرئيس لى أن حنا نيروز كان من أسرة «مستورة » وهذا تعبير السادات. وكانوا يرسلون له كل يوم طعام الغداء فى «العامود». أما السادات فكان يعتمد على سندويتش الفول أو الطعمية لفقره.. ولكن حنا نيروز كان يصر على أن يشاركه زميله وصديقه أنور فى طعام «العامود».

اعتمد الرئيس على هذه الخلفية.. وفوجئ بأن حنا نيروز منحاز انحيازا كاملا لأسلوب البابا شنودة .. مما ضاعف من ألم الرئيس.

ثم حان موعد رحلة الرئيس إلى أمريكا..

خلال ذلك كان عدد من المتطرفين المسيحيين الذين هاجروا إلى أمريكا وحصلوا على الجنسية الأمريكية قد بدأوا إصدار مجلة باللغة العربية يتحدثون فيها عن الاضطهاد الذى يلقاه المسيحيون.. وكانوا يتابعون أعضاء الكونجرس بالخطابات التى تتحدث عن وقائع اضطهاد مبالغ فيها إلى درجة مثيرة للأسف.. ومن ذلك أنهم زعموا أن الأقباط لا يستطيعون الخروج من منازلهم وإلا تعرضوا للقتل أو الاختطاف أو اغتصاب النساء منهم!

وفوجئنا فى هذه الرحلة، بأن منشورات من هذا القبيل توزع فى الشوارع المحيطة بمقر إقامة الرئيس السادات. كما تجمعت أكثر من مظاهرة أمام البيت الأبيض ترفع لافتات ضد الرئيس! وظهرت إعلانات مستفزة فى صحيفتى النيويورك تايمز والواشنطن بوست..

ولكن الرئيس السادات لم يفاجأ بذلك...

كانت لديه معلومات قبل السفر، أن هذه المظاهرة مدبرة من قبل، بالاتفاق مع البابا شنودة فى القاهرة، وتلقى الرئيس تقارير عن الأشخاص الذين حضروا من أمريكا لهذا الغرض.

وقد سمعت ذلك من السادات وقال لى حينئذ: كل ذلك موجود ومدون لى وبأسماء الأشخاص.

وكان البابا شنودة فى نفس الوقت قد أرسل الأنبا صمويل إلى أمريكا لكى يعمل على تهدئة الموقف.. كما حمل رسالة إلى الأقباط يطلب منهم العدول عن هذا الأسلوب..

ولكن الرئيس السادات لم يتقبل هذا الأسلوب. وكان مقتنعا تماما بأن البابا شنودة هو الذى دبر، وهو فى الوقت نفسه يريد أن يأخذ شكل دور المهدئ.. بعد أن نفذ خطته، لأن الأنبا صمويل وصل متأخراً إلى أمريكا بعد أن جرى كل ذلك.

والحق أن البابا شنودة لم يقتنع بوجهة نظر عدد من الشخصيات القبطية العامة الذين أرادوا أن يوضحوا أن تحركات الجماعات الإسلامية المتطرفة موجهة ضد الدولة ورئيس الدولة.. ولذلك فإن من مسئوليته أن يترك الدولة تعالج مشكلتها.. أما أن يتدخل هو لكى يضيف عبئا جديدا فوق أكتاف الرئيس السادات فإنه بذلك يعرض مصالح الأقباط للخطر.. ويخسر عاطفة الرئيس.. ويصعب من إمكانيات الرئيس لحل المشكلات.

ولكن البابا شنودة كان مصرا على أن تجرى المحاكمات وأن هذا هو الحل الوحيد..

وجاء ماحدث فى أمريكا منهيا تماما للعلاقات بين الرئيس السادات والبابا. ولذلك فقد رفض الرئيس السادات الاجتماع بالبابا بعد ذلك.

وفى حدود فهمى، فإن المتعصبين من المسيحيين المصريين الذين هاجروا إلى أمريكا

فى الستينيات تصوروا أن العلاقات الجديدة التى أرساها السادات مع أمريكا.. ستتيح لرئيس أمريكا أن يتدخل فى موضوع الأقباط وفق ما يريدون.. وهذا تصور خاطئ..

وكان ألم الرئيس مضاعفا من البابا شنودة لأنه عندما عرض البابا أنه سيزور الكنائس القبطية فى أمريكا.. سمح الرئيس بذلك بل طلب من سفيرنا فى واشنطن أن يصحب البابا فى اللقاءات الهامة.. كما طلب السفير موعدا للبابا شنودة للقاء الرئيس كارتر. وحضر السفير اللقاء. وقد قال الرئيس كارتر للبابا شنودة .. إن الرئيس السادات معجب به، وأنه حدثه عنه كثيرا وسأله كارتر عن عدد الأقباط فى مصر. وقال كارتر أنه سمع أنهم سبعة ملايين.. وربما كانت هذه الملاحظة من الرئيس الأمريكى كارتر هى التى صورت لبعض القيادات القبطية أن الرئيس الأمريكى مهتم بمشكلات الأقباط.. لأن وجهة نظر الكنيسة أن عدد الأقباط فعلا ٧ ملايين وليس ٣ ملايين أو أقل كما سجلت الإحصائيات.

على أية حال، هذه مجرد استنتاجات راجت فى ذلك الحين.. ولكن خلاصة القول أن ما حدث فى أمريكا من قلة من الأقباط المتطرفين.. كان هو الإيذان لختام العلاقة بين الرئيس السادات ، والبابا شنودة.

واستمرت محاولات عدد من الشخصيات القبطية العامة لتهدئة الموقف. واقترحوا على قداسة البابا وقف اجتماعات يوم السبت الأسبوعية التى كان يعقدها للشباب المسيحى، ويحضرها آلاف... ويلقى فيها محاضرة لها طابع دينى . يدعو الشباب الحاضر إلى التمسك بـ «قوة» الإيمان. وكانت جهات الأمن ترى أن هذه الاجتماعات تلهب المشاعر، وتدفعهم إلى الاصطدام، إذا وجد أى استفزاز ـ مقصودا أو غير مقصود ـ وتدعو فى أثرها كل الشباب الحاضر إلى التصدى فى كل المجالات، بـ «قوة» الإيمان.

ورفض البابا شنودة هذا الاقتراح..

كما اقترح عليه نقل نائب مطران الإسكندرية وهو شاب من المقربين إلى البابا شنودة.. وكان أسلوبه هو تسخين الأحداث فى الإسكندرية لا تهدئتها ـ وخاصة فى

الجامعة ـ كما ذكرت ولم ينفذ البابا هذا الاقتراح إلا بعد عامين.. ونقل هذا القس إلى لندن.

وكذلك كان موقفه من كثير من اقتراحات التهدئة التى لا تصل إلى اقتناعه.

وأراد البابا شنودة أن يصل بالموقف إلى منتهاه كإعلان حالة يأس من الإصلاح .. فدعا المجمع المقدس إلى اجتماع مستمر.. وتقرر فى هذا الاجتماع إعلان عدم احتفال الكنائس بالشعائر الدينية للعيد.. وعدم استقبال ممثلى الدولة فى هذه الاحتفالات.. وطلب من جميع القساوسة فى جميع الكنائس تلاوة بيان بأن هذا القرار قد اتخذ احتجاجا على اضطهاد الأقباط فى مصر.

وكانت أجهزة الإذاعة والتليفزيون قد انتقلت إلى كنيسة الأقباط الكبرى بشارع رمسيس بالقاهرة. وفى اليوم السابق على عيد الأقباط.. للاستعداد لإذاعة «القداس» كما جرت العادة.. ورفض المشرفون بالكنيسة تركيب الأجهزة.. وطلبوا من موظفى الإذاعة والتليفزيون الانصراف. واتصلت بى صفية المهندس رئيسة الإذاعة وأبلغتنى بهذه الواقعة.. ولما علم السادات منها بذلك تضاعف غضبه إلى قمته. ووصلت الأزمة إلى ذروتها.. بل أصبح الموقف خطيرا. لأن النزول بالأزمة إلى الشارع بهذا الأسلوب يعنى ـ تماما ـ احتمال وقوع أحداث دامية وخاصة فى الأحياء الشعبية أو القرى الصغيرة.. وإذا تدخلت الدهماء فى هذه الأحداث فإنه لا توجد حكومة تستطيع أن توقف الدماء .. إذا بدأت حتى بحادث صغير..

وقد سيطر البابا شنودة على اجتماع المجمع المقدس ولم تكن هناك فرصة أمام أحد من الحاضرين لكى يقول كلمة تهدئة.. بل حدث عندما دعا مطران بنى سويف الأنبا اثناسيوس إلى اجتماع فى الكنيسة حضره الرسميون والقيادات الإسلامية فى مدينة بنى سويف، وتبادل الخطباء الكلمات عن الوحدة الوطنية والتحام الهلال بالصليب .. حدث أن غضب البابا شنودة من هذا التصرف .. وفى اجتماع المجمع المقدس توجه بسؤال إلى مطران بنى سويف: كيف تفعل هذا؟

ووقف مطران بنى سويف وهو رجل هـادئ خفيض الصوت.. وقال «أريد أن أوضح يا سيدنا..».

وهنا قاطعه البابا شنودة وقال له فى صرامة

«... لا أريد أى توضيح .. وإذا استمررت فى الكلام فإننى سأغادر هذا الاجتماع..».

وهكـذا وصلت الأزمة إلـى منتـهاها... وكان الـبابا شنـودة طوال الوقـت ـ باستثناء اجتماعات المجمع المقدس ـ يبقى فى الدير للتعبد.

وفشلت كـل الوساطات لكى يـعدل عن موقفه.. وعامـل أعضاء مجلس الـشعب من المسيحيين معاملة جافة وتراجع أمامه عدد منهم..

وقد توجـه الأنبا صموئـيل لزيارة الـدكتور مصطـفى خليل رئـيس الوزراء فى مـنزله لمحاولة إيجاد مخرج.. وقد عرض الدكتور مصطفى خليل أن يعود البابا شنودة من الدير ويقـيم مراسم الـعيد فـى الكنيـسة مقـابل أن يحضـر رئيس الـوزراء هذه المراسم بـاسم الحكومة.

ولكن الأنـبا صموئـيل، طلب أن يـتوجه إلى الـدير أحد الوزراء لـدعوة البابـا شنودة للحضور .. واقترح اسم منصور حسن.

وهنا تعثر الحل..

ولما أبلغ الدكتـور مصطفى خليل الرئيـس السادات باقتراحه بعد أن فشـل كان تعليق الرئيس أنه لو كان رئيس الوزراء قد نفذ هذا الاقتراح لأقاله من الوزارة..

وهكذا توتر الموقف إلى قمته.

واستعد الرئيس السادات لتفجير الموقف فى خطاب كان سيلقيه فى اجتماع عام ..

وطلب منى الرئيس إعداد الخطاب.. وأملانى نقاطـه بالنسبة لموقف البابا ولموقف نادى القضاة.. وكانت الـدكتورة آمال عثمان وزيرة الشئـون الاجتماعية قد أعدت بحثـا قانونيا عن عدم تدخل رجال القضاء فى العمل السياسى.. وأعطانى الرئيس هذا البحث.

وطلب منى الرئيـس أن يكون الحديث عن موقف البابا شنودة مـتوازنا.. وكان الرئيس

يزمع أن يرتجل خارج النص شيئا عن تاريخ الوحدة الوطنية في مصر.. وقرأ عن ذلك كثيرا، واعتمد على مؤلفات عبد الرحمن الرافعي في تاريخ الوحدة الوطنية منذ مؤتمر الأقباط الذى عقد فى أسيوط عام ١٩١٠.

وكان الرئيس يعتزم أن يعين ألبرت برسوم سلامة رئيسا لمجلس الشورى فوق وجود وزيرين من الأقباط فى الوزارة.. كدليل على تسامح الدولة أمام تعنت البابا شنودة.. وكان الرئيس فى غاية الألم من الأنباء التى تلقاها عن وجود عدد من الشباب الأقباط فى لبنان.. والدعوة لفكرة التقسيم فى لبنان والتحدث عنها فى مصر بالنسبة للأقباط.

وبعد أن أعددت الخطاب .. طرأ جديد على الموقف.

لقد توجه البابا شنودة إلى اجتماع يوم السبت الذى كان يعقد بدار الكاتدرائية.. واتصل بى الأنبا صموئيل وكذلك زميلنا فوميل لبيب مدير تحرير المصور.. وأبلغانى أن الاجتماع كان رائعا وأن الشباب القبطى هتف بحياة أنور السادات فى الاجتماع.. وطلبا منى إبلاغ ذلك إلى الرئيس. وأبلغته فعلا للرئيس قبل ذهابى إليه لمراجعة الخطاب وسعد به.. ثم اتضح لى بعد ذلك عدم صحة واقعة الهتاف بحياة السادات.

وكان الرئيس قد اجتمع فى ميت أبو الكوم بالنواب الأقباط.. ودعاهم إلى غداء «صيامى» مسيحى.. وتحدث عدد منهم وطلبوا إليه أن يحل الموقف بحكمته.. وروى لهم أسباب ألمه، ومنها أنه قبل أن يتخذ البابا هذا القرار بعدم الصلاة فى العيد، كان قد تلقى مذكرة من حنا نيروز عن أزمة فى دير للراهبات على شاطئ البحر قريبا من الإسكندرية بسبب بناء سور للدير، وتعديات على أرض الدير وبمجرد أن عرض الخطاب على الرئيس اتصل بنائبه حسنى مبارك وطلب إليه أن تحل مشكلة الدير وأن تمكن الراهبات فيه من كل الأرض ومن إقامة السور خلال ٢٤ ساعة. وفعلا حلت هذه المشكلة وكانت قد تعثرت طويلا فى إجراءات روتينية وخلاف على الاختصاصات بين عدد من الوزارات وجهات الأمن.

وألح النواب على الرئيس أن يكون هو الأب للجميع وأن يحل الأزمة..

وأخيرا قال الرئيس: من جانبى .. لا أزمة.

وكان ذلك يعنى أن عدول البابا شنودة عن قراره.. يعنى حل الأزمة تماما. وشكر له لنواب هذا الشعور وقبلوه امتنانا وعرفانا..

وعندما توجهت إلى ميت أبو الكوم لمراجعة الخطاب.. قال لى الرئيس:

لا.. لا داعى لتفجير الموقف.. وأنا رجل أعمل بالسياسة ومادامت الأزمة فى طريقها إلى الحل من جانب البابا شنودة .. فلا داعى للتصعيد.

وفعلا خففت كثيرا من كلمات الخطاب.. واختصرت ما كتبته إلى بضعة سطور فى أقل من ورقة فولسكاب..

وكان المفروض أن أسافر إلى أمريكا يوم إلقاء الرئيس لخطابه وعند وصولى إلى واشنطن فوجئت من زملائي الذين تكرموا باستقبالى فى المطار بأن خطاب الرئيس كان كله حول تصرفات البابا شنودة.. وكان فى قمة العنف.. حتى أنه قال ما يعنى اتهاما للبابا شنودة بالخيانة.

ودهشت من هذا التحول المفاجئ.. الذى جرى خلال ٤٨ ساعة.

وعلمت بعد عودتى أن الرئيس تلقى معلومات بأن البابا شنودة كان يدعو الأقباط إلى عدم الاشتراك فى الاستفتاء الذى كان مقررا وكان من نصوص الاستفتاء تعديل مادة الدستور بحيث تكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.

وكان هذا النص مثار اعتراض البابا شنودة. وكان يرى أن يضاف إليه ما يؤكد استثناء غير المسلمين من تطبيق الشريعة الإسلامية. وقد أعد الوزير ألبرت برسوم سلامة مذكرة تفسيرية للنص أقرها مجلس الشعب تعبر عن المعنى الذى قصده البابا شنودة ـ ونشرتها فى الأخبار ـ ولكن البابا أصر على رأيه وكانت حجته أنه تلقى وعدا بذلك.

ولذلك غير الرئيس موقفه.. وبعد أن كان متجها إلى التهدئة الكاملة.. صعد الموقف إلى قمته، وعقد المقارنات بين البابا شنودة وسلفه البابا كيرلس الذى وصفه بقمة فى الوطنية والتسامح.

وعدل الرئيس عن ترشيح ألبرت برسوم سلامة لرياسة مجلس الشورى.. وأسند إليه منصبا وزاريا بعد ذلك.. وكان ينوى أن يسن تقليدا جديدا وهو وجود ٣ وزراء أقباط فى

الوزارة ولكنه عدل عن ذلك حتى لا يتصور البابا شنودة أن الرئيس السادات اتخذ هذا القرار تحت ضغط.. وكانت هذه طبيعة السادات دائما.. تحدى كل الضغوط وبوضوح.

واستمر الموقف على ما هو عليه.. إلى أن وقعت أحداث الزاوية الحمراء.. وتطور الموقف إلى قرار من الرئيس السادات بالمواجهة الشاملة للجماعات الإسلامية وعدد من رجال الكنيسة.

ولم يكن أنور السادات يعانى فقط من تصلب مواقف البابا شنودة.. بل كان يعانى أيضا من تصلب مواقف الشيخ عبد الحليم محمود .. شيخ الأزهر..

وعندما دعا السادات الاثنين إلى قصر عابدين.. فى جمع ثقافى كبير، وتحدث الرئيس عن الوحدة الوطنية تألق البابا شنودة فى كلمته أمام الميكروفون.. واستشهد بوقائع التاريخ الإسلامى على عراقة الوحدة الوطنية.. وكان الشيخ عبد الحليم محمود مقلا جدا، وتحدث عن الرحمة التى يدعو إليها الإسلام.

ولم يسترح السادات إلى كلمة الشيخ عبد الحليم محمود وكان يود لو أطال فى معنى الوحدة.. ومعنى التسامح الدينى.. وعلاقات المسلمين بالمسيحيين على مر العصور.

وإذا كان السادات ضائقا بالاثنين فقد كان الاثنان أيضا يضيقان ببعضهما. ورفض الشيخ عبد الحليم محمود إصدار مؤلفات مشتركة عن القيم الروحية المشتركة فى الإسلام والمسيحية.

وكان الرئيس السادات لا ينوى أن يجدد مدة خدمة الشيخ عبد الحليم وأعلن ذلك فى جلسات خاصة ولكنه عدل عن موقفه وجدد مدة خدمته ولم يعرف السبب.

وكان الشيخ عبد الحليم يحمل حساسية خاصة من البابا شنودة وقد حدث أن هاجم زميلى عبد الوارث دسوقى المشرف على الصفحة الدينية فى «الأخبار» كتابا لابن الشيخ عبد الحليم وهو أستاذ فى الأزهر.. وكنت غائبا فى الخارج.. ولما عدت سمعت عن غضب شيخ الأزهر.. وعن تصوره أننى وراء هذه الحملة.. وأن البابا شنودة هو الذى دفعنى إلى ذلك!! فى وقت قطعت فيه العلاقات تماما بينى وبين البابا، الذى فقد ثقته فى شخصى، واعتبرنى ـ كما قلت ـ مدافعا فقط عن كل ما يصدر من الرئيس السادات.

وطلبت من زميلي عبد الوارث وقف هذه الحملة، لأنه يساء تأويلها في ظروف التوتر الديني القائم.. وكان عبد الوارث مصرا على استمرارها على أساس أنه لا كهنوت في الإسلام.. وأن شيخ الأزهر شخص عادي يمكن نقده..

وفي ذلك الوقت شن عبد الرحمن الشرقاوي حملة عنيفة ضد فضيلة الشيخ عبد الحليم على صفحات روز اليوسف.. واجتمع مجلس الصحافة برياسة الدكتور رفعت المحجوب.. وأصدر بيانا يسترضي فيه شيخ الأزهر.. وكتبت أنا هذا البيان ورفض الشرقاوي التوقيع عليه.. بل أعلن استقالته من المجلس. وتوجه مجلس الصحافة كوفد لزيارة شيخ الأزهر.. وامتنع الشرقاوي عن الانضمام إلى هذا الوفد .. وعنف الشيخ عبد الحليم في مهاجمة الشيوعية الكافرة الملحدة.. وأذاع عدة أحاديث في هذا الموضوع.

ولجأت إلى صديقي الدكتور مصطفى محمود.. لكي يصحح موقفي لدى الشيخ عبد الحليم فأنا لم أعرف التعصب في حياتي، ولم تقف دياتتي يوما حائلا بيني وبين أي منصب في عملي.. وفعلا زرته زيارة خاصة استمرت ثلاث ساعات.. وأهداني مؤلفاته.. وتأكد من صدق ما رويته له عما نشر في الأخبار. وكان مصطفى محمود قد قال للشيخ عبد الحليم : «قل عن موسى صبري ماشئت.. إلا أنه متعصب».

ولكن حدث بعد ذلك.. وبعد أكثر من عام.. أن نشرت «الأخبار» موضوعا لم يرق للشيخ عبد الحليم محمود.. وكان عن بعض الأحاديث النبوية التي دلل المحرر على أنها غير صحيحة وتصور الشيخ عبد الحليم أنني وراء ذلك!.. وأرسل خطابا إلى رئيس الوزراء في هذا المعنى.. وهنا لم أهتم بالاتصال به مرة أخرى.. لأنني لا أقترب ممن لا يصدقني.

وهكذا كانت الأجواء متوترة بين رئيس الكنيسة وبين شيخ الأزهر وبينهما وبين الرئيس السادات.

ويضيف موسى صبري في جزء آخر من شهادته والذي نعرضه هنا :

ثم تكهرب الجو بمحاولات المعارضة استثمار التيار الديني لأنه منظم وناجح ووقعت

أحداث الزاوية الحمراء وتعددت وقائع العنف وعمليات استعراض القوة من الجماعات المتطرفة وعنف موقف البابا شنودة.

وخلال ذلك عرض المهندس عثمان أحمد عثمان على الرئيس أن تجرى اتصالات مع شباب الجامعات عن طريق قيادات قديمة لجماعة الإخوان المسلمين تربطهم بعثمان صلات طيبة.. كما أنهم يعارضون العنف.

وتم عقد عدد من هذه الاجتماعات ولكنها لم تؤت ثمارها.

وكان تأثير التطرف فى الجماعات الدينية قوياً وعنيفاً.. وكانت ظروف المجتمع المصرى - ولاتزال - تشجع على انتشار الفكر المتطرف.. بسبب الأزمات الاقتصادية القاسية التى تمر بها البلاد. ومعاناة الشباب.. ثم مظاهر البذخ التى ظهرت على طبقة المستفيدين من رفع الأسعار والمشتغلين بالاستيراد والتصدير.. وغيرهم الذين أتخموا.. وأصبحت مظاهر حياتهم مثيرة للسخط.. كما أن إعلانات الفنادق الكبرى عن أسعار حفلات رأس السنة والكريسماس كانت كفيلة وحدها بمضاعفة روح السخط لدى الشباب الذى فقد الأمل فى عثوره على حجرة واحدة يسكنها بعد تخرجه..

وتطور الأمر.. إلى أنه بعد الدعوة الدينية اتجهت الجماعات المتطرفة إلى الدعوة السياسية.. فغير تكفير الحاكم والمطالبة بالحكم الإسلامى.. ظهرت الدعوة ضد التصالح مع إسرائيل.

وهنا حدثت نقطة تحول كبرى.. باتجاه أحزاب المعارضة إلى التعاون مع التيارات الدينية المتطرفة.. الإسلامية والمسيحية.

وفى ٢١ أغسطس ١٩٨١.. استدعى الرئيس السادات الدكتور زكريا البرى وصارحه فى جلسة طويلة استغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة.. بما قرر اتخاذه من إجراءات مع الجماعات والبابا والمعارضة..

وقال الدكتور البرى إن مصارحة الرئيس له بهذه الإجراءات تعنى ثقته الكاملة فى شخصه.. وهو من واقع هذه الثقة للرئيس يقول للرئيس إنها إجراءات بالغة الشدة. ويحسن أن يترك أمرها للحكومة.. وبحيث لا يتصدى بشخصه.. فإذا أحدثت الإجراءات أثراً سيئاً فيمكن لرئيس الدولة أن يعالج هذه الآثار..

وكان رد الرئيس السادات على ذلك أن هذه مسألة كبيرة لا يستطيعها إلا هو ولذلك فقد قرر أن يقوم هو بالمواجهة.

وللحقيقة والتاريخ، فإن الغضب الأعمى، والتطرف الذى ظهر بين عدد من المسيحيين أو المسلمين.. فى أى شكل من الأشكال كان مثار استنكار شامل.. وقد تلقيت آلاف الخطابات التى أحتفظ بها.. من مسلمين ومسيحيين، تؤكد أن هذه الأمة قوية بوحدتها وسماحتها.. وأن أى محاولات لإشعال نار الفتنة مهما بلغت خطورتها.. ومهما وصل مداها.. فإنها فى النهاية مقضى عليها بالفشل.

وفى يوم الثلاثاء ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ أصدر المجمع المقدس للكنيسة القبطية بياناً بعد اجتماع استمر ٤ ساعات وحضره ٤٤ من المطارنة والأساقفة، جاء فيه أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بما لديها من تعاليم إنجيلية مقدسة وقوانين كنسية تلتزم بطاعة السلطات الحاكمة أيا كانت، عملا بوجهة الإنجيل المقدس «تخضع كل نفس للسلاطين الكائنة لأنه ليس سلطان إلا من الله. والسلاطين الكائنة هى مرتبة من الله. حتى أن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله. والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة» (الرسالة إلى رومية ٣: ١ , ٢). وقال البيان إنهم يقدرون الظروف التى أملت على السيد الرئيس اتخاذ ما أعلنه من قرارات من أجل الوحدة الوطنية والقضاء على الفتنة الطائفية. وقال البيان إن قوانين الكنيسة مرعية ومحفوظة ويقررون أنه لا مساس بالكهنوت المقدس للبابا البطريرك الأنبا شنودة الثالث. ويشيرون إلى تصريحات الشائعات الكاذبة. ووجه نداء إلى المغتربين فى الخارج يحذر فيه من التيارات المنحرفة والأفكار الغربية المضادة، لمصلحة الكنيسة والوطن.

وسجل البيان لقاء الرئيس السادات باللجنة البابوية بالقصر الجمهورى وقال أن مشاعر السيد الرئيس هى الاهتمام بالكنيسة لكى تتبوأ مكانتها وتقوم برسالتها.. ومشاعره نحو الأقباط أنهم جزء حى من نسيج المجتمع المصرى الذى يهتم الرئيس بتوفير كل أسباب الطمأنينة والرخاء له. والمجمع من ناحيته يسجل شكره للسيد الرئيس على هذه المشاعر الطيبة، وسيعمل جاهدا على تطوير مناهج التربية الكنسية والأنشطة الدينية، حتى تحقق رسالتها فى تكوين المواطن الصالح الذى يسهم فى بناء المجتمع مدفوعا بالقيم الروحية التى يتلقاها فى الكنيسة.

وفى ختام البيان جاء بند رقم ١٢، وهو «أعضاء المجمع المقدس، إذ يفتقدون إخوتهم من الآباء الأساقفة الذين اضطروا إلى التغيب عن حضور جلسة المجمع، يصلون إلى الله من أجلهم لكى يشملهم بنعمه وسلامه».. (المقصود الأساقفة الذين تقرر التحفظ عليهم)(٣٤).

هذه هى شهادة موسى صبرى، وقد يبدو غير مقبول أن أقوم هنا بنقل النص الكامل لهذه الشهادة، ولكنى حرصت على هذا لتوضيح وجهات النظر المختلفة فى فترة هامة من تاريخ الكنيسة، ومن الواضح فى هذه الشهادة أن موسى صبرى يريد أن يلقى بجزء من المسئولية على البابا شنودة فهو مرة يقول: «عنف موقف البابا شنودة». ومرة أخرى يقول: «أن هناك معلومات خاطئة كانت تصل للبابا وكان يصدقها عن موقف السادات المعادى له».

كما أنه ينتقد موقف البابا من مسيرة الكهنة التى أمر بها خلال حادث الخانكة، وأن البابا أضاف عبئا جديدا فوق أكتاف السادات وأنه لم يوافق على اقتراحات كان من شأنها أن تهدى الأزمة وفى مقابل ذلك يحاول موسى صبرى التخفيف من مسئولية السادات فيقول عنه حاول حل الأزمة ؟ ويلاحظ أن السادات أراد تعيين ثلاثة وزراء مسيحيين وتعيين ألبرت برسوم سلامة رئيسا لمجلس الشورى ثم تراجع حتى لايقال أنه بسبب ضغوط البابا عليه وهو أمر غريب أن يكون مصير الأمه والبلد يحدده العناد والكبرباء لا مصلحة البلد.

وفى المقابل فإن رؤية الدكتور غالى شكرى والتى أحرص أيضا على أن أنقلها كاملة تضع الأزمة كلها فى عنق السادات، والدكتور غالى شكرى لا يحكى فى الواقع شهادة ولكنه يوضح من وجهة نظره كيف سارت الأمور نحو الفتنة الطائفية.

يقول الدكتور غالى فى كتابه الثورة المضادة فى مصر:

كان أن أعلن الرئيس السادات أثناء مروره بقناة السويس فى الذكرى الأولى لافتتاحها أنه لا يخون الشيخ بيار الجميل ويؤمن بعروبته. وفى الوقت نفسه أعلن فجأة إحصاء سكانيا جديدا فى مصر يقول بأن عدد المسيحيين المصريين يبلغ حوالى مليونين وثلث المليون. لم تكن هناك أية مناسبة لإحصاء من هذا النوع، ولكن أجهزة الإعلام البصرية والسمعية راحت تشيع الرقم المثير بكثافة لافتة للانتباه. ثم تقدم «الأزهر» ـ فجأة أيضا ـ

بمشروع قانون الحدود إلى مجلس الشعب لإقرره. تلك كانت مناورة النظام فى الرد على التطرف الدينى داخليا، وتغطية لاتفاقية سيناء بدعم أكبر الأحزاب الطائفية فى لبنان. يحاول أن يكون أكثر إسلاما من الجماعات الإسلامية المنظمة داخل مصر، وأن يكون أكبر الحلفاء للحزب «المسيحى» فى لبنان وجهين لعملة واحدة.

وسوف نلاحظ بوضوح شديد أن الفعل ورد الفعل الطائفيين قد صدرا أصلا عن المصادر الرسمية، فالتعداد تقوم به الحكومة مباشرة، ومشروع القانون بإقامة الحدود، تقدم به الأزهر وليس الإخوان المسلمين، وهو الجهة الدينية الرسمية. كما أن الاحتجاج المسيحى لم يأت من جماعة الأمة القبطية أو حتى «مدارس الأحد» بل أقبل من القساوسة والأساقفة والمطارنة ثم البطريركية فالمقر البابوى نفسه. ولما كان الأزهر يستقطب قطاعا جماهيريا أعرض من أية منظمة دينية متطرفة فى تاريخ مصر، ولما كانت الكنيسة تستقطب قطاعا جماهيريا أعرض من أية منظمة قبطية متطرفة فى حياة البلاد، فلنا أن نتصور الهزة العميقة والواسعة التى أصابت المصريين جميعا، فجأة. وقد كانت قلة قليلة من أهل الدينين الرئيسيين فى مصر هى التى تبينت من «التعداد» بعده السياسى المخيف، ومن مشروع قانون «الحدود» بعده الحضارى الأكثر رعبا. وأقل من القليل هم الذين تبينوا الخيط الرهيب الذى يربط بين محاولة «لبننة مصر» من ناحية، ومحاولة طبعها بالنموذج السعودى من ناحية أخرى، هؤلاء وأولئك هم وحدهم الذين استطاعوا أن يروا القضية على وجهها الصحيح، فلا هى قضية مسيحيين ومسلمين ولا هى قضية استبدال القوانين الوضعية بالشريعة الإسلامية، بل هى قضية مصر فى صراع الشرق الأوسط، انطلاقا من اتفاقية سيناء مرورا بحروب لبنان وانتهاء بزيارة القدس.

المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس محكمة النقض فى مصر، خرج عن صمته فجأة منذ تولى منصبه عام ١٩٧٢ ليدلى بعدة تصريحات مثيرة. قال أن «اللجنة العليا لتطوير القوانين قد انتهت من مشروعات القوانين وإرسالها إلى وزارة العدل لتطبيقها على كل السكان من المصريين وغير المصريين والمسلمين وغير المسلمين عملا بإقليمية القوانين». وأوجز هذه القوانين فإذا بها لا تخرج عن مقترحات الأزهر. وبخصوص قانون الردة ركز على وصفه بأنه «قانون الخروج عن الديانة الإسلامية». وقد «اشترط

مشروع القانون أن يطلب إلى المرتد التوبة فإذا انقضت مدة ثلاثين يوما دون العودة إلى الإسلام والإصرار على الردة، عوقب المرتد بالإعدام شنقا». كما تضمن مشروع القانون أنه يكفى أن يكون هناك شاهدان على الارتداد حتى يصدر الحكم.

وبالرغم من أن هذه «الأفكار» الرسمية قد واكبتها حملة رسمية أيضا على اليسار والإلحاد والمنظمات الإسلامية المتطرفة، إلا أن الكنيسة قد استقبلته وكأنها المستهدفة به أولا وأخيرا. بينما كان الربط الواضح تماما بين الفكر اليسارى والإلحاد، يومئ بأن الخطة الجديدة هى تجاوز العقوبات المقررة للتنظيمات اليسارية فى القانون، إلى حكم الإعدام، بحجة الارتداد عن الدين الرسمى للدولة لا بحجة التنظيم السرى أو الفكر اليسارى. ولكن «النوايا» شيء، ورد الفعل الحتمى عند غير المسلمين شيء آخر. حتى أن كاتبا يمينيا هو مصطفى أمين كتب مستنكرا صدور هذا القانون . ولكن رد الفعل الطائفى كان قد انطلق، خاصة أن مجلس الدولة قد وافق على القانون ونشر ذلك فى الصحف.

وفى السابع عشر من يناير، كانون الثانى ١٩٧٧ عقد أخطر مؤتمر دينى مسيحى فى تاريخ البلاد منذ ستة وستين عاما. وقال البيان الذى صدر عن المؤتمر ولم ينشر «دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع فى هيئة مؤتمر لممثلى الشعب القبطى بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ فى الكاتدرائية المرقسية الكبرى»، «وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا ما سبق تقريره فى اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية فى مصر الحاصل بتاريخ ٥و٦ يوليو ١٩٧٦ »، «ووضع الجميع نصب أعينهم ـ رعاة ورعية ـ اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة فى مصر والتى كرستها كرازة مرقس الرسول وتضحيات شهدائنا الأبرار على مر الأجيال. والأمر الثانى الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذى يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى أنه قد لا يوجد شعب فى العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر»(*). ثم عرض

(*) ونلاحظ من البيان والملاحظة لنا وليست لغالى شكرى اللهجة الحادة والعنصرية التى تشوبه فهو يقول الأقباط أقدم وأعرق سلالات الوطن رغم أن الشعب المصرى جميعه من سلاله واحدة ويقول ايضا أنه لا يوجد شعب ارتبط بأرضه وقوميته مثل ارتباط قبط مصر وهو ما يفهم منه أن الاقباط شعب وله قومية والمسلمين شعب آخر ولهم قومية مختلفة.

البيان لـلمسائل المطروحة للبحث وهى: حرية العقيدة، وحريـة ممارسة الشعائر الـدينية، وحمـاية الأسرة والـزواج المسيـحى، والمسـاواة وتكافؤ الـفرص، وتمثـيل المسـيحيـين فى الهيئات النيابية، والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة. وقد طالب البيان بإلغاء مشروع قانون الردة واسـتبعاد التفكـير فى تطبيق الـشريعة الإسلاميـة على غير المسلـمين، وإلغاء القوانـين العثمانيـة التى تقيـد بناء الكنائـس واستبعاد الـطائفية مـن الوظائف العامـة على مختلف المستويات وحرية النشر.

وكان واضحا من البيان أنه يخاطب المستويات العليا فى قمة السلطة مباشرة، كما كان واضحا التطرف والـطائفية معا فى استخدام تـعبيرات مثل «الشعب القـبطى» و«السلالة العريقة فى القدم» . وعلينا أن نلاحظ أيضا الالتفاف حول «الكنيسة» أى الشرعية جنبا إلى جنـب مع التـمسك «بـالوطن». غـير أن أخطر مـا فى البـيان هو مـا سمى «بـالتوصـيات التنفيذيـة» والتى طالبت المسيحيين «بصـوم انقطاعى لثلاثة أيام من ٣١ ينـاير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧» و«اعتبـار المؤتمر فى حـالة انعقـاد مستمـر لمتابعـة ما يتم فى مجال تنـفيذ فقـراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة».

وفى وقت واحـد وصلت رئاسة الجـمهورية عدة «مذكـرات» من الرعايا الأقـباط فى الولايات المتحدة وكندا (العرائض مقدمة بـتاريخ ١١ فبراير، شباط ١٩٧٧) ومن استراليا إلى رئيس مجلس الشعب (فى ٩ مايو، آيار ١٩٧٧). وكلها تدور حول المحاور ذاتها التى جاءت فى بـيان الإسكنـدرية. ولكن المثـير هو مجمـوعة الأسئلـة التى وجهتـها الكنـيسة القبطية فى ملـبورن إلى المهندس سيد مرعى والتى جاء فيها «مـاذا تقول عن المقالات التى تتهم كـتابنا المقدس بـالتحريف»، «والمقالات الـتى تنسب لنـا الكفر والشرك»، «والمـطالبة بانتصار المسلمين على الكفار والمشركين» كما جاء فى الرسالة أيضا إحصاء يلهب المشاعر الطـائفية حـول عدد المسيـحيين المصـريين فى الوظـائف العامـة، مع مقارنـة بما كان علـيه الوضع قبـل ثلاثين وأربعين عامـا وأحيانا نصف قـرن. وقد أرفقت الرسالـة المذكورة، بما سمـى «قرارات المؤتمـر القبطـى المنعـقد فى مـلبورن يـوم السبت ٢٥ يـونيو سـنة ١٩٧٧ وسيـدنى يوم الأحـد ٣ يوليـو ١٩٧٧» حيث كـان القـرار الأول هو الصـوم الانقطـاعى، والثانى إعداد كتيب عن «أقوال المسئولين بخـصوص الشريعة الإسلامية» بلغات متعددة،

والثالث «مسيرة فى كل مدن استراليا فى وقت واحد» والرابع «الاتصال بكنائسنا فى أمريكا وأوروبا وأفريقيا وكندا لتنسيق وتوحيد الجهود» والخامس «الإعداد لعقد مؤتمر لكافة المسئولين فى الحكومة والإذاعة والتليفزيون». إذ نشطت كلها فى اتجاه واحد وتوقيت واحد، مما لا يسمح بالتفكير فى «حسن النوايا» أو التلقائية.. إذ كان التقريب بين المسيحيين اللبنانيين فى المهجر وغيرهم من المسيحيين الشرقيين، غاية واضحة مهما اختلفت الوسائل من اتفاقية سيناء إلى حرب لبنان.

وهكذا أصبحت هناك «مسألة قبطية» فى الإعلام الخارجى، حتى أن مجلة متخصصة صدرت بالفرنسية فى باريس تدعى «العالم القبطى» وكما حدث عام ١٩١١ حين عقد «المؤتمر الإسلامى» المضاد لمؤتمر الأقباط، وكاد يتكرس الانقسام الطائفى تحت راية الاحتلال البريطانى واستصدار «قانون حماية الأقليات» فقد عقد فى شهر يوليو، (تموز) مؤتمر «الهيئات والجماعات الإسلامية» تحت رعاية الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر «واشتركت فيه كل الهيئات والجمعيات الإسلامية بمصر» كما ورد فى البيان الختامى الذى أوصى بما يلى:

كل تشريع أو حكم يخالف ما جاء به الإسلام باطل، ويجب على المسلمين رده والاحتكام إلى شريعة الله التى لا يتحقق إيمانهم إلا بالاحتكام إليها.

الأمر بتطبيق الشريعة الإسلامية، فليس لأحد أن يبدى فيها رأيا فى وجوب ذلك، ولا نقبل مشورة بالتمهل أو التدرج أو التأجيل.

إن التسويف فى إقرار القوانين الإسلامية، معصية لله ورسوله، واتباع لغير سبيل المؤمنين. وعلى الهيئة التشريعية أن تبرئ ذمتها أمام الله والناس بإقرار مشروعات القوانين المقدمة إليها.

ينظر المؤتمر بعين التقدير إلى ما صرح به السيد رئيس الجمهورية عن عزمه على تطهير أجهزة الدولة من الملحدين، ويناشده سرعة التنفيذ، حرصا على سلامة الأمة وقوة بنيانها.

يناشد المؤتمر رئيس الجمهورية إصدار أوامره بتطهير وسائل الإعلام.

ووجوب تربية النشء فى جميع مراحل التعليم تربية دينية.

تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى حالة انعقاد مستمر لمتابعة الجهود التى تعبر عن إجماع الأمة على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية.

وكان البيان حريصا على خاتمة تقول «اشترك فى المؤتمر الأزهر وهيئاته». أى أنه كبيان مؤتمر الإسكندرية المسيحى يستظل بالشرعية.

ولأن كلتيهما «شرعية طائفية» إن جاز التعبير، فقد تبدت شرعية النظام السياسية وكأنها اليمين الزائف بين يمينين: احدهما اليمين الدينى ـ مسيحيا كان أو مسلما ـ والآخر هو اليمين المدنى الذى تمثل فى انبعاثة حزب الوفد. كان اليمين الدينى هو الاستجابة الأيديولوجية الأكثر تماسكا وأصالة من شعارات النظام، وكان اليمين الوفدى هو الاستجابة الاقتصادية الأكثر تماسكا وأصالة من التحالف الاجتماعى الحاكم. ولكن «لبننة» مصر و«سعودتها» ظلت المعادلة المستحيلة التى توهمت الثورة المضادة إمكانية تحقيقها.

ثم وقع حادث اغتيال الشيخ الذهبى على يد جماعة التكفير والهجرة.

ويضيف غالى شكرى: إن النظام نفسه كان فى أزمة حقيقية بين الشعار الدينى المعلن والواقع غير الدينى للانفتاح الاقتصادى.. بالإضافة إلى أن جماعة التكفير والهجرة وضعت الشرعية الدينية للأزهر فى مأزق، فضلا عن أنها وضعت الشرعية الإسلامية للنظام فى خانة الكفر. وكان النظام كلما اقترب خطوة من الصبغة الإسلامية للدولة والمجتمع، وبضغط خارجى من السعودية وضغط داخلى من الإخوان المسلمين، كان يرى أنه يقترب خطوات من الانفجار الطائفى.. فلم يكن ممكنا فى أى وقت تسويد الشريعة الإسلامية على ما يقارب ثمانية ملايين مسيحى مصرى، بغض النظر عن سمعة مصر الحضارية.

ولكن النظام اتبع سياسة الهرب إلى الأمام، وذلك بالمزايدة على المتطرفين بالمزيد من تطرف الشعارات كتصوير «الوضع» وكأنه نتيجة تردى الإيمان فى القلوب وانعدام التربية الدينية ونشاط الدعوات اليسارية «الملحدة». والهدف هو إيجاد نوع من الوحدة

الطائفية، لا الوحدة الوطنية، فالتقاء الكنيسة والأزهر فى مواجهة «الإلحاد» ـ والمقصود هو اليسار ـ من شأنه أن يضرب «القلة المنحرفة» عن الشرعية الإسلامية والمسيحية من أمثال جماعة التكفير والهجرة وجماعة الأمة القبطية من ناحية، كما يضرب النشاط السياسى المتعاظم لقوى اليسار واليمين الوفدى. فاليسار الذى بدا «ديكورا» عندما تقرر تعدد الأحزاب، أصبح قطبا جاذبا لجماهير لا يستهان بها، وانضمت إليه بعض الشخصيات الدينية المستنيرة من الفريقين المسيحى والمسلم على أساس وحدة وطنية واجتماعية، لاطائفية. أما الوفد فقد استقطب من حوله أعرض قطاعات المسيحيين المصريين بمجرد الإعلان عن نشاطه الرسمى، وكأن الكنيسة قد وجدت فيه ملاذا من حزب الحكومة، بالإضافة إلى رصيده التاريخى فى وحدة «الهلال والصليب» شعار الوحدة الوطنية فى ثورة ١٩١٩.

ولقد كان من الطبيعى للمواطن المصرى المسلم أن ينصت بانتباه إلى صوت شكرى أحمد مصطفى ـ أمير جماعة التكفير والهجرة ـ ليراه أكثر انسجاما مع الإسلام من شعارات النظام والأزهر على السواء. كانت تسمية «التكفير والهجرة» فى بدايتها تسمية إعلامية تلخص دعوة «الشكريين» إلى تكفير الدولة والمجتمع والعالم المعاصر كله من جهة، وإلى الهجرة تشبها بهجرة رسول الإسلام، استعدادا لتغيير ذلك كله بقوة السلاح. ولم يشأ محقق واحد ممن أسندت إليهم مهمة استجواب المتهمين فى مقتل الشيخ الذهبى، أن يربط بين الظاهرة الجديدة (وغالبية عناصرها من الشباب، طلابا أو موظفين) والظاهرة الأسبق منها والمتعددة الأسماء والأفعال: حادث الكلية الفنية العسكرية، اختزان الكميات الهائلة من السلاح فى صعيد مصر، اللجوء الجماعى إلى كهوف الجبال، النشاط المتزايد للجماعات الإسلامية فى الجامعة. ولم يشأ محقق واحد – رغم توفر الوثائق – أن يقرأ الارتباط العضوى الوثيق بين الأيديولوجية «الشكرية» والعقيدة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين. ولم يكن ممكنا أن يمتد خيط ممن لهم تاريخ فى تربية الكوادر الدينية وإثارة الفتنة الطائفية وضرب اليسار، ليسوا بعيدين عن مبررات الحضور التنظيمى لهذه الجماعات المتطرفة. إن التحالف الاجتماعى الحاكم من أغنياء الريف وسماسرة الاستيراد

والتصدير ـ يصوغان معا أيديولوجيتين متناقضتين، فالرأسمالية الزراعية وبيروقراطية دولة الموظفين، كلتاهما ترتاح إلى الوسادة الدينية. والمتطفلون على الإنتاج يرتاحون إلى قيم الاستهلاك والتسلية وتزجية الفراغ وما يسمى بالمحرمات. أحدهما يرى المسجد حصنا والآخر يرى الكباريه. أحدهما يرى «لبننة» مصر والآخر« سعودتها».

صراع القوى داخل التحالف الاجتماعى الحاكم، بطبيعة تكوينه، وثيق الارتباط بالقوى العربية المزدوجة، بين الانفتاح الاقتصادى والانغلاق الدينى لذلك فالقوى العربية المحافظة، ليست جناحا واحدا ولا حتى داخل الدولة الواحدة.. أحد أجنحتها يدعم رجالات الدين الرسميين وبعض النواب وأجهزة الإعلام، والجناح الآخر يدعم التنظيمات الدينية المتطرفة، والجناح الثالث يدعم اليمين الوفدى.

تعدد التيارات داخل الدائرة الواحدة محليا وعربيا ليس معزولا، فى صراع الشرق الأوسط، عن القوى الأجنبية ذات المصلحة الاستراتيجية فى الأمن العسكرى والطاقة. وقد تعددت تيارات هذه القوى بدورها، حتى داخل الدولة الواحدة.. فتيار يقول بخلق دويلات طائفية تصلح حاجزا أمنيا طبيعيا لإسرائيل، وتبريرا أيديولوجيا لنموذجها. وتيار يستبق رد الفعل العربى المضاد لإسرائيليات جديدة فى الشرق الأوسط ويكتفى بمجتمع ثيوقراطى معاد لأية تغيرات راديكالية. وتيار يقول بدرجة من التحديث ونوع من الليبرالية كافيين لافتعال ازدهار اقتصادى وبريق ديمقراطى من شأنهما استبعاد السلطة عن مرمى اليسار.

ولكن هذا التحليل قد اصطدم بالفروق النوعية بين مجتمع كلبنان وآخر كالسعودية وثالث كمصر.. فالمصريون الحائرون أمام السؤال اللغز فى مقتل الشيخ الذهبى، قد أنصتوا إلى أفكار جماعة التكفير والهجرة بطرق مختلفة. نشطت بعض الجهات فى استعجال مشروع قانون الردة من جديد، فدعا البابا شنودة الثالث إلى صيام جماعى من جديد. وبينما كانت الفكرة هى إيجاد الحد الأدنى من اللقاء الدينى بين المسيحيين والمسلمين فى مواجهة اليسار، اتجه المسيحيون بكثافة لافتة نحو «الوفد»، ونجح صيامهم فى صياغة ظاهرة خطيرة وراح المسلمون ـ هذه المرة ـ المهاجرون إلى أمريكا وكندا

يعقدون مؤتمرا فى «تورنتو» فى منتصف يوليو (تموز) ١٩٧٧. وجاء المؤتمر شبيها بالمؤتمرات المسيحية فى هذه المهاجر، وإن أقبلت القرارات أو التوصيات على النقيض وكأن جهة واحدة هى التى تنظم كلا النوعين من هذه المؤتمرات الطائفية لتكريس الانقسام الوطنى للمصريين فى الخارج.

إلى أن وقع حادث مثير فى محافظة «المنيا» جنوب القاهرة، حين أقدم بعض الشباب المسلم فى ظلمة الليل على إحراق الكنيسة الرئيسية، مما دفع الشباب المسيحى فى الليل التالى لحرق مسجد المدينة، وفى اليوم الثالث كان هناك مشهد «لبنانى» يحدث للمرة الأولى فى تاريخ مصر، إذ أقيمت الحواجز فى البلدة وبدأ الخطف على الهوية.

واشتعل الفتيل مجددا حين نشرت الصحف فى الأسبوع نفسه خبرا مثيرا: فقد حكمت إحدى المحاكم للأحوال الشخصية لرجل مسيحى بحقه فى الزواج من «أخرى» مع احتفاظه بزوجته الأولى، تطبيقا للشرع الإسلامى على غير المسلمين فى دولة دينها الرسمى الإسلام. وقد أيدت المحكمة الثانية الحكم. وانتشر اللهب الطائفى فى مصر من أقصاها إلى أقصاها من حرق واعتداءات بدنية متبادلة إلى غير ذلك. كما ضبطت من جديد أربعة آلاف قطعة سلاح فى مصر العليا وحدها. وكادت «لبننة مصر» تنحرف عن شعارها الاقتصادى إلى مضمونها الطائفى.

وحدث أن أرسل رئيس الجمهورية رسالة مكتوبة إلى المؤتمر الإسلامى فى تورنتو بكندا جاء فيه «ولا عجب فى أن يكون الإسلام هو الوسيلة الوحيدة التى تنقذ العالم من شرور الإلحاد وما يجره من جرائم أخلاقية وأمراض نفسية ونزعات شيطانية» فزادت حيرة المسيحيين والمسلمين معا، لأن جماعة التكفير يمكن أن تتهم بكل شىء سوى الإلحاد. ولكن الرئيس كان قد قرر أن يكون الإلحاد هو الوجه الآخر لليسار، وأن تستبدل الحملة على التطرف الدينى بالحملة على المتسائلين عن القوت والأرض.

وفجأة سافر البابا شنودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقابل الرئيس كارتر. ولا يدرى أحد عما دار فى هذا الاجتماع سوى أن الرئيس الأمريكى، فى حضور السفير المصرى أشرف غربال، أشار عامدا إلى أنه لا يمكن تجاهل المشاعر الدينية لثمانية ملايين قبطى.. وفهم سفيرنا فى واشنطن مغزى الإشارة من سيد البيت الأبيض.

وفى التاسع من نوفمبر، تشرين الثانى ١٩٧٧ قصد الرئيس مجلس الشعب (البرلمان) ليخاطب أعضاءه قائلا:

«فى ١٨و ١٩ يناير تخرج قلة ضئيلة تستغل الغوغاء، ثم يخرج أو تخرج إذاعة دولة من الدول العظمى هى الاتحاد السوفيتى لتقول أن هذا أو هذه الأعمال هى انتفاضة شعبية.. ماذا كانت هذه الأعمال؟ حريق.. محاولة حرق العاصمة .. حرق المجمعات الاستهلاكية ونهب محتوياتها ونحن نشكو من التضخم ومن أزمة التموين.. حرق الأوتوبيسات ونحن نشكو من أزمة المواصلات.. حرق مرافق الدولة.. إذا كان هذا فى عرفهم وفى عرف عملائهم هنا هو انتفاضة شعبية فلا كانت أبدا.. سنواجه هذا بمنتهى الحسم والعنف.. ولا يمكن أن أسمح لأية فئة أن تفرض على هذا الشعب مالا يرضاه أو أن تروج فى هذا الشعب المؤمن والذى يكون الإيمان فيه جزءا من دمائه.. جزءا من تكوينه.. لن أسمح أن يفرض على هذا الشعب الإلحاد.. وعلى ذلك فقد سمعتمونى فى الماضى أتحدث إليكم وشجبت هذه الأعمال وقلت إن من لا ايمان له لا أمانة له.. أقولها الآن أضعها أمامكم لكى تسجل فى مضابط مجلسكم ولن يوضع فى منصب أو فى أى مكان يؤثر على تكوين الرأى العام أو تكوين أفكار الشعب ملحد أبدا طالما أنا فى هذا المكان .. ليس معنى هذا أنى أعادى أحدا أبدا.. أنا لا أريد أن أعادى احدا.. أبدا.. وإنما كما قلت لكم أنا حريص يوم أن أسأل وأنا ولى الأمر هنا ماذا فعلت؟ حريص أن أؤدى الأمانة وأن أؤدى الرسالة.. أبدا لن أتركها ولو اقتضى الأمر أن أنزل بنفسى إلى الشارع لأقاتل فى هذا.. إننا شعب الإيمان جزء من كياننا وتكويننا ولا يمكن أن نسمح أبدا لأية قوى مهما كانت هذه القوى أن تزلزل هذا الإيمان أو أن تتطرق بطرق ملتوية لمحاولة تضليل أجيالنا المقبلة عن هذا الإيمان كما حدث فى بلاد أخرى.. أبدا لن أسمح بهذا أقوله لكم بمنتهى الصراحة لكى يثبت فى مضابط مجلسكم ولكى يكون سياسة واضحة معلنة.. لن يلى فى هذا البلد منصبا يؤثر على تكوين الرأى العام أو على الجماهير أو بأى شكل من الأشكال يؤثر على تكوين أجيالنا المقبلة.. لن يلى هذا المنصب أى ملحد».

وكان هذا الخطاب هو الذى أعلن فيه للمرة الأولى استعداده لزيارة إسرائيل وبعد عشرة أيام فقط كان يهبط من الطائرة فى مطار اللد لينحنى أمام العلم الإسرائيلى. وكانت

أول برقية تأييد تصله من الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر. كان الرئيس فى القدس والشيخ فى واشنطن.

وكانت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثانى ١٩٧٧ - لاجماعة الشكريين أو غيرهم ـ هى التى أوفدت رجال الدين إلى أمريكا، والرجل السياسى إلى المسجد الأقصى. ومرت طائرة الرئيس على سيناء المحتلة والحرب اللبنانية المشتعلة فى ٣٥ دقيقة فى محاولة لمحو ثلاثين عاما من الصراع». (٣٥)

هذه هى رؤية غالى شكرى والتى لم يصل بها إلى قرار السادات بإبعاد البابا إلى الدير ولكنها توضح وجهة نظره وتلقى باللوم على الحكومة والسادات فى إشعال الفتنة الطائفية.. وإبراء البابا شنودة من أى تصرفات تكون قد ساهمت فى هذا الإشعال ويتضح من كلامه أن جميع ما قام به البابا هو رد فعل على المواقف الطائفية للحكومة وعموما فهى وجهة نظر تختلف عن ماكتبه موسى صبرى.

وأما الشهادة الثالثة فهى للكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى كتابه خريف الغضب .. وبدورها أنقلها شبه كاملة للأسباب التى أوضحتها من قبل . يقول:

«أتاحت لى المصادفات مرة أن أحضر مناقشة فى بيت الرئيس السادات فى الجيزة حول انتخابات البابا الجديد بعد وفاة البابا كيرلس السادس. كان الاجتماع يضم كلا من الرئيس السادات، ووزير الداخلية فى ذلك الوقت السيد ممدوح سالم، ونائب رئيس الوزراء الدكتور محمد عبد السلام الزيات وهو قانونى متمرس إلى جانب أنه كان فى تلك الأيام من أكثر المقربين إلى الرئيس السادات (ولو أن ذلك لم يمنع الرئيس السادات فيما بعد من اعتقاله مع آخرين ضمن الاعتقالات الواسعة التى جرت فى سبتمبر ١٩٨١) ـ ولقد رحت أتابع تفاصيل المناقشة، وكان موضوعها الاحتمالات الممكنة فى انتخابات البابا الجديد الذى يجلس على الكرسى البابوى بعد البابا كيرلس. وبدا لى من سير المناقشات بين الرئيس ومعاونيه أن الأمر قد انتهى إلى منافسة بين اثنين من الرهبان، أحدهما من الجيل القديم، والآخر من جيل الرهبان الشبان المتحمسين وهو الأنبا شنودة.

وسألنى الرئيس عن رأيى فى المسألة. وكان واضحاً أمامى من اتجاه المناقشة التى كانت فى معظمها دائرة بين رئيس الجمهورية ووزير داخليته - أن وزير الداخلية يميل إلى تأييد انتخاب الأنبا شنودة. فقد كانت بينهما معرفة، وكانت الصلات بينهما صلات ود وثقة. وأبديت رأيا عاماً فيما سئلت فيه، وكان رأيى «أننى لا أعرف شخصيا أحدا من الاثنين، ولكنى بصفة عامة - وفيما يتعلق بكبار رجال الدين - أجدنى أميل إلى ترجيح كفة الأكبر سناً، وذلك لعدة اعتبارات بينها اعتبار سياسى هو أنه إذا ثبت بالتجربة أن الأكبر سناً أكثر صعوبة فى التعامل معه، فإن الطبيعة نفسها لن تعطيه زماناً طويلاً لإثارة المصاعب، فى حين أن ذلك لو حدث مع الأصغر سناً، فإن الطبيعة كفيلة - فى الظروف العادية - بأن تعطيه زمناً طويلاً لإثارة المصاعب». لكن ممدوح سالم كان فيما يبدو متأكداً مما يقول، وأضاف يومها أنه يستطيع أن يضمن نوايا شنودة، ولا يثق أنه يستطيع أن يفعل ذلك بالنسبة للمرشح الآخر. وانحاز الرئيس السادات إلى رأى وزير الداخلية. وكان من عجائب المصادفات بعدها أنه حين تمت إجراءات الانتخابات ودخل الطفل إلى الغرفة المظلمة يسحب ورقة من الصندوق الصغير فإن الاسم الذى كان مكتوبا عليها كان هو اسم الأنبا شنودة.

كان الرئيس السادات لا يعلم إلا القليل عن الرجل الذى قدر له فيما بعد أن يصطدم به. لقد كان الأنبا شنودة ممثلا بارزاً لجيل الرهبان الشبان المتحمسين المصممين على إخراج الكنيسة القبطية من أوضاع العزلة التى كانت فيها ، وتحويلها إلى مؤسسة قادرة على التفاعل مع العصر ومع العالم.

وفى الواقع فإن البابا شنودة وجد نفسه على رأس كنيسة هبت عليها رياح التغيير وأعطتها مجموعة من أسباب القوة كانت جاهزة لمن يستطيع استعمالها. وكانت أبرز عوامل التغيير فى أوضاع الكنيسة هى فروعها التى امتدت فى المهجر ونشطت، خصوصا فى الولايات المتحدة وكندا، وأعطت للكنيسة سنداً نشيطاً، بعيداً فى نفس الوقت عن سلطة الدولة فى مصر.

ثم إن هذه الفروع أصبحت مصدر موارد مالية تستطيع أن تساعد وتدعم. ولم تقتصر المساعدة والدعم على الموارد المالية، وإنما امتدت أيضا إلى مجال الدعم والمساندة المعنوية

والسياسية. كذلك فإن الصلات العالمية التى أتيحت للكنيسة ـ سواء مع الكنائس الأخرى الكبرى فى العالم، أو مع مؤسسات مجلس الكنائس العلمى وغيره ـ أضافت احتمالات للنفوذ لم تكن موجودة من قبل.

وبالتالى فإن الكنيسة كانت مهيأة لأن تصبح طرفا مستقلا إزاء سلطة الدولة. وكان مما يسهل ذلك حقيقة أن الكنيسة أصبحت وحدها فى الساحة دون وجود زعامات مدنية سياسية تنافسها فى التأثير على الجماهير القبطية.

هكذا فإن المسرح كان مهيأ لدور يقوم به رجل يستطيع أن يتحمل مسئوليته. وكان شنودة يملك الكثير من المقومات اللازمة. كان شاباً ومتعلماً، وكان كاتباً وخطيبا متمكناً، وكانت شخصيته قوية إلى جانب كثير من صفات الزعامة، إلى جانب قوة احتمال ومثابرة لا شك فيها. فقد فرض على نفسه ـ على سبيل المثال ـ أن يظل داخل أسوار دير وادى النطرون، لا يغادرها ولو مرة واحدة، إحدى عشرة سنة كاملة (١٩٥٢ - ١٩٦٣). ولقد قضاها كلها فى الدرس والقراءة والترجمة ونسخ مخطوطات قديمة.

وحين ينظر أى مراقب الآن إلى الوراء ويستعرض ما كان، فإنه يبدو أن صداماً كان محتماً بين السادات وشنودة. والحقيقة أن كليهما كان فيه شيء من الآخر، على الأقل من ناحية الإحساس بالذات. ولم يتأخر الصدام كثيراً، فقد بدأ أول احتكاك بين الاثنين بعد ستة أشهر من انتخاب البابا شنودة. كان سبب الاحتكاك هو السبب التقليدى القديم: كنيسة قامت بغير ترخيص فى الخانكة (إحدى ضواحى القاهرة). وكان قيامها بنفس الطريقة القديمة: قطعة من الأرض اشتريت وأحيطت بسور من الدكاكين، ثم أصبحت الأرض الفضاء فى قلبها ملعباً، ثم مدرسة، ثم ملتقى دينياً، ثم جاءها المذبح ذات ليلة، ودشنها أحد الأساقفة، وفتحت لإقامة الصلوات. وطبقت وزارة الداخلية أحكام الخط الهمايونى القديم. فقامت وزارة الداخلية بواسطة البوليس بإزالة بعض المنشآت، ومنعت استعمالها للغرض الذى كان مقرراً لها. ولم يسكت شنودة، وإنما أصدر أمره فى اليوم التالى إلى مجموعة من الأساقفة أن يتقدموا موكباً ضخماً من القسس ويسيروا

صفاً بعد صف فى زحف شبه عسكرى إلى ما بقى من مبنى «الكنيسة»، ثم يقيموا قداس صلاة حتى بين أطلاله. وكانت الأوامر لهم أن يواصلوا التقدم مهما كان الأمر، حتى إذا أطلق البوليس عليهم نيران بنادقهم. وحاول البوليس أن يتعرض لموكب الأساقفة والقسس، لكن الموكب مضى حتى النهاية، وكان المشهد مثيراً، وكانت عواقبه المحتملة خطيرة.

ولقد غضب الرئيس السادات غضبا شديداً مما اعتبره ليس فقط تحديا له، وإنما أيضا مما اعتبره نكرانا للجميل من مرشح للكرسى البابوى كان هو نفسه ـ بنصائح وزير داخليته ـ متعاطفا معه. ويبدو أن الرئيس السادات قرر فيما بينه وبين نفسه أن المسائل تحتاج إلى مواجهة مع البابا الجديد. وأتذكر أنه اتصل بى تليفونيا فى مكتبى فى الأهرام فى تلك الأيام، وقال لى: «إننى قررت أن أفجر المسألة الطائفية، وسأذهب إلى مجلس الشعب بنفسى وأشرح لأعضائه تفاصيل ما يجرى، وأطلب منهم اتخاذ ما يرونه من قرارات». وكان الرئيس السادات بعد ذلك يطلب منى إعداد خطابه الذى «سيفجر فيه المسألة» أمام مجلس الشعب. وقلت للرئيس السادات: «إن المشكلة الطائفية ـ على فرض أن هناك مشكلة ـ لا يمكن أن تواجه بأسلوب التفجير». وكان رده عصبياً: «إننى لا أستطيع أن أجلس بقنبلة موقوتة تحت الكرسى، وأنا لست مثل جمال (عبد الناصر) أترك المسائل تحل نفسها». واستطرد الرئيس السادات: «إن شنودة يريد أن يلوى ذراعى، ولن أسمح له أن يفعل ذلك».

كان الرئيس السادات أيامها يشعر بأن الموقف العام كله فى مصر حافل بأسباب القلق. فقد كان الشعب كله معبأ لمعركة مع إسرائيل لم تقع بعد، وكانت كل الموارد والأعصاب مرهونة بهذه المعركة التى لازالت فى إطار المجهول، وكان هناك نقد شديد فى الداخل يوجه للرئيس. ويبدو على نحو أو آخر أن فكرة تفجير المشكلة الطائفية طرحت نفسها عليه باعتبارها فرصة يظهر فيها حزم قيادته، ويحول بها الأنظار عن مشاكل أخرى، إلى جانب أن تفجيره للمشكلة على النحو الذى يتصوره كان كفيلا بأن يحقق له شيئا من

التعاطف من جانب العناصر الإسلامية المتطرفة التى كان قد بدأ منذ ذلك الوقت يسعى إلى كسب تأييدها.

وعرضت أن أذهب إليه على الفور فى بيته لكى نتناقش فى الموضوع. وذهبت إليه وعرضت أمامه مخاوفى من أن تفجير المشكلة الطائفية فى مجلس الشعب سوف يحوّل مصر إلى مجتمع طائفى من طراز لبنان، ثم إن أى انقسام فى الأمة الآن سوف يعرقل احتمالات المعركة المحتملة. لكن الرئيس السادات راح يصمم على ضرورة «فتح الجرح لتنظيفه» ـ على حد تعبيره ـ واقترحت عليه حلا وسطا هو أن يبعث بخطاب منه إلى مجلس الشعب يطلب منه فيه ـ وبطريقة محايدة ـ أن يبحث موضوع الاحتكاكات الطائفية لخطره على وحدة الأمة. وبدأ الرئيس يفكر فى الأمر، ودعمت اقتراحى بأن أخذت ورقة وقلما وكتبت أمامه مشروع الخطاب الذى يستطيع إرساله إلى رئيس مجلس الشعب لطلب التحقيق. واقترحت أيضا ـ تسهيلا للأمور ـ أن يجرى المجلس مناقشة عامة حول خطاب الرئيس ، ثم يحيل الموضوع إلى لجنة خاصة يرأسها أحد الأعضاء البارزين فى المجلس، وهو الدكتور جمال العطيفى، وهو زميل وصديق لى. ووافق السادات على مقترحاتى، وذهب الخطاب إلى المجلس، ودارت مناقشة عامة حوله، ثم أحيل إلى لجنة يرأسها الدكتور جمال العطيفى كان العطيفى. وقتها يشغل أيضا منصب المستشار القانونى «للأهرام» الذى كنت رئيسا لتحريره ولمجلس إدارته. وكنا نتشاور فى الأمر كثيراً. وفى الحقيقة فإن عمل اللجنة كان شبه مستحيل. كان فى استطاعتها أن تحقق فى ملابسات حادث الخانكة، لكن القضية كانت أكبر من هذا الحادث، ولم يكن هناك مفر أمام اللجنة فى النهاية من أن تكتب تقريراً عاماً تبعث به إلى الرئيس ومعه خطاب موجه إليه يقول: «إن هذا الأمر لا يتداركه إلا رئيس الدولة بحكمته وبمسئوليته عن كل مواطنيها، وكونه الحارس لوحدتها الوطنية». وعندما وصل تقرير اللجنة وخطابها إلى الرئيس السادات، اتصل بى تليفونيا ليقول لى إن اقتراحى لم يصل إلى نتيجة، وأن مجلس الشعب أعاد إليه «الكرة». وقلت له: «إننى كنت أتوقع ذلك، فلم يكن معقولا فى

مثل هذا الأمر أن يصل التحقيق إلى إلقاء المسئولية على أحد، فذلك شيء لا فائدة لأحد فيه، ثم إن القضية برمتها أخطر من أن يتناولها تقرير لجنة فى مجلس الشعب مع كل الاحترام له». وقلت للرئيس أيضا: «إننا على أى حال لم نخسر شيئا بإحالة الأمر إلى المجلس، بل إننا كسبنا وقتا تهدأ فيه المشاعر وتخف فيه حرارة الاحتكاك، ومن ثم يمكن له أن يصل إلى حل معقول».

وذهبت إلى مقابلة الرئيس السادات فى بيته فى الجيزة أعرض عليه وجهة نظر مفصلة فى إمكانية الحل. كان رأيى أن قضية الخط الهمايونى لازالت أكبر سبب للمشاكل، وأنه لابد لها من حل «يعطى ما لله وما لقيصر لقيصر». ثم رويت للرئيس السادات كيف جرى حل هذه المشكلة أيام الرئيس عبد الناصر ومن خلال اتفاقه مع البابا كيرلس على وضع عدد معين من تصريحات بناء الكنائس الجديدة تحت تصرف البابا. وكان رأيى أن ذلك لا يحل المشكلة عملياً فحسب، وإنما هو أيضا يرضى مشاعر البابا حين يجعله يحس أنه يملك صلاحيات عملية وفعالة كرئيس لكنيسة عالمية كبرى. وسألنى الرئيس السادات كم عدد الكنائس الجديدة التى صرح بها عبد الناصر سنوياً للبابا كيرلس. وحين ذكرت له العدد، هز الرئيس السادات رأسه معترضا وقائلا: «إن ذلك كثير جداً»(*). ومضيت أشرح له الصورة العامة فى العلاقات بين المسلمين والأقباط. وكان رأيى بأمانة أن هناك ظواهر للتشدّد بين الفريقين، واقترحت عليه أن يذهب بنفسه إلى الأزهر فيقابل هيئة كبار العلماء، ثم يذهب بعد ذلك إلى البطريركية فيقابل البابا وأعضاء المجلس المقدس حاملاً معه لكل من الفريقين رسالة مؤداها «إن الوطن أحوج ما يكون الآن إلى وحدته الوطنية، ثم إن التسابق فى بناء المساجد والكنائس تسابق حافل بدواعى الإثارة، وإن احتياجات التطور الاجتماعى لا تتطلب فقط بناء مساجد وكنائس جديدة، ولكنها تتطلب أيضاً بناء مدارس ومستشفيات جديدة».

(*) معنى هذا والملاحظة لنا وليست لهيكل أن السادات كان يقف إلى جانب الحد من بناء الكنائس فهو يرى أن بناء ٢٥ كنيسة كل عام كثير وهو الرقم الذى أعطاه عبدالناصر للبابا كيرلس ولو صح الأمر فإن هذا يعنى طائفية السادات فى هذا المجال أو خوفه من التيار الدينى.

وفى اليوم التالى ذهب الرئيس السادات بالفعل إلى الأزهر والتقى بهيئة كبار العلماء وعلى رأسهم شيخ الأزهر - ثم انتقل من هناك إلى المقر البابوى حيث التقى بالمجمع المقدس وعلى رأسه البابا شنودة. ويبدو أن الرئيس السادات كان يتوقع الود فى اجتماعه بالأزهر، لكن الشكوك كانت تساوره بشأن اجتماعه فى المقر البابوي، ولقد فوجىء هناك بالحفاوة التى استقبل بها، خصوصاً حين حيّاه البابا باعتباره «أباً لكل الشعب». وكان الملفت للنظر أن الرئيس السادات أثناء هذا الاجتماع نظر فى ساعته ثم قال لمن حوله من الرهبان أعضاء المجلس المقدس - وعلى رأسهم البابا - إن موعد صلاة الظهر قد حان، ثم قام يؤدى صلاة الظهر فى غرفة اجتماعات المجمع المقدس، وكانت الصور تلتقط له أثناء الصلاة، ونشرتها كل الصحف فى اليوم التالى على عرض صفحاتها الأولى، وبدا فيها «الرئيس المؤمن» يصلى الظهر بينما رهبان المجمع المقدس يظهرون وراءه فى خلفية الصورة.

وكنت فى انتظار الرئيس السادات فى بيته عندما عاد من الزيارتين: إلى الأزهر وإلى المقر البابوى. وسألته كيف سارت الأمور، وكان رده: «رائعاً» . ثم راح يصف لى كيف استقبله شنودة، وكيف قال له «أنه زعيم الشعب وأب كل طوائف الأمة وراعيها جميعاً». ثم استطرد : «إن شنودة ليس سيئاً كما تصورت». وأضاف الرئيس السادات: «لقد قلت له إن كيرلس كان تحت تصرفه تصريحات ببناء ٢٥ كنيسة جديدة، وسوف أضع تحت تصرفك أنت تصريحات بخمسين»(*) . وقلت للرئيس: «إنك كنت تستكثر خمسا وعشرين، وعلى أى حال فأنا سعيد لأنك أعطيته خمسين». وقال السادات: «إنك لا تتصور ماذا قال لى، إنه لم يتوقف لحظة طول الوقت عن تكرار قوله إنك قائدنا وزعيمنا وأبونا وراعينا».

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد. فإن الأنبا شنودة كان قادماً إلى الكرسى البابوى بقوة اندفاع جديدة ، ولقد راح يركّز على كنائس الخارج ويتوسع فيها ويرسم لها أساقفة جدداً، خصوصاً فى أمريكا الشمالية وفى القارة الأفريقية التى بدأ يمد نشاط الكنيسة القبطية إلى كل أرجائها . كما أن البابا شنودة راح يوثّق علاقات الكنيسة القبطية ببقية الكنائس الكبرى فى العالم وراح يحقق تواجداً دولياً ملحوظاً لكرسى مرقص الرسول.

(*) وحسب كلام البابا شنودة فإنه لم يتم تنفيذ هذا القرار والملاحظة لنا أيضا.

وكان من الخطوات ذات الدلالة فى هذا الاتجاه أن البابا شنودة وقّع سنة ١٩٧٣ إعلاناً مشتركاً مع البابا «بول» الجالس على عرش الفاتيكان فى روما وقتها، يعربان فيه معاً عن اهتمامهما المشترك بتحقيق الوحدة بين كل الكنائس المسيحية. ولقد وصل ذلك كله إلى ذروته حينما دُعى البابا شنودة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر أبريل سنة ١٩٧٧ . ذهب البابا شنودة إلى الولايات المتحدة بعد شهر واحد من زيارة قام بها إليها الرئيس السادات لمقابلته الأولى مع الرئيس الأمريكى الجديد «جيمى كارتر». وصل البابا شنودة إلى نيويورك يوم ١٤ أبريل ١٩٧٧، واستقبلته فى نيويورك مظاهرة كبيرة ترحب به. وكان برنامجه يتضمن زيارة إلى واشنطن يلتقى خلالها بالرئيس كارتر، وقد دعى معه إلى هذا اللقاء مع الرئيس الأمريكى الأنبا صموئيل أسقف الخدمات ومسئول الكنيسة القبطية عن العلاقات الدولية. وطلب البابا أن يرافقه فى زيارته إلى البيت الأبيض سفير مصر فى واشنطن الدكتور أشرف غربال.

ويمكن فهم الكثير عن ظروف هذه المرحلة وملابساتها مما نشرته فى تغطية أخبارها مجلة «الكرازة»، وهى مجلة تنطق عادة بلسان البابا، وتعتبر شبه ناطق رسمى للمقر البابوى. فى عددها رقم ١٧ الصادر بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٧٧ نشرت مجلة «الكرازة» رسالة من واشنطن عن زيارة البابا للولايات المتحدة. كانت العناوين الكبيرة للرسالة كما يلى:

«استقبال حافل لقداسة البابا فى نيويورك»

أول بابا للإسكندرية يزور الولايات المتحدة.

الصحف الأمريكية تنشر أخبار الزيارة فى صفحاتها الأولى.

قداسة البابا يلتقى بالرئيس كارتر فى البيت الأبيض بواشنطن.

الرئيس كارتر يتحدث عن رحلة العائلة المقدسة إلى مصر».

كانت هذه هى العناوين الكبيرة، أما الرسالة الصحفية بعد ذلك فقد جرت كما يلى:

«توجه قداسة البابا إلى البيت الأبيض وبرفقته الدكتور أشرف غربال سفير مصر فى الولايات المتحدة حيث استقبلهما الرئيس جيمى كارتر فى المكتب البيضاوى، واستغرقت المقابلة نصف ساعة. استفسر الرئيس خلالها عن أوجه نشاط الكنيسة القبطية التى كان مهتماً بها وبتاريخها وآثارها القديمة، كما تحدث عن رحلة العائلة المقدسة إلى مصر. وقد قدم قداسة البابا للرئيس كارتر أيقونة ذات ثلاثة جوانب، على أحدها تظهر القديسة مريم، وعلى الجانب الثانى تعميد المسيح، وعلى الجانب الثالث تظهر قيامة المسيح. وفى بداية لقاء الرئيس كارتر بقداسة الأنبا شنودة الثالث قال له إنه سمع عنه كثيراً، وأن السيد الرئيس أنور السادات قد مدحه كثيراً وتحدث عنه بكل تقدير أثناء زيارته للولايات المتحدة. وعلّق الرئيس كارتر على أيقونة تعميد المسيح، وقال إنه سوف يقنع الآخرين بشهادة التقليد القبطى بأن المعمودية تتم بالتغطيس. وفتح الرئيس كارتر بعد ذلك الباب للصحافة والتليفزيون، وقال للمندوبين (مندوبى الصحافة والتليفزيون) أنه يعرف أن عدد الأقباط فى مصر سبعة ملايين. ثم انصرف الوفد وبقى قداسة البابا مع الرئيس كارتر فى حديث خاص حضره نيافة الأنبا صموئيل والدكتور أشرف غربال. وذكر قداسة البابا (بعد المقابلة) أن الرئيس سأله عدة أسئلة عن الكنيسة القبطية، وعن رأيه فى موضوع القدس لأنه يعرف أن الكنيسة القبطية لها رأى فى المشاكل السياسية لاسيما الصراع العربى الإسرائيلى. وكان رد قداسة البابا أن اليهود ليسوا شعب الله المختار فى الوقت الحاضر، وإلا ماذا نسمى الكنيسة المسيحية؟ فإذا كنا نعتقد أنهم شعب الله المختار فمعنى ذلك أننا ـ المسيحيين ـ لسنا مختارين من الله بالمرة. أما عن المشاكل السياسية فنحن نتحدث عن المبادئ العامة الأساسية الخاصة بالمشكلة، أما التفاصيل فهى متروكة لرجال السياسة».

كان واضحاً من هذا كله أن زيارة البابا تمت ـ أولاً ـ بتنسيق مع الرئيس السادات، ثم أنها كانت ـ ثانياً ـ محاولة أمريكية للاتصال بالكنيسة القبطية على أعلى المستويات اتصالاً مباشرا، ثم أنها كانت ـ ثالثاً ـ محاولة لاستمالة الكنيسة القبطية وإطرائها بقول الرئيس كارتر إنه يعرف أن عدد أقباط مصر وصل إلى سبعة ملايين، ثم إنها كانت بعد ذلك كله

محاولة لاستدراج الكنيسة القبطية إلى موقف «ملائم» ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ فى مشاكل الصراع العربى الإسرائيلى وقضاياه. لكن البابا شنودة - كما ستظهر الأحداث فيما بعد ـ كان أذكى مما قدّر الآخرون، كما أنه كان أقرب إلى الالتزام بمقادير مصر ممّا ظن هؤلاء الذين كانوا يخططون لشيء آخر (٣٦).

انتهت شهادة هيكل، وهى توضح كيف سارت الأمور حتى وصلت إلى سبتمبر ١٩٨١ وهى توضح أن طبيعة شخصية كل من البابا والسادات كانت ستؤدى حتما إلى الصدام بينهما وإن كان يضع لوما أكثر على السادات فى إثارة الأزمة.

وعلى كل فإن هناك اختلافا حول ما فعله السادات الجزء الأكبر أدانوه والجزء الأقل جدا أيدوه حتى أن أحد الكهنة الموقوفين أصدر منشورات تدين موقف البابا شنودة وأقباط المهجر ويعارض بشدة قرارات مجمع الكهنة فى الإسكندرية والذى عقد فى مارس ١٩٨١.

يقول القس انسطاسى شفيق كاهن كنيسة مارجرجس بالشاطبى في وثيقة أنقلها هنا بالنص:

رسالة خاصة للآباء الكهنة

النفخ فى قربة مثقوبة

أخطر القضايا أمام مجمع الكهنة السكندرى الموقر المنعقد برئاسة قداسة البابا الأنبا شنودة الثالث فى ٢/ ٣/ ١٩٨١.

مازلنا بعد مرور علة سنوات هى عمر النهضة المزعومة للكنيسة القبطية نقف تحت وهج عيون شعبنا عرايا من كل شيء إلا بصمات الفشل والتأخر ومهما تلونت إجابتنا التبريرية بالصدق أو بالزيف، فهى لن تقنع أصغر طفل من أطفال شعبنا، فعين الطفل الصافية فى مصر الكنيسة الأم تلمح بوضوح متطهر من سفسطائيتنا ذلك التناقض الصارخ بين ما نراه فنستنكره، وما نسمعه ولا نقوى على تصديقه.

تلك بعض القضايا الهامة والخطيرة، نحتاج فيها أول ما نحتاج إلى رؤية حقة وإلى كلمة حق تساعدنا بأنفاسها معنا فى نفخ القربة المثقوبة، بعد أن يساعدنا ذلك وفى نفس

الوقت على رتق ثقوبها، قبل أن يفوت الأوان وإذ بنا فى مواجهة هزيمة جديدة هى فى هذه المرة من صنع أيدينا جميعاً ابتداءً من ألفها إلى يائها.

القضية الأولى

مناقشة وتحليل قرارات المؤتمر القبطى العام المنعقد بالولايات المتحدة الأمريكية ـ فى ٣١/ ٥/ ١٩٨٠ـ بهدف الدفاع عن حقوق الأقباط فى مصر

* حول هذا المؤتمر القبطى العام (هكذا سموه) صدرت عدة قرارات ، تصورنا هنا أقلية مطحونة ومغلوبة على أمرها، مُنتهكى الحقوق، وليس هناك من يدافع عنا أمام المذابح التى يساق إليها الأقباط ، فيعتدى على أرواحهم وكنائسهم.

(١) القرار الأول للمؤتمر:

«نؤيد مواصلة دفاع قداسة البابا شنودة الثالث عن الأقباط فى مصر ضد ما يواجهونه من اضطهاد رسمى من الدولة».

* هل حقيقة نحن نعيش عصر اضطهاد رسمى من الدولة؟

* هل حقيقة تقوم الدولة بقتلنا سراً أو علنا؟

* هل حقيقة يقود قداسة البابا الأنبا شنودة الثالث نضالا، لم نسمع به هنا نحن أولاده وأقرب الناس إليه؟ وضد من؟ ضد الدولة وضد قياداتها المختلفة؟

عبارة مواصلة دفاع البابا المذكورة، ما هو الدفاع السابق حتى يمكننا أن نعرف اللاحق؟.. ثم يأتى السؤال التلقائى والبديهى هل للبابا اتصال مباشر أو غير مباشر بهذا المؤتمر؟ وهل للكنيسة علم بذلك؟ أم أن الأمر هو من صنع فئة قليلة تريد توريط البابا وتشويه نضاله الوطنى السابق والمعروف لدى الجميع وبالتالى توريط الكنيسة كلها مع البابا؟ ولماذا تصمت الكرازة مجلة البابا عن توضيح هذا اللبس؟

بات أن نعرف جميعاً أنه وإن كانت لنا بعض المطالب الحقة مثل المطالبة بإلغاء الشروط المفروضة والمقيدة لبناء الكنائس ، ورفض الأقباط فى مصر السابق لتعديل المادة

الثانية من الدستور، والمطالبة بإعادة اختصاصات المجالس الملية كما كانت قبل عام ١٩٥٤، وإصدار قوانين الأحوال الشخصية للمسيحيين... إلخ. فإن كل هذا في الواقع لا يعني أن الدولة توقع علينا اضطهادا رسميا، وأن البابا هو الذي يقود حركة النضال ضد الدولة.

(٢) القرار الثاني للمؤتمر:

«نحمل حكومة السادات المسئولية في المحافظة على سلامة وأمن جميع أفراد الشعب القبطي... إلخ».

* كيف يمكن أن نقبل على أنفسنا أن يصورنا هنا في مصر هؤلاء على أننا قلة من الزنوج أو الهنود الحمر. لا نملك أن نرفض ظلما يقع علينا، وأننا في حالة يرثى لها، إن أقباط مصر ليسوا نبتا شيطانيا يمكن اقتلاعه بسهولة لافتقاده الجذور، أو هم قلة يمكن إفراغ طاقاتهم وزرع اليأس فيهم فتسلب الأنفاس منهم . إنما هم أبناء شرعيون لهذا الوطن العظيم، وهم دائما وأبدا يرفضون أية إساءة لوطنهم، حتى في فترات الجزر فهم يحتفظون في أعماقهم بعمق المحبة لمصرهم، يحملون في أعماقهم جذوة الأمل والنضال من أجل حضارة بلادهم حية ومشتعلة ـ هم حملوا ويحملون حياتهم رخيصة من أجل الوطن.

* كيف يصورنا هؤلاء بالخارج على أننا غرباء في وطننا وأنهم من أجلنا يحملون حكومة السادات المسئولية في المحافظة على سلامة وأمن جميع أفراد الشعب القبطي؟

* نحب أن نعرف ما هو الدور الذي سيقوم به هؤلاء أصحاب الياقات البيضاء والدولارات في الداخل أو الخارج؟ ومن الذي سيسمح لهم أو لغيرهم؟

* الحقيقة التي أرجو يا حضرات الآباء الأجلاء ألا تغيب عن أذهانكم هي أنه في حالة تجاهلنا خطورة الموقف، أن تلك الجماهير الوطنية والمؤمنة سيدفعها بحبها لمصر وللكنيسة الوطنية في نفس الوقت أن تطيح بكل متلاعب ضد هذا الوطن العظيم، وضد الأقباط العظام. علينا في مجمعنا هذا أن نحدد بوضوح كامل من هم الذين أرسلوا

بالبرقيات والمراسلات المختلفة إلى الخارج فشوهوا تلك الصورة المشرفة للأقباط فى مطالبهم المشروعة السابقة، لتصير هذه المطالب بعد المبالغة فيها والزيادة عليها وسيلة تشهير ضد مصر على مستوى العالم كله، علينا أن نعلم كذلك وبصراحة مؤلمة للبعض أن أشد المسلمين تعصبا هنا فى مصر لهو أقرب إلينا من كل هؤلاء.

ذلك ببساطة شديدة «هو أن جوهر القبطى المصرى يكمن فى إنسانيته ، وإنسانيته هنا فى مصر ومع مصر ومن أجل مصر وليس فى أى أمر آخر.

* سؤال بات أن نعرف إجابته بوضوح، حتى لا نستمر فى النفخ فى القربة المثقوبة، ألا وهو: من الذى أعطى الحق لهؤلاء أو لغيرهم مثل الهيئات القبطية المختلفة الأمريكية والكندية والاسترالية أن تتكلم باسم أقباط مصر؟

ثم ما هو الدور الذى لعبه الزملاء الكهنة الذين سافروا إلى الخارج وعادوا أو الذين هم فى الخارج الآن، للأسف الشديد إن الذين هتفوا ضد مصر فى الخارج وشوهوا سمعتها هم الذين رقوا إلى قمامصة وخورى أبسكويس وأساقفة. هؤلاء وأمثالهم هم اليد الخفية مع غيرهم بالداخل والخارج الذين لا يبغون الخير لمصر ولا للكنيسة. هؤلاء باسم الدين وباسم الأقباط ورطوا قداسة البابا وورطوا معه الكنيسة كلها.

* هل يعقل يا حضرات الآباء الأجلاء أن يطبع «بادج» يوزع بالخارج ليعلق على صدور الجميع فى جميع أنحاء العالم تقول عباراته بالإنجليزية والفرنسية أنقذوا أقباط مصر؟

* هل نقبل تحريض هؤلاء أو غيرهم كما جاء فى صفحات مجلتهم، بأن أقباط مصر شأنهم شأن عرب فلسطين المضطهدين من اليهود وعليهم أن يقدموا الشكاوى ضد حكوماتهم بوصفهم أقلية مضطهدة إلى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات العالمية؟ هل يمكن أن يقبل هذا؟ وإذا كانت الإجابة بالنفى فلماذا لم نحاكم مثل هؤلاء أو على الأقل نستنكر مواقفهم المشينة؟

* إن أقباط مصر قد أعلنوا بشجاعة فائقة مع كثيرين من إخوانهم المسلمين رفضهم أن تتحول مصر إلى دولة ثيوقراطية، وقد وجدوا فى إعلانهم هذا آذانا صاغية من عقلاء

مصر، ومن المسئولين فيها، ولكن ليس معنى هذا إطلاقا أن نسمح لآخرين أن يتحدثوا باسمنا، فيشوهون صورة مصر كلها.

* إن عدم رصد وتحليل واستيعاب خصوصيات وعموميات ما يحدث حولنا بالداخل أو الخارج أيها الآباء الأجلاء سوف لا يؤدى فحسب إلى كراهية الدولة لنا بل أكثر من هذا سيسمح للمتطرفين من المسلمين بتحقيق أغراضهم فى مطالبهم بشأن اعتبار الأقباط فى مصر أهل ذمة، يلبسون الملابس المميزة ويطبق عليهم العهد العمري.

* بقيت كلمة أخيرة أحب أن نقولها جميعا لهؤلاء بالخارج، أنه ليس من حق أحد فى هذا القطر أو ذاك ـ أن يعطى لنفسه الحق أن يلعب دور الوصى على الأقباط فى مصر، أو الأستاذ الذى يلقن الكنيسة القبطية بمختلف جماعاتها دروسا فى كيفية حل مشاكلها.

* وبقيت كلمة أخيرة أيضاً ، تتعلق بخطابى هذا وهو رسالة خاصة بكم وحدكم، هى بالنسبة لى عمل حب للكنيسة أولا وللوطن ثانيا، ومن يعمل قد يخطىء وقد يصيب، إلا أن هذا العمل هو عمل من جانبى إنسانى ونضالى لمصر أولا وللكنيسة ثانيا، ولا قداسة فيه إلا للهدف الروحى والوطني، والشهادة الأعظم التى سأتحملها برضى كامل من أجل الدفاع عن وطنية الأقباط وشرف وكرامة مصر.

انتهت الوثيقة ولم ينس القس أنسطاسى أن يدون فى نهايتها ملحوظة.

ملحوظة: يأسف الكاتب للطريقة التى بها يُحرم بعض الكهنة الأبرياء ويعاهد الله ويعاهدكم بأنه رغم حرمانه من مرتبه لأكثر من ثلاثة شهور حتى تاريخه أنه لن يُسقط القلم من يده، حتى يسلم الأمانة والوديعة على خير وجه.

إنها بالإجمال وجهة نظر قبطية ترى أن المسئولية لم تكن على عائق الرئيس الراحل ولكن يجب أن يعرف أن الكاهن انسطاسى شفيق هو أحد الكهنة الموقوفين عن العمل.

وعموما فإن هناك أيضا من يرى أن السادات أخطأ ويتحمل مسئولية ما حدث. ويتضح الخلاف حول شخصية السادات وموقفه من الأقباط من التحقيق الذى نشرته مجلة «روزاليوسف» بعنوان قصة الصراع بين السادات ويطريرك الأقباط .. حيث تقول المجلة:

أحد عشر شهرا تفصل بين تولى السادات رئاسة الجمهورية واعتلاء البابا شنودة لكرسى البطريركية، فقد وصل الأول إلى الحكم فى أكتوبر ١٩٧٠، وانتخب الثانى بطريركاً فى نوفمبر ١٩٧١.

ورغم أن الاثنين احتلا منصبيهما فى وقت واحد تقريباً، ورغم أن السادات كان يتمنى وصول الأنبا شنودة لمنصب البابا بناء على تقارير ممدوح سالم وزير داخليته، إلا أن علاقتهما طوال عشر سنوات حتى قُتل السادات فى حادث المنصة ظلت فى توتر لم تشهده علاقة رئيس مصرى وبطريرك أرثوذكسى فى العصر الحديث.

بعد انتخاب السادات بعامين والبابا بعام واحد، وقع حادث الخانكة، وبعده بخمس سنوات كان حادث الزاوية الحمراء، ثم قانون الردة، ورفض البابا الاحتفال بالعيد، وأخيراً تم تحديد إقامته فى الدير.

لكل هذا كان التساؤل: هل السادات كان ضد الأقباط؟! وهل كرههم وعاداهم من أجل التيار الأصولى الذى اكتوى بناره وقتل على يديه بعد ذلك؟

الكثيرون يقولون: نعم، والدليل الحوادث السابقة، ولكن هناك أيضاً من يجيب: بـ لا... ويقول: السادات كان محباً للأقباط، قارئاً لتاريخ الكنيسة ومقدراً لها، ولم يكن يفرق بين الأقباط والمسلمين ، والدليل أن الأقباط احتلوا فى عهده عدة مناصب، ولأول مرة كان نائب رئيس الوزراء قبطيا، وتم تعيين ثلاثة وزراء فى وزارة واحدة، بالإضافة إلى اختياره سكرتيراً عاماً قبطياً للحزب الحاكم، ومحافظاً وقائد أحد الجيوش المصرية الثلاثة فى الجبهة مع العدو الإسرائيلى، و٢٥ عضواً فى البرلمان، كما قامت الحكومة ببناء كنيسة لأول وآخر مرة.

هؤلاء يقولون: إن الصدام بين الرئيس الراحل والبطريرك كان لابد أن يقع، لأن الاثنين كانا مثل قطارين يسيران على قضيب واحد، وفى اتجاهين متقابلين، فكان لابد أن يقع الحادث، وينتج عنه ضحايا.. ولكن الطرف الأول يقول: إن السادات هو السبب، وكان يمكنه معالجة الأمر بحكمة، إلا أنه أراد مجاملة المتطرفين على حساب الأقباط.

إننا هنا نحاول أن نعرف الحقيقة من خلال الأشخاص الذين عاشوا قريباً من جميع الأطراف: السادات والبابا والحكومة والكنيسة.

أحد الـذين يدافـعون عـن السادات ويـؤكدون حبـه للأقبـاط جرجـس حلمـى عازر الصحفى الذى كان قريبـاً من الكنيسة والبابا فى السنوات الأولى من تـوليه الباباوية، وهو المستشار الصـحفى له، وعضو المجلس الملى الـسابق فى هذه الفترة، وبحكـم قربه وعمله الصحفى امـتلأت جعبته بالحكايات عـن حب السادات للأقباط ووفائه لأصدقـائه منهم، والتى بدأت منذ الثلاثينيات بالمدرسة الثانوية عندما ارتبط بصداقة مع حنا ناروز، وفكرى مكرم عبـيد، وعندما أصبـح رئيساً للجـمهورية عين الأول فـى مجلس الشعـب، واختار الثانى نائباً لرئيس الوزراء وسكرتيراً للحزب الوطنى.

ولكن قبل توليه السلطة هناك حكايات وبعدها حكايات أكثر.

يقول جرجس حلمى عازر: علاقة السـادات الرسمية بالأقباط بـدأت عقب ثورة ٢٣ يوليو، فـعندما قامت لـم يـتحرك الأقباط وخاصة أنـهم لاحظوا عدم وجود أى قبـطى بين الضبـاط الأحرار، وتخوفوا مـن أن يكون الإخوان وراء هـؤلاء الضباط، ولم تـصدر من البطـريركية أية بـيانات سواء بالـتأييد أو الـرفض، والتزم البـابا يوساب الصـمت إزاء ما يحدث، ولكـن الأنبا يؤانس مطران الجـيزة، والقمص غبـريال بولس كاهن كنـيسة حارة الروم تحركا وذهبا إلى مقر قيادة الثورة لإعلان تأييدهما، وكلف قادة الثورة البكباشى أنور السادات بلقائهما.

وانتهـز الضباط الأحرار هذه الـزيارة وأعلنوا تـأييد الأقباط لـلثورة، واعتبروا الاثـنين حلقـة الاتصال بيـن الثورة والكـنيسة والأقـباط، وبدأت يومـها علاقة الـسادات بالاثـنين وظلت حتـى توفى الأنبا يؤانـس عام ١٩٦٢، واستمرت مع الـقمص غبريال بـولس حتى توفى السادات، وبعده الأب غبريال.

ويبدو أنـه، وبعد الزيارة كلـف قادة الثورة السادات بـالاتصال بالأقباط، إذ ظـهر ذلك واضحاً من زيـارته لكنيسة حـارة الروم، حيث حضر لقـاء هناك، وكتب كلمـة فى سجل الكنيـسة قال فيها: «إن أجمـل معنى رأيته اليوم فـى شياخة حارة الروم ذلك المـعنى الذى جمع بين أبناء الأمة متحدين فى خدمة وطـنهم، وكانت سعادتى لاتوصف بحضور أخى القمص غبريال بولس رئيس كنيسة حارة الروم التى كانت دار الندوة أيام أن أغلق الأزهر عام ١٩١٩، وكان الشيوخ الأجلاء يجتمعون فيها لـلخطابة برعاية المغفور لهما الأستاذين

مصطفى القاياتى، والقمص بولس غبريال رئيس الكنيسة السابقة. فليتق الجميع الله والوطن، فنحن شعب متحد نؤمن بحقنا فى الحياة الحرة الكريمة، وسننالها بإذن الله متكاتفين خلف راية الزعيم القائد محمد نجيب».

كان ذلك فى ٢ أبريل ١٩٥٣، ولكن يبدو أنه بعد تولى جمال عبد الناصر الرئاسة وتعيين وزراء من الأقباط ولقائه مع البابا كيرلس الذى أصبح صديقاً له، يبدو أنه بعد ذلك لم تكن هناك حاجة لاتصالات السادات مع الأقباط، ولكن هذا لم يمنع علاقته مع صديقيه الأنبا يؤانس والقمص غبريال.

يقول جرجس حلمى عازر: إن السادات ساعد الأقباط كثيراً فى الحصول على تراخيص بناء الكنائس فى هذه الفترة، بسبب علاقته بهما، بل إن أولاد السادات كثيراً ما كانوا يذهبون إلى مطرانية الأقباط بالجيزة عند الأنبا يؤانس، ويلعبون فى فنائها مع أبناء الأقباط، عندما كان السادات يقيم فى شارع الهرم.

ويضيف جرجس حلمى عازر: إن السادات كان وراء بناء كنيسة فى مديرية التحرير عند إنشائها، وهو الذى سعى لتعيين القمص غبريال بولس كاهنا فيها، وهو أول كاهن يتقاضى مرتباً من الدولة وقدره ٥٧ جنيهاً، بالإضافة إلى إقامته فى المنزل الملحق بالكنيسة، هذا المنزل تمت الاستفادة منه كثيراً عندما أقام به عدد كبير من المهاجرين خلال حربى ٥٦ و١٩٦٧.

وقال عازر: إن الأقباط عن طريق هذه العلاقة كسبوا كثيراً فقد وسطوا السادات لكى يتحدث مع كمال الدين حسين وزير التعليم فى ذلك الوقت لكى يهدى لكلية الأقباط فى القدس الكتب الدراسية، وهو ما حدث بالفعل، بل وتم إيفاد صديقه القمص غبريال بولس لمعرفة طلبات الأقباط هناك.

حكاية أخرى يرويها جرجس حلمى عازر: عندما كان السادات هارباً من السلطات قبل الثورة ساعده فى الاختفاء رجل اسمه عطية صليب، وكان يرسل له فى مخبئه الطعام والملابس، وبعد توليه الحكم بحث عنه، وعندما علم بموت عطية طلب أن يرى أحد أبنائه وخاصة الابن الصغير جبرا الذى كان يحضر له الطعام، وعندما قابله قال له: ماذا تطلب منى، وماذا أستطيع أن أفعل لك حتى أرد بعض جميلكم؟! فأجابه: أريد أن أستقيل من

عملى كوكيل نيابة ووزارة العدل ترفض، وأنا أريد أن أتفرغ لإدارة أعمالى الخاصة ومنها مطعم بالإسكندرية.

على الفور طلب السادات من وزير العدل قبول استقالته، كما طلب من سكرتاريته بالإسكندرية أن تحضر طعاماً من المطعم الذى يمتلكه جبرا عندما يحتاجون إلى ذلك.

ولكن هذه الحكاية التى يرويها عازر للتدليل على وفاء السادات لمن قدموا له خدمات ولو كانوا من الأقباط تنفيها فادية ابنة جبرا الذى توفى عقب وفاة السادات مباشرة، وتقول: لم أسمع بهذه الواقعة ووالدى عمل محاميا لفترة قصيرة ثم اتجه للعمل الحر، ولم يكن وكيلاً للنيابة، حيث اشترى مطعماً.

وتضيف: عرفت أن جدى ساعد السادات أثناء هربه، لكنى لم أعلم بأنه قابل والدى بعد توليه الرئاسة، ولو حدث ذلك فإن والدى لم يطلب منه شيئاً والدليل على ذلك أن عمى يعمل فى كندا وأراد أن يأخذ توكيل سيارات من إحدى الشركات بأمريكا، ويفتح له فرعاً هنا، وتعثر الأمر بسبب بعض الإجراءات ، ولو كانت علاقة والدى بالسادات صحيحة لما تعثر الموضوع.

وكذلك كان عمى الثانى له مشكلة قطعة أرض فى مرسى مطروح ولم تحل.

ولكن جرجس حلمى عازر يؤكد ما حدث ويقول أنه نشر موضوعاً صحفياً فى جريدة الجمهورية عن هذه الواقعة وتحدث فيه جبرا وصاحب التحقيق الصحفى رسم كاريكاتير يصوره وهو يرتدى روب ووشاح النيابة ويحمل فى يده طبقاً يقدمه لزبائنه، ويقول : إن جبرا توفى وهو شاب، وكل أولاده صغار، وربما لم يحك لهم عن السادات.

حكاية ثالثة يرويها أيضاً جرجس حلمى عازر: معيد فى قسم التاريخ بكلية الآداب بالإسكندرية اسمه رشدى عبده حنين جاءته منحة دراسية للحصول على الدكتوراة من إحدى جامعات أمريكا، ووافق المسئولون، ولكنهم فى المطار اكتشفوا أن أحد الموظفين أخطأ وكتب الاسم الثالث له حسنين بدلاً من حنين، وعلى هذا الأساس وافقوا، وعندما عرفوا الخطأ وأنه مسيحى وليس مسلماً رفضوا سفره، فجاء إلى منزلى، وذهبت معه إلى

مصطفى أمين فى الأخبار، الذى كتب فى عـموده عن هذه الواقعة، ونصح رشدى عندما علم أنه من قرية طـوخ النصارى بالقرب من ميت أبو الكوم بالـذهاب إلى السادات هناك فى قـريته، حـيث كان يـقيم، وبـالفعل أسـرع إلى هنـاك والتقـى بفوزى عـبد الحافـظ ثم السادات وقابـله هناك بالجلبـاب، وقال له سافر يارشـدى لا يوجد فارق عندى بيـن حنين وحسنين كلكم أولادى.

وحصل رشدى بالـفعل على الدكتوراة وعمل لـسنوات فى الكلية قبـل أن يهاجر إلى أمريكا.

هذه الواقـعة خطيرة فهـى تدل على ما وصل إلـيه المجتمع فى الـسبعينيـات، فإذا كان رشدى قـد استطـاع الوصول إلـى السادات لحـل مشكلـته، فمـن المؤكد أن كـثيريـن لن يستـطيعوا لقاءه، وضـاعت عليهـم فرصة العمـل أو الدراسة، والغريب أن الـسادات لم يحاسب المسئولين عن ذلك الخطأ الغريب وهو أمر له دلالاته بالقطع.

حكاية جديدة يقولـها نفس المصدر «عازر» للتدليل على وفـاء السادات للأقباط وهى تعيينـه لصديقيه فكرى مـكرم عبيد نائبا لرئـيس الوزراء، وحنا ناروز فى عضـوية مجلس الشعب.

ويقول عازر: إن السادات كان جـائعاً فى أحد الأيام أثناء دراسته بالثـانوى، فأعطاه حنا ناروز نصف ساندويتش كان معه، وظل السادات يذكر ناروز بهذه الحكاية.

لانستطيع أن نتأكـد من هذه الواقعة لوفاة حنا ناروز، ولكن فكـرى مكرم عبيد قال إنه يشك فيهـا لأن السادات كان لديه أنفة وكبـرياء منذ صغر سنه، وأذكر أن أحـد أصدقائنا أثناء الدراسة حاول أن يعطى السادات قطعة شيكولاتة، ولكنه رفض بشدة، وعندما سألته عن السبب قال: لأنى لا أستطيع أن أرد هديته له بعد ذلك.

ولكن فكرى مكرم عبـيد لا ينفى أن تكون الصداقة سبباً لاختـيار حنا ناروز الذى كان يذاكر مع السادات، وارتبـط معه بصداقة كبيرة لدرجة أن السادات حـضر فرح ابنته فى الكنيـسة، وهو رئيس الجمهـورية الوحيد فى مصر الـذى فعل ذلك ، يدلل بهـذه الواقعة على سماحته وحبه للأقباط.

ويحكى فكرى مكرم عبيد عن علاقته بالسادات وكيفية اختياره سكرتيراً عاماً للحزب الوطنى، ثم نائباً لـرئيس الوزراء يقول: كنت معه فى المدرسة، ثم افترقـنا.. هو إلى الكلية الحربية وأنا إلـى الحقوق، وبعد سنوات اتهم فى قـضية مقتل أمين عثـمان، وكان المرحوم مكرم عبيد يدافع عن سعيد توفيق أخو حسين توفيق وحضرت نيابة عنه فى كل الجلسات ما عدا الأخيرة التى ترافـع فيها، واستمرت صداقتى بالسادات خاصـة أن مكرم عبيد فى مرافعته دافع عن الجميع بما فيهم السادات.

وهكذا عادت الصلة بصورة منقطعة حتى قامت الثورة وسمعت البيان الأول وعرفت صوت السادات، وعـندما أعلنت هيئـة التحرير كان هو المكـلف بالمرور على محافـظة قنا على رأس وفد من الضباط الأحرار ـ المحافظة التى أنـتمى لها ـ فعادت الصلة وأصبحت وثيقة، وفى عام ١٩٧٤ أرسل لـى رسالة عن طريق صديقنا المشتـرك سيد مرعى الذى قال لى: الرئيس يسألـك لماذا تبتعد عن العمل السياسى، وأضـاف أنه يقدر صفاتك الحميدة، ويريـد تعـيينـك فى مـجلس الـشعـب، وهو ما تم بـالفـعل فى عـام ١٩٧٦، وبعـد ذلك انضممت إلى حزب الأحرار، ووصلت إلى نائـب رئيس الحزب، وفى أحد الأيام طلبنى الرئـيس السـادات وقابلتـه فى استـراحة القـناطر، وقال لـى: حزب مصـر لا يؤدى دورا جماهـيريا لأنه حزب حـكومى، وأنا اخترتـك لتكون سكـرتير عام الحزب الجـديد الذى سأنـشئـه، فقـلت لـه: هذه ثقـة أعتـز بهـا، وأوافقـك عـلـى رئاسـة الحـزب مع رئـاسة الجمهورية.

ثم اجتمعنـا فى المعمورة وكنا ٦ أفراد، وقال لنا: ماذا يـكون اسم الحزب، وأضاف: أنا أرى أن يكـون اسمه الحزب الـوطنى من أجـل الزعيـم مصطفـى كامل ، وكان فـى ذلك الوقـت قد صدر كتـاب هام لمجموعـة من أساتـذة الجامعة مـن بينـهم مصطـفى السعـيد وصوفى أبو طالب، بعنوان «الاشتراكية الديـمقراطية»، فاقترح بعض الحضور أن يضاف إلى اسم الحزب الوطنى كلمة الاشتراكى، ولكن الرئيس السادات اعترض وقال: لا أريد الاشتراكية، ولكنى أريد الديمقراطية فأضيفت هذه الكلمة.

وتأسس الحزب الذى حرص أن يكون جماهيرياً بالـفعل، وعملنا مؤتمرات فى جميع المحافظات، ثم صدر قرار بـتعيينى نائب رئيس وزراء، وعندما قـلت: إننى أريد أن أتفرغ

للحزب، قال لى: سيكون عملك هو الصلة بين الحزب ومجلس الشعب والحكومة، وسيكون لديك وقت كبير للاهتمام بالحزب.

سألناه: ولكن هل اختيارك جاء بسبب كونك قبطياً يريد به السادات أن يجمل وجه النظام الذى اشتهر عنه كراهية الأقباط؟!

يقول فكرى مكرم عبيد: إطلاقاً فأنا مصرى، وأنا أعترض على كلمة قبطى بمعنى مسيحى، لأن قبطى تعنى المصرى، وعندما اختارنى السادات لم يكن لكونى مسيحياً.

عموماً فإن حكاية اختيار فكرى مكرم عبيد وحنا ناروز توضح أن الاختيار يمكن أن يقوم لاعتبارات الصداقة، ورغم كفاءة الاثنين إلا أن الصداقة لايمكن أن تكون معياراً فى العمل السياسى.. ولكن هذه الاختيارات للأقباط لم تمنع وقوع الصدام بين السادات والبابا، فقد سبق هذه التعيينات عدة حوادث وصاحبتها أيضاً حوادث أخرى أدت إلى توتر العلاقة بين البابا والسادات، وكانت البداية بعد رئاسة السادات بعامين، وبعد تولى البابا شنودة منصبه بعام عندما وقع حادث الخانكة، وهو الحادث الذى أدى فى نظر البعض إلى غضب السادات من البابا، ففى ٦ نوفمبر عام ١٩٧٢ حرقت جمعية الكتاب المقدس، وكان بعض الأهالى يؤدون فيها بعض الشعائر الدينية، وبعدها جاء إلى الخانكة عدد كبير من القساوسة وساروا إلى مقر الجمعية، وأقاموا شعائر الصلاة فيها، ثم انصرفوا، ولكن عدداً من المواطنين تجمعوا فى مسجد السلطان الأشرف وخرجوا فى مسيرة احتجاج على ذلك، ونسب فيها إلى أحد الأقباط إطلاق النار على رؤوس المتظاهرين، فتوجه هؤلاء إلى منزله وأماكن أخرى للأقباط وأحرقوها وأتلفوها دون وقوع إصابات جسمانية، وشكل مجلس الشعب بناء على تعليمات السادات لجنة برئاسة جمال العطيفى وعضوية محمد فؤاد أبو هميلة، وألبرت برسوم سلامة، وكمال الشاذلى، ورشدى سعيد، وعبد المنصف حزين، ومحب استينو.

ورصدت اللجنة فى تقريرها عدة حوادث ساعدت على ما حدث مثل اعتناق شابين بالإسكندرية للمسيحية عام ١٩٧٠، وسرت أخبار ذلك بين الناس، فقام بعض أئمة المساجد بالهجوم على النشاط التبشيرى لبعض القساوسة، وأعدت مديرية الأوقاف بالإسكندرية تقريراً، وبعد عامين وصل التقرير السرى إلى الأيدى، وتم توزيعه، كما أن

إعداد الدستور الدائم وبروز تيار يدعو إلى اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع قابله تخوف من الأقباط، وتناقل الناس تقريراً عن اجتماع عقده البابا فى الإسكندرية، ونسبت إليه أقوال بالعمل على تحديد نسل المسلمين وزيادته عند الأقباط حتى يتساوى الطرفان من أجل أن تعود مصر قبطية كما كانت، ورغم أن المنشور مصطنع إلا أنه وجد صدى لدى الناس.

وهكذا فإن الظروف والأجواء كانت وراء حادث الخانكة، ولكن يبدو أن الرئيس السادات لم تعجبه مسيرة الكهنة، واعتبر أن البابا يتحداه، وهو مايراه جمال أسعد الذى أوضح أن هذه المسيرة كانت باكورة سياسة العنف السلبى فى مواجهة البابا للسادات، وكان من الممكن أن يحدث اشتباك بين المسيرة وأهالى الخانكة المسلمين لولا تدخل الشرطة لحماية المسيرة، حتى أدى الكهنة الصلاة، وبعدها حدث ما كان متوقعاً من تكسير وحرق.

وظلت العلاقة بين السادات والبابا علاقة فى ظاهرها الود وفى باطنها التوتر والغضب، والثورة لا تهدأ داخل أنور السادات ، حيث اعتبر أن البابا شنودة يريد أن يتحداه ويصبح زعيماً للأقباط.

ووفقاً لما قاله محمد حسنين هيكل فى كتابه «خريف الغضب» أن السادات غضب بشدة مما اعتبره ليس تحدياً له، وإنما أيضاً نكراناً للجميل من مرشح البابوية الذى كان هو نفسه متعاطفاً معه بعد نصائح وزير الداخلية.

ولكن البابا شنودة ينفى أنه أمر بعمل المسيرة، ويقول: إن بعض القساوسة ذهبوا ليروا مكان الحادث فى سيارات وأتوبيسات، ولكن الشرطة أنزلتهم قبل المكان بمحطة أتوبيس، ولهذا ظهرت شائعة المسيرة، ولو كانت الشرطة سمحت للسيارات بالوصول إلى مقر الحادث لما رآهم أحد ولما ظهرت الشائعة.

ولكن المعارضين للبابا يصرون على أنه أعطى أمراً بالمسيرة، ففى منشوراتهم بعنوان: «التناقض فى المواقف» يقولون: إنه أمر الكهنة بالذهاب إلى الخانكة فى شبه مسيرة احتجاج، وقال لهم بالحرف الواحد: « إن شالله ما يرجع نصفكم»، ولولا تدارك المسئولين وحماية الكهنة لحدثت مجزرة.

وهو ما يؤكده أيضاً القس أنسطاسى شفيق فى كتاباته، ولكن هذا القس من المعارضين للبابا، وربما يريد بكلامه هو والمعارضة تشويه صورة البابا لدى الحكومة والمسلمين.

لكن، وعقب هذه الحادثة ذهب السادات إلى البابا فى الكاتدرائية بناء على نصيحة هيكل واتفقا على خطة لبناء الكنائس، وأعطى البابا تصريحا ببناء ٥٠ كنيسة، ولكن البابا يقول: إن السادات لم ينفذ الاتفاق، ولم نحصل على نصف ما اتفقنا عليه فى سنة.. ورغم هذه الزيارة فإن الأمور لم تهدأ بعد، فقد ظهر مشروع قانون الردة فى عام ١٩٧٧، ورد الأقباط عليه بعقد مؤتمر دينى مسيحى فى الإسكندرية، حضر البابا جلسته الأولى، وصدر عنه بيان طرح فيه مسائل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحماية الأسرة والزواج المسيحى، وتكافؤ الفرص والمساواة، وطالب البيان بإلغاء مشروع قانون الردة، واستبعاد الطائفية من الوظائف العامة.

وبعده عقد مؤتمر مماثل للهيئات والجماعات الإسلامية، وصدر بيان يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وبدأ أقباط المهجر فى التظاهر وكتابة المنشورات والرسائل ضد السادات، وهكذا ظهر التوتر مرة أخرى رغم إلغاء مشروع قانون الردة، وظل مستمراً، بل وتصاعد رغم محاولات السادات لكسب ود الأقباط بتعيين ثلاثة وزراء بينهم نائب رئيس وزراء، وإنشاء كنيسة فى مدينة العاشر من رمضان.

يقول فكرى مكرم عبيد: إنها المرة الأولى فى تاريخ السياسة المصرية أن يكون هناك ثلاثة وزراء من المسيحيين كنت أنا نائب رئيس الوزراء الوحيد، ولم يكن أحد معى يشاركنى هذا المنصب من باقى الوزراء، وكان بطرس غالى وزير دولة للشئون الخارجية والسادات من أوائل الذين اكتشفوا غالى وعرفوا قدره، وبعد ذلك قال لى السادات أريد تعيين وزير مسيحى ثالث ما رأيك فى ألبرت برسم سلامة؟ ..قلت له: اختيار موفق لأنه وطنى ومحبوب وذو كفاءة. فصدر القرار الجمهورى بتعيينه وزير دولة ولم تحدد فى القرار الاختصاصات وعندما حلف اليمين فى استراحة القناطر سأله السادات بطريقته العفوية البسيطة: ماذا ستكون شغلتك يا ألبرت ؟ تحب تشتغل فى أى مجال؟ وأجبت وقلت ألبرت أول من كتب عن المصريين فى الخارج، وضرورة إيجاد صلة بينهم وبين وطنهم الأصلى، ومن المناسب أن يكون وزير دولة لشئون المصريين فى الخارج وكانت بداية التفكير فى وزارة الهجرة.

وينفي فكرى مكرم عبيد أن يكون الهدف من تعيين وزير مسيحى ثالث هو تهدئة الأقباط، ويقول إن السادات كان يريد أن يقيم الدليل على الوحدة الوطنية فى معناها الأسمى.

ولكن الواضح من حكاية فكرى مكرم عبيد أن الرئيس كان يريد وزيراً قبطياً بأى شكل حتى دون التفكير فى العمل الذى سيؤديه واستمر السادات فى هذا النهج المهدىء للأقباط. وأصدر قرارا بإنشاء كنائس فى المدن السكنية الجديدة وأبرزها بالعاشر من رمضان وشارك فى وضع أساسها عبد الرحمن بيصار وكيل الأزهر فى ذلك الوقت. وقال لى قيادى سابق أيام السادات أن الشيخ عبد الحليم محمود رفض الاشتراك فى وضع حجر أساس الكنيسة وتمت الاستعانة بالشيخ بيصار الذى صار شيخا للأزهر بعد وفاة الشيخ عبد الحليم محمود.

وقد حكى السادات هذا فى خطابه الشهير فى ٥ سبتمبر ١٩٨١ وقال: «أنا فى تشكيل الحكومة عينت ألبرت برسوم سلامة وبعدين نتيجة تصرفاته (يقصد البابا شنودة) قالوا لى حيقول أنا اللى جبت الوزير الثالث، ما هى أصل الحسبة عنده كام عدد وتعدادكم كام، أنا لما كنت باعين ألبرت، ما فكرت كام وزير قبطى وكام مسلم أبدا بطبعى ٢ـ ٣ـ ٤ـ ٥ـ يبقوا محافظين.

وأضاف: بعت إشارة يوم ١٠ رمضان ـ المدينة الجديدة ـ ولأول مرة فى تاريخ أقباط مصر تقوم الحكومة ببناء الكنيسة على حساب الدولة بدون طلب الأقباط ليه؟ لأن إحنا دخلنا مرحلة جديدة ورسالة يقول فيها حكاية بناء الكنائس بقيت كلام فارغ انتهينا منه وعديناها. وقلت يا أزهر اشترك فى وضع الأساس واشترك الأزهر وأنتم تعلمون مدى عنف هذا على الأزهر واضطريتهم وكنت عنيفا عليهم وفعلا وضع حجر الأساس للمسجد والكنيسة. والرسالة كانت موجهة فى المقام الأول لرئيس الكنيسة.

انتهى كلام السادات.

ولكن قبل هذا الخطاب كانت هناك أوضاع كثيرة، فرغم إجراءات السادات فإن التوتر لم يهدأ حتى وصل عام ١٩٨٠ إلى وقوع أحداث طائفية فى الزاوية الحمراء وأعقبتها عدة حرائق لبعض الكنائس وبدأت الاتهامات توجه للسادات من الأقباط.

عنها يقول المحامي موريس صادق أنه شجع الجامعات الإسلامية بتهاونه على الاعتداء على المسيحيين وأملاكهم وكنائسهم، وقرر البابا تصعيد الموقف رداً على هذه الاعتداءات وعقد اجتماعا للكهنة، وأصدر قرارا بعدم الاحتفال بالعيد، وقرر البابا الاعتكاف بالدير رافضاً تلقى التهاني بالعيد، ورد السادات بقسوة وألقى خطابا فى ٥ سبتمبر ١٩٨١. واتهم البابا شنودة بأنه «عاوز يعمل زعيم للأقباط وزعيم سياسى» وحكى عن علاقة فتاة مسيحية بشاب مسلم تسببت فى تصاعد الأحداث وهو أمر أخذ أكثر من حجمه ثم اتخذ السادات قرارات سبتمبر الشهيرة ومن بينها إلغاء قرار رئيس الجمهورية بتعيين البابا شنودة بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أساقفة هم الأنبا مكسيموس أسقف القليوبية، والأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة وكنائس المهجر والأنبا غرغوريوس أسقف البحث العلمى والأنبا اثناسيوس أسقف بنى سويف والبهنسا والأنبا يؤانس أسقف الغربية وسكرتير المجمع المقدس، والغريب أن المجلس الملى الذى ساند البابا شنودة عاد وأصدر بيانا يؤيد فيه كل إجراءات السادات ضد البابا وهو أمر فسره موريس صادق بأن البابا بعث لهم رسالة طلب فيها أن يؤيدوا السادات حماية للكنيسة من غضبه.

وهكذا تم إبعاد البابا شنودة إلى دير الأنبا بيشوى لكن الأمر لم يستمر كثيرا فقد اغتيل السادات فى حادث المنصة بعد ذلك بشهر، وأقام عدد من الأقباط أكثر من دعوى لعودة البابا لتولى مهام منصبه ، والغريب أن محكمة القضاء الإدارى رفضت الدعوى التى أقامها حناناروز صديق السادات ومحامى البابا فى نفس الوقت، وقررت أيضاً إلغاء قرار رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة باباوية لإدارة الكنيسة لأن فى حالة خلو منصب البابا يكون هناك قائمقام بطريركى وليس لجنة.

والطريف أن البعض عندما سمع كلمة إلغاء قرار لم يستكمل الجملة وتصور أنها إلغاء القرار بالكامل، وليس جزءاً منها وأشاع أن المحكمة قضت بعودة البابا شنودة، ولكن عددا آخر من الأقباط بينهم موريس صادق وممدوح رمزى أقاما دعوى جديدة وتولى الدفاع فيها ممتاز نصار وعبد الفتاح حسن وقبل الحكم فيها، قرر الرئيس مبارك إعادة تعيين البابا شنودة، وحاول بعض الأقباط الاعتراض على إعادة التعيين من جديد،

وأن القرار يجب، أن يكون عودته لممارسة مهام منصبه دون الحاجة إلى تعيين جديد وتدخل الدكتور أسامة الباز واقتنع البابا ووافق على القرار بإعادة التعيين.

وهكذا انتهت الأزمة، ولكن فكرى مكرم عبيد يكشف أمراً جديداً ويقول إن السادات كان سيعيد البابا إلى منصبه بعد انتهاء الأزمة، وكان كل ما يريده هو إبعاد البابا إلى الدير لفترة، ولهذا اتخذ إجراء فيه حفاظ على كرامة البابا فى ظل ما كان سائدا فى ذلك الوقت من أحداث جسام فكل الإجراءات كان مقصوداً بها اتخاذ إجراء حاسم والحفاظ على كرامة البابا، وأن اللجنة التى شكلت كانت لفترة زمنية مؤقتة تنتهى بعودة البابا.

ويضيف فكرى مكرم عبيد: إن السادات كان قوياً ولو أراد عزل البابا لفعل، ولكنه كان غير راغب فى ذلك، وقد ناقشنا ذلك فى مجلس الوزراء وفى المكتب السياسى، وكان السؤال: هل هو استبعاد إلى الدير فقط أم عزل كامل؟ وكان الأمر هو الأول فلم يكن السادات يكره البابا بل كان يعتز به باعتباره رجلاً وطنياً، ولكنه اتخذ هذا الإجراء كرد فعل للصوم الانقطاعى وعدم الاحتفال بالعيد، ولكن السادات اضطر إلى ذلك حتى أنه قال عن البابا «خسارة ما حدث، فأنا أقدره وأعرف مزاياه» لقد كان السادات متأثراً مما حدث.

من الذى صعد الأمر وبلغ به قمة التوتر: البابا أم السادات؟

يقول فكرى مكرم عبيد إن السبب فى تصاعد الأمور هو الصدفة فقط، ففى هذه الفترة تزوجت إحدى الفتيات المسيحيات بمسلم، ولكن بعض صغار العقول جعلوا هذه الحادثة الفردية طريقا للزعم بأن هناك ضغطاً على المسيحيين لكى يسلموا وحولوا الحادثة إلى ظاهرة وضخموها بشكل كبير، ومن الممكن أن توجد حوادث أخرى مماثلة ولكنها فردية، وهو أمر يحدث فى أى مجتمع وفسر الأمر على أنه اضطهاد للمسيحيين وقام الآباء المطارنة بعقد اجتماع للمجمع المقدس للاحتجاج على ما خيل لهم أنه ظاهرة وكان السادات مستاء من هذا التصرف، ولكنه حدد موعداً لمقابلة خمسة من المطارنة فى منزله بميت أبو الكوم يوم الأربعاء، وكان العيد يوم الأحد الذى يليه.

ومن سوء الحظ أن شاه إيران وصل إلى القاهرة فى يوم الأربعاء فأرسل السادات للبابا

معتذراً عن اللقاء، وفسر البطريرك الأمر على أن الرئيس السابق غير راغب فى مقابلتهم وتوترت الأعصاب بلا داع، وفى اليوم التالى الخميس صدر قرار المجمع المقدس بعدم الاحتفال بالعيد وهو الأمر الذى أغضب السادات وهكذا تدخلت الصدفة لتفسد اللقاء الذى كان سيحل المشكلة.

وقلت له: لماذا لم تتدخل أنت والوزراء الأقباط لتقرب وجهات النظر؟

لم أكن وزيراً قبطياً، ولكن وزيراً مصرياً، وقد حاولت قدر استطاعتى ولم تكن هناك صلة قوية تربطنى بقداسة البابا، ولكننى التقيت بثلاثة من الإخوة الأعزاء الذين تربطهم صلة بالبابا وهم حنا ناروز وعدلى عبد الشهيد ورءوف شلبى، وأوضحت لهم خطورة الموقف وأنه لابد من العمل على تلافى أية نتائج.

وكنت حريصا على نقل هذه الرسالة إلى قداسة البابا لأنى أعلم أنه شديد الاعتداد بنفسه وبمركزه ويرفض أى مساس بها من قريب أو بعيد ولكن هذا المسعى لم يفلح وترتبت على ذلك تعقيدات كان الجميع فى غنى عنها.

* هل كان السادات ضد الأقباط؟

أجاب: هذا القول جريمة فى حق الرجل وفى حق ذكراه العطرة.. فهذا الرجل كان أبعد ما يكون عن العصبية الدينية.. والأرقام تتحدث، فهو أول من اختار ٣ وزراء ونائب رئيس وزراء وسكرتير عام حزب واثنين من المحافظين هما فؤاد عزيز غالى وبعده تولى لواء مسيحى نفس المحافظة جنوب سيناء، لم يستمر طويلاً بالإضافة إلى وجود ٢٥ عضوا أو ٢٧ عضوا - لا أذكر بدقة - بمجلس الشعب بينهم ٨ معينون والباقى منتخبون.

ولكن رغم ما يقوله فكرى عبيد، فإن هناك من يرى أن السادات كان ضد ا لأقباط، بل إن الدكتور غالى شكرى يشير صراحة فى كتابه «الأقباط فى وطن متغير» إلى أن إسرائيل وراء انقلاب موقف السادات من الكنيسة المصرية عموما، ومن الأنبا شنودة خصوصا لموقفه السلبى ضد إسرائيل والإيجابى مع القضية الفلسطينية وللموقف من الصراع العربى الإسرائيلى.

إلا أن هذا الرأى يرفضه الكثيرون ويرون أن السادات غازل الجماعات الإسلامية

بالضغط على الأقباط، وآخرون مثل الدكتور مصطفى الفقى يرون أن ما حدث لم يكن له علاقة بالموقف من الأقباط، ولكنه كان موقفا عاما وليس خاصا.

أما هيكل فيرى فى كتابه «خريف الغضب» أن أى مراقب للأحداث لو نظر إلى الوراء واستعرض ما كان فإنه يبدو أن صداماً كان سيقع بين الاثنين لأن كليهما فيه شيء من الآخر على الأقل من ناحية الإحساس بالذات.

وعموماً فإن القضية ما زالت مفتوحة وتحتاج إلى آراء من عاصروا هذه الفترة من الأقباط والمسلمين ليحكموا ما رأوه وليكونوا شاهدين على العصر من أجل الحقيقة وحق المواطنين فى معرفة ما حدث وأسبابه.

انتهى التحقيق، وقد كنت أنا الذى كتبته فى روز اليوسف. ولكنى أضيف هنا، أن الأكثر من ذلك أن المجلس الملى الذى اختار أعضاءه البابا شنودة من خلال قائمة أيدها فى انتخابات المجلس أصدر بيانا أيد فيه قرارات السادات وإبعاد البابا، والأسوأ من ذلك هو هجوم الصحافة على البابا بعد قرار إبعاده إلى الدير حتى أن الصحف هاجمت البابا شنودة وحاولت أن تبرر ما حدث بأن البابا أراد أن يكون زعيما سياسيا.

فى هذا السياق نشرت الصحف اليومية هذين التقريرين :

التقرير الأول تحت عنوان :

وما هو دور الأنبا شنودة؟

تولى الأنبا شنودة منصب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٧٨٢) لسنة ١٩٧١ ومنذ توليه هذا المنصب وهو يحاول شحن الكنيسة والخروج بها عن الإطار الصحيح لدورها.. وزاد هذا الشحن بين المسلمين والأقباط فى عام ١٩٧٢ ووصلت الفتنة إلى داخل الجامعة فى أكتوبر ١٩٧٢ وطلب الرئيس السادات تشكيل لجنة لتقصى الحقائق من مجلس الشعب رأسها الدكتور جمال العطيفى (نقيب المحامين الحالى) وقدمت تقريرها والتقى الرئيس السادات بقيادات الأزهر ودار البطريركية وانتهت الأزمة.

وعندما طلب الأنبا شنودة بناء كنائس جديدة وطلب ٣٥ كنيسة فقرر الرئيس السادات الموافقة لا على ٣٥ كنيسة وإنما على ٥٠ كنيسة جديدة.

ولكن لاحظت الحكومة أن هناك تحركات عكسية تماما عندما بدأ الأنبا شنودة تكوين مراكز قبطية معارضة للحكومة فى الخارج وخاصة فى أمريكا وكندا، وكان يغذى هذه المراكز بأخبار وبيانات غير صحيحة لإثارة أقباط المهجر.. وظلت المجلات الرسمية والنشرات التى تصدرها هذه المراكز على مدى عشر سنوات تهاجم رئيس الدولة ورئيس الحكومة شخصياً.. كما تهاجم الجهات الإسلامية أيضاً لإلهاب روح التعصب والحقد.

ولم يصدر من الأنبا شنودة أى اعتراض أو استنكار لهذه النشرات.. ولم يصدر منه سوى بيان واحد بعد تفاقم الحوادث وتركيز الأضواء عليه كمحرض لهذه الجماعات..

وفى داخل مصر كانت تصرفاته فى القاهرة وباقى المحافظات مكشوفة رغم حرصه على إخفائها.. فهو الذى خطط لمسيرة بعد أحداث «الخانكة» وجمع لها ١٠٠٠ كاهن، وكان يمكن أن يقع صدام دموى لولا يقظة الحكومة وإفسادها لمخطط الأنبا شنودة.

وكان أيضاً وراء أحداث العام الماضى التى أدت لوقوع اشتباكات وصدامات دموية فى أسيوط والمنيا والإسكندرية.

وتوافرت له الفرصة فقرر عقد اجتماع للمجمع المقدس وإلغاء الاحتفال بالعيد.. وطلب من أقباط مصر فى الخارج أن يفعلوا نفس الشىء لتحريضهم ضد وطنهم.

وهكذا بلغ تحرك الأنبا شنودة أقصاه.. وانكشفت نواياه واضحة لكى يصبح زعيماً سياسيا.

ويقول التقرير الثانى تحت عنوان :

«قصة تعيين البابا.. وقصة التحركات التى أدت إلى إقصائه»

ما هى حيثيات إلغاء القرار الجمهورى بتعيين بابا الأقباط؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال.... لابد أن نعرف أن هناك إجراءين أساسيين فى تنصيب بابا الأقباط :

الإجراء الأول كنسى ويتم بالطرق التى توارثها الأقباط، والإجراء الثانى حكومى.. ويتم بإصدار رئيس الجمهورية قراره الجمهورى بقبول الشخص المنتخب وإعطائه الصفة الرسمية.. وبذلك يصبح بابا على الكنيسة.

وبصدور القرار الجمهورى بقبول الشخص المنتخب بابا على الأقباط يحصل فى الحال على صلاحيات كراع للكنيسة وتتبنى الحكومة تدعيم شخصيته فى الخارج وتحافظ على حياته وتضمن أمنه وسلامته وبالتالى تتحمل كل نتائج تصرفاته فى الداخل والخارج.

وبدأ الأنبا شنودة بعد صدور القرار الجمهورى فى قيامه بواجباته الدينية. ورحبت به الحكومة وسانده الرئيس السادات شخصيا وشجعه ليبلغ المستوى اللائق بكنيستنا المصرية.

ولكن!

سرعان ما لاحظت الحكومة بداية تحركات عكسية تماما: بدأت - أولا - بتكوين مراكز قبطية معارضة للحكومة فى خارج البلاد وخاصة فى كندا وأمريكا يتزعمها أقباط متطرفون يستمدون منه التعليمات والتصرفات، إما منه مباشرة عند حضورهم لمصر أو على لسان كهنة وأساقفة معروفين لدى الحكومة كان يوفدهم إلى الخارج بصفة دورية يحملون التعليمات والأخبار المبالغ فيها.

وأخير بدأت عملية التعبئة للشعور الدينى فى الخفاء والعلن.. كأن يستحث الآخرين للمواجهة والصدام.. واستشعر الرئيس شخصياً.. بعد حوادث الزاوية الحمراء وقبل السفر إلى أمريكا أن الأمور تسير بسرعة لمصادمات دموية أكبر، وفق تخطيط الأعداء وأن مصر مهددة بكارثة إذا لم يوضع حد نهائى للعابثين بمصير الشعب من كلتا الجهتين: أقباطا ومسلمين.. ووعد الرئيس الشعب بالتحدث إليه بعد عودته من أمريكا.

وأنجز الرئيس ما وعد به الشعب.. وتحدث أمام مجلسى الشعب والشورى.. وأعلن قراره بإلغاء القرار الجمهورى بتعيين بابا الأقباط.

ماذا يترتب على هذا القرار؟

يترتب ما يأتى:

- أولا: إبطال صلاحية إمضاء الأنبا شنودة وأختامه فى كافة السجلات الرسمية للدولة.

- ثانيا: عدم شرعية وجوده فى القاهرة أو الإسكندرية ويمكنه الإقامة فى ديره بوادى النطرون.

هذا ما نشرته الصحف في تلك الفترة، ومن الواضح أنها تبنت وجهة نظر الحكومة وحاولت تفسير قرار السادات بعزل البابا وإلقاء اللوم على البطريرك وتصرفاته، ولكن هذه النبرة المعادية للبابا خفتت تماما بعد مقتل السادات ورغم أن المحكمة رفضت الحكم بعودة البابا شنودة إلى منصبه فى الدعوى التى أقامها عدد من الأقباط واكتفت بإلغاء قرار تشكيل اللجنة الخماسية، باعتبار أنه فى حالة خلو الكرسى الباباوى لأى سبب يكون هناك قائمقام بطريركى وليست لجنة لحين انتخاب بابا آخر، إلا أن الصحف خاصة الحزبية بدأت فى نشر أخبار البابا والدعاوى المقامة من أجل عودته، بل ومقالات تطالب بعودته إلى منصبه وتشيد بمواقفه الوطنية. ونشرت جريدة «الأهالى» الناطقة بلسان حزب التجمع مقالا للمستشار محمد أسعد قال فيه: [إن البابا شنودة كان دوما رائدا للوحدة الوطنية]. وأضاف أنه كانت هناك دعوى معروضة على دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة النقض للحكم فى طعن على حكم أصدرته إحدى محاكم الاستئناف قضى ضمنا بأنه يجوز للمسيحى إذا غير طائفته أو ملته وبقى على دينه أن يجمع بين أكثر من زوجة واحدة عملاً بأحكام الشريعة الإسلامية، وكان قد قرر وقتها بعض رجال الدين المسيحى أن يحضروا هذه الجلسة بلباسهم الكهنوتى فى نية مظاهرة للاعتراض.

لكن البابا شنودة عندما علم بذلك غضب بشدة من أحباره وأصدر تعليمات مشددة بعدم حدوث هذه المعارضة. وهكذا مرت المسألة بهدوء وصدر حكم محكمة النقض مصححا لهذا الخطأ القانونى مفصحا أن الشريعة المسيحية هى شريعة الزوجة الواحدة!!

وبعدها نشرت الصحف برقية البابا للرئيس مبارك التى يهنئه فيها بالعيد وكذلك برقية الرئيس لتهنئة الأقباط بعيدى الميلاد ورأس السنة.

ثم أقام عدد من الأقباط دعوى أخرى لإلغاء قرار عزل البابا وترافع فيها ١٨ محامياً مسلما ومسيحيا على رأسهم ممتاز نصار وعبد الفتاح حسن، إلا أنه قبل صدور الحكم صدر قرار بإعادة تعيين البابا شنودة بطريركا للكرازة المرقسية.

وبعودة البابا هدأت العاصفة والذى نخلص به من علاقة البابا شنودة والسادات أن البابا أصبح زعيما للأقباط منذ وقوفه فى وجه السلطة وبعودة البابا أصبحت شعبيته فى الذروة، ولكن كانت هناك مشاكل أخرى فالعاصفة التى هدأت لم تنته، إذ بدأت عواصف من نوع جديد يقوده أقباط المهجر.. ولكن هذه الحكاية سنفرد لها فصلاً مستقلا بعودة البابا.

على أن المشكلة لم تحل بعودة البابا فللأقباط هموم ومطالب أهمها إلغاء الخط الهمايونى وحرية بناء الكنائس وتعيين الأقباط فى الوظائف العليا مثل المحافظين ورؤساء الجامعات ووزراء فى وزارات هامة وسيادية والاهتمام بالحقبة القبطية فى مناهج التاريخ التى تدرس بالمدارس وإعطاؤهم مساحة من الوقت فى الإذاعة والتليفزيون لعرض برامج دينية.. وهى مطالب يجب النظر فيها وتحقيقها.

والحقيقة أن هذه المطالب أصبحت الآن مادة صحفية تنشرها الصحف كتحقيقات ومقالات وهى ظاهرة جيدة، ولكن المشكلة الآن أن عددا من الأقباط يرون أن البابا أصبح لا يدافع عن مشاكل الأقباط بقوة كما كان يحدث أيام السادات بل إن بعضهم يغالى ويرى أنه أصبح مواليا للحكومة. ويظهر هذا فى منشورات عديدة خاصة لأقباط المهجر. ويتهمونه بأن تجربة إبعاده إلى الدير وعزله عن كرسى البابوية جعلته أكثر ليونة فى مواجهة الحكومة.

وبغض النظر عن صحة أو خطأ هذا الرأى فإن موقف البابا القادم سيكون حرجا، فإذا سكت عن مطالب الأقباط أو لم يقف بقوة من أجل تحقيقها اتهم بأنه حكومى وإذا تحدث عنها بالقوة التى يطالب بها بعض الأقباط فإنه لا يمكن معرفة رد فعل الحكومات خاصة فى ظل وجود ديمقراطية شكلية.

وهذه مشكلة يجب على البابا القادم حلها وربما كان الحل عن طريق دور العلمانيين بحيث يكون هؤلاء هم الأداة التى يستخدمها البابا لمطالبة الحكومة بالتدخل لحل المشاكل القبطية بحيث إنه إذا تأزمت الأمور فإن أى إجراءات حكومية تكون ضد هؤلاء وليس ضد البابا، وهذا لا يعنى أن البابا يقف مكتوف الأيادى فى مواجهة المشاكل ولكنه يجب أن يتدخل عندما تتفاقم المشاكل وتتأزم بشكل لا يكون هناك مفر أمامه من تدخله الشخصى، ووقوفه بحزم حتى يكون دوره مؤثرا. وعندها سيجد أن الجميع معه أقباطا ومسلمين حفاظا على الوطن.

المصادر

(١) الأقباط فى الحياة السياسية المصرية مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثانية ١٩٨٤.

(٢) خطاب الرئيس أنور السادات ـ نشر فى الصحف اليومية الأهرام والأخبار والجمهورية بتاريخ ١٥ مايو ١٩٨٠.

(٣) مجلة روزاليوسف بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٩٥.

(٤) مجلة فلسطين الثورة عدد ١٤١٥ بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٩٥.

(٥) مجلة المصور عدد ٣٦٤١ بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٤.

(٦) جريدة العربى بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٩٧ عدد (٤٤).

(٧) جمال أسعد: من يمثل الأقباط فى مصر بدون دار نشر أو تاريخ اصدار.

(٨) المصدر السابق.

(٩) د. سميرة بحر: الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ـ مصدر سابق.

(١٠) محمد شفيق غربال ـ تكوين مصر ـ مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٩.

(١١) د. سميرة بحر: الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ـ مصدر سابق.

(١٢) المصدر السابق

(١٣) مقال للدكتور ميلاد حنا بجريدة الجمهورية بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٧٥.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) مجلة الطليعة فبراير ١٩٦٥.

(١٦) د. محمود الخفيف: «أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه».

(١٧) طارق البشرى: الأقباط المسلمون فى إطار الجماعه الوطنية ـ دار الشروق الطبعة الثانية ١٩٨٨.

(١٨) د. سميرة بحر: الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ـ مصدر سابق.

(١٩) طارق البشرى: الأقباط والمسلمون فى إطار الجماعة الوطنية ـ مصدر سابق.

(٢٠) مذكرات عبدالرحمن فهمى ـ نقلا عن كتاب الأقباط فى الحياه السياسية.

(٢١) طارق البشرى: المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ـ دار الشروق الطبعة الثانية ١٩٢٨.

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) د. سميرة بحر: الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ـ مصدر سابق.

(٢٤) د. ميلاد حنا: نعم أقباط ولكن مصريون ـ مكتبة مدبولى ١٩٨٠.

(٢٥) د. سميرة بحر: الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ـ مصدر سابق.

(٢٦) د.غالى شكرى: الثورة المضادة فى مصر ـ كتاب الأهالى ـ الطبعة العربية الثالثة ١٩٨٧.

(٢٧) محمود فوزي: البابا كيرلس وعبد الناصر ـ دار النشر هاتيه.

(٢٨) د. سميرة بحر: الأقباط فى السياسية المصرية ـ مصدر سابق .

(٢٩) د. غالى شكرى: الثورة المضادة فى مصر ـ مصدر سابق.

(٣٠) مجلة روزاليوسف بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٩٦/ عدد ٣٥٧٠.

(٣١) غالى شكرى: الأقباط فى وطن متغير ـ كتاب الأهالى ١٩٩٠

(٣٢) محمود فوزى: البابا شنودة وأقباط المهجر ـ مصدر سابق

(٣٣) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ الطبعة المصرية الأولى ١٩٨٨.

(٣٤) موسى صبرى: السادات الحقيقة والأسطورة ـ المكتب المصرى الحديث ـ الطبعة الثانية ١٩٨٥.

(٣٥) غالى شكرى: الثورة المضادة فى مصر ـ مصدر سابق.

(٣٦) محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ـ مصدر سابق

3

البابا وأقباط المهجر

أقباط المهجر مشكلة تؤرق الكنيسة والدولة معا.فبعضهم يهاجم الحكومة بضراوة ويستعدى عيها أمريكا والأمم المتحدة ويتهم الدولة بالتطرف واضطهاد الأقباط. وفى نفس الوقت يهاجم البابا ويتهمه بموالاة الحكومة وتأييدها من أجل الحفاظ على منصبه البباباوى.

أقباط المهجر مشكلة تؤرق الكنيسة والدولة معا.فبعضهم يهاجم الحكومة بضراوة ويستعدى عليها أمريكا والأمم المتحدة ويتهم الدولة بالتطرف واضطهاد الأقباط. وفى نفس الوقت يهاجم البابا ويتهمه بموالاة الحكومة وتأييدها من أجل الحفاظ على منصبه البابوى.

بل لقد وصل الأمر بشوقى كراس رئيس الهيئة القبطية بأمريكا إلى كتابة مقال هاجم فيه «الدكتاتورية السائدة فى الكنيسة المصرية والنفوذ الاجتماعى لرجال الكنيسة. واتهم قادتها بأنهم يفتقدون شجاعة الدخول فى مواجهة مع النظام المصرى دفاعا عن مصالح الأقباط».

وشن كراس حملة ضد اشتراك أساقفة من الكنيسة المصرية فى استقبال الرئيس مبارك لدى زيارته لأمريكا ورأى فيها تواطؤا من الكنيسة مع النظام المصرى من أجل التغطية على عنصرية النظام المصرى ضد الأقباط[1].

فى نفس الوقت فإن الحكومة تعتبر أن الكنيسة مسئولة عن أى قبطى بما فيهم أقباط المهجر، وأن عليها أن توقف هجمات هؤلاء الأقباط عليها. ولعل هذا ـ بالإضافة إلى شعور البابا الوطنى ـ هو الذى دفعه إلى توجيه رسالة واضحة عند زيارته لأمريكا خلال شهر سبتمبر ١٩٩٧، «عندما طلب من أقباط المهجر عدم خروج أى مناقشات لقضايا الأقباط عن أطر المحافل الوطنية.. أى حل مشاكل الأقباط الداخلية على مائدة الوطن»[2].

وبسبب هذه الرسالة وبناء على طلب البابا رفض معظم أقباط المهجر قانونا قدمه فرانك وولن عضو الكونجرس عن ولاية «فيرجينيا» يقترح فيه فرض عقوبات على عدة دول بينها مصر بزعم ممارسة التمييز ضد المسيحيين.

«وقام المصريون الأقباط المهاجرون بإرسال رسالة إلى المجلس الوطنى لكنائس المسيح والكونجرس أعلنوا فيها رفضهم لتشريع وولن وطالبوا الأمريكان بعدم فرض أنفسهم على الآخرين وأن يأخذوا فى اعتبارهم اختلاف القيم الثقافية وأعلنوا رفضهم التدخل الأمريكى فى شئون مصر تحت دعوى حماية المسيحيين لأنها دعوى استعمارية»[3].

لكن هذا الموقف لم يرض عددا من أقباط المهجر الذين يهاجمون الكنيسة والحكومة.. فالأخيرة فى رأيهم تضطهد الأقباط والأولى تهادنها ولا تدافع عن مصالح أبنائها.

وهكذا يجد البابا نفسه محاصرا بين سندان بعض أقباط المهجر ومطرقة الحكومة.

هذه العلاقة المركبة التى تواجه البابا الحالى وسوف تواجه البابا القادم فماذا سيفعل لمواجهتها؟.

ولكن قبل ذلك لابد أن نفهم تركيبة أقباط المهجر وظروف هجرتهم.

فقد بدأت هجرة الأقباط عمليا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ومع صدور قرارات التأميم، بل وقبلها مع اعتقال د. فائق فريد عام ١٩٥٩.

ويرى الباحثون «أن الموجة الأولى لهجرة الأقباط بدأت من النصف الثانى للخمسينيات وظلت فى ذلك الوقت مقتصرة على كبار الرأسماليين والمثقفين والأكاديميين الذين اعتقدوا أن الثورة تتخذ موقفا سلبيا من الأقباط بسبب خلو مجلس قيادة الثورة من الأقباط إضافة إلى الأصول الإخوانية لبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة.. وهو الاعتقاد الذى ترسخ باعتقال د. فائق فريد عام ١٩٥٩ لمدة خمس سنوات بعد أن كان عضواً بمجلس الأمة ورغم أن الاعتقال تم لأسباب تتعلق بانتمائه لأحد فصائل الحركة الشيوعية المصرية.. لكن النخبة القبطية آنذاك أدركت الواقعة باعتبارها موقفا من الأقباط.

وأدى تقييد الدولة بصفة عامة لظاهرة الهجرة إلى خروج عدد محدود سنويا ولكن المهاجرين الأقباط على قلتهم حملوا معهم موقفا سلبيا من النظام المصرى لموقفه السلبى فى رأيهم من الأقباط وتزايدت معدلات الهجرة بفعل سياسات التأميم والتعبئة السياسية قبل نكسة ١٩٦٧»[٤].

ولعل إجراءات التأميم كانت أحد الأسباب الرئيسية لتزايد هجرة الأقباط فى هذه الفترة خاصة أن الإجراءات طالت عددا كبيرا من الأقباط مثل المسلمين ولكن اهتمام الأقباط بالاقتصاد والتجارة جعل الخسارة أفدح.

وحسب ما تذكره الباحثة الدكتورة سميرة بحر فإن إجراءات التأميم التى قامت بها الحكومة قضت على عدد كبير من الأعمال والصناعات والوظائف المهنية والفنية التى كان للأقباط فيها نسبة عالية، ففى قطاع النقل «شركات الأتوبيس داخل القاهرة وبين الأقاليم» كانت خسارة الأقباط بنسبة ٧٥٪ حيث أممت شركتا أتوبيس «إخوان مقار» و«الأسيوطى» وكانتا تغطيان أكثر من ثلاثة أرباع القاهرة والباقى تغطيه شركة أتوبيس «أبورجيلة»، كما أممت شركة حكيم مرجان التى كانت تغطى القطر كله وكانت متخصصة فى النقل بين الأقاليم.

وفى مجال الصناعة أممت على سبيل المثال مصانع فؤاد جرجس وعطية شنودة وناجى وكحلا. وأما البنوك فقد كانت غالبية رأس المال المساهم فى بنك مصر «لموريس دوس» وعديد من الأقباط.

وفى قطاع الأراضى الزراعية. أصابت قوانين الإصلاح الزراعى عددا كبيرا من الأقباط وتصادف أن نسبتهم بين كبار ملاك الأراضى إلى عدد المسلمين كانت أعلى من نسبتهم العامة مما أدى إلى انتقال الملكية إلى صغار المزارعين وهؤلاء غالبيتهم من المسلمين بحكم النسبة العددية»(٥).

ومن الطبيعى أن هذا أمر لم يكن مقصودا ولم يكن الهدف منه هو الاستيلاء على أموال الأقباط بل كانت سياسة عامة هدفها الصالح العام، وهناك نسبة غير قليلة من الأقباط استفادت من هذه الإجراءات «فقد أضيرت المصالح الأجنبية كلها أيا كانت هويتها الدينية كما أضيرت معظم المصالح الرأسمالية المحلية أيا كانت الطائفة الدينية التى تنتمى إليها كما أن الفئات الاجتماعية الواسعة التى استفادت من الأرض والصناعة ومجانية التعليم لم يفرق القانون بين طوائفها»(٦).

ولكن فى نفس الوقت نتج عن ذلك هجرة عدد من الذين أضيروا من هذه الإجراءات من الأقباط والمسلمين ، وكانت الأغلبية من الأقباط، وحملوا معهم مرارة فقد أموالهم وإحساسهم بسلبية النظام تجاه الأقباط.. وزاد من هذا الإحساس الحياة السياسية التى استبعد الأقباط منها تماما سواء برغبتهم أو بسبب الظروف السياسية (راجع فصل البابا والحكومة).

كل هذا جعل المرارة تتزايد.

ومع السبعينيات تزايدت معدلات الهجرة أكثر حيث هاجرت أعداد كبيرة بعد عام ١٩٧٤، وحسب رأى بعض الباحثين فإن «إسقاط الدولة لكافة القيود التى كانت مفروضة على الهجرة ولد ظاهرة هجرة المصريين بأعداد كثيفة وترافق ذلك مع تزايد نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة التى رفعت شعارات دينية وحظيت بدعم مادى ومعنوى من النظام المصرى لمواجهة الجماعات اليسارية والناصرية الأمر الذى كشفته ظواهر ووقائع الشقاق الطائفى بدءا من حادث كنيسة الخانكة عام ١٩٧٢ وانتهاء بأحداث الزاوية الحمراء عام ١٩٨٠، الأمر الذى جعل من الهجرة الدائمة حلما يراود قطاعات جديدة من الأقباط لاسيما الشباب حديث التخرج بل إن البعض طلب مساعدة الكنيسة فى الهجرة وبحث عنها فى كنائس مختلفة[٧].

يضاف إلى ذلك ظاهرة البطالة والتى نتجت عنها زيادة أحلام عدد كبير من الشباب المصرى عموما سواء المسلم أو القبطى فى الهجرة كحل لمشكلة بحثه عن عمل دون فائدة وهو أمر يتضح من طوابير الشباب أمام السفارات الأجنبية الذين يبحثون عن فرصة هجرة بل إن بعض المسلمين والأقباط لجأوا إلى لعبة ادعاء الاضطهاد الدينى للحصول على حق لجوء سياسى أو دينى من هذه الدول حيث يقوم الشباب المسلم بإعلان أنه أصبح مسيحيا ويذهب إلى إحدى السفارات لأن الشرطة تضطهده بسبب تغيير دينه إلى المسيحية ويحصل على اللجوء الدينى وفرصة السفر وهو ما يحدث مع بعض الشباب المسيحى بنسبة أقل.

وعموما فإن البطالة أصبحت أحد أسباب الهجرة خاصة لدى الأقباط والذين هاجروا وهاجر معهم أيضا الإحساس بالمرارة .. وهكذا تجمعت أسباب المرارة لدى معظم المهاجرين من الأقباط وأدت ظروف خروجهم من مصر إلى تزايد الإحساس بالظلم الذى وقع لهم واضطرهم لترك بلدهم. و«أدت هذه الظروف إلى جعل تجمعات المهاجرين شديدة الحساسية والتأثير تجاه كل ما يجرى على أرض الوطن»[٨].

لكن البابا شنودة حاول أن يخفف من هذا الوقع، ويرى أن الشعور بالاضطهاد لم يكن

سببا لهذه الهجرات ويقول «الهجرة لها أسباب متعددة ومن ضمن الأسباب البحث عن رزق أفضل وليس سببه مجرد اضطهاد وظيفى أو عدمه فقد يوجد إنسان فى وظيفة ويجد رزقا أوفر فى بلد أجنبى بدليل أن بعض أصحاب الوظائف الكبيرة يطلبون انتدابهم ولو إلى فترة محدودة إلى الخارج والبعض يهاجر من أجل العلم والحصول على شهادات أرقى.. تكفل له مركزا أفضل. والبعض يذهب لاستكمال اجتماع العائلة والبعض يذهب من أجل أن هناك كل شيء مرتب صحيا. وأنا لا أريد أن أعمل مقارنة مع مصر لأننى أحب مصر لكن هناك يحبون الحياة الجميلة التى فيها كل وسائل الراحة وأن يجد كل شيء سهلا. ولذلك ليس الأقباط فقط الذين هاجروا.. والمسلمون هاجروا أيضا فهل هؤلاء كان عندهم هبوط وظيفى أيضا.

ويضيف البابا: لكن الجو فى سنة ١٩٧٧ كان ملتهبا وبالذات فى هذه المرحلة.

وفى الحقيقة هناك فعلا وظائف كثيرة الأقباط لا يحصلون عليها، وهذا أمر لا ننكره فهناك حدود معينة فى مجال الترقيات لا يزيدون عليها»[٩].

وهكذا ورغم أن البابا يرى فى إجابته الدبلوماسية أن هناك اضطهادا وظيفيا إلا أنه لا يعتقد أنه أحد أسباب الهجرة التى فسرها بأسباب مادية وعلمية فقط.

وذلك رغم أن مؤتمر الإسكندرية الذى عقد عام ١٩٧٧ وكان اجتماعا ضم مجلس الآباء الكهنة والمجلس الملى العام كان من أهم النقاط التى صدرت فى بيانه الختامى «أن الأقباط يتم تخطيهم فى سلك الوظائف العامة والقطاع العام، الأمر الذى أدى إلى هجرة الكثير من نوابغ الوطن علما وخبرة».

وهكذا فإن اجابة البابا المتناقضة مع قرارات المؤتمر يمكن أن نعتبرها انعكاسا لعلاقته بالحكومة عندما كان على خلاف معها خلال أيام السادات.

حيث كانت الوظائف ـ فى رأيه ـ أحد أسباب هجرة الأقباط، وبعد أن أصبح على وفاق مع الحكومة فى عهد مبارك تقلص هذا السبب بجوار الأسباب الأخرى رغم استمرار شكوى الأقباط من عدم توليهم وظائف عليا..

وعموما فإن المرارات التى حملها بعض الأقباط معهم فى هجرتهم أدت إلى اتخاذهم مواقف حادة ضد الحكومة.

ويفسر الدكتور رفيق حبيب هذه الظاهرة ويقول:

«أنه فى البداية وجد المهاجر مبررات لترك مصر، ليهاجر بحثا عن مكانته ووجوده، الملائم لتحقيق الحلم الضائع، والأمل المفقود، وهو تحقيق مكانة ودور فى الوطن الأم، وكانت حوادث الفتنة الطائفية، فرصة سانحة للضغط على الحكومة المصرية، لتخفيف معاناة الأقباط، أو إتاحة فرص الحياة لهم، أى لتحقيق مكاسب خاصة بالجماعة التى ينتمون لها سواء كانت استعادة حقوق مفقودة، أو تحقيق مكاسب جديدة وإذا نجح أقباط المهجر فى الضغط على الحكومة، فإن ذلك سيكون بمثابة تأكيد على وجودهم السياسى كجماعة ضغط. وهذا النجاح، إن تحقق يدل على تحقيق مكانة وتأثير فى مصر بالرغم من وجودهم فى المهجر. وبهذا كانت المحاولة لتحقيق الحلم، حلم النجاح وتحقيق المكانة فى الوطن الأم.

فالأقباط المهاجرون، الذين تركوا الوطن وهم يحلمون بتحقيق الكثيرمن الطموح فيه، وبتحقيق مكانة وتأثير جاءت لهم الفرصة الآن فى المهجر، ليصبحوا حكومة المنفى، وهذا هو الشعور الداخلى الكامن فى خبراتهم النفسية والاجتماعية، فقد تركوا مصر، وهم يشعرون أن لهم مكانة ودورا سياسيا واجتماعيا، ولكنهم منعوا من تحقيق هذا الدور، منعوا من ممارسة حقهم، ومن تحقيق طاقاتهم، وفى هذا ما يماثل ـ نفسيا ـ النفى أى أن المهاجر يدرك هجرته باعتبارها حتمية لا إختيارية، فهى هجرة إجبارية، فبرغم أنها هجرة اختيارية، إلا أنها أصبحت من خلال عملية التبرير هجرة حتمية، ناتجة عن ظروف المجتمع.

وهكذا نجد أن قرار الهجرة ينبع من المهاجر نفسه، ولكنه يبرر ذلك من خلال اعتقاده بعدم وجود فرص للحياة فى المجتمع، واعتقاده بخطأ أوضاع المجتمع ومن ثم يرفض المجتمع ويبقى قرار المهجرة نابعا من الشعور بالاغتراب، وشعور الفرد بعدم وجود مكان

له فى المجتمع فهو يتركه ويرفضه، وفى أعماقه يشعر برفض المجتمع له، ويشعر بالتالى بالنفى النفسى والمعنوى فى المهجر، عاش المهاجرون فى المنفى، يحاولون تحقيق النجاح لأنفسهم ولكنهم ظلوا فى المنفى، وظلوا يعيشون حلم رد الاعتبار. والمنفَى يرد اعتباره بالعودة إلى الوطن، وأخذ حقوقه وممارسة دوره فى السلطة. لكن المهاجرين لم يعودوا إلى الوطن، بل أتيحت لهم فرصة ممارسة دورهم من الخارج فكونوا حكومة المنفى، التى حاولت، من خلال وسائل الإعلام، تقديم صورة للأحداث الداخلية، فى محاولة للضغط على الحكومة المصرية من خلال الدول الغربية، والرأى العالم العالمى. فلكى يمارسوا دورا سياسيا وهم فى المهجر، دون أن تتوافر لديهم أية وسائل طبيعية للمشاركة فى السياسة لم يكن أمامهم إلا التأثير على الحكومة عن طريق الدول الغربية والرأى العام الغربى بهذا حاول المهاجرون الخروج من حالة النفى على الأقل نسبيا. ويضيف الدكتور رفيق:

«وتكونت الهيئة القبطية الأمريكية، التى تصدر مجلة الأقباط. وفى هذه المجلة وغيرها، وفى محاولة الأقباط المهاجرين تكوين جماعة سياسية فى المنفى (فى المهجر) لم يقدم المهاجرون رؤية للأوضاع الداخلية، وحلولا مقترحة لتغيير الواقع. فكما يذكر جمال بدوى انتشرت فى هذه الفترة أفكار تنادى بأن الأقباط هم السلالة المصرية النقية، والعرب دخلاء مستعمرون. ولقد ظهرت هذه الأفكار فى مصر، كما ظهرت فى المهجر. وبتحليل أفكار أقباط المهجر نجد أنها تشير إلى ثورة على المجتمع المصرى، ترفض الكثير من أوضاعه، وكأنها محاولة لتغيير الحكم من المنفى. وكان سلوكهم، بهذا يخرج عن الحدود العملية، ويتضمن أحلاما يصعب تحقيقها، أحلاما تبتعد عن حدود المشكلات التى أثارت المهاجرين، لتصبح أفعالهم ثورة على الواقع، لرد الاعتبار، وإعادة الحقوق المسلوبة، والمكانة المفقودة فقد حاول أقباط المهجر، استعادة مكانتهم التى لم تتحقق لهم فى مصر قبل الهجرة، بإثبات كفاءتهم، وقدرتهم على التأثير فى السياسة.

وتتبلور خصائص هذه الحركة الاحتجاجية، فهى حركة تهدف إلى تحقيق المكانة والطموح. فأقباط المهجر ينتمون فى معظمهم إلى الطبقة الوسطى. وهذه الطبقة عندما

تراودها الأحلام، تنشغل عادة بالنجاح المهنى أولا، ثم النجاح السياسى. وقد استطاع أقباط المهجر، تحقيق النجاح المهنى فى دول المهجر ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق النجاح السياسى. فالعمل السياسى لا يتحقق إلا فى مصر، مما أدى إلى تكون حالة نفسية واجتماعية، تماثل ما يعرف سياسيا بحكومة المنفى وفى كل سلوكهم ومواقفهم كانوا يحاولون خلق مكانه سياسية فى المجتمع المصرى(١٠).

وما يقوله الدكتور رفيق لايمكن تعميمه فمعظم أقباط المهجر لا يهتمون بالسياسة وطموحهم فى النجاح المهنى فقط ولكن بعضهم ينطبق عليه هذا الكلام عن الطموح السياسى لدرجة أن أحدهم وكان يعيش فى ألمانيا أعلن عن حكومة قبطية فى المنفى، وهو الأمر الذى هاجمه جميع الأقباط بما فيهم الهيئة القبطية نفسها وأيضا يفسر الخطاب الذى أرسله كل من شوقى كراس وسليم نجيب ومنير بشاى رؤساء الهيئة القبطية فى كل من امريكا وكندا وكاليفورنيا وطرحوا فيه أسماء خمسة عشر قبطيا رشحوهم للتعيين فى مناصب عليا يقول الخطاب تحريرا فى ٢١نوفمبر ١٩٩٤.

السيد/ الرئيس محمد حسنى مبارك

تحية وتقديرا واحتراما.. وبعد

نكتب لكم نحن المصريين المغتربين فى بلاد المهجر من واقع انتمائنا لمصرنا الحبيبة حتى إن كانت تفصلنا عنها آلاف الأميال. فمصر وشعب مصر يشغلون مكان الصدارة فى قلوبنا وأفكارنا، وقد صدق قداسة البابا شنودة الثالث حين قال: «إن مصر ليست وطنا نعيش فيه بل هى وطن يعيش فينا». ونحن نتتبع باهتمام كبير أخبار مصر، يفرحنا ماتحققه من إنجازات، ويبكينا ـ لا قدر الله ـ ما قد يلم بها من نكسات.

ونعتقد أنكم تشاركوننا الرأى أنه مع امتياز المواطنة لمصر فإنه لابد من الإحساس أننا معنيون بكل مايجرى فيها، وأننا مسئولون عن العطاء لهذا الوطن الذى قدم لنا الكثير. وأننا لا نجاوز دورنا إذا ماشعرنا أن لدينا رأيا أو اقتراحا نرى فى تقديمه الخير لهذا الوطن، بل إنه من الخيانة لو كتمنا هذه الآراء داخل نفوسنا ولم نصرح بها لأحد.

من هذا المنطلق نتعرض هنا لموضوع فى غاية الأهمية، وهو مسألة تمثيل الأقباط فى المجالس النيابية والمراكز القيادية فى الدولة، من يكون هؤلاء؟ وماذا تكون مؤهلاتهم؟

وأساسا نقرر أن هذه المناصب يجب ألا يشغلها سوى العينات الممتازة من الأقباط الذين تتوفر فيهم الوطنية والعلم والكفاءة ولكن نضيف إلى هذا، أن هؤلاء المواطنين، لأنهم سيصبحون ـ بحكم دورهم القيادى ـ قادة للأقباط فإنهم يجب أن يحظوا بثقة وتأييد الغالبية العظمى من الأقباط وإلا لما استطاعوا أن يقوموا بأداء الدور الذى اختيروا من أجله.

واسمحوا لنا أن نكون أكثر صراحة فنقول أن هناك أشخاصاً قد اختيروا لهذا الدور فى الماضى ولم يتمتعوا لابثقة ولا بتأييد الشعب القبطى، بل ولم يقوموا بتمثيلهم للأقباط على خير وجه، ولم يعرضوا آمال وآلام واهتمامات وهموم الأقباط للدولة، ونخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر، السيد/ كمال هنرى أبادير، والسيد/ فكرى مكرم عبيد.

وحتى نكون عمليين، فإننا نريد أن نقترح لسيادتكم بعض الأسماء التى نرى أنها تتوفر فيها الوطنية والعلم والكفاءة مع ثقة وتأييد الشعب القبطى وذلك لاختيار ماترونه منهم لشغل مناصب:

(١) أعضاء لمجلس الشعب

(٢) أعضاء لمجلس الشورى

(٣) وزراء

(٤) محافظين

(٥) مديرى جامعات.

وهذه هى الأسماء:

د. ميلاد حنا ـ د. فتحى إسكندر ـ المستشار فؤاد جرجس ـ أنطون سيدهم ـ أمين عبدالنور ـ سعيد سنبل ـ منير عبد النور ـ أنسى نجيب ساويرس ـ ماجد عطية ـ سميح تكلا ـ ميلاد صاروفيم المحامى ـ فهمى ناشد ـ رءوف شلبى ـ عادل كامل غبريال المحامى ـ وهيب مسيحة.

باختياركم لهذه النوعية من المواطنين، فإنكم ستقدمون للأقباط رسالة واضحة لا تخطىء، مؤداها أن الدولة جادة فى تصحيح المعوج، ورفع الغبن، واستبعاد أصحاب

المصالـح الشخصـية، والالتصـاق بالمخلصـين الذين يـضعون مصـلحة الوطـن ووحدته الوطنية فوق كل اعتبار.

وفقكـم الله وسدد خطـاكم حتى تصـبح مصر بفضـل قيادتكم مـنارة للحريـة ومرفأ للأمن والأمان لمواطنيها جميعا مسلمين ومسيحيين.

وتفضلوا بقبول خالص شكرنا ووافر احترامنا.

د. شوقى كراس.. رئيس الهيئة القبطية الأمريكية.

د. سليم نجيب رئيس الهيئة القبطية الكندية.

منير بشاى.. رئيس هيئة أقباط كاليفورنيا.

وأثار هذا الخـطاب ردود أفعال فى الـداخل والخارج فقد رفـضه أقباط الداخـل حتى الذين رشحوهم لتولى المناصب، فقال فهـمى ناشد عضو مجلس الشورى في مجلة روز اليوسف بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٩٥: ليس لأقباط المهجر أن يـتدخلوا وأن يطالبوا باختيار أقباط لأن هذا يـؤدى إلى تصنـيف أبناء الـوطن علـى أساس طائفـى، وهو أمر مرفـوض، وقال الدكتور يونان لبـيب رزق المؤرخ المعروف أنه من الخطر الانصياع لتـدخل أقباط المهـجر، وعلى الذيـن يريدون أن يتحدثوا عـن مشاكل الوطن وبيـنها مشاكل الأقبـاط أن يأتوا إلى مصر ويعيشوا فيها، فمن يده فى الماء ليس كمن يده فى النار.

«وتقول مـجلة روز اليـوسف تعليـقا على هـذا الخطاب: (*) وإذاكنـا نتفق مـع هؤلاء جميعا فى اعتراضاتهم وتخوفهم فإن الخطـاب يثير العديد من القضايا وعلى رأسها: من يمثل الأقباط وكيف يتم اختيارهم لتولى المناصب؟

وإذا كان الجميع قد أبدى اعتراضه على تعيـين الأقباط فى مجلسى الشعب والشورى وأنه يجب أن يكـون تمثيلهم فى المجلس عن طـريق الانتخابات فإن الواقع يـؤكد صعوبة ذلك بسـبب العديد مـن التراكمات كمـا يوضح الدكتـور ميلاد حنا الـذى يقول أن دور الأقباط تضـاءل تدريجيا منـذ عهد عبد الناصـر إلى أن أصبح تمثـيلهم من الدرجة الـثانية

(*) أجدنى مـضطرا فى هـذا الفصل لاسـتخدام التحـقيقات الـتى نشرتهـا فى مجلـة روز اليوسف عـلى مدى السنوات الماضية عن أقباط المهجر وذلك لأهميتها واحتوائها على مستندات هامة.

واستكانوا لهذا الوضع واعتبروه قضية مسلما بها ولكنهم يفرغون الطاقة المكبوتة بالحديث عن هذه القضية بمرارة بين بعضهم البعض، وساعد على ذلك الأحزاب فالحزب الوطنى سواء بقصد أو بعفوية استبعد الأقباط من تخطيطه إلا من بعض العناصر التى تعتمد على الفرقة والسلبية وتنفيذ التوجهات بالتحرك وإلقاء خطب مسرحية فى الوقت المناسب وهى عناصر ليست لها قبول لا لدى المسلمين ولا لدى الأقباط، ومن خلال هذه المنظومة يدخل الحزب الوطنى ذات النوعية لكى يتسلقوا إلى المناصب عندما ينتهى العمر الافتراضى لمن هو موجود بالفعل.

ونشرت مجلة روز اليوسف في عددها الصادر بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٩٤ آراء لعدد من الأقباط في هذه القضية فأوضح جمال أسعد عضو مجلس الشعب أن هناك بالفعل مشكلة فى عدم تواجد الأقباط فى بعض المناصب وقد ساهمت فى ذلك النظرة الطائفية للسلطة وساهمت فى ذلك مسألة تعيين الأقباط وزادت المشكلة منذ عهد السادات عندما طلب من البابا شنودة اختيار عشرة أقباط للتعيين فأصبح أمل كل قبطى أن يتم اختياره بينما الحل هو مشاركة الأقباط مشاركة فعالة، ففى سنة ١٩٢٣ عين سعد زغلول ثلاثة وزراء أقباط من بين ١١ وزيراً وعندما اعترض البعض قال لهم: إن الأقباط كانوا معى عندما نفيت فكيف أستبعدهم عندما أتولى الوزارة.

ويضع الدكتور يونان لبيب رزق حلا آخر وهو أن يضع الحزب الوطنى ثقله وراء ٢٠ قبطياً ومن المؤكد أنه سينجح منهم ١٠ وهذا أفضل من تعيينهم وذلك بشرط أن يتخلى الأقباط عن سلبيتهم.

وإذا كانت هذه الحلول مقدمة لانتخابات مجلس الشعب القادمة فإن هناك حلولا طويلة الأجل يحددها كمال زاخر عضو مجلس إدارة مدارس الأحد، ويتفق معه فيها جميع الأقباط، وهو تغيير المناخ الثقافى العام وذلك من خلال مساهمة وزارات الإعلام والثقافة والتعليم وإبراز أن الثقافة المصرية لها وجهان أولهما الإسلامى المصرى والثانى القبطى المصرى وهو الوجه الذى تم قهره كثيراً، كما يجب على وزارة الإعلام أن تعطى مساحة إعلامية للأقباط وأن تركز على بعض الشخصيات الإيجابية منهم، وخاصة التى تعمل فى الأوساط الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وعلق أصحاب الخطاب على هذه الآراء وقالوا فى خطابات أرسلوها إلى مجلة روز اليوسف ولم تنشر كاملة.

قال د . سليم نجيب إننا لانظن أننا دخلاء وغرباء على مصر فنحن مصريون أولا وحتى النخاع وإقامتنا فى بلاد المهجر لاتغير لون جلدنا ومن ولائنا وحبنا لهذا الوطن وترابه وشعبه وتاريخه وتراثه إننا لانعبر إلا عن رأينا أفلا يحترمون حرية الرأى وهل إبداء الرأى والنصح المجرد من المصالح الذاتية يعد تدخلا وإقحاما فى الشئون القبطية الداخلية وقال منير بشاى هل لفظتنا مصر حيث هاجرنا.. إن اعتبار الخطاب المرسل للرئيس تدخلا فى شئون مصر هو إهانة لمشاعر المهاجرين جميعا فالتدخل يحدث من الدخلاء الغرباء عندما يقحمون أنفسهم فيما لايعنيهم من شئون الغير ولا أظن أننا دخلاء على الأقباط أو غرباء عنهم، فنحن أقباط المهجر مصريون حتى النخاع والقانون المصرى يعطينا الحق أن نحمل الجنسية المصرية بالإضافة إلى جنسية الوطن الجديد وقال نبيل بسادة فى خطابه أن نشاطات الجمعيات القبطية فى المهجر ليس فيها نشاط أو دافع سياسى بدليل أنه عندما أثير موضوع الحكومة القبطية فى المنفى كان الدكتور شوقى كراس أول من تصدى لهذا الكلام وهاجمه علنا واتهم قائله بعدم العقلانية والمنطق على أساس أن كل ولائنا هو للحكومة الشرعية فى مصر وللرئيس مبارك (١١).

نص الخطابات فى ملحق الوثائق :

هذا الكلام رائع وجميل ولكن كان للهيئة تصرفات معاكسة مثل إرسال خطابات للكونجرس والرئيس الأمريكى يطالبونه بحماية الأقباط فى مصر ولكن عموما هؤلاء قلة قليلة من الجزء الذى يهتم بما يحدث للأقباط فى مصر.

أما الجزء الثانى وهم الجزء الأكبر فلا يتصلون بهؤلاء وربما لجأوا إلى ذلك بسبب المرارات التى حملوها معهم والتى زادت بفعل الغربة ويضاف إلى ذلك ما يراه بعض الباحثين من أن عدم نجاح الهيئات المصرية فى فتح قنوات اتصال مع هذه التجمعات جعلها تستقى معلوماتها عن الأهل والوطن من مصادر خارجية ليس بعضها بعيدا عن مواطن الشبهات.

وفى ظل غياب الجسور الرسمية تظل الاحتمالات واردة بشأن تضخيم الأحداث وأيضا ردود الأفعال، وهى حالة نفسية جماعية تنشأ فى مناطق الغربة حيث تختلط مشاعر الحنين للوطن بأسباب الهجرة بظروف الحياة الجديدة ويؤدى ذلك إلى المبالغة فى تقدير وقائع الأحداث ولاسيما إذا كانت تختلط فيها الأبعاد الدينية بالسياسية»[(١٢)] .

على أن الدور السياسى لأقباط المهجر لم يظهر إلا فى السبعينيات، وذلك لأن فترة الستينيات والخمسينيات تميزت بعدم وجود صدام ضد الأقباط .

كما أن الأقباط الذين هاجروا لم تترسخ أقدامهم إلا فى السبعينيات وبعدها بدأوا يلتفتون لمشاكل إخوانهم وأقربائهم فى الداخل بعد أن استقرت أمورهم فى بلد المهجر وأصبح ما يسمعونه عن صدامات العنف وما تقوم به جماعات التطرف المسلمة وجماعات الإرهاب ضد الأقباط يختلط لديهم بالمرارات التى هاجروا بها، وأدى ذلك إلى قناعتهم بأن الحكومة فى السبعينيات تقف مع الجماعات الإسلامية.

يقول تقرير الحالة الدينية الصادر عن الأهرام «ترسخ ذلك بصورة جلية فى عهد الرئيس السادات وذلك عبر رعاية نظامه لتنظيم الجماعات الإسلامية بالجامعات المصرية لضرب التيار الناصرى واليسارى وتلاحق الأحداث التى كانت فى طريقها لتطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الحدود على المرتدين وكذلك الصدام بين الفئات الإسلامية والقبطية وسلسلة الاعتداءات على الكنائس والطلبة المسيحيين فى الجامعة. وفى ظل هذه الأجواء نشأت الهيئة القبطية عام ١٩٧٤ فى ولاية نيوجرسى بالولايات المتحدة وهى الهيئة التى تطرح منظومة من الأفكار السياسية والدينية المتشددة[(١٣)] .

هذه الهيئة هى التى قادت الهجوم على الرئيس السادات واتهمت بأن أعضاءها ألقوا الطماطم على الرئيس الراحل أثناء دخوله وخروجه من الكونجرس خلال زيارته لأمريكا. وقامت بتكثيف حملتها الإعلامية ضد السادات متهمة إياه بإطلاق يد الجماعة الإسلامية فى ارتكاب المذابح ضد الأقباط، ونظمت المظاهرات وكتبت المقالات فى الصحف الأمريكية تناشد الرئيس الأمريكى التدخل لحل مشكلة الأقباط فى مصر. وهو الأمر الذى

أثار السادات حتى أنه هاجم شوقى كراس رئيس الهيئة فى خطاب ووصفه بـ «الواد الدكتور بتاع أمريكا».

ورغم أن الكنيسة حاولت التهدئة كثيرا وأرسل البابا أكثر من كاهن فى محاولة لإقناع هؤلاء الأقباط بعدم فعل أي شيء ضد السادات حتى أن الكنيسة نشرت بيانا فى الصحف الأمريكية وقع عليه ٢٦ كاهنا تابعين للكنائس القبطية فى أمريكا تأييدا للسادات إلا أن البيان لم يحدث أى أثر، واتهم السادات البابا بتدبير الأحداث، وتطورت الأمور حتى جاءت قرارات سبتمبر ١٩٨١ وتضمنت التحفظ على البابا شنودة فى دير بوادى النطرون إضافة إلى وضع ١٢ أسقفا و٣٦ كاهنا ومجموعة من الأقباط رهن الاعتقال.

ومع مقتل السادات وتولى الرئيس مبارك الحكم هدأت الأمور وتراجعت حملات أقباط المهجر، وساعد على ذلك الخطاب الذى أرسله البابا مع الأنبا غرغوريوس أسقف البحث العلمى والأنبا موسى أسقف الشباب إلى أقباط المهجر ورغم أنه كان لازال تحت التحفظ الا أنه أوصى بحسن استقبال الرئيس مبارك عند زيارته لأمريكا. وقال فى الخطاب «أبنائى الأحباء فى المهجر كهنة وشعبا، سلام لكم من الرب ونعمه، راجيا لكم كل خير وبركة، وبعد.. أكتب إليكم هذا الخطاب بمناسبة الزيارة الأولى للرئيس حسنى مبارك لأوروبا وأمريكا وهى زيارة لها أهميتها الكبيرة لخير مصر وسلامها، ولاشك أن الرئيس مبارك سيقابل منكم بكل حفاوة وترحيب يليقان برئيس دولتنا. الذى أمرنا الكتاب المقدس أن نحبه ونخضع له وأمرتنا الكنيسة أن نصلى من أجله فى كل قداس وفى كثير من طقوسنا، وأحب أن يعود الرئيس إلى مصر بسلامة الله وفى قلبه ذكرى طيبة للقائه بكم فى رحلته هذه وجهودكم من أجل مصر متذكرين باستمرار قول الكتاب «لتصر كل أموركم فى محبة».

«والرئيس مبارك تولى الحكم فى ظروف صعبة جدا ومعقدة للغاية يلزم لمصر فترة كافية من الوقت لحلها ونحن نصلى من أجله باستمرار من عميق قلوبنا حتى يؤيده الله بقوة من عنده يستطيع بها أن يقود البلاد إلى السلام والاستقرار وتحقيق أمانيها الوطنية

ونصلى أيضا لأجل أن يوفقه الله فى كل لقاءاته السياسية فى هذه المرحلة الهامة وينجح طريقه».

«يحمل إليكم هذا الخطاب صاحب النيافة الأنبا غرغوريوس والأنبا موسى بكل ما فى قلبيهما من حب وبكل مافى روحيهما من حكمة وأحب أن تقابلوهما بالود والثقة وعلينا أن نصلى باستمرار أن يقود الله تصرفاتنا جميعا» (١٤).

هذا هو نص الخطاب الذى أرسله البابا والذى التزم به الجميع فقد كانت شعبية البابا فى الذروة بين جميع الأقباط فى الداخل وفى المهجر وزادت الأمور تحسنا بعد صدور قرار الرئيس مبارك بإعادة تعيين البابا وعودته لممارسة مهام منصبه.

ولكن بعد ذلك «عادت الهيئة القبطية فى الخارج إلى الهجوم على الحكومة المصرية وزادت عليه بالهجوم على الكنيسة واتهمتها بافتقاد الشجاعة لمواجهة النظام المصرى والتواطؤ فى التغطية على ما تسميه عنصرية النظام المصرى ضد الأقباط»(١٥).

وهكذا تحول البابا شنودة من رمز لا يختلف عليه أحد من الأقباط والمسلمين معا إلى مادة للهجوم من قبل الهيئة القبطية ويتهمونه بنفاق الحكومة فى عهد مبارك بعد أن كان على صدام معها واقفا فى وجهها خلال حكم السادات. ويرد البابا على هذه الاتهامات بقوله «إذا كانت هناك علاقة وتغيرت بينى وبين الدولة فيرجع ذلك إلى تغير موقف الدولة نفسه. ففى أيام السادات كان يقول عن المتطرفين دول أولادى ولم يكن يأخذ أى موقف ولم يتخذ أى إجراءات ضد كل الاعتداءات على الأقباط والكنائس.. حاليا تكشف منطق الجماعة المتطرفة وأنهم ضد أمن البلاد وضد سلامتها وضد سمعتها وضد اقتصادها والبوليس يأخذ إجراء ضدهم. فإدخال الكنيسة فى هذا الوضع يقلب الموقف من جماعة ضد القانون والحكومة تقبض عليهم إلى مسألة مسلمين ومسيحيين ونكون قد خسرنا الموقف.. فليس من الحكمة أن تدخل الكنيسة فى قضية قتل السياح أو بعض الضباط أو استخدام أسلحة بدون ترخيص فلو دخلت الكنيسة لتحولت القضية إلى مسيحى ومسلم. أما الذين يحكمون على بلادنا وهم لا يعيشون فى الجو نفسه ولا

يعرفون طبيعة الموقف فهو حكم عن غير معرفة وهم يريدون البابا أن يكون ثائرا باستمرار مثيرا للجو ومن حوله باستمرار وتكون هذه هى البطولة والرجولة أما الحكمة فلا وجود لها فى هذا التصرف(١٦).

ولكن هذا الموقف وهذه الآراء لم تعجب بعض أقباط المهجر خاصة الهيئة القبطية فاستمروا فى الهجوم على الحكومة المصرية بضراوة وواصلوا استعداء الحكومات الأجنبية خاصة أمريكا والكونجرس وأرسلوا لهم الخطابات التى تحرض على ذلك وتدعو لإنقاذ الأقباط ومن هنا نقرأ هذا الخطاب الذى نأخذه كمثال ضمن عشرات الخطابات التى أرسلتها الهيئة.

تقول الرسالة التى نشرت ضمن تقرير إخبارى نشرته مجلة روزاليوسف بعددها الصادر فى ٢/ ٩/ ١٩٩٦ الرئيس بيل كلينتون وأعضاء الكونجرس: «يشن الأصوليون المسلمون والمسئولون المصريون حملة كراهية متقنة التوزيع والاضطهاد وإرهاب ١٥ مليون مسيحى.. ففى خلال شهر فبراير اغتيل ٢٦ قبطيا فى صعيد مصر، الجماعات الإسلامية تدمر وتحرق الكنائس والمنازل دون عقاب.. ولا يسمح للأقباط ببناء كنائس جديدة أو إصلاح القديمة منها.. ففى فبراير الماضى دمر المسلمون ٤١ منزلا ومحلات وأعمالا للأقباط فى قرية بالقرب من مدينة الإبراهيمية فى محافظة الشرقية فى دلتا النيل.. مما أدى إلى جرح العديد من الأقباط، وتركوا المئات منهم مشردين.

وتضيف الرسالة التى بعثوها إلى الرئيس الأمريكى بيل كليتتون وأعضاء الكونجرس، بينما أنتم تدينون الأعمال الوحشية ضد المسلمين فى البوسنة. عليكم أن تسكتوا الأعمال الوحشية التى يرتكبها المسلمون ضد الأقباط المصريين، انتهاكات حقوق الإنسان التى ترعاها الدولة.. هل دم المصريين المسيحيين أرخص من دم المسلمين فى البوسنة.. نناشدكم التدخل لحث الحكومة المصرية على إعادة مراعاة حقوق الأقباط فى مصر.

وبالطبع فإن ما جاء فى الرسالة هو مبالغة للأحداث.

فطلقات الإرهابيين تصيب المسلمين والأقباط معا، وهو أمر أوضحه البابا شنودة عام

١٩٩٢ فى لقاء بجمعية «تاون هول» أثناء إحدى زياراته لأمريكا بقوله: «إن هؤلاء الذين يشعلون الفتنة الطائفية لا يمتون للإسلام بصلة. ولا يشكلون خطرا على أقباط مصر، بل الخطر الكبير يشكلونه على المسلمين والدولة. وما يفعلونه مجرد وسيلة لا غاية ليصلوا إلى هدف معين».

وأضاف موجها كلامه إلى الأقباط.. «لا تصدقوا الشائعات»(١٧) ولا ندرى لماذا لا تشكو هذه الهيئات أمريكا لأنها تؤوى هؤلاء الإرهابيين وتحميهم إذا كانوا بالفعل صادقين فى خوفهم على بلدهم.. أما إعادة بناء الكنائس ورغم أننا ضد الخط الهمايونى إلا أن بناء الكنائس موجود والدليل إنشاء كاتدرائية بالقوصية التابعة لأسيوط وإنشاء كنيسة فى قرية التمساحية بنفس المحافظة.

وتعلق على ماجاء بالخطاب و«هكذا فإن الهيئات القبطية ساوت بين الاحتلال العسكرى الصربى لأراضى البوسنة. وضرب مواطنيها بالمدافع والقنابل . وبين طلقات رصاص أطلقها إرهابيون فقتلت أقباطا ومسلمين دون تفرقة.. فعدد القتلى من المسلمين المدنيين يفوق عدد قتلى الأقباط، بخلاف الضباط والجنود».

ولكى تتضح أفكار وآراء القائمين على الهيئة ننشر الحوار الذى نشرته هنا مجلة روزاليوسف على صفحاتها فى العدد الصادر فى ٢/ ٩/ ١٩٩٦مع الدكتور شوقى كراس رئيس الهيئة والتعليق عليه من قبل المجلة والذى نشر فى ٢ سبتمبر ١٩٩٦.

وقبل أن ننشره لنا هنا عدة ملاحظات.

يقول كراس فى الحوار «أنهم ـ بقصد الهيئة القبطية ـ يتكلمون مثل أقباط الداخل، رغم أن الأخيرين وهم الأغلبية الساحقة، والذين يعيشون الوقائع يرفضون تماما التدخل الأجنبى، ويقولون أن المشكلة داخلية ويجب حلها داخل مصر وبين أبنائها». ويتضح التناقض فى آراء كراس.. وتشتت أفكاره، فهو يقول مرة أنه لم يطلب قطع المعونة عن مصر ويعود ويقول أنه يطلب تطبيق القانون الذى يرفض منح المعونات للدول التى تنتهك حقوق الإنسان مثل مصر (كما يدعى).

ومرة ثالثة يقول لكن أمريكا لن تقطع المعونة لأن لها مصالح وعلاقات مع مصر.. وإذا كان هذا هو رأيه.. فلماذا الشكوى إليها. وما الهدف الحقيقى وراءها؟

وتتضح الأكاذيب أكثر عندما يدعى كراس أن السادات عضو بجماعة الإخوان وأنه أعلن عام ١٩٥٦ أنه سيحول مسيحيى مصر إلى مسلمين، أو ماسحى أحذية خلال عشر سنوات، والجميع يعرف أن فى هذه السنوات لم تكن هناك أزمة للأقباط. ولم يكن السادات فى وضع يمكنه من هذا التصريح الغريب، بالإضافة إلى أنه لم يكن عضوا فى الإخوان بل كان فى الحرس الحديدى التابع للملك فاروق.

ويضيف شوقى كراس فى مغالطته «أنهم استطاعوا بجهودهم وقف قانون الردة وإعادة البابا شنودة لمنصبه» والجميع يعلم أن جهود المصريين من المستنيرين مسلمين وأقباطا هى التى أوقفت القانون، وأعادت البابا، ولو كان للدول الخارجية تأثير لما صدر قرار التحفظ على البابا أصلا. ويقول كراس أننا صرفنا ٣٥ ألف جنيه على الإعلانات من أجل إعادة البابا، والمفروض أن يصرفوها على فقراء الأقباط لو أنصفوا وأرادوا الخير فعلا، ولا ندرى لماذا يعتبر كراس ميزانية الهيئة من الأسرار التى لا يجوز إعلانها!!

وشوقى كراس هو الذى قاد المظاهرات أمام البيت الأبيض والكونجرس عند زيارات رؤساء مصر لأمريكا، حتى أن الرئيس الراحل أنور السادات قال عنه فى إحدى خطبه «الواد الدكتور بتاع أمريكا». وكان المفروض أن تنتهى الأزمة بعد وفاة السادات. وانتهاء أزمة الكنيسة مع الدولة، إلا أنه أصر على الاستمرار بنفس الطريقة.. ومغالطات شوقى كراس كثيرة فى الحوار الذى نشرته المجلة والذى أجراه مجدى خليل فى كنتاكت بالولايات المتحدة.

* هل تسمح بإلقاء الضوء على الهيئات القبطية وهيكلها التنظيمى والإدارى، ومتى تأسست ومن مؤسسيها؟

ـ نحن جزء من أقباط المهجر. والهيئات القبطية هيئات مدنية مستقلة تأسست عام ١٩٧٢، ومؤسسوها أربعة أشخاص. أما السبب الرئيسى فى إنشائها أننى قمت برحلة إلى

مصر فى تلك السنة، وشهدت أحداث الخانكة الشهيرة، وكانت سياسة السادات تبدو واضحة باللعب على وتر الدين لصالح تثبيت دعائم حكمه حتى لو أضر ذلك بالعلاقة التاريخية بين المسلمين والأقباط والذى زاد من مخاوفنا تجاه عصر السادات أن السادات نفسه كان عضوا فى جماعة الإخوان المسلمين، وقد صرح عام ١٩٥٦ بالسعودية أثناء توليه مسئولية السكرتير العام للمجلس الإسلامى بأنه خلال عشر سنوات سوف يحول أقباط مصر إلى الإسلام، أو تحويلهم إلى ماسحى أحذية وشحاذين، وتحققت مخاوفنا بتعيين محمد عثمان إسماعيل محافظا لأسيوط، وهو عضو نشط من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وقد صرح محمد عثمان إسماعيل وقتئذ بأن أعداء الإسلام ثلاثة، هم الصهيونية والشيوعية والمسيحية، وأستطيع أن أقول بكل صراحة بأن السادات أعاد الأقباط إلى عصر المماليك.

أما الهيئة القبطية فى كندا فقد تأسست عام ١٩٦٩. وقد أسسها د. سليم نجيب. ولنا فروع كثيرة الآن فى أوروبا وأمريكا وكندا، ففى أمريكا وحدها لنا أكثر من خمسين فرعا فى كل الولايات، علاوة على فرع استراليا وكندا وانجلترا وفرنسا وألمانيا، وكان لنا فرع فى لبنان أغلق بعد دخول الجيش السورى.

* ماهى مصادر التمويل للهيئات القبطية؟ وماهو حجم الميزانية السنوية للهيئات القبطية فى العالم؟

ـ مواردنا الأساسية مصدرها تبرعات الأقباط فى أمريكا والحكومة الأمريكية لا تعطينا سنتا واحدا، أما عن حجم الميزانية فهو من أسرار الهيئة!

* يقال أنكم تتلقون معونات من هيئات لا يهمها استقرار مصر، وهذه الهيئات تريد أن تجعل منكم حركة مماثلة لحركة جون جارنج فى جنوب السودان؟

ـ نحن لا نتلقى معونات من أية جهة، ولسنا حركة انفصالية وندافع عن وحدة مصر. وبالمنطق وبالعقل لا يمكن تقسيم مصر. وأعيد وأكرر ليس لنا عمل سرى ولا نضرب قنابل، بل نطالب بالطرق السلمية ونتكلم نفس لغة الأقباط فى الداخل ومطالبنا لا تتعدى ما نادى به المسلمون المستنيرون.

*** يقال أنكم تلقيتم معونات من العقيد القذافى؟**

ـ القذافى رجل متعصب ودموى وليس لنا علاقة به.

*** بمناسبة جمع الأموال.. نشرتم إعلانات فى الشهر الماضى عن فتح باب التبرع لعائلات شهداء الأقباط فى أسيوط، وكفر دميان؟ ماهى ضوابط جمع الأموال هذه حتى لا تتسرب بعيدا عن هدفها؟ وهل قمتم فعلا بتوصيل هذه الأموال إلى متضررى الأقباط فى مصر؟**

ـ نحن فعلا أعلنا عن هذا وجمعنا مبلغا بسيطا أرسلناه إلى مصر، وكل مليم نحصل عليه يصل إلى مكانه الصحيح. وعندنا رقابة مالية صارمة. ولقد فتحنا باب التبرع هذا لأن وزارة الشئون الاجتماعية لا تهتم إطلاقا بضحايا الأقباط، وكأنهم ليسوا مصريين بل بالعكس تأخذ منهم، فقد أرسلت إحدى الهيئات الخيرية الأمريكية ٢٥ ماكينة خياطة إلى متضررى الأقباط فى أسيوط، فاستولت وزارة الشئون على ٢٢ ماكينة منها. وأعطت مطرانية أسيوط ٣ ماكينات فقط، وأى معونات تصل إلى الأقباط تستولى وزارة الشئون الاجتماعية على معظمها بدلا من أن تعوض الأقباط تستولى على الأشياء البسيطة التى ترسل لهم.

*** وسائل الإعلام فى مصر تتهمكم بأنكم مجموعة تبحث عن الشهرة. وعن جمع الأموال، وقد لمح د. غالى شكرى فى إحدى مقالاته فى روزاليوسف بأنكم مرتبطون بمصالح دول أجنبية فيما يشبه الاتهام بالعمالة؟**

ـ بالنسبة للشهرة فنحن والحمد لله لا نحتاجها لأننا جميعا فى مراكز محترمة، ونعيش هنا فى أمريكا فكيف نبحث عن الشهرة فى مصر، وبالنسبة لأحوالنا المالية مش محتاجين فلوس. ولكن عملنا هذا عمل شاق وتطوعى لأجل خدمة قضايا شعبنا، فالساكت على الظلم شيطان أخرس.

أما د. غالى شكرى فهو الذى يسعى إلى مصالحه وتاريخه معروف للجميع.

*** ماهى أنشطتكم بالضبط فى بلاد المهجر؟**

ـ أولا: عرض قضايا الأقباط على المجتمع الدولى، كذلك نحن نصدر مجلة نصف سنوية ستتحول قريبا إلى ربع سنوية. وهذه المجلة تحتوى على كل المشاكل التى يتعرض لها الأقباط، وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية وتوزع منها خمسة عشر ألف نسخة مجانية ترسل إلى كل رؤساء دول العالم، وكل السفراء المعتمدين فى واشنطون، وكل الصحفيين المعتمدين لدى منظمة الأمم المتحدة، كل الجمعيات والهيئات التى تهتم بحقوق الإنسان فى العالم، وكل الأشخاص المهتمين بحقوق الإنسان والمعروفين دوليا، ونرسل نسخاً إلى جمعية حقوق الإنسان المصرية والعربية. وبعض الصحف المصرية.

ثانيا: نحن نعتبر مركزا ثقافيا قبطيا فى أمريكا يقوم بنشر الثقافة القبطية بين الشعب القبطى، وتعريف الأجانب أيضا بتراثنا القبطى ـ التاريخ ، الفن ، الموسيقى ـ ، كما أن التراث القبطى سوف يعرض على شبكة الإنترنت قريبا.

كذلك نحن أعضاء نشيطون فى معظم الجمعيات التى تهتم بحقوق الإنسان، ولنا فى كل الندوات الهامة مندوب لعرض وجهة نظرنا فى قضايا الأقباط.

* وهل نشاطكم هذا أدى إلى أى نتيجة لصالح الأقباط؟!!

ـ نعم لقد بذلنا جهودا كثيرة مع نشطاء حقوق الإنسان فى العالم واستطعنا فى النهاية وقف قانون الردة، ودافعنا عن البابا شنودة وهو فى الدير لكى يخرج، ولقد استطعنا بمساعدة رئيس لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٨٢ جمع توقيع ٦٠ سناتورا أمريكيا (عضو كونجرس) من بين المائة سناتور لرفعها إلى الرئيس ريجان للضغط على الرئيس مبارك للإفراج عن البابا شنودة. ولكن المشروع توقف لأن اثنين من الأساقفة المصريين قابلا هذا السناتور وطلبا تأجيل هذا الموضوع حاليا لأن الرئيس مازال فى بداية حكمه إلى أن يحين الوقت المناسب.

وللعلم نحن أنفقنا أكثر من ٣٥٠٠٠ (خمسة وثلاثين ألف دولار) إعلانات فى الجرائد نناشد المخلصين فى العالم الضغط على الحكومة المصرية للإفراج عن البابا شنودة.

نحن نتصل أيضا برئيس لجنة حقوق الإنسان فى الكونجرس لحثه على إدراج قضايا الأقباط ضمن انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان، وذلك فى تقرير وزارة الخارجية ، ونتيجة لهذه الاتصالات أثار وارن كريستوفر عام ١٩٩٣ مشاكل الأقباط مع الرئيس مبارك، كما أثارها معه المستشار الألمانى هيلموت كول، وكذلك آل جور عام ١٩٩٥ فبدون فخر نحن خلقنا رأيا عاماً عالمياً متعاطفاً مع قضايا الأقباط وسنستمر فى هذه الجهود السلمية حتى نحصل على كافة حقوق الأقباط.

* ماهى الحقوق التى تريدونها بالضبط؟

ـ غرضنا هو المواطنة الكاملة وفقا للدستور، وما يترتب عليه من حقوق تتعلق بالمساواة فى الوظائف العامة، وفى دور العبادة والتعليم والإعلام، وعودة الأوقاف القبطية، وضمان سلامة الأقباط.

* ولكن هذا يعتبر تحريضاً للأجانب على التدخل فى شئون مصر، كما أنه إساءة إلى سمعة مصر فى المحافل الدولية؟

ـ من الذى يسىء إلى سمعة مصر الجانى أم المجنى عليه.. الحكومة هى التى تسىء إلى سمعة مصر بإهمالها مطالب الأقباط وتهميشهم، وآخرها تعمد الحزب الوطنى إسقاط الأقباط فى الانتخابات العامة وتهميشهم.

الحكومة تريد أقباطا من نوعية « لا أرى.. لا أسمع.. لا أتكلم» ونحن لا نؤمن بهذا. ولكن نؤمن بأن الحقوق لا تمنح، ولكن تنتزع وسنظل نناضل بكافة الطرق السلمية حتى تعود حقوق مواطنينا.

أما عملية التدخل الأجنبى فليس لها معنى فى ظل عالمية حقوق الإنسان. ولماذا نذهب بعيدا.. نقابة الصحفيين نفسها ناشدت منظمات حقوق الإنسان فى العالم للضغط على الحكومة لإلغاء قانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وتعاطف الرأى العام العالمى معها، ونفس الحكومة تتدخل لدى المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان من أجل حقوق المسلمين فى الفلبين وكشمير والبوسنة وغيرها. ونحن لا ننكر عليها هذا. ولكن لماذا تنكر علينا هى المطالبة بحقوق الأقباط.

* ولكن يقال أنكم طالبتم الحكومة الأمريكية بقطع المعونات عن مصر فى الخطاب الذى حمله «آل جور» إلى الرئيس مبارك؟

ـ لم نطالب بقطع المعونة عن مصر، ولكن القانون الأمريكى هو الذى يشترط احترام الدولة المتلقية للمعونة لحقوق الإنسان فى بلدها، ونحن طالبنا بتطبيق القانون، عموما الحكومة الأمريكية لا تستجيب لأن لها مصالح سياسية واقتصادية مع مصر.

* لكن هذا يعتبر تحريضاً فعلياً على قطع المعونة عن مصر؟

ـ لا.. نحن ليس لنا علاقة بالمعونة، نحن نطالب أن ترتبط المعونة باحترام حقوق الأقباط، فإذا كانت الحكومة حريصة على المعونة، فلتعط الأقباط حقوقهم.

* أرسلتم أيضا إلى الرئيس مبارك خطابا بأسماء معينة لتعيينها فى مجلس الشعب، وكأنكم أوصياء على الأقباط؟ هل هذا أيضا لا يعتبر تدخلا فى شئون الدولة؟

ـ هذا كان اقتراح مجموعة من الأعضاء، ولن يتكرر مرة أخرى، ولا يهمنى كم وزيرا قبطيا، فكلهم من محاسيب الحكومة، أما الذى يهمنى فعلا فهو سلامة الشعب القبطى وضمان حقوقه.

* ولكن الأقباط أنفسهم مستاءون من هذه الطريقة، والكنيسة فى غاية الحرج من تصرفاتكم إذن فباسم من تتحدثون؟

ـ ٩٩٪ من الأقباط يؤيدوننا ماعدا المنتفعين، أما الكنيسة فليس لها علاقة معنا ونحن لانتكلم فى اللاهوت، وهم أيضا ليس لهم الحق فى التدخل فى شئوننا.

* لماذا تهاجمون الرئيس مبارك فى كل زيارة له إلى أمريكا بإعلانات ضخمة فى الواشنطن بوست وغيرها من الصحف الأمريكية الكبرى؟

ـ نحن لانهاجم، ولكن ننتقد سياسات الحكومة لأنها المسئولة دستوريا عن حقوق الأقباط، وبالتالى نحن لانهاجم شخص الرئيس مبارك، ولكن ننتقده بصفته التنفيذية لأنه فى عهده أضير الأقباط كثيرا، أما عن الرئيس مبارك شخصيا فليس لنا أية عداوة معه، بل أرسلنا له برقيات تهنئة بمناسبة نجاته من محاولة الاغتيال فى أديس أبابا.

* وماهى علاقتكم بالسادات وحقيقة ضربه بالبيض والطماطم عام ١٩٨٠ فى مظاهرة حاشدة أمام البيت الأبيض؟

ـ هذا كلام عار تماما من الصحة أطلقه السادات علينا، ولكن الذى قذفه هم الفلسطينيون، وتفاصيل الواقعة أنه كان ميعادنا للاحتجاج السلمى يوم الأربعاء، وحدث أن قدمنا الموضوع يوماً، وذهبنا يوم الثلاثاء، وكنا حوالى ٦٠٠فرد كلهم على أعلى مستوى ثقافى، وشهد بذلك مسئول البيت الأبيض، ولكن كان قد سبقنا إلى هناك الفلسطينيون، وقذفوا السادات بالطماطم، والسادات كان يعلم هذا جيدا.

وعندما رجع السادات اتهمنا نحن حتى لا يقال أنه على خلاف مع الفلسطينيين وحتى يصفى الحسابات الشخصية بينه وبين البابا شنودة.

* هل هناك حوار بينكم وبين المسئولين المصريين؟ ولماذا تفضلون الكتابة إلى الصحافة الأجنبية على الصحافة المصرية؟

ـ ليس بيننا وبين الحكومة أى حوار، والحكومة تعرف تماما مطالب الأقباط، إذن ما جدوى الحوار والحكومة تعرف كل شىء ولا تريد إعطاءنا حقوقنا.

* اسمح لى أن أختلف معك، فهناك صحف مصرية تدافع عن الأقباط وعلى سبيل المثال روزاليوسف والأهالى؟

ـ نحن نشكر لروز اليوسف موقفها، وكذلك جريدة الأهالى، ود . رفعت السعيد شخصيا، ولكن مجمل الصحافة المصرية لاتهتم بقضايا الأقباط للأسباب التى ذكرتها.

* هل لكم أى علاقة بمنظمات يهودية، وهل تحصلون على معونات من منظمات يهودية؟

ـ بالنسبة للمعونات كما قلت فنحن لا نأخذ سنتا واحدا من أى هيئة أو شخص ومواردنا فقط من تبرعات الأقباط فى الخارج، أما اتصالنا بالمنظمات اليهودية فنحن نتصل بكافة منظمات حقوق الإنسان سواء يهودية أو مسيحية أو إسلامية أو أى منظمة أخرى.

فنحن مستعدون للتعاون مع أى شخص يدافع عن حقوق الإنسان.

انتهى الحوار

والحقيقة أن الهيئة القبطية لا تمثل سوى جزء بسيط من أقباط المهجر وحسب ما يرى البابا شنودة أن «ثمة فئات من هؤلاء الأقباط غير منضبطة ولاتلتزم بتعليمات الكنيسة فأقباط المهجر فريقان أغلبية مندمجة فى الكنائس القبطية وتعيش على طاعتها ويمكن للكنيسة أن تنصحها وفريق آخر لاعلاقة له بالكنيسة ولايدين بالطاعة لرجال الكهنوت ويسلك فى حياته بملء حريته فى بلاد تعطيه هذه الحرية ولامانع لديه من محاربة الكنيسة وهو متطرف فى آرائه» (١٨).

ولاشك أن كلام البابا يشير بوضوح إلى حالة الهيئة القبطية باعتبارها متطرفة فى تصرفاتها، وقريب من آراء البابا فى هذا المجال آراء الدكتور رشدى سعيد عالم الجيولوجيا الشهير الذى هاجر إلى الولايات المتحدة فى ظروف صعبة حيث كان مطلوبا القبض عليه ضمن المجموعة التى اعتقلها السادات فى أحداث سبتمبر ١٩٨١ ولكنه كان مسافرا إلى أمريكا فلم يعد وظل هناك عدة سنوات ويقول الدكتور رشدى فى شهادته التى نشرها كتاب الأقليات الصادر عن مركز ابن خلدون «أقباط المهجر جزءان. الأكبر لايريد أن يفعل شيئا مجرد جمع تبرعات وإرسالها للكنائس والجزء الثانى يهاجم الحكومة وأنا أعتقد أنهم جماعة غير مسئولة وقد اتصلوا بى لكى أعمل معهم وقلت لهم رغم أننى أوافق على بعض ماتطلبونه إلا أن ماتفعلونه يضرالأقباط فى مصر لأنه يشعر الناس فى مصر أننا خونة ونستعين بالعالم الخارجى لمساعدتنا فى قضية داخلية ولن نستطيع أن نتعارك مع الحكومة المصرية لأنه لامستقبل للأقباط إلا أن يعيشوا مع المسلمين والحل الوحيد هو العمل من أجل دولة مدنية يعيش فيها الناس دون فرقة مثل مصر التى عشتها»(١٩) والمشكلة الأكبر هى أن بعض أقباط المهجر بدأ يزايد بشدة على الهيئة القبطية ويهاجم الحكومة المصرية بضراوة أشد بل إن بعضهم ذهب إلى حد الاتحاد مع بعض المنظمات اليهودية والهجوم على العروبة حتى أن مجلة تسمى «صوت الأقباط» نشرت هجوما حاداً على العرب ووصفتهم بأنهم جرب وقالت المجلة أن الأقباط فى أمريكا يعرقون من أجل أن يطعموا الكسالى المتخلفين فى مصر»(٢٠).

وقالت المجلة أنهم ليسوا عربا ولامسلمين ومن حقهم التعامل مع اليهود الذين تقدموا لمساعدة الأقباط ودعت المجلة إلى إعادة الدولة القبطية وأنها قادمة فى مصر.

هذا ما نشرته المجلة وهو يؤكد اتجاه قلة من أقباط المهجر إلى اليهود واستغلال هؤلاء لهم.

ويؤكد ذلك الاتجاه البيان الذى أصدرته إحدى المنظمات التى تدعى الاتحاد القبطى الأمريكى وأعلنت فيه تحالفها مع اليهود وإسرائيل وأن العالم سيصلى من أجل شهداء الأقباط يوم ٨ يوليو ١٩٩٧.

ويقول البيان الذى نشرته مجلة روز اليوسف بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٩٧ وعلقت عليه.. أن إسرائيل تقود العالم مع أمريكا من أجل «مناصرة» ما سمى بالقضية القبطية.. وأضافت المنظمة: أن تحالف أصحاب الديانات السماوية من أجل حقوق الإنسان المسيحى قرر أن ينظم صلاة عامة لكل أصحاب الديانات السماوية (اليهود ـ المسيحيين ـ المسلمين) من أجل «شهداء» الأقباط فى مصر(!)

التحالف ـ وفقا لبيان المنظمة الغامضة ـ يضم أربعة آلاف كنيسة من الساحل الشمالى الأمريكى، وجميع المنظمات اليهودية فى نيويورك والعالم، وكذلك جميع المسلمين غير العرب (النوبة ـ جنوب السودان ـ الشيعة).. حسب تعبير البيان وهكذا كشفت المنظمة عن وجهها القبيح.

فمن الواضح أن اليهود يستخدمون هذه المنظمة التى تريد أن تقول: «النوبة ليست جزءا من مصر»وأن «النوبيين ليسوا مصريين».. وأنهم أقلية يعانون مثلما يعانى الأقباط.. وأن جنوب السودان يختلف عن شماله علما بأن الجنوب يقطنه مسيحيون ووثنيون.. وفوق كل ذلك إسرائيل هى راعية حقوق الإنسان (!).

هذه المعانى التى يروجونها وهى معان واضحة الهدف ومن المؤكد أن هناك جهات أجنبية تحركها، فى إطار خطة قديمة ومعروفة.

نعود إلى الأوراق التى تصدرها هذه المنظمة، تقول فيها: أنه بعد أربع سنوات من الكفاح المستمر تمكنا من الوصول بقضية الأقباط إلى الملعب العالمى ليشاهد العالم بعينيه

مأساة «المسيحى القبطى العظيم» التى يحياها الأقباط فى بلدهم مصر، فبعد أن سالت دماء الشهداء، وروت أرض مصر القبطية بدا العالم يستيقظ على المأساة المروعة التى يحياها المسيحيون الآن، ففى الأسابيع الماضية وافق الكونجرس مبدئيا ـ وهو غير كاف ـ ولكنه مشجع حيث وضع الحكومة العربية المتأسلمة فى مصر فى موضع المسئولية وحملهم مسئولية ما يحدث من جرائم فى حق الأقباط المسيحيين.

ويستمر البيان قائلاً: وهكذا يتحرك العالم الآن بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل.. وكل دول العالم الحر لمناصرة القضية القبطية»!!

وبهذا الوضوح، وضعت هذه المنظمة إسرائيل فى قيادة دول العالم التى تناصر وتساعد الأقباط، وبالتالى لابد من التحالف معها والوقوف فى وجه مصر، إنهم بهذا يريدون تجميل الوجه الإسرائيلى باعتباره راعيا لحقوق الإنسان مدافعا عنهم مقابل تشويه وجه مصر التى تضطهد الأقباط حسب زعمهم ـ بل إن هذه المنظمة تعتبر أن الأقباط أسرى وسبايا فى يد المسلمين فى مصر، وأنها دولة قبطية، ويجب أن تعود بل إنها فى بيانات أخرى لها أعلنتها وأذاعتها، كانت تصف ما يحدث بأن المستعمر الإسلامى فى مصر قتل أحد الأقباط من أبناء البلد.

إن ما تقوله هذه المنظمة هو إعلان حرب وهمية بين الأقباط والمسلمين، بل إنها تريد أن تشوه صورة الأقباط أنفسهم بزعمها تحالفهم مع إسرائيل التى يقف ضدها جميع المصريين مسلمين وأقباطا.

(نص البيان موجود فى ملحق الوثائق)

ولكن ما هى هذه المنظمة ومن وراءها؟

المنظمة اسمها حسب ما ورد فى بيانها «الاتحاد القبطى الأمريكى» ومقرها جيرسى سيتى.

وحسب ما قاله الدكتور رائف مرقص أحد الأقباط الموجودين بأمريكا فى مجلة روز

اليوسف الصادرة بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٩٧ أن هذا الاتحاد تأسس عقب الاعتداءات المرفوضة التى قامت بها الجماعات الإرهابية على الأقباط سنة ١٩٩١ فى أبو قرقاص وديروط والقوصية، والاتحاد لا يخرج عن كونه فكرة متطرفة نبتت كرد فعل للتطرف الإسلامى فى رأس مهندس من أسيوط يقيم فى جيرسى سيتى اسمه رفيق إسكندر وله عدد محدود من الأصدقاء لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، وأعتقد ـ والكلام مازال للدكتور رائف ـ أن هؤلاء لهم علاقة برابطة (Anti Defozmcrtion) أى رابطة مناهضة التمييز، وهى منظمة صهيونية كبيرة تضم أثرياء اليهود، ولهم اتصالات ضخمة بالكونجرس حيث تدعم حملات الدعاية لبعض الأعضاء الذين يرتبطون معهم بالمصالح، وأعتقد أيضاً أن هذه المنظمة الصهيونية تدعم الاتحاد القبطى ماليا وسياسيا، وهم الذين سهلوا لأعضائه مقابلة مع نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى عند زيارته لأمريكا أوائل هذا العام.

ويضيف الدكتور رائف أنه على قدر علمى فإن نتانياهو يستخدم هذه اللعبة القذرة فى محادثاته مع الأمريكان محاولا إقناعهم بأن معاملة العرب فى إسرائيل أفضل من معاملة الحكومة المصرية للأقباط (!)

ويوضح د. رائف أن المنظمة الصهيونية اتصلت بنا منذ سنوات عديدة عندما أبعد الرئيس السادات البابا شنودة إلى الدير وعزله من منصبه، وطلبوا منا القيام بحملة لقطع المعونة عن مصر وأنهم سيساندوننا فى ذلك، ولكننا رفضنا بشدة، كما رفضنا التعامل معهم رغم الظروف السياسية فى ذلك الوقت، ومن يومها لم يتصلوا بنا مرة أخرى سواء كأفراد أو كجمعيات قبطية.

وتضيف المجلة قائلة: كلام الدكتور رائف يكشف عن الدور الذى يلعبه اليهود والمنظمات الصهيونية ضد مصر، وعن تحالف قلة ضئيلة جداً من المصريين فى الخارج معهم ضد بلدهم. بل ويكشف عن الوجه القبيح لنتانياهو واستخدامه ورقة الأقباط فى محادثات السلام المزعومة، وهو يريد أن يساوى بين الأقباط الذين هم جزء من الشعب المصرى لهم جميع الحقوق وبين الفلسطينيين الذين تحتل إسرائيل أرضهم وتقتلهم وترفض السلام معهم.

وتضيف المجلة والحقيقة أن جميع الأقباط فى المهجر يرفضون هذا الاتحاد، وهو الأمر الذى أكده الدكتور عبد المنعم المشاط أستاذ العلوم السياسية والمستشار الثقافى المصرى فى أمريكا حيث قال: إن هذا الاتحاد خارج عن إجماع الأقباط، وهو منشق عن التيار العام للأقباط فى أمريكا، بل إنه من المعادين للبابا شنودة الذى يعتبرونه مواليا للحكومة المصرية حسب تعبيراتهم.

ويضيف الدكتور المشاط أن الأقباط رفضوا هذا الاتحاد بسبب تطرف أعضائه، وهم مجموعة قليلة للغاية، وزاد من الرفض ارتباط هؤلاء الأفراد بالمنظمات اليهودية، ويؤكد أنه رغم رفضنا لبعض ممارسات الجمعية القبطية ورئيسها شوقى كراس إلا أن هذا الأخير لا يتعامل مع اليهود، ويوضح الدكتور المشاط أن هذا الاتحاد يضم عددا قليلا على رأسهم رفيق إسكندر وهو مهندس يمتلك «سوبرماركت» صغيرا.

وحسب المعلومات التى نشرتها «روزاليوسف» أن هناك شخصا ثانيا فى هذا الاتحاد اسمه عصمت زقلمة وهو طبيب يقال أنه ترك الطب وأنه كان صديقا لرفيق إسكندر، ثم تحولت الصداقة إلى عداوة، ثم عادت الصداقة بينهما من جديد، ويصدر الاثنان مجلة اسمها «صوت مصر الحر.. صوت الأقباط» كما أنهما يستأجران إحدى القنوات التليفزيونية لعدة ساعات خصصوها للكلام عن اضطهاد الأقباط واحتلال المسلمين لمصر، وعرض بعض البرامج والأفلام الدينية.

ولكن هذه المجموعة لم تستطع حتى الآن التأثير فى أقباط المهجر الذين نفروا منهم بسبب تصرفاتهم غير المسئولة.

وتضيف المجلة: ويؤكد هذا الكلام مجدى خليل وهو صحفى وباحث اقتصادى مهاجر فى أمريكا قال أن «الاتحاد القبطى عبارة عن عدد قليل جداً لا يتعدى أعضاؤه أصابع اليد الواحدة، وليس لهم تنظيم ولا كوادر بسبب كراهية الأقباط فى أمريكا لهم.

ويؤكد مجدى خليل أن هذه المجموعة تختلف تماما عن الجمعية القبطية والتى يرأسها فى أمريكا شوقى كراس، وفى كندا سليم نجيب، فالأخيران سواء اتفقنا معهما أو اختلفنا فإنهما يتكلمان بشكل منطقى ويتحاوران ولايتعاملان مع اليهود فى قضية الأقباط،

ويضيف أن فى أمريكا ٤٠٠ ألف قبطى حسب إحصائية الجمعية القبطية، وأن هؤلاء يرفضون مجموعة الاتحاد القبطى تماما وينبذونهم، وأن هؤلاء ليس لهم تأثير يذكر.

وتضيف المجلة وربما وللسبب الذى أوضحه مجدى خليل لجأ هؤلاء إلى التعاون مع إسرائيل والمنظمات اليهودية، بل إن السؤال الذى يطرح نفسه: لماذا التقى هؤلاء مع نتانياهو وما المصالح التى تربط بينهم كأقباط مصريين وبين رئيس الوزراء الإسرائيلى، ولماذا حرص هذا الأخير على لقائهم، وكيف اتسع وقته للاجتماع معهم؟

أما الدكتور المشاط فيقول أن المعارضة موجودة فى كل مكان ونحن لا نستطيع أن نمنع مظاهرة أو احتجاجا فى أمريكا، فمن حق أى مواطن أمريكى القيام بهذه الأفعال، ولكن الموقف بالنسبة للاتجاه العام للأقباط هو الاعتدال ويأخذون نفس موقف الكنيسة أما المتطرفون فنحن نواجه ادعاءاتهم ونفندها ونوضح الموقف الصحيح للرأى العام الأمريكى.

ويضيف الدكتور المشاط أن الاتحاد القبطى ونتيجة تحالفهم مع اليهود أصبحت لديهم فرصة للاتصال بأعضاء الكونجرس ولهذا فإننا فى السفارة نقوم بالاتصال بالكونجرس وأعضائه لتوضيح الحقائق.

وأوكد - والكلام للدكتور المشاط - أن المصريين الأقباط على وعى كامل بموقف هذه المجموعة ولن يشاركوا فى أعمالها كما لم يشاركوا فى المظاهرة التى دعا إليها شوقى كراس أثناء زيارة الرئيس مبارك لأمريكا فقد كان عدد المتظاهرين لم يتعد خمسة أفراد وأضاف: إننا شاركنا فى لجنة الوحدة الوطنية، وهى لجنة مسيحية إسلامية وهى لجنة واشنطن، كما أننا على اتصال دائم بالقيادات القبطية مثل الدكتور رشدى سعيد عميد الجالية القبطية هنا، والدكتور حافظ فانوس كما أن المسئولين فى السفارة يزورون الكنائس باستمرار للالتقاء مع المصريين الأقباط». انتهى كلام المجلة

ومن المعروف أن هذه الصلاة لم تتم ولكن - وهذا هو المهم - الأمر وصل إلى تحالف بعض الأقباط المهاجرين مع اليهود والإسرائيليين وهو أمر خطير للغاية ويتضح منه أن

هناك جهات إسرائيلية ويهودية وأمريكية تريد استغلال قضية الأقباط للوصول إلى هدفها وهو التدخل فى شئون مصر والضغط عليها من أجل إجبارها على سياسات معينة ورغم أن بعض الأقباط المهاجرين يدركون جيدا أن أمريكا لايهمها مصلحة الأقباط ولكنها تستغل قضيتهم من أجل مصالحها واستخدامها فى سياستها والتلويح بها من أجل تهديد مصر بالتدخل ـ وهو ما يرفضه جميع المصريين أقباطا ومسلمين ـ وهكذا تجمعت مصالح إسرائيل وأمريكا فى استخدام الورقة القبطية لتحقيق أهدافهما ـ ويساعدهما فى ذلك بعض أقباط المهجر ـ فأمريكا تريد أن تتدخل فى شئون مصر وتبحث عن ذريعة لذلك ويتضح الأمر من الفاكس الذى أرسله أحد أعضاء الكونجرس إلى موريس صادق مدير مركز الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان ويسأله فيه عن إمكانية استغلال رجال الأعمال المصريين للضغط على الحكومة المصرية بزعم إنقاذ الأقباط ويركز فيه السؤال على رجل الأعمال «شفيق جبر» ومدى إمكانية استخدامه يقول الفاكس :

الكونجرس الأمريكى، ٦ مايو ١٩٩٦

العزيز مستر صادق.

شكراً على محادثتكم التليفونية التى تلقيتها منذ ساعات، وأعتذر عما إذا كانت أسئلتى غير واضحة، هذا الفاكس قد يساعد على توضيح أسئلتى.

عضو الكونجرس «وولف» مهتم جداً بدعم حقوق الإنسان وحرية العقيدة حول العالم كله، وهو مهتم بشكل خاص بوقف الاضطهاد الذى يتعرض له عدد من المسيحيين، لقد سمعنا بعض التقارير الصحفية عن اضطهاد المسيحيين فى مصر، ونحن مهتمون بما يحدث هناك.

ويأتى طلب المعلومات منك هذا كنتيجة للقاء حضرته منذ أسابيع مع (أم شام) غرفة التجارة الأمريكية فى مصر ـ أم شام مهتمة جداً بتشجيع الاستثمار الأمريكى فى مصر، ونأمل أن ينمو العمل بين مصر والولايات المتحدة، على أية حال، نأمل أن يجعل

الاستثمار والبيزنس الأمريكى لحقوق الإنسان وحرية العقيدة أولوية فى جدول أعمالهم فى البلاد الأخرى.

مكتبنا مهتم بكتابة خطاب إلى «أم شام» ومستر شفيق جبر لتشجيعهما على استخدام البيزنس والعلاقات الحكومية لتشجيع حقوق الإنسان وحرية العقيدة فى الحياة اليومية فى مصر.

على أية حال، بكتابة هذا الخطاب، فنحن لا نريد الإدلاء بأية معلومات (سواء لشفيق جبر أو أم شام) يمكن أن تستخدم لإضرار المسيحيين فى مصر.

وبالاستعانة بخبراتكم، هل خطاب لهذه المجموعة ورئيسها يمكن أن يكون ملائماً فى إطار قضيتنا من أجل حقوق الإنسان وحرية الاعتقاد، إذا كانت لديكم معلومات أكثر تعتقد أنها نافعة، من فضلك أخبرنا بها، شكراً على مساعدتك.

المخلصة: كارين فينكلر. مكتب عضو الكونجرس فرانك وولف[٢١].

هذا هو نص الفاكس والذى يتضح منه تماما الرغبة فى التدخل فى شئون مصر بأى طريقة وبالطبع فإن أقباط الداخل يرفضون ذلك ورد موريس صادق على هذا الفاكس بخطاب أرسله لعضو الكونجرس.. يرفض فيه هذا الأسلوب. قال موريس فى الخطاب: مسزكارين فينكلر.

شكراً جداً على مكالمتك التليفونية والفاكس المرسل يوم (٦مايو ١٩٩٦)، ورداً على اهتمامكم بحقوق الإنسان وحرية الاعتقاد حول العالم ومن بينهم المسيحيون فى مصر، أبين لكم مايلى:

قضية الأقباط هى شأن داخلى تماماً ـ ونحب أن نبقيها هكذا، ذلك أن القضية حساسة جداً، وأى توجه خاطىء نحوها يمكن أن يضر بالموقف، على أية حال مرحباً بيد المساعدة الإضافية.

نحن نحترم (أم شام) ـ غرفة التجارة الأمريكية المصرية ـ ومستر شفيق جبر هو شخصية مؤثرة باتصالاته الرفيعة مع الحكومة، يمكنه بالطبع توضيح الكثير من النقاط، ولكن دعينى أسألكم سؤالاً واحداً «ما مدى إدراك مستر جبر للقضية؟».

أنا أعتقد أن مستر جبر ليس مدركاً بشكل كامل للقضية، ولذلك، بعد سماحكم، يمكن الاتصال بالسيد جبر للتعاون المشترك. دعينا على اتصال مع تحياتي الدافئة.

موريس صادق.

ويوضح موريس صادق حكاية هذا الفاكس في حوار مع مجلة روز اليوسف بتاريخ ٢٤/٦/١٩٩٦ يقول موريس صادق: فوجئت باتصال تليفوني من سيدة تدعى كارين فينكلر وأخبرتني أنها سكرتيرة السيناتور فرانك وولف وقالت أنها حصلت على تليفوني من الأمم المتحدة لأن مركز حقوق الإنسان الذي أراسله مسجل هناك، وقالت أيضاً: إن السيناتور وولف مهتم بحرية العقيدة واضطهاد الأقليات ومنهم الأقباط في مصر، وقالت في الاتصال أيضاً أن حقوق الإنسان توضع على جدول أية مناقشات اقتصادية، وأن هناك مؤتمرا للاستثمارات الأمريكية في مصر يهدف إلى تشجيعها سيعقد في نوفمبر القادم.

ويعتقد السيناتور أنه يمكن طرح ارتباط تشجيع الاستثمار الأمريكي في مصر بحقوق الإنسان، وحصول الأقباط على حقوقهم.

وسألتني سكرتيرة السيناتور: هل يمكن أن يتصدى مستر شفيق جبر لمناقشة مشاكل المسيحيين في مصر مع الحكومة المصرية باعتباره رئيس غرفة التجارة المصرية الأمريكية، ولأنه أحد المهتمين بقضايا حقوق الإنسان، إلا أنني - والكلام لموريس صادق - قلت لها لا يمكن الرد على أسئلتك الآن، وأرجو إرسال فاكس بها، وقد طلبت ذلك حتى أتأكد أنه عضو بالكونجرس. وحتى أعرض الأمر على مجلس الأمناء بالمركز ودراسة الموضوع قبل الرد عليهم.

وبالفعل جاءني الفاكس على أوراق الكونجرس، مما جعلني أتأكد أن مستر وولف عضو بالكونجرس فعلاً، ولكني وجدت أنه من المناسب أن أرد عليه بفاكس يوضح أن مطالب الأقباط مسألة داخلية وأننا لانقبل التدخل فيها بل إن هذا التدخل من الممكن أن يثير المتاعب.

انتهى كلام موريس.

هذه هي الصورة ومحاولات مستمرة للتدخل في شئون مصر وتتضح الأمور أكثر

من التحقيق الصحفى الذى نشرته روزاليوسف فى ٢١/ ٧/ ١٩٩٧ وتضمن وثائق هامة تؤكد هذا الكلام يقول التحقيق:

وقف عدد من اليهود والأقباط لايزيدون على مائة شخص أمام مبنى القنصلية المصرية بنيويورك، وهم يرفعون لافتات تقول: إن ١٦٠ ألف قبطى قد قتلوا فى مصر خلال عام ١٩٩٧. ولأنه لم يمر من هذا العام سوى ستة شهور فقط.. فالمعنى الواضح فى اللافتات أن الـ ١٦٠ ألفا قتلوا خلال ستة شهور فقط (!!)، بل قال هؤلاء أيضاً أن ١٦٠ قبطياً يقتلون كل دقيقة فى مصر».

هذه الأرقام تبدو مضحكة، ولا تصدق، وغير معقولة، فحتى لو تم القتل فى أفران الغاز النازية أو بواسطة قنبلة ذرية.. لن تصل إلى هذه الأرقام، والتى تعنى أنه فى كل ساعة ـ لو افترضنا صحة مايقال ـ يقتل ٩٦٠ قبطيا، وكل يوم تنتهى حياة ٢٣٠٤٠، (٢٣ ألفاً و ٤٠ قتيلاً).

وتسيل دماء ٢٧٦٤٠٠ (مائتين وستة وسبعين ألفا وأربعمائة قتيل كل عام).

وبحسبة بسيطة فإن مليوناً ومائة ألف قبطى يقتلون كل أربع سنوات، أى أن الأقباط ليسوا بحاجة سوى لـ ٣٦ عاماً، يختفون بعدها نهائياً من مصر، لو افترضنا أن عددهم عشرة ملايين نسمة.

هذه الأرقام التى ترددت هناك تؤكد المؤامرة، ورغم أننا لسنا بحاجة لدليل كى نكذبها، إلا أنها ساهمت وتساهم فى تشويه صورة الوطن.

ورغم ذلك نذكر بداية أن تقريراً لمركز الوحدة الوطنية ذكر أن عدد الأقباط الذين لقوا مصرعهم خلال عام ١٩٩٧ بلغ ٢٢ مواطناً فقط، وأنه خلال عام ١٩٩٦ لقى ١٠ أقباط مصرعهم، وخلال نفس العام وحسب تقرير مركز ابن خلدون المتعاطف مع الأقباط، والمتهم دائماً بتلقى أموال من الخارج للدفاع عن قضايا من يسمون بالأقليات، فإن عدد أفراد الشرطة الذين قتلوا يصل إلى ٣٢ شرطياً، كما أن عدد المدنيين يصل إلى ٥٥ مواطناً، وبحسبة بسيطة إذا استبعدنا القتلى العشرة من الأقباط نجد أن هناك ٤٥ مسلماً قد

لقوا مصرعهم نتيجة العنف الدينى، وهو رقم يعنى أن هؤلاء هم أربعة أضعاف القتلى الأقباط.

ونعود إلى تقرير مركز الوحدة الوطنية الذى يقول أنه خلال خمس سنوات منذ عام ٩٢ حتى العام الحالى لقى ٩٧ قبطياً، مصرعهم، وأنه منذ عام ٧٢ إلى عام ٩١ قتل ١٨ قبطيا أى أنه خلال ربع قرن لقى ١١٥ قبطيا مصرعهم وجدير بالذكر أن مركز ابن خلدون قال فى تقريره أنه خلال عام ٩٦، وحتى شهر سبتمبر منه فقط لقى ٥٤ متطرفاً مصرعهم فى صدامات مع الشرطة، كما اعتقل ما يقرب من ثلاثة آلاف متطرف، وهو ما يعنى أن مواجهة الشرطة للمتطرفين كبيرة ، وأن الحكومة لاتتوانى عن حماية جميع المواطنين أقباطا ومسلمين، رغم التجاوزات التى تحدث من الشرطة خلال التصدى للإرهاب.

هذه الأرقام، ومصدرها إما قبطى أو متعاطف مع الأقباط، تؤكد وضوح المؤامرة التى تتم الآن فى الولايات المتحدة، وخاصة أن المظاهرات التى تمت أمام مبنى القنصلية المصرية ضمت إلى جانب بعض الأقباط عدداً كبيراً من اليهود يمثلون منظمة «جويش أكشن كوميتى» اليهودية، وحسب أقوال عدد من المصريين المقيمين فى أمريكا فإن اليهود كانوا هم الأغلبية، أما الأقباط فكانوا الأقلية.. وقد أكدوا أن المظاهرة لم تشارك بها أية كنائس سواء كاثوليكية أو بروتستانتية أو أرثوذكسية تابعة للكنيسة المصرية، بل إن عدداً من الأقباط المهاجرين فى أمريكا، شعروا بالحرج والضيق، حتى أنهم بحثوا كيفية الرد على هذه المظاهرة، واقترح بعضهم أن ينشروا إعلاناً فى الصحف يستنكرون فيه المظاهرة، وماجاء بها من أكاذيب..واقترح البعض الآخر دعوة الدكتور سيد طنطاوى شيخ الأزهر لتوضيح الصورة، ومناقشته فى مطالب الأقباط وكيفية حلها حتى لا تكون سببا لمثل هذه الأفعال غير المسئولة، وهو أمر نتمنى أن يتم بالفعل.

المؤامرة واضحة، ويبدو أن اليهود لجأوا لها بعد أن فشلت الصلاة التى دعا إليها ما يسمى بالاتحاد القبطى الأمريكى يوم ٨ يوليو الجارى، وهو الاتحاد الذى كشفنا تحالفه مع اليهود فى العدد قبل الماضى.. إذ يبدو أن أحداً لم يهتم بدعوتهم لصلاة على ما زعموا

أنهم قتلى الأقباط فى مصر، فلجأوا إلى المظاهرة، ودعوة وسائل الإعلام إلى رؤيتها لعل أحدا ينتبه إليها.

وتتضح أبعاد المؤامرة أكثر عندما نتساءل عن هدف المظاهرة والتوقيت الذى اختاروه للقيام بها، فمن المعروف أن مثل هذه المظاهرات والتى كانت تقوم بها الجمعية القبطية فى أمريكا (والتى لم تتضح لنا علاقتها بالمظاهرة الأخيرة، وإن كان عدد من الأقباط فى المهجر أكدوا أنه لا علاقة لهذه الجبهة باليهود)كانت مرتبطة بزيارة الرئيس المصرى إلى أمريكا بهدف إحراجه أمام المسئولين الأمريكيين والرأى العام هناك، أما الآن فلا يوجد مثل هذه الزيارات (زيارة الوفد البرلمانى المصرى لأمريكا جاءت لاحقة لهذه المظاهرة).

وبالطبع لا يوجد مبرر للقيام بها سوى قرب مناقشة موضوع المعونة الأمريكية، وبهدف قطعها عن مصر.. إذن الهدف من هذه الحملة ليس حماية الأقباط، ولا الدفاع عن حقوق الإنسان، كما يدعى هؤلاء، ولكن الهدف هو قطع المعونة عن مصر، وهوالأمر الذى أجمع عليه عدد كبير من السياسيين المصريين، أقباطا ومسلمين، لكن الدكتور محمود وهبة رجل الأعمال المعروف والرئيس الشرفى لجمعية رجال الأعمال الأمريكيين أضاف فى دراسة له، أسبابا أخرى.

فهو يقول أن هناك خلافا حادا بين الطوائف اليهودية فى إسرائيل وخارجها وصل إلى حد الاشتباك والعنف، خلافاً تاريخياً يدور حول تعريف من هو اليهودى، ومن هو غير اليهودى، وعادت هذه المشكلة للظهور هذه الأيام كنتيجة لحكم أصدرته المحكمة الدستورية العليا فى إسرائيل بأنه لايوجد تعريف قانونى إسرائيلى لمن يكتسب الديانة اليهودية، وأنه من المطلوب من الكنيست أن يحدد ذلك بقانون، وبدا الخوف من أن أعضاء الكنيست الإسرائيلى المنتمين لطائفة اليهود الأرثوذكس، وهم أغلبية فى الكنيست سيتقدمون بمشروع قانون يسقطون فيه الديانة اليهودية عن بقية الطوائف الأخرى غير الأرثوذكسية، وبهذا تتحول إسرائيل كما يرغبون إلى دولة دينية أصولية فى كافة مجالات الحياة المدنية.

ويضيف محمود وهبة فى الدراسة التى نشرتها الأهرام: إن طائفة اليهود الأرثوذكس وهى التى انتخبت نتانياهو فى صراع دائم مع الطوائف اليهودية الأخرى المعتدلة وأهمها طائفة المحافظين وطائفة المصلحين، وهؤلاء هم أغلب يهود العالم حاليا ويعيش معظمهم خارج إسرائيل، وبالتحديد فى أمريكا.

ورغم أن القانون الإسرائيلى سمح لكل يهودى بالهجرة إلى إسرائيل وخاصة أن الديانة اليهودية تكتسب عن طريق الأم بصرف النظر عن ديانة الأب، إلا أن طائفة اليهود الأرثوذكس لم تعترف بيهودية أحد فى إسرائيل إذا لم يتم تدشين ديانته بواسطة رجال الدين الأرثوذكس، وهكذا اشتعل الموقف بعد حكم المحكمة الدستورية الإسرائيلية، خاصة بعد أن وعد نتانياهو الطائفة الأرثوذكسية بأنه سيتقدم بتشريع إلى الكنيست لا يعترف باليهودية إلا لمن تزوج على يد رجال الدين الأرثوذكس، وبالتالى تصبح باقى الطوائف غير يهودية.

وقامت الدنيا ولم تقعد، وجاءت الثورة هذه المرة من يهود أمريكا وأوروبا، الذين قد يخسرون ديانتهم اليهودية، واتسع نطاق الحرب الداخلية فى إسرائيل، حتى أنه قد بدأت التهديدات من يهود أمريكا بالتخلى عن إسرائيل مادياً وسياسياً.. وبدأت الصحف العالمية تناقش الأمر، وانتقل الصراع إليها وهكذا ظهرت المشكلة. وكان لابد من التغطية عليها والبحث عن شيء آخر يشغل العالم بعيداً عنهم وانبرى اللوبى الصهيونى اليمينى المؤيد للطائفة الأرثوذكسية اليهودية، وقرر أن خير وسيلة للدفاع هى الهجوم، وبدأ يقود حملة حول ما يسمى بتحديد المسيحيين فى العالم، وبدأت الصحف تنشر عدة مقالات تدعو لدراسة أحوال المسيحيين فى كل العالم وبدأ الضغط على الكونجرس الأمريكى للاهتمام بهذا الموضوع حتى أنه عقدت بالفعل عدة جلسات لهذا الغرض، واستغل اللوبى الصهيونى هذه الجلسات لتنفيذ أهدافه، وتحويل الأنظار عن الصراع الطائفى اليهودى.

سبب آخر أضافه الدكتور محمود وهبة حين قابلناه حيث قال: إن مصر حققت نجاحاً اقتصادياً فى الفترة الأخيرة، واستطاعت أن تعزل اقتصادها عن التيارات الموجودة فى المنطقة، على العكس من إسرائيل والنتيجة أن التنمية فى مصر وصلت إلى ٥٪ وعجز

الميزانية انخفض إلى ١٪ بالإضافة إلى نقص الديون، بل إن مصر وصلت إلى أعلى معدل تنمية فى الثلاث سنوات الأخيرة، بينما انخفضت التنمية فى إسرائيل من ٧٪ إلى ٤٪، ثم ٥ , ٢٪ بالإضافة إلى أن السياحة فى مصر تزداد، بينما تنخفض فى إسرائيل، وكان لابد من وقف تنامى الإقتصاد المصرى، ولهذا لجأ اللوبى الصهيونى إلى تخويف المستثمرين من استثمار أموالهم فى مصر عن طريق الإعلان عن اضطهاد وقتل الأقباط فى مصر.

انتهى كلام الدكتور محمود وهبة الذى يشير إلى أن هناك مؤامرة لضرب الإقتصاد المصرى سواء عن طريق تهديد الاستثمار أو عن طريق قطع المعونة.. والمثير أن اللوبى اليهودى قد نجح فى استخدام بعض الأقباط من أجل الوصول إلى هدفه مستغلاً استجابة عدد من أقباط المهجر له، وتتضح الصورة أكثر عندما نعرف أن رئيس المجلس البلدى لمدينة نيويورك المتحدث باسمه بيتر فالونى تقدم بمشروع قرار له قوة القانون يقضى بمقاطعة الشركات والبنوك التى يثبت أنها تتعامل مع ١٥ دولة، يتم اضطهاد المسيحيين فيها، ومن بين هذه الدول كما يزعم المشروع الصين ومصر وأندونيسيا والسعودية، وحسب ماقالته جريدة نيويورك تايمز فإن هذا التشريع سيمنع ثلث رجال الأعمال فى العالم من إجراء صفقات مع تلك الدول، ورغم اعتراض رجال الأعمال فى الجلسة التى تقدم فيها مشروع القرار إلا أن فالونى يصر على الاهتمام أولاً بالمبادىء والمعتقدات.

وحسب ما جاء فى النيويورك تايمز فإن فالونى قال أن الـ ١٥ دولة معروف عنها أنها تعذب وتقتل المسيحيين بسبب ديانتهم، وأن أمريكا يجب أن تستخدم قوتها الإقتصادية لمنع هذا الاضطهاد.

فالونى صاحب هذا الاقتراح كاثوليكى متدين، يساير الحركة القومية لجذب الاهتمام لاضطهاد المسيحيين فى خارج أمريكا سواء فى الدول الشيوعية أو المسلمة واقتراحه أقوى كثيراً (حسب وصف نفس الجريدة) من اقتراح الكونجرس فى الشهر الماضى الذى طالب بفرض عقوبات فيدرالية قصيرة المدى على الدول الـ ١٥ .

وحسب ما أضافت الجريدة نفسها فإنه إذا تمت الموافقة على هذا المشروع فسوف تمتنع مدينة نيويورك عن التعامل مع شركات مثل جنرال موتورز وموبيل، وبيبسى كولا، وتايم وورنر، وتشيس مانهاتن، وأن الأعمال التجارية فى المدينة سوف تتأثر كثيراً، ويقال أيضاً أنه لن يسمح لأى أمريكى بشراء سيارات أو أجهزة كومبيوتر أو نفط من أى شركة عالمية لها فروع بهذه الدول.

وهكذا فإن اللوبى الصهيونى استطاع فرض مشروع القرار، والذى سيتحدد مصيره عندما يطرح للتصويت عليه فى الخريف القادم، وخطورة هذا المشروع حسب ماقاله الدكتور محمود وهبة أن مصر هى المستهدفة من القرار فالقائمة تشمل الصين وأندونيسيا وباكستان ونيچيريا وفيتنام وإيران وتركيا والسودان والمغرب وكوريا الشمالية والعراق والسعودية وكوبا ولاوس، وبعض هذه الدول يتم حصارها اقتصادياً فعلاً بدرجات متفاوتة بواسطة أمريكا والأمم المتحدة مثل إيران والعراق وكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية والسودان.. أما باقى الدول فإن مصلحة أمريكا التجارية والعسكرية لا تسمح بمحاصرتها اقتصادياً مثل الصين والسعودية وتركيا وأندونيسيا وباكستان. وتتبقى أربع دول هى المغرب ولاوس ونيچيريا، وأخيرا مصر.. ولابد أن نتساءل: ما الدولة التى يستهدفها المجلس البلدى لمدينة نيويورك من هذه الدول الأربع، ولن تكون الإجابة سوى مصر.

انتهى كلام الدكتور وهبة

إذن الهدف هو قطع المعونة عن مصر وحصارها اقتصادياً، ولكن كيف يتم قطعها عن مصر والإبقاء عليها لصالح إسرائيل.. فالمعونة عندما قررت أمريكا منحها عقب اتفاقية كامب ديفيد ارتبطت أدبياً بالدولتين، وكان لابد من البحث عن سبب لقطعها عن مصر، وإعطائهافى نفس الوقت لإسرائيل، ولابد أن يكون السبب مقنعاً للرأى العام الأمريكى، وقد وجد اللوبى اليهودى فى دفاعه المزعوم عن قضية حقوق الإنسان فرصته، وخاصة أن هذه القضية ارتفع صوتها فى العالم كله فى السنوات الأخيرة، وبدأت المؤامرة بالحديث

عن البيئة وحقوق الإنسان فى العديد من الدول، ثم تركز الأمر على مصر.. حتى بلغ حد الحديث عن حقوق الحيوانات.. ففى الأيام الأخيرة بثت شبكة الـ «سى.إن . إن» تقريراً عن اضطهاد الحيوانات فى حديقة الحيوانات المصرية بالجيزة، وصورة الأسد محبوساً، والدب القطبى يعيش فى درجة حرارة عالية أكثر من المفروض أن يعيش فيها، وأن الحيوانات لا تأكل اللحوم، وإنما تقدم إليها بعض مخلفات الذبح، والقرود تضرب من أجل اللعب وإضحاك الأطفال.

وتطور الحديث إلى اضطهاد المسيحيين فى العالم وفى دول مختلفة، وبدأ عدد من الصحفيين فى الكتابة فى هذا الموضوع مثل روزنتال وسفاير فى النيويورك تايمز، وهما كاتبان مشهوران ومعروفان بميولهما إلى إسرائيل، والأخير طرده الرئيس أنور السادات من مصر قبل حادث المنصة.

وتدور الكتابات حول قتل الأقباط واضطهادهم فى العديد من الدول مثل الصين ومصر، والتى تركز الكلام عنها كثيراً.

والواقع أن الكاتبين يمثلان اتجاها فى النيويورك تايمز موالياً لإسرائيل فى مقابل اتجاهات أخرى، إذ هناك أنتونى لويس وهو يكتب بموضوعية وبجانب الحق، كما أن هناك توماس فريد وهو كاتب كان يميل إلى إسرائيل، ثم تحول قليلاً وأصبح من المنادين بالسلام العادل.

إلا أن تأثير الكتابات عن اضطهاد الأقباط فى مصر صار قوياً خاصة مع استمراره فى صحف أخرى مثل ما كتبه «جير الصيب» فى جريدة وول ستريت حول أن كلينتون يجد نفسه فى مأزق بين طموحاته السياسية ومسئوليته الخارجية بسبب عمليات الاضطهاد الدينى، وخاصة أن هناك تشريعا جديدا قدمة اثنان من الجمهوريين «ارلين سبيكتر فى مجلس الشيوخ، وفرانك وولف، ينص على فرض عقوبات اقتصادية ضد الدول التى تساند أو تتجاهل اضطهاد المسيحيين، وحسب ما قالته الصحيفة فإن كلينتون عبر عن مساندته لهذا القرار، وقامت إدارته بتشكيل هيئة استشارية حول الحرية الدينية خارج أمريكا، ولكن كلينتون يجد مصاعب عديدة فى هذا القرار، لأن اتهامات الاضطهاد

الدينى تتعدى بلادا مثل السودان وإيران إلى الدول الصديقة والمهمة بالنسبة للسياسة الأمريكية، وحدد مجلس الشيوخ بلادا مثل مصر والسعودية والمغرب وباكستان على أنها دول تضطهد المسيحيين.

ونتيجة لذلك فإن الإدارة الأمريكية لا تعلق ولا تتخذ أى نشاط أو التزام خاص بالتشريع الجديد.

وحسب ما جاء فى الجريدة فإنه بتطبيق هذا التشريع سوف يقوم البيت الأبيض بمراقبة الاضطهاد الدينى بالخارج من خلال قسم خاص سوف ينشأ لهذا الغرض. وسيكتب رئيس القسم تقريرا سنويا يذكر فيه أسماء البلاد التى تتجاهل أو تساعد على الاضطهاد الدينى. وهكذا سوف تنصب أمريكا نفسها حامية للحريات فى العالم، والشرطى الذى يراقب تنفيذ القوانين التى تضعها هى وتعاقب الخارجين عليها وتتدخل فى شئون الدول الداخلية.

نعود للجريدة التى قالت أن التسامح الدينى غير موجود فى السعودية، وأن الذين يتبعون دينا آخر غير الإسلام يجدون أنفسهم فى خطر خشية القبض عليهم والضرب بالكرباج، ولكن متحدثاً باسم السفارة السعودية ذكر أن مئات الآلاف من المسيحيين الأجانب يعيشون فى السعودية، ونحن لا نتبع أية سياسة اضطهاد ضد المسيحيين.

وتضيف الجريدة أن حالة مصر تعتبر (أصعب) (يجب الانتباه لكلمة أصعب)، لأن ١٠٪ من سكان مصر أقباط.. ويمارسون دينهم بحرية، ولكنهم يعانون معظم الأحيان من التفرقة الاجتماعية. ويعانون فى الحصول على تصريحات حكومية بإنشاء كنائس جديدة، كما أن الأقباط أهداف للهجمات العنيفة التى يشنها المتطرفون، ولكن ليس من الواضح إذا كانت الحكومة المصرية تحارب أو تتسامح مع هذه الهجمات.

وقال متحدث باسم السفارة المصرية أن الاضطهاد هو كلمة خاطئة للتعبير عن هذه الحوادث التى تقع فى مصر.

انتهى كلام الوول ستريت جورنال، ولكن الحملة استمرت فى صحف أخرى مثل

الجيروزاليم بوست الإسرائيلية التى نشرت مقتطفات من كتاب «ديانة الحرب»، وهو كتاب يركز على اضطهاد الإسلام لأصحاب الديانات الأخرى، وأنه منذ قرن واحد كان المسيحيون يمثلون ١٣٪ من شعوب الشرق الأوسط، والآن وصل عددهم إلى ٢٪ فقط، وهاجم الكتاب القهر الذى يعانيه المسيحيون على يد المسلمين فى دول الشرق الأوسط، وبينها مصر.

وهكذا تركز الحديث عن اضطهاد الأقباط فى مصر، ووضح أن اللوبى اليهودى يتصدى للقضية بمساعدة عدد من أقباط المهجر، رغم أن الهدف ليس حقوق الأقباط، ولا مساعدتهم، وإنما الهدف قطع المعونة.. والأقباط هنا هم وسيلة وليسوا غاية.

ويؤكد هذا الكلام الدكتور ميلاد حنا الذى قال: إننى أشتم مما يجرى رائحة مؤامرة موجهة ضد مصر بسبب موقفها العادل تجاه قضية فلسطين وهو موقف والتزام مبدئى، فأمريكا تقطع المعونة لأسباب أخرى، وتستخدم الأقباط تكئة لعقاب مصر ولا أعتقد أن أمريكا يهمها أوضاع الأقباط فى مصر.

وأضاف الدكتور ميلاد حنا: إن الحل لن يكون بالنظر إلى الخارج لنكتشف من يشعل النار، فأعداء مصر معروفون فى الداخل والخارج، وفى مقدمتهم إسرائيل.. إن الحل يكمن فى يد السلطة المصرية، فهى تعرف جميع أوجاع المصريين وبينهم الأقباط، وعليها أن تقوم بالحل المناسب فى الوقت المناسب دون لى ذراع أحد فالأقباط جزء من شعب مصر مثل الفلاحين والعمال والطلاب ومستأجرى الأراضى الزراعية، وذلك حتى لا تعطى الدولة المبررات لأحد لكى يهاجمها.

ما يقوله الدكتور ميلاد حنا حقيقى، فالأقباط لهم مطالب يجب على الدولة النظر إليها، ومناقشتها داخل مصر حتى لاتعطى الفرصة لأى كيان خارجى أن يتخذها ذريعة للهجوم عليها أو التدخل فى شئونها، وهو أمر مرفوض وخطير.

ولكن الأخطر فى هذه القضية ما يقوله جمال أسعد عضو مجلس الشعب السابق: «إنى أخاف كثيراً فى ظل ما يسمى بالمشاكل القبطية أن يكون أقباط الداخل

متعاطفين سياسياً مع أقباط المهجر حتى لو بالإسقاط النفسى، وهذه قضية خطيرة يجب النظر إليها بعناية وحرص، وإذا كان أقباط الداخل يرفضون أى تدخل خارجى وأى استعمار مثلما حدث فى العشرينيات فإنه يجب الانتباه إلى أن الظروف الآن مختلفة، فهناك متغيرات كثيرة مثل وجود أقباط فى المهجر. وهؤلاء ارتبط بعضهم باللوبى اليهودى وضعف انتماء بعضهم لمصر بحكم تأمركهم لسنوات هم وأولادهم، وهؤلاء على اتصال بأقباط الداخل بسبب تطور الاتصالات، مما جعل أقباط الداخل يعرفون ما يفعله هؤلاء فى الخارج.. وفى ظل ضغوط معينة قد يتعاطفون معهم، بالإضافة إلى أن أقباط الهجر يمدون الكنيسة مادياً ومعنوياً، ولهذا فإننى أتساءل: هل تستطيع الكنيسة أن تعلق على ما يفعله أقباط المهجر؟! وإذا تحدثت فإننى أعتقد أن كلامها سيكون رسمياً، وسيعتبره أقباط الداخل كلاما للاستهلاك المحلى فى ظل المشاكل القبطية، وخاصة أن تصرفات الجماعات الإسلامية المتطرفة تثير كثيرا من الحساسيات فى الجانب القبطى، لهذا كله لا يجب أن نتعامل مع أقباط التسعينيات بمنطق أقباط العشرينيات. الذين رفضوا التدخل الخارجى، وعلينا أن نواجه ما يحدث بجدية».

وأضاف: لابد من أحياء الشعور الوطنى داخل الأقباط وللمصريين عموماً.

وقال: إن أقباط المهجر عندما يرتضون بالتدخل الخارجى فهم ليسوا مصريين، وأى فرد يقبل ذلك ليس مصريا، ولهذا يجب التصدى لهم ولأفكارهم قبل أن تجد صدى قويا لدى الأقباط فى الداخل ولا أدرى لماذا لا يناقش التليفزيون قضية المهجر.

ويضيف جمال أسعد مفجرا قنبلة: أن المشكلة ليست فى أقباط المهجر فقط، ولكن فى العلاقة غير الشرعية بينهم وبين بعض الأقباط والمسلمين فى الداخل. فهناك أحزاب وشخصيات حزبية تتبنى قضية الأقباط بطريقة خاطئة بل إن العلاقة مع الكنيسة وأقباط المهجر تتجاوز الأمر إلى التعليمات بشراء صحيفة الحزب ودفع أموال لهذه الأحزاب ومثلهم فى ذلك مركز ابن خلدون الذى يديره سعد الدين إبراهيم.. وهو مركز مشبوه

وأيضا موريس صادق صاحب مركز الوحدة الوطنية، إننى أتساءل: هل هؤلاء جميعا.. يرغبون بالفعل فى حل المشكلة أم أنهم يعطون أمريكا القضية على طبق من ذهب؟!

الحقيقة والكلام لجمال أسعد أن الدفاع عن الأقباط لا يتم بتقوية أمريكا على مصر وهذه التصرفات تسيء للعلاقة الإسلامية المسيحية فى الشارع المصرى، وعلى القبطى الذى ينادى بالتدخل الخارجى أو يفرح به أن يعرف أنه إن جاء الحل بالتدخل الخارجى فإنه سيأتى بمردود عكسى عندما يرحل الأمريكان لأنه سيجد نفسه بمفرده فى مواجهة جماعة كارهة له ولتصرفه. والواقع أن هناك مشكلة ويجب حلها بالداخل ولابد من مواجهتها بالفعل.

ما قاله جمال أسعد خطير للغاية ويجب مناقشته ولذا فإننا عندما سألنا موريس صادق عن ذلك نفى تماما أنه يتلقى تمويلا من الخارج أو الداخل وقال أننا نتكلم عن حقائق تحدث فى مصر وتحدثنا عنها هنا فى الداخل، ومنشوراتنا وبياناتنا تصدر فى الداخل أما فى الخارج فهم يعرفونها بعد نشرها هنا ومن لديه أدلة على تعاملنا مع الأجانب فليقدمها. يضيف موريس صادق أن لنا مطالب حقيقية، من حقنا بناء الكنائس، وهل يعقل أنه لا يوجد محافظ قبطى ولا رئيس جامعة قبطى، إننا مثلا نطالب بنقل الشعائر الدينية فى التليفزيون يوم الأحد مثل صلاة الجمعة، وكذلك تخصيص مساحة للبرامج الدينية المسيحية مثل البرامج الإسلامية وتدريس الحقبة القبطية فى كتب التاريخ، إننا نطلب مساواة الأقباط بالمسلمين فهل نثير الفتنة الطائفية إذا كانت هذه مطالبنا.

موريس صادق الذى أشار إلى أن جماعات الخارج تأخذ ماينشر داخل مصر صحيح، وما يقوله جمال أسعد عن استغلال هذه المعلومات استغلالا سيئا أيضا صحيح، والدليل هو آخر بيانات الجمعية القبطية الأمريكية والذى صدر منذ أسبوع واحد والذى يقول «تستمر الحكومة المصرية فى سياستها للقمع الدينى ضد الأقباط فى مصر من خلال رفضها إعطاءهم الحق فى كنائس جديدة أو تجديد القديمة والكنائس التى بنيت سرا

أغلقت وكل المناطق والمدن الجديدة لا يسمح لها بإنشاء كنائس من أجل إقامة مجتمع إسلامى واحد واستند البيان لبعض المعلومات الواردة فى بيانات مركز الوحدة الوطنية ـ الذى يديره موريس ـ مثل بعض الكنائس التى أغلقت لعدم وجود تصريح بنائها كما ذكر أن المدن الجديدة تخلو من الكنائس مثل ٦ أكتوبر والسادات ومبارك فى أسيوط والمنيا الجديدة)(*).

والحقيقة أن أحداً لا يعرف هل تقدم أحد بطلب لبناء كنائس فى هذه المدن أم لا؟

ويضيف بيان الجمعية القبطية أن جريدة وطنى الأسبوعية القبطية لجأت للسلطات للحصول على تصريح رسمى بدون أمل، أما الجرائد الإسلامية فحصلت على تصاريح فى غضون شهور قليلة، والواقع أن هذا غير صحيح، إذ لا توجد صحيفة إسلامية وغير إسلامية حصلت على ترخيص بالصدور فى مصر خلال السنوات الأخيرة باستثناء صحف مثل الأسبوع والميدان والاثنتان لا يمكن أن يطلق عليهما أحد اسم صحيفة إسلامية بل إن صحيفة وطنى مستمرة فى الصدور رغم وفاة صاحب ترخيصها أنطون سيدهم منذ سنوات وهو الأمر الذى يؤدى إلى إغلاقها بقوة القانون مثلما حدث مع مجلات مثل الدعوة والاعتصام إلا أن السلطات تتغاضى عن ذلك وتغمض عينيها عن استمرار صدور وطنى، وهو أمر يحمد لها وإن كان لابد من إعطاء ترخيص للصحف سواء لوطنى أو لغيرها.

نعود للبيان الذى نشر بعض المعلومات الخاطئة مثل ذلك الخبر الذى نقله عن جريدة أسبوعية ـ هى الدستور ـ ويتحدث عن قرار جديد صدر لدار الكتاب ينص على أن أى كتاب به تعاليم مسيحية أو كاتبه مسيحى يجب أن يوافق عليه الأزهر قبل نشره، والواقع أن الجريدة لم تقل ذلك وإنما نشرت واقعة خاصة بالدكتور رمسيس عوض، ونتيجة تصرف غير سليم من المشرف على النشر بالهيئة العامة للكتاب الدكتور محمد عنانى الذى طلب منه الحصول على موافقة الأزهر لنشر كتابيه «الإلحاد فى الغرب» ، و

(*) ملحوظة توجد كنيسة بالفعل فى مدينة ٦ أكتوبر.

«الهرطقة فى المسيحية»، وهو تصرف فـردى ولا يوجد قرار بذلك بل إن الكتابين صدرا بالـفعل ويبـاعان الآن فى المكـتبات عن طـريق دار نشر خـاصة ولكن هـذا لا ينفى خـطأ مسئول الهيئة العامة للكتاب.

البيان أيـضا قال أن قوات الأمن قبضت عـلى المدرسين بمدارس الأحد المسـيحية وتم تعذيبهم وضربهم واحتجازهم لمدة أسبوعين حتى تدخلت سلطة الكنيسة القبطية للإفراج عنهم وهو أمر غير صحيح إطلاقا فالعاملون بمدارس الأحد لم يتعرضوا للقبض عليهم.

وقد ناشد البـيان الأمم المتحدة والكنائس ومـنظمات حقوق الإنسان الاتصـال بالبيت الأبيض وأعـضاء الكونجرس لـلاعتراض على الانتـهاكات التى يـتعرض لها الأقـباط فى مصر.

إذن، بعد كل هـذه الوقائع غير الصـحيحة يطالب عـدد من الأقباط بالتدخـل الأجنبى المرفوض من أقباط الداخل بل من جميع المصريين.

ولكن لـيس معنى هذا أنـنا نترك أقباط المـهجر دون أن نتحدث أو نـتناقش معهـم إننا نحتاج إلى نظرة جديدة للتعامل مع هؤلاء المصريين المهاجرين وهو أمر يوضحه نبيل عبد الفتـاح رئيس الوحدة الاجـتماعية والـقانونيـة بمركز الأهرام ورئيـس تحرير تقريـر الحالة الديـنيـة فى مصـر الذى قـال أن أنظـمة حقـوق الإنسـان أصبحـت جزءا لا يـتجـزأ من اهتمامات الـنظام الدولى للجمـاعات غير الحكومية وبـالتالى لقطاعات واسـعة من الرأى العام الغربى ومن هنا تأتى نقطة الخطأ الأولى فـى التعامل مع أقباط المهجر والذين يتصور البعض أنهم أداه تحـركها جهات شيطانية وهـذا نمط فى التفكير أضرنا كـثيرا، وفى نفس الوقت فإن الـبعض من الجماعات الـقبطية يتصور أن هـناك مؤامرة داخلية مـوجهة ضد جزء من الشـعب المصرى مثل بعض نـشطاء الأقباط فى الخارج. وكـلتا النظريتيـن خاطئة رغم أن هناك أشكالا من الضيق طالت الأقباط ويـجب الاعتراف أن هناك فجوة بيننا وبين حقائق وأوجاع أقباط المهجر فليس هناك ثمة حوار تم ولا قام به بعض المثقفين مع «مصر ما وراء البـحار».. كما كـان يسميـهم الدكتـور لويس عوض وفـى المقابل فـإن جزءا من المعلومـات التى تصل إلى نشـطاء الأقباط فى الخارج غيـر دقيقة لأنه يأتى مـن عدة قنوات

بعضهـا عبر وسائل الإعلام الـغربية التى تـهتم بالإثارة وبكـل ما يشكل صدمـة للقارىء الغربى، وبعض المعلومات تأتى من بعض المصريـين الأقباط والمسلمين الذين يعملون فى إطار المنظمـات غير الحكومية وجزء من هؤلاء اعـتبر الأقباط المصريين مهـنته وأخشى أن يتحـول الأقباط إلى مـهنة من لا مهـنة له، وهذا خـطر لأنه يعـيد صناعة الـتمييـز ويحول الأقباط إلـى كتـلة دينـية بلا مميزات اجـتمـاعية أو سـياسية وهو مــا يؤدى إلى نتائـج غير دقيقة.

أضاف: إن الأقباط جـزء من المجتمع المصـرى، منهم الفقـراء وأبناء الطبقـة الوسطى، وهناك من ينتـمون للطبقات العليا وهـؤلاء لا يشكون من أى تمييز لأنهم جـزء من النخبة الإقتصادية فى البلد وبالتالى يلعبون بنفس قواعد النخبة الحاكمة اقتصاديا.

وقال: إن العناصـر التى تحول الأقباط إلى مهنة، بـعضهم يستهدف البحـث عن مكانة داخل الوسط الـقبطى، ويتصور أنه كـلما تشدد ظهر وكـأنه الأكثر حرصا على مـا يسمى بمصالـح الأقباط والذى هو فـى الحقيقـة جزء لا يتجزأ مـن مصالح المصـريين جمـيعا أو يرغب هؤلاء اللاعبون بالأقباط فى الظهور وكأنهم الأكثر تدينا، وبالتالى يكونون أكثر قربا من الإكليروس، وهذا أمر لا يتصف بالنزاهة وربما يرجع إلى أن هؤلاء قد لا يجدون قناة لتحقيق مكانة اجتماعية أو سياسية من خلال الأحزاب أو الجماعات السياسية.

وقال نبيل عبد الـفتاح: إن بعض المنتفعين ورجال الإعلام لا يـدركون أن نشطاء أقباط المهجر لـديهم انتقادات لـلكنيسة المصـرية وقادتها، وهو شكـل من أشكال المزايدة بـينهم وبين قادة الكنيسة حول من هو الأحرص على الأقباط، ومن ناحية أخرى يجب أن يعرف أن أقباط المهجر هم أبناء البلدان الجديدة التى ينتمون إليها بنمط الحياة والقيم السياسية أى أنهم أبنـاء المجتمعات المفـتوحة ومن نعرفهـم يعبرون عن أنفسـهم بنفس الأسالـيب التى يعبر بها مواطنو هذه البلدان عن أنفسهم حيث تلعب الجمعيات دوراً فى الدفاع عن هذه القوميات والعرقيـات التى انحدر منها المهاجرون وحتى التحالـف مع اليهود هو جزء من قواعد اللعبة الموجودة فى هذه الدول وتستخدم لإعطاء حركة نشطاء الأقباط زخما وتأثيرا أكبر وبالتالى فهو أمر قد لا يجد فيه هؤلاء غضاضة من أجل تحقيق هدفهم.

فى ظل هذه الظروف ـ والكلام لنبيل عبـد الفتاح ـ لابد من وضع الأمور فى نصابها، فالحديث مـثلا عن مقتل ١٦٠ ألف قبـطى خلال عام ١٩٩٧ محض افتـراء وكذب يصل إلى درجة الجريمة ويكـشف عن رغبة فى التشويش على إدارة الخارجـية المصرية فى هذا الوقت الـذى يلعب فيه الـلوبى الصهيـونى دوراً كبيراً فـى محاولات عقاب مصـر على سياستها الإقـليمية تجاه تعنت نتانـياهو، ومن ناحية أخرى محاولة عـقاب مصر من خلال تقليل المعونة الأمريكية وفى كلتا الحالتين يكشف هذا السلوك عن وهن العلاقة بين بعض هؤلاء النشطاء من أقباط المهجر وبين الوطن الأم.

وفى اعتقادى أن الخروج من هـذه الدائرة لن يكون إلا بمحاولة التفاهـم المشترك القائم على أساس تبنى مـفهوم الدولة الحديثة، إذ لا توجد حلول سحريـة، فهناك أمور واضحة يمكـن أن تسهم فى علاج الأمـر مثل ترميـم الكنائس وبـنائها فى بعـض المناطق التـى بها كثافة قبطية والتـى تقتضى شكلا من أشكال الرعاية الدينيـة وكذلك حل مشكلة الأوقاف القبطيـة، والتى بدأت انفراجة لحلهـا عن طريق وزير الأوقاف والذى يجب أن يـستكمل محـاولته.. إننـى أدعو للخـروج من حالة الاتـهامات المـتبادلة والـتى لا تليـق بأمة عريـقة كمصر.

إن ما يحدث أمر خطير لـلغاية وهو ما ترفضه الكنيسة تماما، حـتى أن البابا شنودة قال محاولا تفسير ما يحدث وموضحاً موقف الكنيسة فى حوار نشر فى مجلة أكتوبر.. يقول البابا:

إننى أرفض تماما فكرة إدخال الأجانب فى شئـوننا الداخلية تحت أى إدعاء وبأى حجة وهذا موقف قبطـى قديم وقفته الكنيسة ووقـفه أقباط مصر حين أرادت بريطانـيا التدخل تحت ستار حمـاية الأقليات فكان الأقباط أول الرافـضين للتدخل وقالوا أنهـم فى وطنهم ووسط شعبهم لا يحتاجون حماية داخلية.

وأضاف أن بعض أقباط المهـجر ينشرون كلاما لا نوافق عليه ونـرى أنه يضر ولاينفع وهم يفعلون ذلك دون استشارة الكنيسة وهناك تنظيمات فى أمريكا وأوروبا تعمل خارج

الكنيسة ولا صلة لها بها، فالكنائس تصدر مجلات باسمها تتضمن مواعظ وارشادات وموضوعات روحية ولا يمكن أن ننشر هجوما على مصر بأى حال أو بأى صورة .

وأضاف البابا أن بعض أقباط المهجر يهاجمون الكنيسة وعلى سبيل المثال دخل بعضهم فى منازعات قضائية مع الكنيسة لأن البابا أصدر قرارا بنقل راعى الكنيسة ورأواهم أن تعيين قس أو نقل كاهن من اختصاصهم وليس من اختصاص الكنيسة ولكنهم خسروا القضية لأن المحكمة الأمريكية تفهمت أن الوضع فى الكنيسة المصرية على أنه مختلف عن الوضع فى الكنائس الأمريكية. وهو ما يوضح أن بعض أقباط المهجر لم يجدوا مانعا من الوقف كخصوم ضد الكنيسة ربما لأنهم يرون أن هذه هى الحرية كما يشاهدونها فى أمريكا ويريدون تقليدها وربما لأنهم بعيدون وليعدون بالانفصال والاستقلال .

ويضيف البابا أن أقباط المهجر يتحدثون عن تهميش الوضع القبطى كلما قرأوا حركة ترقيات وتعيينات وعدوا أسماء الأقباط وأسماء المسلمين ولكن هذا لا يعكس القبطية فالأقباط تاريخيا لا يهاجمون الحكومة فعقيدة الأقباط أنهم لايقفون ضد الحكومة ما دامت الحكومة لاتحارب ديانتهم وهناك عقد اجتماعى قديم جدا فى مصر فالأقباط يؤيدون الحكومة ولم يحدث أن وقف الأقباط ضد الدولة إلا فى عهد الدولة الرومانية.

ـ ويوضح البابا أن بعض أقباط المهجر يحملون الحكومة مسئولية الإرهاب وهذا ظلم للحكومة لأنها تطارد الإرهاب وتحاكم العناصر الإرهابية فنحن جميعا مسلمين وأقباط نهاجم الإرهاب إما أن نهاجم الحكومة بسبب الإرهاب فهذا ظلم للحكومة.

ويوضح البابا أسباب ما يحدث من أقباط المهجر قائلا: «أن بعض الأقباط يبالغون فى تناول شئون الأقباط فى الداخل وبتصورون أن المبالغة الشديدة تعكس الحماس والمحبة لأهل مصر وربما يحركهم الشعور بالذنب لأنه ترك أهله وذهب بعيدا حيث الثراء والزوجة الأجنبية والجنسية الأجنبية ويسعى بلا شعور إلى تعويض هذا الشعور بالذنب بالمبالغة فى اظهار الولاء والحرص على شئون الأقباط[٢٢].

كلام البابا يوضح موقف الكنيسة الذى يرفضه أقباط المهجر ويهاجمونه بسببها ولكن هناك ماهو أخطر وهو ما قاله جمال أسعد حول تعاطف أقباط الداخل مع أقباط المهجر فى

ظل ضغوط معينة واعتبارهم أن كلام الكنيسة هو كلام للاستهلاك المحلى ولتهدئة الحكومة. فقط. إذن القضية خطيرة والحكومة تطالب الكنيسة أن تتدخل لاحتواء هؤلاء الأقباط أو إدانتهم بشدة وهؤلاء الأقباط يتهمون الكنيسة بموالاة الحكومة ومنافقتها حتى لايفقد القادة مناصبهم وهكذا تجد الكنيسة نفسها بين ضغوط الحكومة وضغوط أقباط المهجر وهؤلاء ليسوا فقط أحد أجنحة القوة للكنيسة ولكنهم أيضا أحد مصادر التمويل الهامة.

يقول البابا شنودة «هناك نوعان من التبرعات يدفعه أبناؤنا فى المهجر نوع مكشوف ونوع غير مكشوف. الأول هو الذى يرسل باسم القبطى مباشرة والثانى هو أن الجالية تجتمع وترسل باسم الجالية ربما يكون مرسلا باسم الأقباط ولكن باسم الجالية وأيضا من الأشياء غير المكشوفة جهود الأقباط من أجل البلد عن طريق اتصالهم بهيئات ترسل تبرعات وهذه الهيئات ترسل تبرعات وتنسب التبرعات للهيئات بينما يكون وراءها بعض الأقباط (٢٣).

وما يقصده البابا هو التبرعات عموما سواء للكنيسة أو للدولة وهيئاتها ولكن من الطبيعى أن تكون هناك تبرعات تصل للكنيسة من هؤلاء الأقباط وهو ما قال عنه جمال أسعد «أن أقباط المهجر يدعمون الكنيسة ماديا ومعنويا» فهل تستطيع الكنيسة التخلى عنهم وفى نفس الوقت هل تستطيع الكنيسة الوقوف ضد الحكومة إن الأمر أشبه بقوتين تمسك كل منهما بأحد ذراعى الكنيسة وتجذبه فى اتجاه معاكس وعلى الكنيسة أن تتوخى الحذر حتى لاتتمزق بين الاثنين ولعل الأمر يحتاج إلى أن الحكومة تكون أكثر حكمة وتسهم فى علاج المشاكل القبطية وعلى الكنيسة أيضا أن تتعامل مع الأقباط بظروف الخارج وليس الداخل وأن ترسل لهم من يوضح لهم الموقف فى الداخل وأن هذه التصرفات لن تأتى بنتيجة لصالح الأقباط ولكن الأهم من ذلك اقتناع الحكومة بحل المشاكل وأظن أن هذا الدور يلعبه سياسيون أقباط ومسلمون أفضل من أن تلعبه الكنيسة نفسها. ومن المهم أن نلتفت إلى ما قاله بعض الباحثين من أنه لابد من التفكير فى سبل ووسائل إعادة بحور العلاقة بين أقباط المهجر والدولة حتى يمكن تحقيق الاستفادة المتبادلة على مستويات مختلفة مع تغيير الأداء الروتينى للسفارات وتشكيل لجان وطنية تلتقى معهم وتبحث مشاكلهم. (٢٤) .

المصادر

(١) تقرير الحالة الدينية فى مصر ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام عام ١٩٩٦.

(٢) مجلة المجتمع المدنى الصادرة عن مركز بن خلدون. عدد اكتوبر ١٩٩٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تقرير الحالة الدينية مصدر سابق.

(٥) د. سميرة بحر «الأقباط فى الحياة السياسية المصرية» ـ مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثانية ١٩٨٤.

(٦) المصدر السابق.

(٧) تقرير الحالة الدينية مصدر سابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) محمود فوزى البابا شنودة وأقباط المهجر. دار النشر هاتيه ـ الطبعة الثانية.

(١٠) د. رفيق حبيب المسيحية السياسية فى مصر. دار يافا للدراسات والنشر ١٩٩٠.

(١١) مجلة روزاليوسف العدد ٣٤٧١ تاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٩٤.

(١٢) تقرير الحالة الدينية في مصر ـ مصدر سابق.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) محمود فوزى البابا شنودة وأقباط المهجر ـ مصدر سابق.

(١٧) تقرير الأقليات الصادر عن مركز ابن خلدون مصر ١٩٩٣.

(١٨) تقرير الحالة الدينية مصدر سابق.

(١٩) كتاب الأقليات الصادر عن مركز ابن خلدون ١٩٩٣.

(٢٠) جريدة الأسبوع العدد ٤٠ تاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٩٧.

(٢١) مجلة روزاليوسف بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٩٥.

(٢٢) مجلة أكتوبر العدد ١٠٨٧ تاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٩٧.

(٢٣) محمود فوزى البابا وأقباط المهجر ـ مصدر سابق.

(٢٤) تقرير الحالة الدينية ـ مصدر سابق.

4

المعارضة فى الكنيسة

كفلت حرية الرأي في الكنيسة المصرية والسماح بالاختلاف مع الباباوات بتقليل تسلط رجال الدين، رغم علو مكانتهم، وهو أمر أدى إلى وجود معارضة دون أن تتحول إلى تمرد أو إنقسام.

المعارضة كلمة لم تكن معروفة فى الأوساط الكنسية حتى ظهرت فى التحقيق الصحفى الذى نشرته بمجلة روز اليوسف عام ١٩٩٣ بعنوان «منشورات المعارضة فى الكنيسة المصرية» ومنذ ذلك الوقت فرضت هذه الكلمة نفسها وأصبحت من الكلمات المتداولة بين المهتمين بالأقباط، ورغم محاولات البابا شنودة وبعض المفكرين مثل غالى شكرى نفى وجود هذه الكلمة فى القاموس الكنسى وبالتالى إلغائها من الحياة الكنسية المعاصرة إلا أن هذه الكلمة فرضت نفسها لأنها الكلمة الوحيدة المعبرة عما يحدث.. وفى الحقيقة أن المعارضة كانت موجودة فى كل العصور وضد كل الباباوات، ولكن أحدا لم يجرؤ أو فكر فى إطلاقها أو ذكرها رغم أنه لا توجد كلمة أخرى تؤدى نفس الغرض. ولهذا فإن أحدا لم يستطع أن يمنعها منذ ظهرت فى هذا التحقيق الصحفي، وبالتالى أصبحت متداولة ومعترفا بها، فظهرت الكتب التى تحمل نفس الاسم مثل «البابا والمعارضة فى الكنيسة» وهو حوار طويل مع البابا والذى لولا موافقته على الاسم ما ظهر فى المكتبات بهذا العنوان وهناك كتاب «المعارضة» للقس إبراهيم عبد السيد وهو قس أوقفه البابا عن العمل وأصبح من المعارضين للبابا ويعبر عن آراء المعارضة عن طريق المقالات التى ينشرها فى الصحف المختلفة وفى كتبه المتعددة.

كما جاءت هذه الكلمة فى كتابات صحفية وكتب كثيرة بعد ذلك وهكذا فإن الجميع اتفق على هذه الكلمة. وبهذا فقد أضيفت هذه الكلمة إلى القاموس الكنسى.. والحقيقة أن المعارضة داخل الكنيسة القبطية ليست بدعة جديدة والسماح للرأى الآخر والاختلاف مع قيادتها إحدى سمات هذه الكنيسة وهو سر تميزها عن الكنيسة الكاثوليكية التى تجعل من قيادتها معصومين من الخطأ، وبالتالى لا يمكن مناقشتهم أو الاختلاف معهم.. وهذه المساحة من حرية الرأى ربما هى التى حافظت على الكنيسة المصرية من الانقسام والانشقاق الذى تعرضت له الكنيسة الكاثوليكية على يد البروتستانت عندما زاد تسلط رجال الدين وتعددت مفاسدهم بشكل أفسد جوهر الدين السمح.. بينما تكفلت حرية الرأى فى الكنيسة المصرية والسماح بالاختلاف مع الباباوات بتقليل تسلط رجال الدين رغم علو مكانتهم إلا أنهم لم

يصلوا إلى درجة التقديس، وبالتالى كانت هناك رقابة دائمة عليهم تمنعهم من التسلط والغلو، وهو أمر أدى إلى وجود معارضة دون أن تتحول إلى تمرد أو انقسام حتى فى أقصى حالات المعارضة والتى وصلت إلى حد عزل البطريرك أحيانا إلا أنه سرعان ما كان يتم تصحيح الأوضاع سواء بعودة البطريرك أو بإصلاحه للأحوال التى تسببت فى المعارضة الحادة .

دون أن يفكر أحد فى الانقسام بالكنيسة أو الاستقلال عنها.

وطوال تاريخ الكنيسة كانت المعارضة تنقسم إلى قسمين: الأول حركة العلمانيين والثانى حركة بعض رجال الدين، أى بين الإكليروس وبعضهم البعض وخلال العصر الحديث للكنيسة لم ينج بابا واحد من المعارضة، ففى عهد البابا كيرلس الخامس الذى تولى منذ عام ١٨٧٤ إلى عام ١٩٢٧ تعددت الخلافات بينه وبين بعض العلمانيين الذين كانوا يرغبون فى حصر مهام البطريرك والأساقفة فى الخدمة الدينية فقط ونجح هؤلاء العلمانيون لما لهم من نفوذ لدى الخديوى عباس فى استصدار قرار بعزل البطريرك ونفيه عام ١٨٩٢ إلا أن الاستياء العام أعاده لمنصبه سريعا[١].

واستمرت الخلافات بين العلمانيين سواء من داخل المجالس الملية أو من خارجها والبطاركة طوال عهود الباباوات حتى أن جماعة الأمة القبطية ـ وهم مجموعة من الشباب القبطى المتحمس والمتعلم أنشأوا هذه الجماعة ردا على جماعة الإخوان المسلمين[٢] ـ قد قاموا بخطف البابا يوساب بسبب خلافهم معه حول إدارة الكنيسة وتسلط وفساد خادمه «ملك» الذى استغل قربه من البابا فى الاستيلاء على الأموال ولكن الحكومة أعادت البابا يوساب بعد أيام من خطفه، ولكن المجمع المقدس المكون من المطارنة اجتمع وقرر عزل البابا وتعيين لجنة لإدارة الكنيسة إلا أن البابا توفى بعد قليل فى مستشفى القبطى حيث كان يعالج[٣] وهكذا اجتمع الإكليروس والعلمانيون على معارضة هذا البابا بينما اضطر البابا كيرلس السادس إلى حل المجلس الملى الذى عارضه كثيرا، ووافقت الحكومة آنذاك على تعيين لجنة ملية[٤] واستمر المجلس محلولا حتى تولى البابا شنودة كرسى الباباوية ونجح فى فض الاشتباك بينه وبين

المجلس الملى بذكاء عندما اختار قائمة من المقربين منه لخوض الإنتخابات نجحت بأكملها طوال ثلاثة انتخابات أجريت فى عهده، وبالتالى كان المجلس دائما مواليا للبابا ولكن هذا لم ينه خلافات العلمانيين مع البابا.

وهناك مجموعة مدارس «الأحد»[٥] التى أنشأها حبيب جرجس عام ١٩١٠، وكانت هذه المدارس مصدر النهضة للكنيسة القبطية فى العصر الحديث ومنذ عام ١٩٤٧ بدأت فى إصدار مجلة شهرية باسم «مجلة مدارس الأحد»[٥] وهذه المجلة أصبحت صوتا دائما للمعارضة منذ إنشائها سواء فى عهد البابا يوساب أو البابا كيرلس وأخيرا عهد البابا شنودة الذى أصدرقراراً يمنع محررى المجلة من الخدمة فى الكنائس عقابا لهم على معارضتهم. يقول البابا شنودة: لقد استعملوا أسلوبا غير صحيح، نشروا فى «مجلة مدارس الأحد» وقائع عن القس أغاثون وقاموا بتوزيعها على الرهبان فى الأديرة ووضعوها على أبواب الأديرة بغرض خلق حالة تعب لديهم ولهذا كان القرار بمنعهم من الخدمة فى الكنائس[٦].

أما بالنسبة لمعارضة رجال الدين وخلافاتهم مع قيادتهم الدينية فهذه أيضا لم تنقطع طوال تاريخ الكنيسة.

وكثيرا ما حدثت المشاحنات بينهم حول منصب البطريرك مثلما حدث فى قصة انتخاب البابا متاوس الرابع.. وهو البابا رقم ١٠٢ فى سلسلة الباباوات فقد اختلف الأقباط حول اختيار البابا الجديد وانقسموا إلى فريقين:

الأول: تشيع لصالح البابا متاوس.

والثانى: تشيع لمرشح آخر وأدى الأمر إلى الاحتكام للسلطات التى أمرت بإلقاء القبض على المرشحين وإيداعهما السجن حتى تأتلف كلمة الأقباط حول أحدهما وظل المرشحان فى السجن ثلاثة أشهر حتى أجمع الأقباط فى النهاية على اختيار البابا متاوس فذهبوا إلى الوالى وأبلغوه فأطلق سراحه وتمت رسامته دينيا بعد ذلك فى كنيسة أبو سيفين بمصر القديمة[٧].

وتكررت أحداث قريبة من هذه فى القرن الثالث عشر عندما انقسم المجمع المقدس إلى فريقين:

الأول: ينتصر للبابا يوحنا.

والثاني: يتشيع للبابا غبريال وعند إجراء الإنتخابات تساوت الأصوات وزاد فى الأمر انقسام كبار رجال الطائفة بين الاثنين، وأمام هذا الانقسام تم الاحتكام للقرعة الهيكلية فوقعت على البابا غبريال ومع ذلك لم يرض الحزب الآخر فسعوا إلى كسب سلطة الدولة واستطاعوا تنصيب البابا يوحنا الذى رأس الكنيسة ٦ سنوات و٩ أشهر. وكانت فترة صدام ومشاحنات بين البابا الرسمى المؤيد من الحكومة والبابا الشرعى الذى وقعت عليه القرعة وبعد ذلك تقوى الفريق المشايع للبابا غبريال واستندوا إلى الدولة وعزلوا البابا يوحنا وسجنوه فى أحد الأديرة بموافقة الدولة ووضعوا البابا غبريال مكانه حتى توفى فأعاد الحزب المناهض البابا يوحنا إلى كرسى البابوية من جديد(٨) . وفى نهاية القرن التاسع عشر ونتيجة صراع البابا كيرلس الخامس مع المجلس الملى وبواسطة بطرس باشا غالى الذى كان على رأس الاتجاه المؤيد للمجلس الملى استطاع استعداء الدولة على البابا وأدى إلى صدور قرار بتجريده من منصبه ونفيه لمدة زادت على عام(٩).

وفى نفس الوقت وافق مطران «صنبو» على أن يتولى وكالة البطريركية لإدارة الكنيسة رغم مخالفة ذلك للقانون الكنسى .

ورغم معارضة جميع الكهنة حتى أن مطرانى بنى سويف ومنفلوط صعدا إلى القطار الذى استقله مطران صنبو وحرماه والحرمان عقوبة قاسية تعنى حرمانه من رحمة الكنيسة، إلا أن مطران صنبو واصل رحلته لتنصيبه بطريركا إلا أن الأمر لم يستمر وسرعان ما عاد البابا كيرلس لممارسة مهام منصبه.(١٠) كما شهد عصر البابا كيرلس السادس خلافات مع بعض الكهنة كان أبرزها خلافه مع الأنبا شنودة (البابا شنودة فيما بعد) والذى كان قد رسمه البابا كيرلس أسقفا للتعليم، ويرى الكثيرون أن خلافهما كان خلافا بين جيلين، الأول يريد تجديد دماء وأفكار الكنيسة، والثاني

من القدمـاء المحافظين، ويقول الـبابا شنودة: لم يكـن هناك خلاف، فقد كـنت أحفظ للبابا مكانته، ولكن كان رأيي هو حق الشعب فى اختيار راعيه. ولكن الخلاف لم يكن بهذه البساطة التـى يصورها البابا شنودة. ففى هذه الفترة فـى منتصف عام ١٩٦٧ كما تقول مجلة روز اليوسف بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٩٦ بدأ نجـم الأنبا شنودة أسقف التعليم يلـمع من خلال مـحاضراتـه العامـة كل يوم جمـعة ومن خـلال تدريسـه فى الكلـية الإكليريكية، ولكن الأزمـة المالية التى مرت بها الكنيسة جعلت الـبابا كيرلس يخفض ميزانية الكـلية، وهو أمر جعل البابا شـنودة يطلب من الطلاب بالكـلية أن يعودوا إلى بلادهم، وقال لهم ليسـت لدى نقود لكى أصرف عليكم، وهو ما جعـل البابا كيرلس يغضب خوفا من أن يقال أن الكلية التـى تدرس اللاهوت أغلقت فى عهده ورد البابا على هذا التصرف بإغلاق القاعة التى يعقد فيها الأنبا شنودة اجتماعاته كل يوم جمعة مما اضطـره إلى عقدها فـى حوش الكاتدرائـية، وبعدها ذهـب الأنبا شنودة إلـى الدير كعادته، ولـكن تلاميذه ذهبـوا إلى البابا كيـرلس فى مظاهرة، وتـعالت الهتافـات قائلة نريد الأنبا شنودة، وتطاولت بعض الهتافات علـى البابا مما جعله يرسل تلغرافا إليه فى الدير يقول لـه فيه: لقد أثمرت تعاليـمك قلة أدب، وطلب منه عدم العـودة للقاهرة، والغريـب أن مباحث أمـن الدولة استـدعت عددا من محبى الأنبا شـنودة من بيـنهم يسرى لـبيب، ومراد وهبـة، وسليمان نـسيم، وجرجـس حلمى عازر، بـعد أن وصل إليهم بـلاغ بأنهم يخططـون لخطف البابا مثلـما فعلت جماعـة الأمة القبطية مـع البابا يوساب، وتم الإفراج عنهم بعدما تبين كذب البـلاغ، وظل الأنبا شنودة يعقد اجتماعا أسبوعيا بدير السـريان بوادى النطرون ويحضره أتباعه حتى تدخـل الكثيرون، ومنهم حافظ محـمود ، شيخ الصحفـيين، ونقيبهم الأسبـق، والكاتب الراحل عبـد الرحمن الشرقاوى لـلصلح، وبالفـعل صفح البابـا كيرلس عنه، وطـلب منه العودة إلـى مصر لحضور الاحتفال بوضع حجر الأساس للكاتدرائية الجديدة بالعباسية، والذى حضره جمال عبـد الناصر، والامبراطور الأثـيوبى هيلاسلاسـى، والحقيقة أن البابـا شنودة لم يهاجم البابا كيرلس، هجوما شخصـيا، وكان يكن له كل الاحترام، كما يقول جرجس حلمى عازر الذى كان قـريبا من الطرفين فى هذه الفترة وعاصره كـأحد مريدى البابا

شنودة، وظلت العلاقات طيبة بين الاثنين هادئة حتى توفى البابا كيرلس.. وتولى بعده الأنبا شنودة الذى أصبح البابا شنودة.

بل إن البابا كيرلس تعرض لهجوم قاس من بعض الكهنة ووصل الأمر إلى قيام هؤلاء بتقديم شكوى إلى الحكومة طلبوا فيها تعيين مجلس لإدارة شئون الكنيسة ولأنه عاجز عن مواجهة مشاكل الكنيسة وقام أحد هؤلاء الكهنة بالمرور على أعضاء المجمع المقدس فى أبروشياتهم لأخذ توقيعهم وموافقتهم على تنحية البابا كيرلس وهو أمر فشل فيه بالطبع[11].

وشارك العلمانيون فى الهجوم على البابا كيرلس ـ المشهور بين الأقباط بالقديس ويحكون الكثير عن معجزاته ـ حتى أن جريدة مصر القبطية هاجمته بشدة بسبب كثرة صلواته واتهمته بأن وقته لا يتسع لشئون الشعب وأنها لا تحظى باهتمامه ولا يعيرها أي التفات، بل وصل الأمر بهذه الجريدة أنها صورت المعجزات على أنها تغرير بالناس وقالت : إن المحيطين به أخذوا يشيعون أنه يشفى المرضى ويخرج الشياطين وما إلى ذلك من ادعاءات وكانوا يدفعون البعض ليمثلوا أنهم مرضى ثم كانت تختفى عللهم بمجرد لمسة من قداسته ونبهنا الولاة الطائشين إلى ما سوف يكون لهذه الادعاءات من رد فعل سيئ عندما يكتشف أمرها[12].

وواصلت الجريدة الهجوم على البابا كيرلس ووصفته بأنه لا يعرف من أمور الكنيسة شيئا وأنه عاجز عن مواجهة مشاكل الكنيسة كما أن خلاف البابا مع المجلس الملى حول إدارة أملاك الكنيسة تصاعد حتى انتهى بقرار من البابا بحل المجلس الملى بموافقة الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر وتعيين لجنة ملية بدلاً منه وهكذا فإن عصر البابا كيرلس شهد معارضة من بعض العلمانيين ومن بعض رجال الدين أيضا.. وهو نفس ما ينطبق على العصر الحالى عهد البابا شنودة والذى توجد به معارضة من بعض العلمانيين ومع بعض رجال الإكليروس ورغم أن البابا شنودة ينفى وجود المعارضة ويقول: إنه لا يوجد فى الكنيسة شيء اسمه المعارضة داخل الكنيسة وأن هذا تعبير علمانى ومن ثم لا يجوز استخدامه فى الكنيسة[13].

وهى نفس الآراء التى استخدمها بعض المدافعين عن البابا عندما بدأت بعض الصحف وخاصة «روز اليوسف» فى نشر بعض آراء المعارضين للبابا فقال الدكتور غالى شكرى إن معالجة شئون الكنيسة يجب أن تتم بالمصطلحات الخاصة بها وليس من خارجها، ومثلا عندما يطالب البعض بالإصلاح فإننا يجب أن نعرف أن لهذه الكلمة سياقا تاريخيا فى الكنيسة المصرية حتى أن أحد البطاركة العظام سمى بأبى الإصلاح وهو البابا كيرلس الرابع فكان الإصلاح هو نشر التعليم والطباعة والنشر أى ذيوع الثقافة وهناك كلمة الهرطقة وليست المعارضة وهى كلمة ترادف الإلحاد والزندقة ولا علاقة لها بالمدلول السياسى للمعارضة وفى هذا الباب تندرج مختلف الانحرافات عن تعاليم الكنيسة وطقوسها وتقاليدها(١٤).

وهكذا فإن هناك من يرى أنه لا توجد كلمة معارضة فى الكنيسة والواقع أن الدكتور غالى شكرى لم يوضح ماذا يسمى الخلاف حول طريقة إدارة أموال الكنيسة خاصة أن الذين اختلفوا حول ذلك لم يهرطقوا ولم يلحدوا أو يزندقوا ولم يختلفوا حول العقيدة وإنما حول أمر دنيوى بحت والغريب أن البابا شنودة والذى ينكر استعمال مصطلح «علمانى» فى الكنيسة، فإنه هو شخصيا استخدم مصطلح حق الشعب فى اختيار راعيه والراعى هنا هو الكاهن والشعب هو شعب الكنيسة ولكن هذا التعبير رغم كونه دينيا إلا أنه علمانى وله أصول علمانية وحتى لو اختلفت الصياغة فالكلمات هنا لا تهم والمهم هو مدلولها ومعناها، والخلاصة أن هناك من يعترض على بعض أساليب إدارة الكنيسة فى كافة العصور وبعض المواقف الموجودة بها سواء من العلمانيين أو رجال الدين وفى كافة العصور الكنسية. وسوف نتمهل قليلا أمام الخلافات الموجودة الآن داخل الكنيسة وتحديد معالمها لتكون واضحة أمام البابا الحالى والبابا القادم والذى عليه أن يجد طريقة للتعامل مع المعارضين وخاصة أنه من المتوقع أن تزداد المعارضة واختلاف الآراء فى هذا العصر مع زيادة الليبرالية فى العالم كله ومنه المجتمع المصرى، ومع زيادة نسبة التعليم بين فئات المجتمع كله وبينهم الأقباط بالطبع وأيضا مع زيادة اهتمام الأقباط بما يحدث داخل كنيستهم وخاصة بعد أن أصبحت أمورها من الأمور التى تناقشها الصحف والمجلات. والحل

المثالى لـذلك من وجهة نظرى هو أن يـكون البابا مستعـدا لمناقشة كافة الآراء وتقـبلها واستيعاب المعـارضين والآراء الأخرى والتى تتزايد فى عصر الحـريات وخاصة أنها معـارضة فى الفـروع وطريقة إدارة الـكنيسـة وليست فـى الأمور الجوهريـة المتعلـقة بالعقيدة.

وقبل أن نـبدأ فى منـاقشة المعـارضة وأفكارها نـلقى الضـوء على أهم مـؤسسات الكـنيسة وهـى: المجلس الملـى والمجلس الإكلـيريكى والمجـمع المقدس والأول ممـثل العلمـانيين والثانى هـو ممثل رجال الدين وأخـيراً سنلقى نـظرة سريعة علـى المؤسسة الثالثة صاحبة التأثير فى الحياة القبطية وهى «مدارس الأحد».

أولا: المجلس الملى: نشأ المجـلس الملى فى نهـاية القرن التـاسع عشر، أما كيـفية إنشائه ومـا حدث بسببه من خـلافات بين بعض العـلمانيين وكبار رجـال الدولة من الأقبـاط والإكليروس فـتحكى لـنا قصتـه المؤرخة ايريـس المصرى فى كـتابها «قـصة الكنيسـة المصرية» تقول: حدث حينمـا خلا الكرسى المرقسى بوفاة الأنـبا ديمتريوس الثانى أن اختيـر الأنبا مرقس مطران البحيرة قـائمقاما بطريركيا حتـى تجرى انتخابات البابا الجـديد، وذلك لتصريف الأمـور والنظر فيمـا قد يصادف الشعب مـن مشاكل. وبعد تـسلم المطـران مهام القـائمقاميـة رأى بعض أكابـر القبط أن يـنشئوا مـا أسموه «المجلس الملى»، ورأوا وجوب تشريع لائحة مدنية لكـيفية تنظيم انتخاب أعضاء هذا المجلس والمدة المقررة لعضويتهم واختصاصاتهـم وغير ذلك من التشريعات القانونية العملية اللازمة لـسير عمل المجلس. وقد احتجوا يومذاك بأن رغـبتهم فى إنشاء هذا المجلس هو تسييد التنظيم الكنسـى داخل إطار الشورى. ونفذ المطالبون بالمجلس الملى رغبتهم فى الفترة التى كان الكرسى المرقسى يـنتظر من يعتليه زعما منهم أن القائمقام البطريركى له الحق فـى تقرير مثل هذه الخطوة المستحدثة وقد نـشأ هذا الزعم عندهم لأن القائمقام البطريـركى ألف لجنة من العلمانيين لمعاونته فـى إدارة شئون البطريركية (ايريس المصرى كانت من المعارضين لوجود المجلس الملى) ولكن صدر الأمر العالى من الخديوى توفـيق بلائحة المجلس الملى لـلمرة الأولى فى يناير ١٨٧٤ وفـى نوفمبر من السنـة نفسها فاز البـابا كيرلس الخامس بالـباباوية وأصبح البـابا رقم ١١٢، وما أن

تسلم مهام منصبه حتى فاجأه بعض أبنائه بالأمر الخديوى القاضى بتأليف المجلس الملى. وفى بداية الأمر تقبل البابا هذه المفاجأة فقرر تعيين القمص إسحق كاهن فيشا النصارى والقمص سيدراوس وكيل مطرانية شبين الكوم والقمص عبد المسيح وكيل مطرانية الشرقية لكى يتقابل مع المعضدين لمبدأ المجلس الملى ومعرفة رغباتهم منعا للشقاق، كما دعا الأنبا يؤانس مطران البحيرة ورؤساء أديرة البراموس والأنبا أنطونيوس والأنبا بولا للغرض عينه وبالفعل اجتمعوا مع بعض الأراخنة (كبار القبط من العلمانيين) وتشاوروا معهم ووجه البابا دعوة إلى سعد بك ميخائيل ومقار بك عبد الشهيد ويوسف بك وهبة وخليل أفندى جرجس ليتلاقوا، ولكن هؤلاء لم يحضروا كما رفضوا لقاء الأساقفة الذين أرسلهم البابا، وطلبوا أن توجه لهم الدعوة كهيئة مجلس ملى وفى موعد يحددونه هم، وبدأ الخلاف بين الفريقين وأخذ البابا يعمل على التخلص من المجلس تدريجيا وبدأ أعضاؤه يهاجمون البابا والكتابة ضده.

وظل الأمر هكذا سبع سنوات وفى مايو ١٨٨٣ صدر أمر عال للمرة الثانية بتشكيل مجلس ملى عمومى لجميع الأقباط بالقطر المصرى من اثنى عشر عضوا واثنى عشر نائبا ويتلخص عمل المجلس فى أن يقوم بكافة المواد المعتاد نظرها بالبطرخانة واستمر الصراع بين الفريقين وفى هذه الفترة أمر البابا كيرلس الخامس بتشكيل مجمع إكليريكى مقدس يتكون من المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة ووكلاء المطرانيات ويدعو هذا المجمع للانعقاد فى الكاتدرائية للنظر فى أمر انسجام المجلس الملى مع الإنجيل وحيث اجتمع المجمع أرسل دعوته إلى دعاة المجلس الملى ليتناقشوا إلا أن هؤلاء رفضوا الحضور، وعلى هذا قرر أعضاء المجمع المقدس أن المجلس الملى فكرة مخالفة لتعاليم الإنجيل والقوانين الرسولية ونتج عن قرار المجلس الإكليريكى تزايد عصيان العلمانيين وبالتالى تزايد اللهب اشتعالا وكتب كل فريق المقالات ضد الفريق الآخر فكان مناصرو البابا يكتبون فى «الوطن» و«النيل» و«الحق» و«الفرائد» بينما معارضوه كتبوا فى «التوفيق» «والإصلاح». واستمر الأمر على هذا حتى اشتكى أنصار المجلس الملى البابا إلى رئيس النظار (رئيس مجلس الوزراء) طالبين فرض اجتماع المجلس فى الدار البابابوية على الرغم من البابا وأحاطت الشرطة بالدار فى

الموعد المحدد وزاد على ذلك بأن طلبوا إلى الحكومة أن ترفع يد البابا عن جميع شئون الكنيسة الإدارية وعن رئاسة المجلس. ووافق الوزراء على ذلك وتم أعضاء المجلس باختيار أسقف صنبو لرئاسة المجلس ووكيلا للبطريركية ورد البابا بحرمان أسقف صنبو كعقوبة له عن استجابته لمعارضيه. ورد أعضاء المجلس بتقديم طلب إلى رئيس مجلس النظار يطلبون فيه استصدار أمر خديوى بنفى البابا إلى دير البراموس بوادى النطرون وهو ما تم بالفعل، إلا أن الأمر لم يستقر، إذ قاطع الشعب القبطى أسقف صنبو ومن سار خلفه من الكهنة وقاموا بإرسال تلغرافات إلى مجلس النظار والخديوى يطلبون عودة البابا إلى منصبه واقترح البعض إنشاء كنيسة جديدة للقبط ينفصلون فيها عن أمهم الأصلية وينضمون إليها وتبرع بعضهم بالأرض لإنشاء هذه الكنيسة. ودافعت الصحف عن البابا المنفى وقابل بعض الأراخنة الخديوى وقدموا له التماسا بعودة البابا وأرسل الأساقفة تلغرافات تدعيما لهم ثم أرسلوا للخديوى استرحاما موقعا من خمسة أساقفة ورئيس دير وأربعة وكلاء أديرة وثمانية عشر كاهنا نيابة عن الشعب وقدموه للخديوى الذى أصدر قراره بعودة البابا فى يناير ١٨٩٣ وأصدر البابا عفواً عن جميع معارضيه وعاد أعضاء المجلس الملى لمشاحناتهم مع البابا، ثم دعا البابا سبعين من أراخنة القبط للتفاهم معه فى هذا الموضوع واتفقوا على وجوب حل المجلس وانتخاب أعضاء جدد. وفى الفترة بين الحل والإنتخاب يختار الأنبا كيرلس أربعة من الأراخنة ويباشرون شئون الكنيسة تحت رئاسته وتم اختيار قلينى فهمى وحنا باخوم وباسيلى تادرس ووهبة شلبى وصدر قرار من الخديوى بالموافقة عليهم(١٥).

وهكذا انتهت الأزمة وأصبح المجلس الملى واقعا حيا ونلاحظ هنا أنه رغم أن المجمع المقدس أصدر قراراً بعدم مطابقة المجلس الملى للإنجيل إلا أن هذا لم يمنع البابا فيما بعد من الاعتراف به ومن الواضح هنا أن الأمر يرتبط بالمصالح لا بنصوص الدين وخاصة أن الباباوات اللاحقين لم يعترضوا عليه وعموما فإن إنشاء المجلس الملى كان أمرا فى صالح الكنيسة ويرى رفيق حبيب ومحمد عفيفى أن نشأة المجلس

الملى كان مظهرا من أهم مظاهر النهضة القبطية إذ لم يصبح القرار فى أوساط الأقباط حكراً على الإكليـروس (رجال الدين) وحدهم أو الكنيسة كمؤسسـة دينية على وجه التحديد بل استطاع الـعلمانيون المشاركة فى صنع القرار وأتاحت مـشاركتهم بما لهم من نفوذ فى الدولة وثقافـة عالية، قدرات هائلة لرعاية الشئون القبـطية بما يتناسب مع معطيات القرن العشرين(١٦).

ويرى نفس الاثنـين وبحق أن دور العلمانيـين فى إدارة شئون الكنيسـة ليس وليد القرن الـتاسع عشر بـل يضرب بجذوره فى أعـماق التاريخ الـقبطى، والمجلـس الملى جذوره تـنبع من دور الأراخـنة وتأثيـرهم مثل المـعلم بـشارة فى القـرن السابع عـشر والذى بنـاء على ترشـيحه تم اختيـار البابا مـرقس، وكذلك الدور الـذى لعبه المـعلم إبراهيم جوهرى فى نهاية القرن الثامن عشر، ففضلا عن الخدمات الجليلة التى قدمها مثل رعاية الفقراء والمحتاجين وصيانة وتعمير الكنائس فقد قام بدور هام كوسيط بين الدولة والكنيسـة، بل إنه لعب مع أخيه المعلم جرجس دوراً هامـا أثناء المفاوضات مع المبشرين الكاثوليك فى محاولة لـتهدئة الأوضاع بين الأرثوذكس والكاثوليك والدور الذى لعبه الأراخـنة فى تاريخ الكنيسة اسـتمدوه من كونهم من كبار مـوظفى الدولة خاصة فى مجال جباية الضرائب ووظـائف الإدارة مما ساعدهم على أداء دور الوسيط بين الكنـيسة والدولة وبالتـالى كان لابد أن يكون لـهم دور فى صناعة القـرار داخلها وخاصة أن الـكنيسة كـانت فى حاجة إلى تـبرعاتهم لـكونهم من الأثـرياء. وحوادث التاريخ تـثبت أن أسوأ الفترات الـتاريخية التى تمـر بها الكنيسـة القبطية تكـون عندما تدخل فـى صدام مع الأراخنة فـيؤدى الصدام إلى تـدخل الدولة فى صـف الأراخنة التكـنوقراط ضد الكـنيسة لـتدخل هذه فى دوامـات لا تخرج منهـا إلا بالتصـالح مع الأراخنة وعلى العكس تعيش الكنيسة أزهى عصـورها فى حالات التفاهم بينها وبين الأراخنة وإمكانية العمل المشترك بينهم(١٧).

عموما فقد أصبح المجلس الملى كيـانا موجودا بالفعل واستمر فى أداء دوره ورغم أن الخلافات بين المجلس والإكليروس لم تنقطع منذ نشأته حتى جاء البابا شنودة وقام بعمل قائمة ضمت العلمانيين المقربين له وبذلك ضمن عدم معارضة هذا المجلس له

وبذلك انتهى دوره الرقابى وخاصة أن البابا قام بترسيم أعضاء المجلس شمامسة وهى رتبة تجعلهم ضمن رجال الإكليروس حسبما جاء فى اللائحة الأساسية للمجمع المقدس[١٨] وبالتالى تحول الممثلون العلمانيون إلى إكليروس كما انتهت أدوار المجلس الأخرى، فبعد إنشاء هيئة الأوقاف لم يعد له دور فى الإشراف على الأوقاف القبطية وبعد وضع المدارس تحت سلطة وزارة التعليم والتى كان مشرفا عليها من قبل لم يبق له دور سوى مراقبة أموال الكنيسة وكيفية صرفها، وهو أمر انتهى بعد أن أصبح النجاح فى المجلس مرهونا بالإنضمام إلى قائمة البابا شنودة وهو أمر خطر لأنه يجعل من المجلس كيانا هشا ليس له دور حقيقى ويجعل أيضا المعارضة من خارج هذه المؤسسة، وهو ما يحدث حالياً وبدلاًمن أن يكون المجلس هو برلمان الأقباط الذى تناقش فيه جميع المشاكل القبطية وإيجاد حلول لها اضطر المعارضون وأصحاب الآراء المخالفة إلى إيجاد وسائل أخرى أهمها النشر فى الصحف وعمل المنشورات وتوزيعها.

ثانيا المجمع المقدس :

قبل عام ١٩٨٥ لم تكن هناك لائحة للمجمع المقدس وهو المجلس المعبر عن الإكليروس رغم أنه موجود منذ قديم الزمن فالمجلس الإكليريكى أنشأه البابا كيرلس الرابع أبو الإصلاح ردا على إنشاء المجلس الملى، أما إنشاء المجمع المقدس فهو موجود منذ بدأت الكنيسة وكان مكونا من حواريي المسيح الاثنى عشر وعقب خيانة يهوذا اجتمعوا واختاروا متياس خلفا له وهو مساو لمجمع الكرادلة فى الفاتيكان والآن نترك اللائحة التى أقرت يوم ٢/ ٦/ ١٩٨٥ تتحدث عن نفسها وتوضح مهام المجمع المقدس.

أولاً: اللائحة الأساسية للمجمع المقدس لكنيسة الإسكندرية القبطية الأرثوذكسية وسائر أنحاء الكرازة المرقسية(*)

(*) ناقشها المجمع المقدس يوم السبت ١/ ٦/ ١٩٨٥ وأقرها ووقع عليها أعضاء المجمع المقدس يوم الأحد ٢/ ٦/ ١٩٨٥ (عيد حلول الروح القدس).

الفصل الأول: تعريفات وتمهيد

مادة (١): كنيسة الإسكندرية القبطية الأرثوذكسية هى كنيسة رسولية ترتبط بباقى الكنائس الأرثوذكسية الشرقية بوحدة الإيمان والأسرار والتقليد الكنسى.

مادة (٢): الرئاسة الكهنوتية للكرسى الإسكندرى الرسول تمتد إلى جميع أنحاء الكرازة المرقسية داخل وخارج القطر المصرى.

مادة (٣): الإسكندرية هى المركز الرسولى التاريخى والقاهرة هى مقر آخر لبابا وبطريرك الكرازة المرقسية.

مادة (٤): المجمع المقدس هو السلطة الكهنوتية العليا فى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. وتشمل سلطته الإكليروس وكل الشعب.

مادة (٥): الإكليروس هم الأساقفة والقسوس والشمامسة. وتشمل درجة الأسقفية: قداسة البابا البطريرك، وكذلك الجاثليق، والآباء المطارنة والأساقفة، سواء أساقفة الأبروشيات، أو الأساقفة العموميين، أو الأساقفة المساعدين.

والأسقف المساعد هو أسقف كامل من جهة درجة الأسقفية، ولكنه من الناحية الرعوية يساعد أسقفا آخر.

الفصل الثانى: عضوية المجمع المقدس

مادة (٦): يتكون المجمع المقدس من البابا البطريرك رئيسا ومن كل أصحاب درجة الأسقفية ومن رؤساء الأديرة والخورى إبسكوبس ووكلاء البطريركية أعضاء.

مادة (٧): عضوية المجمع المقدس هى عضوية مدى الحياة لجميع أصحاب الدرجة الأسقفية، ولباقى أعضاء المجمع بصفتهم. ولكن يسقط من عضوية المجمع فى جميع درجات الكهنوت بلا استثناء من يخرج على قواعد الإيمان المسيحى السليم، أو من يقع فى الهرطقة أو البدعة، أو من يصاب بالجنون، أو من تنطبق عليه أحكام قوانين الكنيسة بالفرز أو القطع أو الحرمان. على أن يكون ذلك بحكم من المجمع المقدس فى محاكمة رسمية حسب تقاليد الكنيسة وتعطى له فرصة للدفاع عن نفسه. ويستثنى

من ذلك إذا عاند وأصر على عدم الحضور. ويصدر في هذا الشأن حكم بصورة رسمية موقع عليه من الأعضاء حسب لائحة المجمع الأساسية.

الفصل الثالث: اختصاصات المجمع المقدس

مادة (٨): المجمع المقدس هو السلطة العليا التشريعية فى الكنيسة وله أن يسن قوانين للكنيسة بما يتفق مع الاحتياجات الجديدة للكنيسة، وأن يصدر لوائح داخلية خاصة بسيامات كل درجة من درجات الكهنوت، وأيضا بالأعمال الكنسية المتنوعة حينما تقضى الضرورة. وله أن يخفف عقوبات كنسية، وأن يضع لائحة للمحاكمات والعقوبات.

مادة (٩): المجمع المقدس هو السلطة القضائية العليا فى الكنيسة، وله أن يحكم على صاحب أية درجة من درجات الكهنوت، وكذلك أى علمانى يقدم بتهمة تمس الكنيسة أو تعاليمها، ويمكن أن تستأنف إلى المجمع أية أحكام كنسية صدرت ضد كاهن أو أحد أفراد الشعب.

مادة (١٠): المجمع المقدس هو المسئول الأعلى عن الإيمان والعقيدة وله أن يفسر قواعد الإيمان بما لا يتعارض مع التسليم الكنسى الثابت. والمجمع بهذه الصفة له السلطة أن يراجع أية كتب صدرت فى التعليم الكنسى ويحكم بما يراه.

مادة (١١): المجمع المقدس هو المرجع الأول فى طقوس الكنيسة.

مادة (١٢): قرارات المجمع المقدس نهائية لا يعيد النظر فيها سوى المجمع المقدس إذا تغيرت الأسباب التى أصدر حكمه بناء عليها. فله مثلا أن يعفو عن خاطئ، أو يقبل من رجع عن هرطقته أو انحرافه ويحكم فى ذلك بما يراه مناسباً.

مادة (١٣): يدير المجمع عملية انتخاب البابا البطريرك، ويشترك فى ترشيحه، ويقوم بسيامته بعد انتخابه ويشترك مع البابا فى سيامات الآباء الأساقفة.

مادة (١٤): يختص المجمع المقدس بتقنين العلاقات مع الكنائس الأخرى، فى ضوء إيمان الكنيسة وتعليم آبائها.

الفصل الرابع: رئاسة المجمع المقدس

مادة (١٥): يجتمع المجمع برئاسة البابا البطريرك ولا يجوز أن يجتمع بغير رئاسته فى حياته.

مادة (١٦): يستثنى من هذه القاعدة حالتان:

أ- إذا كان البابا فى حالة صحية متأخرة جدا تمنعه من الكلام والتفكير بناء على تقريرات أطباء مشهود لهم وشهادة أكثر من نصف أعضاء المجمع بذلك.

ب- إذا طلب أكثر من نصف أعضاء المجمع من البابا البطريرك أن يدعو المجمع، وامتنع عن ذلك حين يكون هذا فى إمكانه.

والمجمع فى هاتين الحالتين له أن يجتمع بغير رئاسة البابا، ويرأس الاجتماع أقدم الآباء المطارنة والأساقفة الحاضرين.

مادة (١٧): فى حالة خلو الكرسى البطريركى لوفاة البطريرك أو لسقوط درجته الكهنوتية حسب ما ورد فى المادة (٧) من هذه اللائحة، يرأس اجتماع المجمع المقدس قائم مقام بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية.

مادة (١٨): رئيس المجمع المقدس يدير جلساته العامة ويجوز أن يحضر ويرأس انعقاد أية لجنة من لجانه.

الفصل الخامس: سكرتارية المجمع المقدس

مادة (١٩): يختار سكرتير المجمع المقدس من بين أعضائه المطارنة أو الأساقفة وذلك بطريق الانتخاب (الاقتراع السرى).

مادة (٢٠): يكون انتخاب السكرتير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بعملية انتخاب جديدة.

مادة (٢١): يكون انتخاب سكرتير المجمع المقدس فى جلسة قانونية للمجمع المقدس يتولى فيها رئيس المجمع إدارة عملية الانتخاب ويراعى فى ذلك السرية فى الإدلاء بالأصوات للتعبير عن الرأى فى غير حرج.

مادة (٢٢): يعتبر فائزا بمنصب سكرتير المجمع من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة للحاضرين، بشرط أن يكون حاصلا على أكثر من نصف أصوات الحاضرين. وإذا لم يحصل أحد على هذا النصاب القانونى يعاد الانتخاب بين الحاصلين على أكبر رقمين من الأصوات.

مادة (٢٣): تعمل مع سكرتير المجمع لجنة تسمى لجنة سكرتارية المجمع المقدس تتكون من ثلاثة أعضاء بالإضافة إلى السكرتير. فينتخب المجمع المقدس اثنين منهم بطريقة الانتخاب (الاقتراع السرى). ويعين قداسة البابا العضو الثالث.

مادة (٢٤): تجتمع لجنة السكرتارية برئاسة قداسة البابا وتختار من بينها السكرتير المساعد للمجمع المقدس، الذى يساعد السكرتير العام ويحل محله فى غيابه.

مادة (٢٥): تجتمع لجنة السكرتارية برئاسة سكرتير المجمع وتقوم بعملها الذى يشمل:

أ- حفظ كل مستندات المجمع أو صور منها وما يتم إصداره من قرارات.

ب- تختص بتدوين محاضر الجلسات وحفظها.

ج- تختص بالمراسلات ومشروعات القرارات والبحوث المتنوعة والدراسات وإرسال ما يلزم منها لأعضاء المجمع.

د- تتابع أعمال لجان المجمع وتحتفظ بقراراتها لعرضها على المجمع المقدس وكذلك ما تقدمه اللجان من توصيات أو دراسات.

هـ- تقوم بإرسال الدعوة لأعضاء المجمع لحضور جلساته بناء على توجيهات قداسة البابا وتقوم بإعداد ما يلزم تقديمه للمجمع من بيانات أو مشروعات أو قرارات لجان أو دراسات.

و- تقوم سكرتارية المجمع بمتابعة تنفيذ قراراته وتقدم تقريرا لقداسة البابا بشأن ذلك.

ز- تستلم سكرتارية المجمع ما يرد للمجمع من شكاوى أو مقترحات، وتفحصها، وتحولها إلى اللجان المختصة أو تعرضها على قداسة البابا لتلقى توجيهاته.

مادة (٢٦): يعتبر سكرتير المجمع مساعدا لقداسة البابا رئيس المجمع فى كل ما يسنده إليه وما يكلفه به من أعمال مجمعية، وكذلك السكرتير المساعد وباقى أعضاء لجنة السكرتارية.

مادة (٢٧): يقوم السكرتير بتدوين محاضر الجلسات ويأخذ توقيعات الحاضرين على محضر كل منها.

مادة (٢٨): يجوز أن يحضر سكرتير المجمع المقدس والسكرتير المساعد اجتماعات اللجان المجمعية.

الفصل السادس: لجان المجمع المقدس

مادة (٢٩): بالإضافة إلى لجنة السكرتارية، يختار المجمع المقدس من بين أعضائه من يقومون بمهمة اللجان الآتية:

أ- لجنة الإيمان والتعليم: وتشرف على كل نواحى التعليم فى الكنيسة سواء فى المعاهد الدينية أو التربية الكنسية أو الوعظ أو ما يصدر من كتب ومطبوعات وتسجيلات صوتية أو مرئية.

ب- اللجنة التشريعية: وتهتم بمراجعة وجمع القوانين الكنسية وتقديم ما يلزم من مشروعات قوانين.

ج- لجنة شئون الأبروشيات: وتبحث مشكلات الأبروشيات وحلها.

د- لجنة الطقوس الكنسية: وتشرف على كل ما يختص بالطقس سواء فى العبادة، أو فى عمارة الكنائس وأيقوناتها، أو ترجمات الكتب الطقسية أو الألحان، أو ما يتعلق بالفن القبطى، أو ما يدور من أسئلة طقسية.

هـ- لجنة العلاقات الكنسية: وتشمل علاقة كنيستنا بالكنائس الشقيقة والكنائس الأخرى والاتصال بالهيئات المسكونية.

و- لجنة العلاقات العامة: وتشمل علاقة الكنيسة بسائر الهيئات وإرساء المحبة والود مع الجميع.

ز- لجنة الرعاية والخدمة: وتشمل ما يلزم من تخصيص خدام وخادمات للعمل الكنسى.

ح- لجنة للمشروعات الكنسية: كمشروعات التنمية وما يشابهها.

ط- يجوز للمجمع إنشاء لجان أخرى (*).

مادة (٣٠): يتم تشكيل لجنة للمتابعة تتابع تنفيذ قرارات المجمع وعمل لجانه، تتكون من سكرتارية المجمع وجميع مقررى اللجان الدائمة، تجتمع مع قداسة البابا على فترات بشأن مهمتها فى المتابعة.

مادة (٣١): لكل عضو من أعضاء المجمع المقدس أن يتقدم برغباته فى الانضمام إلى اللجنة أو اللجان التى تناسبه. وتفحص لجنة السكرتارية بالتشاور مع قداسة البابا بصفته رئيسا للمجمع هذه الرغبات، وتنسق بينها، وتقدم إلى المجمع المقدس الأسماء المقترحة لعضوية اللجان لإقرارها.

مادة (٣٢): إذا استلزم الأمر، يجوز فى غير الاختصاصات السابقة، أن يعين البابا أية لجنة مجمعية للقيام بمهمة طارئة أو مؤقتة، ويحدد لها مهامها.

مادة (٣٣): تختار كل لجنة مقرراً لها يدير جلساتها ويقوم بدعوة أعضائها ويرسل نسختين من توصيات اللجنة، إحداهما إلى قداسة البابا والثانية إلى سكرتارية المجمع المقدس وتحتفظ اللجنة بنسخة ثالثة لها.

مادة (٣٤): ما تقدمه اللجان هو مجرد مشروعات أو توصيات أو دراسات لا يعتبر شىء منها قراراً نهائيا إلا بعد عرضه على المجمع المقدس وموافقة المجمع عليه أما إذا فوض المجمع إحدى اللجان بسلطات تنفيذية محددة، وحينئذ يكون لقراراتها قوة التنفيذ.

مادة (٣٥): كل لجنة من لجان المجمع لها الحق أن تستعين فى حدود اختصاصاتها بأصحاب الخبرة والعلم من غير أعضاء المجمع المقدس، ولا يعتبر هؤلاء أعضاء رسميين فى اللجنة.

الفصل السابع: انعقاد المجمع المقدس

مادة (٣٦): ترسل الدعوة لانعقاد المجمع المقدس إلى الأعضاء بتوقيع البابا وفى حالة تطبيق المادة (١٦) من هذه اللائحة تكون بتوقيع سكرتير المجمع وكذلك فى

(*) بعد مرور عام من إقرار هذه اللائحة قام المجمع المقدس بتكوين لجنة لشئون الأديرة وأصبحت من لجان المجمع الدائمة.

حالة خلو الكرسى للأسباب المحددة فى المادة (١٧) والمادة (٧) من هذه اللائحة تكون الدعوة بتوقيع سكرتير المجمع قبل اختيار القائم مقام، وبتوقيع القائم مقام بعد اختياره، وتقوم لجنة السكرتارية بإرسالها.

مادة (٣٧): يرسل مع الدعوة إلى الاجتماع جدول أعمال الجلسة، مع ما يلزم من أوراق ووثائق.

مادة (٣٨): ينعقد المجمع فى موعدين ثابتين كل عام. أحدهما فى بداية الصوم الكبير، والثانى فى بداية السنة القبطية.

مادة (٣٩): يجوز أن ينعقد المجمع المقدس فى أية ظروف طارئة لسبب هام دون التقيد بموعد معين، على أن يتم إخطار جميع أعضاء المجمع المقدس الموجودين داخل القطر المصرى وذلك قبل اجتماع المجمع بموعد مناسب حتى تتاح الفرصة لحضوره.

مادة (٤٠): يجوز دعوة المجمع المقدس بناء على طلب أكثر من نصف الأعضاء.

مادة (٤١): يعتبر الاجتماع الدورى قانونيا إذا حضر الجلسة ثلثا أعضاء المجمع بصفة عامة. أما الاجتماع الطارئ فيلزم لقانونيته حضور ثلثى الأعضاء الموجودين فى القطر المصرى.

مادة (٤٢): إذا بدأت الجلسة قانونية تظل مستمرة قانونية حتى إن ترك البعض الجلسة.

مادة (٤٣): يعتبر قرار المجمع قانونيا إذا حاز موافقة ثلاثة أرباع عدد الحاضرين أو أكثر، ويحتسب فى ذلك صوت رئيس المجمع بصوتين، أو إذا حصل على أزيد من نصف الأعضاء بصفة عامة (أو أزيد من نصف أعضاء المجمع الموجودين فى مصر فقط بالنسبة للاجتماعات الطارئة).

مادة (٤٤): فى حالة الضرورة إذا تعذر انعقاد المجمع المقدس لأسباب خارجة عن إرادة الأعضاء يجوز أن يصدر المجمع قراراً بالتمرير، بشرط أن يوقع عليه ثلاثة أرباع أعضاء المجمع كله، مع عدم احتساب الأعضاء الموجودين فى البلاد التى يتعذر الوصول إليها.

مادة (٤٥): يشترط لكى يكون القرار بالتمرير قانونيا أن يوقع عليه قداسة البابا، أو ثلاثة أرباع لجنة السكرتارية إذا تعذر توقيع البابا عليه وبشرط ألا يتعارض هذا القرار مع المادة (٧) من هذه اللائحة.

مادة (٤٦): قرارات المجمع المقدس ملزمة للكنيسة كلها بعد إعلانها وملزمة حتى للأعضاء الذين غابوا أو الذين لم يوافقوا ولكن عليهم الخضوع لقرار الأغلبية.

مادة (٤٧): كل عضو من أعضاء المجمع المقدس يخالف قرارات المجمع ويسئ إلى سمعته وسمعة قراراته يعرض نفسه للمحاكمة الكنسية وللعقوبة.

مادة (٤٨): إذا لم يستطع أحد أعضاء المجمع حضور جلسة من جلساته لمرض أو لسبب قهرى، يجوز أن يرسل رأيه كتابة لرئيس أو لسكرتير المجمع ويحتسب صوته فى هذه الحالة.

الفصل الثامن: رئيس المجمع المقدس

مادة (٤٩): رئيس المجمع المقدس هو البابا البطريرك خليفة القديس مار مرقس الرسول الإنجيلى وهو أسقف الإسكندرية والقاهرة. وبصفته أسقفا للمدينة العظمى الإسكندرية هو رئيس لأساقفة الكرازة المرقسية حسب قوانين مجمع نيقية المسكونى المقدس.

مادة (٥٠): يشترط فى الجالس على كرسى مار مرقس أن يكون مصريا قبطيا أرثوذكسيا ويشترط هذا أيضا فى القائم مقام بعد نياحة البابا.

مادة (٥١): البابا هو الأسقف المسئول عن جميع الأبروشيات الحالية والأبروشيات الجديدة كالتى فى المهجر إلى حين سيامة أو تعيين أساقفة لها وله فى ذلك أن ينتدب نائبا باباويا أو وكيلا لإدارتها تحت إشرافه، وله أيضا أن يعين لجنة مجمعية لمعاونته فى إدارة شئون المهجر.

مادة (٥٢): يقوم قداسة البابا باختيار الأساقفة العموميين الذين يعاونونه فى خدمة الكرازة المرقسية ويحدد لهم اختصاصاتهم ويقدمهم للمجمع المقدس، ويرأس الاحتفال بسيامتهم.

مادة (٥٣): البابا البطريرك بالاشتراك مع الآباء الأساقفة أعضاء المجمع المقدس هو الذى يقوم بسيامة الأساقفة الجدد، وكذلك فى ترقية الأساقفة إلى درجة المطرانية أو الجاثليق.

مادة (٥٤): البابا هو المسئول عن الأمور العامة فى الكنيسة وهو الذى يمثلها أمام الدولة وأمام الكنائس الأخرى وكل الهيئات الرسمية والدينية.

مادة (٥٥): البابا هو المشرف العام على الأديرة القبطية وهو الذى يعين رؤساء الأديرة.

مادة (٥٦): فى حالة خلو الكرسى يقوم القائم مقام بكل اختصاصات البابا البطريرك إلى حين سيامة بابا جديد فيما عدا سيامة الأساقفة ومن فى مستواهم.

مادة (٥٧): كل ما يتركه البابا البطريرك هو ملك للبطريركية وليس من حق القائم مقام أن يرثه أو يتصرف فيه لغير صالح البطريركية. كما لا يرث البابا أقارب له بالجسد.

الفصل التاسع: مطارنة وأساقفة الأبروشيات

مادة (٥٨): مطارنة وأساقفة الأبروشيات هم رعاتها ورؤساء كهنتها وكل منهم مسئول عن جميع كنائس أبروشيته وكهنتها وأديرتها، ما عدا الأديرة التابعة للبطريركية وسائر الأمور الرعوية والمالية والإدارية.

مادة (٥٩): الأسقف يقوم بسيامة الكهنة والشمامسة فى أبروشيته، ويدشن الكنائس والمذابح والمعموديات والأيقونات وكل أوانى المذبح والخدمة. ويرعى شعبه إذ يتسلم عصا الرعاية من يد قداسة البابا، وهو يشترك مع البابا فى الخدمة الرسولية، وفى عضوية المجمع المقدس، وفى سيامة الأساقفة الجدد، وفى العمل الأسقفى.

مادة (٦٠): يتم اختيار الأسقف الجديد برضى الشعب وتزكيته، وبموافقة قداسة البابا على التزكية، على أن يكون مستوفيا الشروط الروحية والشخصية حسب تعاليم الكتاب وقوانين الكنيسة.

وإذا عارضت غالبية أعضاء المجمع المقدس فى السيامة، توقف السيامة.

مادة (٦١): ينتدب قداسة البابا بعض الآباء الأساقفة لتجليس الأسقف الجديد على كرسيه فى أبروشيته. ويقرأون تقليد رتبته الموقع عليه من قداسة البابا.

مادة (٦٢): يجوز للأسقف أن يعاونه فى الخدمة أسقف مساعد أو خورى إبسكوبس أو أكثر تحت إشرافه، ويكون هو أسقف الكرسى.

مادة (٦٣): البطريركية لا ترث الأساقفة. إنما كل ما يتركونه من مال أو عقارات أو منقولات، يؤول إلى أبروشياتهم. ويكون قداسة البابا أمينا على مخلفاتهم إلى حين تسليمها إلى من يخلفهم.

الفصل العاشر: الأساقفة العموميون

مادة (٦٤): يجوز لقداسة البابا سيامة أساقفة عموميين يساعدونه فى شئون أبروشياته أو فى العمل العام للكنيسة، أو يساعدون بعض أساقفة الأبروشيات فى أعمالهم الرعوية.

مادة (٦٥): الأسقف العام ليس له كرسى خاص ، ولا أبروشية محددة. وهو يعمل من خلال تكليف البابا أو أسقف الأبروشية له.

مادة (٦٦): الأسقف العام لا يحتاج إلى تزكية من شعب ، ويكفى أن يكون مزكى من البابا أو الأسقف الذى سيعمل فى أبروشيته.

مادة (٦٧): يجوز ترقية الأسقف العام إلى درجة كهنوتية أعلى، كما يجوز تعيينه أسقفا لكرسى فى أية أبروشية خالية. وفى هذه الحالة يلزم تزكية شعب الأبروشية له وموافقة قداسة البابا، ويشترك المجمع المقدس فى تعيينه بطقس خاص، دون أن توضع عليه يد الأسقفية مرة أخرى.

الفصل الحادى عشر: مواد ختامية

مادة (٦٨): تلتزم الكنيسة كلها بهذه اللائحة من تاريخ اعتماد المجمع المقدس لها ويوقع عليها كل أعضاء المجمع المقدس وكل أسقف جديد.

مادة (٦٩): يمكن للمجمع أن يضيف أبوابا أخرى إلى هذه اللائحة.

مادة (٧٠): إذا اقتضت المصلحة العامة تعديل أى بند من هذه اللائحة يشترط الآتى:

أ- أن يكون هذا التعديل موافقا لقوانين الكنيسة وتقاليدها.

ب- أن يحدث ذلك فى ظروف عادية، وبموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجمع على الأقل. وتكون الفرصة متاحة لكل أعضاء المجمع فى الحضور إلى جلسة اللائحة.

ج- أن تعطى فرصة زمنية كافية لا تقل عن شهر لدراسة التعديلات أو الإضافات المقترحة.

د- ألا يحدث هذا التعديل فى غياب قداسة البابا البطريرك[١٩].

ويلاحظ من نصوص لائحة المجمع المقدس أنه يمثل السلطة التشريعية والسلطة القضائية معا وكذلك السلطة التنفيذية، أى جمع بين السلطات الثلاث معا فهو الذى يصدر القوانين الجديدة وهو الذى يحاكم رجال الدين والعلمانيين إذا اتهموا بما يمس الكنيسة وتعاليمها، كما أن قراراته نهائية ولا يعاد النظر فيها إلا إذا أراد المجمع نفسه كما أنه ترك اختصاصات الشئون المالية للمجلس الملى حيث لم ينص على أى شيء بهذا الأمر فى اللائحة. والواقع أنه يحمد للبابا شنودة قيامه بعمل هذه اللائحة ويلاحظ أنها جاءت عقب عودته لتولى مهام منصبه مباشرة بعد الفترة التى أبعد خلالها إلى الدير، والحقيقة أن بها نصوصا ديمقراطية كثيرة مثل أنه يتيح للمجمع أن يجتمع حتى ولو لم يوافق البابا بشرط أن يطلب نصف الأعضاء هذا الاجتماع كما أن الاجتماع لا يكون قانونيا إلا إذا حضر ثلثا الأعضاء وبهذا فإن أحداً لا يستطيع أن يصدر قرارا منفردا أو بواسطة أقلية داخل المجمع كما أن اللائحة اشترطت عند اختيار الأساقفة أن يتم ذلك بواسطة شعب الكنيسة كما أنه لا يحرم اعضاء المجلس المرضى أو الذين يتعذر حضورهم من الإدلاء بآرائهم حيث يمكن إرسالها مكتوبة كما أنه فى حالة الضرورة لا ينفرد البابا باتخاذ القرارات حيث لا يوجد تفويض له بذلك وفى هذه الحالة ومع تعذر اجتماع المجلس يجوز أن يكون القرار بالتمرير

بشرط توقيع ثلاثة أرباع الأعضاء.. وفى الحالات العادية فإن المجمع يجتمع مرتين فى العام: الأولى عند الصيام الكبير والثانية فى بداية السنة القبطية وبخلاف ذلك فيكون بناء على طلب أكثر من نصف الأعضاء.. ولكن ورغم هذه اللائحة التى تحتوى على عدد من النصوص الديمقراطية إلا أن المعارضين للبابا يرون أنه لن تجنى ثمارها لأن البابا يستطيع تمرير أى قانون أو قرار يريد اتخاذه لأنه مثلما يسيطر البابا على المجلس الملى يسيطر أيضا على المجمع المقدس عن طريق زيادة عدد أعضائه وتعيين عدد من الأساقفة الموالين له وذلك من أجل القضاء على سلطة الحرس القديم من الأساقفة الذين عينوا ورسموا فى عهود سابقة عليه[٢٠] واستطاع البابا زيادة عدد الأعضاء عن طريق إنشاء أبروشيات جديدة حيث كانت كل محافظة بها أبروشية واحدة فقام البابا بتقسيمها إلى عدة أبروشيات حتى وصل عددها فى محافظات أسيوط وسوهاج والمنيا إلى سبع فى كل محافظة على سبيل المثال. ومن الطبيعى أن يخضع الأساقفة الجدد لسلطة البابا وخاصة أنه يختارهم من الموالين له وهو الأمر الذى يؤكد البعض ـ مثل جمال أسعد ـ أنه لهذا السبب فقد المجمع أية صلاحية فى مناقشة أية مشاكل روحية أو عقائدية تمس الكنيسة والأقباط[٢١].

والواقع أن عدد الأبروشيات زاد بالفعل وبالتالى عدد الأساقفة الذين ينضمون تلقائيا للمجمع المقدس فقد كان عدد الأبروشيات ٣١ حسبما يذكر كتاب المسح الاجتماعى فى جزء الأنشطة الدينية[٢٢] بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨١ بينما يذكر تقرير الحالة الدينية فى مصر الذى صدر عام ١٩٩٦ أن عدد أعضاء المجمع المقدس وصل إلى ٧٤ عضوا بينهم ١٢ مطرانا لأبروشيات و٣٩ أسقفا لأبروشيات أى أن عدد الأبروشيات وصل إلى ٥١ بزيادة ٢٠ أبروشية فى خمسة عشر عاما بالإضافة إلى ١٣ أسقفا عاما ومساعد أسقف واحد و٩ رؤساء أديرة وهم أساقفة أيضاً، وأما الأبروشيات فمقسمة كالآتى ١١ فى الوجه البحرى و ٣ فى مدن القناة (أضيفت إليها أبروشية جديدة فى سيناء تم إنشاؤها خلال احتفالات البابا باليوبيل الفضى لتوليه كرسى الباباوية فى نوفمبر ١٩٩٦). و٢٧ أبروشية فى الوجه القبلى هذا بخلاف أبروشيتى القاهرة والإسكندرية اللتين يتولى شئونهما البابا بقوة القانون وكذلك

بخلاف الأبروشيات في الخارج وهى ٢ فى أفريقيا فى أم درمان والخرطوم وأوغندا وهناك واحدة فى القدس والشرق الأدنى أما فى أوربا فعدد الأبروشيات ٤ فى انجلترا وأيرلندا وفرنسا وإيطاليا وهناك أبروشيات فى لوس أنجلوس وفلوريدا وتكساس وتوابعها أما باقى مناطق المهجر فهى تابعة للبابا شنودة مباشرة وهو أسقفها مثل أستراليا وكندا وأجزاء من أمريكا وأوروبا[٢٣].

وعموما فإن أحدا لا يعارض زيادة الأبروشيات خاصة فى الخارج فزيادتها تكشف عن النمو المتزايد فى الدور الدينى والدعوى للكنيسة فى ظل تزايد هجرة المصريين كما أن أحدا لا يمكن أن يعارض تقسيم الأبروشيات الكبيرة إلى صغيرة فى ظل زيادة نمو السكان وعدد المواليد مما يتيح الفرصة للرعاية أكثر ولكن ورغم ذلك فإن البعض يعيب على البابا أن معظم الأعضاء الجدد فى المجمع المقدس أى الأساقفة من الشباب قليلى الخبرة. يقول القمص أندراوس عزيز فى كتابه «الحقائق الخفية فى الكنيسة القبطية» أن البابا أراد السيطرة على المجمع المقدس ولكن العقبة كانت أعضاء من الأساقفة القدامى وهم رجال عتاويل.

وهذه عقبة على الطريق تحتاج إلى وقفة وفكر وتخطيط .. فماذا هداه تفكيره للتخلص من هذه العقبة؟!

انتظر قليلا على هؤلاء الشيوخ والمرضى.. فعندما يموت أسقف يرسم بدلا منه ثلاثة أو أربعة من الشباب المتعصب المتحمس الذين ليس لهم صبر الشيوخ وحنكتهم .. والذين يضمن ولاءهم له.. ومعرفته بهم شخصيا.. ويستطيع أن يخدم بهم أغراضه.. يرسمهم أساقفة عامين غالبا.. ثم يعينهم بعد ذلك على الأبروشية حتى يستطيع أن ينزعهم منها وقتما يريد فهم غير مرسومين عليها أصلا.. (التلاعب بقانون الدسقولية والتحرر من سلطانه) .. علما بأن قانون الدسقولية ينص على رسامة الشيوخ أن يكون الأسقف شيخا لا يقل عن خمسين عاما.. ولهذا كان أغلب أساقفة البابا كيرلس شيوخا وفوق الستين ثلاثة وربما أكثر.. فمثلا أبروشية الشرقية والمحافظات قسمت إلى أربع.. وأبروشية الجيزة والقليوبية ومركز قويسنا قسمت إلى خمس أبروشيات واثنين خورى ابسكوبوس.. المنيا والأشمونين قسمت إلى أربع أبروشيات وأبروشية أبوتيج قسمت إلى أربع ... الخ.

وقد استفاد الأنبا شنودة من هذه الفكرة فى تكوين الجبهة الداخلية لتخدم الجبهة الخارجية بفائدتين:

الفائدة الأولى: إخضاع المجمع المقدس كله لرغبته.. وضمان أغلبية ساحقة فى المجمع المقدس.. يضمن بها بقاءه مهما عمل.. حتى أصبح من القوة بأن يكسر حتى قوانين الكنيسة.. وليس من معارض .. فالمعارضون أقلية بالنسبة لأغلبية ساحقة معه.. أى شل وأبطل مفعول المجمع المقدس.. الرئاسة التى تحكمه حكمها بفكره ودهائه.

الفائدة الثانية : تكوين رأى شعبى كبير.. لا يعرف الغرض الحقيقى من تفتيت الأبروشية الكبيرة إلى أبروشيات صغيرة.. رغم الأضرار الروحية والمعنوية لهذا التفتيت .. فيظن أن هذه نهضة قبطية عارمة.. وتنطلى عليه اللعبة .. ولا دراية له فيما يدور بالكواليس[٢٤].

والحقيقة أن هناك خلافات فى ذلك فالبابا يؤكد أن الشعب يختار راعيه أى أسقفه بكل حرية وأنه لا يتدخل فى ذلك مطلقا، ولكن المعارضين يقولون أن هناك حالات عديدة رسمها البابا ضد رغبة الشعب يقول القس إبراهيم عبد السيد «إن البابا لم يطبق هذا المبدأ وقام بترسيم قس على كنيسة المعادى ضد رغبة الشعب وأمام الرفض الجارف رسمه ليلا فى الدير وأصبح أمراً مفروضاً»[٢٥].

ولكن هذا مثال واحد لا يضرب به مثل على أنه قاعدة يتم تنفيذها دائما وخاصة أن القس عبدالسيد كان راعى هذه الكنيسة قبل أن يوقفه البابا عن العمل.

ثالثا : مدارس الأحد:

وهى تتيح النشاط العقائدى دون الارتباط والالتزام بأى استعداد للهبة أو التكريس وأنشئت عام ١٩١٠ على يد حبيب جرجس أحد رواد الدراسات المسيحية فى الكنيسة ومن خلال هذه المدارس يقوم الشباب المسيحى المتعلم بتجميع التلاميذ يوم الجمعة لتزويدهم بالثقافة الدينية ومنذ عام ١٩٤٧ بدأت فى إصدار مجلة شهرية باسم مدارس الأحد وهى مستمرة فى الظهور حتى الآن، وتتضمن موضوعات

أساسية وإجابات على مشاكل يومية وهذه المجلة لعبت دورا كبيرا فى إيصال صوت الإصلاح القبطى والمعارضة للباباوات منذ ظهورها بهدف الإصلاح[٢٦]، واستمرت فى لعب هذا الدور حتى قام البابا شنودة مؤخرا بوقف محرريها عن الخدمة فى الكنائس بسبب مقالات كتبت عن المعارضة ضد البابا واضطرت المجلة إزاء هذا إلى إعلان أنها لن تنشر سوى المقالات الدينية فقط. وبهذا فقدت الكنيسة الصوت المؤثر الثالث بها أما حركة الرهبنة والأديرة فهى وإن كانت مؤثرة فى الحياة القبطية والكنسية إلا أن دورها فى العلاقة بين الكنيسة والمجتمع خاصة فى إدارتها للكنيسة محدود إذ أن الرهبنة تعنى الابتعاد عن العالم والتفرغ للعبادة.

■■

ونتوقف الآن أمام المعارضة الموجودة فى الكنيسة.. إنها المعارضة التى ظهرت بعد عودة البابا لممارسة مهام منصبه عام ١٩٨٥، وبعد انتهاء الفرحة التى عمت الجميع.. إذ بدأ البعض فى الاعتراض علي ممارسات عدد من الأساقفة والكهنة. واعترض آخرون على بعض سياسات الكنيسة والكهنة، وكالعادة فى المعارضة الكنسية كان هناك علمانيون بجانب بعض رجال الدين الذين لهم وجهات نظر مختلفة مع قادة الكنيسة. وسواء كانوا على حق فى أفكارهم ورؤاهم أو العكس فإنها آراء يجب مناقشتها.. ولنبدأ برسم خريطة بالأسماء لبعض هؤلاء المعارضين:

١- وهيب جورجى، وهو مدرس بالكلية الإكليريكية، وكانت له اعتراضات على ما أسماه الأخطاء التى انتابت التعليم اللاهوتى. وأظهر ذلك فى كتابه «كرامتك أيها الإكليريكى»..

٢- القس أنسطاسى شفيق، الذى أصدر العديد من المنشورات بعنوان «طوق النجاة فى محنة الكنيسة الأرثوذكسية» «والنفخ فى القربة المقطوعة» وفيها انتقد موقف البابا من الحكومة ولهذا صدر قرار بوقفه عن العمل حتى الآن.

٣- أقباط المهجر، الذين أرسلوا المنشورات والشكاوى بسبب نقل القمص شنودة الأنبا بيشوى راعى كنيسة مار مرقص بولاية الينوى بأمريكا بطريقة وصفوها بأنها تعسفية وظل بعض الأقباط هناك يعترضون على هذا القرار حتى صدر قرار بحرمانهم.

٤ ـ الراهب دانيال البراموسى، الذى صدر ضده حكم كنسى بتجريده وشلحه.

٥ ـ كمال زاخر موسى أحد كتاب مجلة مدارس الأحد والذى قام بتأليف كتاب بعنوان «المصداقية والاختراق والنكوص».

٦ ـ القمص أندراوس عزيز راعى كنيسة الملاك ميخائيل بشبرا والذى أصدر كتاب «الحقائق الخفية فى الكنيسة القبطية» وقد تحدث فيه عن حالات الكهنة الموقوفين وطالب بوجود لوائح مالية لإدارة الكنيسة وقواعد للمحاكمات الكنسية.

٧ ـ المفكر القبطى د. جورج حبيب بباوي الأستاذ بالكلية الإكليريكية والأستاذ بجامعة نوتنجهام ببريطانيا والذى فصل من الكلية الإكليريكية دون تحقيق كما يقول ويطلب التحقيق معه ومحاكمته إذا كانت كتبه ومؤلفاته بها أخطاء لاهوتية.

٨ ـ جمال أسعد عبد الملاك عضو مجلس الشعب السابق والذى أصدر كتابه «من يمثل الأقباط.. الحكومة أم البابا» ويطرح فيها قضية تمثيل البابا للأقباط سياسيا وخطورة ذلك.

٩ ـ الدكتور ميلاد حنا والذى كتب كثيرا عن انتهاك الديمقراطية بالكنيسة.

١٠ ـ الصحفى المعروف سمير تادرس. والذى كتب عدة مقالات تعارض بعض مواقف البابا.

وغيرهم وغيرهم من المعارضين [٢٧] من رجال الكهنوت والعلمانيين ونقف قليلا أمام مثالين لهذه المعارضة والتى ظهرت من خلال كتاباتهما ومؤلفاتهما لتوضيح الصورة وهما كتابان «الحقائق الخفية فى الكنيسة المصرية» للقس أندراوس عزيز ، وهو واحد من بين ١٢ كاهنا تم تعيينهم بواسطة اللجنة الخماسية[٢٨] التى أدارت الكنيسة خلال فترة التحفظ على البابا شنودة فى الدير ثم تم إيقافهم عن العمل بعد عودة البابا إلى منصبه والكتاب الثانى هو: «من يمثل الأقباط.. الدولة أم البابا»[٢٩] وصاحبه هو جمال أسعد عضو مجلس الشعب السابق، وأحد المقربين من البابا لعدة سنوات قبل الخلاف الذى حدث بينهما.

إن الكتاب الأول لم يلق حظه من الانتشار ربما فقط بين رجال الدين المسيحى ولم

يقرأه أحد سوى عدد من المهتمين من الأقباط :ما يحدث داخل الكنيسة.. إذ أن الكتاب لم يوزع ولم يبع داخل المكتبات أو عند باعة الصحف ولذا فإن الكثيرين لايعرفون عنه شيئا. أما مؤلفه فهو القمص أندراوس عزيز فهو حاصل على بكالوريوس الكلية اللاهوتية العليا، وأكمل دراسات عليا فى جامعة سالونيكى باليونان، وعمل راعيا لكنيسة الملاك ميخائيل بشبرا.. قبل وقفه عن العمل. والكتاب هو فى الواقع عبارة عن مذكرات هذا الكاهن الذى يصف نفسه بأنه «أخذته الغيرة على الوطن فأصدر هذا الكتاب وشعاره مصر فوق الجميع».

فى الكتاب هاجم الكاهن البابا شنودة بضراوة وقال أنه هو الذى حول الكنيسة إلى حزب سياسى، يسعى لاكتساب الرأى العام الداخلى والخارجى بكل الوسائل بدلا من أن تكون جماعة للمؤمنين وفلك خلاص للضالين».

ولكى يصل القمص أندراوس إلى فكرته هذه أخذ يحلل سياسة البابا وفقا لرؤيته هو.. فيقول: إن الكلية اللاهوتية التى أخرجت كبار العلماء ورجال الدين خبا نورها بعد رسامة البابا شنودة، والذى اهتم بالقسم المسائى الخارجى الخاص بالموظفين والدراسة فيها ثلاث ساعات لمدة ثلاثة أيام فى الأسبوع، وضرب القسم الصباحى وحطم الطلبة المكرسين فمن القسم المسائى أخذ كل كهنة القاهرة والمهجر التابعين لأبروشيته وبهذا نزع الكفاءات المسيحية المتعددة فى الحكومة ومناصب الدولة مثل الأطباء والبيطريين والصيادلة والمهندسين.. ممن لديهم عقدة الحرمان من الترقية، وفكرة الاضطهاد التى يخلو منها ذهن الطالب الصباحى المقيم المتفرغ وبهذا قفرت الإكليريكية الصباحية وخبا نورها. ولزيادة التشتت قام بعض الأساقفة بافتتاح إكليريكيات «فاشلة» بلا أساتذة متخصصين فى أبروشياتهم من هؤلاء الموظفين الذى يعملون فى الحكومة ويظنون أن هناك اضطهادا واقعا عليهم بسبب تأخر علاوة أو درجة فينعكس هذا الشعور على الشعب عندما يصبحون رعاة أو كهنة، بالإضافة إلى أنهم من الناحية المادية يجمعون بين مرتبين: معاش الحكومة ومرتب الكاهن فى الكنيسة، بالإضافة إلى الدخل الآخر من وراء الخدمة.. وهو مصدر إغراء مادى كبير لترك عملهم وقبول الكهنوت. هذه أول لبنة لسياسته التى وضعها فى الكنيسة لكى يحقق بها هدفا سياسيا يصبو إليه وهو أن يكون

طلبة الإكليريكية من خريجى الجامعات يستغل وجودهم السابق فى وظائف الحكومة بمشاكلها وينمى فى داخلهم بذرة الاضطهاد، ليعكسوها فيما بعد على الكنيسة والشعب».

أضاف القمص أندراوس فى كتابه: إن الكهنة معرضون للتشريد والضياع إذا خالفوا رئاستهم الدينية. فهم يأخذون مرتباتهم من الأسقف التابعين له وبأمره ولذا فإنه ـ أى القس أندراوس ـ يطالب بأن يخضع الكاهن من الناحية الروحية لآبائه الروحيين.. ومن الناحية المادية للدولة التى يجب أن تعتبره موظفا عاما وأن تكون هناك إدارة مستقلة بالكنيسة غير خاضعة للبطريرك أو الأسقف لصرف مرتبات العاملين بالكنيسة على أن يمنع نقل الكاهن أو عقابه إلا بقرار لجنة مشكلة من عدد من الكهنة ليس للبطريرك تدخل فيها ومع تحديد مرتبات للكهنة يتساوى فيها الجميع وإنشاء نقابة لهم».

ويعود القمص أندراوس ليتساءل فى كتابه الذى نعرض له هنا عن أموال الكنيسة : ويقول: المال الذى يجمع عن طريق الكنيسة ويصل إلى أيدى اللجان أو البطريرك هل هو مال خاص أم عام ؟ هل يأتيه نتيجة عمل استثمارى فيجنى أرباحه أم لكى ينفقه على الفقراء وحاجات الكنيسة، وكيف ينفق هذا المال ؟. إن هناك قصرا للبطريرك تكلف ملايين وقصراً آخر فى دير الأنبا بيشوى ومظاهر الفخفخة فى الأديرة والكلاب البوليسية التى تأكل قطع الشيكولاتة المستوردة والعربات المرسيدس الفخمة.

إن هذا المال يجب أن تكون له دفاتر وحسابات ولجان تراجعها، لجان توضح الإيراد والمصروفات وتكون خاضعة لإشراف الدولة ويجب أن يعود للكنيسة الدور العلمانى وأن يلعب المجلس الملى العام دورا مستقلا عن الكهنوت».

فى فصل آخر يخصصه صاحب الكتاب للكشف عن المختلفين مع البابا سواء من العلمانيين أو رجال الدين ويقول القمص أندراوس عزيز: «إن البابا شن حملة شعواء ضد الأنبا غرغوريوس أسقف البحث العلمى والدراسات العليا وجعله مسئولا ومكتوف الأيدى حتى يحد أو يلغى من شعبيته ونفس الشيء حدث مع الأنبا صموئيل (الذى قتل فى حادث المنصة مع الرئيس أنور السادات) فاغتصب منه كنائس المهجر لتكون له المتنفس الذى يستطيع من خلاله أن يعود ويضغط وتكون زعامته الشعبية

المنشودة بين الوقت والآخر، وهناك رجل الوعظ القوى القمص زكريا بطرس صاحب الشعبية الكبيرة والذى اتهمه البابا بأنه خارج عن عقائد الكنيسة وذو ميول بروتستانتية والذى نالته اتهامات كثيرة وهناك الأب متى المسكين والذى نالته اتهامات كثيرة وهناك الأنبا مينا مطران جرجا ونجع حمادى الذى أراد البابا أن ينتزع جزءاً من أبروشيته فى حياته (رغم مخالفة ذلك للقانون الكنسى) فلما عارضه أذله وطارده، وحاول نزع الأبروشية من يده دون أن يشعر به المجتمع المسيحى مستغلا دعايته فى مجلة الكرازة قائلا بأنه «ذهب برغبته إلى خلوة فى بلده منهرى» ولكن شعب جرجا ونجع حمادى أعادوا مطرانهم المحبوب إلى أبروشيته.

وأما من العلمانيين فالأرخن يونان نخلة الدويرى مؤسس جمعية «المحبة» بطش به البطريرك وقام بتجريد ابنه من الكهنوت رغم أنه من الذين أسسوا كنيسة قبطية فى كندا ومات الرجل وهناك معركة خاسرة جرت فى استراليا ودعاه البابا شنودة للتحقيق معه وتركه عدة شهور على بابه دون مقابلة فعاد إلى هناك وأنشأ الكنيسة القبطية المستقلة.

وكذلك القس يسطس شحاتة كاهن كنيسة مارجرجس بخمراويه والذى كان يقطن بجوار كنيسته ويحصل على راتب قدره ٨٠ جنيها فنقله البابا إلى كنيسة فى أبو ليلة ناحية الزاوية الحمراء وبمرتب قدره ٢٠ جنيها وعندما ذهب إليه وقال له يا سيدنا كيف أعيش بعشرين جنيها ولى أولاد فنهره البابا وارتمى الكاهن على رجله لكى يقبلها فركله بعنف وسال الدم من شفتيه وكانت آخر كلماته : كده يا سيدنا. ثم صمت إلى الأبد ومات بعدها بشهر واحد. وهو لم يتجاوز ٣٨ عاما تاركا زوجته وأولاده الأربعة أطفالا، وكذلك كاهن شيخ تم التحقيق معه صوريا بسبب تأسيسه جمعية خيرية هى جمعية «الرسالة الروحية» فصدر الحكم بالوقف مدى الحياة وعدم دخوله عين شمس.

أما القس أيوب فام فهو يتسكع بالزى الكهنوتى فى محال القاهرة بين وكالة البلح والصاغة والتوفيقية وشبرا ومعه جربندية يشترى القربان ويبيعه بين المحلات، أما القس يوسف مرقص والذى كان البابا قد أبعده عن الخدمة وأعاده الأنبا غرغوريوس للخدمة أثناء قيام اللجنة البابوية بعملها، فلما عاد البابا قام بمنعه من الصلاة مع استمرار مرتبه ثم بعد شهرين أوقف مرتبه واستدرجه لدير الأنبا بيشوى وطلب منه أن يحلق ذقنه ويخلع

الزى الكهنونى فرفض فصدرت التعليمات للأنبا أغاثون بتنفيذ الحكم وقام اثنان من الرهبان بتكتيفه وقصوا لحيته بالإكراه وحبسوه ٢٣ يوما فى مقر الأنبا بولا بالغرباوية وحرر محضرا بذلك في قسم الأزبكية.. ولكنه عاد وتنازل عنه إجلالا للرئاسة الدينية، أيضا هناك قضية ١٤ كاهنا عينتهم اللجنة الخماسية فى القاهرة لسد العجز فلما عاد البابا أوقفهم بلا مرتبات وكنت واحدا من هؤلاء القساوسة»(٣٠).

هذا ما كتبه القمص أندراوس عزيز فى كتابه ولاشك أنها تحمل مبالغات كثيرة منها مثلا: «الكلاب التى تأكل الشيكولاتة» وإن كان الكتاب يحمل بعض أفكار المعارضة مثل حديثه عن عدم وجود لوائح مالية، ويلاحظ أنه ذكر عددا من الكهنة الموقوفين والأساقفة المختلفين مع البابا وأشهرهم الأب متى والأنبا غرغوريوس وهما الشخصان اللذان يتم التركيز عليهما عند الكلام عن خلاف البابا مع رجال الكهنوت كما سيأتى ذكره فيما بعد.

أما الكتاب الثانى وهو «من يمثل الأقباط: الدولة أم البابا» لجمال أسعد، فقد عاب على الحكومة والبابا ممارسات طائفية وحدد ممارسات الحكومة فى عدم بناء الكنائس وترميمها والتعليم ووسائل الإعلام والتوظف وحدد ممارسات الكنيسة فى دورها فى عزلة الأقباط وانها ترغب فى ذلك بسبب الخوف من فقدان الكنيسة قدرتها على جذب الجماهير.

يقول جمال أسعد في الكتاب أن هناك أسبابا خاصة بالبابا شنودة والذى يرى أنه أكبر من الزعيم السياسى للأقباط وهو الذى يمثلهم، وأصبح يصدر تصريحات ويعطى الحق لنفسه فى الحديث باسم الأقباط كلهم في مواقف لا تحتمل الإنابة، أى فى المواقف التى يجب على القبطى أن يدلى فيها برأيه الخاص، وأصبح البابا هو المتحدث باسم الأقباط وكأنهم جميعهم حُجموا فى شخص البابا ولا وجود لهم ولاكيان ولا مواطنة ضاربا عرض الحائط بدور السياسيين المصريين سواء كانوا وزراء أو أعضاء مجالس تشريعية. ولكن البابا رأى أن النخبة القبطية تربيهم الدولة ولا يستطيعون التعبير عن مشاكل الأقباط خوفا على كراسيهم، فهل هذه الصفوة مجرد أصحاب فكر أم أشخاص لهم تأثير فعلى على الأقباط فى الكنيسة. ولكن البابا يؤكد أنه ليس للنخبة تأثير فعلى على الأقباط فى الكنيسة، وبالتالى ليس من حقهم تمثيل الأقباط، وهذا يعنى أن مصر تدار بطريقة طائفية فالأقباط تمثلهم الكنيسة والمسلمون تمثلهم الدولة، ولكن مخاطر ذلك أنه انعكس على

كافة رجال الكهنوت فأصبح كلامهم معروفا لدى الشعب وأيضا أصبح البابا ذا صفة سياسية وبالتالى حديثه السياسى من حق الآخرين انتقاده ومراجعه أفكاره السياسية ويصبح خاضعا للخلاف السياسى.

ويكشف أسعد عن الخلافات والصراعات الموجودة داخل الكنيسة مثل الأنبا غورغوريوس والذى اعتبر البابا أن رسامته أسقفا للبحث العلمى هو تدخل فى اختصاصاته كأسقف للتعليم.. وزادت الفجوة بعد رسامة البابا وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى قبول الأنبا غريغوريوس عضوية اللجنة الخماسية، والآن لايتجاسر واحد من الأساقفة أن يتعامل مع الأبنا غرغوريوس، ولا يدعوه أحد إلى أبروشيته حتى لاينال غضب البابا لدرجة أن أحد الأساقفة فى الصعيد دخل مكتبة الكنيسة فى إحدى القرى فوجد كتب الأنبا غرغوريوس معروضة فألقى بها على الأرض وقال ممنوع تواجد كتب هذا الرجل هنا ولا فى أى مكان.

ولا ندرى لماذا لا يحاسب الأنبا غرغوريوس إذا كانت كتاباته ضد تعاليم الكنيسة.

وهناك الخلاف مع الأب متى المسكين والذى اتهمه البابا بأنه «فكره شيوعى».

ويضيف، جمال أسعد إن الديمقراطية فى الكنيسة تمارس شكلا فقط وهناك تصارع على الكهنوت [٣١].

هذان نموذجان للمعارضة، أحدهما من الإكليروس والثانى من العلمانين وقد رد البابا على أجزاء من الاتهامات التى وردت فى الكتابين وخاصة فيما يتعلق بخلافاته مع الكهنة وكذلك الأب متى والأنبا غرغوريوس.

يقول البابا شنودة فى كتابى «البابا شنودة والمعارضة» و«البابا شنودة وقضية الراهب المعزول أغاثون»:

«الخلاف بينى وبين الأب متى خلاف دينى وكان له موقف واضح عبر هو عنه بالكتابة وبالصوت وهو موقف ضدى والذى حدث أننى عدت إلى القاهرة فى ٥ يناير ١٩٨٥ ولم يحدث إطلاقا إلى يومنا هذا أننى أخذت أى إجراء ضده ولم أحرمه من شىء».

وردا على سؤال حول هل الخلاف فى العقيدة بين البابا والأب متى مرجعه إلى رؤية

كل منهما للمسيحية حيث يراها الأب متى دينا شخصيا لايتجاوز العلاقة بين الإنسان وربه والبابا يراها دينا مجتمعيا يهتم بالمجتمع كله، .. قال البابا إن الأب متى يشتغل بعمل اقتصادى واسع النطاق في الدير وقد لا يجد وقتا للعبادة وهل الذى يرى العلاقة بين الإنسان وربه يشتغل بعمل اقتصادى كبير مثل هذا».

إن إجابة البابا هذه توضح بجلاء أن هناك خلافا كبيرا بين الاثنين ولقد رد البابا أيضا على واقعة استدعاء القس يوسف مرقص إلى الدير وحلق ذقنه بالقوة وضربه قائلا: إن بعض الكهنة المحرومين يحررون في الصحف ولحاهم ما زالت موجودة فهل حدث لهم هذا الأمر؟ أما إذا حدث فى يوم من الأيام مثل هذا الأمر يكون الكاهن قد قطع من الكهنوت تماما، يعنى أصبح لا يباشر عمله فى الكهنوت ومع ذلك كثير جدا من الكهنة المحرومين يلبسون الملابس الكهنوتية ويطلقون لحاهم على اعتبار أنه لا يوجد قانون حتى الآن يمنع ملابس معينة والبوليس يقول لانستطيع منعه أن يلبس زى ما هو عايز. ولا يوجد قانون يمنع إطلاق اللحية وهو أمر يسبب لنا إشكالا كبيراً، لأنه يمكن لهؤلاء الكهنة أن يخدعوا الناس مثل أن يمروا على المنازل ويجمعوا تبرعات وهم محرومون ولا علاقة لهم بالكنائس. والأمر يحتاج إلى قانون أو تغيير مادة فى قانون العقوبات لمن يلبس ملابس خاصة بوظيفة معينة ممكن أن يكون فيها خداع للناس وحتى يتم ذلك الأمر فالكهنة المحرومون مازالوا بملابسهم الكهنوتية ولحاهم مازالت موجودة».

ويقول البابا شنودة عن الأنبا غرغوريوس أنه يصلى فى أى كنيسة من كنائس القاهرة التي تخصه كما يشاء ويذهب إلى الأديرة ويصلى بلا مانع ويذهب إلى كثير من الأساقفة ويصلى عندهم بلا مانع كما يشاء.. أما إذا كان هناك شيء بينه وبين أى أسقف فهذا أنا غير مسئول عنه، إذن هو يصلى وليس من المعقول أنه لايصلى، وفى كثير من الأحيان أكون جالسا فى غرفتي الخاصة وأسمع صلاته.. فلم يمنع مطلقا من الصلاة فى أى مكان وأى أسقف يدعوه لا ألومه على الإطلاق».

ويعلق البابا على خلافه الكهنوتى مع الأنبا غرغوريوس بأن الأخير يرى أنه يمكن للزوج الزواج من أخت زوجته المتوفاة وهو ما يرفضه البابا بأن هذا مرفوض في العقيدة وأنا مقيد بقوانين كنسية وتعاليم الكتاب المقدس التى لا توافق على ذلك فالزواج فى

المسيحية يجعل الزوجين واحدا وبالتالى فإن أختها تصبح أخته وأمها أمه وأباها أباه والعكس»[٣٢].

ومعني كلام البابا شنودة أن الأنبا غرغوريوس له آراء تخالف العقيدة ومع ذلك فإن البابا لم يحاكمه على هذا.

ولكن ورغم توضيح البابا وردوده فإن هذا لم يمنع استمرار المعارضة والتى بدأت تأخذ اتجاها جديدا بالإضافة إلى الكتابات.. هذه الاتجاهات هي إصدار المنشورات والتى بدأت فى الظهور كنوع من الاعتراض على الممارسات التى يقوم بها عدد من الأساقفة والكهنة وبدأت الشكاوى ضدهم، لكن البابا لم يأخذ موقفا للتحقق من صحة هذه الشكاوى.

بدأت المنشورات في الظهور ضد هؤلاء الكهنة ثم تطورت ولم تقف عند حد انتقاد الكهنة وأخذت تذكر اسم البابا نفسه وتوالت حتى بلغت أكثر من (٣٢٤) منشورا[٣٣] بعضها بدون اسم وبعضها الآخر موقع بأسماء مثل «جبهة الإصلاح الكنسى» وأبناء القديس اثناسيوس» و«الجبهة الشعبية لتطهير الكنيسة الأرثوذكسية» و«لجنة الشباب للإصلاح الكنسى».

والملاحظ أن أعضاء هذه الجبهات غير معروفين لأحد خارج نطاقهم حتى أن البابا شنودة قال أنها أسماء حركية لأشخاص لايستطيعون أن يكشفوا عن أنفسهم، رغم ذلك فإن المنشورات أخذت طريقها إلى يد الأقباط خارج الكنيسة وتدوولت بينهم فى نطاق بدأ محدوداً ثم زاد نطاقه مع مرور الوقت وتناولت هذه المنشورات أشياء كثيرة داخل الكنيسة مثل المصروفات وزيادتها والرفاهية التى يعيش فيها الكهنة، وكذلك محاكمات القساوسة وأحوال الأديرة والمعاهد التعليمية كما أخذت بعض المنشورات تعيب علي البابا موقفه من الدولة وخضوعه لها بعد عودته لمنصبه، كما لامت عليه بعض المنشورات إبعاده لبعض رجال الدين وخلافه مع بعض العلمانيين.

وكمثال لهذه المنشورات نعرض لعدد منها.

يتحدث الأول عن البذخ الذى يعيش فيها بعض الكهنة حتى أنهم يركبون السيارات المرسيدس إذ يقول المنشور:

نريد بطريركا يرثى لفقرنا.. بدلا من رئيس أساقفة المرسيدس

قال بولس الرسول عن الرب يسوع :

«لأن ليس لنا رئيس كهنة غير قادر أن يرثى لضعفائنا، بل مجرب في كل شيء مثلنا» (عبر ٤ : ١٥).

عندما فرض اصطلاح أساقفة المرسيدس نفسه على قاموس حياتنا الكنسية المؤلمة، استيقظ كثيرون من الشعب القبطى من حالة الثقة العمياء فى أساقفة ليسوا جديرين بهذه الثقة بل إن كثيرا من الكهنة أصبحت لديهم الشجاعة لمواجهة أساقفة المرسيدس وتوجيه اللوم لهم صراحة عن تبديد أموال الفقراء فى شراء المرسيدس بالإضافة إلى القدوة السيئة فى البذخ وتعظم المعيشة، إننا يا إخوة نعبد مسيحا ولد فى مزود للبقر، ودخل أورشليم كملك راكبا على حمار وكان يمشى على قدميه بالساعات ويقطع الأميال بين بلدة وأخرى كل يوم وتعب وعرق وقطر الدم.

كنا نتوقع أنه عندما يسمع قداسة البابا بهذا الانتقاد، فإنه سيقف إلى جانب المنتقدين، ولكنه فضل الوقوف على رصيف المرسيدس الفخمة.. كان هذا أثناء زيارته الأخيرة لأمريكا (سبتمبر ١٩٩١) فاستدعى غبطته الكهنة المعترضين على المرسيدس ووبخهم بشدة وكعادته فى الشرح الممل وتضييع وقت الاجتماعات فى الكلام التافه والتريقة والسخرية والتنديد بكل من يعترض، دافع غبطته بحرارة عن المرسيدس وأساقفة المرسيدس لمدة ٣ ساعات كاملة.. نشكرك نحن الفقراء يا قداسة البابا.. نقصد يا فخامة البابا. كتر خيرك!!!

وكنا نظن أن الموضوع سيقف عند هذا الحد الشفوى، ولكن البابا فاجأنا فى مجلة الكرازة عدد ٧/ ٢/ ٩٢ بالدفاع كتابة عن المرسيدس الفخمة، وهذا استعدادا لرحلته لأمريكا المنتظرة فى شهر مارس والتى سيواجه فيها المعارضة الشديدة للبذخ البطريركى وتعظم المعيشة الذى أصبح يثير الاستفزاز.

ولكى يظهر البابا كإنسان عادي أعطى غبطته بركاته للعربية الكارو (يا قلبى لا تحزن)، وشرح أن لها فائدة وضرورة مثل المرسيدس الفخمة. العفو.. كتر خيرك يا فخامة البابا.

وشكرا علي كرمك على شعبك.. ربنا يديم علينا العربية الكارو.. ويديم عليك العربية المرسيدس الفخمة.

طبعا أنت لا تعلم أن أغلب شعبك لا يجد حتى العربية الكارو لكى تنقله إلي عمله فى الصباح، فيمشى أو يتسلق أو يتشعبط على سلم الأتوبيس ويغامر بحياته وتتبهدل السيدات والشيوخ... الخ. بينما أساقفة المرسيدس يمرحون فى شوارع القاهرة لكى ينتقلوا من مجاملة فارغة إلى مجاملة غير ضرورية. ومن أخذ اعترافات من النوع المعروف (لا داعى للتشهير)، إلى تهنئة أحد الأثرياء على عربيته المرسيدس الفخمة الجديدة وتدشينها بالزيت المقدس!!.. وربما لا تعرف يا فخامة بابا المرسيدس أن هذا الزيت المقدس لم يصل إلى نصف فقراء الأقباط ولا حتى مرة واحدة في حياتهم. وبالطبع فإن أساقفة المرسيدس لهم العذر في ذلك وإلا فكيف يسددون ثمن المرسيدس التى وصلت قيمتها ٤٠٠٠٠٠ جنيه مصرى.

لذلك يا قداسة البابا، فقد نصبت نفسك بنفسك رئيسا لأساقفة العربية العظمي المرسيدس فمبروك عليك.

فبعد أن نصبت نفسك بطريركا غير قانونى عام ١٩٧١، ثم عينك رئيس الدولة بطرك من أول وجديد عام ١٩٨٥، نصبت نفسك عام ١٩٩٢ كرئيس أساقفة المرسيدس فهنيئا لك، لنبحث نحن الفقراء لنا عن رئيس أساقفة جديد يرثى فقرنا ومجرب ركوب الكارو مثلنا ومثل مسيحنا الذى نعبده، الذى هو وحده سيدنا.

ولماذا نبحث؟ .. يكفينا القديس العظيم البابا كيرلس السادس حبيب الفقراء، الحاضر معنا بالروح الذى اشتروا له عربية مستعملة واستمر يركبها طوال فترة حبريته... هذا البطرك لم يكن مالى عينك يا بطرك المرسيدس وبالرغم من أنه وضع يده عليك كأسقف فى الإكليريكية إلى أن عضضت هذه اليد... وربما ما كانش عاجبك أيضا لأنه لم يكن يركب المرسيدس!!

نشفق عليك فى اليوم الأخير من العثرات التى سببتها للشعب الفقير.. يكفى أن نذكر لفخامتك الواقعة التالية التى حدثت أثناء تواجد أحد أساقفتك بأمريكا منذ ٤ أعوام تقريبا عندما تطوع أحد الإخوة بتوصيله إلى مكان ما.. وإذا بالأسقف يقف مترددا أمام السيارة

ناظراً إليها بتأفف واشمئزاز قائلا له: «إيه العربيات اللى بتركبوها دى وصوتها عالى كده ليه»، فأجابه الأخ قائلا: «أمال سيدنا بيركب إيه فى مصر؟! «فأجاب الأسقف بصبيانية وانتفاخ شديد: «إحنا من مدة طويلة بنركب المرسيدس».. بقى أن تعرف أن هذا الأسقف هو من أقرب المقربين إليك يا رئيس أساقفة المرسيدس..

يا فخامة البطرك.. الحق نفسك واهتم بخلاصها.. بع كل أموالك واعط قدوة صالحة للأغنياء وتعزية للفقراء ولا تضحك علينا وعلى نفسك وتقول دى ممتلكات الكنيسة وأنك راهب..... بع المرسيدس الفخمة واربح يسوع... يا من تركت محبتك الأولى وضللت الطريق وانزلق الكثيرون معك لأن أعمى يقود أعمى، يسقط كلاهما في حفرة ربنا يرحمنا ويرحمك آمين.

انتهى المنشور.

ويلاحظ فى هذا المنشور أنه لم يكن الأول الذى يتحدث عن السيارات المرسيدس التى يركبها الكهنة، ذلك أن بعض أقباط المهجر سألوا عن ذلك فى أمريكا حتى أن البابا شنودة رد على ذلك فى مجلة الكرازة في العدد الصادر في ٧ فبراير ١٩٩٢ كما جاء فى أول المنشور الذى تناولناه من قبل وتحت عنوان عربة وعربة قال «كنت سائرا فى الطريق فرأيت عربة كارو وعربة مرسيدس فخمة وكان الناس يتعجبون كيف تسير هذه إلى جوار تلك، أما أنا فقلت لنفسى كلاهما لازمتان فما تستطيعه الكارو من حمل الجوالات والأثاثات لاتستطيعه العربة المرسيدس، إن المجتمع يحتاج إلى كلتيهما وكل منهما نافعة وناجحة فى حدود إمكانياتها واختصاصاتها كأعضاء جسم الإنسان.

هذا ماكتبه البابا فى مجلة الكرازة ولكن المنشورات استمرت تهاجم ما أسمته بذخ الكهنة. وفى هذا السياق نشير إلى أن المنشور السابق غير موقع من أى جهة أو شخص.

ويقول منشور آخر موقع باسم أبناء الشهداء وبعنوان الكنيسة القبطية إلى أين؟.

«المتتبع لأحداث الكنيسة القبطية فى الفترة الأخيرة يحزنه ويروعه ما يجرى بها حاليا سواء فى داخل مصر أو خارجها. لأعاصير ورياح التخريب تعصف بها فى كل اتجاه.

صراع مع غير أقباط.

صراع مع طوائف مسيحية أخرى.

ناس تنقسم على بعضها.

لجان للمحاكمات وإنزال العقاب.

نشرات القهر والإذلال تنشر فى الصحف ويقرأها كل الناس.

أفلام الفيديو والكاسيتات البذيئة الرخيصة تباع حاليا فى الكنائس.

نكسة وانحدار لم يحدث فى أى عصر من العصور. من المسئول عن هذا الدمار؟؟ وإلى أى مدى يذهب بالكنيسة هذا الشطط والتخريب؟؟ ومن يحاسب المسئول ويوقف هذا الانحدار؟؟

آخر المهازل أو المآسى يُعزل كاهن بحجة الخروج على تعاليم الكنيسة القبطية وتشكل لجنة من لجان البطش على غرار ما كان يحدث فى العصور الوسطى وتقرر فى غيابه قطعه من جسد الكنيسة.

ولا يكتفي بهذا بل ينشر هذا الحكم للتخويف والإرهاب فى الصحف اليومية. ويستفز أعصاب الناس فى مصر وخارج مصر هذا الإجراء غير الكريم وغير المهذب وغير الإنسانى ويواجه بعاصفة من الاشمئزاز والسخط والغضب وبدلا من احتواء تلك المأساة الخلقية تعالج جريمة إصدار حكم بلا محاكمة بجريمة أقبح منها.

تجهز شرائط الفيديو المزورة والملفقة بالصوت والصورة وبها كل المهازل والبذاءات امعانا فى الانتقام والتنكيل وتشويه السمعة وتباع هذه الفضائح علنا فى الكنائس ويقف بعض الكهنة بلا حياء يدللون على هذه البضاعة الرخيصة الفاسدة.

أى ضمير يسمح بهذا الانحطاط؟

وأى أخلاق تجيز هذه الدناءة؟

نحن نستشهد بالضمير وبالأخلاق فى هذه المأساة ولا نستشهد بالدين لأن روح الدين

قد استبيحت من زمن بعيد وآيات الإنجيل قد امتهنت فى هذا العصر الردىء وسخرت وطوعت لكى تخدم أغراضا رخيصة.

البغض والكراهية حلت محل الحب والتعاطف، التشفى والانتقام مكان المغفرة والتسامح، الغطرسة والغرور والكبرياء مكان التواصل والانكسار. مفاهيم جديدة يروج لها هذا الجو الفاسد وعلى أبنائنا والجيل المقبل أن يشرب من هذا المستنقع الكريه.

قيادة الكنيسة على رأسها رجل مريض روحيا ونفسيا، رجل صور له مرضه وضعف المحيطين به أنه إله لا يخطىء ولا يراجع ولا يحاسب ونظمت قصائد الشعر تحكى أبياتها عن إلوهيته وألفت الكتب تتحدث عن أمجاده وعصفت بعقله خمر الغرور والتعالى.

وإذا رجعنا إلى قوانين الكنيسة نجد أن البابا مسئول أمام المجمع المقدس.... فأين هو هذا المجمع المقدس؟

والحقائق تقول أن معظم أساقفة هذا المجمع المقدس هم من الشباب حديثى السن محدودى الخبرة والتجربة وقد اختارهم هو شخصيا بعناية ودقة فائقة لكى يكونوا لعبة فى يده يفعل بهم ما يشاء ويستخدمهم كيفما يريد.

ولكن هيهات أن يمر مخطط التخريب هذا الذى يمارس حاليا. إن الكنيسة هى جماعة المؤمنين وجماعة المؤمنين لا يمارس عليهم الاستعلاء والقهر والادعاء.. هذه الكنيسة أسست منذ عصورها الأولى على الفكر والتحاور والمشاركة حتي رسل المسيح أنفسهم شاركوا البسطاء والجهلاء أفكارهم ومفاهيمهم.

أنهار الدماء التى سالت وشيدت هذه الكنيسة العريقة لن تسمح لمهرج أو موتور أو مريض أن يجرها إلى هذا الحضيض، أبناء الشهداء لن يسوقهم عدو النور إلى مجاهل الظلمة وكهوف الغيب والظلام.

فى الماضى عاش الأولون عصر عمود الدين ونحن للأسف نعيش عصر عمود الطين.

أبناء الشهداء

انتهى المنشور، ومن الواضح أن هذا المنشور قد صدر بعد شلح الراهب دانيال

البرامـوسى وربما أصدره بعـض أتباعه.. وهـذا الراهب كانت لـه شعبية كـبيرة فى المـنيا بالصعيد وكان عدد كبير من الشباب القبطـى يحضر محاضراته وامتد نشاطه إلى القاهرة وقام بتـأليف بعض الكـتب التى لم تـرض عنها الكنـيسة وقام أيضـا بعمل لقاء فـى قاعة المؤتمرات حضـره عدد كبير من الـشباب القبطـى وفى هذه الأيام الثلاثـة قام الأب دانيال بأفعال عجيبة اعتبرها البعض معجزات واعتبرها البعض الآخر خروجا على الدين ، فقد كان يضع يده فوق رأس الفتاة أو الشاب باعتبارأنه سيجعل الروح القدس تحل فى روحه وفى خلال ثوان تسقط الفتاة أو الشاب مغشياً عليه.

بعد ذلك بفترة بسيطة قام البابا بتجـريده من الكهنوت وانضم بعدها هذا الراهب إلى الطائفة البروتستانتية ووعظ بكنائسها بعد أن تزوج من فتاة من نفس الطائفة وقال البابا عنه أن له اتجاها بروتستانتيـا صرفا. هو حاليا يعظ فى الكنائس البروتستـانتية وهذا قلل من ثقة النـاس بأرثوذكسـيته وكـما أنه بدأ يـنشر فـكرة جديدة حـول أنه يمكـن أن يلمس الـناس فيأخذون الروح الـقدس ونتيجة أخذهـم الـروح القدس يقعون على الأرض ويـغطونهم بالملاءات.. ومثل هذه الأمور» .

لقد قال البابا أيضا حـول هذا: «لقد ظهرت في كتبه أشياء غير معقـولة مثلا تكلم عن قوة الشيـطان وقال إن الله بعد ماخـلق العالم فإن الشيـطان قام بتبديد كل شـيء أو لخبطه فاضطر الله أن يعـيد خلق العالم من جديد، وحاول أن يصل إلـى هذا لأنه يترجم ما ورد فى أول الكتـاب المقدس ترجمة تتفـق مع مبادئه بطريقـة غير مقبولة، لأنى لا أسـتطيع أن أقول بأن الشيطان يستطيع أن يخرب كل عمـل الله الذى كمله وكل ما عمله الله فى ايام الخلـيقة وأنـه أعاد خلق الـكون من جـديد. وإذا كان الأمـر كذلك فكـان من الممـكن أن يخربها من أول وجديد تانى. وفى نفس الوقت الذى يقول فيه هذا الكلام كان يقول نحن جلـوس على عـرش الله والـشيطـان ندوسه بـأقدامنـا بطريـقة لانقـبلهـا أبدا فى الاتـباع المسيحى، لأن الكبريـاء يمكن أن تتلف الناس ومن الذى يستطيـع أن يقول أنه جالس على عرش الله ونـدوس الشيطان بأقدامنـا. طبعا فيه مسـائل دينية كثيرة أدت إلـى هذا وكنت أشرح هذه الأمور لكنه لم يأخذ بهذا الشرح فدعونـاه إلى مجمع لمساءلته أو محاكمته فى كل ما يقوله فـلم يرد أن يحضر وذهب إلى انجلتـرا وبعثنا فى طلبه من هـناك ولم يحضر مرة أخرى. وبعد ذلك بدأ يستأجر قاعة المحاضرات الـرسمية فى مدينة نصر واستأجرها

بـ ١٨ ألف جنيه لمدة ثلاثة أيام مما يدل على أن هناك من ينفقون عليه من كبار الأغنياء وجمع الناس في نفس هذه الاجتماعات، بدأ بلمس الناس لكي يعطيهم الروح القدس فيقعون على الأرض من الروح القدس وبعضهم من أولاده.»

ويضيف البابا «لقد أخذت إنذارات له من قبل ذلك بسنوات واتصالات كثيرة مع أسقفه بالمنيا وبدأنا ننشر على مدى ثلاثة أو أربعة اشهر شرحا للأخطاء الموجودة ومع ذلك لم يردع إطلاقا فقدمناه إلى المحكمة الكنسية وسافر خارج البلد ورفض فتم شلحه».

ونعود إلى المنشور الذى يهاجم البابا والذي يعترض من أصدره على نشر شلح دانيال البراموسى فى الصحف. وكان السبب ما نشرته بطريركية الأقباط الأرثوذكس في الأهرام بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٩١ في إعلان مدفوع الثمن بعنوان «تجريد راهب قبطي».

يقول الإعلان: بطريركية الأقباط الأرثوذكس ..تجريد راهب قبطى.

لما كان الراهب القمص دانيال البراموسى.. قد وقع في أخطاء كثيرة ضد التعليم الأرثوذكسى ورفض المثول أمام اللجنة المجمعية المشكلة بالقرار البابوى في يوليو ٩١م للتحقيق معه وانشق عن طاعة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بكل قياداتها وعن طاعة أب اعترافه واعتمد على هيئات بروتستانتية تساعده مادياً وأدبيًا وتقيم له اجتماعات وتحضرها. لذلك قررت اللجنة المجمعية تجريده من الرهبنة والكهنوت ومنع تداول كتبه وتسجيلاته، مع دعوته إلى التوبة والعودة إلى الكنيسة وعقائدها.

وجاء في الإعلان أيضاً: الآباء الأساقفة من دير البراموس العامر.. بعد أن اجتمعوا ودرسوا قرارات اللجنة المجمعية وبعضهم أعضاء فيها يؤيدون قرار اللجنة المجمعية في تجريد الراهب: القمص دانيال البراموسى..من الرهبنة والكهنوت «ولقب أب» كما يؤيدون قرار مجمع دير البراموس بقطعه من شركة الدير وعودته إلى اسمه القديم إدوار إسحاق» وذلك لانحرافه عن التعليم الأرثوذكسى ورفضه طاعة الكنيسة بكل قياداتها وانضمامه إلى طوائف أخرى بروتستانتية لتسانده مع إدانة: كتبه ومطبوعاته وتسجيلاته الصوتية ثم أضاف الإعلان تأيدا من مجمع دير البراموس الذى قال: يؤيد الموقف الحكمي لقداسة البابا شنودة الثالث وأحبار الكنيسة الأجلاء تجاه التعاليم المنحرفة

للراهب دانيال البراموسى ويعلن إدانته لهذه التعاليم غير الأرثوذكسية ويتبرأ من عضويته بالدير إذ قطع نفسه بنفسه من شركة الآباء والانتماء للكنيسة.

انتهى الإعلان.

المثير أن هذا الإعلان استغله المعارضون للبابا واستخدموه فى عمل منشور بنفس الطريقة ضد البابا حيث قاموا بحذف كلمة راهب وأبدلوها بكلمة بطريرك فأصبحت: تجريد بطريرك قبطى واستبدلوا الراهب دانيال البراموسى باسم البابا شنودة وكذلك غيروا اسم دير البراموس الذى كان ينتمى إليه الراهب باسم دير السريان الذى ينتمى إليه البابا كما غيروا الاسم العلماني قبل رهبنته للراهب البراموسي وهو إدوار إسحاق بالاسم العلماني للبابا وهو نظير جيد».

يقول هذا المنشور: «لا تدينوا لكى لاتدانوا لأنكم بالدينونة التي بها تدينون تدانون وبالكيل الذي به تكيلون يكال لكم».

بطريركية الأقباط الأرثوذكس: تجريد بطريرك قبطي.

لما كان البطريرك شنودة الثالث قد وقع في أخطاء كثيرة ضد التعليم الأرثوذكسي ورفض المثول أمام اللجنة المجمعية المشكلة بالمجمع المقدس في يوليو ٩١م للتحقيق معه وانشق عن طاعة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بكل قياداتها وعن طاعة أب اعترافه واعتمد على هيئات خارجية تساعده مادياً وأدبيا وتقيم له اجتماعات وتحضرها. لذلك قررت اللجنة المجمعية تجريده من الرهبنة والكهنوت ومنع تداول كتبه وتسجيلاته، مع دعوته إلى التوبة والعودة إلى الكنيسة وعقائدها.

الآباء الأساقفة من دير السريان العامر.. بعد أن اجتمعوا ودرسوا قرارات اللجنة المجمعية وبعضهم أعضاء فيها يؤيدون قرار اللجنة المجمعية في تجريد الراهب: البطريرك شنودة الثالث من الرهبنة والكهنوت «ولقب أب».. كما يؤيدون قرار مجمع دير السريان بقطعه من شركة الدير وعودته إلى اسمه القديم نظير جيد. وذلك لانحرافه عن التعليم الأرثوذكسي ورفضه طاعة الكنيسة بكل قياداتها واستبداده برأيه الذاتي في إدارة الكنيسة مع إدانة..كتبه ومطبوعاته وتسجيلاته الصوتية.

مجمع دير السريان: يؤيد الموقف الحكيم الذي اتخذه المجمع المقدس . وشعب الكنيسة العريق تجاه التعاليم المنحرفة للراهب شنودة الثالث ويعلن إدانته لهذه التعاليم غير الأرثوذكسية ويتبرأ من عضويته بالدير إذ قطع نفسه بنفسه من شركة الآباء والانتماء للكنيسة.

«بكلامك تتبرر وبكلامك تدان».

انتهى المنشور.

وربما كان هذا المنشور المصطنع هو من أقسى المنشورات التى أصدرتها المعارضة ضد البابا، ربما كان أنصار البراموسى وراء إصداره.وفي مقابل هذا كانت هناك منشورات أقل حدة خاطبت البابا بلهجة مهذبة ولكنها تضمنت مطالب عديدة مثل المنشور الموقع باسم الجبهة الشعبية التى تتطلع إلى الإصلاح الداخلي للكنيسة القبطية.

هذا المنشور صدر فى شكل رسالة إلى البابا تقول:

بسم الأب والابن والروح القدس والإله الواحد آمين: قداسة أبينا المعظم البابا شنودة الثالث.. بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية.. أدام الله حياة قداستكم ورعايتكم سنين طويلة وأزمنة سلامية مديدة

«الموضوع»:

اسمحوا لنا ياقداسة البابا وحالنا أن نلفت نظر قداستكم بأنه من المعروف طبقا للقوانين الوضعية في الدنيا كلها أن لكل خطأ جزاء محدد المدة ومعلوما، فبالأولى لنا أن تكون القوانين الكنسية والإلهية أكثر عدالة ورحمة، خاصة لما نعهده فى قداستكم من روحانية واستقامة تفسير كلمة الحق الإلهية.

ولكن نظرا لكثرة التحقيقات والإيقاف عن الخدمة في الكنيسة المقدسة ولا يعرف الخادم ولا الشعب حدود هذه التحقيقات ونهايتها، فإننا وبدون الدخول في تفاصيل كل تحقيق نلتمس الحل من قداستكم في أن نطلب الآتى:

١ ـ إعلان موعد عقوبة كل كاهن أو خادم أو أسقف موقوف عن الخدمة لأن مبدأ العقاب المفتوح مرفوض وضعياً وكنسيا بل شكلا وموضوعا لأن طول المدة تعثر أسر

الكهنوت والشعب، والتاريخ يسجل ولا يخطىء وإن كان يبطىء عن هذه الضعفات التي لا نرضاها في عهد قداستكم المنير فالعدالة البطيئة هي الظلم بعينه والنار من خارجنا تريد أن تلتهمنا وتأكلنا ونحن نتضور كمدا وتعاسة وظلما فى كل مكان.

٢ ـ لايصح الزعم بالتعليل بأن السبب في التطويل غير المقبول بعدم انتهاء إجراءات التحقيق التي بأمانة يمكن إنهاؤها في ساعات أو أيام وليس أسابيع وسنين أو شهور لغرض في نفس يعقوب إذ قد تاهت وتنوعت اختصاصات مفوض قداستكم، مع ما تفخر به الكنيسة بأن لنا آباء أساقفة أبراراً وأكفاء آخرين.

٣ ـ إن هؤلاء الخدام الموقوفين عن خدمتهم والمعثرة نفوسهم ونفوس أسرهم وشعوب كنائسهم المحبة لهم والمتعلقة بهم بل ودمهم ودم أسرهم بالذات أمانة في قداستكم أمام الله ـ أيجوز الحل بين الكاهن وشعبه ولايجوز بين الأسقف وكاهنه؟!

٤ ـ لقد فقد الشعب كله على اختلاف كنائسه ثقته فيما يسمونه المجلس الإكليريكي، لما عرفه عن سيرة أعضائه وسلوكهم وتاريخ حياة أسرهم المعيب والمشين حقا. ياسيدي البابا إذ أن كرسى القضاء الكنسى أصبح الآن مشوبا ومعيبا في بعض أعضائه التى أصبحت رائحة سيرتهم غير السوية تزكم أنوف الجميع وتحشرهم!! وتعكس عدم الحكمة فى صورة قداستكم

إن استمرارية احتضان قداستكم لهم هكذا معيب ومجلب للسخط والعثرات.

٥ ـ لقد أصبحت المحاكمات الكنسية التي تفتقر إلى الحل الكنسي العادل موضع حديث سخرية شعبكم في كل مكان. ويؤسفنا أنها قد شابهت في الكثير عهد أبينا البابا يوساب الثانى، الأمر الذى لانرضاه لقداستكم إطلاقا. وإننا نتطلع إلى مبادرة سريعة تجمعون بها القطيع المعثر وتبادرون بالمصالحة العامة الشاملة لتستردوا بها صورة قداستكم المشرفة التي بدأتموها في عهدكم قبل أن يفوت الأوان.

٦ ـ نحتاج لحكمة قداستكم أيضا وإرشادكم الروحى لغربلة حفنة المحيطين بكم لما يسببونه من عثرات لافتقارهم إلى نعمة الاختصاص والتخصص. إذ قد بلغت سلبياتهم أيضا أمرا مشينا للكنيسة ولعهد قداستكم ـ إذ قد كثر التضليل والنفاق

والظلم ممن تخصونهم بالتمييز مما أوغر الصدور ونعلم أن مبدأ التوزيع العادل لأحقية الاختصاص في البيعة المقدسة مغبوط ويدعو للتقدم والنجاح والبركة.

نعلم قداستكم أن شعبكم يئن بحق ويتوجع من أسى الناس أوسموم الاضطهاد بلا مبالغة في كل مكان ونحن بلا حكمة ولا إيمان نوقد النيران فيما بيننا؟

فكفانا من نار الأعداء فينا وعلينا نحن قطيعك في كل مكان نستصرخ الحل لرفع الظلم عن آبائنا الكهنة وغيرهم بدلا من الشقاق والخلافات. ودعنا نصلح فيما بيننا بصلوات وإرشاد ورعاية راعي الرعاة وأب الآباء قداسة أبينا المعظم البابا شنودة الثالث ولم شمل البيعة المقدسة في كل مكان وإننا في الانتظار ولإلهنا المجد دائما أبديا آمين.

الجبهة الشعبية التى تتطلع إلى الإصلاح

الداخلى للكنيسة القبطية الأرثوذكسية

إن تحليل المنشور يؤكد أن الذى أصدره عدد من الكهنة الموقوفين فهو لم يتحدث سوى عن المحاكمات الكنسية للكهنة.

ولكن هناك منشورات أخرى على جانب مواز تجاوزت في أسلوبها إلى حد كبير، وتضمنت عبارات لم يكن متوقعا أن يخاطب بها بطريرك الكنيسة المصرية مهما كانت الخلافات أو الملاحظات على طريقة إدارة الكنيسة.

يقول منشور من هذا النوع بعنوان «صدّام الأقباط» وكلمة صدام هنا نسبة إلى صدام حسين وليس إلى الاصطدام:

ربما يكون عجبا أو مصادفة غير قابلة للتصديق ذلك التشابه العجيب بين شخصية صدام حسين زعيم العراق والأنبا شنودة الثالث بطريرك الأقباط وبابا الكرازة المرقسية فى مصر، وإليك أيها القارىء نوجز القليل جدا من أوجه التشابه.

أولا ـ النشأة أو المولد:

(صدام حسين): تزوجت أمه بعد موت أبيه وهو طفل صغير وكان من أسرة متواضعة.. أساء زوج أمه معاملته إذ علمه السطو فبدأ بسرقة الدواجن فى البداية ثم تدرج بعد ذلك ليسرق الماشية. وعندما كبر انتظم فى عصابات وكان اسمه حسين

التكريتي نسبة إلى تكريت وهي حي معروف للبلطجية ببغداد ولكنه غير اسمه ومنع استعماله بعد أن أصبح رئيسا للدولة.

(صدام الأقباط): كان مولده مبعث شؤم على أسرته فقد توفيت أمه بعد ولادته مباشرة، وأساءت زوجة أبيه معاملته وأصبح تأثير ذلك واضحا على شخصيته فهو يتسم بالأنانية الشديدة والقسوة وسرعة الغضب والانتقام خاصة ضد من يعارضه، كما أنه يحب التسلط والتملك، أما قاموس حياته اللغوى فقد حذف منه كل ألفاظ ومعانى السلام والمحبة والتسامح والغفران...

ثانيا: حقوق الانسان :

(صدام العراق) بلغ به الطغيان مبلغا لم يصل إليه حاكم حتى الآن فقد عطل دستور البلاد وأنشأ دستوره الخاص، وألغى كل أنواع الحريات وخاصة المؤسسات الديمقراطية بما فيها اختصاصات المحاكم بالنسبة للقضايا الهامة، كل ذلك حتى يستطيع أن يحكم شعبه بالحديد والنار.

(صدام الأقباط): حتى يتمكن من إحكام قبضته وسيطرته على المجمع المقدس وهو أعلى سلطة كنسية يمكنها عزل البطريرك فى حالة إثبات فساده، وحتى يتمكن أيضا من تعطيل جميع قوانين الآباء والرسل وأيضا الدسقولية (القوانين الكنسية) قام بتفتيت الأبروشيات فى مصر إلى أبروشيات صغيرة جدا لدرجة أنه توجد الآن أبروشية فى كل مدينة ومركز، وأخذ يرسم العملاء الموالين من الأساقفة صغار السن (أو المراهقين كما يقال عنهم). وبهذا أتيحت له الفرصة أن يلغى أهم مسئوليات المجمع المقدس وهى النظر فى الفساد المستشرى فى الكنيسة مثل سلب ونهب أملاكها وأموالها بواسطة عائلة صدام الأقباط وأقربائه، خاصة عادل روفائيل، فبدلا من محاكمته لاستيلائه على أراضى الزمالك وهى موقوفة لأسقفية الخدمات قام صدام الأقباط بتعيينه المسئول الوحيد عن أموال البطريركية!! وكذلك ألغى مسئوليات المجمع المقدس بالنسبة للنظر فى المشاكل الملحة مثل مشاكل الكنيسة بالمهجر والتى أصبحت الآن بدون رعاية روحية وأمست فى أشد الحاجة إلى رسم أساقفة وتحديد أبروشياتها، وأيضا مشاكل إساءة استخدام عقوبات

الحرمان بدون محاكمة والتى أصبحت تهدد كيان الكنيسة نفسها ويئن منها جميع الكهنة والخدام فى كل كنيسة، وفى النهاية فقد أصدر دستوره الخاص الذى يلغى بجرة قلم الديمقراطية بالكنيسة القبطية، خاصة حق انتخاب مجلس الشمامسة بكل كنيسة، معطيا لنفسه حق تعيينهم، وهو فى برجه العاجى وعلى بعد آلاف الأميال من كنائس المهجر، وبذلك استطاع أن يحكم شعب الكنيسة من خلال مبادىء الإرهاب والسيطرة.

ثالثا: الحاشية والبطانة:

(صدام العراق): أنشأ جهازا سريا للمخابرات اسمه (حنين) وبه استطاع أن يتخلص من جميع رجال السياسة الأكفاء سواء بالإعدام أو الاغتيال ـ من رجال حزب البعث وغيرهم من المعارضين ـ ممهدا بذلك طريقه إلى السلطة، وعين أقاربه وأتباعه من عصابة تكريت فى المناصب الهامة. مثال ذلك تعيين ابن عمه التكريتى حاكما على الكويت والذى استطاع فى وقت وجيز أن يقضى على الأخضر واليابس بها، ثم أنشأ الحرس الجمهورى لحمايته، واهبا لكل واحد منهم منزلا وسيارة ومرتبات ضخمة، أما سفاراته بالخارج فقد تخلص من جميع الدبلوماسيين الأكفاء وعين بدلا منهم أقاربه ومحاسيبه من بلطجية تكريت الذين لايحملون شهادات عليا ولا يجيدون حتى لغة بلادهم، وهم فى حقيقة أمرهم ليسوا سوى جهاز مخابرات لتصفية أى عراقى يعارض سياسته فى الخارج.

(صدام الأقباط): أبعد من حوله جميع الآباء الأساقفة والكهنة من ذوى المواهب الروحية والذين يقفون للحق ويطيعون الخالق ولا يخشون المخلوق، كما أنه شرد وطرد جميع الكفاءات والمواهب خاصة العلماء منهم من كليات اللاهوت مثل الأنبا غورغوريوس والدكتور جورج باوى والدكتور إميل ماهر وغيرهم واضطهد خريجى الكليات الإكليريكية (القسم النهارى) بعدم رسمهم كهنة. أما فى المهجر، فهو يرسم الكهنة من الأقارب والمحاسيب حتى الخارجين منهم عن القانون، مثل ماهر راغب حنا الذى هرب من مصر بسبب الأحكام الغيابية ضده، ولكى يخفى شخصيته عن المسئولين رسمه البابا كاهنا على كنيسة الله بكاليفورنيا باسم القس أوغسطنوس، أما حاشيته من

الأساقفة فهم من المطبلين والمزمرين الذين يسبحون للبابا ليلا ونهارا ولا يجيدون شيئا سوى المطانيات (أى السجود له وتقبيل أقدامه). وباختصار شديد هى حاشية مكممة الأفواه... ولكى يضمن ولاءهم، فإنه يكافىء المجتهدين منهم فى فن النفاق مشيدا لهم القصور مهديا لهم المرسيدس ومنعما عليهم بالألقاب الرئاسية وأقرب مثل على ذلك الأنبا بنيامين أسقف المنوفية الذى شيد له قصرا وأهدى له المرسيدس فقد أضيف إلى ألقابه لقب آخر هو «النائب البطريركى» لمدينة الإسكندرية ونفس الشىء بالنسبة للأنبا مرقس والذى كان علمانيا ويعمل سائقا للبابا لمدة ٣ شهور وما أن اكتشف فيه مواهب الفهلوة والنفاق حتى أدخله صدام الأقباط إلى باب الدير وفى لمح البصر أصبح أسقفا لشبرا الخيمة ونظرا لمواهبه الأخرى، وهى التهليب وجمع الأموال من استراليا، فقد أنعم عليه بلقب آخر وهو النائب البطريركى باستراليا، كما استحق بجدارة العطايا الأخرى إذ شيد له قصرا بشبرا الخيمة ومنحه المرسيدس. أما المقربون فإن صدام الأقباط يعطيهم سلطانا على الكنائس ذات الموارد الغنية بالرغم من أنها ليست تابعة لمطرانياتهم وأقرب مثال لذلك هو تعيين الأنبا بسنتى أسقف حلوان رئيسا لكنيسة مارجرجس بخمارويه بشبرا... وأصبح خدم تلك الكنيسة فريسة سهلة للحرمانات والقطع بدون سبب... أما كنيسة العذراء بالزيتون فقد عين شقيقه القمص بطرس جيد كاهنا ورئيسا عليها وبذلك يضمن مواردها الغنية فى قبضته.

رابعا۔ الدعاية و صناعة النفاق:

(صدام العراق): سخر الدولة بكل قطاعاتها من كتاب وفنانين وصحافة وإذاعة وتليفزيون لمدة ١٥ عاما تقيم له التماثيل والصور فى الميادين لعبادته فهو الزعيم الأوحد والقائد الملهم، وقد بلغ عدد الكتب التى صدرت فى الأيام القليلة الماضية أكثر من ٢٠ كتابا عن حياة الزعيم. ومن أمثلة هذه الكتب «القيم عند صدام حسين»، و«صدام حسين وحقائق التاريخ العربى» و«الدين والتراث فى فكر الرئيس القائد «صدام حسين» و«صدام الرفيق والأخ والقائد». وغيرها من الكتب أقل ما توصف به أنها خالية من أى فكر سواء أكان فكرا سياسيا أم اجتماعيا فهى ليست سوى عبارات إنشائية طنانة مليئة بالنفاق والأكاذيب.

(صدام الأقباط): لا يهدأ ولا ينام إلا إذا ظهرت صوره وأخبار مقابلاته مع رؤساء ومشاهير مصر والعالم فى الصحافة، فهو يسىء استغلال مجلة الكرازة، التى يرأس تحريرها، فالمفروض أنها مجلة دينية لنشر الكلمة وتمجيد اسم الرب، فقد جعلها بوقا للدعاية عن أمجاده فلا يصدر عدد واحد منها دون أن تظهر صوره ومقابلاته مع كل من هب ودب من وزير أو سفير، ولا يكفيه ذلك بل يستعين بالأقلام المأجورة للكتابة عن بطولاته وإنجازاته وشعبيته وزعامته وبطولاته المزعومة ضد السادات ومن أمثلة هذه الكتب: كتاب «السادات والأقباط» فقد نشرته جماعة الأقباط بكاليفورنيا فهو بحق وثيقة سباب واتهام كاذب لجميع الأساقفة والكهنة الذين عارضوا البابا شنودة عندما زج بالكنيسة فى متاهات السياسة، كما أنه يظهر بطولات وأمجاد البابا شنودة الوهمية كمخلص للأقباط من المسلمين، فهو ممتلىء بالدس والوقيعة لإشعال المزيد من الفتنة الطائفية ونظرا لعدم الإقبال عليه فقد كان يوزع بالمجان.

أما الكتاب الثانى والذى نشر مؤخرا فهو «البابا شنودة: حوار محظور النشر» بقلم محمود فوزى فهو قمة الدجل والنفاق إذ أنه يفرد فصلا كاملا عن التوبة، ولا أدرى أى توبة يقصد فالكاتب مسلم ولا يدرى شيئا عن عقيدة التوبة بالكنيسة الأرثوذكسية، فهى قطعا ليست توبة للخالق بل للمخلوق أى لصدام الأقباط، وفى نهاية الكتاب يضع الكاتب وثيقة غاية فى الغرابة وتستوجب المحاكمة مدعيا أنها صادرة عن المجمع المقدس ولكنها بدون توقيع . إذ أنها تعلن أن البابا شنودة هو الرأس الأعلى للكنيسة!!

أما الكتاب الثالث فهو بعنوان: «السادات والبابا: أسرار الصدام بين النظام والكنيسة» أعده أنور محمد، وهو أيضا يسير على نفس النمط، ولم يكتف البابا بالكتب، فهى لا تروى ظمأه إلى المزيد من الشهرة وجنون العظمة فهو يستأجر أيضا الصحافيين للكتابة فى المجلات عن أمجاده وبطولاته الوهمية فى مقالات طويلة ومسلسلة فى صورة حوار مع صدام الأقباط وكان آخرها بعنوان «البابا شنودة بابا المسيحية العربية، أعدها الصحفى غالى شكرى وقامت بنشرها مجلة الوطن العربى، وهى مجلة معروفة بولائها لمن يدفع مقدما، فقد كانت المجلة تكتب عن أمجاد صدام العراق وحالما عجز عن الدفع استدارت لتكتب عن مخازيه، ويقول البابا شنودة فيها ممجدا نفسه: «ليس البابا شنودة مجرد بطريرك وصل إلى السدة البابوية ليمارس السلطة الكهنوتية فى أعلى ذراها.. ذلك أن للرجل

رسالة فكرية تتجاوز الإصلاحات المادية أو القانونية.. وهو بهذه الرسالة الفكرية ينضم إلى قافلة الآباء العظام الذين مازالت أقوالهم تراثا حيا متجددا يخترق جدران العصور من الماضى إلى المستقبل.. «الوطن العربى ٢ مارس ٨٩). والعجيب أن جميع هذه الكتب والمقالات تنشر العديد من الوثائق الملفقة أو التى تخدم غرضا واحدا هو إبراز أمجاده، ولكنها تتعمد عدم نشر وثيقة هامة جدا لأنها تكذب مزاعمه ألا وهى وثيقة حكم القضاء المصرى فى الدعوى التى أقامها صدام الأقباط بمحكمة مجلس الدولة ضد الحكومة المصرية، وكان الحكم فيها أكبر لطمة وإدانة له وقد صدر الحكم وحيثياته فى ١٢/ ١/ ٨٣.

كما أنه بعد عودته من رحلته الأولى للمهجر لم يكتف بما نشره أتباعه من مدائح النفاق «إنجازات رحلته» فى جريدتى وطنى والكرازة، بل إنه أعاد نشرها فى ٦ صفحات بجريدة الأهرام بطريقة الإعلانات التجارية، بلغت تكاليفها أرقاما خيالية (مئات الآلاف من الجنيهات) أجبر على دفعها كإتاوات الكهنة والشعب القبطى المطحون من الفقر فى مصر (انظر الأهرام بتاريخ ١٥، ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩).

خامسا. الزعامة والغرور:

(صدام العراق): لا يتوانى عن شن الحروب بسبب أو بلا سبب سوى فرض زعامته على منطقة الخليج، بدأها بالحرب مع إيران التى استمرت أكثر من ٨ سنوات أضاع فيها مايزيد على مائة ألف قتيل وجريح، ولم يكفه ذلك بعد أن خرج منها صفر اليدين ومستنفداً خيرات بلده على الحروب والتسليح، وإذا به يبدأ بالانقضاض على الكويت وهو بلد صغير لايزيد تعداد شعبه على تعداد جيش العراق، مخترقا مبادىء هيئة الأمم المتحدة التى تمنع أية دولة مهما علا نفوذها وسلطانها من التدخل والسيطرة على أية دولة أخرى. رافضا كل المبادرات الدولية من أجل السلام.

(صدام الأقباط): اشتهر بحروبه المتعددة ضد أبنائه فى ساحات المحاكم فلم يخل بلد واحد دون أن تقام به الدعاوى بغرض فرض سيطرته على الكنائس، فقد بدأ حروبه ضد أبناء الكنيسة القبطية باستراليا وأصيب بضربة قاسية عندما حكمت المحكمة ضده، أما فى أمريكا فهناك ٣ دعاوى أقامها صدام الأقباط ضد أبناء الكنيسة حتى يتسنى له اغتصاب الكنائس ومواردها بعد نقل ملكيتها باسمه ليطرد الشعب الذى ساهم فى بنائها ويحرمهم من الصلاة فيها، وهو لايكتفى بذلك بل إن أحد الشهود، وهو طبيب وعضو

مجلس إدارة بكنيسة مارمرقس، كان قد أعلن فى مجلس عام قائلا «البابا مش بس حيكسب القضية وبس وإنما هيخليهم يبيعوا حتى هدومهم».. ومعروف أن لصدام الأقباط فريقا كاملا من المحامين بنيويورك وقد رصد لذلك ميزانية ضخمة جدا للصرف على القضايا والمحامين .

سادسا: الطمع وشهوة التملك:

(صدام العراق) : أراد غزو كل دول البترول لكى يصبح أغنى شخص ولكى يحقق مزيدا من السيطرة على كل شعوب منطقة الشرق الأوسط بأجمعها.. فهو يحارب تحت شعارات كاذبة متمثلا بصلاح الدين الأيوبى تارة وجمال عبدالناصر تارة أخرى، ثم محررا لفلسطين ثم اضطر أخيرا أن يستخدم شعار الإسلام وهو نفس الشعار الذى حاربه فى أول الأمر عند غزوه لإيران..

(صدام الأقباط) أراد أن يدعم مركزه المالى فى أمريكا وأوروبا واستراليا بغزو الكنائس ونقل ملكيتها باسمه، وقد أصدر قرارين بابويين الأول بتاريخ مايو ١٩٩٠) بتخصيص نسبة ٥٪ من موارد كنائس المهجر لبناء مقرين الأول بنيويورك والثانى فى لوس أنجلوس بكاليفورنيا للاستراحة، أما القرار الثانى الذى يعقبه فهو يخصص نسبة أخرى لا تقل عن ٥٪ من موارد الكنائس بأمريكا لإنشاء مبانى إكليريكيات المهجر بنفس أماكن الاستراحات البابوية المراد إنشاؤها، وقد تذمر العديد من مجالس شمامسة كنائس المهجر بسبب فرض هذه القرارات دون عرضها ومناقشتها معهم واستاءوا من أساليبه فى فرض الجباية، وخاصة أن معظم الكنائس مازالت فى طور الإنشاء فضلا عن أن مواردها محدودة، كما أن البعض الآخر مدين بمبالغ كبيرة للبنوك، أما صدام الأقباط فهو لا يعبأ بشىء إلا بتكديس المزيد من ثرواته التى لا حد لها والمودعة فى بنوك أوروبا وأمريكا والمكتوبة باسمه شخصيا... فهو يريد أن يصبح امبراطورا على حساب الطائفة الفقيرة المعدمة.

سابعا: سياسة العنف والحرب:

(صدام العراق): يلجأ إلى سياسة العنف والوحشية حتى بالنسبة لشعبه فقد أباد العديد من القبائل الكردية مستخدما سلاحا ممنوعا دوليا، وهو الغازات السامة والكيمائية.. أما بالنسبة للكويت فهو لم يكتف بضمها كإحدى محافظات العراق وإنما استباح شعبها وأملاكها بالأسلوب التتارى فقتل وشرد مئات الآلاف من الكويتيين وغيرهم من المدنيين العزل بدون سبب، كما رفض قرارات هيئة الأمم ومجلس الأمن بالانسحاب السلمى من الكويت وزج بوطنه فى حرب طاحنة ضد القوات الحليفة، قتل فيها الآلاف من شباب وطنه وأودت ببلده إلى الدمار الكامل والخراب.

(صدام الأقباط): يتصرف فى كنائس المهجر بمنطق رؤساء العصابات فإنه أثناء زيارته الأولى للمهجر شكل الجماعات الباباوية (رجالة البابا كما يدعون) وذلك على غرار الجماعات الإسلامية فى مصر فهى تقوم بفرض رأى وسياسة صدام الأقباط بالقوة والإرهاب، وهم عبارة عن فئة من بلطجية شيكاغو معظمهم من أرباب السوابق والهاربين من أحكام والمتخلفين نفسيا وعقليا، إذ قال لهم صدام الأقباط بالحرف الواحد أثناء تواجده بديترويت وسانت لويس: لو كنتم رجالتى صحيح كنتم كسرتم رجليهم ومنعتوهم من دخول الكنيسة.

وهذا بالضبط ما حدث من بلطجية البابا وأعوانه إذ أن محاضر البوليس بمدينة بيرريدج بولاية الينوى تثبت وقائع مخجلة عن اعتداء جسمانى بشع على المصلين خاصة المعارضين لسياسة البابا وحدث ذلك للأسف داخل كنيسة مارمرقس بشيكاغو فى يوليو ١٩٩٠، وأصيب البعض منهم بعاهات، ومما يدل على تورط صدام الأقباط فى هذه الجريمة أنه طلب من محاميه الخاص الدفاع عن المتهمين. أما فى زيارته الثانية فقد رفض كل الأصوات التى تدعوه إلى السلام والعفو والمحبة ولجأ إلى الاستمرار فى سياسة الحرمان والقطع بدون محاكمة بالنسبة لكل معترض على قراراته، وبدلا من سياسة الحب والغفران والتسامح وأن يبدأ مع أبنائه صفحة جديدة بالعفو عن المحرومين من أبناء كنيسة مار مرقس بشيكاغو، أرسل لهم أثناء زيارته الثانية خطابات مسجلة عن طريق محاميه بنيويورك، يقدمهم للمحاكمة بعد حوالى ٣ سنوات من العقوبة. كما أنه أرسل نفس الخطاب لأعضاء مجلس الشمامسة السابق لتقديمهم للمحاكمة أيضا، بعد أن أقام

ضدهم دعوى ثالثة فى محاكم الينوى يطالبهم بمصاريف الدعوى التى أقامها هو عليهم.. حقا إن سياسته تقوم على أساس واحد وهو إرهاب كل معارض سواء أكان من العلمانيين أو من رجال الإكليروس... ممن يقول له: لا يحق لك..

نهاية الطغاة:

لقد جنى صدام العراق على نفسه بل على شعبه المسكين وترك وراءه سواء ظل فى موقعة أو ترك موقعة لآخر أو أجبره شعبه على الترك... سيترك وراءه صفحة ملوثة ملطخة بالعار والدمار وسيحكم التاريخ على هذا الإرهابى المعتوه حكما عادلا والتاريخ قاض عادل لايرحم.. هكذا أيضا سيذهب صدام الأقباط إلى الجحيم تسبقه قراراته الأثيمة وأعمال البلطجة والإرهاب وسيترك تاريخا ملوثا بالعار والدمار كتبه هو بنفسه لنفسه.. ويا ليته استمع إلى قول الشاعر عندما قال:

وما من كاتب إلا ويفنى ويبقى دهره ما كتبت يداه

فلا تكتب بيدك غير شيء يسرك فى القيامة أن تراه.

انتهى المنشور الذى قصدنا نقله حرفيا لتوضيح دلالاته الهامة.

لقد كان هذا المنشور غير موقع ولهجته قاسية بطريقة غير مبررة وعموماً فإن المنشورات كثيرة وتناولت موضوعات عديدة ووصل الأمر بأحد المنشورات الموقعة بحرفين «م.د » (وهو أمر لم نستدل على ما ترمز إليه) إلى القول بجواز محاكمة الأنبا شنودة بل ونشر عريضة الدعوى التى تناولت العديد من الأمور داخل الكنيسة بدءا من تقسيم الأبروشيات بين عدد كبير من الأساقفة مروراً بمحاكمات الكهنة وخلافات البابا مع عدد من الإكليروس مثل الأب متى المسكين وحرق كتبه والأنبا غورغوريوس وكذلك خلافة مع بعض العلمانيين مثل الدكتور سليمان نسيم وإيريس حبيب المصرى وموسى صبرى بالإضافة إلى بعض الأمور المالية.

يقول هذا المنشور:

لماذا تفتخر بالشـىء أيها الجبار الثالث. رحمة الله هى كل يوم. لسـانك يخترع مفاسد كموس مسنونـة بالغش. أحببت الشر أكثـر من الخير والكذب أكثر من التـكلم بالصدق سلاه. أحببت كل كلام مهلك ولسان غش أيضاً يـهديك الله إلى الأبد بخطفك وبقلعك من مـسكنك ويـستأصلـك من أرض الأحياء سـلا بغيرى الـصديقون ويـخافون وعلـيه يضـحكون هوذا الإنـسان الذى لـم يجعل الـله حصـنه بل اتكـل على كـثرة غناه واعـتز بفساده» مز ٥٢ : ١-٧)

سوف نتعرض للموضوعات الآتية :

أولاً : جواز محاكمة وتنحية الأنبا شنودة الثالث .

ثانياً : عريضة الدعوى .

ثالثاً : وسائل الحكم والمحاكمة .

أولا : جواز محاكمة وتنحية الأنبا شنودة الثالث :

إن منصب البـطريرك ومسئولياته مـرتبط ارتباطاً تاماً بـالتزامه بتعاليم الـكتاب المقدس وقوانـين الـرسل والتـقلـيد فإذا أخـل البـطريـرك بها ولـم يلـتزم بهـا فارقـه روح الرب واستوجب المحاكمة ومرجعنا فى هذا الكتاب المقدس وتاريخ الكنيسة .

ففى الـعهد القديـم عندما فارق روح الرب شـاول قام الشعب بـتنصيب داود مـلكاً وفى العهد الجديـد فارق روح الرب يهوذا الأسخريوطى أحد الاثنى عـشر تلميذاً إذ أن محبته لـلمال قادته إلى خيانـة سيده وتسليمه للـموت يهوذا هذا قال عنه يـسوع المسيح : «أليس أنا اخترتكم الاثنى عشر وواحد منكم شيطان » يوحنا ٦: ٧٠ .

وفى تاريخ الكنيسـة نقرأ عن الأنبا يوساب « البطريرك ١١٥ » إذ فى شيـخوخته سيطر تلميذه (ملك) على أمـور البطريركية وأساء استخدام السلطة ونسـبت أعماله إلى الأنبا يوساب وهنا ثار الشعب على الأوضاع الخاطئة وكان من ضمن القيادات الشعبية الأستاذ نظير جيد (حـالياً الأنبا شنودة الثالث) الذى طـالـب بتنحية البطريـرك - تلى هذه الثورة الشعبية اجتماع المجمع المقدس حيث قرر تنـحية الأنبا يوساب وتعيين مـن يقوم بأعمال البطريركية .

ثانيا : عريضة الدعوى :

لقد استحوذ الأنبا شنودة الثالث على جميع السلطات الكنسية ولا توجد الآن سلطة للمجمع المقدس أو المجلس الملى وبذلك يصبح الأنبا شنودة الثالث مسئولاً مسئولية مباشرة عن كل ما يحدث فى الكنيسة وهذه بعض الاتهامات الموجهة إلى الأنبا شنودة الثالث :

البند الأول : الأنبا شنودة واعتداؤه على القوانين الكنسية :

١- رغم المظاهرات التى تزعمها الأستاذ نظير جيد منادياً بأن القوانين الكنسية لا تسمح بأن يكون الأسقف بطريركاً إلا أنه ضرب عرض الحائط بهذه القوانين وقت أن أتيحت له فرصة ترشيح نفسه للبطريركية وكان هو أسقفاً للتعليم .

٢- إهمال الأنبا شنودة الثالث لقوانين الرسل وتقاليد الكنيسة ونظم الآباء حيث ضرب عرض الحائط بمبدأ واضح وصريح وضعه آباؤنا القديسون عندما قالوا بروح الله: انتخبوا أيها الإخوة ... فصلوا (الرسل) ووضعوا عليهم الأيادى (أعمال ٦) الشعب له أن يختار والرسل هم الذين يضعون اليد وقد نادى الأنبا شنودة أسقف المعاهد الدينية والتربية الكنسية بذلك فى مجلة الكرازة السنة الأولى ـ العدد السابع ـ سبتمبر ١٩٦٥ عندما كتب من حق الشعب أن يختار راعيه ويجب وضع لائحة لانتخاب الأسقف، واستنكر فى نفس المقال مهزلة التزكيات ووسائل الضغط على الشعب والآن لا يوجد كاهن واحد فى أمريكا أو كندا اختاره الشعب. الجميع «بتعيين» من الأنبا شنودة الثالث وكذلك الأساقفة الذين رسمهم الأنبا شنودة الثالث، العديد منهم لم يرشحهم أو يخترهم الشعب .

٣- القوانين الكنسية تعتبر الكاهن أباً للشعب الذى تمت رسامته على الكنيسة التى يصلى بها هذا الشعب والأنبا شنودة يصدر حركة تنقلات وتعيينات وانتدابات دورية للكهنة وأصبح الكهنة فى عهد الأنبا شنودة الثالث موظفين وليسوا آباء .

٤- الأنبا شنودة الثالث يقسم الأبروشيات فى مصر ويفتتها ويعين العديد من الأساقفة مناقضا تعاليم الدسقولية بأن الأسقف يعتبر بمثابة الزوج لأبروشيته ويعلل تقسيم

الأبروشيات بأنه يريد أن تـصل الخدمة لكل أحد، هذا فى الوقت الذى يسمـح فيه لنفسه أن يكون أسقـفاً لمصر ولأمريكا ولاسـتراليا ولأوربا بالإضافـة إلى كونه بطريركـاً للكرازة المرقسية .

لقد وعد الأنبا شنودة الثالث منذ زيارته الأولى لأمريكا عام ١٩٧٧ بأنه سيقوم برسامة ثلاثة أسـاقفة لأمريكـا وها نحن فى نـهاية عام ١٩٩٣ ـ ١٦ عـاماً مضت ـ ولم يـف الأنبا شنودة بوعده .

٥- المحاكمـات الغيابية وبـدون تحديد مدة العـقوبة وإصداره تعـليمات غريبـة على روح المسيحية «امـنعوهم من دخول الكنيسة حـتى تثبت توبتهم» قال آباؤنـا القديسين «لا توبة خارج الكنيسة».

٦- بلغ عدد الكهنة الذين أبعدوا عن الخدمـة بدون تحقيق مع أكثرهم ٦٧ كاهناً - أما عن العلمانيين فأضعاف أضعاف هذا العدد .

٧- قيام الأنبا شنودة الثالث برسامة أساقفة أثيـوبيين فى الوقت الذى أعلنت فيه أثيوبيا انفصالها عن الكنيسة القبطية بمصر .

البند الثانى : الأنبا شنودة الثالث وتعاليمه ضد وصايا الإنجيل وتعاليم المسيح :

١- لا يجـوز للـمسيـحى أن يـتقاضـى فى المحـكمة « كـورنثـوس الأولى ٦: ١-٨» وضرب الأنبا شنودة عرض الحائط بهذه الوصية فـقام برفع قضايا فى المحاكم الأمريكية ضد أبـناء كنيـسة مار مـرقس والأنبا بـيشوى بـشيكـاجو ـ فالقـضية الأولـى طالب فيـها البطريرك بملكية الكنيسة وإدارتها وقد حكـم لصالح الأنبا شنودة الثالث فى هذه القضية ـ القضيـة الثانية مطالبـة مجلس الكنيـسة بدفع مصاريف الـبنك فى القضية حـيث إن الأنبا شنودة قـد أدخل البنك المـوجود به حساب الـكنيسـة كطرف فى القـضية وهذه القـضية خسرهـا الأنبا شنودة ودفع مـصاريف البنـك ـ القضية الـثالثة مطالـبة خمسة مـن أعضاء مجلـس الكنيسـة بالمصاريف الـتى دفعها الأنـبا شنودة الـثالث فى القـضية والتى بـلغت حوالى ١٢٠ ألف دولار، وهذه القضـية خسرها الأنبا شنودة ـ القضية الرابـعة طالب فيها الأنبا شـنودة الثالـث أعضاء مجـلس الكنيـسة الخمسة بحوالى ٤٠ ألـف دولار وهى من

تكاليف القضية وانتهت هذه القضية بالتراضى ودفع الأعضاء الخمسة مبلغ ٨ آلاف دولار للأنبا شنودة لرغبتهم فى إنهاء المشاكل .

٢- لا تشهد على قريبك شهادة زور (خروج : ٢٠: ١٦) وشاهد الزور لا يتبرأ والمتكلم بالأكاذيب لا ينجو (أمثال ١٩: ٥) ضرب الأنبا شنودة عرض الحائط بهذه الوصايا وأرسل أسقف الخدمات الأنبا سرابون للشهادة بالزور فى القضايا المذكورة فى البند عاليه وسجلات المحكمة بها الأدلة الكافية على ذلك ـ وللعلم عندما طلب منه أن يصلى قداساً بالكنيسة قال « سيدنا باعتنى علشان أشهد فى المحكمة فقط» .

٣- مسيحنا قال : إن أخطأ إليك أخوك فوبخه وإن تاب فاغفر له (لو ١٧ : ٣) وأيضاً : « خطاياكم لا أعود أذكرها » والأنبا شنودة يقول : أنا أصفح ولكن لا أنسى ويعلل ذلك بقوله : الرهبان فى الدير بيسلموا على بعض ويقولوا : أخطيت حاللنى والكاهن فى القداس بيقول للشعب : أخطأت حاللونى « واللى فى القلب فى القلب » الأنبا شنودة الثالث لا يقبل توبة التائبين .

٤ ـ مسيحنا قال: «أحبوا أعداءكم». والأنبا شنودة فى تسجيل له ضد القمص متى المسكين يقول: «المحبة مش ممكن تكون من جانب واحد.. مستحيل».. وفى نفس الشريط يقول: «أنا اختبرت فى حياتى إن الشخص اللى ما أعاقبهوش ربنا مايسبهوش».

٥- مسيحنا قال : للثعالب أوجرة ولطيور السماء أوكار وأما ابن الإنسان فليس له أين يسند رأسه «متى ٨: ٢٠». والبابا شنودة يصرف أموال الفقراء والمحتاجين بالملايين فى شراء المقرات البابوية واحد فى شرق أمريكا وآخر فى غربها وثالث فى استراليا ورابع فى لندن وخامس فى هونولولو .

البند الثالث : أعمال مشينة تحدث لأول مرة فى تاريخ الكنيسة

١- قرارات ما يسمى « اللجان المجمعية » تنشر فى الجرائد الرسمية بما فيها من تجريح مثل قرار تجريد أحد الرهبان واتهام الطائفة البروتستانتية بمساندته له .

٢- المعاملة القاسية التى لاقاها الأب القس إبراهيم عبده من الأسقف بيشوى بالتهديد تارة والتخويف المعنوى تارة أخرى والحصول منه على إقرار كتابى بأنه أخطأ ومن ثم

استعمال هذا القرار كمستند به يبرر نفيه إلى دير فى إدفو بعيداً عن شعبه وعن زوجته وأولاده .

٣- الأسقف بنيامين واستفزازه لكاهن كان يقضى الأربعين يوماً بعد رسامته فى الدير مما جعل هذا الكاهن لا يتم الأربعين يوماً ويخلع ثياب الكهنوت ويعود إلى وظيفته العلمانية وللعلم هذا الأسقف له قصر خاص مفروش بأفخر الأثاث بجوار دير البراموس وعليه لوحة رخامية مكتوب عليها اسمه .

٤- الأسقف بسنتي وتصرفاته المشينة بكنيسة خمارويه بناء على تعاليم الأنبا شنودة الثالث .

٥- استدراج أحد الكهنة المعترضين على سياسة الأنبا شنودة الثالث إلى الدير وهناك تم الاعتداء على الكاهن بالضرب ثم القيام بحلق لحيته لإذلاله .

٦- أصدر الأنبا شنودة الثالث أوامره للأنبا بسنتى بجمع كتب القمص متى المسكين من المكتبات وحرقها - تمت هذه المهزلة فى فناء دار البطريركية وعلى مشهد من الجميع.

٧- فى رحلته من أمريكا إلى هونو لولو واستراليا اصطحب معه السيدة لبيبة الشهيرة بمارسيل زوجة الأستاذ ماهر راغب حنا المحامى (حالياً القس أوغسطينوس حنا) وللعلم فالسيدة مارسيل هى أخت زوجة الأستاذ عادل روفائيل .

٨- سيدة مطلقة عينها الأنبا شنودة لتدرس فى الكلية الإكليريكية .

٩- إحدى السيدات المعروفات فى الوسط الفنى تقوم بخدمة السكرتارية الخاصة له.

١٠- سيدة فاضلة حدثت معها معجزة ـ تبنى الأنبا بيشوى عمل شريط فيديو لها تشرح المعجزة ـ أمر البابا شنودة الثالث بحرق هذا الشريط وذلك لأنها قالت عقب مقابلتها للأنبا شنودة ـ : أنا شايفة عليه روح شريرة .

١١- كنائس المهجر تترك بدون كهنة لفترات طويلة بهدف الضغط على الشعب مثل ما حدث فى كنائس كثيرة ونخص بالذكر كنيسة مار مرقس والأنبا بيشوى بشيكاجو ـ ومما يزيد الطين بلة أن الأنبا شنودة يقول فى شريط فيديو أثناء تواجده فى كليفلاند :«لم أترك كنيسة شيكاجو بدون رعاية لحظة واحدة ».

١٢- ازدياد حالات الطلاق فى أمريكا للدرجة التى اتخذ منها الأنبا شنودة الثالث مادة لتسلية الشعب أثناء المحاضرات الأسبوعية التى يلقيها كل يوم أربعاء بالعباسية إذ يقول لهم : « الطلاق هناك زى وجبة من الوجبات يعنى فطار وغدا وعشا وطلاق» ثم يضحك ببلاهة .

١٣- انتشار السيمونية وقبول الأنبا شنودة الثالث للرشاوى من الكهنة الذين يريدون أن ينتقلوا إلى كنيسة بها موارد مالية أكثر مثل ما حدث مع القس صموئيل ثابت حيث تم نقله من كنيسة فى أتلانتا ثم إلى كنيسة أكبر فى فيلادلفيا وأخيراً إلى أكبر كنيسة فى المهجر تقريباً ـ كنيسة مارمرقس والأنبا بيشوى بشيكاجو .

١٤- من أعمال السيمونية أيضاً فإن الأسقف بيشوى يرتشى لإصدار تصاريح الزواج للمطلقين وأيضاً لإصدار قرارات بالطلاق .

البند الرابع : الأنبا شنودة وموقفه من أصحاب الضمائر الحرة :

الأنبا شنودة يطارد كل أصحاب الضمائر الحية والعقول الحرة لأن هؤلاء لهم القدرة على التساؤل وهذا التساؤل يشيع فى القيادة الخوف من المعارضة. أمثلة لهؤلاء الأشخاص :

١- الدكتور جورج حبيب بباوى : دكتوراة فى الفلسفة واللاهوت من جامعة كمبريدج ـ كان مدرساً بالإكليريكية ـ فصله الأنبا شنودة بل طارده حتى غادر البلاد المصرية .

٢- الأنبا غرغوريوس : أسقف الدراسات العليا والبحث العلمى اتهمه الأنبا شنودة بالشعوذة ومنع تداول مؤلفاته وبالتالى لا يستطيع أى كاهن أو أسقف أن يدعو الأنبا غرغوريوس للصلاة خوفاً من العقاب الذى ينزله عليه الأنبا شنودة .

٣- الأب متى المسكين : اتهمه الأنبا شنودة بالهرطقة ومنع تداول كتبه التى تعتبر مراجع هامة فى الكنيسة القبطية بل جمعها وحرقها على مشهد من الناس فى فناء دار البطريركية .

٤- الدكتور سليمان نسيم : اتهمه الأنبا شنودة بالخيانة لمناداته بإصلاح الأوضاع

الخاطئة فى الكنيسة وذلك فى مجلة مدارس الأحد ـ وهذه المجلة أيضاً صدر قرار من الأنبا شنودة بمنع توزيعها فى الكنائس مما اضطر هيئة التحرير إلى توزيعها مع باعة الصحف .

٥- الدكتور أميل ماهر : حصل على دكتوراة من الخارج فى اللغة القبطية فصدر كتاب بقلم القمص ثيودوسيوس بإيعاز من البابا شنودة بأن اللهجة التى يستعملها الدكتور أميل غير اللهجة المتداولة فى الكنائس .

٦- الأستاذة إيريس حبيب المصرى : فصلها الأنبا شنودة من معهد الدراسات القبطية لمناداتها وكتاباتها بضرورة اختيار البطريرك من بين الرهبان كتاب« تاريخ الكنيسة القبطية» الجزء الخامس .

٧- الدكتور مينا بديع عبد الملك : هاجمه الأنبا شنودة لمدة ٣ ساعات فى اجتماع الكهنة .

البند الخامس : الأنبا شنودة وانتهاكه حرمة الموتى :

١ـ فى سبتمبر ١٩٨٩ فى أثناء نزهة بحرية فى خليج هوسن بمدينة نيويورك قال : السادات لما انضرب بالرصاص بقى كله خروم فما عرفش يغادر الأرض إلا لما ياخد معاه صواميل !! « يقصد المتنيح الأنبا صموئيل » وضحك هو وضحك معه المزمرون والمطبلون - واستاء أصحاب الضمائر الحرة .

٢- مهاجمته للقديس مثلث الرحمات الأنبا كيرلس السادس فى حديثه الذى أدلى به لمجلة الوطن العربى .

٣- اتهامه للصحفى الكبير ومعلم الأجيال الأستاذ موسى صبرى بعد وفاته بأنه لم يكن ابناً للكنيسة .

٤- حديثه الأخير عن المتنيح الأنبا بولس أسقف حلوان واتهامه بأنه كان يقبل الرشاوى .

البند السادس : الأنبا شنودة وانفرداه بالسلطة المطلقة ساعده على :

١- التزوير فى انتخابات المجلس الملى .

٢- تعيين ابن أخيه الأستاذ عادل روفائيل سكرتيراً للمجلس الملى ومديراً للديوان البطريركى ومن ثم فإن الأستاذ عادل روفائيل استطاع أن يستولى على أراضى البطريركية والقصة لم تنته فصولها عند هذا الحد إذ عندما أراد بعض أراخنة الشعب إحاطة الأنبا شنودة بالعلم كانت إجابته : « اللى يشك فى عادل روفائيل يشك فىّ » ... أستغفر الله العظيم !!

٣- الاستيلاء على إيرادات الكنائس ذات الدخل الكبير وإيداعها فى حسابات خاصة فى البنوك الأجنبية .

٤-تبديد أموال الكنيسة فى زياراته المتكررة هو وحاشيته لأمريكا واستراليا وأوربا وهاواى دون هدف سوى التنزه والإقامة فى أفخم الفنادق إذ أن تكاليف الليلة الواحدة للنوم فقط للشخص الواحد حوالى ٣٠٠ دولار .

٥-فرض الإتاوات على بعض الأديرة والكنائس فى مصر وعلى جميع كنائس المهجر « مما جعل مهمة الكهنة الأساسية فى المهجر الآن هى جمع الدولارات لكى توفى الجزية للأنبا شنودة لئلا يغضب عليهم » هذه المبالغ يضمها الأنبا شنودة إلى حساباته الخاصة به هو وأقاربه .

يقول الحكيم « حيث لا تدبير يسقط الشعب أما الخلاص فبكثرة المشيرين » (م : ١١ : ١٤)

البند السابع: مع الحكومة :

١- إشعال نيران الفتنة الطائفية ليس فقط بين أفراد الشعب الواحد والتى بدأت بمسيرة الكهنة فى أحداث الخانكة سنة ١٩٧٢ بل وبين أفراد الكنيسة الواحدة .

٢- مساعدته فى تهريب بعض الأشخاص الذين أعلنت الدولة القبض عليهم مثل ماهر فوزى وماهر راغب ـ فالأول اختلس أموالاً من الدولة فأواه الأنبا شنودة فى دير السريان وغير اسمه إلى إيليا (وظل علمانياً دون رسامة) ولا أحد منا يعلم أين هو الآن. أما الأستاذ ماهر راغب حنا المحامى فكان اسمه ضمن قائمة المطلوب القبض عليهم فى أحداث عام ١٩٨١ فهذا رسمه الأنبا شنودة كاهناً فى مدينة كوفينا بولاية كاليفورنيا باسم أوغسطينوس حنا .

٣- عندما قامت الحكومة بتحديد إقامة الأنبا شنودة بالدير عام ١٩٨١ وإلغاء قرار تعيينه كبطريرك ثار على كل من كان يظن فيهم الولاء والإخلاص له لأنهم لم يقوموا بمظاهرات ضد الحكومة تطالب بالإفراج عنه .

٤- يعقد الأنبا شنودة الثالث اجتماعات مع بعض أراخنة الشعب ورؤساء الطوائف الأخرى ويوعز لهم بأمور سياسية قد تؤدى إلى الفتنة الطائفية .

٥- فى اجتماعه بالمجمع المقدس والمفروض فيه مناقشة الأمور المختصة بالكنيسة يتحدث الأنبا شنودة عن أمور سياسية مثل تصريحاته الأخيرة بانتخاب أحد المرشحين دون الآخر .

البند الثامن : الأنبا شنودة وعقدة الخوف على حياته :

قال الحكيم : «الشرير يهرب ولا طارد » (إم ٢٨: ١) .

- جميع عرباته المرسيدس مصفحة لحمايته ضد الأعيرة النارية .
- تغيير الأقفال الإلكترونية للبطريركية كل ٦ شهور .
- تغيير أرقام تليفوناته الخاصة بصفة مستمرة .
- اقتناء كلاب للحراسة داخل البطريركية، وللعلم فقط هذه الكلاب تأكل الشيكولاتة المستوردة من سويسرا !!!
- جميع تحركاته فى المهجر تحت حراسة مسلحة وتبلغ تكلفة الساعة الواحدة التى تدفع للشخص الواحد ٥٠ دولاراً .

ثالثا : وسائل الحكم والمحاكمة :

إن محاكمة الرؤساء ومنهم البطريرك لها وضع خاص فمن المعروف أن أى رئيس يسئ استخدام السلطة أو لا يحترم القانون فإن شعبه هو أول من يشعر بالظلم وتدهور الأمور وكلما طالت فترة الأوضاع الفاسدة زادت ثورة الشعب مما يؤدى إلى عواقب وخيمة وهذا ما نخشى حدوثه فى كنيستنا . لذلك يجب محاكمة الأنبا شنودة الثالث قبل انفجار الموقف .

البطريرك إما أن يحاكم محاكمة كنسية أو محاكمة مدنية أو كليهما معاً ففى حالة

محاكمة البطريرك محاكمة كنسية يقوم المجمع المقدس والمجلس الملى بتشكيل مجلس للمحاكمة ومن ثم يقوم المجلس بإخطار أو إعلام جميع أفراد الشعب لكى يتقدم كل من له تظلم أو مشكلة سببها الأنبا شنودة .

أما فى حالة محاكمته مدنياً ففى هذه المحاكمة تناقش جميع الأمور التى نسبت إليه من حيث كسر القوانين الوضعية والتى منها الاعتداء على حريات الأشخاص وتبديد أموال البطريركية والتى تعتبر أموالا عامة تملكها الكنيسة وليس شخص البطريرك واستغلال السلطة الكنسية فى الأمور السياسية ، تغذية روح الفتنة الطائفية ، إعلان الحرب على كل من له رأى مخالف لرأى الأنبا شنودة .

أما إذا كانت المحاكمة مدنية كنسية فإنه تتكون لجنة من بعض رجال الإكليروس ومن رجال القانون ومن أراخنة الشعب على أن يكون من بين هؤلاء بعض من أبناء المهجر الذين ينادون بالإصلاح منذ سنين ومعروفون بدفاعهم عن الحق وهذه بعض قوانين الدسقولية التى بموجبها يجب عزل وتنحية البابا شنودة الثالث فوراً ومطالبته بالتعويضات للخسائر التى سببها للكنيسة مادياً ونفسياً ومعنوياً .

يقول الدسقولية فى الباب الرابع :

«من يتبع الراعى السوء فإن موته ظاهر أمامه » ويقول القانون ٥١ ، ٥٤ من قوانين الآباء الرسل : « وأسقف بحقد ليس هو أسقفاً بل هو اسم كاذب عليه وليس هو من قبل الله بل من قبل الناس ولا يتعالى الأسقف على الشمامسة والقسوس » .

ويقول القانون التاسع من قوانين مجمع نيقية سنة ٣٢٥م :

« وإن استعمل الأسقف الحقد والحنق فلينزل عن رتبته » .

وجاء أيضاً فى الباب الثامن من الدسقولية ويشمل هذا الباب : الأسباب التى إذا ثبت على الأسقف أو البابا شىء منها سقط من درجته وقطع من رتبته وعددها فى هذا الباب خمسة وعشرون سبباً ومن هذه الأسباب :

« أى أسقف كان حقوداً أو سريع الغضب حتى أنه يربط ويحرم فى كل وقت ولا يتخلص عن هذا ويلزم الوقار وترك الحقد حتى لا يستعمل الحرم فى كل وقت فليسقط من درجته» (قانون ٢١ من قوانين مجمع نيقية سنة ٣٢٥ م) .

أى أسقف أو بابا يوجب القـضية على أحد ظلماً فالنقمة تخرج مـن فمه على نفسه (الدسـقولية الـباب الخامـس) كما نصـت أيضاً فـى نفس الـباب (الباب الخـامس) أن الأسقف لا يربط ولا يحرم بغير حق وبدون محـاكمة عادلة فإن هو ربط وحرم بغير حق طلباً للتشفى (الانتقام) من الناس والتـماس ذاتهم (إذلالهم) وخضوعهم له فليكن هو المربوط المحروم من الله .

أى أسقف أو قسـيس لا يقبل الخاطـئ إذا تاب فليقطـع لأنه خالف قول المسـيح : « إنه يكون فرح كثير فى السماء من أجل خاطئ واحد يتوب » « قوانين الرسل ٣٦ ، ٤٧ » .

أى أسقف عرف بشهادة الـزور والوقيعة فى الناس (أ . د) أو استعمل الـكبرياء على الناس ويرى فى نفـسه أنه أجلهم (أعظمهم) ويـرى شعب الله بعين القلـة فلا يكون له الذكر الحـسن فى حيـاته ولا الرحمـة من الله بـعد مماته. (قـانون ٢٩ ، ٤١ ، ٤٢) من قوانين الآباء الرسل .

هذه هى قوانين كنيستنا المحبوبة وقوانين آبائنا القديسين العظماء» .

انتهى منشور المحاكمة .

وهكذا نرى أن المنشورات تطورت بشكل كبير من الهجوم على بعض الكهنة المقربين إلى البـابا إلى الهجـوم على البطـريرك نفسـه وتعددت هذه المنـشورات وتناولت مـسائل عديدة (انظر إلى بعض المنشورات الأخرى فى ملحق الوثائق)

لقد تصاعد الموقـف بل وقد وصل الأمر إلى الصحف وكانت لى تجـربة شخصية فى الاقتراب من المعارضة وكيفية معالجة الكـنيسة لهذه القضية وردود الأفعال لدى الشارع القبطى وذلك عندما وصلت إلى يدى هذه المنشورات عن طريق بعض الأصدقاء الأقباط ونشرت تحقيـقاً عنها في مجلة روز اليـوسف بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٣ بعـنوان منشورات المعارضة فى الكنيسة المصرية :

(ليس مهماً هنا أن ننـشر نص التحقيق بالكامل ولكنى أشير إلـى مقاطع منه كنوع من الرصد للموضوع الذى وجدتنى أراقبه بدقة :

«إن المعارضة ليست بدعة في الكنيسة المصرية والخلافات بين الباباوات وبعض الأقباط موجودة فى كل العصور والبابا شنودة نفسه اختلف مع البابا كيرلس بطريرك الأقباط السابق، ولكن الجديد فى المعارضة هذه المرة هو إصدارها لبيانات متعددة تعرض فيها وجهة نظرها بقسوة وحدة والغريب أن معظم هؤلاء المعارضين كانوا ذات يوم من أنصار البابا وهناك جانب كبير منهم من أقباط المهجر الذين وقفوا مع البابا أيام أزمته مع السادات، أما الجانب الآخر من المعارضين فداخل مصر ومعظمهم كانوا من أنصار البابا مثل جمال أسعد عضو مجلس الشعب السابق والذى كان مقرباً من البابا وكان أول من زاره فى الدير أثناء تحديد إقامته وقبل عودته إلى ممارسة مهامه كبطريرك للأقباط .

إن حجم المعارضة ليس كبيراً بين الأقباط ولكنه يتصاعد والاستجابة لهم ضعيفة حتى الآن وإن وجدت مردوداً بين المثقفين .

وتحفظات المعارضين يمكن رصدها فى ستة أشياء هى: عدم وجود لوائح منظمة للمحاكمات الكنسية وعدم وجود لوائح مالية تراقب إيرادات البطريركية ومصروفاتها وعدم وجود حلول جذرية لتصاريح الزواج المعطلة فى المجلس الإكليريكى وعدم النهوض بالأديرة والرهبنة والسماح للرهبان بالخروج من الأديرة والعمل على إلغاء الخط الهمايونى ومناقشة ما رفع إلى الجهات الرقابية بالدولة من تقارير عن ميزانية هيئة الأوقاف القبطية التى قال عنها المشرف عليها أنه لا يعرف عنها شيئاً .

إن لى هنا بعد أن رصدت هذه المطالب أن أقول أنها خلطت بين مطالب عامة للأقباط مثل إلغاء الخط الهمايونى والنهوض بالأديرة وبين مسائل يهتم بها عدد غير كبير من الأقباط مثل عدم وجود لوائح مالية تنظم إيرادات ومصروفات البطريركية ومناقشة تقارير الجهات الرقابية لميزانية الأوقاف القبطية وهى مسائل لا تهم إلا من يعرفها ويطلع على بعض أسرارها داخل الكنيسة نفسها أى أن هناك من المقربين للبابا أو الذين عملوا فى مناصب تتيح لهم معرفة بعض الجوانب المالية كانوا وراء هذه المنشورات .

وهذه المطالب بالإضافة إلى مطالب أخرى خاصة بالكهنة فقط مثل تنظيم المحاكمات الكنسية .

نعود إلى التحقيق حيث قلت أنه أضيف إلى هـذه المطالب ما يسمى بديكتاتورية البابا حيث يرى المعارضون أنه انفرد بحكم الكنيسة واستطاع فرض آرائه على الجميع وحسب ما قاله جمال أسـعد عضو مجلس الشعب أن البـابا، تخلى عن المبادئ الديمـقراطية التى كان ينـادى بها قبل توليـه البابايـة، وذلك بعد أن أحكـم سيطرته علـى المجلسين الـلذين يقودان الكنيسة وهمـا المجلس الملى الذى يقود الكنيسة مالياً وإدارياً ويضم فى عضويته ٢٤ شخصاً من المـدنيين. وأما المجلس الثانى فـهو المجمع المقدس ويضم جمـيع المطارنة والأساقفة علـى مستوى الجمهورية ويـختص بالجوانب الدينـية ومحاكمة المهرطـقين فى الدين، وتمت سيطرة البابا على المجلسين بقيام الـبابا بعمل قائمة بأسماء المرشحين الذين يرغب فـى نجاحهم ـ من الـطبيعى أن يـختار الأقباط قائـمة البابا فـى ظل تقديسـهم له ـ وبالتالى أصبح المجلس تابعا له ولا يستطيع أعضاؤه معارضة البابا خاصة بعد أن رسمهم كشمامسـة فأصبحت لهم رتبـة كهنوتية أما المجمـع المقدس وهو أعلى سلطـة روحية فى الكنيسة فقد سيطر عليه من خلال زيادة عـدد أعضائه وتعيين عدد من الأساقفة الموالين له وذلك عن طريق إنشاء أبـروشيات جديدة يرأسها أساقفة جدد حيث كـانت كل محافظة بها أبروشيـة واحدة وقام البابا بتقـسيمها إلى أبروشيـات وتعيين أساقفة جـدد يخضعون لسلطته، ولهذا فقد المجمع المقدس أى صلاحيـة فى مناقشة أى مشاكل عقائدية أو روحية فالذى يعارض البابا داخل المجمع يحاصر من الأغلبـية ويتجنبونه مثلما حدث مع الأنبا غرغوريوس أسقف البحث العلمى الذى كـانت له آراء فى جوانب عقائدية تمس التطور مثـل قضايا الـطلاق والزواج وهـو أمر يرفضـه البابا ولـذلك أصبـح الأنبا غرغـوريوس معزولاً من الجميع حـتى أن أحدًا من الأساقفة لا يجرؤ على دعوته للـصلاة فى أبروشيته حتى لا يغضب البابا شنودة .

وللدقة فإننى رصدت فى المقابل فى هذا التحقيق أراء مؤيدى البابا حيث قالوا: إن ما يفعله البابا ليس أمراً ديكتاتورياً وكثـير من الكهنة يعارضون البابا دون أن يمسوا والأب متى المسكين الذى له مؤلفات وآراء لا يرضى عنـها البابا لم يقدم إلى أى محاكمات رغم الخلافـات بيـنهمـا وإن البـابا حـين يختـار قائـمة فى المجـلس المـلى يـضع نصـب عينه الأشخاص الـذين يمكـنهم مساعـدته فى إدارة الكـنيسة وإن الأقبـاط. يؤيدون البـابا بلا حدود كرمز لكل الأقباط .

وربما يكون فى رأيى الآن أن أهم ما جاء بهذا التحقيق هو ما جاء على لسان اثنين من رجال الدين الموقوفين: الأول هو القس إبراهيم عبد السيد والذى قال أن عدد الكهنة المعاقبين فى عهد البابا أكثر من ٦٧ كاهناً والثانى هو القمص دانيال وديع الذى قال أن بعض هؤلاء الكهنة المبعدين لم يجدوا أمامهم مفرا سوى العمل كسائقى تاكسى أو فى المقاولات وكذلك كموظفين فى بعض مطرانيات الصعيد .

وبكلام القسيسين انتهى التحقيق فى المجلة والذى أثار جدلاً واسعاً فى الوسط القبطى بين المؤيدين والمعارضين. هذا الجدل هو الذى يجعلنى أعرض لهذا التحقيق هنا إذ سرعان ما تلقيت عديداً من ردود الأفعال، ولكن قبل أن أعرضها يحسن أن أقول ملاحظة عابرة وهى أننى قررت أخذ رأى البابا فى الأمر وحاولت ذلك بالفعل والتمست المجلة إجراء حوار مع البابا قبل نشر الموضوع، ولكن الكنيسة لم ترد على هذا الطلب وبعد النشر جاءت ردود الأفعال فى صورة عشرات المكالمات والخطابات التى توضح أن هناك كثيراً من القضايا داخل الكنيسة يجب مناقشتها وأن بعض هذه الخطابات كان يؤيد البابا وتؤكد على هذا وتطلب عدم التدخل فى شئون الكنيسة، وكانت هناك على الجانب الآخر خطابات تطالبنا بمواصلة النشر عما يحدث داخل الكنيسة. ومن بين هذه التعقيبات نشرت روزاليوسف فى عددها التالى بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٩٣ خطاباً موقعاً من ١٦ محامياً يعلنون رفضهم لهذه المنشورات ويستنكرونها ويؤكدون تأييدهم للبابا كما نشرت خطاباً آخر موقعا باسم جبهة الإصلاح الكنسى ولم يحتو سوى على أسماء عدد كبير من الكهنة الموقوفين.

أما رد الفعل الرسمى للكنيسة فقد جاء فى صورة مقال كتبه الدكتور غالى شكرى ونشرته روزاليوسف بعد ذلك بأسبوعين فى عددها الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ورغم أنه قال أنه يكتب من تلقاء نفسه ولا يعبر عن الكنيسة إلا أن فى مقاله ما يؤكد أن الرد كان بناء على اتفاق مع قادة الكنيسة وأن المقال هو الرد شبه الرسمى على ما نشر وأن الكنيسة أرادت توضيح الأشياء دون أن يذكر اسمها صراحة وأوكلت ذلك إلى الدكتور غالى شكرى الذى أرفق بمقاله مستندات مالية عن مرتبات الكهنة الموقوفين لا يمكن الحصول عليها إلا بموافقة المسئولين فى الكنيسة.

يقول الدكتور غالى فى مقاله :

ولست أظنني بحاجة لأن أنفى عن نفسى صفة المتحدث الرسمى باسم أية جهة مهما بلغ احترامى لها ولا باسم أى شخص مهما بلغ توقيرى له كذلك فإنى لست منتسباً على أى نحو إلى أى من المؤسسات أو الجمعيات المدنية أو الدينية التابعة للكنيسة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بالرغم من تقديرى للعاملين فيها جميعًا، أقول هذا حتى لا يحسب حرف من كلامى لإحدى هذه المؤسسات أو عليها. وأخيراً فإننى أعترف بأننى لست متخصصاً فى أى شأن من شئون الكنيسة ولكنى أتابع تاريخها كمثقف وطنى وأتابع حركتها كمواطن مصرى .

ولأن واحدا من الذين سألتهم روزاليوسف قال : إن المعارضة لا تمثل الجماهير لكنها تحظى برضا المثقفين فقد رأيت من واجبى وأنا رجل يمارس العمل العام من موقع ثقافى عدة عقود أن أرفع الصوت قليلاً : ليست هناك معارضة بالاسم والرسم الذى يقصده ثم أرفع الصوت عالياً لأقول ولا علاقة للمثقفين بهذه المعارضة الوهمية من قريب أو بعيد .

ولعل الذى يتهم الجماهير بالجهل يصادر أصلاً على الديمقراطية كما أن الذى يعترض على وصول الشباب من المثقفين رهباناً إلى المناصب الكهنوتية الرفيعة إنما يصادر أصلاً على الثقافة. وهو تناقض فادح يقع فيه من لا صلة لهم بالجماهير ولا بالمثقفين» .

إن غالى شكرى هنا يرد على جمال أسعد والرأى الذى قاله أن المعارضة تجد صدى لدى المثقفين ولكن الجماهير مع البابا فى ظل تقديسهم له، ولكن الدكتور غالى فى نفس الوقت لم يرد على الاتهام الخاص بدكتاتورية البابا وسيطرته على المجلس الملى والمجمع المقدس، ونلاحظ أيضاً أن الدكتور غالى يؤكد أنه ليس متحدثاً باسم أى جهة أو أى شخص، لكننا إذا مضينا في قراءة المقال فسنكتشف أنه حصل على معلومات ومستندات تؤكد أن المسئولين فى الكنيسة فتحوا له الأوراق ليحصل على المعلومات التى تؤيد وتوثق مقاله .

يقول الدكتور غالى :

ماذا إذن عن الذين تم إيقافهم عن العمل ؟

يقول القس إبراهيم عبد السيد فى تحقيق روزاليوسف : إن الموقوفين عددهم بلغ ٦٧ قسيساً وهو ما يتنافى والحقيقة المسجلة فى المجلس الإكليريكى لشئون الكهنة الذى يذكر أن عدد هؤلاء القساوسة الذين تم تحويلهم إلى هذا المجلس ثلاثة عشر قسيساً على مدى اثنين وعشرين عاما جلس خلالها البابا شنودة الثالث على الكرسى البابوى من بين أربعمائة كاهن فى كنائس القاهرة والإسكندرية التى تخضع مباشرة لرعاية البابا.

وفيما يلى أسماء القساوسة الثلاثة عشر :

١ - القس دانيال وديع .

٢ - القمص لويس جبرائيل .

٣ - القس شاروبيم برسوم .

٤ - القس إبراهيم عبد السيد .

٥ - القس إبراهيم عبده .

٦ - القس جورجيوس أمين .

٧ - القس أرميا بولس .

٨ - القمص فيلبس مرقس .

٩ - القس يوحنا جرجس .

١٠ - القمص أنسطاسى شفيق .

١١ - القس تكلا لبيب .

١٢ - القس أرميا ميخائيل .

١٣ - القس أندراوس عزيز .

والإيقاف عن العمل فى الكنيسة لا يعنى نزع الرتبة الكهنوتية ووقف مرتبه، فالذى يقرأ كلام القس دانيال وديع من أن بعضهم يعمل سائقى تاكسى يفترض فوراً أن الكنيسة أوقفت مرتباتهم ولكن الواقع يكذب هذا الكلام تكذيباً قاطعاً، وأمامى الآن كشف مرتبات الكهنة ـ شهر يوليو ١٩٩٣ ـ وحسب توقيع القس أنسطاسى شفيق فإنه تقاضى مبلغ خمسمائة واثنين من الجنيهات وخمسين قرشاً. وقد ضوعف هذا المبلغ فى شهر أغسطس من نفس العام لأسباب إنسانية ثم عاد إلى وضعه السابق فى شهر سبتمبر والقس المذكور أحد الموقوفين، أما القس إبراهيم عبد السيد فيذكر المجلس الإكليريكى لشئون الكهنة المؤرخ ٨/ ١١/ ١٩٩٣ يوم صدور عدد روزاليوسف أنه تقاضى من ١/ ١/ ١٩٩٣ إلى ٣٠/ ٩/ ١٩٩٣ مبلغ ثمانية آلاف ومائتى جنيه، وهذا يكفى رداً على من قال أن مرتب الكاهن لا يزيد على خمسة جنيهات ولكن المرتب الفعلى للقس إبراهيم عبد السيد لا يزيد فى الأحوال الطبيعية على ستمائة وتسعين جنيهاً زادت فقط عشرين جنيهاً خلال ازدهار كتاباته على صفحات جريدة الشعب ضد الكنيسة .

هذا ما كتبه الدكتور غالى ويتضح منه ببساطة أنه حصل على هذه المعلومات من داخل الكنيسة، فالمرتبات هى من صميم ميزانيات الكنائس ولا يطلع عليها أحد إلا العاملون بها أولمن يتم الإذن له بالحصول عليها. إنى أكرر هذه الملاحظة وأعرف هذا ولكن هذا التكرار ضرورى .

نعود إلى مقال الدكتور غالى شكرى الذى يقول : ولأن جلسات المجلس الإكليريكى سرية كما ذكرنا فإن الرأى العام يفتقد الدليل المادى على عدالة الأحكام التى صدرت بحق الموقوفين عن ممارسة الشعائر ومنها ما يمس الأحوال الشخصية كالزواج، ولكننا سنضرب هنا مثلاً واحداً فقط على خطورة الأخطاء التى يمكن أن يقع فيها الكاهن لأن هذا المثل خرج من يد الكنيسة إلى القضاء، وهى قضية قسيس ملأ الدنيا ضجيجاً، وقد تقدم إلى محكمة القضاء الإدارى فى مجلس الدولة بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٨٨ يطلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر من المجمع الإكليريكى بعزله وتجريده من درجاته الكهنوتية، هذا هو القمص دانيال وديع الذى أوقف فعلاً عن العمل بقرار المجلس المؤرخ فى ١٥/ ١٢/ ١٩٨٧ والمنشور فى الأهرام بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٨٧ وقد حكمت المحكمة بعد

العـديد من الجلسات استنـفدت عاماً كـاملاً، حكمـت المحكمة بـرفض الدعوى بـعدم اختـصاصها ولائـياً بنظـر الموضوع وبـاختصاصـها وبقـبول الدعوى شـكلاً وفى الطـلب العاجل برفض طلب تنفيذ القرار المطعون فيه وألزمت المدعى بالمصروفات» .

وبالـطبع فـإن ما كتبـه الدكتـور غالى شـكرى أثار كـثيرا من الجـدل خاصة أنـه طال القسـاوسة الثلاثـة والذين أرسلـوا تعقيبـات وردودا إلى المجلة كـما وصلت إلـى المجلة عشرات الخطـابات مع المعارضة وضـدها، ولكن ولظروف خـاصة بالمجلة لم تـنشر هذه الردود واعتذرت روزاليوسف عـن عدم مواصلة النشر بعد رجاء من شخـصيات كنسية كبيرة بأن الـكنيسة لن تستـطيع الرد على أبنائـها وأن هناك أشياء خاصة لا يـجوز نشرها، واعتبرت المجلة أنها أدت دورها ومهمتها بتنبـيهها لما يحدث فى الكنيسة وخطورة تجاهل الأمر. وكان أن اخـتارت المجلة تعـقيبيـن نشرا فى نفـس العدد مع مقـالة الدكتـور غالى شكرى وكانت الرسالة الأولى موقعة باسم جبهة الإصلاح الكنسى وجاء فيها :

«قال البطريرك : «إن المجلس الإكليريكى له صفات الكنسية والمدنية وأن المادة ١٧ من لائحة المجالس الملية الـصادرة بأمر عال فى ١٤ مايو ١٨٨٣ تعطى للمجـلس الإكليريكى شرعيته المدنية إلى جانب الشرعية الدينية» .

ونحن نـقول: كيف يسلـب المجلس الإكليـريكى النظـام القضائى المصـرى جزءاً من اختصاصاته بعد توحيد وخضوع جميع المصريين له بعد إلغاء المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمجالس الملية.

وقال البطريرك : إن اللوائـح الخاصة بالمحاكمات الكنسية وعقوبـاتها واضحة جداً فى قانون الكنيسة الذى أشارت إليه المادة ١٧ ».

ونحن نقول : نحن نتحداكم أن تظهروا للشعب هذه اللوائح التى لم يسمع بها شعبنا بأية وسيلة من وسائل الإعلام .

وقال البـابا : «إنه فى فترة الـعقوبة، الكهـنة تصرف لهـم مرتبات كاملـة والعلاوات والمخصصـات الإضافية مـهما صدرت منـهم أخطاء جـديدة أثناء فتـرة عقوبتـهم مادام كهنوتهم مستمراً» .

ونحن نقول : أين هى هذه المخصصات والمرتبات والعلاوات التى صرفت للآتية أسماؤهم فى الفترة التى مرت من تاريخ طردهم من كنائسهم حتى تاريخ الإعلان عن وقفهم أو تجريدهم وهى شهور طويلة بل سنوات. القمامصة والقسس دانيال وديع وأندراوس عزيز ويوسف عزيز وشنودة عزيز وأنطونيوس فهمى وشنودة أمين ويوسف عوض الله ويعقوب سوريال وغيرهم كثيرون بل أين هى رعايتكم الأبوية لأسرهم خلال فترة وقفهم أو بعد تجريدهم

جبهة الإصلاح القبطى الكنسى .

ومن الواضح أن الجبهة استشعرت أن البابا سيقول هذا الكلام أو أنه أجاب تساؤلات بهذا المعنى فى لقاءاته الجماهيرية بالكاتدرائية .

أما الرسالة الأخرى فكانت من أحد كتاب مجلة مدارس الأحد فى ذلك الوقت وأحد المهتمين بالشئون القبطية وهو كمال زاخر والذى كتب مقالاً تحت عنوان كيف يكون لقاء فرقاء الكنيسة وقال فيه :

أوجز فى سطور تصورى فى الإشكالية المطروحة فى نقاط محددة :

١ - إن الكنيسة ليست جزيرة منعزلة بل هى جزء من الوطن وأعضاؤها هم فى نفس الوقت مواطنون فى غير ثنائية أو انفصالية، يعيشون همومه وينتشون بأفراحه وانتصاراته لذا فالكنيسة كائن حى له معاناته ويحفل بالتصادمات والاتفاق والاختلاف لكن لا يقع فى مصيدة الصراع بحكم تكوينه .

٢- إن التفريق بات ضرورياً بين توجهات الخلاف السياسى وبين نظيره الكنسى ، لاختلاف الهدف واختلاف الأساليب والأدوات والآليات المتاحة والمستخدمة فى كل منهما إلى درجة التباين واللا لقاء. وأخال أن محاولة اصطناع صراع داخل الكنيسة - بين الصراخ والصمم- سيكون من نتيجتها أن تحترق كل المراكب وستتحول حركة التاريخ إلى الخلف فنقع أسرى الجمود والتخلف .

- فى قضية المحاكمات الكنسية ، نتفق تماماً مع ما جاء على لسان الإخوة المحامين فى بيانهم المنشور على صفحات المجلة فى قولهم : «إن هذه المحاكمات إنما تجرى وفق قانون إنشاء المجالس الملية وأن القانون قد نظم تشكيل المجلس الإكليريكى الذى يختص

بمحاكمة الكهنة». ولم يكن اختلافنا أبداً حول نزاهة هذا المجلس وإنما كان المطلب الملح : توافر « قانون كنسى معاصر » يتيح محاكمة عادلة للآباء، فهل يعقل أن تظل كنيسة يقاس عمرها بعمر المسيحية ذاتها بغير قوانين معاصرة مجردة وعامة وموثقة ؟وهل يعقل أن تتأرجح المحاكمات ونتائجها مع قامة المدبر صعوداً وجموداً وهبوطاً ؟

وهل يقبل أن تظل مصائر الآباء معلقة على حالة رضا قد تتوافر أو لا تتوافر ؟

وبينما يقول القانون برياسة قداسة البابا للمجلس فإن الواقع يقول إن رئاسة المجلس الإكليريكى عملياً توكل لأحد الآباء الأساقفة من أصحاب الكراسى من خارج القاهرة، بينما كان الأقرب إلى روح النص أن توكل لواحد من الأساقفة العموميين الأكثر تفرغاً وربما تخصصاً . وبحكم الموقع يكون أكثر قرباً من قداسة البابا يستلهم فكره وروحه وحنكته فى إدارة القضايا بشكل أبوى .

وثمة أمر محير أن قرارات المجلس هى «الإيقاف المفتوح» على ذمة القضية والذى قد يمتد لسنوات طويلة تؤثر بالسلب على حياة الواقع تحت المحاكمة معنوياً وروحياً واجتماعيًا، وقد ينتقل إلى العالم الآخر وما زالت قضيته مطروحة. ويقودنا هذا إلى نقطتين : الأولى أن يكفل هذا القانون توافر«الشرعية الإجرائية» وإتاحة الفرصة أمام المتضرر للاعتراض أواستئناف الأحكام وهو ما تقره القوانين الوضعية والأولى بها القوانين الكنسية. والثانية أن تأتى معبرة عن فلسفة العقوبة ـ للمخطىء ـ فى المسيحية وهى رد الخاطىء عن طريق ضلاله بحسب نص الكتاب (أيها الإخوة إن ضل أحد بينكم عن الحق فرده أحد فليعلم أن من رد خاطئاً عن ضلال طريقه يخلص نفسه من الموت ويستر كثرة من الخطايا) رسالة يعقوب ٥ : ١٩-٢٠.

٥- إن أسلوب المنشورات المجهلة ، نرفضه من الأساس ولا نطرح ما يجىء بها على مائدة البحث تحت أى تعليل ، فالمصارحة والمكاشفة الواضحة أقصر الطرق لتحقيق المصالحة والسلام. أما ادعاء الخوف فهو يكشف عن نقص إيمانى وعدم ثقة، لا يقبلان من الساعى لتصحيح المسار ، وخاصة أن كثيرا من هذه المنشورات تحفل بكثير من الألفاظ المتدنية التى تنم عن إفلاس روحى وفكرى .

٦- إن دعوتنا فى هذا الظرف : أن يحتوى منهج الحب الحقيقى كل الأطراف ، ولنتباحث معاً بغير منطق المنتصر والمهزوم ، خوفاً على الأجيال الواعدة من أن نسلم لها تراثا قمنا ـ عمداً أو فى جهالة ـ بتشويهه ورغم تخمة الساحة بالتعليم والوعظ إلا أن حجم الإيمان المعاش والمختبر لم يرق بعد ليوازى حجم الكلام. ومسيحيتنا لم تكن يوماً كلاماً وإنما اختبار يعاش عبر السمع والبصر واللمس والمعايشة وأخال أننى لست بحاجة إلى تأكيد أن صرح الكنيسة فوق الأشخاص ولن تؤثر فيه مساجلات هناك أو مناوشات هنا، وأن اللقاء بين أعضاء الجسد الواحد لا يعنى مساساً بالكرامة الشخصية لأى منهم ، ولا يعنى خضوعاً قسرياً لفريق أمام آخر. لأننا فى النهاية فريق واحد يحملنا مركب واحد، ونصرخ أن انتبهوا فالمياه تكاد تجرفها وقد تغرقها تعالوا بنا ننزح هذه المياه بقوة وإصرار وسرعة، ساعتها سنكتشف أن نفوساً كثيرة تصرخ لنعبر إليها ونعينها لكنها خافتة بفعل صليل الصراع ، الفائز فيه خاسر .

أخشى أن يكون العدو داخلنا وأخشى أن يصير حوارنا وكأنه حوار فرقاء.

ومن الواضح أن كاتب المقال حاول أن يكون موضوعياً وأن يبين الأخطاء التى وقع فيها الطرفان سواء المعارضة أو قادة الكنيسة ... ولكن ورغم إعلان المجلة عن إغلاق الملف إلا أن عشرات الردود وصلت إليها من مصر ودول العالم وقالت المجلة إنه إيماناً منها بإدارة الحوار الديمقراطى فى المجتمع فتحت الموضوع، وإيماناً منها بوحدة الوطن ودفاعاً عن العقيدة والعقل ومن هذا المنطلق كان النظر لقضية المعارضة فى الكنيسة. ووصلت عشرات الردود وتجمعت لدينا مئات الأوراق والمستندات المتضادة والمتناقضة والتى صار طبيعياً أن يلجأ أصحابها للقضاء إذا كان التصور قد وصل مداه وإذا كان الحق سنداً ودعماً لهم. ولهذا نغلق الملف مع التأكيد على أهمية الحوار فى حياتنا وأنه أهم قوانين التطور».

ولقدكان من بين هذه التعليقات والردود التى وصلت فيما بعد ولم تنشر مقالات للقساوسة الثلاثة الذين جاء ذكرهم فى مقال الدكتور غالى ونظراً لأن هذه المقالات لم تر النور فإننى أنشرها هنا كاملة حتى تكون الصورة واضحة أمام الجميع .

الرسالة الأولى من القس انسطاسى شفيق وتقول :

نظراً لما جاء بمجلة روزاليوسف بخصوصى فى عدد ٢٢نوفمبر ١٩٩٣ بمقال الدكتور غالى شكرى ، تحت عنوان « أسرار المعارضة للبابا » وزج اسمى دون وجه حق ضمن الكهنة الذين حولوا للمجلس الإكليريكى وأننى موقوف وأننى أصرف مرتباً ضخماً وهو مبلغ ٢ , ٥٠٠ [خمسمائة جنيه واثنين من الجنيهات] ...

أرجو نشر الآتى تحت مسئوليتى الشخصية بما لى من حق النشر والرد الذى يكفله لى قانون الصحافة دفاعاً عن النفس أمام هذه التهم الكاذبة .

أولاً : أننى لم أكن معارضاً يوماً لقداسة البابا ، بل كنت ومازلت مختلفاً معه ، وخلافى معه بالكلمة المكتوبة والمعلنة المطعمة بعصارة الحق ، معبرة عن الرأى الحر الذى له جاذبية خاصة لا يقوى المغرض على مقاومتها، أنا مختلف ولكنى لست معترضاً. وخلافى مع قداسته كان بسبب نشر منشورى «طوق النجاة» و«القربة المثقوبة » الأول بتاريخ ٥/ ١١ / ١٩٨٠ تحت عنوان طوق النجاة فى محنة الكنيسة الأرثوذكسية وفيه نددت بالمحاكمات الظالمة والتشهير بالآباء والكهنة والدعوة للالتفات إلى ما هو أهم وهو المشاركة فى هموم الوطن وتجميع الصفوف بعيداً عن الطائفية وروح البغضة.

أما منشورى الثانى وهو «النفخ فى القربة المثقوبة» فكان عبارة عن استنكار من جانبى لما يحدث بالخارج لتشويه صورة مصر وسمعتها والنيل من كرامة رئيس الدولة بالقيام بالمظاهرات بالخارج بقيادة الكهنة الذين يرسلون من هنا من مصر للخدمة بالخارج. وقلت بالحرف الواحد فى منشورى هذا: أنه وللأسف الشديد أن الذين هتفوا ضد مصر فى الخارج وشوهوا سمعتها هم الذين رقاهم البابا بعد عودتهم إلى قمامصة وخورى أبسكوس وأساقفة».

ثانياً: فى ديسمبر ١٩٨٠ قطع مرتبى وخفض إلى ٥,٥٥٠ ، خمسة جنيهات وخمسة وخمسين قرشا (مرفق صورة من كشف المرتب الصادر عن البطريركية + صورة من كشف المرتبات للكنيسة) دون أن يجرى معى أى تحقيق عن أية مخالفة، إنما كان ذلك رد فعل البطريركية لإصدارى منشور طوق النجاة .

يعيرنى السيد الدكتور غالى بأننى أتقاضى هذا المبلغ المذكور ... وهذا المبلغ هو أقل بكثير جداً مما يتقاضاه غيرى من الزملاء الذين رسموا معى أو بعدى، مع العلم بأن البطريركية امتنعت فى الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٧ عن زيادة حصة التأمينات الاجتماعية وأضاعت حقى فى التأمينات الاجتماعية ، فأنا ليس لى معاش يذكر لا من الدولة ولا من الكنيسة (الرزق على الله) .

هذا المرتب المذكور لم يكن هكذا مع أول مرتب صرف لى من ١ /٣/ ١٩٨٧ بل هو حصيلة العلاوات الحكومية والكنسية حتى تاريخه (قل لى يا سيادة الدكتور ، وماذا يفعل هذا المبلغ وأنا مريض بالسكر والضغط والناصور والشيخوخة ولى أسرة وهل تعيرنى على مرتبى الذى آخذه من كنيستى وليس من جيب أحد أو منحة من أحد وليس لى أى دخل آخر لا من الصحافة أو غير الصحافة كما يدعى علىّ البعض على عكس زملائى الكهنة الذين لهم إلى جانب مرتبهم دخل خاص من الخدمات الكنسية المختلفة والتى قد تصل إلى أضعاف أضعاف المرتب .

على العموم شكراً لقداسة البابا لتصحيح وضعى برفع مرتبى من [٥,٥٥٠] خمسة جنيهات وخمسة وخمسين قرشا إلى هذا المبلغ وإنى أطالبه بما يعوضني عن ضياع حقى من الخدمات الكنسية .

ثالثاً : إننى أستنكر هنا المنشورات التى تصدر من الخارج أو الداخل بدون توقيع صاحبها والتى تريد أن تنال من شخص قداسة البابا، فمنشوراتى وما كتبته ـ وأكررها ـ أنها خلاف فى الرأى موقعة منى وتحمل اسمى ووجهة نظرى مؤيدة بالأدلة والمستندات والصور ، وإلا ما جرؤت على ذلك، وقد لجأت إليها بسبب رفض البابا لقائى منذ عام ١٩٧٩ وحتى تاريخه .

رابعاً : أقول لم أكن يوماً معارضا لقداسته فأنا أقدر قيمة البنوة حتى مع التحقيقات والاستدعاءات بل القبض علىّ أكثر من مرة ويشرفنى أن أطلعك على بعضها .

خامساً : بخصوص تحويلى إلى المجلس الإكليريكى ياسيادة الدكتور المثقف وأنا واحد أملك شجاعتى وأقول لك ، لقد غرر بك، وأوقعوك فى الفخ لأن هذا كذب ومحض افتراء. لقد طردت من كنيستى يوم ٢٠/ ٢/ ١٩٨٧ بعد احتلال البطريركية

بمعرفة القس أنجليوس ميخائيل (حالياً بكندا) للكنيسة ليلاً ومعه شرذمة من الفتوات الذين يحملون العصى والسلاح وأغلقوا باب الكنيسة بالجنزير الحديد فى وجهى ومنعى ومنع المصلين من الدخول .

وفي نفس اليوم فوجئت أن السيد مأمور القسم يصطحبنى ومن معى إلى القسم لاطلاعى على المحضر البوليسى المحرر ضدى والبلاغات الباباوية ضدى والتى تقضى جميعها بمنعى من دخول الكنيسة .

طردت من كنيستى بدون تحقيق وأول تحقيق أجرى معى كان بعد عامين بالقاهرة وكانت التهمة الموجهة لى هى عن منشور طوق النجاة ٢٥/ ٥/ ١٩٨٨ ولم أدان فى شىء وكان حاضراً المحاكمة الأنبا بولا الذى أطلبه شاهداً على ما أقول وأربعة عشر كاهناً من القاهرة لا أعرف منهم أحدا بأن قدم لى الأنبا بيشوى رئيس المجلس الشكر وقال لى بالحرف الواحد أمام الجميع: أقدم الشكر أصالة عن نفسى ونيابة عن المجلس الإكليريكى للأب القس أنسطاسى شفيق لماقدمه وأثبت به حسن بنوته للبابا وللكنيسة ولكنى لم أعد حتى الآن .

سادساً : أنا لست موقوفاً يا سيادة الدكتور كما تزعم وتدعى علىّ ظلماً، فأنا بموجب قرار البابا الذى هو بخط يده المؤرخ بتاريخ ٢١/ ٢/ ١٩٨٧ما نصه «إلحاقاً بقرارنا رقم ٣ يصرف للقس أنسطاسى شفيق من مالية البطريركية مرتب كامل بدرجة زملائه الذين تمت رسامته معهم مع منحه أجازة بمرتب إلى حين التحقيق معه فيما هو منسوب إليه من أخطاء كنسية وعقيدية .

سابعاً: فى المحاكمة الوحيدة التى أجريت معى وحتى تاريخه لم يخبرنى أحد بأية أخطاء لاهوتية ولى أكثر من عشرين مؤلفاً بالكنيسة، أحدها قدم لى مقدمته الأنبا بيشوى «كتاب أعمال الرسل» بخطه وبتوقيعه، يتغنى فيه بعظمة هذا العمل، والثانى وهو «اللاهوت فى إنجيل يوحنا» أمر قداسة البابا بتوزيعه على الكنيسة بعد مراجعته لى ووزع بنفسه منه هدايا على جميع آباء كهنة الإسكندرية ومعى المستند الدال على ذلك.. أين هى الأخطاء حتى أصححها والذى ذكر بقرار البابا رقم ٤ ، وأنهى أمر الخلاف المزعوم.

ثامناً : للأسف الشديد رغم إلحاحى الشديد والمطالبة بمقابلة قداسة البابا لأعرف ما هو الخطأ الذى ينبغى أن أتوب عنه كما يزعمون، لم يمكننى ذلك وإنى أطالب بإتاحة فرصة أن يعلن للعامة وعلى الملأ خطئى إن وجد، بل مستعد للمحاكمة من جديد عن أى خطأ ينسب إلىّ لاهوتى أو غير لاهوتى .

وهل جرمى هو حبى لمصر؟ أى حبى لوطنى والدفاع عن سمعته ومناداتى فى منشوراتى المختلفة بنبذ الطائفية والحيلولة دون عزلة الكنيسة عن الوطن ورفض تدخل مجلس الكنائس العالمى فى شئوننا الخاصة، هذا المجلس المعروف بمخططاته السياسية بالدول؟

قضيتى هى قضية كاهن أحب كنيسته ووطنه حباً جماً، وليست قضية منشور للدفاع عن الكهنة وليس كما يزعم البعض أننى صليت بدون موافقة البابا أو .... إلخ وجميعها رددت عليها بالمجلس الإكليريكى وشكرت على ما قلت وعلى ما قدمت .

عندى من الملفات والمستندات ما هو كفيل بإعادة فتح ملفات التحقيق ضد كل من سولت له نفسه للإساءة إلى مصر. وقضيتى هى قضية التاريخ المشرق المشرف للكنيسة القبطية التى أفتديها بروحى ودمى كما أفتدى معها وطنى.

أخيراً يا قداسة البابا أستمحيك العذر في سماحك لهذا الدكتور ولغيره بالتطاول علىّ على مدى أكثر من ١٤ (أربعة عشر عاماً) فيها كنت ملتزماً الصمت. أما الآن فإنى أعلن أننى يوم أن أتعرف على المعارضة سأنضم إليهم وأتحول من مخالف إلى معارض لأقود المعارضة الحقيقية والإصلاح الكنسى الحقيقى ، بالعقل والفكر وروح الإنجيل وليس بالتشهير وتصيد الأخطاء بل بالنقد البناء المفيد، ألم يكن أجدى للكنيسة أن تجمع أبناءها وتتعدى كل هذا. بات أخيراً أن أذكر أنه مساومة من الأنبا بيشوى وبعيداً عن المجلس الإكليريكى للعمل على رجوعى للكنيسة وبعد إلحاح شديد قدمت من التنازلات وأجبرت على التوقيع على إقرارات أذكر على سبيل المثال أننى قمت برسامة كهنة وشمامسة، وهذا ما لم يحدث ولكن طلب منى ذلك على سبيل الاسترضاء للرئاسة

الدينية وإشباعا لرغبة الأنبا بيشوى رئيس المجلس الإكليريكى وجميعها خارج التحقيق الذى أجرى معى بمعرفة المجلس الإكليريكى .

القس: **انسطاسى شفيق .**

انتهت الرسالة والتى أرفق بها كشف مرتبات صادر من كنيسة مار جرجس بالشاطبى وتوضح أن مرتب القس خمسة جنيهات و٥٥٠ مليماً خلال شهر ديسمبر ١٩٨٠ أما الرسالة الثانية فهى للقمص دانيال وديع ويقول فيها :

كم أنى دهشت حينما فوجئت بعرض مشكلتى على صفحات مجلة روزاليوسف بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٩٣ كمثل مؤسف للآباء الكهنة الذين تم إيقافهم بأمر المجلس الإكليريكى ولذلك أطرح أمامك الحقائق التالية لعلك تتعظ يا دكتور وتعرف الحقيقة:

١- قبل أن يحكم المجلس الإكليريكى غيابياً دون محاكمة والإعلان عنى أخذت خطاباً رسمياً من اللجنة البابوية بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٨٢ لأخدم بكنيسة العذراء بمسطرد .

٢- رغم كل الأنشطة التى قمت بها من قداسات وعشيات ورحلات واعترافات واجتماعات وتأسيس مشغل ودار حضانة وزيارات فوجئت بطردى من الكنيسة شفوياً عن طريق القمص يوحنا زميل الخدمة بأمر من قداسة البابا، ليس أنا فقط بل خمسة عشر قساً، الذين أخذوا خطابات ليعملوا فى كنائس القاهرة ، وكان ذلك فى ١٢/ ٢/ ١٩٨٣ .

٣- ظللت أربع سنوات طريد الشارع بلا مرتب ولا كنيسة ولا مساعدة وعلىّ عبء مسئولية أسرة مكونة من ستة أفراد وأولادى بمدارس خاصة ، وتوجهت مرتين إلى قداسة البابا بدير الأنبا بيشوى. المرة الأولى بكيت بدموع أتوسل إليه وأستعطفه ولكنه رفض رفضاً نهائياً والمرة الثانية رفض مقابلتى أو الحديث معه !!

٤- ماذا تنتظر منى يا دكتور وأنا طريد الشارع بلا سبب وتأكدنا بعد ذلك أن البطريركية صممت على إلغاء جميع أعمال اللجنة البابوية احتقاراً لأعمالها فى شخص هؤلاء الكهنة .

٥- فما كان منى إلا وأن تقدمت إلى مجلس الدولة أطعن فى قرار المجلس الإكليريكى الصادر ضدى بعد أربع سنوات من الجوع والتشريد يعلن عنى بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٨٧ ولكن للأسف تقدمت البطريركية بعدة مغالطات واتهامات حتى استند القضاء الإدارى عليها ولما تحولت القضية من القضاء الإدارى إلى الإدارية العليا جاء تقرير مفوضى الدولة بعدم الاختصاص ولكن بإلغاء قرار التجريد ومن ثم نطقت المحكمة بالحكم الآتى : حكمت المحكمة الإدارية العليا بإجماع الآراء بقبول الطعنين شكلاً وفى الموضوع بالرفض.

٦- رغم تقرير هيئة المفوضين ص٨ : ومن ثم تيقن الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفى موضوعها بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة .

٧- لذلك لابد أن تعرف يا دكتور غالى أن المحكمة الإدارية العليا أعطتنى حق إلغاء قرار المجلس الإكليريكى ورغم أننى تقدمت بمذكرة أثبت فيها اختصاص مجلس الدولة بقضايا الكهنة فتقدمت بقضية القمص سرجيوس التى حكم له فيها بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٥٢ برئاسة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى وقدمت غير ذلك خمسة أحكام لمحكمة النقض أثبت بها اختصاص مجلس الدولة بقضايا موظفى البطريركية، لكن أرجو أن أسألك: لماذا لم يحكم لى بعد هذا كله؟ هل لأنك ذكرت بعض الأخطاء المنسوبة؟ كلا.. فإنى فى إيجاز أعرفك موقفى من هذه الأخطاء التى ذكرتها .

١- زواج المطلقين من غير تصريح كتابى من البطريركية .

إن هذا العمل طبقا للائحة الموثقين قانون ٣٠ إذ يقول : على الموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج مطلقة بزوج آخر بعد الاطلاع على إشهار الطلاق أو حكم نهائى كما جاء فى حكم محكمة الأحوال الشخصية بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٨٩ مادة (١) لسنة ١٩٨٨ برئاسة الأستاذ محمد الرشيدى رئيس المحكمة واثنين مستشارين وذكر الحكم. ولما كانت لائحة الموثقين لم تشترط تصريح البطريركية فى إتمام عقود الزواج إنما أوجبت التحقق من خلو الزوجين من الموانع الشرعية والقانونية أما التصريح يا دكتور فإنها كلمة لم ترد فى قوانين الأحوال الشخصية. إنما نظام فقط لا يعطل ولا يبطل الزواج بدونه .

٢- تحقيق النيابة معى بخصوص عقود زواج : شكراً لله أن معى قرارات حفظ من نيابة شبرا بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٨٩ فى تحقيق مع السيدة فيفى يوسف وهيب فى المحضر رقم ١٧١٨ لسنة ٨٩ إدارى شبرا، وخطاب حفظ فى التحقيق مع تفيدة وهبة جرجس روض الفرج. أما للأسف الشديد يا دكتور التحقيق الثالث فى نيابة الساحل والذى كانت البطريركية لها اليد فى هذا التحقيق إذ توجه الأستاذ جورج لويس اللاديوس بعد حفظ التحقيق بالنسبة لى كشاهد سليم النية وحول القضية إلى جناية تزوير وأخذت حكم براءة فيها ورقم القضية ٥٣٢٩ لسنة ٨٧ برئاسة المستشار مصطفى على بدران وتاريخ الحكم ١٨/ ١١/ ١٩٨٩ .

٣- أما اعتبار عقود الزواج باطلة التى أبرمتها فهذا كلام لا صحة له إطلاقاً إلا عقد زواج السيد رءوف داود بطرس وزوجته عطيات ونيس رزق ورغم أننى حررته قبل الإعلان عنى بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٨٦ إلا أن الزوجة هربت مع راهب اسمه بشرى الصمويلى فأرادت البطريركية أن تخدمه وأعطته خطابا أن هذا زواج باطل لأنه لم تتم فيه المراسم الدينية ولم تأخذ المحكمة لا بالشهود ولا بأقوالي وأعطته بطلان زواج. فما ذنبى أنا يا دكتور وما حدث فى ٢٠/ ٦/ ٨٨ لا دخل لى فيه لكن ادعاء البطريركية حول الحق إلى باطل لتسكت صياح الزوج .

إن زواج المطلقين من حق الموثق لأنه حكم مدنى من المحكمة والموثق يسجل عقد الزواج أمام قلم التوثيق بالمحكمة فليس للبطريركية إطلاقاً حق الاعتراض لأنها تخضع لقوانين الدولة وتحترم قوانين الدولة، وسابقاً قام البابا وتقدم برفع قضية فى مجلس الدولة رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ق. ضد رئيس الجمهورية الراحل يطلب فيها إلغاء قرار نزوله الدير وتشكيل اللجنة البابوية ولكن المحكمة حكمت برفض طلب البابا .

يا دكتور غالى ما فعلته أنا من زواج مطلقين فهذا حق قانونى لكل موثق وما يعلنه من زواج المطلقين فى البيوت فإن الكنيسة كما جاء فى كتاب الصلوات الكنسية ص٦٢ أن الكاهن يذكر الإكليل بالمنزل أم بالكنيسة .

أرجو أن تراجع ما كتب وتراجع نفسك علـى ما كتبت واحكم بضميرك لأنك سوف تسأل عما شهرت به عنى أمام الله.

القمص: **دانيال وديع .**

أما الرسالة الثالثة و كانت من القس إبراهيم عبد السيد فتقول :

أولاً : إنكار الكـاتب لصفة المتـحدث الرسمى أو الانتسـاب لأى جهة كنسيـة يفضح كذب ما أورده من بيـانات عن مرتبى ومرتب أخى الـقمص أنسطاسى شفـيق من كشف مرتـبات شهر يـوليو ١٩٩٣ الـذى قال أنه أمامـى، بل أورد أيضاً مـرتب شهـر سبتمـبر. فالمتـعارف عليه أن مـثل هذه البيـانات تعتبر مـن الأسرار المهنيـة لأية جهة عمـل عامة أو خاصة وفى كـشف سريتها له ولغـيره ما يؤكد اسم الجهة الـتى أوعزت إليه بكتابـة مقاله ويؤكد مـا سبق أن ذكرتـه مرارا فى مقـالاتى السابقـة بجريدة الـشعب عن عـدم حفاظ المجلس الإكليريكى لسرية التحقيقات والمحاكمات وتسريب ما بها من بيانات وفضح لما بها من عورات وسـلبيات يتشدقون كـذباً بالحفاظ عليهـا، وفى إعلانها ما يتنـافى وأبسط قواعد القانون الكنـسى والجنائى والأخلاقى ونقضاً واضحاً ومفضـوحا لأصول التقاضى وقواعد الإدارة السليمة .

ثانياً : اعتراف الكاتب بعدم تخصصه فى أى شأن من شئون الكنيسة حقيقة كشفها ما أوضحه مقاله من أخـطاء فادحة يعرفها أصغر المشتـغلين بالشئون الكنسيـة والقبطية وكان واجباً علـيه إن لم يكن مغرضـا، عدم الخوض فيها وألايلقـى بنفسه فى محـيط لا يعرف أبسط قواعد السباحة فيه ، وما وقع فيه من أخطاء هى محصلة طبيعية لما يعرفه عنه الجميع لا سيما فى الفترة التى قضاها فى ليبـيا وتونس، رغم زعمه بأنه يناقش هذه الأمور كواحد من المثـقفين المـصريين. وقـد فضحه أسلـوبه غير الـلائق عمن أسمـاهم بالقـلة الضئـيلة الفاسدة التى لا تتجاوز عدد أصابع اليدين والقدمين !والتى هى وحدها صاحبة المصلحة فى هذه الزوبعة وأنها الورقـة الرخيصة بأيد أكثر رخصاً تضمر السوء لـلكنيسة والوطن على السواء وبهذه العبارات الهابطة أخرج نفسه من زمرة المثقفين المصريين .

ثالثا: ما طـرحته روزاليوسف فى أعدادها الـثلاثة الأخيرة يؤكد أن المعـارضة لم تكن لعداء شخصى للكنيـسة التى نحبها ولم يتنكر أحد يوماً لعقيدتـها كغيرهم من المأجورين

الذين يدعون غيرتهم عليها كذباً ونفاقاً بل هو تأكيد لعقيدة الفصل بين الكنيسة كمؤسسة دينية وطنية لها احترامها على مر العصور وأشخاص زائلين يمارسون سلطانهم فى تعسف وبغير حق ولا عصمة لواحد منهم مهما علت رتبته أو درجة رئاسته. وما يثيره المعارضون فى الداخل والخارج خطأ أو صواباً من وجهة نظرهم هو فى حقيقته عند أى مراقب منصف غير متحيز هو تقييم للتقويم ما دام الخلاف لا يفسد للود قضية حتى ولو كانت على صفحات صحيفة لحزب معارض ما دامت لها شرعيتها القانونية وبلا حساسيات من أى نوع .

رابعاً : أما إصرار صاحب المقال على تأكيد عدد غير صحيح البتة عمن تم تحويلهم للتحقيق والمحاكمة غير القانونية بكل المعايير فهو أمر يدعو للغرابة والدهشة فالظلم الذى يقع على واحد هو ظلم واقع على الأمة كلها، فماذا عن عشرات غادر بعضهم دنيانا مقهورين ولا زال غيرهم باقين، يمكن لأى منصف عادل أن يتقابل معهم وتحت أيدينا أسماؤهم وعناوينهم كاملة وتواريخ ما مر بهم من أحداث يندى لها الجبين عما لاقوه من عسف وجور .

خامساً : ما أشار إليه الكاتب من واقعة نقل كاهن كنيسة شيكاغو وكان حافزاً لشعبه لإصدار منشورات معارضة، هو أمر فى أساسه يتنافى وقوانين الكنيسة المستقرة التى تمنع نقل قسيس من كنيسته التى رسم لها إلى غيرها لأنها تعتبر كزوجته تماماً وتحرم شريعته طلاقها أو التفريق بينهما إلى الأبد وهو ما أثار حفيظة من أصدر منشوراته وجعله يشق عصا الطاعة على رئاستهم التى أصرت على رفض الحوار الأبوى معهم متناسية أن طاعة الأبناء لآبائهم مقرونة فى الإنجيل بعدم إغاظة الآباء لأبنائهم حتى لا يفشلوا ويعثروا ومع تأكيدنا أن التعبير عن الرأى لابد أن يكون بشجاعة ومن منابر شرعية لها قانونيتها حتى ولو كانت صحف أحزاب معارضة بدلاً من المنشورات المجهلة الهوية والإصدار، إلا أننا نفسر أن كثرة هذه المنشورات فى السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق يعبر عن جو التوتر والإرهاب الفكرى الذى تعانى منه الكنيسة ونتيجة طبيعية لانعدام ديمقراطية النقاش والحوار بين القيادة والجماهير أوشعور الأبناء بعدم استعداد الرئاسة الدينية للبحث عن الحلول المريحة لشتى الأطراف أو حتى البحث عن نقط التقاء وما أصاب

الكبار من عناد وصمم فى الأذان وانغلاق فى القلوب وضيق فى الصدور واستخدام سيىء للحوار غير المتكافئ بين الآباء والأبناء الذين صاروا على مر السنين وتراكم الأحداث فرقاء وأخشى أن يصيروا بعد قليل أعداء بعد أن تزايدت حالات المنع من الصلاة والحرم والإيقاف عن الخدمة والتجريد بغير مبرر مفهوم للإكليروس من جميع الدرجات، وكذا للرهبان والراهبات والعلمانيين من الخدام والخادمات فى كثير من الكنائس والأبروشيات بما يشكل ظاهرة عامة أو ربما آفة صار التخلص منها أمراً محتوماً.

سادساً : لم يتناول الكاتب فى رده علاجاً لموضوع واحد مما طرحته منشورات المعارضة فى الداخل والخارج من أوجه الخلل التى تستحق اهتمام الكنيسة وجميع الوطنيين والمثقفين ومن بينها :

١ - اللوائح التى سبق الوعد بإصدارها بأسلوب عصرى لشئون الكنيسة المختلفة كلائحة اختيار البطريرك وما يصاحب خلو الكرسى البابوى من شاغله من مشكلات والمجالس الملية بعد أن تقلصت اختصاصاتها وخمد صوتها وتصاريح الزواج المتعثرة لسنوات وما ينتج عنه من تسرب متنامٍ إلى خارج دائرة الإيمان وسلوك دروب خبيثة وماكرة وغير سليمة .

٢ - عدم وجود أنظمة مالية لضبط الإيرادات والمصروفات فى البطريركية والمطرانيات والأسقفيات والأديرة وعدم وجود رقابة محايدة وفاعلة للحد من الشائعات .

٣ - الأوضاع المتردية فى الكليات اللاهوتية والمعاهد الدينية والأديرة التى افتقدت روحانياتها بعد أن انشغلت بأمور حلت بها عن منهجها النسكى مهما كانت هذه الأمور متناسقة والعصر الردىء الذى نعيشه .

٤ - رسامة الأساقفة من صغار السن وقليلى الخبرة والحنكة وغير ذلك مما تثيره هذه المنشورات من مشكلات واعتراضات .

سابعاً : ما أعلنه الكاتب من بيانات عن المرتبات لم تعد متناسبة واحتياجات هذا العصر بعد خصم ما يسدد منها من تأمينات اجتماعية وثمن لأدوية ورعاية صحية ومصاريف معيشية متزايدة هى من ميزانيات الكنائس التى خدمها هؤلاء الكهنة لسنوات طويلة ولا تعطى لهم على سبيل المنة أوالمنحة بل كحق أصيل لهم ولعائلاتهم لا يسدده

أحد من جيبه الخاص وفى الوقت نفسه يرون أساقفتهم ينعمون ببذخ استفزازى فى قصور وبنايات وسيارات ورحلات وإكراميات بينما هم فى حقيقتهم رهبان .

وذلك بدلاً من التلويح بتخفيض هذه المرتبات الهزيلة أو بمنعها كلية لإذلال الكاهن وتجويع أسرته لتكون وسيلة ضغط عليه، كان جديراً به أن يطالب بوضع كادر عادل ونظام مالى منصف لهم لا يتغير بتغير الأهواء أو الأمزجة المتقلبة من عصر لعصر لا سيما أن الكهنة هم الفئة الوحيدة فى المجتمع الذين لا تضمهم رابطة قانونية ولا نقابة شرعية ولا تنظيم رسمي يدافع عنهم ويحمى حقوقهم وحقوق أسرهم وورثتهم من بعدهم.

ثامناً : أما ما يتشدق به الكاتب من زيادة عدد الكنائس القبطية فى المهجر فهى زيادة طبيعية وثمرة حتمية لزيادة عدد المهاجرين الأقباط الذين تضطرهم قوانين بلاد المهجر إلى سداد نسبة عالية من دخولهم للمؤسسات الدينية بدلاً من تحصيلها منهم كضرائب محلية فلا فضل لأحد سواهم فى إقامة هذا الكم الهائل من الكنائس إلى جانب ما يرسلونه من مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة لتوزيعها على فقراء الأقباط وضحايا الإرهاب منهم ولا يشعرون بوصولها إليهم، مما يجعلهم يتساءلون عن مصيرها وفى الوقت نفسه لا يرون ولا يسمعون عن قيام كنيستهم الوطنية بتأسيس أية مشروعات اجتماعية أو صحية أو تعليمية أو اقتصادية لها صفة النفع العام من الأموال المتدفقة على رئاستهم الدينية منهم ومن غيرهم من مؤسسات البر العالمية والمنظمات الدولية الكنسية. أما ثورة المعارضين على قيادتهم الحالية فإنما ترجع إلى مقارنتهم بما يرونه حالياً وقياداتهم المعاصرة من الحرس القديم أمثال الأنبا شنودة نفسه حين كان أسقفاً للتعليم يتقاضى ستين جنيهاً شهرياً ويستخدم سيارات الأجرة فى تنقلاته والشهيد أنبا صموئيل أسقف الخدمات الذى ترك للكنيسة ١١ مليون دولار حسبما جاء بكتاب خريف الغضب لمحمد حسنين هيكل ولم يمتلك سيارة من أى نوع حتى وفاته وأنبا غرغوريوس أسقف البحث العلمى الذى ظل حتى وقت قريب لا يملك سيارة حتى أهداه ابن شقيقه المقاول الكبير سيارة من ماله الخاص وأنبا أثناسيوس مطران بنى سويف وأنبا ميخائيل مطران أسيوط وأنبا مينا مطران جرجا وأنبا دانيال مطران الخرطوم وأنبا دوماديوس مطران الجيزة الذين يخدمون أبروشيات مترامية الأطراف ويستخدمون حتى الآن سياراتهم القديمة ولم يستبدلوها بسيارات مرسيدس. بل إن بعضهم رفض ما أهدى لهم من سيارات فاخرة ووجهوا

أثمانها لمشروعات ذات نفع عام للكنيسة والوطن مقتدين بأسلافهم العظام كالبابا القديس كيرلس السادس وأنبا إبرام الأول أسقف الفيوم والجيزة حبيب الفقراء والكادحين الذين يتولد الحقد فى نفوسهم فى النجوع والكفور والأحياء الشعبية حين يرون أساقفة العصر الحديث يرتعون فى بحبوحة وبذخ استفزازى من أموال كنائسهم الفقيرة وعشور أغنيائهم المتبرعين .

القس : **إبراهيم عبد السيد**

هذا ما كتبه القساوسة الثلاثة وكانت هناك العديد من التعقيبات التى لم تنشر(*). بعضها مع البابا وبعضها ضده وأختار من بين هذه الرسائل بعض هذه الخطابات، لكى نعرف من خلالها رؤية كل طرف منها، المعارضين والمؤيدين .

فقد جاءت رسالة بتوقيع ألبيرعازر عضو المجلس المحلى الشعبى لمحافظة الإسكندرية وعلى ورقة مكتوب أعلاها من اليمين الحزب الوطنى الديمقراطى بالإسكندرية وفى أعلى اليسار ألبيرعازر بارح عضو المجلس المحلى لمحافظة الإسكندرية يقول فيها :

نستنكر بشدة وبحزن على ما نشر بمجلتنا الغراء باسم جبهة الإصلاح القبطى وحيث إننى قبطى مصرى كاثوليكى بالوراثة العائلية فقط أعترف وأقر بأن قداسة البابا شنودة الثالث رمز للكنيسة القبطية المصرية والوطنية وأن جميع الطوائف المسيحية بجمهورية مصر العربية يعتبرون قداسة البابا شنودة رمزاً حياً لهم، فقداسته خليفة مارى مرقس الرسول، أما عن جبهة الرفض أعداء النجاح فهى لاتتقى الله فى أعمالها وأقوالها، فالكنيسة القبطية برئاسة قداسة البابا شنودة تعمل من أجل إعلاء روح المحبة المسيحية وتنادى بالإخاء الدينى والوحده الوطنية بين المسلمين والمسيحيين وترفض التعصب والإرهاب الفكرى».

لقد كانت هذه رسالة لصالح البابا، وفى مقابلها كانت هذه الرسالة التالية:

وباسم جبهة مارمرقس التى نشأت من جبهة مار جرجس المؤسسة عام ١٩٥٤ م لوضع مبادئ بجمعية الإيمان القبطية بشبرا إلى أن أتمت رسالتها ، وبنت كنيسة مار

(*) حصلت على هذه الرسائل بحكم عملي في المجلة ولأن معظمها كان يأتي باسمي .

جرجس بجزيرة بدران وانتهت مهمتها بـالغرض الذى أنشئت من أجله. وتوضح جبهة مار مرقس بأنها تقدر مواهب قداسة البابا المعظم وشخصيته وخدماته وعندما نعارض أو نطلب إصلاحا لا مساس لشخص قداسته إنما لمعرفة بعض أوضـاع نطلب إصلاحها أو تعديلها . .

وجبهة مار مرقس تطلب إيضاحاً عن الآتى باختصار : ـ

١) البذخ والترف والعظمة لرجال الدين أساقـفة وكهنة لم نشهده من قبل ، الأسقف لديه سيارة مرسيدس بداخلها تليفون ، عنده سكرتيرات لأخذ المواعيد وترتيب المقابلات، هل من ضرورة للتليفون (إن كان الرئيس محمد حسنى مبارك أمر برفع التليفونات من سيارات الوزراء وهم مرتبطون بمصالح كثيرة) فهل الأسقف محتاج لتليفون ؟ هل ينسى أنه راهب ؟ ترك العالم ؟.

مظاهر فى المطرانيات تكييف ـ أثاث فاخر ـ بناء فلل فى الأديرة تسمى قلاية ـ هل القلاية مكونة من عدة غرف ومطابخ وحمامات وأثاث وتكييف ؟ هل هذا زهد ؟ . .

البذخ فى الملابس الكهنوتية ـ الحرير والألماظ والذهب والحذاء الإيطالى والملابس الداخلية الفاخرة – هل هذا شرط من شروط الأسقفية ؟ ينيح الله نفس الأنبا إبرام أسقف الفيوم الذى أكرمه شعبه بثوب فباعه ليعطى ثمنه للفقراء .

نريد أن يعود البطريرك والأسقف إلى عابد وراهب وزاهد .

٢) خصام كبير بين البطريرك والأسقف والكاهن والراهب ، كبار الأساقفة فى السن يختلفون فى الرأى مع البابا ـ الأنبا إثناسيوس مطران بنى سويف اختلف مع البابا من أول جلسه مجمع مقدس عام ١٩٧٢ م وحتى الآن والكل يعلم من هو الأنبا أثناسيوس ، الأنبا غرغوريوس العلامة الرجل العظيم فى الأساقفة مؤسس الإكليريكية ومدارس الأحد ـ أستاذ اللاهوت من الأربعينيات فى الإكليريكية كان أسقفا لمعهد الدراسات القبطية ـ بدون سبب ـ أمر البابا بإلغاء كل مناصبه فى الكنيسة وظل بعيدا عن العمل الرعوى حتى المجمع المقدس لا يدعى إليه ـ الرجل الذى يختاره الملوك والرؤساء ضمن علماء العالم ـ اختلف مع نيافة الأنبا يؤنس مع الأنبا باخاميوس ـ مع الأنبا ايساك ـ مع الأنبا مينا ـ مع الأنبا ميخائيل مع الأنبا يثموثاوس عندما كان مندوبا بابويا بالإسكندرية

وطرد شر طردة ـ مع الأنبا ارمانيوس لأنه كان يحب القمص دانيال ، ماهـذا ـ الأساقفة الكبار فى السن فى عزلة عن البابا - لماذا ؟؟ (والذى حوله الأنبا بيشوى الذى يقف فى الحفلات يصور البابا فى الفيديو والذى يكتب عنه فى الكرازة أنه إله ، والذى ينفذ تعليمات قداسة البابا حتى لو لم يكن مقتنعا بذلك.

٣) خلاف كبير مع دير أبو مقار ورئيسه القمص متى المسكين وزيارة واحدة لدير أبو مقار تحترم الدير والساكنين فيه ، يجمع هذا الدير ١٢٥ راهبا كلهم ممتازون منهم عدد كبير من زملاء البابا فى دير الأنبا أنطونيوس (القمص كيرلس المقارى ـ القمص يوحنا المقارى ـ القمص يعقوب المقارى ـ القمص اليشع المقارى ـ القمص باسيلوس المقارى) وقرر البابا عدم رسم أساقفة منهم بالرغم من سموهم فى الروحانيات والعلم والأخلاق ـ والعجيب أنه يرسم أسقف عن أمريكا الأنبا يوسف ٢٨ سنة ـ وكل راهب لا يقبله دير أبو مقار ويطرده لعدم جديته فى العمل الرهبانى يقبله البابا ويرسمه أسقفا مثل : (الأنبا أغناطيوس ـ الأنبا بستى ـ الأنبا شاروبيم ـ الأنبا أشعياء ـ الأنبا ياكوبوس ـ الأنبا يوحنا) وكثير من الرهبان يقبلهم تمهيداً لعملهم مطارنة ـ ما هذا ؟

وكان هناك خلاف أكبر مع دير الراهبات أبو سيفين ولولا ما عمله الأنبا رويس من مجهود جبار لأصبحت مشكلة كبيرة خصوصاً أن محبى هذا الدير بالملايين من داخل وخارج الجمهورية وما تتمتع به الأم الرئيسة ارينى من محبة وقداسة وحياة صلاة تجعل الكل يفرح بلقائها ويأخذ بركة صلواتها .

٤) نسأل عن هذا الخلاف الكبير مع الجالية المصرية فى الخارج ـ أرجو أن نعرف ما هو السر فى شراء مساحات واسعة ومبان لإنشاء أديرة فى استراليا وألمانيا وإنجلترا وأمريكا وإيطاليا مع إنشاء مقر بابوى فى أمريكا ـ كل هذه المساحات والمبانى تزيد تكاليفها على اثنى عشر مليون دولار أى أربعين مليون جنيه مصرى ـ هل هو استثمار ؟ هل يوجد رهبان فى هذه البلاد التى لا تؤمن بمبدأ الرهبنة ؟ ما هذا فى ظروف اقتصادية صعبة والعالم ملئ بالفقراء ؟ الله يسر بالرحمة وليس بالعبادة ـ ولا ننسى ما جُمع من الكنائس فى الخارج من ملايين الدولارات .

٥) وإن كنا لا نريد التدخل فى الخصوصيات فهل يرضى الكنيسة ما جمعه كل من السادة / عادل روفائيل جيد وشقيقه المهندس / عماد روفائيل جيد من مبالغ طائلة من العمل بالكنائس ؟؟ ونظرة لحالتهم قبل عام ١٩٧٢ م والآن يظهر الفرق ـ شقق فى أعظم عمارات مصر الجديدة مؤثثة بأفخر الأثاث ـ سيارات مرسيدس ـ ملابس فاخرة ـ نترك الإدانة لله وحده ونترك لهم مراجعة ضمائرهم .

٦) البذخ الزائد فى العزائم والحفلات والملابس وحفلات رمضان التى تصرف فيها مئات الألوف ـ كان الأولى أن توزع تلك المبالغ للفقراء المسلمين والمسيحيين بدلا من الأكل الكثير الذى ينتقده الجميع ـ والهدايا الفاخرة .

نريد كنيسة كما رسمها الآباء ـ محبة ووداعة وتقشف وأبوة وقداسة وتعفف وسماح وترك خطايا وتضحية والكل يكون مشتركا ـ نريد رعاة كما فى عهد البابا كيرلس السادس ـ رعاة صلاة فيهم روح الله .

أرجو أن يوفقنا الله لما فيه خير الوطن والكنيسة ،،،،،،

١٠/ ١١/ ١٩٩٣ م

أبناء جبهة مار مرقس
بالقاهرة والإسكندرية
مرقس أنطونيوس

وإلى هذه الرسالة التالية والتى جاءت مع موقف البابا:

أولا : محاكمة الآباء الكهنة :.

المعروف أن الكاهن هو إنسان أولا وأخيرا غير معصوم من الخطأ ولكى يعد الناس للتوبة لابد أن يعيش هو حياة التوبة. أما إذا أخطأ فلابد أن تكون هناك محاكمة عادلة له فالكاهن الذى ينسب إليه خطأ ما يحال للتحقيق والمحاكمة الكنسية أمام المجلس الإكليريكى وهو جهة قضائية تستند إلى القانون فهى منبثقة عن المجلس الملى العام وقد نص على تشكيلها فى اللائحة الخاصة به وأحكام المجلس الإكليريكى أيضاً معترف بها من الدولة باعتبارها صادرة من جهة القضاء الكنسى المعترف به منها .

وعموماً فإنه على مدى حبرية قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث وهى اثنان

وعشـرون عاماً لم يـحل للتـحقيق إلا ثـلاثة عشر كـاهنا فقـط من مجمـوع الآباء الكهـنة والذين يبلغ عددهم أربعمائة كاهن بالقاهرة والإسكندرية .

ثانيا : الكنيسة وتصاريح الزواج :.

إن مايثـار من أمور تتعلـق بتصاريح الزواج يـتضمن مغـالطة كبيرة، ذلـك لأن أحكام المحاكـمة المدنيـة بشأن التـطليق تـصدر وأثرهـا الوحيد تـطليق الـزوجين لأى سبـب من الاسباب القانونية التى تجيز ذلك أما زواج المطلق فيحتاج إلى تصريح من الكنيسة. وذلك لأن الزواج المسيحى من أسرار الكنيسة التى يقوم بـها الكاهن والذى يتعين عليه أن يتأكد من أن الشخص الذى يعقد زواجه بسر الإكليل مـستحق لنوال هذا السر وليس لديه ثمة ما يمنع من موانع الزواج فالتصريح بالزواج للمـطلق هو من اختصاص الكنيسة ممثلة فى المجلس الإكليـريكى ولا يمكن القبـول بإمكانية صدور حكـم قضائى من محكمـة مدنية بإلـزام الكنـيسة بـأن تقيـد سر الزواج ذلك أن الأمـر مرجعـه الأول والأخير هـو تطبـيق القوانين الـكنسية ولذلك فإن المجـلس الإكليريكى يجـتمع أسبوعيا لبـحث هذه الحالات ويصدر فى المتوسط من ٢٠ - ٥٠ تصريحا أسبوعيًا.

أما ما يقال عن المـعترضين من أبناء المهجر فـهم ليسوا إلا حفنة لا تتعـدى أصابع اليد الواحدة والدليـل على ذلك زيارات البابا لـلخارج. والتى يستقـبل فيها قداسته استقبالا شعبياً رائعـا من آلاف المهاجرين أثناء زياراته المتـعددة لهم معبرين عن فرحـتهم الشديدة بقدومه وأخذ البركة منه .

وهذا الرسالة التالية وكانت مع البابا أيضا:

لقد تولى قداسـته قيادة الكنيسة منذ اثنـين وعشرين عاما على وجه التحـديد كان فيها المعلم والمرشد الروحى والمؤلف الذى أثرى المكتبة الـقبطية بالعديد من المؤلفات الروحية التى كـان لها عظـيم الأثر فى الـتعليـم . حتى أن العالـم كله يعـتبر قداسـته معلـم القرن العشرين دون منازع وباعـتراف الجميع سواء المؤيدين وقلة المعارضيـن لقداسته ولم يكن هذا بجديد، فقد كان أسقفـا للتعليم حقبة طويلة من الزمن قبل تولـيه كرسى البطريركية،

فكان مثال المعلم الصالح وخير دليل على ذلك الاجتماع العام الذى يؤمه آلاف الأقباط للتمتع بالتعاليم الروحية وبالأسلوب العذب الفريد والبسيط الذى يؤثر فى قلوبهم وتدركه عقولهم لتأتى بالثمار المطلوبة. واستمر قداسته إلى يومنا هذا معلما وواعظا ولم يتغير بعد أن تولى قداسته البابوية بل كرس نفسه للتعليم . وحتى تتحقق سيادتك من هذا كله فإنى أدعوك لمشاهدة الاجتماع العام فى أى يوم أربعاء مساء بالكاتدرائية المرقسية لترى مدى تلهف الشعب القبطى لسماع كلمات النعمة على فم قداسته الذى أعتبره بدون مبالغة يوحنا ذهبى الفم للقرن العشرين .

ولم يكتف قداسته بالتعليم وحده ولكنه وضع نصب عينيه أيضا التعمير، فقام بتجديد جميع أديرة الكرازة المرقسية ولم يميز بين دير وآخرحتى الأديرة المهجورة عمل على تجديدها تحت إشرافه المباشر وهاهى أديرة الصحراء بوادى النطرون وبالوجه القبلى وغيرهما تتكلم عن نفسها .

ونلمس نحن الأقباط مدى الجهد والعرق والكفاح الذى قام به قداسته عندما نقارن ماكانت عليه هذه الأديرة وبين وضعها اليوم لتكون صروحا شامخة لأجيال قادمة وتكون بصمات قداسته فى كل مكان ومجال .

هذا بخلاف التوسع العظيم والشاسع فى الكرازة بدول المهجر حتى أن فى عهد قداسته تم إنشاء أعداد كبيرة من الكنائس، ولما كانت هذه الأعمال تتحدث عن نفسها وسط هذا النجاح المنقطع النظير، لذلك كان لابد أن يتدخل عدو الخير فى محاولة منه لإيقاف مسيرة التعليم والتعمير وكان لابد أن يحارب هذا العمل شأنه فى ذلك شأن كل عمل ناجح لذلك قامت حفنة قليلة من الأقباط لأجل مصالح شخصية بحتة وتتعارض مصالحهم مع الكنيسة محاولين إيقاف المسيرة لطلبات هم يعلمون جيدا أن قداسته حريص أكثر منهم على حلها ومع الفرض إذا كان هناك اختلاف فى وجهات النظر أيا كانت فإننى اعتقد أن صفحات الجرائد لا تحل مثل هذه الاختلافات إلا إذا كان لها هدف آخر وهو التشهير الذى نستنكره جميعا مقتدين بقول الكتاب "رئيس شعبك لا تقل فيه سوءا "

المهندس / الفونس حنا

عضو الأمانة العامة بالحزب الوطنى الديمقراطى

وهكذا انتهت بالنسبة لى التجربة الأولى ولكن وبعد عدة شهور جاءت التجربة الثانية عندما انفجرت قضية الراهب أغاثون والتى هزت الكنيسة حتى أن البابا وصفها فى حوار صحفى بمجلة آخر ساعة بأنها محاولة انقلاب[٣٤].. والراهب أغاثون كاهن كان يخدم فى كنيسة أبو سيفين بمصر القديمة وكان يحظى بمحبة كبيرة فى المنطقة . . ولكن البابا وقفه عن العمل فى الكنيسة وتصادف أن اليوم التالى كان عيد القديس أبو سيفين فجاء البابا ليقود الصلاة والاحتفال على غير عادته وذلك بناء على نصيحة مستشاريه وسكرتاريته الذين أخبروه بأن الراهب أغاثون استولى على الكنيسة ولن يستطيع أحد انتزاعها منه سوى البابا نفسه حين يستشعر الشعب بالفرحة تغمره وهو يصلى وراء البابا وسيحترم الجميع رغبته فى إبعاد الراهب وتعيين كاهن بدلا منه لرعاية الكنيسة ولكن المحتفلين بالعيد والذين تجاوز عددهم ٦٠٠ شخص تمسكوا بالراهب ورفضوا أن يقود أحد الصلاة غيره. وتطور الأمر إلى مشادة داخل الكنيسة ففضل البابا أن يترك الكنيسة فى صحبة الأمن من الباب الخلفى للكنيسة قبل أن تتطور المشادة إلى تشابك بالأيدى وبعد انفضاض الاحتفال ذهب الراهب أغاثون إلى منزل إخوته حيث اعتكف هناك [٣٥]

ولعلها المرة الأولى والوحيدة التى لا يستطيع البابا أن يسيطر فيها على الجماهير ويبدو أن الهتافات تعالت قبل أن يخرج البابا للصلاة ففضل عدم الظهور للجماهير المتحمسة .

ولحكاية الراهب أغاثون ووقفه عن العمل خلفية سابقة فهو أحد سكرتارية البابا السابقين وكان قبلها راهبا بدير أبو مقار تحت رعاية الأب متى المسكين وطلب من رئيس الدير أن يصفى خلافاته مع البابا شنودة وطلب منه أن يسمح له بالقيام بهذه المهمة وتقريب وجهات النظر بينهما وأمام إصراره اشترط الأب عدم عودته إلى الدير فى حالة فشله فى مهمته وأن يختار ديرا آخر للعبادة فيه وكما توقع الأب متى فشل الراهب أغاثون فى مهمته وأمام عدم استطاعته العودة إلى دير أبو مقار قام البابا بإلحاقه بسكرتاريته وظل يعمل بها حتى نقل إلى كنيسة أبو سيفين عام ١٩٨٦ [٣٥] وقد استطعت أن ألتقى بالراهب أغاثون فى المستشفى حيث كانت يعالج وقال لى أنه عندما بدأ ترميم الكنيسة وتولت شركة آرسكوم التنفيذ بالفعل بالترتيب مع هيئة الآثار، وتبرعت الشركة بالقيام بالمرحلة الأولى من المشروع وهى إزالة الأتربة من بيت تملكه الكنيسة ولكن الشكاوى

الكيدية لم تذكر ذلـك وأثرت على العلاقة بينى وبين البابا الـذى لم تكن الرؤية واضحة أمامه وربما استعجلوه من حوله فى إصدار قرار وقف العمل فورا بالكنيسة رغم أن ذلك من اختصاص هـيئة الآثار بمفردها وكذلك قرار إبـعادى عن الكنيسة وعودتـى لدير الأنبا بيشوى والذى وافقت عليه ولكن راعنى أن إيقاف العمل به خسارة للكنيسة فطلبت مهلة ١٥ يوما لتنفيذ الـقرار حتى أستطيع خلالها الاتصال بالمسئولين وأن أوضح الأمر لقداسة البابـا لكن الأمور جرت بـأسرع مما أتوقع فـقد قرر البابـا زيارة الكنيـسة وعندما عـلمت بذلك طـلبت من الـشمامسـة استقبالـه بالألحان الكـنسية حسـب الطقس الـكنسى لـكنى فوجئت بمستشاريه يبلـغون لجنة الكنيـسة بالتليفـون بأن قداسة البابا لا يـريد أن أكون فى استقباله ورغم أننى رجوت بإلحاح لقاءه وأخذ بركتـه وأنه مهما صنع فلن أتكلم ولكنهم رفضوا ومنعونـى من استقباله فالتزمـت قلايتى وتركت الأمر لله وبعـد ساعات سمعت صوت صراخ الشـعب فخرجت لمعرفة الأمـر وقيل لى أن هناك حالة شـغب شديدة لأن قداسة البابا رفض أن يستمع لأى فرد من شعب الكنيسة وأنه دخل الـكنيسة وصلى لمدة خمس دقائق وحـاول الخروج لمشغولياته الكـثيرة ولكن الشعب حـاول ورجوه أن يجلس معهم ويـتفاهم فرفض وكـان قوله الوحيد «حد قـال له يهد ويبنـى» وحدث هرج ومرج شديد حتى خرج البابا من الباب الخلفى وذهـب إلى دير البنات المجاور للكنيسة ثم أرسل لى أن أخرج من الكنيسة وإلا سيستعيـن بالشرطة لإخراجى ووجدت نفسى فى مأزق إما أن أبقى وسط الناس مسلمـين ومسيحيين الذين كانوا واقفين أمام بابـ الـكنيسة رافضين خروجى وإما أن يستعين البابا بالشرطـة وهو الأمر الذى يحتمل معه حدوث صدام كبير قد يتسـبب فى وقوع ضحايا مـن الشعب فآثرت أن أضـحى بنفسى والآن أنا أنـتظر قرار البابا لكى يحدد لى المكان الذى أتوجه إليه للعمل والعبادة وليس لى كراهب رغبة فى أى شىء عـلى الإطلاق [هذا مـا قاله لـى الراهب أغاثـون بعد مـرور عدة أيام علـى حادث الكنيسة ونشرت حواره معى فى مجلة روزاليوسف بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٩٤] .

ويلاحظ أن الراهب أغاثون خفف من كلماته أملا فـى عفو البابا عنه بعد ذلك وعندما يئس من الـبابا استخدم لـهجة أشد عنفـا حتى أنه قال: «أتحدى أن يـعلن البابا عـن أمواله وأموال ابن شقيقه» (٣٧).

ولكن قبل ذلك كان البركان قد انفجر وبدأت الكنيسة تصف ماحدث بأنه مؤامرة على الكنيسة بل إن البابا قال في حوار صحفي لمجلة آخر ساعة «أحبطت انقلابا داخل الكنيسة».

وقال البابا في هذا الحوار أن الراهب أغاثون كان ضمن رهبان دير أبو مقار وداخل الدير اختلف مع غيره من الرهبان وأصبح وجوده داخل الدير مشكلة وأمامها فقد سمحت له بالإقامة فى دير الأنبا بيشوى ثم قمت برسمه كاهنا وعينته أمينا للمكتبة الإكليريكية بالمقر الباباوى، وبعد فترة طلب منى أن يخدم فى كنيسة فصرحت له بالصلاة فى كنيسة أبو سيفين ولم يستطع أن يقوم بالمسئوليتين فى وقت واحد فتحولت المكتبة إلى مخزن كتب وتقدم طلبة المكتبة بشكاوى من عدم استطاعتهم الاستفادة بالمكتبة وتبين أنه حول جزءا من المكتبة إلى سكن خاص له في الوقت الذى يوجد سكن له فى كنيسة ابو سيفين. وفى منطقة مصر القديمة بدأ الراهب أغاثون يعمل دون الرجوع إلى رئاسته الدينية يعمل بإرادة منفردة دون مشورة أو تصريح يشترى عقارات ويهدمها ويعدل من نشاطات المنطقة وهى منطقة تضم ديرا للراهبات وكنيسة أبو سيفين وبعض الكنائس القديمة وبدأ يخطط فى إقامة موتيل سياحى وسط المنطقة وتكررت الشكاوى ضده فالمنطقة بفعل نشاطه وتصرفاته الفردية كانت فى طريقها إلى أن تكون منطقة سياحية مما يفقدها طابعها الدينى وروحانياتها الدينية. وبدأت الشكاوى تنهال علىّ وعندما وجدتها صحيحة ووجدت أن إقامة موتيل سياحى ضرب من الجنون فكيف أسمح للسياح بارتياد منطقة روحانية دينية بتصرفاتهم التى لاتتفق مع تقاليدنا أو ديننا أو كيف أسمح لهم بأن يقيموا حفلا راقصاً أو ديسكو وسط كنائس أثرية ودير للراهبات، ووجدت الطريقة الوحيدة لوقف نشاطه هى عودته للدير وأرسلت هذا القرار مع لجنة من ثلاثة أساقفة وفوجىء أعضاء اللجنة برفض الراهب أغاثون وإصراره على البقاء وعدم الامتثال لقرار رئاسته الدينية، كيف يرفض تنفيذ قرار من رأس الكنيسة مع أن أحد أركان الرهبنة هى الطاعة الكاملة وإلى الآن لم أتخذ قرارا ضده وعليه الامتثال والعودة إلى الدير فهذا مكانه الطبيعى [٣٧].

وكرر البابا نفس الكلام فى مجلة أكتوبر وبعد أن عقد لقاء مع صحفيى أكتوبر والأهرام ونشر اللقاء فى مجلة أكتوبر بتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٩٤ (٣٩).

وكذلك فى جريدة وطنى يوم ١٧ يوليو ١٩٩٤ (٤٠).

وكان من الطبيعى أن يرد الراهب أغاثون وأنصاره على البابا وكتب المهندس ماهر أندراوس أحد المهندسين المسئولين عن الكنيسة أن البابا لم يذكر الحقيقة وقال نحن بصفتنا مهندسين للكنيسة منذ ١١ عاما وكل الأعمال الهندسية تمت وتتم تحت إشرافنا نؤكد أن ما ذكره البابا بعيد كل البعد عن الحقيقة وخال من الصدق ولدينا الرسومات الهندسية للمنطقة ويوجد نسخة منها فى دير أبو سيفين منذ سنة ونصف وتم عرضها على رئيسة الدير الأم إيريني ولا يوجد بها شيء مما قاله البابا وحسب اجتماع الدير وطلب الأم إيرينى رئيسة الدير تمت إعادة تخطيط المكان. وعرض المشروع الجديد على لجان الثلاث كنائس الموجودة بالمنطقة كما تم عرضه على اللجنة التى انتدبها البابا للتحقيق مع الراهب أغاثون وفي وجود الدكتور اللواء سمير حكيم والمهندس ماهر أندراوس والأب أغاثون وفرحوا وأبدوا موافقتهم على المشروع وأخذوا صورة ملونة منه عند مغادرتهم الكنيسة بكل حفاوة واستلم هذه الصورة الأنبا يؤانس لعرضها على قداسة البابا شنودة(٤١).

ومرة أُخرى تلقيت ردود أفعال كثيرة بعضها مؤيد للنقاش حول ما يدور فى الكنيسة وبعضها الآخر يرفض أن ينشر أى شيء والثالث يدافع بضراوة عن قادة الكنيسة ونشرت بعض التعقيبات بمجلة روز اليوسف بتاريخ ١/ ٨/ ١٩٩٤ وبعض هذه التعقيبات طالت أشخاصاً آخرين داخل الكنيسة مثل الأنبا بيشوى باعتباره مسئولاً عن المحاكمات الكنسية وطالب اللواء مهندس ألفى أنور عطا الله وهو بن شقيق الأنبا غرغوريوس أسقف البحث العلمي بمحاكمة الأنبا بيشوى والذى اعتبره الرجل الثانى فى الكنيسة وقال: «أن سهام النقد تتجه إلى البابا بينما يخاف الكل ويرتعب من توجيهها نحو الأنبا بيشوى وهو المسئول عن كل السلبيات والذى يعتبره البعض الرجل الثانى فى الكنيسة ويدعى أنه الحاكم الحقيقى لها ناشراً للإرهاب والحرمانات الكنسية وويل لمن يقف ضده من الكهنة أو الأساقفة أو المطارنة فهو يعلن أنه قادر على دق أسافين الوقيعة عند البابا» .

وفى مقابل هذا كانت هناك تعقيبات وصلتنى، ونشرت أيضا بنفس العدد من المجلة بعضها مؤيد للبابا على طول الخط مثل جورج روفائيل وكيل المجلس الملى بالإسكندرية وعضو مجلس الشورى الذى تولى نشر بيان المجلس الملى بالإسكندرية وجاء فيه «فوجىء المصريون بحملة فى بعض المجلات ضد الكنيسة بهدف النيل منها لأسباب ظاهرية غير حقيقية بدعوى أن الكنيسة قد اضطهدت بعض رجال الكهنوت ولم تفسح لهم المجال للدفاع عن أنفسهم ، ولعل الكل يعلم أن الكنيسة القبطية ديمقراطية ولها هيئاتها القانونية المتعددة والمشكلة بموجب قانون الدولة وجميعها تحكمها القوانين واللوائح وعلى مر العصور لم نسمع عن تلك المعارضة المغرضة التى تهدف إلى التدخل فى شئون الكنيسة ، فى حين أن الهيئات المختلفة التى تباشرها الكنيسة هى المختصة الوحيدة بكل ما يعرض عليها وأى محاولات للتدخل للمساس باختصاصاتها مرفوضة تماما فلايسمح بالتدخل فى اختصاصات الكنيسة سواء كانت تحقيقاً أو قضاء ، ذلك أن حرية الدفاع مكفولة لكل من يسأل أو يحاكم أمام هذه الجهات وأن التحقيقات والمحاكمات الكنسية تتم فى سرية تامة لصالح المحقق معهم ، والمجلس يهيب بالجميع الالتزام بأحكام القانون واختصاصات هيئات الكنيسة المختلفة وعلى الذين أخطأوا أن يرفعوا شكواهم إلى الجهات الكنسية المختصة وسيجدون فيها الحرية كاملة وأما الاحتماء وراء الحملات المغرضة فسوف لاينال من كنيستنا الوطنية» (٥٠).

ويلاحظ من هذا البيان أنه يتحدث عن المحاكمات الكنسية فقط دون الالتفات إلى باقى مطالب المعارضة كما أنه لا يناقش ما كتب وإنما فقط يلقى بظلال الشك على أهداف وسبب النشر والتهم الجاهزة بكلمات مثل الحملات المغرضة أو لأسباب غير معروفة دون مناقشة الأفكار. وهو نفس ما تكرر من سامح فوزى وهو باحث بمركز ابن خلدون والذى تساءل هل موقف البابا من التطبيع ورفضه وراء الهجوم على البابا .

وهو بالطبع أمر غير منطقى لأن روز اليوسف التى تولت النشر هى ضد التطبيع وحتى أنها قالت فى نفس العدد المشار إليه «أنها تحمى مواقف البابا الوطنية وأنها ضد السفر إلى إسرائيل وأن مثل هذه الأقاويل التى تقول بأن مناقشة أمور الكنيسة بسبب موقف البابا من التطبيع يدل على عقلية المؤامرة التى تتحكم فى بعض الأذهان المصرية. ونذكر بأن كثيرا

من المطبوعات التى تدعوللتطبيع تهلل للبابا وتحـيه كما أنه لا توجد حملة على البابا وكل ما فعلناه أننا ناقشنا قضايا تهم الأقباط دون أى حساسية كما نناقش كل قضايا الوطن[٥٢].

ورغم كثرة التعـليقات التى تلقيتهـا إلا أن النشر توقف بالمجلة، ولهـذا التوقف قصة.. فقد قام وفد من قادة الكنيسة بالذهاب إلى مـجلس الشورى والتقى مع الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس وطلبوا منه التدخل لوقف النشر عن أى أمور تخص الكنيسة، واستجاب الدكتور حلمى لطلبهم وأرسل بتـعليماته إلى الصحف وظهر ذلك عن طريق خطاب رسمى وجاء فيه بالنص الآتى:

جمهورية مصر العربية

مجلس الشورى.

رئيس المجلس.

«استقبل السيد الأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى لـلصحافة وفدا من المجمـع المقدس للكنيسـة القبطية الأرثوذكسـية حيث أعربوا عن قـلقهم مما ينـشر فى بعض الصـحف والمجلات فى الآونة الأخيـرة حول أمور تتعلق بالكنيـسة وقداسة البابا. وقد أكد لهم سيادته الحرص الكـامل على كل ما من شأنه الحفاظ علـى المقومات الأساسية لـلمجتمع المصرى وفـى مقدمتها قيـم مجتمعنا الـرفيعة والوحدة الوطنية وتوفير الاحترام الكامل لرموز مـصر ومؤسساتنا الروحية ودعم مسيرتنا الوطنية لتحقيق الخير والأمن والسلام لكل أبناء شعب مصر».

انتهى الخطاب، والذى يلاحـظ فيه التجاء قادة الكنيسة إلى الحكـومة لوقف النشر بدلا من اللجوء إلى الحوار وبالفعل انتهى النشر لفترة وفى نفس الوقت استمر الحوار وأصبح من الصعب تماما وقف الحديث عن المعارضة ودخلت فى الحـوار مجلة مدارس الأحد ونشرت فى عدد أغسطـس ١٩٩٤ مجموعة من المقالات كلها تعـارض البابا وتدافع عن الراهب أغاثون. أنقـل منـها المقـال التـالى بعـنوان :الـراهب القـس أغاثـون .. وما وراء الأحداث!!

حيث قالت : شيء ما حدث فى مصر القديمة .

تأتى الأحداث فى شهر يونيو منذرة بأن علاقـات راسخة قد اهتزت ومفاهيم مستقرة قد باتت فى مهب الريح، لكن مجال عملها هذه المرة ينحصر فى الكنيسة!!

هاهى منطـقة «مصر القديمة» الـتى تحمل لنا مجد المـاضى ودروس الاتضاع والحب، وتمثل حـقبة من أخصب حـقب تاريخنا الـضارب فى القدم، تـزأر بصدام وتنفض عـنها رداء الجسد الواحد، فتتناثر إلى أشلاء يلملمها الغريب ونلبسها نحن رداء الجسد!!

هاهى أحداث الكنيسة المفروض أنها تجمع المتـفرقين إلى واحد ـ هكذا ينظر إليها الله ويستنجد بها العالم ـ تؤكد على الفرقة وتحسب الصدام نصرا ولا تقيم وزنا لعثرة أبنائها فيها ومنها!!

شيء ما حـدث فى مصر القـديمة : هزيمـة.. صدام.. عثرة.. خلـف وراءه مرارة فى النفوس ونـحن هنا لسنا بصـدد سرد الأحداث والحكم عليهـا ، لكننا نستقـرىء ما خلف السـطور ونستـشف ـ إن أمكـن ـ ما بالصـدور!!، نستصـرخ أصحاب الـضمائر ـ الـتى مازالت حية بفعل وفاعلية الروح المقدس ـ فى الـكنيسة : أن يجتمعوا فى قلب واحد فى إيجابية ليـتدارسوا واقعها ويقيلوها من عـثرتها. وإن كنا فى كل وقت محتـاجين للصلاة فإننا فى هذه الأيام أكثر احتياجا إلى صلاة الدموع.

لقد وجدنا أنفسنا فجأة أمام أخبار متسارعة..

* صدر قرار من قـداسة البابا بإبعـاد (القس أغاثون الأنبـا بيشوى) كاهن كنـيسة أبى سيفين بمـصر القديمة عن الخدمة لـيس فقط فى كنيسـة أبى سيفين بل فى القـاهرة كلها. صادف هذا مـناسبة الأحتـفال بعيد هـذا القديس والشـعب كله يمـلأ الكنيسـة فى فرح ابتهاجا بمقدم هذه الذكرى القدسية.

* قام البابا بزيارة مفاجئة للكنيسة ـ وهى الزيارة الأولى من قداسته للكنيسة على مدى خمسة عشـر عاماً ـ وذلك يوم العيد نفـسه. وكانت مدة الزيارة خمس دقـائق فقط، وفى هذا يقول الأب أغـاثون أنه كثيرا مـا ألح من قبل علـى قداسة البابا أكـثر من مرة أن يزور الكنيسة لـيتابع أعمال الترميم والتطـوير لكنه لم يستجب. أما هـذه الزيارة فقد جاءت فى

أعقاب القرار الذى أحدث صدمة فى نفوس الشعب فكانت أحداث الشغب المؤسفة والتى كادت أن تنال من الهيبة وتنذر ـ لولا عناية الله ـ بوقوع كارثة(*).

* توقف العمل فى تطوير المنطقة المحيطة بالكنيسة فورا بعد نحو اثنى عشر عاما من الجهد الدءوب العلمى والصامت والمنظم فى ترميم الكنيسة والذى قاده وأشرف عليه الأب أغاثون ومعه فريق من المتخصصين كل فى مجاله ، وإن كانت الناحية الفنية اختص بها مجموعة من المتخصصين فإن الشئون المالية للكنيسة كانت من اختصاص لجنة الكنيسة برئاسة اللواء سمير حكيم ولم يكن للقس أغاثون أى تدخل أو صلاحيات إيداع أو صرف أموال الكنيسة التى كانت تتم بتوقيع رئيس اللجنة وأمين الصندوق واللذين ذكرا أن للكنيسة وديعة بالبنك تبلغ نحو ٣٥ ألف جنيه تم تسليمها للجنة المشكلة لاستلام الكنيسة ومتعلقاتها.

أما ثمار هذه الجهود فكانت كما يلى وفقا للتسلسل الزمنى :

١ـ ترميم الشروخ فى الحوائط والقباب التى كانت على وشك الانهيار فى غضون عام ١٩٨٣ بواسطة مهندسين أكفاء وشركة «كوماج» وتحت إشراف المرحوم المهندس محروس أديب.

٢ـ علاج وإصلاح جميع أخشاب الأسطح والتى كانت بغير غطاء تماما وكذلك الأحجبة الخشبية الثمينة التى أتت عليها الرطوبة وصارت وكرا للوطاويط كأى مكان مهجور [كانت الكنيسة مغلقة تماما منذ عام ٧١ وحتى عام ٨١ عندما بدأ الأب أغاثون العمل بها].

وتولى الإشراف على هذا العمل مع الأب أغاثون م. نبيل لطفى و م. ممدوح إبراهيم.

٣ـ ترميم الأرضيات مما أسفر عن اكتشاف أقدم مغطس فى مصر القديمة. وأشرف على هذه الأعمال بكفاءة عالية مهندس سامى سعد.

(*) لم يكن الأب أغاثون فى شرف استقبال قداسة البابا، وذلك بحسب تعليمات مشددة عبر التليفون والتى كررها الأنبا يؤنس الأسقف العام.

٤ـ ترميم ما يزيد على الثلاثمائة أيقونة مما جعل الكنيسة تحوى متحفا قبطيا متميزا بكل المعايير وبحسب شهادة وزير الثقافة أثناء زيارته المفاجئة والتى جاءت خلال جولته بالمنطقة، وقد تم هذا العمل ـ والذى توقف بعد الأحداث الأخيرة ـ على يد خبيرة هولندية : د. سوزان اسكالوفا يساعدها نفر من الشباب القبطى المتخصص فيما نحسبه نواة لمعهد علمى لترميم الأيقونات يقوم على القواعد العلمية والخبرات العملية المتنامية.

٥ـ تسجيل وثائقى لأكثر من ثلاثة آلاف صورة على شرائح ـ سلايدز ـ فى طريقها إلى النقل على ميكروفيلم لكل حجر وصورة وأيقونة وجدار وأثر فى الكنيسة وهو عمل ضخم جبار وقياسا على الإمكانيات ـ استغرق نحو اثنى عشر عاما ـ فضلا عن تصوير أكثر من فيلم تليفزيونى عن مراحل الترميم يحكى قصة الكنيسة قبل الترميم وخلاله وبعده ، وذلك من خلال فريق متخصص فى التوثيق الفيلمى يتألف من الأستاذ شفيق شماس والفنان التشكيلى إيهاب شاكر والكاتبة الصحفية سميرة شفيق والمؤرخة البريطانية جيل كاميل والدكتورة سوزان اسكالوفا والدكتور جوزيف الذى أنهى دراسته مؤخرا للآباء فى اليونان والدكتور جون المحاضر المعروف فى جمعية الآثار.

٦ـ تسجيل تاريخى للعمل بحسب القواعد المُقررة فعلى سبيل المثال ـ لا الحصر ـ يوجد فى الدور الثانى للكنيسة هيكل باسم القديس الأنبا أنطونيوس ـ ضمن أربعة عشر هيكلا تضمهم الكنيسة والتى كانت فى حقبة مزدهرة من تاريخ الكنيسة مقرا للكرسى البابوى ومدفون تحت مذبحها الكبير ١٤ بطريركا ـ قام فريق العمل بترك رسالة تاريخية من خلال هذا الهيكل للأجيال القادمة برسم ثلاث أيقونات جدارية بالموزاييك الأولى : للأنبا أنطونيوس صاحب المكان، الثانية للأنبا كيرلس الذى أقام فيه لمدة ثلاث سنوات حين كان راهبا ـ القمص مينا المتوحد وكان أب اعتراف راهبات دير ابى سيفين. الثالثة : لقداسة البابا شنودة الذى تم هذا الترميم فى عصره.

٧ـ الامتداد بالتطوير إلى المنطقة المحيطة بالكنيسة فى خطوات متأنية ومدروسة وفى محبة وهدوء من خلال اتفاق بين كل من الأب أغاثون والأم إيرينى رئيسة دير الراهبات على السعى لإخلاء المساكن العشوائية المحيطة بالكنيسة والدير، وبعد الإخلاء يضم الدير المنطقة الخلفية باعتبارها امتداداً طبيعيا للدير وتعادل مساحتها ثلاثة أمثال مساحة

الدير الأصلية. أما المساحة التى فى الممرات بداخل باطن الكنائس الثلاث (أبو سيفين ـ أنبا شنودة ـ العذراء الدمشيرية) فتضم إلى هذه الكنائس الثلاث للانتفاع بها وكان هذا الاتفاق بحضور كل من الأساتذة شارل فلتس. م. سامى سعد ـ م. محب بولس ـ م. ماهر أندراوس ـ اللواء د. سمير حكيم فضلا عن مهندس كنيسة الأنبا شنودة ومهندس كنيسة العذراء وقد تم هذا الاتفاق منذ نحو ٤ سنوات وبالإجماع ، وتم إنجاز نحو ٩٠٪ من هذا الاتفاق فى خلال السنة الأولى وقام الدير ببناء ١٥٠ قلاية ، ١٥٠ دورة مياه على المساحة التى خصصت له طبقا لما تم الاتفاق عليه.

٨ـ إقامة حزام حول الكنائس والدير يحفظ المنطقة للأجيال والتاريخ كقيمة حضارية، الأمر الذى دفع وزارة الثقافة باعتبارها راعية وحامية للآثار المصرية إلى ضم جهودها إلى تلك الجهود الجبارة فى خطة جسورة لتحويل المنطقة إلى مركز أثرى حضارى معاصر فى إسهامة جادة لتنشيط السياحة وتأصيلا لمصرية ووحدة كل المصريين، ودون المساس بحرمة دير الراهبات. وجدير بالذكر أن الأب أغاثون ومجموعة العمل طلبوا أكثر من مرة تحديد موعد للقاء مع الأخ المسئول والراعى لدير الراهبات عمليا وله الكلمة الأولى واليد الطولى فيه ولكنه لم يتجاوب معهم أو يقابلهم بل تجاهل جهود الآخرين.

وكان لابد لنا من لقاء مع أطراف الصدام ولم يتح لنا إلا لقاء مع الأب أغاثون ، لأسباب لم تعد خافية على أحد، وأحسب أن صفحات المجلة ستظل مفتوحة وترحب برأى أى طرف آخر يقدر الحوار ويُقدر على التحاور، كان إبحارنا مع الأب أغاثون نحو الجذور فيما نحسبه ضرورة لإلقاء الضوء على منهج اتخاذ القرار.

فقبل نحو ثلاثة وثلاثين عاما توجه بعض من شباب كنيسة الأنبا أنطونيوس بشبرا لزيارة دير أبى سيفين ببلدة طموه بالجيزة وكان به راهب واحد فقط (أبونا أغاثون ـ الأنبا أغاثون حاليا) ولأول مرة يقابل (صبرى نجيب قزمان) راهبا فى حياته ، كان لقاء أبويا بين راهب يجد الشباب عنده ارتياحا وبين شاب يخطو خطواته الأولى فى خدمة مدارس الأحد ، وهو لم يتخط بعد سن السادسة عشرة ، ويعود الشاب مع رفاقه إلى بيته وقد تحرك فى قلبه شوق الرهبنة ، وحفظ الله هذا الشوق فى زق عنده . ويجرى الزمن ليتوقف عند عام ١٩٧٦ ، يومها حزم المهندس صبرى أمره ومعه قليل من أمتعته

الشخصية وقصد دير أنبا مقار ببرية شيهيت ، ليترجم شوقه القديم إلى واقع معاش ، ويوم أن انضم إلى صفوف رهبان الدير فوجىء بأن اسمه الرهباني صار «أغاثون» نفس اسم الراهب الذى قابله لأول مرة بدير طموه!! وحسبها إشارة واضحة لقصد الله الذى يسمع خفقات قلوب البشر، ولم يكن اختياره لدير أنبا مقار بالذات رمية بغير رام، بل لأنه يعرف أن هذا الدير ليس له مكان على خريطة الخدمة الكنسية الرسمية منذ عام ١٩٧١، فتكون رهبنته للرهبنة المجردة.. حلمه وشوقه وشهوة قلبه.

وفى أوائل عام ٧٩ يرى رؤية يكشفها لأبيه الروحى، ويعود قلبه ليتحرك مرة أخرى ويلح عليه خاطر :

لماذا لايكون لك دور إيجابى ـ أنت تملك مقوماته ـ فى المصالحة بين الدير وقيادة الكنيسة ويكشف خاطره لأبيه الروحى ويلح فى طلب فرصة لمسعاه ويعطى الفرصة، وينطلق بسيارة الدير ويقصد دير الأنبا بيشوى ويقابل قداسة البابا شنودة الثالث ويفشل فى مسعاه ـ لأسباب موثقة ومسجلة وقد يأتى زمان يحتمل كشفها ولايعود إلى ديره ويبقى فى دير الأنبا بيشوى، ويضمه قداسة البابا إلى سكرتاريته بقرار بابوى، ويهمس الأب أغاثون بتحفظين وهو مقبل على عمله الجديد :

الأول : أن تبقى دائرة خدمته فى مصر لايبرحها إلى بلاد المهجر.

الثانى : أن لا تكون تمهيدا لرسامته أسقفا.

ويجاب إلى طلبه، ويرسم قسا ـ لمقتضيات الخدمة فى ١٨/ ٧/ ٧٩ فى اليوبيل الفضى لرهبنة البابا شنودة ومايزال على هذه الرتبة حتى يومنا هذا.

ويصدم فى عمله الجديد، إنه تقريبا بلا عمل ، وكلما حاول أن يعرض المشاكل التى ترد إليه ويضع تصورا لحلها يجد أن المنطق السائد (دع المشاكل للزمن.. لا تقربها إلا عندما تسقط أمامك ـ بفعل الزمن ـ ومعها حلها..!!) ولحبه للخدمة راح يبحث لنفسه عن دور روحى، فانخرط فى خدمة الاجتماعات بالكنائس المختلفة ، حتى جاء عام ٨٠ بأحداثه المريرة والمتلاحقة وتتصاعد الأحداث منذرة بصدام وشيك بين الكنيسة والدولة ويتخذ المجمع المقدس قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة والاعتذار عن تلقى

التهنئة الرسمية بالعيد ، وعلى الفور يترك قداسة البابا القاهرة متوجها إلى مقره بدير الأنبا بيشوى ، وتمر الأحداث متثاقلة ، وفى نهار يوم سبت النور يدق جرس التليفون فى مكتب سكرتارية البابا وكان على الطرف الآخر «مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية حسنى مبارك» وكانت الرسالة (ضرورة إبلاغ قداسة البابا رجاء أن يصلى العيد بالقاهرة مع وعد بتدارس الأمور المعلقة والمقلقة من أجل الصالح العام) وتعقبه اتصالات تليفونية أخرى من شخصيات رفيعة المستوى تحوى نفس المضمون (شهد هذه الواقعة ثلاثة : الأب أغاثون ـ د. يوسف منصور ـ الشماس مايز جورجى) ويسقط فى أيديهم : ما العمل ويأتى الأنبا صموئيل من بيته فى الجيزة ليقف على آخر الأخبار ، ويعرف قصة الاتصالات ويسأل بدوره وماذا نفعل؟ فينبرى الأب أغاثون ويحمل مهمة إبلاغ قداسة البابا فيما حسبه وقتها من أجل صالح الكنيسة والوطن ، وينطلق بسيارته الخاصة ـ التى أهداها له والده لمساعدته فى خدمته ـ إلى الدير ويتقابل مع الأنبا صرابامون أسقف الدير الذى يبلغه أن قداسة البابا يرفض المقابلات ولكن (إن كان على مسئوليتك الشخصية فاتصل به بالتليفون الداخلى) ويتصل ليرد عليه (عم وديع) وينقل له موافقة قداسة البابا على مقابلته ويتقدم نحو المقر . يستقبله قداسة البابا وعندما يعلم بفحوى الرسالة يثور فى وجهه ويعنفه، بغير تفسير واضح ويلملم أبونا أطرافه ويقصد قلايته وعندما يأتى المساء يشترك فى قداس العيد ، وينتهى القداس نحو الساعة الثانية من صباح الأحد ويشهد الدير فى هذا التوقيت زيارة مفاجئة من أبونا متى المسكين ويُقابل قداسة البابا ويحمل له رسالة رسمية بنفس المعنى ويعود لتوه بغير راحة إلى ديره بغير نتيجة ، ويعرف الأب أغاثون أن الأب متى المسكين كان يقوم برحلات مكوكية بين البابا وجهة ما ربما وصل عددها إلى أربعة (قبل لقاء صبيحة يوم الأحد هذا) وتتلاحق الأحداث متصاعدة، ويحدث الصدام المدوى فى سبتمبر ٨١ وتتشكل اللجنة الخماسية فيما حسب تجنبا لمزيد من التصعيد، ويسند فيما بعد للأب أغاثون مهمة الخدمة فى كنيسة أبو سيفين بمصر القديمة فى تطور لاحق بأمر من قداسة البابا.

دعونا نعبر بغير توقف إلى ماحدث بمصر القديمة بالأمس القريب على الأقل اليوم ـ لنجد أبونا أغاثون متحيراً يبحث عن تفسير فى شأن القرار الصادر ضده والذى تغير وتبدل على مدى ثلاثة أيام ثلاث مرات :

* فى اليوم الأول : ليذهب إلى دير الأنبا بيشوى.

* فى اليوم الثانى : بل ليذهب إلى دير السريان.

* فى اليوم الثالث : لا ليبق فى بيت الأسرة بمصر الجديدة وعندما يتوفر لى الوقت أستدعيه!!

وتبقى أسئلة :

* هل صدام ٩٤ يمتد بجذوره إلى عام ٨٠ وأحداثه؟!

* وقد توقف العمل فيما ينذر بسحب مشروع وزارة الثقافة المبنى والمرتبط بجهود الأب أغاثون داخل الكنيسة ويكون السؤال: لمصلحة من نخسر دعما حكوميا ضخما وما زالت الحكومة تمد يدها بالمعاونة؟!

* هل صحيح أن سبب تفجر الموقف: الاختلاف على اسم الشركة المنفذة لمشروع التطوير؟ وإذا كان هذا صحيحا فما مدى مسئولية أبونا أغاثون وصلاحياته فى اتخاذ قرار الإسناد والمشروع فى الأساس حكومى له قواعده المنظمة والمعروفة؟!

* هل صحيح أن مسئول دير الراهبات قد تراجع عن تعهده السابق فى جلسة الاتفاق وأصبح يطمع فى ضم ليس فقط بقية الأراضى بل الكنائس أيضا لدير الراهبات وما الذى سيفيده من دير يعيش فى عزلة عن خدمة المنطقة؟

* أما كان من الأجدى ولحساب المصلحة الكنسية العامة ـ وكما هو متبع فى الأوساط المتحضرة والكنيسة محسوبة بحكم تاريخها وقيمها واحدة منها ـ أن يتم نقل الإشراف على كنيسة أبى سيفين بشكل سلمى يتم فيه تسليم العمل بشكل منظم يضمن استمراريته؟ ومن المسئول عن استدعاء الأمن لتنفيذ قرار تنحية الأب أغاثون وما الذى كان سيحدث لو أنه رفض الخروج؟ على من كانت تقع مسئولية الصدام حينئذ، لقد كان عملا استفزازيا لمشاعر المئات من شعب المنطقة وفيه تعسف لاستخدام السلطة ولعل هذا يفسر لنا مبررات الاستقبال غير الودى بل العدائى الذى حدث مما يحتم على المجمع المقدس أن يتخذ خطوة حاسمة فى اتجاه المصالحة وإنهاء الأزمة.

وتبقى قضيتنا :

لعل هذا الحدث وهو نموذج يتكرر كثيرا وعلى مستويات متعددة ونجده في علاقات الأسقف بالكهنة والكهنة باللجان الكنسية ، وعلاقات أمين مدارس الأحد بالخدام وعلاقات رئيس الدير بالرهبان كنتيجة طبيعية لتأصل فكر الحكم المطلق . لعل هذا (الحدث النموذج) وتداعياته ينبهنا إلى قضية عامة أولى بالبحث وهى (التدبير الكنسى اليوم) أو بلغة أخرى (الإدارة الكنسية) ما هى أحكامها وضوابطها وحدودها وما هى درجاتها ونتائجها التى تصب فى النهاية فى وعاء (السلام الكنسى) وتؤثر بالضرورة فى حيوية الخدمة وأبدية أبناء الكنيسة بمقادير متفاوتة؟؟

ويبقى لنا فى النهاية تصور :

أتصور أن الأمر أعمق من أن تقدم حلوله فى مقال أو ملف فى عدد أو حتى عدد خاص - وإن كانت هذه كلها تقدم مداخل لدراسات متخصصة - ذلك لأنه يمس مصير وأبدية بل وبقاء شعب الكنيسة كله صاحب الحق والمصلحة فى أن يعيش كنيسة واعية لمهامها وأدوات تحقيقها.

وأحسب أن الأمر يحتاج بإلحاح إلى الدعوة لعقد ندوات علمية كنسية لتدارس الأمر على مدى زمن معين بحسب القضايا المطروحة وفق جدول أعمال مدروس تحت عنوان مقترح (التدبير الكنسى وأثره على السلام الكنسى) يطرح فيها كل الرؤى لتتفاعل بعضها مع البعض الآخر لتخرج بتوصيات شعبية مؤثرة فى شكل برامج عمل ولوائح تنفيذية تحدد مهام وضوابط عمل كل القوى العاملة فى الكنيسة : الإكليروس بدرجاته ، الأديرة ، المجالس الملية ، مدارس الأحد ، الأسقفيات العامة ، كيفية الإدارة ، ضوابط الإشراف على موارد الكنيسة وقنوات صرفها... الخ ثم توضع هذه كلها أمام مدبرى الكنيسة لينتهوا إلى ميثاق عمل يلتزم به كل الأطراف.. ويبقى السؤال: من يأخذ المبادرة الشعبية؟؟

وبعـيدا عن الأشـخاص وحتـى لانصطـدم بقرار مـتعجـل بعودة الآبـاء الرهبـان إلى أديرتهم نرى ضرورة طرح بديـل ثالـث - يوفق بين حاجة الكنيسة إلى خـدمة المتبتلين فى دائرة الكهنوت وبين خصوصية الرهبنة من حيث إنها تفرغ للعبادة والدراسة وهو دراسة استحداث شكـل جديد للخدمة يسـمح للمُتبتلـين من غير الرهبان بالـدخول إلى خدمة الكهـنوت بغير المرور على الدير حتى لا يصبـح الدير مجرد قـناة للدخول إلـى الخدمة الكهنوتية بشرط إعدادهم إعداداً كاملا للخدمة من خلال معاهدنا التعليمية. ونحسب أن الأمر يحتاج إلى رأى القراء والمتخصصين فى هذا الشأن[٤٢].

انتهى المقال ونشرت المجلة بجانبه هذه الوثائق، تقول الأولى:

كنيسة الشهيد العظيم

مرقوريوس أبى سيفين الأثرية

بمصر القديمة

تحريرا / / ١٩٨

خاص وسرى

صاحب الغبطة والقداسة البابا شنودة الثالث العالم والمعلم

الذى بارك وشرف جيـلنا وبارك وشرَّف الكنيـسة كلها فى أرض مصر وسـائر البلاد بعد السجود عند قدميكم وتقبيل أياديكم الرسولية

المكتب الخاص بوزير الثقافة والإعلام د. فاروق حسنى

أبلغنى فـى التليفون - وحسب قولهـم فى سرية محدودة - أن الوزير العـالم والفنان سيزور كنيسة أبى سـيفين الأثرية بمصر القديمة لرؤية ما بها مـن فن وتاريخ الخميس غداً الساعة ١١ صـباحاً... وكلي أمل ورجاء أن تـشرف وتبارك أرض هذا المكان ويـكون فيه كرسى بابوى باسم البابـا شنودة الثالث كما كان هذا المكان يتبارك بأقـدام البطاركة العظام يتبـارك بأقدام العظيـم فى البطاركة حـبيب المسيـح البابا شنودة الـثالث العالم الجـامع فى معارف كثيرة قلما ويندر أن نجد مثله.

ملحوظة :

أخى وحبيب قلبى نيافة الأنبا يوحنا عالم فى علوم الزراعة فقط.... مصر القديمة صراعها مع الزمن طويل .. مشاكلها كثيرة.. رجالك ومهندسوك ينتظرونك .. مشاكلها الهندسية كثيرة...

ابن قداستكم كاهن الكنيسة وسكرتيرك
الراهب القس أغاثون الأنبا بيشوى
الأربعاء فى ١٣ أبريل سنة ١٩٩٤.

ونشرت المجلة تعليقا تحت صورة الخطاب يقول:

صورة لخطاب الأب أغاثون لقداسة البابا شنودة بخصوص زيارة وزير الثقافة للكنيسة تؤكد علم البطريركية بالزيارة خلافا لما أعلن.

وكانت الوثيقة الثانية عبارة عن صورة لخطاب من البطريركية لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية يؤكد أن للقس أغاثون غرفة معدة له كسكن داخل المكتبة وليست مقحمة عليها بحسب التصريحات المنشورة بجريدة وطنى فى ١٧/ ٧ خلال اللقاء الصحفى.

وقد جاء فى الوثيقة:

بطريركية الأقباط الأرثوذكس

مكتب وكيل عام البطريركية

دير الأنبا رويس بشارع رمسيس

العباسية - القاهرة

القاهرة فى ١٨ توت سنة ١٧٠٤ - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨٧

السيد المهندس رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالقاهرة

تحية طيبة مع صادق الدعاء..

نُحيط علم سيادتكم أن جناب الأب الراهب القس أغاثون الأنبا بيشوى له سكن خاص ببطريركية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية بشارع رمسيس (مبنى دير الأنباريس) بالدور الأول بداخل مكتبة الدكتور مراد كامل.

برجاء التكرم بتركيب التليفون حيث إنه فى أشد الحاجة إليه.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام...

وكيل عام البطريركية

القمص مرقس غالى

أما الوثيقة الثالثة فتقول :

ورد فى جريدة وطني فى العدد الصادر رقم ١٦٩٩ يوم الأحد ١٧ يوليو ١٩٩٤ على لسان قداسة البابا شنودة من أنه يعتقد أن الأب الراهب أغاثون كاهن كنيسة أبو سيفين أنه اشترى بيوتاً وهدم بيوتاً وأراد أن يجعلها منطقة سياحية والمنطقة بها أديرة للراهبات وكنائس.. ثم ما ورد في مجلة آخر ساعة ، ما قاله أيضا من جهة تحويل المنطقة إلى منطقة سياحية وإنشاء موتيل سياحى وديسكو.

وأنا بصفتى مهندسا للكنيسة منذ ١١ سنة وكل الأعمال الهندسية تمت تحت إشرافى وشركائى إخوتى من المهندسين لا يقل عددهم عن عشرة مهندسين.

وما ذكره البابا كلام بعيد كل البعد عن الحقيقة نؤكده بما لدينا من رسومات هندسية للمنطقة ، يوجد منها نسخة بدير أبوسيفين للراهبات من سنة ونصف وتم عرضها على الأُم إيرينى رئيسة الدير. لايوجد بها أى شيء يتعلق بما ذكره البابا وحسب احتياج الدير وطلب الأم إيرينى تم إعادة تخطيط المكان وتم عرض المشروع الجديد على لجان الثلاث كنائس بالمنطقة وعلى اللجنة التى انتدبها البابا (الأنبا برامون . الأنبا يؤنس. الأنبا يوحنا) وقد احتفظ الأنبا يؤنس بصورة ملونة من المشروع استلمها منى لعرضها على قداسة البابا.. والمشروع يحتوى على مساحة كبيرة تجمع مداخل الثلاث كنائس ومبنى خدمات

للثلاث كنائس بجوار مدخلهم الرئيسى والمشروع ليس لتحويل المنطقة إلى منطقة سياحية إطلاقاً بل لتصير المنطقة لائقة بأماكن عبادة لنا وليس للسياح.

المهندس ماهر أندراوس:

جواز سفر رقم -٤٢٩٢٦ (٤٣)

وقد قصدت من نشر هذا المقال كاملاً أن أوضح كافه الوقائع التى حدثت فى تلك الفترة حتى تكون الصورة واضحة للجميع وخاصة أن هذا الكلام صادر من مجلة قبطية سبق أن رأس البابا شئون رئاسة تحريرها وخاض بها معركة ضد البابا يوساب قبل أن يترهبن .

ولم تكتف المجلة بذلك فنشرت مقالا آخر فى نفس العدد بعنوان ٩ معاثر فى حياتنا الكنسية لابد من تجنبها وقالت فيه أن هناك خللا فى إدارة الكنيسة وتدبير شئونها وحددت المعاثر التسعة وهى :

١- المواجهة الشخصية بين البابا ومرؤوسيه من كهنة ورهبان وعلمانيين وهو أمر يأسف له الجميع أن تقف القيادة الكنسية العليا فى موقف خصومة شخصية مع كاهن أو راهب مع أن كرامة الأب تكمن فى أن يظل فى موقع الراعى والأب والحكم النهائى بين المتخاصمين.

٢- المخاصمة الشخصية وهى ظاهرة مؤسفة أقلقت الكنيسة ـ ومازالت ـ ومظاهرها مقاطعة البعض والاتهام بالهرطقة والتشهير والخيانة.

٣- تأثر القرار الكنسى نتيجة التصنيف بين المنتمين بين الآباء مما جعل القرار الكنسى منسوبا بالانحياز ضد أو مع حسب نوع تصنيف الانتماء الذى يختاره المصنف.

٤- الكيل بمكيالين حيث يتم الاستغناء عن أهل الخبرة والاعتماد على أهل الثقة.

٥- خطية عدم المسامحة ورفض توبة الخاطىء.

٦- شوائب المحاكمات الكنسية والتى اشتكى منها كثيرون بسبب عدم الحياد وعدم تطبيق القوانين أو عدم المحاكمة أصلا.

٧- إغلاق الأبواب أمام تبادل الرأى والمشاركة فى العمل الكنسى.

٨- المشاركة بالرأى وأزمة الصحافة القبطية.

٩- التدخل فى الشئون الداخلية للكنيسة من جانب الإعلام السياسى المدنى والتى بدأها البابا بإعلانات مدفوعة الأجر عن حرمان راهب وكذلك الكتب ذات الطابع الصحفى والتى تحمل تصريحات منسوبة إلى البابا وتتناول أدق تفاصيل الكنيسة وشئونها الداخلية(٤٤) .

انتهي المقال ولم يرض البابا عن المجلة فأصدر قراره بوقف كتاب مجلة مدارس الأحد من الخدمة فى الكنائس وهدد بأنه سيغلق المجلة مما دعا رئيس تحريرها إلى الاعتذار وإبعاد مجموعة من الكتاب والإعلان أن المجلة لن تنشر سوى موضوعات دينية لاهوتية ، وقال البابا تبريرا لقراره «أن كتاب المجلة قاموا بعملية تخريب فى الكنيسة وعملية غير لائقة بخدام التربية الكنسية وانضم خدام ومحررو مدارس الأحد ومجموعة سليمان نسيم مع مجموعة الراهب أغاثون ومجموعة القس إبراهيم عبدالسيد وقاموا بعملية تخريب وأصبحوا يكتبون شتائم واتهامات وكتبوا فى جريدة الشعب وغيرها واشتروا آلاف النسخ وبدأوا يذهبون إلى الأديرة للرهبان المعتكفين للعبادة هناك ووضعوا بعض النسخ إما على الباب أو فى مزار شهير وبأسلوب غير روحي لدرجة أن رؤساء الأديرة الذين شعروا أن هذه المجموعة أرادت أن تدخل روح «السجس» والتعب عند الرهبان وتزويدهم بأخبار متعبة وتحريضهم ضد كنيستهم فاجتمع رؤساء الأديرة وحكموا ضد هذه المجلة ومنعنا الخدام المحررين من الخدمة فى الكنيسة لأن الخدمة عندنا يجب أن يتسم من يقوم بها بالوداعة وعفة اللسان، منعناهم من الخدمة داخل الكنيسة لأنهم وهم داخلها سوف يحولونها إلى جو آخر غير الجو الروحى الذى نريده لها علما بأننا لم نمنعهم من تحرير المجلة» (٤٥).

ورغم أن البابا رد على معظم ما تردده المعارضة من آراء إلا أن الحوار استمر بينهما من خلال الصحافة فاستمرت حوارات البابا للصحافة.. واستمرت مقالات المعارضين أيضا رغم طلب مجلس الشورى بوقف النشر إذ أنه بعد فترة بدأت المقالات تأخذ طريقها إلى النشر مرة أخرى خصوصا مع استمرار البابا فى الإدلاء بالأحاديث الصحفية حول نفس الواقعة.

وتوالت المقالات وهو أمر معناه أن الجميع يريد النقاش حول هذه النقاط . وفى حوار للبابا مع روز اليوسف قال : «أنا لا أعرف ماذا يريد هؤلاء فليوضحوا مطالبهم حتى يمكن دراستها وتحقيقها إن أمكن» (٤٦). ورد هؤلاء بعدة مقالات كان أهمها مقالاً لكمال زاخر بجريدة الأخبار يوضح فيه هذه المطالب بعنوان : مكلمة اليوبيل الفضى لقداسة البابا ومشروعنا الإصلاحى.

كما حرر بعض المعارضين مطالبهم فى صورة خطاب مفتوح أرسلوه للبابا.

وهكذا فإن المعارضة لن تصمت وإذا كان البابا شنودة بما له من محبة فى قلوب الأقباط والمسلمين استطاع حتى الآن أن يحجم هذه المعارضة ، إلا أن هذا ليس حلاً وقد يجد البابا القادم نفسه فى مأزق إزاء هذه المطالب خاصة أن أقباط المهجر لديهم مآخذ كثيرة على إدارة الكنيسة وربما يلخص الدكتور ميلاد حنا الأمر بقوله «لا أعتقد أن البابا ديكتاتور إنما المشكلة أن شخصا واحدا لا يستطيع القيام بكل شيء فى الوقت الحالى ، فهذا نظام عفى عليه الزمن . فنحن نعيش في عصر من الشفافية والعيوب ـ ولا أقول الفساد ـ موجودة فى كل موقع ومن السذاجة القول بأنها ـ أى الكنيسة ـ مؤسسة مسيحية تدار بالحب والمبادىء الأخلاقية بل يجب أن يكون لديها نظام للإصلاح الذاتى»!!..

هذا ما قاله الدكتور ميلاد حنا وعلي البابا القادم أن يوجد هذا النظام وإلا فإن كثيرين من الأقباط سيفقدون ثقتهم فى قيادة الكنيسة وربما يؤثر على انتمائهم إليها.. أو يقلل من تأثير هذه القيادة عليهم.

المصـــادر

(١) ايريس حبيب المصرى «قصة الكنيسة المصرية» ـ مكتبة المحبة.

(٢) د. غالى شكرى «الثورة المضادة فى مصر» كتاب الأهالى الطبعة العربية الثالثة سبتمبر ١٩٨٧.

(٣) ايريس حبيب المصرى «قصة الكنيسة المصرية» ـ مصدر سابق.

(٤) محمود فوزى البابا كيرلس والبابا شنودة دار النشر هاتيه.

(٥) المسح الاجتماعى الشامل للأنشطة الدينية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ إصدار المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية.

(٦) مجلة روزاليوسف عدد ٣٥٦٨ تاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٦.

(٧) قصة الكنيسة المصرية مصدر سابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) محمود فوزى البابا كيرلس والبابا شنودة ـ مصدر سابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) محمود فوزى البابا شنودة والمعارضة ـ دار النشر هاتية.

(١٤) مجلة روزاليوسف العدد ٣٤١٥ تاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٩٣.

(١٥) قصة الكنيسة المصرية ـ مصدر سابق.

(١٦) محمد عفيفى ود. رفيق حبيب «تاريخ الكنيسة المصرية» الدار العربية للطباعة والنشر أبريل ١٩٩٤.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) القرارات المجمعية فى عهد صاحب القداسة والغبطة البابا شنودة الثالث (قرارات المجمع المقدس من ١٩٧١ حتى ١٩٩٦) أعداد سكرتارية المجمع المقدس الطبعة الاولى نوفمبر ١٩٩٦ مطبعة الأنبا رويس بالكاتدرائية.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) القمص أندراوس عزيز «الحقائق الخفية فى الكنيسة المصرية».. دون ذكر دار النشر أو تاريخ اصدار.

(٢١) جمال أسعد «من يمثل الأقباط.. البابا أم الحكومة ؟»دون ذكر دار نشر أو تاريخ اصدار.

(٢٢) المسح الاجتماعى الشامل ـ الأنشطة الدينية ـ مصدر سابق.

(٢٣) تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٦ مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.

(٢٤) القمص اندراوس عزيز «الحقائق الخفية فى الكنيسة المصرية» مصدر سابق.

(٢٥) جريدة العربى عدد ٢٠٦ تاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٩٧.

(٢٦) المسح الاجتماعى الشامل ـ الأنشطة الدينية ـ مصدر سابق.

(٢٧) جريدة العربى عدد ٢٠٦ تاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٩٧. ـ مصدر سابق.

(٢٨) القمص أندراوس عزيز «الحقائق الخفية فى الكنيسة المصرية» ـ مصدر سابق.

(٢٩) جمال أسعد «من يمثل الأقباط.. البابا أم الحكومة؟» ـ مصدر سابق.

(٣٠) القمص أندراوس عزيز «الحقائق الخفية فى الكنيسة المصرية» ـ مصدر سابق.

(٣١) جمال أسعد «من يمثل الأقباط.. البابا أم الحكومة؟» ـ مصدر سابق.

(٣٢) محمود فوزى البابا شنودة والمعارضة ـ والبابا شنودة وقضية الراهب المعزول أغاثون ـ دار النشر هاتية.

(٣٣) جريدة العربى عدد ٢٠٦ تاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٩٧ ـ مصدر سابق.

(٣٤) مجلة آخر ساعة.

(٣٥) مجلة روزاليوسف عدد ٣٤٤٦ تاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٩٤.

(٣٦) مجلة مدارس الأحد ـ عدد أغسطس ١٩٩٤.

(٣٧) مجلة ايجيبت توداى عدد ابريل ١٩٩٥.

(٣٨) مجلة آخر ساعة.

(٣٩) مجلة اكتوبر تاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٩٤.

(٤٠) جريدة وطنى تاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٩٤.

(٤١) مجلة روزاليوسف عدد ٣٤٥١ تاريخ ١/ ٨/ ١٩٩٤.

(٤٢) مجلة مدارس الأحد أغسطس ١٩٩٤.

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) روزاليوسف عدد ٣٥٦٨ تاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٩٦.

(٤٦) المصدر السابق.

5

البابا وأموال الكنيسة

وكان المفروض على البابا شنودة أن يفتح باب التحقيق حتى يبرئ ذمة عادل روفائيل ولكنه كان دائما يتذرع بقوله «إنها مسألة ثقة، ولا نستطيع أن نكشف جميع أسرار الكنيسة»

بعد مرور ما يقرب من عشرين قرنا على تأسيس الكنيسة ورغم اقترابنا من القرن الحادى والعشرين لا تزال الكنيسة بلا لوائح مالية واضحة تحدد أوجه الإنفاق ومصادر التمويل.

إنه أمر كان يبدو طبيعيا فى بداية عهد الكنيسة. وفى ظل قلة مواردها إلا أنه غريب فى عصرنا الحالى ومع تدفق الأموال على الكنيسة وزيادة مواردها بشكل كبير.

ولعل عدم وجود هذه اللائحة فتح الباب أمام الشائعات والأقاويل، التى مست أسماء داخل العمل الكنسي، ولهذا فلا مناص من الإسراع بعمل هذه اللائحة ضمانا للشفافية فى مصادر التمويل وأوجه الإنفاق وحرصا على سمعة العاملين بالكنيسة.

فأموال الكنيسة لها ثلاثة مصادر رئيسية:

الأول: الممتلكات العقارية وهذه يشرف عليها جهاز حكومى هو «لجنة الأوقاف القبطية».

الثاني: تبرعات مجلس الكنائس العالمى والتى تصل إلى ٢,٣ مليون دولار سنويا.

الثالث: الحسابات البنكية للبطريركية وهذه تعتمد على التبرعات المالية وأرباح استثمارات الكنيسة [١].

المصدر الأول والثانى لا يسببان أية مشكلة فهما محددان وواضحان ويخضعان لإشراف رقابى من الجهاز المركزى للمحاسبات الذى يختص برقابة هيئة الأوقاف. أما تبرعات مجلس الكنائس العالمى فتراقب حساباتها لجنة من مجلس الكنائس العالمى نفسه. مهمتها مراجعة الدفاتر الحسابية الخاصة بالاعتمادات المالية التى يقدمها للكنيسة المصرية والتأكد من صرفها فى الأوجه المحددة لها وهى المشروعات التنموية والخدمية كبناء المدارس والعيادات الطبية.

يبقى المصدر الثالث لتمويل الكنيسة سببا للأزمة، فهو سرى تماما رغم أنه من المفترض أن يقوم المجلس الملى بمراقبته وهو أمر لا يحدث عمليا[٢].

يقول الدكتور حنا يوسف حنا عضو لجنة الأوقاف القبطية: «لا يوجد نظام محاسبى بالمرة لأموال البطريركية، ولقد طلبت وضع نظام محاسبى لذلك عدة مرات ولكن طلبى كان يرفض دائما.. ولا يقوم المجلس الملى بأى دور فى شئون الحسابات فهو مجرد مظهر

فقط، هـذا فى الوقت الـذى تدخل فيـه إلى الكنـيسة ملايـين الدولارات من التـبرعات، وبخاصة من الخارج، وهى تذهب جميعها إلـى الحسابات بالبطريركية بدون إيصالات أو إجراءات محاسبية، فأين تذهب هذه الأموال؟ فليسأل قداسته[٣].

هذه التـساؤلات التى تحـمل الاستنكـار والشكوك تـأتى أهميتـها من الشـخص الذى طرحها، فـالدكتور حنا يـوسف حنا محاسب شـهير وكان مقربـا من الكنيسـة حتى وقت قريب قبل أن يبتعد عنها .. أو يستبعد منها فى نظر البعض.

وهو مراجع الحسابات لبعض الهيئات العالمية مثل «برايس» ومؤسسة «ووتر هاوس»، وهو أيضاً واحد من اثنى عشر عضوا فى لجنة الأوقاف القبطية منذ إنشائها فى عهد جمال عبد الناصر، وهو كذلك أحد المراجعين للاعتـمادات المالية لمجلس الكنائس العالمى وهذا يعنى أنه وثيق الصلة بحسابات الكنيسة ومما يعطى لشهادته ثقلاً.

والسـؤالان اللذان طـرحهما فـى شهادتـه «أين تذهـب الأموال؟» فليـسأل قداسـته؟ يحمـلان كثيرا مـن الاتهامات غـير المباشـرة أو على الأقل شـكوكا حول أوجـه الإنفاق، ويزيد من هذه الشكوك أن الـبابا شنودة قال حين سئل عن حسابات الكـنيسة «إنها أسرار الكنيسة»[٤].

وهذه الإجابـة الغامضـة للبابـا تثير تـساؤلات عديدة حـول: لماذا هى أسرار؟ وعـمن تُخفى؟ وماذا يتم إخفاؤه هل هى مصادر التمويل أم أوجه الإنفاق؟

إن البابا شنودة يثير الحيرة بإجاباته تلـك، فهو يقول «إننى لا أتدخل كثيرا فى مثل هذه الأمور لأنـى أترك ذلـك للـخبـراء المختصـين حتـى يمكـننـى القيـام بواجـباتـى الروحـية الأخرى»[٥].

وعندما قيل للبابا أن المعارضة تريد الـشفافية فى إدارة أموال الكنيسة، رد: «من قال أن أموال البطريـركية لا تسير فى وضع غـير سليم ، هل يعرفـون خطأ معينا؟ لماذا الـتشكيك إذن فى ذمة النـاس المالية.. الشئـون المالية فى البـطريركية مسـئول عنها موظـفون إداريون ولهم رئيس قسم مالـى وهو مسئول تحت رئاسة اللجنة الماليـة فى المجلس الملي، والمجلس يراقبـها ويشرف عليـها وأى شيء يتم بتـرتيب ونظام، وفـى كل عام يراجع المجلـس الملى

الأوضاع المالية بتفتيش دقيق ومع كـل هذا توجد رقابة ماليـة من الهيئة القبـطية للأوقاف ومن ديوان المحاسبة، وكل هذا فى نظام دقيق.. لماذا التشكيك؟ [٦]

كلام البابا هنا لا يعطى إجابة شافية وحاسمة . فالجهاز المركزى للمحاسبات الذى قال عنه البابا أنه يراقب الحسابات لا يراجع كـل أموال الكنيسـة ، وإنما أموال هيئة الأوقاف القبطية. والمجلس الملى المنوط به الرقابة عـلى كافة أموال الكنيسة لا يقوم بدوره، وحسب كلام الدكتـور حنا يوسف حنـا فالتبرعات تـتم بدون إيصالات وبالـتالى فليس هـناك من يمكنـه تحديد قيمتـها ولا أين ذهبت ولا ندرى لمـاذا لا تعلن الميزانـية على الكافـة وما هى الأسباب وراء سريتها.

إن هذا الغموض كان كافيا لانتشار الأقاويل حول الأشخاص الذين يديرون الكنيسة، وطالت الشكوك عـادل روفائيل جيد ابن شقيق الـبابا شنودة نفسه فهو الـشخص المسئول رسميا عن الحسابات البطريركية بصفته مديراً للديوان الباباوى لفترة طويلة.

بل إن عمـلية تعيـينه فى هـذا المنصب كانـت مثار تساؤلات وأقـاويل كثيـرة . فقد تم اختياره لـلمنصب عام ١٩٧٢ بعـد تولى البابا شنودة كـرسى الباباوية بسـنة واحدة، وكان المجلس المـلى قد طلب إبعـاد رجال الدين عن هذا المـنصب وتعيـين علمانى حتـى يمكن محاسبته دون خجل مـن موقعه الكهنوتي، واختار البابا ابن شقـيقه عادل، وكان قبل ذلك يعمل محاسبا بمحافظة الجيزة براتب لا يزيد على ٣٥ جنيها شهريا.

والمثير أن المجلس المـلى أصدر قراراً بإبعاده عن منصـبه بعد تعيينه بفـترة وجيزة حين رأى المجلس أنه غير أهل للثقة حسب ما قاله جرجس حلمى عازر عضو المجلس الملى فى ذلك الوقت وأحد المقربين من البابا والذى يقول أنـه اختلف مع البابا بسبب إصراره على وجود عـادل روفائيـل، ولكن البـابا رفض إبـعاده وأصر عـلى استمـراره بل أضاف إلـيه منصب رئيس الحسابات بهيئة الأوقاف القبطية. كما أصبح عضواً بالمجلس الملى المنوط به مراقبـة تصرفات مديـر الديوان، وهكذا أصـبح عادل روفائيـل المراقب ـ بفتـح القاف ـ والمراقب ـ بكسر القاف ـ فى نفس الوقت[٧].

وفيما بعد أضيف إلى مناصبه منصب رئيس حسابات المعونة الخارجية، وقد تولى هذا المنصب عقب عودة البابا إلى إدارة الكنيسة عام ١٩٨٥، بعد إبعاده عدة سنوات إلى الدير

بقرار من الرئيس الراحل أنور السادات، وقبل ذلك كان الأنبا صمويل الذى قتل مع السادات فى حادث المنصة يرفض وجود عادل روفائيل ضمن لجنة المعونة الخارجية والتى كان يشرف عليها باعتباره أسقفا للخدمات[8] .

وجدير بالذكر هنا أن عادل روفائيل تم إبعاده عن منصبه كمدير للديوان البابوى بعد إبعاد البابا إلى الدير، ثم عاد مرة أخرى مع عودة البابا لممارسة مهام منصبه.

وهكذا جمع عادل روفائيل جميع المناصب المالية فى يده وهو ما أدى إلى إثارة الأقاويل ضده، خاصة بعد أن أصبح من الأثرياء.

يقول الدكتور حنا يوسف حنا «إنه أكثر من مليونير، إن كلمة «ثرى» تعتبر فقيرة جداً بالنسبة لما أصبح عليه عادل من ثراء»[9].

ورغم أن أحداً لا يملك دليلا ضد عادل روفائيل فإن هذا الثراء من أموال الكنيسة وليس من أعماله الأخرى كأحد المحاسبين الشهيرين، إلا أن الأقاويل لم تنقطع من حوله وكانت تدفع المعارضين للبابا للهجوم عليه، حتى أن جبهة الإصلاح الكنسى أرسلت خطابا للبابا تتهم عادل روفائيل ببيع أراض مملوكة للكنيسة من أجل أرباح شخصية [10] إلا أنه لم يُعلن عن فيه أى دليل على ذلك.

ولم تنته الاتهامات ومحاولات التشكيك عند ذلك، وتناولت المنشورات التى تهاجم البابا شنودة شخص عادل روفائيل، إذ اتهم بيان لجبهة الإصلاح عادل روفائيل بأنه استولى على مرافق خصصتها محافظة القاهرة للأقباط بمدينة نصر، وباعها لحسابه بمبلغ ٣ ملايين جنيه، وقام ببيع أنقاض مدرسة الأقباط الصناعية ببولاق بـ ٨٠ ألف جنيه ولم يوردها للبطريركية[11].

والملاحظ أن هذه الاتهامات جاءت دون دليل ولم يقدم أى شخص مستندات تثبت صحتها، ورغم ذلك أضافت إليها رسالة موقعة باسم أبناء جبهة مار مرقس ونشرت أجزاء منها مجلة روزاليوسف، اتهامات أخرى تقول الرسالة: «هل يرضى الكنيسة ما جمعه كل من السادة: عادل روفائيل وشقيقه عماد من مبالغ طائلة من العمل بالكنائس؟ بالمقارنة بحالتهما قبل عام ١٩٧٢، والآن يظهر الفرق فى أعظم العمارات بمصر الجديدة

مؤثثة بأفخر الأثاث ، سيارات مرسيدس، ملابس فاخرة، ولكننا نترك الإدانة لله وحده ونترك لهم مراجعة ضمائرهم(١٢).

والرسالة كما هو واضح تحاول أن تثير الشكوك فى مصادر ثروة عادل روفائيل وشقيقه عماد دون أن تقدم دليلا واحدا على هذه الشكوك، وفى مقابل هذه الاتهامات فإن البابا رد عليها حين سئل عنها بقوله: إن عادل ليس فى حاجة إلى مناصب الكنيسة فقد انتعشت ماليا بفضل عادل روفائيل فهو شخص ذكى ويمكن الاعتماد عليه، وقد تم انتخابه فى المجلس الملى عن طريق الناس فهل أرفض معاونته بسبب كونه من أقاربي؟ إنه يُهاجم فقط لأنه ابن أخى وليس لديهم دليل على شىء آخر (١٣).

ويضيف البابا : إن كل من يساوره الشك فى عادل، يشك فىّ أنا أيضا (١٤).

والواقع أن جزءاً من كلام البابا صحيح فعادل روفائيل تتم مهاجمته لأنه ابن شقيق البابا شنودة ولكن فى المقابل فإن جزءا آخر من كلام البابا يحمل عبارات عاطفية أكثر منها واقعية، فبلا شك إن عادل روفائيل أحد المحاسبين المشهورين ولكن هناك محاسبين أكفاء مثله وربما يفوقونه، كما أن الانتعاش المالى للكنيسة ليس فقط بسبب الإدارة الحسنة، ولكن أيضا لأن فترة السبعينيات التى تولى فيها عادل منصبه شهدت انتعاشا ماليا لعدد غير قليل من الأقباط فى مصر والخارج وهؤلاء قدموا تبرعات كثيرة للكنيسة ، على العكس من فترة الستينيات التى أممت خلالها الشركات والمصانع بعد صدور قوانين التأميم التى طبقت على الأقباط والمسلمين معا مما أثر على الثروات وبالتالى على التبرعات التى ترد للكنيسة .

كما أن هذه الفترة كانت تتميز بالانغلاق، على عكس السبعينيات التى شهدت انفتاحا اقتصاديا داخل البلاد بالإضافة إلى الانفتاح على دول الغرب، مما سهل إرسال تبرعات من المغتربين الأقباط فى هذه الدول وخاصة أن عدد هؤلاء المهاجرين زاد أيضا فى تلك السنوات.

والحقيقة أن دفاع البابا شنودة المستميت عن عادل روفائيل جعل منه ومن نفسه شخصا واحدا عندما قال «أن من يساوره الشك فى عادل يشك فيّ»، هذا الدفاع جعل البابا نفسه عرضة للاتهامات والأقاويل .

وفى هذا يقول الراهب أغاثون المختلف مع البابا شنودة والذى عمل سكرتيرا له لفترة استمرت أكثر من عشر سنوات «إننى أتحدى البابا أن يـفتح ملف قضيتى ومحاكمتى علنا وعلى الملأ ولـكن يجب عليه أيـضا أن يحاكم هو وابن شقـيقه.. إن لدى الوثائق الـكاملة للتلاعبات المالية التى قام بها الاثنان[١٥].

ولكن الراهب أغاثون لم يظهر هذه المستنـدات ولم يقدمها إلى أى جهة وبالتالى تظل هى أيضاً مشكوكا فى وجودها أو صحتها.

رغم ذلك تظل الاتهامات موجودة.

وكان المفروض على البابـا شنودة أن يفتح باب التحقيق حتى يـبرئ ذمة عادل روفائيل ولكـنه كان دائمـا يتذرع بقـوله «إنها مـسألة ثـقة، ولا نستـطيع أن نكـشف جميـع أسرار الكنيسة»[١٦].

من أجل هذه الثقة وحتى لا تهتز كان المفروض أن يتم التحقيق فى هذه الاتهامات.

تقول الجبهة الشعبية لتطهير الكنـيسة الأرثوذكسية وهى إحدى الجهات المعارضة للبابا ـ ويبدو أنها اسم حركى لعدد من المعارضين ـ فـى نداء مكتوب وجهته إلى البابا شنودة «إننا نطالب بتـشكيل لجنة قضائية كنسيـة تبحث الموقف المالى لعادل روفائيـل وشقيقه منذ عام ١٩٧٢ وحتى عـام ١٩٩٤، ليس تشكيـكاً فى ذمتهما وإنمـا إبراء لساحتهـما أمام الرأى العام الكنسى»[١٧].

وبلا شك فإن هذا الـكلام حق يراد به إثارة الشكـوك حول البابا شنودة وابن شـقيقه، والحقيقة أن السبب فى كل هذه الأقاويـل هو عدم وجود لائحة واضحة ومحددة لأموال الكنيسة ، ووضع هذه اللائحة سيضع نهاية لهذه الشكوك والأقاويل.

وأهمية هـذه اللائحة تزداد مع ازدهـار الكنيسة وزيـادة مواردها ـ يقول البـابا شنودة : «إن الكنيسة أصبحت واسعة الثراء وزادت ميزانيتها بصورة مثيرة للإعجاب»[١٨].

هذا الازدهار والثراء سيكون مصدراً للتشكيك والأقاويل حول أى شخص سواء كان قريبا للبابا شنودة أو بعيداً عنه وسيـكون كذلك مصدر شكوك حول البابا القادم أيضا ولا حل سوى وجود لائحة مالية..

وهى بدورها ستحل مشكلة أخرى تواجه الكنيسة ولا يلتفت إليها أحد الآن وهى عدم وجود لائحة مالية للقساوسة الذين يترك تحديد مرتباتهم للجنة المالية بكل كنيسة.. وهذه اللجنة تعطى الرواتب حسب دخل كل كنيسة مما يجعل هناك تفاوتا حادا فى رواتب القساوسة ودخولهم، فمنهم من يصل مرتبه إلى ٨٠٠ جنيه شهريا ويتجاوز دخله الألف من الجنيهات عندما يكون فى كنيسة تقع فى منطقة ثرية مثل الزمالك ومصر الجديدة حيث يقدم له شعب الكنيسة تبرعات كبيرة، كما يحصل أيضا على أموال كثيرة عند زفاف أحد الأبناء أو تعميدهم وللصلاة على المرضى .. وفى المقابل فإنه فى بعض المناطق الفقيرة خاصة القرى لا يتعدى راتب القس مائة جنيه ويحصل على أموال قليلة مقابل عمله فى الزفاف أو التعميد مما يجعل هناك تفاوتا طبقيا بين القساوسة [١٩].

وربما أدى إلى صراع حول التعيين فى كنائس معينة أو الهروب من كنائس أخرى.

ويقول البابا شنودة أنه بصدد تصحيح أوضاع بعض الكهنة الذين يشعر أن لجنة الكنائس لم تعط لهم رواتب كافية، وهؤلاء القساوسة فى كنائس القاهرة والإسكندرية حيث تقع أبروشيتى»[٢٠].

وهكذا فإن البابا ترك القساوسة الذين يعملون فى كنائس بعيدة عن أبروشيته دون تصحيح أوضاعهم بدعوى أنه لا سلطان له على هذه الكنائس.

والحل للخروج من المأزق هو وجود لائحة ونظام مالى يحدد رواتب القساوسة، ويمكن للبطريركية إعطاء هذه الرواتب أو على الأقل إعطاء القساوسة منحة بالإضافة إلى الرواتب التى تحددها لجان الكنائس ، حتى يحصلوا على عائد يمكنهم من الحياة الكريمة خاصة أن القانون الكنسى لم يحدد نظاما ماليا ولا لائحة محددة لرواتب القساوسة.

والحل الحقيقى يكمن فى وجود نظام مالى ولائحة مالية لأموال الكنيسة ضمانا لشفافية أموالها وإنهاء للشكوك فى طرق إدارتها وحفاظا على كرامة كهنتها.

المصادر

(١) مجلة ايجبت توداى عدد أبريل ١٩٩٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق

(٤) مجلة المصور العدد ٣٧٥٩ تاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٦.

(٥) ايجبت توداي ـ مصدر سابق.

(٦) مجلة المصور ـ مصدر سابق.

(٧) ايجبت توداي ـ مصدر سابق.

(٨) مجلة روز اليوسف عدد ٣٤٥٠ تاريخ٢٥/ ٧/ ١٩٩٤

(٩) ايجبت توداي ـ مصدر سابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) مجلة روز اليوسف ـ مصدر سابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) ايجبت توداي ـ مصدر سابق.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) المصدرالسابق.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) مجلة روز اليوسف ـ مصدر سابق.

(١٨) ايجبت توداي ـ مصدر سابق.

(١٩) روز اليوسف ٣٥٤٠ تاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٩٦.

(٢٠) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٦٩ تاريخ ٤/ ١١/ ١٩٩٦.

6

الهروب من الكنيسة

مشكلة الأحوال الشخصية واحدة من أخطر القضايا التى تواجه الكنيسة الآن.

إنها تزداد تعقيداً كل يوم، وإذا لم يجد البابا شنودة حلاً لها، فإن البطريرك القادم سيجد نفسه أمام أزمة حادة تواجهه.. تحتاج إلى حلول ثورية، من أجل الحفاظ على الأقباط الأرثوذكس ومنعهم من ترك كنيستهم والانضمام إلى كنائس أخرى.

مشكلة الأحوال الشخصية واحدة من أخطر القضايا التى تواجه الكنيسة الآن.

إنها تزداد تعقيداً كل يوم، وإذا لم يجد البابا شنودة حلاً لها، فإن البطريرك القادم سيجد نفسه أمام أزمة حادة تواجهه.. تحتاج إلى حلول ثورية، من أجل الحفاظ على الأقباط الأرثوذكس ومنعهم من ترك كنيستهم والانضمام إلى كنائس أخرى.

فى نفس الوقت يكون من الضرورى ألاتتناقض هذه الحلول مع القانون والمبادئ الكنسية.

من هنا تبدو صعوبة القضية ومن هنا فهى تحتاج بطريركاً غير تقليدى.

أما المشكلة فهى زيادة عدد الحاصلين على أحكام بالطلاق أمام محاكم الأحوال الشخصية لأسباب عديدة، بينما يرفض المجلس الإكليريكى بالكنيسة الاعتراف بهذه الأحكام وإعطاء تصاريح زواج لهؤلاء المطلقين كى يستطيعوا الزواج مرة أخرى إلا إذا كان الطلاق لعلة الزنا فقط، وبالتالى فإن أعداداً كبيرة منهم من الحاصلين على الطلاق لأسباب أخرى حددها القانون يبقون معلقين دون زواج فى انتظار تصاريح الزواج لسنوات طويلة، وهو ما يضطر بعضهم إلى ترك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والانضمام إلى كنائس الطوائف الأخرى.

خلال السنوات العشرين الأخيرة ومنذ تولى البابا شنودة منصبه زادت أعداد هؤلاء المطلقين "الحالمين" بالزواج مرة أخرى وبقيت آلاف الأحكام التى أصدرتها محاكم الأحوال الشخصية بالطلاق حبرا على ورق ودون تنفيذ حقيقى[١].

ورغم عدم توافر رقم محدد عن حالات الطلاق والملفات المعروضة بها أمام المجلس الإكليريكى، إلا أنه من الواضح أنها أعداد كبيرة للغاية.. حتى أن منشورات المعارضين للبابا شنودة تقول: إن الأعداد تتجاوز ٤٤ ألف حالة.. وإن كان البعض يقدرها بعشرة آلاف فقط[٢].

الواقع أن الأزمة لم تشتد إلا فى العشرين سنة الأخيرة، بعد تولى البابا شنودة منصب البطريرك عام ١٩٧١، فقد أعطى تعليمات إلى المجلس الإكليريكى برفض منح تصاريح الزواج للمطلقين إلا لعلة الزنا حتى لو كان قد حصل على حكم قضائى بالطلاق لسبب آخر من الأسباب التى حددها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالأحوال الشخصية لدى غير المسلمين.[٣].

هذا القانون مستمد من اللائحة الخاصة بالأحوال الشخصية التى صدرت عام ١٩٣٨ بموافقة البطريركية فى عهد البابا يؤانس التاسع عشر وبموافقة المجلس الملى.

فى ذلك الوقت حددت اللائحة تسعة أسباب للطلاق أقرها القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥، وهذا القانون أنهى اختصاص المجلس الملى بنظر منازعات الطلاق التى كان يختص بها منذ عام ١٩٣٨..

وأحالها جميعا إلى محكمة الأحوال الشخصية(٤).

إن هذا القانون ألغى المحاكم الشرعية للمسلمين، والمحاكم الملية للمسيحيين، والطوائف الأخرى، وأحال جميع الدعاوى المنظورة أمام هذه المجالس إلى المحاكم الوطنية.

وقد حددت لائحة الأحوال الشخصية أسباب الطلاق للأقباط الأرثوذكس والتى أقرها المجلس الملى سنة ١٩٣٨ وأقرها القانون سنة ١٩٥٥ فى تسع مواد تبدأ من المادة رقم ٥٠ وتنتهى بالمادة رقم ٥٨.

ولأهميتها فإننا سوف نعرض لها هنا بالتفصيل:

مادة رقم ٥٠: يجوز لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعلة الزنا.

مادة رقم ٥١: إذا خرج أحد الزوجين عن الدين المسيحى، وانقطع الأمل من رجوعه إليه، جاز الطلاق بناء على طلب الزوج الآخر.

مادة رقم ٥٢: إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متتالية، بحيث لايعلم مقره ولاتعلم حياته من وفاته، وصدر حكم بإثبات غيبته، جاز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق.

مادة رقم ٥٣: الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة، أو السجن، أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر، يسوغ للزوج الآخر طلب الطلاق.

مادة رقم ٥٤: إذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق، أو بمرض معد يُخْشَى منه على سلامة الآخر، للزوج الآخر أن يطلب الطلاق، إذا كان قد مضى ثلاث سنوات على الجنون أو المرض.. وثبت أنه غير قابل للشفاء.. ويجوز للزوجة أن تطلب

الطلاق لإصابة زوجها بمرض العنة، إذا مضى على إصابته به ثلاث سنوات، وثبت أنه غير قابل للشفاء، وكانت الزوجة فى سن يخشى فيها عليها من الفتنة.

مادة رقم ٥٥: إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر، أو اعتاد إيذاءه إيذاء جسيما، يعرض صحته للخطر، جاز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق.

مادة رقم ٥٦: إذا ساء سلوك أحد الزوجين، وفسدت أخلاقه، وانغمس فى حياة الرذيلة، ولم يُجْدِ فى إصلاحه توبيخ الرئيس الدينى ونصائحه فللزوج الآخر أن يطلب الطلاق.

مادة رقم ٥٧: يجوز أيضا طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر، أو أخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيما، أدى إلى استحكام النفور بينهما، وانتهى الأمر بافتراقهما عن بعضهما واستمرت الفرقة ثلاث سنوات متتالية.

مادة رقم ٥٨: كذلك يجوز الطلاق إذا ترهبن الزوجان أو ترهبن أحدهما برضاء الآخر(٥).

وبناء على هذه الأسباب فإن كل ما كان يعرض على القضاء من منازعات الطلاق كان المجلس الملى يحكم فيها بالتطليق عندما كان مختصا بنظر هذه القضايا، أما بعد عام ١٩٥٥ وبعد صدور القانون ٤٦٢ فإن المحاكم كانت تقضى بالطلاق لذات الأسباب وكان مَنْ يحصل عليه - أى الطلاق - يتقدم إلى البطريركية ليطلب تصريحا بالزواج مرة ثانية ، وغالبا ما كان يحصل على تصريح الزواج دون موانع.. فى الفترة السابقة على البابا شنودة، وخلال عهود البابوات يؤانس التاسع عشر، ومكاريوس الثالث الذى خلفه عام ١٩٤٤، ويوساب الثانى الذى تولى الكرسى البابوى حتى عام ١٩٥٤ وفى عهد كيرلس السادس الذى ظل بطريركا حتى عام ١٩٧١.

كل هؤلاء كانوا يوافقون على منح تصاريح زواج للمطلقين بأحكام قضائية نهائية مستندين إلى سلطان "الحل والربط" الذى يعطيه الإنجيل لرجال الدين المسيحى، والذى يعطى لهم الحق فى دراسة كل حالة، وإعطاء حكم حسب الضرورة التى يواجهها صاحب المشكلة وبذلك تكون سلطتهم تقديرية فى منح ومنع تصاريح الزواج للمطلقين أما بعد انتخاب البابا شنودة عام ١٩٧١ فقد أعطى البابا الحالى

تعليمات إلى المجلس الإكليريكى المختص بمنح تصاريح الزواج برفض إعطاء هذه التصاريح إلا للمطلقين. لعلة الزنا، حتى ولو كانوا قد حصلوا على حكم قضائى نهائى لأسباب أخرى من تلك التى حددها القانون بخلاف الزنا.. وتمسك البابا بالنص الإنجيلى الذى يقول: لا طلاق إلا لعلة الزنا.

من ثم توقفت تصاريح الزواج الثانى لعدد كبير من المطلقين.

ونتيجة لهذا التشدد وأمام ازدياد حالات الطلاق ورغبة أكثرهم فى الزواج مرة أخرى فإن أعداداً غير قليلة من هؤلاء صاروا يلجأون إلى ترك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والدخول فى طائفة أخرى، من أجل الزواج. وفى هذا السياق من الضرورى أن نرصد أنه منذ سنوات بلغت أعداد الذين يغيرون طائفتهم إلى البروتستانتية ٣٠٠ شخص كل عام ، حسب كلام الدكتور رفيق حبيب ـ أحد المفكرين الأقباط وابن الدكتور صموئيل حبيب رئيس الطائفة الإنجيلية السابق ـ بخلاف الذين يلجأون إلى الطوائف الأخرى ـ غير البروتستانتية ـ وهو ماجعل البابا شنودة يضطر إلى عقد اتفاق فى أوائل التسعينيات وأواخر الثمانينيات مع باقى الطوائف، وخصوصاً البروتستانتية، بالتشديد فى قبول راغبى التحويل بين الطوائف ورفض الذين يحولون بسبب رغبتهم فى الطلاق والتريث فى إعطاء شهادات بانتماءاتهم الطائفية الجديدة لتقديمها إلى المحاكم، حيث يظل طالب الشهادة ينتظر أكثر من ثلاث سنوات قبل الحصول عليها لاستخدامها فى الطلاق ثم التصريح له بالزواج مرة أخرى.

وهو الأمر الذى أدى إلى انخفاض أعداد الذين يتحولون من الأرثوذكسية إلى البروتستانتية حتى أن أعدادهم لاتتجاوز الآن عشرة أفراد فى العام كما يقول الدكتور رفيق حبيب والذى يضيف بأن الطائفة أصبحت تتشدد أكثر فى إعطاء شهادات الانتماء للطائفة لاستخدامها فى الطلاق حتى أنها لاتتجاوز فى العام واحدة أو اثنتين، وفى بعض الأعوام لايتم إعطاء أية شهادات مطلقا.

ويوضح الدكتور رفيق أنه قبل ذلك وفى السبعينيات وحتى منتصف وأواخر الثمانينيات كانت أية كنيسة يمكنها إعطاء هذه الشهادات وختمها بالختم الملى لها،

الأمر الذى كان يجعل التحويل أمراً بسيطاً وميسوراً حيث كان يمكن لأى قسيس إعطاء هذه الشهادات، وأمام تزايد الأعداد المحولة بين الطوائف اتفق رؤساء الطوائف مع وزارة العدل على عدم الاعتراف فى المحاكم إلا بالأختام المركزية للطوائف وإلغاء الأختام المحلية للكنائس، وبذلك أصبحت الشهادات لايعترف بها إلا إذا حملت ختم المجلس الملى العام للطائفة الإنجيلية البروتستانتية أو الأرثوذكسية وكذلك الكاثوليكية، وقد حاول الأرثوذكس والإنجيليون تشكيل لجان مشتركة خلال العامين الأخيرين من الثمانينيات لدراسة حالات التحويل إلا أنها لم تستمر بسبب انتهاء الحوار بين الطائفتين، وكذلك بعد أن اتهم الأطراف غير الراغبة فى الطلاق اللجنة المشتركة بهدم المنازل والحياة الأسرية وإفشاء أسرار العائلات.

ولكن هذا التشديد لم يقف حائلاً أمام الطلاق إذا لجأ راغبو الطلاق إلى التحايل للحصول على أختام التحويل إلى الطوائف المختلفة واستغل بعض المحامين المشكلة للحصول على أموال ضخمة، فكانوا يزوِّرون أختام بعض الطوائف المسيحية التى اندثرت من مصر ويختمون بها شهادات لتقديمها إلى المحاكم وبذلك يتم الطلاق بين الزوجين حسب الشريعة الإسلامية بعد أن أصبحا مختلفين طائفة وملة ويذكر الدكتور رفيق حبيب أنه رأى بعض الشهادات تحمل ختم الكنيسة الوطنية الإنجيلية للسيدة العذراء وهى طائفة لاتوجد فى مصر الآن وانتهت منذ مائتى عام.

ويقوم المحامون بعمل هذه الشهادات مقابل مبالغ مالية تصل إلى خمسة آلاف جنيه للشهادة وبعد الحكم لهم بالطلاق يواجهون مأزقاً جديداً إذ أنه لاتوجد كنائس لهذه الطوائف التى انتموا إليها، وبالتالى لايستطيعون عقد قرانهم وإتمام زواجهم الثانى، ولذا فإنهم يلجأون إلى التحويل إلى طائفة أخرى مرة ثانية مع صعوبة الأمر فى الوقت الحالى.

وأمام هذه المشكلة لجأ راغبو الطلاق إلى كنائس الجاليات الأجنبية فى مصر لكى ينتموا إليها ثم يحصلون على أحكام الطلاق ثم تصاريح الزواج أمام هذه الكنائس مثل الروم والأرمن والموارنة والسريان.

والغريب أن ترك الأقباط لكنيستهم والانـضمام لكنائس أخرى رغم أنه أمر يزعج البابا حتى أنه اتخذ الإجراءات السابقة لمنعهم من ذلك إلا أنه يري أن تطبيق نصوص الدين أهم وأولـى مهما زاد عدد المحولـين للملل أخرى يقول البـابا « من يريد أن يـغير دينه أو طائفته ليتزوج فليفعل نحن نطبق تعاليم الكتاب»[٦] وهو موقف يؤيده فيه عدد كبير من الأقباط.

ولكن رغم هذا فقد اتخذ البابا إجراءاتـه المتشددة باتصالاته مع الطوائف الأخرى لمنع تغيير الملة.

وأمام التشدد فـى تغيير الملة لجأ الأقباط إلـى حلول أخرى مثل تغييـر الدين. ليس عن اقتـناع بمبادىء الديـن الذى يتحولـون إليه ولكن مـن أجل الحصول علـى الطلاق والزواج مرة أخرى.

كما بدأ الـبعض فى اللجـوء إلى الزواج المدنى حيـث يوثق الزوجان عقـدهما فى الشـهر الـعقارى.. وهـو نوع من الـزواج لاتعـترف به الـكنيـسة لأنـه تـم دون إجراء المراسيم والطقوس الكنسية.

أما أسوأ الحـلول التى قـام بها البعـض للخروج من الأزمـة فهى الزواج الـعرفى، وبدون عقود رسمية.

وهى ظاهرة انـتشرت خلال السنوات الأخيـرة بصورة ملحوظة حـتى وصل عدد حالات المتزوجـين عرفيا حسـب مايراه البعض إلى ٤٠٠ حـالة فى سبع سنـوات منها مائة حالة فى العام الماضى فقط حسب ماقالته جريدة «صوت الأمة»[٧].

وقد نشـرت نفس الجريدة حالات عـلى لسان بعض الـقبطيات اللاتـى اضطررن للزواج العرفى نعرض هنا بعضا منها .

تقول كمالة عبد المسيح ـ ٤٥ سنة: تزوجـت منذ ٢٥ سنة من زوج يكبرنى بخمس سنـوات بدون رغبـتى وبضـغط من أهـلى وتحولـت حيـاتى معـه إلى جحيم بسـبب الظروف المالـية الصعبة، فقد كـان عاملا بسيطا فـى أحد المطاعم وراتبه ٦٠ جنـيها فى الشهر ـ وطبعا لاتكفى أى شيء ـ وأنجبت منه أربعة أطفال فى مراحل التعليم المختلفة

ومع الأسف يتسولون فى الشوارع، تقدمت للمحكمة بطلب الطلاق ورُفِضَ شكلا وموضوعا.. واتجهت إلى الزواج العرفى مرة أخرى من رجل وسيم وراتبه محترم يكفينى دون مشاجرة، وهذا رغم علمى أن الدين لم ينص على الزواج العرفى فإنه لاتوجد آية فى الإنجيل تقول «لاتتزوج عرفى».. ثم أيهما أفضل أن ننحرف أنا وأبنائى وأتاجر بهم فى الدعارة أم أتزوج عرفيا وأعيش مع رجل تحت سقف واحد فى الحلال؟! لقد تزوجت بالفعل عرفيا منذ ٣ أعوام وأنجبت طفلا وأعيش فى سعادة بعد أن قبلت المحكمة دعوى الطلاق من زوجى السابق وتم الطلاق منذ عام واحد.

هناك زوجة أخرى طلبت الطلاق من زوجها لأنه مريض بالشذوذ الجنسى وتقول:

بعد الموافقة على دعوى الطلاق من المحاكم التى استغرقت عدة أشهر تقدمت إلى الكاتدرائية لأخذ تصريح زواج للمرة الثانية ولكن رفضت وشددت الكاتدرائية على قرار رقم ٧ لعام ١٩٧١ الصادر من البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث الذى يؤكد أنه لاطلاق للمسيحيين إلا لعلة الزنا على حسب نصوص الدين وتعاليم السيد المسيح، وحزنت كثيرا لأن الكنيسة تعطى تصاريح زواج للمرة الثانية بالوساطة الشخصية فقط كما حدث مع الفنانة هالة صدقى. وغيرها من أبناء الأثرياء. ولكن لأننى من الطبقة العادية لايهتم بمطالبى أحد والدين لم ينص على أن الزوجة المطلقة لاتتزوج بل قال بطرس: إذا تزوجت فهذا حسن وإن لم تتزوج فهذا حسن جدا. وكثير من الأنبياء تزوجوا عدة زوجات فمثلا سيدنا إبراهيم عليه السلام تزوج من سارة وهاجر وإسحق عليه السلام تزوج مرتين وغيرهما من الأنبياء. وأخيرا بعد مافشلت فى عدة محاولات تركت أهلى وتزوجت عرفيا من شاب به كل الصفات التى تتمناها أى فتاة ومازالت الحياة فى منتهى السعادة بيننا وكل ماتفعله الكنيسة فى هذه الزيجة قولها إنها باطلة وتفرض سلطتها علينا بمنعنا من دخول الكنيسة للصلاة".

تقول ذ.ر٢٧ سنة تزوجت منذ ٨ سنوات زواجا إكليليا فى الكنيسة ولكننى لم أنجب منه واكتشفت أن زوجى عقيم وعرض على شاب أن يتزوجنى عرفيا.. قاومت ورفضت كثيرا وأخيرا اقتنعت بالزواج العرفى لأنه لاتوجد آية واحدة فى الإنجيل تدل على تحريم الزواج العرفى وبعد زواجى العرفى طلقت من زوجى السابق

وأنجبت ثلاثة أطفال وجميع مشاكلى انتهت تماما وأصبحت فى غاية السعادة وأطالب الرئاسة الدينية بوجود ديمقراطية بدلا من الديكتاتورية للحفاظ على أبنائها من الانحراف بحل جميع مشاكلهم الشخصية .

انتهت الحكايات .. وغنى عن الذكر أن الكنيسة تحرم هذا الزواج لأنه لايتم طبقاً للطقوس الدينية وبذلك يفقد أهم مميزات الزواج القبطى باعتباره أحد الأسرار المقدسة فى الديانة المسيحية.

لكن الأسوأ من ذلك أيضاً هو أن الشرط الذى وضعه البابا شنودة للحصول على تصريح الزواج لايطبق على جميع الأقباط، ومع مرور السنوات بدأت تظهر بين الأقباط شكاوى من التفرقة فى المعاملة بين أبناء الدين الواحد داخل المجلس الإكليريكى، فبعضهم يحصل على الموافقة على الطلاق والزواج مرة أخرى بسهولة نتيجة المحسوبية والرشاوى لبعض الكهنة، بينها يظل البعض عشرات السنوات دون الحصول على التصريح.

لقد وصلت هذه الشكاوى إلى الصحف ونشرت بعضها مجلة روز اليوسف فى عددها الصادر بتاريخ ٢٨/ ١١/ ٩٤ باب تحياتى لزوجك العزيز. الذى تحرره «مديحة عزت» وقد نشرت تحت عنوان «دموع نساء الأقباط وقداسة البابا" تقول: تعودت كلما كنت فى الإسكندرية أن عدد الصادر تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٩٤ ألتقى بعدد من أصحاب المشاكل من أهالى المدينة.. وذات مرة وجدت فى انتظارى عشر سيدات كلهن عابسات باكيات.. قالت إحداهن: كلنا قبطيات جمعتنا التعاسة وقررنا أن نأتى إليك لنوصل صرختنا لقداسة البابا شنودة.. لعله يرحمنا ويجد لنا حلا..

أما صرخات هؤلاء التعيسات فسأقدمها لكم ولكل من يهمه الأمر فى الكنيسة القبطية والمجلس الملى حتى يجد لهن قداسة البابا حلا!!..

مرفت السمراء الرقيقة قدمت نفسها.. عمرها خمس وعشرون سنة، وقضيتها هى.. أنها تزوجت منذ خمس سنوات من شاب اكتشفت بعد الزواج أنه ضعيف جنسياً!! وكان ممكنا كما قالت لى أن ترضى بقسمتها لولا أنه كلما اجتمع بها يثور عليها ويشتمها بأقذر الألفاظ ويتهمها بالبرود وبأبشع التهم أقلها الخيانة والقذارة.. ولما تقدمت إلى الكنيسة تطلب الطلاق بسبب "الضعف الجنسى" وقدمت كل ماليديها من شهادات الأطباء من خارج الكنيسة حولتها الكنيسة إلى الطبيب التابع لها والذى

تؤكد مـرفت أنه يأخـذ "إكراميات" ولمـا كان زوجها يمـلك أكثر مـنها فقـد رفضت الكنـيسة بسبـب تقرير طـبيب الكنـيسة الذى كذب كـل شهادات الأطبـاء من خارج الكنيسـة، وقالوا لها: ارفعى قضـية، وتقول مرفت إنها لـو رفعت قضية ستسـتمر فى المحكمـة أربع سنوات ثم بـعد الحكم لابد أن تـظل بلا زواج مدة لاتقـل عن أربع أو خمـس سنوات أخـرى، هذا لأن الذى يـعطى تـصاريح الـزواج راهب «الأنبـا بولا» لاقلب لـه ولا يشعر بمتطـلبات الطبيـعة ونظام الزواج كـما أمرت به الأديان وطبـيعة الإنسان، لذلك فهو دائما يعقد الأمور!! وللأسف ياسيدتى أنا اليوم الكنيسة تدفعنى لأمرين أصعب من بعض إما أن ألجأ "للزنا" وإقامة علاقة جنسية مع رجل وأنا مازلت علـى ذمة زوجى المنـفصلـة عنه منـذ خمس سنـوات ولم أتمكـن من الحصول عـلى الطلاق وإما ـ مع احترامى الشديـد لدين الإسلام ـ أن أترك دينى وأدخل فى الإسلام لأحصل على الـطلاق، وفى هذه الحالة أكون خائـنة لدينى ولدين الإسلام مـعا لأننى سأدخل دين الإسلام بلا أى عقيدة أو أى اقتناع!!

وهذه قصة هالة الجميلة الصغيرة ذات العشرين سنة..

قصتـها هى أنها تـزوجت منذ ثلاث سـنوات ومازالت عذراء لأن الـزوج مريض ومنته تماما وليس هناك أى أمل فى علاجه أو حتى تحسين حاله، وتقدمت للكنيسة بكل المستندات التى تؤكد عدم قدرته عـلى الزواج أو حتى الدخول بها، ومع ذلك قررت الكنيـسة أنها تتقدم بـطلب الطلاق، بعد مـرور خمس سنوات على الـزواج لو ظلت عذراء بعد الخمس سنوات ستوافق الكنيسة على طلب الطلاق. وفى هذه الحالة لابد من رفع قضـية أمام المحاكم بموافقـة الكنيسة حتى تحـكم بالطلاق بعد مـدة لاتقل عن خمس سنوات أخرى، ثم يأتى دورطلب التـصريح بالزواج الذى لايملك إعطاءه إلا الراهب "الأنبا بـولا" والذى لايمنحها التصـريح أو مجرد طلبه إلا بعـد مضى خمس سنوات أخرى..

يعنى باختصار .. لايمكن لهذه الفتـاة التى فى سن العشرين أن تتمكن من الزواج مرة أخرى قبل أن يصل سنـها خمسا وثلاثين سنة، وفى هذه الحالة تـكون فرصتها فى الإنجاب قليلةجداً!!

هالة أيضا تصرخ إلى البابا شنودة: ارحم شبابى الذى سيضيع بين الكنيسة والمحاكم "والأنبا بولا" عقد الأمور أمام الخلق، وعلى لسان هالة: «إن من يفتّح مخه وجيبه مع الأنبا بولا يأخذ تصريح الزواج وممكن الإذن بالطلاق كمان!!».

وتتطوع السيدة روما لتحكى قصة تاجر الأدوات الصحية الذى أخذ من الكنيسة الإذن بالطلاق والتصريح بالزواج فى مدة أقل من ثلاث سنوات.. هذا لأنه «فتّح مخه وجيبه» ولم يضطر للمحاكم!!..

وتكمل السيدة «روما» قصتها التى هى.. أن زوجها غائب خارج البلاد منذ ١٤ سنة ومازالت «دايخة» بين الكنيسة والأنبا بولا ولم تحصل على الطلاق ولا على تصريح بالزواج..

ومثلها «إيفون» التى غاب زوجها منذ ثمانى سنوات ولم تسمح لها الكنيسة برفع قضية طلاق ولا السماح لها بالزواج وتسأل وهى سنها ٢٩ سنة.. هل تمارس الزنا أم ماذا تفعل بشبابها ومستقبلها؟!

وهذه «عايدة».. لقد ضبطت زوجها مع الخادمة أكثر من مرة ولما اشتكت للكنيسة وطلبت الطلاق بسبب الخيانة طلبت منها الكنيسة «شهود عيان» للخيانة أو محضر بوليس وهو متلبس مع المرأة «عريانين».. وتقول عايدة.. كيف تصل بها الدرجة أن تفضح زوجها ووالد بناتها فى البوليس؟!..

وهذه قصة سسيل الباكية قالت: إننى اليوم سنى «٤٣» سنة.. بدأت قصتى وأنا فى الثالثة والعشرين مع زوج مريض، وبقيت معه ثلاث سنوات عذراء، وطلبت الطلاق وظلت قصتى تتداول بين المحكمة والكنيسة وتم تصريح بالزواج هذا الأسبوع بعد أن أصبحت عانسا ثم ليس لى أى أمل فى الزواج أو الإنجاب.. هل يرضى قداسة البابا حالى هذا.. إننى أصرخ له أن يرحم غيرى من بنات أقباط مصر حتى لاتصل بهن الحال لمثل حالى إننى مثل حى للتعاسة واليأس الذى توزعه الكنيسة على الفتيات!!..

ولقد ردت الكنيسة ممثلة فى شخص رجل كهنوت هو القس يوحنا فرح عضو المجلس الإكليريكى على هذه الاتهامات فى نفس المجلة حيث قال:

تناول تحقيق روز اليوسف موضوعاً حيوياً يخص المجلس الإكليريكى للأقباط المختص بالنظر فى مشكلات الأحوال الشخصية دون أن يطلب رأياً من أحد فى هذا المجلس الذى يرأسه قداسة البابا شنودة كما ـ بالإنابة ـ يراس أعماله نيافة الأنبا بولا أسقف طنطا..

لذا أحب أن أوضح بعض النقاط فى هذا الموضوع.

الإطار العام الذى يدور حوله التحقيق هو التشدد الصارم الذى تتناول به الكنيسة مسائل الطلاق، فضلا عن البطء والتعويق، لكن الحقيقة التى أعيشها كعضو بالمجلس الإكليريكى العام بالقاهرة ويعرفها كل العقلاء والروحيون والملتزمون من أبناء الكنيسة أن المجلس يتعامل مع قضايا الطلاق من خلال الثوابت التالية:

أ ـ المجلس يضم عدداً من الآباء الكهنة الموثوق فى درايتهم وحكمتهم وروحياتهم ومن بينهم خبرات متميزة طبقاً لسابق عملهم كالأطباء والمحامين، لكنه ليس سلطة تشريعية تضع قوانين جديدة أو تستحدث نظماً وإنما ينفذ قانون الكنيسة الثابت.

ب ـ يضع المجلس شريعة الإنجيل ـ نصا وروحاً ـ تاجاً فوق الهامة لا يعلوه قانون أو تشريع، وحين تقصر الكنيسة الطلاق على علة الزنا أو الخروج عن الإيمان المسيحى ـ عملاً بالإنجيل وهو دستورها الروحى ـ فلا يلومها أحد.

جـ ـ يستمع المجلس لطرفى النزاع بكل صبر وأناة ودون محاباة ويعطى للجميع فرصة الدفاع وإبداء الرأى، بعد استيفائه بحثاً وتمحيصا لضمان أن ينال صاحب الحق حقه. وإن كان القرار ـ لهذا السبب ـ يتأخر أحياناً فهذا أفضل بكثير من حكم جائر متسرع ليس له أسانيد.

والغريب أن الناس يذهبون للمحاكم المدنية التى تتداول قضاياهم لشهور وسنين قبل أن تصدر حكماً وقد يستأنف أو ينقض ولا يتذمر أحد ولكنهم يبكون ويشكون لأن الكنيسة لم تجبهم إلى طلبهم فى يوم وساعة وطرفة عين.

وربما الأمر العميق الذى ينساه البعض أن دراسة المجلس للقضايا ببطء وتأن وعدم التصريح لأى سبب واه، يدفع البعض أحيانا لإعادة النظر فى الخلاف من

أساسه، ويسعون نحو الصلح الذى يباركه المجلس ويرعاه ويكلف الآباء المحليين فى كنائسهم بمتابعته وهكذا يحقق المجلس هدفاً مزدوجاً: العدل الكامل من ناحية وجمع شمل أسر كثيرة من ناحية أخرى كان يتهددها الانفصال والطلاق وتشريد أبناء وأطفال لاذنب لهم.

د ـ ولكن المجلس مع هذا فى عشرات الحالات يعطى قراراً سريعاً حاسما طبقاً لجلاء الحقائق ووضوحها وتيقن ضميره ـ كمحكمة كنسية ـ لأحقية الشاكى أو طالب التصريح. وقد تابعت بنفسى ملفات لقضايا نال أصحابها التصريح فى أيام معدودات.

بل يصل الأمر أحيانا أن الموافقة المبدئية من الكنيسة على التصريح تصدر لكنها لا يمكن أن تأذن بالزواج دون أن تنتهى إجراءات الطلاق المدنى بالمحكمة إذ كيف تزوج الكنيسة من هو مرتبط رسمياً بزيجة أخرى أمام الدولة؟!

وهنا لا يكون التأخير من جانب الكنيسة مطلقا.

هـ ـ كما أن المجلس ـ منذ إلغاء المحاكم الملية ـ ليس منوطاً بإصدار حكم طلاق فهذا من اختصاص المحاكم المدنية للأحوال الشخصية ، وهو حكم إذا صدر نحترمه، لكن سلطة الكنيسة هى فى إصدار تصريح زواج لمن تتفق حيثيات طلاقه مع شريعة الإنجيل.

و ـ أما عن «دموع النساء» المشار إليها في مقال «تحياتي إلى زوجك العزيز» أقول: هل يقبل أحد من جهة المبدأ أن تكون الدموع والعواطف والصرخات من الباكين والمتشنجين سبباً للتهاون في قانون أو التنازل عن شريعة أو كسر قانون!

* إن تهمة «الإكراميات» و«الرشوة» و«تفتيح المخ والجيب» هى نوع من التجنى الهابط على كرامة الكنيسة والإكليروس فيها. وهو أسلوب قديم نحن أعف وأكرم من أن نخوض فيه.

٦ ـ نعم حسناً قالوا إن كلمة الحق تريح وتتعب.[٨]

ولكن هـذا الرد رغم وجاهتـه إلا أنه لم ينف الاتـهامات التـى تمس بعض الكـهنة الـذين وردت أسـمـاؤهم فـى الـشكـاوى رغـم أن هذا الـقـس عضـو فـى المجلـس الإكليريكى والـذى اتهم بعض أعضائه بالتدخل لـصالح بعض الأزواج وضد أزواج آخرين.

رغم هذا ويزيد من هذه الاتهامات أن أحد كبار المستشارين الأقباط وهو المستشار صبرى غالى خلـيل رئيس محكمة استئـناف الإسكندرية الأسبق تناول نـفس القضية ووجّه نفس الاتهامات فى روز اليوسف أيضا.

يقول المستشار غالى:

ثمة أمـر يثير جدلا بيـن الأقباط، نعرضه بـأمانة، ولاينبـغى التعريض بـأحد، وإنما نسلط الأضـواء عليه ليكـون تحت بصر قداسة الـبابا شنودة الثـالث، ليحكم سـيطرته عليه، ويضبط آلياته، بما يضمن سلامة ممـارسته ويحول دون استخدامه لتحقيق مآرب وأغراض.

ولإيضاح هذا الأمر نقدم صورة حقيقـية من واقع معايشة الأحداث ، ومن خلال ملف قضية أحوال شخصية طُرحت على القضاء وصدر حكم فيها هو عنوان الحقيقة بعد أن أصبح نهائياً وباتاً.

فالطـرفان من الأقبـاط الأرثوذكس، صرحـت الكنيسـة القبطـية بزواجهـما، وهو الزواج الثانى لكل منـهما، وتولى صلاة الإكليل فيه أحد المطارنة، ثـم طرأ تغيير فى سلوك الزوجـة فخرجت عن طاعـة زوجها فهجرت مـسكن الزوجية فـاضطر الزوج إلى إنـذارها بالعـودة، ففوجىء بـعد أيام قلـيلة من إنـذاره لها، بإخـطار يرد إليـه من المجلس الإكـليريكى يـدعوه للحـضور للنظـر فى طعن عُرض عـلى المجلس بـإبطال زواجه الكنسى.

واكتشف الزوج أن وراء هجر الزوجة والادعاء ببطلان زواجه بها تورط الزوجة، فيما يخل بالتزامها بالأمانة الزوجيـة، حاول الزوج أن يطلع على الطعن المثار بالمجلس لمناقـشته، غير أن السـرية التى فرضهـا المجلس فى مواجهـته على إجراءاته ومـحاضر أعمالـه حالت دون إمكـانه الوقوف عـلى كيفـية وصول الطـعن إلى علـم المجلس أو

يكشف عمن أثاره أو قام بتحريكه، كل ما ألح به عضو المجلس المنوط به بحث الموضوع، أن الادعاء يقوم على عدم الاعتداد بتطليقه لزوجته الأولى بتغيير الملة، فى حين أن الكنيسة القبطية ذاتها هى التى صرحت بزواجه الثانى بعد أن تحققت من عدم وجود مانع من عقده، على أساس ماخلصت إليه من أن بطلانا شاب زواجه الأول بما لايحول دون عقد زواجه الثانى، أيا كانت إجراءات انحلال زواجه السابق.

وانقضت سنوات على فرقة الزوجة، فاضطر الزوج إلى إقامة دعوى بتطليقها منه، ندد فيها بتحايل زوجته للطعن على زواجه بها بادعاء بطلانه، فأقرت الزوجة صراحة، أمام المحكمة، أن أحد الكهنة سمته ووصفته بأنه أب اعترافها، هو الذى تقدم للمجلس الإكليريكى بطلب إبطال زواجها، وتنصلت من تصرف الكاهن بأنه لم يصدر منها وأنها لاتسأل عنه ولا تحاسب عليه، وقدمت للمحكمة صورة من الطلب المقدم من الكاهن إلى المجلس، وهو الطلب الذى كان المجلس قد حجبه إبان تقديمه وتبين من مطالعته له بالمحكمة أنه قدم فور توجيه إنذاره للزوجة بالعودة لمسكن الزوجية. ذكر فيه الكاهن أن الزوجة ابنته فى الاعتراف، وأنه كان معترضا على زواجها، بمقولة عدم شرعيته، لتطليق الزوج لزوجته السابقة بتغيير الملة، وأنه يطالب المجلس بالحكم للزوجة ببطلان زواجها منه الذى كان قد انقضى عليه آنذاك اثنا عشر عاما.

ونظرت المحكمة دعوى التطليق وأصدرت حكمها فيها بإجابة الزوج إلى طلبه تطليق زوجته منه، وذلك لثبوت الخطأ في جانبها ولأنها تسببت فى هدم أسس العلاقة الزوجية وإهدار قدسيتها، وأخلت إخلالا جسيما بالتزاماتها الزوجية، ومنها الالتزام بالأمانة على زوجها فى عرضه وماله.

والآن وقد أوضح الحكم ملابسات القضية، فإن هناك شيئاً مؤكداً يجب ألا يمر دون إلقاء الضوء عليه، فالزوجة التى أدانها الحكم بأنها لم تحفظ زوجها فى العرض والمال استطاعت أن تجند أحد الكهنة لتتخذ منه أداة لمحاولة إبطال زواجها الكنسى الذى أقبلت عليه فى حينه بملء إرادتها، وهى عالمة بكل الظروف التى أحاطت بانحلال الزواج الأول لقرينها، وذلك عن سوء قصد بهدف إيجاد غطاء لإخلالها بالواجب المفروض عليها بالإخلاص الزوجى، وانصاع الكاهن لتدبيرها وحرك فى

سرية ادعاءه المريب، وذلك بعد أيام قليلة من وصول إنذار الزوج لزوجته بالعودة لمسكن الزوجية، متمسكاً بحقه فى قرارها فى بيته، صونا لها وحماية لأسرته وجمعا لشملهما، ثم عادت الزوجة ـ بعد أن حقق الكاهن مأربها ـ فتنصلت من تصرفه أمام المحكمة.

ومن هنا يثور التساؤل بين الأقباط عما إذا كان يجوز لكاهن بإحدى الكنائس أن يباشر ادعاء يمس صميم أحوالهم الشخصية على وجه الحسبة، وما إذا كان له ـ كأب اعتراف ـ اختصاص أو صفة فى تحريك الادعاء أمام المجلس الإكليريكى مستهدفا ـ كما فى هذه الحالة ـ إبطال زواج قائم توفرت له كل الأسباب اللازمة لصحته وسبق أن صرحت به وعقدته الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ذاتها ووثقته ولاتزال تقره، وذلك لتحقيق مصلحة مشبوهة على حساب القيم الدينية والأخلاقية التى لاتحتمل المساس بها.

إننا نهيب بقداسة البابا شنودة الثالث أن يعمل على تطوير نظام العمل بالمجلس الإكليريكى من خلال تنظيم يحسم كل خلاف ويزيل كل شبهة، ويصون أعماله من التأثير والتدخل، ولايفرض السرية فى مواجهة الأطراف أصحاب المصلحة، ويتيح لهم فرصا متكافئة لمتابعة قضاياهم أمام المجلس والوقوف على إجراءاتها والاطلاع على محاضرها وسائر أوراقها، بما يوفر لهم ضمانات المساواة فى استجلاء الحقيقة واستظهار الحق، وذلك كلة أسوة بما جرى أخيراً من تنظيم لإجراءات الادعاء فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦، وربما كان من حسن السياسة أن يتصدى المشرع لمعالجة اختصاص المجلس الإكليريكى ـ فيما يخص الأحوال الشخصية للأقباط ـ بتنظيم تشريعى يدمج فى مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية المزمع إصداره[٩].

وأهمية هذا الكلام أنه جاء من مستشار سابق وصل إلى أعلى المناصب القضائية مما يعطيه مصداقية كبيرة وخصوصا أن الكنيسة لم ترد على هذه الاتهامات أيضا.

إن نفس المعنى يؤكد عليه هابيل توفيق سعيد رئيس مجلس إدارة « جمعية الشهيد مارمينا والبابا كيرلس السادس» الذى قال: «لست أدرى إن كانت البطريركية تعلم أن

الكهنة يـزوجون الأثرياء دون إبلاغ البطريركيـة ويكتفون بالتسجيل الحكومى أو لا ، وكم من أمور تتم خفية فى تزويج متزوجين ومطلقين لديهم آلاف الموانع (١٠).

ويقول القس إبراهيم عبد السيد: فى الوقت الذى تتشدد فيه الكنيسة بعدم إعطاء التصاريح إلا لعلة الزنا تقوم الكنيسة بتطليق ابنة أحد الأثرياء من زوجها بحجة العجز الجنسى ثم تقوم بتزويجها منذ ٣ سنوات وهكذا تكون الكنيسة تكيل بمكيالين (١١).

وهكذا فإن الاتهامات طالت بعض الكهنة ولم تتدخل الكنيسة للتحقيق في صحة هذه الاتهامات أو عدمها وهو مايزيد الأزمة.

ورغم النشر المتكرر إلا أن أحداً لم يرد على هذه الاتهامات بل إننى شخصيا وصلتنى أعداد كبيرة من هذه الشكاوى وأتيح لى نشر بعضها والأخرى لم تنشر .. ومنها هاتان الشكويان اللتان أعيد نشرهما بعد أن فضلت حذف الأسماء منهما ، ولكنهما تكفيان للتدليل على الاتهامات السابقة.

وإليكم الشكوى الأولى ، التى أنقلها هنا بالنص وبما ورد فيها من «عامية» لتكون معبرة بدقة عن آلام بعض الأقباط:

بسم الأب والابن والروح القدس

إلى قداسة البابا / شنودة الثالث

تحية طيبة

باسم المسيح

مبرىء المذنب ومذنب البرىء قلبه بات مكروه أمام وجه الله القدوس... وهذه من الكلمات الشهيرة لقداستكم.

فما رأى قداستكم فى كاهن ومطران اشتركا معاً فى خراب بيت و مستقبل إنسان ائتمنهما وصدق كلامهما ووضع مستقبله بين أيديهما؟

ضحكا على أنفسهما وعلى الله.. بأن زواج إنسانة مريضة نفسياً منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن بإنسان سليم سوف يخفف من مرضها وتناسيا أنهما يسيران فى خراب وتدمير مستقبل هذا الإنسان.

العريس المظلوم والمغشوش مهندس....

وهذه الشكوى ضد كل من:

١- الأنبا/ بولا - مطران طنطا والغربية

٢- القمص / مكارى جاد وهو الذى على صلة قرابة بالعروس المريضة والذى قام بدور الغش ومساندة والد العروسة المريضة .

٣- القس/ مكسيموس سعيد

٤- والد العروسة / ....

(القس والقمص والأنبابولا ووالد العروسة من طنطا)

الموضوع

تمت الخطوبة فى ١٨/ ٢/ ١٩٩٣.. وتم الزفاف ٢/ ٥/ ١٩٩٣.. وتمت وفاة والدة العروس فى ٢٦/ ٤/ ١٩٩٣ ، أى قبل الزواج بسبعة أيام وطلبت تأجيل الزفاف من والدها بسبب ظهور حالة عصبية على البنت قبل وفاة والدتها بيومين، ولكن يوم الوفاة مساءً فوجئت بتصميم والدها على إتمام الزفاف فى موعده ولاداعى للتأجيل بحجة أن الوفاة خاصة بهم وحاولت مراراً بعد الوفاة بيومين ولكن والدها وخالها وزوج خالتها رفضوا بأسلوب الاستعطاف والرجاء لكى تخرج البنت من حزنها الشديد على والدتها بسبب تعلقها وحبها لها وكانت هذه هى مبررات خداعهم الزائف هم والكاهن مكارى جاد الذى مدح فى عقل واتزان العروس .

ولكن يوم الزفاف قامت العروس بضرب الكوافير

أما ليلة الزفاف وبعد مراسم الإكليل المقدس بالقاهرة والذى قام بإتمامه وحضره كل من القس مكارى جاد والقس مكسيموس وعلموا أن العروس رفضت اللبس. وقامت بضرب الكوافير وقامت العروس بمحاولة الانتحار فى السيارة أثناء الذهاب إلى شقة الزوجية بالإسماعيلية وتعاملت معها برفق لظروف والدتها ولم أدخل عليها ولم أعاشرها حتى الآن.

وفى شقة الزوجية قامت بمحاولة الانتحار بالسكين وحاولت حرق الشقة كما حاولت قتلى وتكسير زجاج السفرة ، وتشك بأننى سوف أضع لها سموما بالطعام

والشراب وتشك كذلك بأننى على علاقة غرامية بزوجة أى زميل يحضر لى، وكذلك على علاقة غرامية بأخواتها البنات وزوجة أخى أنا وأحضرت لها طبيبا بالاسماعيلية يوم ٤/ ٥/ ١٩٩٣ أى ثانى أيام الزفاف لسوء حالتها النفسية والعصبية وإثر حالة إغماء شديدة وبحضور والدها بالإسماعيلية تم إحضار الطبيب وأمر الطبيب أن تعرض على إخصائى أمراض نفسية وعصبية وفى هذا الوقت وأمام الطبيب وبعد ثورة منى عليه أقر بأنه لابد أن تعرض على الدكتور / فتحى لوزا لأنها فى حالة اكتئاب وهى تشفى إذا أخذت العلاج.

وتوالت الحقيقة فى الظهور شيئاً فشيئاً.. وهذه الحالة ظهرت بسبب امتناعها عن العلاج قبل الزواج بأسبوع وبعد ذلك أخذتها فى يوم ٦/ ٥/ ١٩٩٣ إلى الدكتور/ سمير حسين حسنى بشبرا وهو أخصائى أمراض نفسية وعصبية وأقر بأنها مصابة باكتئاب نفسى حاد وشديد.

وتم الاتصال بالقس/ مكسيموس سعيد بطنطا. ثانى أيام الزفاف ونصحنى بتسليم البنت لوالدها فوراً. لكن والدها يرسلها لى مرة أخرى وتكرر تسليم البنت لوالدها أمام الكنيسة وهو يرسلها لى مرة أخرى، وبحضور والد العروس والعروسة وأنا أمام القمص مكارى جاد أقر والد البنت بأنه لم يصارحنى بحقيقة مرض ابنته وأنه ضاق من مرضها وتحملها ٣٠ سنة، فلا مانع أن أتحملها أنا مثله، ويريد أن يتخلص منها عن طريقى وكان الكاهن مكارى جاد يتهرب منى متعمداً هو ووالد البنت. أما القس مكسيموس فكان يخبر الأنبا/ بولا بشأن هذا الزواج من اليوم الثانى للزفاف.

وكان من واجب الأنبا/ بولا أن يوقف تسجيل هذا العقد وواجهت الأنبا/ بولا فلم أجد منه أى عون أو مساعدة فكان هو الآخر يتهرب منى وأحضر له بالقاهرة فلا يسمعنى وأذهب إلى طنطا فلم يسمعنى ثم إلى القاهرة ثم إلى طنطا وكنت أختطف منه الكلمة بصعوبة شديدة جداً وذلك لانشغاله بالسفر والتأشيرات وركوب الطائرة أما مشاكل الأفراد فهى تسبب له الاشمئزاز والغضب.

ووعدنى بأن يمنع والد العروس من الوقوف أمامى بالمحكمة وعندما اتصلت به تليفونيا أذكره بموضوعى قال لى على لسان سكرتيره بأن هذا الموضوع محرج وليس له شأن به فهل الوقوف بجانب الحق عند الأنبا بولا حرام؟

وطلبت من الكاهن/ مكارى جاد وكذلك الأنبا/ بولا أوراقا بأن أقوال والد العروس والعروس أمامى وأمام الكاهن مكارى بأنه قد أخفى عنى حقيقة مرض ابنته لتقديمها للمحكمة ولإنهاء هذا الزواج المبنى على الغش، ولكن الحق أفزع الكاهن مكارى جاد بسبب الجيرة والقرابة لوالد العروس. وكذلك الأنبا/ بولا الحق يفزعه والوقوف بجوار الحق إحراج .

قداسة البابا شنودة

(النور لايجتمع مع الظلمة)

فكيف لى أن أتصور أن كاهن الكنيسة هو السبب الوحيد فى خراب بيتى؟

وكيف لى أن أثق فى كلام ووعود للأنبا/ بولا؟

قداسة البابا شنودة

من يوم ١/ ٥/ ١٩٩١ وحتى الآن لم أدخل إلى الكنيسة ولم أتناول عن الجسد والدم المقدس وذلك لضياع الحق على يد الكنيسة، وهذا الذنب أحمله لكل من يضيع حقا رغم أننى ابن الكنيسة وشاركت فى خدمات الكنيسة وسؤال أخير أسأله لقداستكم :

كيف يحق لكاهن أن يرفع بيده الجسد والدم المقدس وأن يتمم زواجا على غش بنفس اليد التى يستعملها فى رفع الجسد والدم المقدس أمام هيكل الله وروحه القدوس؟

أطلب من قداستكم توقيع أقصى عقاب لهذا الكاهن الذى تواطأ مع والد العروس المريضة على غش وخراب وتدمير مستقبلى.

والله عادل وإله حق

له المجد الدائم إلى الأبد

آمين

مقدمه

(........)

هذه الشكوى من رجل أما الثانية فهى تعبر عن المرأة القبطية.. تقول الشكوى:

حضرة صاحب النيافة الأعظم البابا شنودة

الثالث المعظم بابا الكنيسة الأرثوذكسية

١ - اسمي المهندسة/ .....

أمارس الأعمال الفنية والديكور، رياضتي ركوب الخيل وأمارسها منذ عام ١٩٧٨ أي منذ أربعة عشر عاماً .

٢- تزوجت من المهندس / .... وأنجبت طفلي.

٣- كانت شقة الزوجية بالعقار رقم(....) وهى عمارة مملوكة لوالد زوجي السيد(....) وهي شقة بالدور الأخير والذي كان قد تم بناؤه حديثاً، ولما كانت شقة الزوجية صغيرة جدا فقد قام والدي السيد/ ..... بدفع خلو واستأجر الشقة المجاورة من والد زوجي والتي كانت لأخ زوجي الدكتور/ ... واستأذن في دمج الشقتين لتكونا شقة ذات اتساع مناسب.

٤- قام والدي السيد/ ... بواجب الوالد حيالي كالمعهود بتأثيث هذه الشقة بكل مستلزماتها وبما يتناسب مع وضعه الاجتماعي.

٥ ـ دأب والدي على مساعدتنا بكل مستلزمات الحياة حتى مصروف الجيب وخصوصا بعد إنجاب طفلي رغم مكاسبي المادية من بعض الأعمال الفنية ومقاولات الديكور التي كلفت بإنجازها والتي كانت تؤول كلها لزوجي السيد المهندس/ ... دون تبرم مني لإيماني بواجب مساندتي لزوجي الذي كان يدعي دائما عدم قدرته على الصرف. وكثرة مصاريفه لحوادث خارجة عن إرادته كصدمه لعامل في الطريق واضطراره لدفع مبالغ مالية كبيرة لأسرته لترضيتهم أو حوادث لعربات كان يقودها مملوكة للشركة التي يعمل بها وخصم ثمن إصلاحها من راتبه أو سرقة مخازن المعدات في عهدته. واضطراره لتسديد أثمانها من راتبه وماشابه ذلك.

٦- بعد إنجابي لطفلي وانشغالي به وبتربيته قلَّت معدلات عملي لعدم وجود الوقت الكافي لذلك، فكان زوجي السيد المهندس دائم التأفف من ذلك ومن بكاء الطفل وكان يستحثني بل ويدفعني دفعا لتركه مع والدتي حتى أتفرغ لعمل بعض

اللوحات التى كان يستفيد ماديا من ثمن بيعها. ولما وجدت الترحيب الكبير من والدتى ووالدى بوجود طفلى بأحضانهم وسعادتهم بذلك رضخت لضغط زوجي ونزلت لرغبته رغم كرهى الشديد لذلك ويعلم يسوع الإله كم أمضيت ليالى كثيرة باكية لفراق طفلى وخصوصا عندما يسافر والدى ووالدتى لإنجاز بعض الأعمال ببلدتهما سمالوط أو لقضاء أجازة بالإسكندرية وطفلى معهم.

٧- تبنى والد زوجي السيد/ ....فكرة الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وآمن بها فبدأ إقناع أبنائه بهذه الفكرة واستجاب أخو زوجي الدكتور/ ..... وهاجر هو وزوجته وكريمته ولما عرض الفكرة على زوجي المهندس رفضت الفكرة وحاولت إثناء زوجي عنها.

ولكنه أرسل أوراقه وشهاداته لأخيه بأمريكا ولما وجد له عملاً حاول زوجي إغرائى على الهجرة ولكنى كنت ضد فكرة الهجرة تماما.

٨- منذ هذا الحين بدأت الخلافات بينى وبين زوجي تزداد حدة وبدأ فى إيذائى نفسيا وبدنيا بسبه لى ولأهلى وبضربه لى بدون أسباب وبصفة مستمرة وكنت أجاهد صابرة للإبقاء على هذه الأسرة لينعم طفلى بالاستقرار الواجب له.

٩- زاد إيذاء زوجي لى وطفح الكيل بى ونفد صبرى عندما ذهب زوجي لوالدى وأخبره أنه لايرغب فىّ ويريد إبقائى بمنزل والدى وذلك بعد عودة «أخو» زوجي الدكتور وأسرته من أمريكا للقاهرة فى أجازة.

وفوجئت من أهلى بأن زوجي دائم الشكوى من عدم إعطائه واجباته الزوجية وبإهمالى للبيت وذلك بسبب رياضتى التى لاتأخذ من وقتى أكثر من ساعة ونصف، والحقيقة تخالف ذلك تماما ففى هذا الوقت كان زوجي يغادر المنزل من السادسة صباحاً وحتى السادسة مساء، وعند عودته كنت أحاول جاهدة أن أكون الزوجة الصالحة له وأن أسرِّى عنه وكنت أنتظره للغداء معه، فكان دائما يعتذر لغدائه خارج المنزل وكنت يوميا أستيقظ مبكرة لعمل القهوة وبعض السندوتشات له وتجهيز الإفطار له، ولما عاتبت أهلى لعدم إفضائهم بذلك لى كان عذرهم أنها رغبة زوجي بعدم الإفضاء لى بذلك حتى أنه أجبرهم على القسم بعدم الإفضاء بذلك لى. وكان

غرضه من ذلك الإساءة لى أمام أهلى دون أن أحاول الدفاع عن نفسى أمامهم. وحضر والده عدة أسابيع لمصالحتى وعدت معه وابنى لمنزل الزوجية إكراماً لطفلى وحرصا على إبقاء هذه الأسرة.

١٠ - استمر إيذاء زوجى لى ولطفلى وزاد بما يعرضنا للخطر كضربى بزجاجة أو بسكين مطبخ واكتشفت تدخين زوجى للمخدرات ونهيته عن ذلك حرصا على صحته حيث كان يعود زوجى من الخارج الساعة السادسة مساء وينام حتى السادسة صباحا. وحرصا أيضا على ماله الذى كنا فى أمس الحاجة إليه وخصوصاً بعد مرض ابنى تامر وعدم قدرته على استدعاء دكتور له حيث أدعى زوجى عدم وجود فلوس معه، مما دفعنى إلى استدعاء والدتى من بلدتها سمالوط فى منتصف الليل حتى أستطيع إحضار دكتور لعلاج ابنى. ولم يستجب زوجى لتوسلاتى بل استمر بإصرار على تدخين الحشيش وبدأ فى تدخينه أمامى بدون أى حرج.

١١ - شاهدت زوجى المهندس يوما بطريق الصدفة وهو بصحبة امرأة أخرى فى عربتى الخاصة التى كان يستخدمها فتبعته حتى دخل بهذه السيدة فندق سونستا بشارع الطيران بمدينة نصر. فى الوقت الذى كان من المفروض أنه بعمله وحرصا منى على عدم إثارة أى فضائح لم أستجب لفكرة ملحة بالدخول خلفهما. وشكوت لوالد زوجى اللواء بأن نجله المهندس زوجى يدخن الحشيش ويصاحب النساء تاركا زوجته ونجله فى أمس الحاجة إلى هذا المال الذى يهدره. وكل أملى أن يصلح هذا الانحراف.

١٢ - فوجئت بأن والد زوجى السيد (...) قد ثار ضدى واتهمنى بأنى أنا السبب فيما وصل إليه نجله وألقى بكل اللوم علىّ ولم يتخذ أى إجراء ولا حتى العتاب مع نجله. وقال لى بالحرف الواحد (عيشى على قدك) متجاهلا أنه وحتى هذه اللحظة كان والدى هو المسئول الأول والوحيد عن جميع مصاريف هذا المنزل.

١٣ - لما علم زوجى بشكواى لوالده زاد من إيذائه لى وهددنى بأنه سوف يوقعنى فى مأزق وسوف ينال منى ويحرمنى من طفلى وأن له أساليبه الخاصة وأن البادى أظلم. ولم أفهم وأعى هذه الكلمات فى وقتها. حتى اكتشفت أنه يقوم بالتسجيل لى

ولأحاديث تدور بيننا يديرها بالشكل الـذى يريده بعد أن يجبرنى على تناول مشروب كحولى مـعه أو فى مناسبات خـاصة كأعياد رأس السنـة وبطريقة إجراميـة حيث كان يسبنى وأهلى ثم يـضربنى ويبدأ التسجيل لى مع رد فعلـى لما حدث. واكتشفت ذلك بعد أن وقـع فى يدى شريـط سجله بـهذه الطريـقة فشعـرت بخوف شديـد وضياع دفعنى للتوجه لوالدى لعدم استطاعتـى مواجهة ماوصل إليه الحال بمفردى واتهامه لى بالسكر وإدمانه.

١٤- بدلا من أن يحاول زوجى ووالده طمأنتى وإعادة الثقة لى فوجئت بأن رأيهم فيما حدث أنه شـىء عادى، وقد قاموا برفع دعوى طاعة ضـدى لمغادرتى المنزل دون إذن زوجى غير الحـريص علىّ والحريص فقط عـلى إيذائى وطفلى وأنهـم قد قاموا بالاستيلاء على شقة الزوجية وكذلك شقتى الخاصة المستأجرة منهم.

وكذلك كل أثاثى ومنـقولاتى وحتى ملابسى وعربتى الخاصة ممـا دفعنى ضد رغبة والدى إلى الدخول معهم فى نزاعات قضائـية ادعى فيها والد زوجى السيد اللواء أن كل هـذه المنقولات والأثـاث ملك خاص لـه وأنه كان يسـتضيفـنا ويحدث هـذا من السيد اللواء مهـندس.... الذى تستأمنه الكنيسـة على أموالها بتعيينه مـشرفا عاماً على وقفها، وليس هذا بغريب على سيادتـه، فله فى هذا الإفك ذراع طويل، فله سابقة مع زوجة أخـيه حـيث شـردها ونجـلها لمـدة جاوزت الـعشـر سنـوات دون أن تنـال من مستحقاتها شيئاً. وكـان قد ادعى أيضا على زوجة نجـله الدكتور أن سيرها وسـلوكها مشين ولكـن أنقذها يسوع من براثنه بـأن هاجرت لأمريكا وزوجها وهى نفـسها التى قامت بضيافـته فترة هروبه عند اتهامـه كاستشارى لعمارة الموت والتـى راح ضحيتها أكثـر من سبعـين شهيدا بـريئاً. يـحدث كل هذا مـستمـدا القوة من كـونه مستـشارا لنيافتكم وأن له قبضـة قوية على الكنيسة فأحال للمجلس الإكلـيريكى ملفا خاصا بى حتى يحصل لنجله على حق الزواج مرة أخرى بعد طلاقه.

وأنا إذ أرفع لعظـمة نيافتكم قصتى هـذه كواحدة من شعبكم ورعايـاكم أطمع فى عطفكم ورحمتكم وبركتكم فى ظل رعاية يسوع.

المهندسة / توقيع (....)

إن هاتين الشكويين تعبران عن مأساة تتكرر كثيرا وهما نموذجان لما يحدث فى المجتمع القبطى عندما تتأزم الحياة الزوجية ولايجدى معها الإصلاح.

وفى نفس الوقت وأمام رغبة بعض الأقباط الجامحة فى الزواج والعصمة من الوقوع فى الخطأ والزنا لجأ البعض إلى إقامة دعاوى قضائية ضد الكهنة لإجبارهم على إقامة الزواج مثلما حدث فى الإسكندرية منذ سنوات عندما أقام أحد الأقباط دعوى ضد قسيس باعتباره موثقا تابعا للحكومة وموظفا عاما. لقد قال فى الدعوى إن امتناعه عن تنفيذ حكم المحكمة حدث عندما لم يعترف بالحكم الصادر بطلاقه، ولذا رفض أن يتمم إجراءات زواجه الثانى. وقال فى الدعوى: إن ذلك يعرضه للحبس والعزل من الوظيفة وبالفعل اضطر القس إلى إتمام الزواج، ولكن الكنيسة أظهرت امتعاضها ورفضها الدينى لهذا الزواج(١٢).

مثل هذه الحالة تكررت أكثر من مرة، يقول ممدوح نخلة المحامى: إن الأقباط الذين يحصلون على حكم نهائى بالطلاق وترفض الكنيسة إعطاءهم تصريحا ثانيا بالزواج يحق لهم رفع دعوى ضد البابا تطالبه بإعطاء التصريح وقد نجحت خمس حالات فى إجبار البابا على زواجهم مرة أخرى(١٣).

بل إن بعض الكهنة كانوا يسيرون على النهج القديم قبل البابا شنودة ويقومون بتزويج كل من يحصل على حكم من المحكمة بالطلاق مثل الأنبا بولس مطران حلوان السابق والذى ظل يقوم بهذا إلى أن توفى منذ سنوات(١٤).

وكذلك القمص دانيال وديع الذى أجرى زيجات مماثلة حتى أوقفته الكنيسة عن العمل وقدمت ضده شكوى للنيابة تتهمه فيها بالتزوير وإجراء زواج دون ترخيص للمتزوجين، لكن محكمة الجنايات دائرة بدران أصدرت حكما ببراءته تأسيساً على أن القانون لم يشترط استخراج ترخيص من البطريركية وأن مهمة القسيس هنا باعتباره موثقا تابعا للدولة وهى الوظيفة الثانية للقس بعد وظيفة مباشرة الطقوس الدينية وهى التحقق من خلو الزوج أو الزوجة من موانع الزواج(١٥).

ويقول القمص دانيال وديع فى رسالة إلى روز اليوسف لم تنشر وكانت ردا على مقال للدكتور غالى شكرى «عن المعارضة فى الكنيسة المصرية» كان يرد فيها على

وقف الكنيسة للقمص دانيال وديع عن عمله من قبل المجلس الإكليريكى بأنه أجرى عمليات زواج غير صحيحة من وجهة نظر الكنيسة وأن القضاء الإدارى أكد ذلك وأكد حق الكنيسة فى وقفه لهذا السبب [انظر فصل البابا والمعارضة].

يقول القمص دانيال فى رسالته:

زواج المطلقين من غير تصريح كتابى من البطريرك.

١ ـ هذا العمل يتم طبقا للائحة الموثقين قانون ٣٠ إذ يقول: على الموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج مطلقة بزوج آخر بعد الاطلاع على إشهار الطلاق أو حكم نهائى كما جاء فى حكم محكمة الأحوال الشخصية بتاريخ ١٣/ ٢سنة ١٩٨٩ مادة «١» لعام ١٩٨٨ برئاسة الأستاذ محمد الرشيدى رئيس المحكمة واثنين مستشارين.

وقد ذكر الحكم! ولما كانت لائحة الموثقين لم تشترط تصريح البطريركية فى إتمام عقود الزواج إنما أوجبت التحقيق من خلو الزوجين من الموانع الشرعية والقانونية فأين التصريح يادكتور؟ إنها كلمة له لم ترد فى قوانين الأحوال الشخصية إنما نظام فقط لا يعطل ولايبطل الزواج بدونه.

٢- تحقيق النيابة معى بخصوص عقود الزواج : شكرا لله أن معى قرارات حفظ من نيابة بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٨٩ فى تحقيق مع السيدة فيفى يوسف وهيب فى المحضر رقم ١٧١٨ لسنة ٨٩ إدارى شبرا وخطاب حفظ فى التحقيق مع وحيدة وهبة جرجس بروض الفرج إنها للأسف الشديد يادكتور فى التحقيق الثالث فى نيابة الساحل والذى كانت البطريركية لها اليد فى هذا التحقيق إثر توجه الأستاذ جورج لويس اللاديوس بعد حفظ التحقيق بالنسبة لى كشاهد سليم النية وحول القضية إلى جناية تزوير وأخذت حكم براءة فيها ورقم القضية ٥٣٢٩ لعام ٨٧ وتاريخ الحكم ١٨/ ١١/ ١٩٨٩ .

٣ـ أما اعتبار عقود الزواج التى أبرمتها باطلة فهذا كلام لاصحة له إطلاقا، إلاعقد زواج السيد/ رءوف داود بطرس وزوجته طاس ورس رزق ورغم أننى حررته قبل الإعلان عنه بتار يخ ١٥/ ١٠/ ١٩٨٦ إلا أن الزوجة هربت مع راهب اسمه بشرى الصموئيلى فأرادت البطريركية أن تخدمه فأعطته خطابا أن هذا زواج باطل لأنه لم تتم

فيه المراسيم الدينية ولم تأخذ المحكمة لا بالشهود ولا بأقوالى وأعطته بطلان زواج. فما ذنبى أنا يا دكتور وماحدث فى ٢٠/ ٦/ ٨٨ لا دخل لى فيه ولكن ادعاء البطريركية حول الحق إلى باطل لتسكت صياح الزوج.

إن زواج المطلقين من حق الموثق لأنه حكم مدنى من المحكمة والموثق مسئول عن عقد الزواج أمام قلم التوثيق بالمحكمة وليس للبطريركية إطلاقا حق الاعتراض لأنها تخضع لقوانين الدولة وتحترم قوانين الدولة.

إن الرسالة توضح أن القس فى عمله كموثق لايخضع للكنيسة ولكن الحكومة ممثلة فى وزارة العدل وبالتالى يخضع لقانونها بغض النظر عن القانون الكنسى.

وهكذا فإنه يمكن لأى مسيحى أن يتزوج دون تدخل من الكنيسة ودون الحصول على تصريح زواج منها ولكن رغم هذا فإن كل الأقباط، وباستثناء عدد محدود للغاية يرفضون اللجوء إلى القضاء لتزويجهم ويفضلون الحصول على تصريح زواج من الكنيسة ومباركتها للزواج باعتباره واحدا من الأسرار السبعة المقدسة للكنيسة، حتى ولو أدى ذلك إلى انتظارهم عدة سنوات إذ أن كون الزواج سرا مقدساً فإنه لايتم إلا عن طريق الطقوس الكنسية وبواسطة أحد الكهنة حيث يعتبر عملا دينيا يجلب النعمة.

ومن أجل تمسك الأقباط بعقيدتهم وحرصهم على كنيستهم يجب على البابا أن يسعى لإيجاد حل خصوصا أن هناك كثيراً من المعارضين يرون أن هناك تعنتا من الكنيسة فى عدم تطبيق القوانين وأحكام المحاكم ويطالبون بطرح الأمر للاستفتاء الشعبى فى المشاكل التى تواجه الكنيسة ومنها الأحوال الشخصية.

يقول هابيل توفيق فى رسالة إلى روز اليوسف لم تنشر كاملة: لدينا عدة مشاكل تحتاج للمناقشة والاستفتاء من خلال الإيمان بأنها كنيسة جامعة رسولية، أى أن الرأى شورى كما كان متبعا بين أبناء الكنيسة الأولى، ولابد من الصراحة والوضوح فى أمر مصير الشعوب، ونحن لاننكر أن لدينا مشاكل تحتاج لحلول سريعة وفورية ولابد من طرحها للاستفتاء الشعبى مثل أمور الأحوال الشخصية وقرار المجلس الملى عام ١٩٣٨ بإباحة الطلاق لغير علة الزنا، مثل النفور المستحكم والفرقة الدائمة والمرض المعدى والعنة والجنون المطبق والمرض غير القابل للشفاء.

وكذلك صدر القانـون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ باختصاص المحاكم الوطنيـة بالفصل فى جميع المنازعات والتى لا تعلم الأغلبية من شـعبنا شيئا عنها، وشأنها شأن أمور الزواج من حيث خضوعه للقانون فقط.

ويعتبر الكاهـن موثقا حاصلا على شهادة من رئاسته لاعـتماده بوزارة العدل وقد ظل العمل بهذه الأسباب حتى عام ١٩٧١ بينمـا يجتهد البابا شنودة لمحاولة إلغاء هذه اللائحـة ولكن ألا تستحـق مثل هذه الأمور المنـاقشة، بغض الـنظر عن الذين طـبقت عليهم والبشر الذين ولدوا تحت هذا القانون فهل هلك هؤلاء أم يعتبرون زناة؟

وما هو وضع الزوجين فى مقتبل العمـر وقد أصيب أحدهما بمانع لاستمرار هذا الزواج، هل الرهـبنة تجاه الطرف الآخر أم الوقـوع فى بئر الرذيلة ولماذا نـدفن رؤوسنا فى الرمال إزاء هذه المشاكل؟ هذه الرسالة توضح أن المشكلة لايمكن التغافل عنها .

بل إن أحـد منشورات المـعارضة، الذى سـوف ننشـره كاملا فى مـلحق الوثـائق، يتحدث عـن هذا فيقول: كيف يـسلب المجلس الإكليريـكى النظام القضـائى المصرى جزءا مـن اختصاصـاته بعد أن تم تـوحيده وخضـوع جميـع المصريـين له بعد إلـغاء المحاكم المختـلفة والمحاكم الشرعـية والمجالس الملية ويـضيف: أننا نخشـى أن يطالب قداسة الـبطريرك بعـد أن تعترف الدولـة بنظامه الـقضائى الجديـد المستقل، بشرطة مستقلة وقوات مسلحة خاصة وأمن مركزى بقيادة بيشوى أركان حرب وعلم خاص به ومرافق خـاص به وأن يطلب من الـدولة الاعتراف به رئيـسا لدولة مستـقلة داخل جمهورية مصر العربية على غرار دولة الفاتيكان داخل الجمهورية الإيطالية.

إن المنشور بـهذه الصيغة يحـاول أن يوقع بين البابـا شنودة والدولة وأن يستـعديها عليه باعتباره لايعترف بأحكام المحاكم الوطنية.

ولكنه يوضح أيضا أن هـناك تناقضا بين القوانين العامة ومبادئ الكـنيسة كما يراها القائمون عليها الآن وهو الأمر الذى ساهم فى جزء من الأزمة.

لكن الواقع يقول أن كثيرين يؤيدون البابا فى وجهة نظره وبتمسكه الحرفى بالنص «لاطلاق إلا لعلة الزنا» ويرون أن اللائحة مخالفة لتعاليم الإنجيل . ويقول البابا شنودة «إن هذه اللائـحة لم توافـق عليهـا الكنائـس القبطـية جميـعها وقت صـدورها وكان

مصدر إصدارها المجلس الملى قديما، ولاقت هذه اللائحة معارضة من كل الجهات منذ صدورها حتى الآن، بل إن قداسة البابا مكاريوس الثالث فى عام ١٩٤٣ قرر عقد المجمع المقدس ضد هذه اللائحة وأكد وقتها أنه لاطلاق إلا لعلة الزنا[١٦].

ويضيف البابا أن اللائحة القديمة للأحوال الشخصية تتوسع فى أسباب الطلاق عندالأقباط ونحن لانوافق عليها»[١٧].

ويقول البابا أيضا عن قضايا الطلاق: «إن حكم القضاء بالتطليق يكون حكما مدنيا وليس تطليقا كنسيا ويأخذ على أحكامه المدنية التى يأمر بها القضاء ولكن لايكون له وضعه الكنسى إلا إذا كان مطابقا لتعاليم الكنيسة أو الكتاب المقدس الذى ينص على أنه لاطلاق إلا لعلة الزنا».

وهذا واضح فى نصوص عديدة جدا فى الكتاب المقدس منها (متى ٥-٣٢) و(متى ١٩ ـ ٩) و(لوقا ١٦ ـ ١٨)

وإذا تم طلاق شخص بالمحكمة وأراد أن يتزوج فإن أوراقه تقدم إلى المجلس الإكليريكى ليفحص أسباب التطليق، وإذا كان يوافق تعاليم الكتاب يصرح للعضو البرئ ـ فقط ـ من الزوجين بصحة الطلاق وإمكانية الزواج مرة أخرى وفى غير ذلك لايصرح إطلاقا.

يضيف البابا عن تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم: إننى أحترم كل طلاق مدنى وينفذ قرار المحكمة فى الأمور المدنية الخاصة بالطلاق وكما يوجد زواج مدنى فإن هناك حالات طلاق مدنى، وليست كنسية، وحتى إذا حصل على حكم بالطلاق فى حالات معينة فإن الكنيسة لاتسمح له بالزواج لغير الأسباب التى وردت، ويمكن للكنيسة أن تصلحه مع زوجته ويعود لحياته الزوجية مرة أخرى لأننا ملتزمون فى ذلك بعقيدة معينة»[١٨].

ويصر البابا شنودة فى كل أحاديثه حول هذه النقطة أنه«لاطلاق إلا لعلة الزنا» أو ترك أحد الزوجين المسيحية إلى ديانة أخرى أو إلى طائفة غير معترف بها فى مصر مثل «شهود يهوه» بل إن البابا يقول: فى حالة المرض بعد الزواج حتى ولو كان العجز

الجنسى قد أصاب الـزوج فلا يوجد طلاق وعلى الزوجة أن تصبـر أما إذا كان العجز قبل الزواج فيكون هناك بطلان للعقد وليس طلاقا [١٩].

والحقيقة أن كثيرين يؤيدون وجهة نظر الـبابا فى قضية الطلاق بل إن البعض مثل معهد الدراسات القبطية يطالـب «بأن تحال الأحكام الصادرة من المحاكم فى الأحوال الشخصية قبل التصـديق عليها إلى الرئاسة الدينية المختصة والتـى يتحدد اختصاصها بمقتضـى شريعة العقد للـتحقق من أنه قد روعيـت فى تلك الأحكام قواعد الـشريعة التى يـنتمى إليهـا الزوجان عند الزواج وفـى كل الأحوال تعاد الأوراق إلى المحـكمة مشـفوعة بـالموافقـة على الحـكم أو بعـدم الموافقـة وفى الحالـة الأخيرة تـعاد الأوراق مشفـوعة بطلب إعـادة النظر فى ضـوء ماتراه السلـطة الدينيـة المختصة من تـوصيات وعندئـذ ينبغـى أن تصدر المحكمـة حكمها وفـقا إلى ما انـتهت إليه الـرئاسة الديـنية المختصة من رأى أو توصية».

ويطالـب المـعهد بضرورة تنـقية لائحة الأحوال الشـخصية التى أصـدرها المجلس الملى العـام عام ١٩٣٨ وأن يقتصر انحلال الـعلاقة الزوجية بوفاة أحـد الزوجين وزنا الزوجة فقط دون غـيرهما من الأسباب، بحجة أن المـسيحية لاتجيز التطلـيق بارتكاب الزوج لجريمة الزنا مطلقا وأن الزوجة البـريئة إذا طلقت زوجها بسبب زناه وتزوجت بآخـر تكـون هى الأخـرى قد زنت وأن مـن يتـزوج بمطـلقـة يرتكـب جريـمة الـزنا أيضا [٢٠].

بل إن نفس المعهد يطالب بإلغاء نص مستقر فى لائحة الأحوال الشخصية هو أن رهبنة أحد الزوجين تعد من أسباب انحلال العلاقة الزوجية [٢١].

وعمومـا فإن هذه الآراء لاقت كثـيراً من الانتقاد لـعدم مواءمتهـا للواقع وطبـيعة النفس الـبشرية وأيضا لأن هـناك من يرى أن نصوص الـكتاب المقدس ليـست بهذا التشدد.

يقول القس إبراهيـم عبد السيد «إن الاقتراح بقصر انحلال العـلاقة الزوجية على زنا الزوجة فـقط دون زنا الزوج أمر مثير للـدهشة والغرابة، فهذه التفـرقة الظالمة بين

الرجل والمرأة حين اقترافهما جريمة واحدة لايمكن أن يكون لها سند من نص كتابى أو قانون صحيح أو تقليد مستقر أو أى مصدر تشريعى كنسى مقبول فالمعروف أن زنا الزوج كزنا الزوجة، كلاهما يفصل علاقة الزوجية المقدسة، ومن الظلم الواضح أن تستمر الزوجة البريئة مرتبطة بزوج زان وأن تعتبر زانية إن طلقته وتزوجت بغيره أو أن يعتبر زانيا من يتزوجها بعد طلاقها من هذا الزوج الشرير.

إن كلام معهد الدراسات يعنى وجود مجموعات أكثر تشددا من البابا الذى لم يفرق بين الرجل والمرأة فى الزنا.

نعود إلى كلام إبراهيم عبد السيد: إن المطالبة بإلغاء نص انحلال الزواج عند رهبنة أحد الزوجين أمر أكثر دهشة، أو كيف يبقى الطرف الآخر معلقا بين الزواج والتطليق بينما زوجه قد تركه ليتفرغ للعبادة والنسك ويعتبر ميتًا طبقا للنظم الرهبانية وأى منطق يقبل تعليق الأمور على هذا النحو العجيب [٢٢].

ويقول أيضا فى مقال آخر:

١ـ لم يكن الباباوات يؤانس التاسع عشر ومكاريوس الثالث ويوساب الثانى وكيرلس السادس فى غفلة أو على جهل أو خطأ حين وافقوا على تنفيذ أحكام اللائحة التى استصدرها المجلس الملى العام فى ٩/ ٥/ ١٩٣٨ ولازالت أحكامها سارية حتى الآن ولم نسمع ولم نقرأ أن أحدا منهم أو مجمع المطارنة والأساقفة فى عهودهم قد طلب إلغاءها أو تعديلها أو استبدالها بغيرها لاقبل ولابعد القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذى ألغى اختصاصات المجالس الملية والمحاكم الشرعية فيما يختص بدعاوى الأحوال الشخصية «الولاية على النفس».

٢ـ كذلك لم تكن مشكلة الحصول على تصاريح الزواج لمن تصدر بشأنهم أحكام تطليق قضائية مثارة يوما طوال الفترة من تاريخ صدور اللائحة المذكورة عام ١٩٣٨ وحتى عام ١٩٧١.

٣ـ كذلك لم تكن هناك اعتراضات على زواج الأرامل الذين ينذرون استمرارهم بغير زواج ثان إذا مارجعوا فى نذرهم وسعوا للزواج مرة أخرى، والأمر كذلك لمن

ترك الرهبنة ويسعى للزواج الشرعى بدلا من التحرق أو الوقوع فى خطيئة الزنا ولايقل بحال عن البتولية وهو ماسبق أن أعلنه نيافة الحبر الجليل أنبا غرغوريوس أسقف عام البحث العلمي والدراسات العليا والثقافة القبطية فى جريدة وطنى بتاريخ ١٠/ ١٠ ١٩٩١ والذى قرر صراحة أنه يمكن التحرر من نذر الرهبنة والبتولية بحل كهنوتى من أب الاعتراف .

ونحن نعتقد أن هذا هو أفضل الحلول أمام الله والناس والنفس لمن يرغب فى التحرر من نذر الرهبنة، وعلى الكنيسة أن تيسر له طريق الزواج الحلال وتصرح له بالزواج الشرعى بدلا من الغضب عليه وعلى من يقوم بعقد زواجه من كهنة الأقباط الأرثوذكس ومحاكمتهم وإيقافهم أو تجريدهم بلا مبرر من منطق معقول أو صحيح دين مقبول، لأنه كما سبق أن قلنا أن البتولية والرهبنة طريق للوصول إلى الملكوت أما إذا صار عثرة للوصول إليه بالتحرق أو ارتكاب الفحشاء فالزواج خير منه وأفضل حسبما قرر بولس الرسول فيلسوف المسيحية، وقد سبق أن اضطر عدد ممن كانوا ضمن الرهبان والراهبات إلى هجر الرهبنة وارتبطوا بزيجات شرعية، وإذا لم تستجب الكنيسة لرغباتهم اضطروا إلى اللجوء لكنائس أخرى لتعقد لهم زيجاتهم ولم يروا أن فيما فعلوه ما يشين سلوكياتهم أو يفقدهم أبديتهم(٢٣).

ومن هنا يتضح أن بعض الآراء الدينية ـ وبينهم رجال كهنوت أجلاء من بينهم أسقف البحث العلمى الذى يبحث ويشرح اللاهوت ـ تحل جزءا من المشكلة وتتفق مع المادة الخاصة بالرهبنة فى لائحة ١٩٣٨ ولعل هذا يجعل البعض يطالب بأبحاث مماثلة بحثا عن حل للأزمة.

والواقع أن مشكلة الطلاق تحتاج بالفعل إلى حل يتواكب مع زيادة حالات الطلاق فى العصر الحديث وفى نفس الوقت لابد ألا يكون هذا الحل مخالفا لتعاليم الكتاب المقدس ورغم أن البابا شنودة يرى «أنه لاتوجد مشكلة فالمفروض أن يدقق الزوجان فى الاختيار قبل الزواج وأن المشكلة ما هى إلا اختيار خاطئ» (٢٤).

إلا أن هذا الرأى رغم وجاهته وصحته فإنه فى كثير من الأحيان ورغم الاختيار الجيد والتدقيق إلا أن الخلافات تنشب وتستحيل العشرة بين الزوجين مما يؤدى إلى

الانفصال الفعلى بين الزوجين حتى ولو لـم يقع الانفصال القانونى والكنسى، وهو ما يعرض الزوجان خاصة لو كانا فى سن الشباب إلى الانحراف .

وكذلـك حالات المرض الذى لايـرجى له شـفاء والجنـون وغياب أحد الـزوجين لسنوات طويلة .

ثم ماذا لو كان أحد الزوجين يعتدى على الآخر بطريقة تعرض حياته للخطر، هل يظل زوجاً له ويـعيش معه وهو مهدد.. إن الأمـر يحتاج نظرة من معـاهد الدراسات والأبحاث القبطية وأسـقف التعليم وهو البابا شنودة وكذلك أسقـف البحث العلمى الأنبا غرغوريوس، وكـذلك فقهاء القانون والمتوسـعين فى العلوم الكنسـية للوصول إلى حل.

وهناك بعض اجتـهادات يمـكن دراسـتها وتطويرها ومناقشـتها فى هذا المجال.

مثل كـتابات القس إبـراهيم عبد الـسيد التـى يحاول فيهـا أن يحافظ علـى النص الإنجيلى «لا طلاق إلا لعلة الزنا» وفى نفس الـوقت يحاول أن يتوسع فى مفهوم الزنا وألايقتصر على المعنى الحرفى واللفظى يقول القس عبد السيد:

لماذا هـذا العنـاد والرفض المستمـر لأحكام لائـحة الأحوال الـشخصـية للأقـباط الأرثوذكس التى أصدرهـا المجلس الملى العام فى ٨/ ٧/ ١٩٣٨ فى عهـد البابا الأسبق يؤانس التاسع عشر؟!

يقولون: إن الـذين أصدروها كانوا مـجموعة من المدنـيين غير الفـاهمين لتعـاليم الكتـاب المقدس. وأن الكـنيسة كانـت لاتوافق علـى أحكامها ـ كـتاب «البابـا شنودة وأقبـاط المهجر». مـحمود فـوزى ١٩٩٣ ـ ص ١٢٢. ولذا فإنـه يجب إلغـاؤها، وإن كانت أحـكام القضاء تصـدر بموجب أحكامـها، إلا أن البطريـركية ترفض التـصريح للحـاصلين علـى أحكام قضائـية نهائـية بالزواج الثـانى، الأمر الذى تسبب فى آلاف المشكـلات التى تنـاولتها الصـحف التى أفسـحت صفحـاتها للمـشكلات الإنسـانية المتأزمة.

وإزاء خطورة الـنتائج التى تـرتبت على المـوقف المتشدد لـلكنيسة يـنبغى علـينا أن نتجاوز حرفية النصوص وعدم التمسك بالآية الواحدة، فالزنا فى الكتاب المقدس قد

يكون زنا بالفعل وقد يكون زنا حكميا: كالزنا وراء آلهة أخرى (سفر الخروج ٣٤ : ٥ وسفر القضاة ٢ : ١٧) والزنا مع كل الممالك (سفر أشعياء ٢٣:١٧) وقد يكون زنا روحيا: بالعين والنظرة الشهوانية الشريرة (انجيل متى ٥ :٢٨و ٢٩). والنصوص هنا لم تفرق بين أنواع الزنا التى تبيح الطلاق، ومن هنا وبموجب التفسير الواسع يكون كل البشر زناة ويكون كل المتزوجين الذين ارتكبوا الزنا الحكمى أو الأدبى أو الروحى مطلقين من زوجاتهم أو أزواجهن.. فهل يستقيم هذا التفسير السقيم؟!

إن بعض الأسباب التسعة الأخرى المنصوص عليها بلائحة ١٩٣٨ لاتقل جسامة عن الزنا الفعلى الموجب للطلاق بالمفهوم الضيق الذى يتمسكون به كشرط وحيد للطلاق، بل من بين هذه الأسباب ماهو يؤدى حتما إلى ارتكاب الزنا:

فالجنون المطبق، والمرض المستعصى أو المعدى غير القابل للشفاء أو الذى تستحيل معه المعاشرة الزوجية والمنصوص عليه فى المادة ٥٥ من اللائحة، يؤدى فعلا إلى الزنا بأنواعه المختلفة فلماذا لانصرح للحاصل على حكم قضائى نهائى بتطليقه لهذا السبب بالزواج من جديد؟! لماذا نجبر الطرف الآخر بالبقاء بغير زواج حتى يقع فى الفاحشة بينما فى إمكاننا أن نعصمه بزواج شرعى؟!

والاعتداء والإيذاء الجسيم (الوارد فى المادة ٥٥) وسوء السلوك وفساد الأخلاق، والانغماس فى الرذيلة، وعدم جدوى توبيخ الرئيس الدينى فى الإصلاح، والإخلال الجسيم بالواجبات الزوجية وكذا استحكام النفور والفرقة التى تطول لسنوات (والمنصوص عليها فى المادتين ٥٦ ـ ٥٧) كلها أمور تصل بالطرفين إلى طريق مسدود وتدفع الطرف البرئ لارتكاب الزنا الفعلى، فلماذا لانصرح له بالزواج من جديد بعد حصوله على حكم قضائى نهائى بالتطليق؟؟

لماذا الإصرار على التمسك بأفكار بالية والتعسف فى عدم التصريح الثانى لمثل هذه الحالات؟

لقد أعطى الكتاب المقدس لرجل الدين المسيحى سلطان الحل والربط، فلماذا نستخدم هذا السلطان فى الربط، ولانستخدمه فى حل مشكلات الزمن الردئ؟!

أليس ذلك رجوعا إلى الدكتاتورية؟!

لقد كان البطاركة السابقون يؤانس التاسع عشر ومكاريوس الثالث ويوساب الثانى وكيرلس السادس يحضـرون بأنفسهم جلسات المجلس الملى العـام، كما كان المطارنة والأساقفة يحضرون فى أبـروشياتهم جلسات المجالس الملية الفـرعية لإنهاء مثل هذه المشكلات أولا بأول، ويوافقون بغير تردد على إعطاء تصاريح زواج ثان إذا لم يكونوا فى غفلة أو عـلى جهل أو خطأ حينئذ. إذ لـم نسمع ولم نقرأ أن أحدا منـهم قد طلب إلغاء هذه الـلائحة أو تعديل أحكـامها أو استبدالهـا بغيرها، لاقبل الـقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذى ألغى اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس الملية، ولابعد صدوره.

بـل ظل المـرحوم الأنـبا بـولس مـطران حـلـوان الراحـل حتـى وفاتـه فى أواخـر الثمانينـيات ينهج نفس النهج، وكان زمـلاؤه من المطارنة والأساقفة يحيـلون إليه مثل هذه الحالات ليقوم بـحلها بمعرفته وشجاعته الـتى اشتهر بها حتى رحيله، بـينما كانوا يتحرجون من الإقدام على حلها وقد أطلعنى أكثر من مرة على خطابات مرسلة منهم له بهذا الشأن!!

أكثر من هذا وأخطر لماذا نـكيل بمكاييل مختلفة: فقد حـدث أن صرحت الكنيسة بتطليق ابـنة أحد أثرياء الأقباط من زوجها بحـجة العجز الجنسى ثم قامـت بتزويجها مرة ثانيـة دون تطليقها طبـقا لأحكام القانون المصـرى، بزوج ثان سبق تطليـقه أيضا لا لسبـب إلا لأنها ابنة لـواحد من الواصلـين..!!، فى الوقت نفـسه تتعنـت فى إصدار التصاريح للباقين؟!

إن زيارة واحدة لـمقر المجلس الإكليـريكى بالعبـاسية فى يـوم أربعاء كافية بـإعطاء صورة واضحة لمـا يعانيه كثير من الأقباط فى مـشكلاتهم وأحوالـهم الشخصيـة التى تعتبر كل منها مأساة! (٢٥)

وفى مقال آخر لنفس القس بعنوان (لا طلاق لغيرعلة الزنا فى المسيحية) يقول:

كان إبراهيم متزوجا مـن سارة، ولما لم تلد له ابنا لشيخوختهـا تزوج جاريتها هاجر بموافقتها ودون أن يطلقها وولدت له إسماعيل (سفر التكوين ١٦)

وكان يعقوب مـتزوجا من ليئة وراحيل ابنـتى خاله لابان: الأولى بخديعـة والثانية برضاه تعويضا له ولما لم تلدا تزوج بأخريات. (سفر التكوين ٢٩).

كان هذا فى العهد القديم، أما فى العهد الجديد فقد اقتصر الزواج على واحدة ولا طلاق إلا لعلة الزنا «ومن يطلق امرأته إلا لهذه العلة يجعلها تزنى، ومن يتزوج بمطلقة فإنه يزنى» (انجيل متى ٥: ٢١ ـ ٢٦).

فما هو الزنا الذى يسمح بالتطليق.. ومن ثم بالتصريح بالزواج الثانى؟!

فى بداية القرن التاسع عشر عقد أحد كرادلة كنيسة روما (بأمر من البابا بيوس السابع) عقد زواج نابليون على جوزفين، ومنح البابا العروس «البركة البدوية» فى اللحظة التى ألبسها فيها نابليون التاج الإمبراطورى، ولهما صورة تاريخية محفوظة بمتحف اللوفر بباريس.

ولما لم تنجب له ولدا قام ثلاثة من الكرادلة بتزويجه بالأميرة مارى لويس ابنة ملك ألمانيا وفى حياة زوجته الأولى جوزفين التى ظلت تحمل اللقب الإمبراطورى ولم تنقطع صلتها بزوجها، وقد أنجبت مارى لويس له ابنا سمى فيما بعد بنابليون الثانى ملك روما، وللزواج الثانى صورة أخرى محفوظة بنفس المتحف وصورة تذكارية ثالثة لمارى لويس وهى تحمل طفلها (نابليون الثانى)!

وفى ٨/ ٧/ ١٩٣٨ أصدر المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس اللائحة الحالية ـ للأحوال الشخصية فى عهد البابا يؤانس التاسع وبها عشرة أسباب تسمح بالحكم بالتطليق (لغير علة الزنا).

أيضًا فى ١٢/ ٥/ ١٩٥٨ كتب الأستاذ عباس محمود العقاد مقالا فى «الأخبار» بعنوان «مشكلة تعدد الزوجات بين المسيحيين» ذكر فيها خلو أسفار الإنجيل من نص صريح يمنع تعدد الزوجات وقد أثار هذا المقال بعض التعليقات.

وقد أثار البعض فى الأيام الأخيرة مشكلة التصريح بالزواج الثانى بعد التطليق لغير علة الزنا وطالب البعض بإلغاء لائحة ١٩٣٨ كلية والاقتصار على السبب الوحيد الوارد ذكره فى الإنجيل لقفل باب التصاريح المطلوبة.

فما هو الزنا الذى تسمح مواد اللائحة بموجبه بالتطليق ومن ثم بالتصريح بالزواج الثانى وبتعدد الزوجات؟

يقينا ليس هو الزنا الفعلى بممارسة الجنس والضبط بالتلبس وشهادة الشهود.

فالنظـرة الشريرة ومجرد الفـكر الشهوانى زنا بالمـفهوم الروحى المسيـحى الأصيل والوقـوف عند ظـاهرة النص بـأفق ضيـق هو قصـور وتشدد لامـبرر لهمـا، فليـست المفاهيم الروحية مجرد آية واحدة أو أجزاء منها أو حتى بضع آيات وفصل آثارها عن ظروفهـا وملابساتهـا عن المعنى الـعام، أما الباحـث المستنيـر الذى يتوخى الحـق فإنه يجمع كل الآيات والنصوص المتعلقة بموضوع بحثه وهو مانسميه نحن رجال القانون روح القانون.

فاستـكمالا لآية «لاطلاق إلا لعـلة الزنا» التى يـتشدق بها المـطالبون بإلغـاء لائحة ١٩٣٨ جاء فى نـفس الإصحاح الخـامس من إنجيل مـتى:«إن أعثرتك عـينك اليـمنى فاقلعها وألقهـا عنك لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يـلقى جسدك كله فى جهنم».

فمن من الـبشر لم تعثـره عينه بنظرة شـريرة أو شهوانية فـيكون زانيا ومطـلقا من زوجته؟!

وهل يمكن لمسيحى أن ينفذ هذه الوصية ويقلع عينه؟

إن المسيحيـة ضد بتر أعضاء الجسد لأنها أعـضاء مقدسة ممنوحة من الـله للإنسان وينبغى الحفاظ عليها ولا إصلاح للفرد ببتر عضو من أعضائه، فتقويم الإنسان يبدأ من القلب والفـكر بتعديل فساد الأهواء والـشهوات، والقديس سمعـان الخراز لم يصر قديسا بعد أن خـلع عينه بل لإيمانه وصلواتـه والعلامة واريجينوس رفضتـه الكنيسة ومنعته من الكهنوت لأنه خصى نفسه.

والزنا بالمفهوم المسيحى العقيدى هو الكفر بالله وإنكـاره وعبادة آلهة أخرى غيره وقد وردت بالمواد ٥٢ ـ ٥٦ الأسـباب الآتية التى تجيز الحكم بالتـطليق غير عـلة الزنا لكنها تقود كلها إليه بالسقوط فى الخطيئة.

١ـ فغيـاب أحد الزوجين خمـس سنوات متتـالية بحيـث لا يعلم مقره ولا تـعلم حيـاته مـن وفاته وصـدور حكـم بإثبـات غيـابه (المـادة ٥٢) وكذا الحكـم علـى أحد الزوجـين بعقـوبة الأشغال الـشاقة أو الحبـس لمدة ٧ سنوات فـأكثر (المادة ٥٣) فـقد لايحتمل الطرف الآخر الحرمان من المعاشرة الجنسية فيسقط فى الزنا.

٢ـ وإصابة أحد الزوجين بجنون مطبق أو بمرض معد يخشى منه على سلامة الآخر ومضى ٣ سنوات وثبوت عدم القابلية للشفاء، أو إصابة الزوج بمرض العنة (العجز الجنسى الدائم) وثبوت استحالة شفائه وكون الزوجة فى سن يخشى عليها من الفتنة (المادة ٥٤) وعدم إمكانية الطرف الآخر ضبط النفس، ألا يستحق التطليق أم نجبره على البقاء فى علاقة زوجية ميئوس من علاجها ونحمله أحمالا لاقدرة لها (أو له) على حملها حتى يقع فى الزنا؟

٣ـ واعتداء أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتباره إيذاء جسيما يعرض صحته للخطر (المادة: ٥٥) ألا يدفع هذا الطرف إلى التماس الحنان لدى طرف غريب ويسلمه جسده فيمارس معه الزنا؟

٤ـ وإساءة سلوك أحد الزوجين وفساد أخلاقه وانغماسه فى حياة الرذيلة وعدم جدوى التوبيخ من الرئيس الدينى ونصائحه للإصلاح (المادة :٥٦) وتعذر المعيشة بين الزوجين وسوء التفاهم بين الطرفين إلى حد الكراهية وعدم اقتصار هذا الحد على الضرب والجرح بل قد يؤدى إلى القتل فكيف نجبر الطرفين على الحياة معا وروح البغض والانتقام قد تؤدى إلى ارتكاب المزيد من الأخطاء أقلها الزنا انتقاما من الطرف الآخر!

٥ ـ وإساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر أو إخلاله بواجباته نحوه إخلالا جسيما مما يؤدى إلى استحكام النفور بينهما وافتراقهما عن بعضهما لمدة تزيد على ثلاث سنوات، فهل ننتظر حتى يسقط الطرف البرىء فى الزنا وبدلا من أن نحكم له بالتطليق نحكم عليه كجانٍ وآثم؟!

فلماذا نتخلى عن هؤلاء وغيرهم ونجبرهم على الحياة قسرا مع أزواج أشرار والطبيعة تلاحقهم بمطالبها النفسية والجنسية والاجتماعية والاقتصادية ولا يمكن أن يكون السيد المسيح نفسه قد قصد المفهوم الضيق والأفق الغبى بما قاله فى الآية «لا طلاق إلا لعلة الزنا».

وعلينا أن ندافع عن النصوص الحكيمة التى جاءت بها لائحة ١٩٣٨ المفترى عليها والتى يطالبون بإلغائها إرضاء لنزعة تحكمية مريضة.

إن التعدد ممنوع طوال بقاء العلاقة الأولى والطلاق ممنوع بالإرادة المنفردة ولكن مطلوب الرحمة «وتعرفون الحق والحق يحرركم» (٢٦).

وهكذا فإن هناك من يحاول البحث عن حلول وهى محاولة قد تشجع كثيرين للسير فى نفس المجال وإعطاء حلول أخرى للخروج من القضية الشائكة .

هذه الآراء ربما لاتعجب الكثيرين ولكن يجب مناقشتها فى ضوء التعاليم الكنسية وهموم المجتمع الحالى الذى زادت فيه نسبة الطلاق. وكذلك حوادث العنف بين الزوجين وإذا كان البعض ومنهم البابا شنودة يرى أن الحل هو إصدار لائحة قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية باعتبار أن هذا يفض الاشتباك بين قانون الأحوال الشخصية وبين رؤية البابا وكثيرين من الأقباط ورؤيته للقانون الكنسى.

وهذه اللائحة قال عنها البابا: سبق أن اجتمعنا مع ممثلين من جميع الكنائس والطوائف المسيحية فى مصر ووافقنا على مشروع لائحة موحدة للأحوال الشخصية وقد قدمته بنفسى إلى الدكتور صوفى أبو طالب عندما كان رئيسا لمجلس الشعب ولكنه ظل فى الأدراج منذ عام ١٩٧٩ حتى الآن ولم يصدر» (٢٧).

ومن الضرورى هنا أن نرى هذا المشروع ونقرأه. ربما يكون حلا لهذه المشكلة، وربما يكون هو الموقف الذى سيأخذ به البابا القادم.

يقول المشروع:

الباب الخامس: فى انحلال الزواج

مادة ١١١: ينحل الزواج الصحيح بأحد أمرين:

الأول: موت أحد الزوجين حقيقة أو حكما على النحو المبين بالقانونين رقمى ١١٩ لسنة ١٩٥٢،١٠٣ لسنة ١٩٥٨.

الثاني: التطليق بالنسبة للزواج المنعقد أمام الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية ينحل الزواج بالتطليق حسب مواد هذا القانون. ولكن بالنسبة للزواج الصحيح المكتمل بالمخالطة الجسدية الذى تعقده الكنيسة الكاثوليكية فلا ينحل إلا بالموت.

أما الزواج الصحيح المقرر غير المكتمل فيجوز انحلاله بناء على طلب الطرفين أو أحدهما بعد موافقة الرئاسة الدينية الكاثوليكية إذا وجد سبب قوى يوجب انحلاله.

مادة ١١٢: لا يجوز الطلاق بين المسيحيين بإرادة أحد الزوجين المنفردة ولا باتفاقهما ومع مراعاة المادة السابقة يجوز طلب الحكم بالتطليق فى الحالات الواردة فى مواد ١١٣،١١٤،١١٥.

مادة ١١٣: يجوز لأى من الزوجين طلب التطليق إذا ترك الزوج الآخر الدين المسيحى إلى الإلحاد أو إلى دين آخر. أو مذهب لا تعترف به الكنائس المسيحية بمصر كالسبتيين وشهود يهوه والبهائيين.

مادة ١١٤: يجوز لكل من الزوجين أن يطلب التطليق بسبب زنا الزوج الآخر.

مادة ١١٥: ويعتبر فى حكم الزنا كل عمل يدل على الخيانة الزوجية كما فى الأحوال الآتية:

١ـ هروب الزوجة مع رجل غريب ليس من محارمها أو مبيتها معه بدون علم زوجها وإذنه بغير ضرورة.

٢ـ ظهور خطابات صادرة من أحد الزوجين لشخص غريب تدل على وجود علاقة آثمة بينهما.

٣ـ وجود رجل غريب مع الزوجة فى منزل الزوجية بحالة مريبة.

٤ـ تحريض الزوج زوجته على ارتكاب الزنا والفجور.

٥ـ إذا حبلت الزوجة فى فترة يستحيل معها اتصال زوجها بها لغيابه أو مرضه.

٦ـ الشذوذ الجنسى.

وما ينطبق على الزوجة ينطبق على الزوج.

مادة ١١٦: لا تقبل دعوى التطليق إذا حصل صلح بين الزوجين سواء قبل رفع الدعوى أو أثناء نظرها.

مادة ١١٧: تنقضى دعوى التطليق بوفاة أحد الزوجين قبل صدور حكم نهائى فيها.

مادة ١١٨ : يترتب علـى التطليق انحلال رابـطة الزوجية من تاريخ الحكـم النهائى الصادر بـه فتزول حقـوق كل من الزوجـين وواجباته قـبل الآخر ولا يرث أحـدهما الآخر. ولا يجوز لأحدهما الزواج بآخر إلا بعد صدور الحكم.

مادة ١١٩ : تشهر أحـكام التطليق وفقـا للإجراءات التى يصدر بهـا قرار من وزير العـدل. ويجوز للـزوجين بعد الحـكم النهـائى بالتـطليق الـتصالح واسـتئناف الحـياة الزوجية من جديد ، علـى أن يثبت ذلك بعد التنازل عن حكم التـطليق ويوثق ويؤشر به على هامش شهر حكم التطليق.

مادة ١٢٠ : يلتزم الزوج الذى وقـع التطليق بسبب خطئه بـتعويض الطرف الآخر. وللزوجة بدلا مـن التعويض أن تطلب نـفقة شهرية لها عـلى مطلقها حتـى وفاتها أو زواجها ولايسقط حقها فى معاشها منه ما لم تتزوج.

مادة ١٢١ : يسقـط حق الحضانة عن الطـرف المتسبب بخطـئه فى التطليـق ما لـم تر المحكمة غير ذلك.

مادة ١٢٢ : لا يؤثر حكم التطليق على ما للأولاد من حقوق قبل والديهم.

وفى المفارقة بين الزوجين الكاثوليكيين:

مادة ١٢٣ : إذا زنا أحد الزوجين أو استحكم الخلاف بينـهما وأصبحت معيشتهما المشتركة مستـحيلة أو متعذرة لمثلهما. يـجوز بناء على طلب أحدهما الحكـم بالتفريق بينهما ووقف الحـياة الزوجية. ويجوز أن يكون التفريـق مؤبداً أو مؤقتاً أو لحين زوال السبب المسوغ له.

مادة ١٢٤ : لا تقبل دعوى التفريق بين الزوجين لسبب الزنا، إذا ثبت رضاء الزوج البرىء بذلك أو كان هو الذى دفع قرينه إليه، أو سبق أن صفح عنه صراحة أو ضمناً أو ارتكب الجرم ذاته ، أو أقام دعواه بعد فوات ستة أشهر كاملة من وقت علمه بتلك الواقعة.

مادة ١٢٥ : الزوج الذى حكم بالتفريق لسبب خطئه ، توقف جميع حقوقه الزوجية عدا النفقة إن كانت واجبة على القرين الآخر بسبب عقد الزواج.

مادة ١٢٦: عند التفريق بين الزوجين تكون حضانة الأولاد للزوج البرىء، إلا إذا تعارض ذلك مع مصلحتهم.

ولكن يبدو أن هذا القانون مع مرور السنوات لم يعد يرضى جميع الطوائف.

ويقول القس الدكتور صمويل حبيب رئيس الطائفة الإنجيلية السابق: إننى أريد تعديل هذا القانون أيضا لأنه يمنع الطلاق إلا فى حالة الزنا وهذا صعب لأنه بالرغم من الرغبة فى تشجيع الزوجين على الاستمرار إلا أن هناك ظروفا عصبية ونفسية وجسدية قد تساعد على ذلك والكنيسة يجب أن تكون مرنة تربط بين القديم والحديث بدلا من اضطرار الناس إلى تغيير الطائفة أو الملة أو الديانة بحثا عن فرصة زواج أخرى (٢٨).

وحتى إذا وافقت جميع الطوائف على هذا القانون والذى يرى البابا شنودة أنه سيحل مشكلة الازدواج بين أحكام محاكم الأحوال الشخصية التى تقضى بالطلاق لأسباب عديدة بخلاف علة الزنا وبين التعاليم الصادرة للمجلس الإكليريكى بعدم منح تصاريح زواج إلا لمطلق بسبب زنا الزوج الآخر، فإن المشكلة أيضاً ستكون موجودة حتى لو لم توافق المحاكم على التطليق.

وإذا صدر القانون الجديد فسيظل هناك أزواج منفصلون فى الواقع مرتبطون باسم القانون مع المشاكل الناجمة عن هذا الوضع الغريب، الأمر يحتاج بالفعل إلى دراسة متأنية من قبل علماء اللاهوت والقانون للوصول إلى صيغة لا تخالف تعاليم الكتاب المقدس وفى نفس الوقت لا تتجاهل أحوال المجتمع المعاصر والطبيعة البشرية الضعيفة للإنسان.

ولا مناص من السعى لحل هذه المشكلة بعقول مفتوحة تستوعب احتياجات الجماهير بدون مصادرة على فكر أو حجر على رأى وربما يحتاج الأمر إلى شجاعة التصدى للتغيير والحكمة فى اتخاذ القرار وسرعة التنفيذ قبل أن تجد الرئاسة الكنسية أن عددا من أتباعها يفرون منها.

أسامة سلامة

المصادر

(١) جريدة الخضر العدد ٧ تاريخ ١٢ يوليو ١٩٩٤.

(٢) مجلة روز اليوسف العدد ٣٤٦٨ تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٩٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥١٥ تاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٥.

(٥) موريس صادق.. موسوعة الأحوال الشخصية لغير المسلمين ـ القاهرة ـ دار نشر المطبعة الإسلامية الحديثة ١٩٩٤.

(٦) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٦٩ تاريخ ٤/ ١١/ ١٩٩٦ حوار مع البابا شنودة.

(٧) جريدة صوت الأمة تاريخ ٢١ أغسطس ١٩٩٦.

(٨) مجلة روز اليوسف العدد ٣٤٧٠ تاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٩٤.

(٩) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٣٥ تاريخ ١١/ ٣/ ١٩٩٦.

(١٠) مجلة روز اليوسف العدد ٣٤٦٨ تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٩٤.

(١١) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٢٢ تاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٩٥

(١٢) المصدر السابق

(١٣) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٢٢ تاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٩٥.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) محمود فوزى: البابا شنودة وتاريخ الكنيسة القبطية ـ دار النشر هاتييه ـ الطبعة الرابعة ١٩٩٤.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٦٩ تاريخ ٤/ ١١/ ١٩٩٦ ـ حوار مع البابا شنودة

(٢٠) اختصاصات القضاء الكنسى فى مصر فى مختلف العصور ـ إصدار معهد الدراسات القبطية.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) جريدة الشعب تاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٣.

(٢٣) جريدة الخضر ٢٦/٦/١٩٩٤.

(٢٤) محمود فوزى: البابا شنودة وتاريخ الكنيسة القبطية ـ مصدر سابق.

(٢٥) جريدة الأخبار ٤/٨/١٩٩٦.

(٢٦) جريدة الأخبار ٢١/٧/١٩٩٦.

(٢٧)مجلة روز اليوسف العدد ٣٥٦٩ تاريخ ٤/١١/ ١٩٩٦.

(٢٨) جريدة الأهالى ١٧/١/١٩٩٦.

خطاب مفتوح إلى البابا شنودة

يعد أن طال الانتظار وفرغ الصبر واستشرى الفساد فى جميع مرافق الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، ترى جماهير شعبنا القبطى الثائرة أنه من الواجب سرعة حسم الأمور بصورة محددة على الوجه التالى:

أولاً : سرعة إصدار القرارات واللوائح التى سبق للبابا شنودة أن وعد بإصدارها يوم ١٤ نوفمبر عام ١٩٧١ فى حفل تنصيبه بطريركاً بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية لتلاشى أوجه الخلل التى تعانى منها الكنيسة هذه الأيام .

ثانياً : استبعاد كل من حامت حوله الشبهات وورد اسمه فى المنشورات والمقالات فى مصر وبلاد المهجر أمثال المطارنة والأساقفة بيشوى وبستى وبطرس وبولا وبنيامين وأشعياء وويصا وأمونيوس وأغناطيوس وأغاثون ويؤنس وميخائيل وغيرهم ممن فاحت رائحة أخطائهم .

ثالثاً: عدم رسامة أساقفة جدد ممن تقل أعمارهم عن الخمسين عاماً أو مدة رهبنتهم عن عشرين عاماً التزاماً بقوانين الرسل والمجامع المقدسة .

رابعاً: إبلاغ الجهاز المركزى للمحاسبات وجهاز المدعى العام الاشتراكى عن كل من يمت بصلة قرابة بالبابا أو لأحد الأساقفة ممن تولى عملاً إدارياً أو مالياً فى أى مرفق من مرافق الكنيسة لا لمحاكمتهم بل لتبرئة ذمتهم مما علق بها من شوائب أمام الرأى العام القبطى .

خامساً : سرعة إعداد لائحة لانتخاب البطريرك الجديد قبل خلو الكرسى حتى لا تقع الكنيسة فى انقسامات سبق أن وقعت فيها فى عهود البطاركة السابقين وتوسيع دائرة الناخبين لكى تتلاءم والظروف المعاصرة .

سادساً : وضع أنظمة عصرية ومحددة للنظام التأديبى لكل رجال الدين من أساقفة وقساوسة وشمامسة وعلمانيين مشتقة من أحكام الكتاب المقدسة والتقليد الكنسى مع تصفية الأوضاع الحالية التى كانت سبباً فى ارتفاع صوت المعارضين والمطالبين بالإصلاح نتيجة لكثرة صدور أحكام غير محددة المدة فى ا لسنوات الأخيرة .

سابعاً: سرعة تدارك الأحوال السيئة التى طرأت على الأديرة والرهبان والراهبات خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تسرب إلى الرهبنة والرهبان والراهبات الكثير من السلبيات وما نتج عنه من خروج وإخراج العديد منهم لأسباب كثيرة ومعروفة وإلزام من يخدم منهم فى كنائس الأبروشيات بالعودة إلى أديرتهم وعدم السماح لهم بتلقى اعترافات الشعب ولا حتى داخل الأديرة مع وضع نظام صارم للرحلات إليها ليعود للأديرة الطابع التعبدى الخالص .

ثامناً : النهوض بالمعاهد الدينية والكليات اللاهوتية فى القاهرة وغيرها مع وضع أنظمة مالية وكوادر دراسية ومناهج علمية وعدم السماح برسامة كهنة من غير خريجيها .

تاسعاً : سرعة حل مشكلة تصاريح الزواج بالمجالس الإكليريكية لوقف النزيف المستمر من أبناء الكنيسة إلى خارج كنيستهم نتيجة لصعوبة الحصول على هذه التصاريح وتصفية جميع الملفات المعروضة على المجلس الإكليريكى فى كل أبروشية فى فترة زمنية قصيرة .

عاشراً : إعادة تشكيل جميع مجالس الكنائس عن طريق الانتخاب الشعبى المباشر فى منطقة كل كنيسة دون تدخل أحد من الإكليروس فى عملية الترشيح والانتخاب والتزكية وقصر رئاسة وعضوية هذه المجالس على العلمانيين .

حادى عشر : إحياء الرسالة الأصلية للمجالس الملية لما بقى من اختصاصاتها والسعى لاستصدار لائحة جديدة بدلاً من اللائحة الحالية والتى صدرت عام ١٨٨٣ وما طرأ عليها من تعديلات غير متجانسة .

ثانى عشر : السماح بحضور مندوبين عن كنائس الأسقفيات باجتماعات المجمع المقدس بصفة مراقبين إشراكاً للشعب فى إدارة شئون كنيسته ونشر ما يدور بجلساته وجلسات المجلس الملى العام فى الصحف القبطية مثل وطنى والكرازة ومرقس ومدارس الأحد .

ثالث عشر : السماح لأفراد الشعب الراغبين فى الخدمة العامة بالاشتراك فى الأحزاب السياسية المختلفة والجمعيات الخيرية والتنظيمات الشعبية المختلفة بدون وصاية من الكنيسة والإكليروس إثراء للتجربة الديمقراطية التى تخوضها البلاد الآن .

رابع عشر : ضرورة عدم الاشتغال بالسياسة لجميع المطارنة والأساقفة والكهنة حتى يرتفعوا فوق مستوى الحزبيات ، وذلك بأن يضرب رئيس الكهنة المثل فى ذلك بعدم الإدلاء بأى تصريحات لجميع وسائل الإعلام ضماناً لحيدتهم والاندماج الشعبى القبطى الكامل مع إخوانهم المواطنين فى شتى المجالات .

خامس عشر : الإعلان عن إنشاء مصرف خاص لتلقى جميع التبرعات فى الداخل والخارج وتوظيف هذه التبرعات بالطرق المحاسبية الدقيقة واستغلال العائد منها للمشروعات التى تسهم فى حل مشاكل البطالة والزواج والإسكان وعدم السماح لأى جهة أخرى فى الكنيسة باستلام هذه التبرعات.

سادس عشر : مراجعة قوانين الكنيسة الحالية وطقوسها وتنقيتها من الدخيل عليها لإعادتها إلى أصولها فى كنيسة العهد الرسولى الأول .

سابع عشر : وضع الموالد القبطية فى صورة عصرية بعد تنقيتها من الشوائب التى تسىء إلى جلال المسيحية وقدسية أماكن العبادة .

ثامن عشر : وضع كادر مالى مناسب لجميع رجال الإكليروس من مطارنة وأساقفة وكهنة وشمامسة مكرسين وعمال وموظفين مدنيين مساعدين مع تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية لهم ، بما يتناسب والعصر الحالى .

تاسع عشر : تنشيط العضوية الكنسية على غرار السجل المدنى لمتابعة رعاية كل كنيسة للمسيحيين الأقباط الأرثوذكس المقيمين بمنطقتها .

عشرون : الحد من رحلات البابا والأساقفة إلى الخارج ترشيداً للنفقات وعدم إثقال الكنائس بالخارج بالتكاليف لهذه الرحلات بعد أن صارت مصدراً للشكوى مع رسامة الأساقفة مقيمين لكل أبروشية من أبروشيات بلاد المهجر أو توزيع الأساقفة العموميين على هذه المناطق الرعوية المستجدة مع إقامتهم الدائمة بها .

الجبهة الديمقراطية القبطية .

البطرك شنودة فى أمريكا

الزيارات الموسمية لجمع الأموال الأمريكية

علمنا بنبأ عزم دكتاتور الكنيسة القبطية البطرك شنودة الثالث على زيارة أمريكا فى أواخر فبراير وأوائل مارس سنة ١٩٩٢ ونحن فى انتظار هذه الزيارة حتى نستطيع أن نوجه له أسئلة عن تصرفاته غير اللائقة مع بعض الأساقفة والآباء الكهنة والشمامسة وشعب الكنيسة وأيضاً لنسأله عن علاقاته المشبوهة مع بعض الأفراد وتصرفاته فى أموال الكنيسة وخلقه للخلافات العديدة داخل الكنائس فى مصر والمهجر وضربه عرض الحائط بقوانين الرسل وتقاليد كنيسة الشهداء .

إن شعب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية العريق لم ولن يدعك تتلاعب بعواطفه وأمواله . إننا نطالبك بل نأمرك كشعب بأن تجيب على الأسئلة التالية أثناء زيارتك المزعومة وإلا سنضطر إلى اتخاذ إجراءات أخرى ستندم أنت عليها :

١ـ أين تذهب ملايين الجنيهات من إيراد كنيسة السيدة العذراء بالزيتون ؟

٢- لماذا عينت الأستاذ عادل روفائيل - ابن أخيك - سكرتيراً للمجلس الملى ومديراً للديوان البطريركى ؟ أليس هذا تهريباً لأموال البطريركية وإثراء على حساب الشعب القبطى وسلب أموال الأرامل واليتامى ؟

٣- من الذى سرق رخام البطريركية المستورد من إيطاليا ؟ ولماذا قررت عدم التحقيق فى هذا الموضوع ؟ هل أحد المتهمين يمت لك بصلة القرابة ؟

٤- أين تذهب المبالغ الطائلة التى تجمعها فى كل زيارة لك فى أمريكا ؟

٥-هل تقوم بتحضير إقرار ضريبى سنوى لمصلحة الضرائب الأمريكية عن الأموال التى تحصل عليها من الشعب القبطى فى أمريكا وأين تقوم بصرفها ؟

٦- ما هى تكاليف زيارتك لأمريكا ؟ ما هى تكاليف كل ليلة تقضيها فى فندق والدورف استوريا بنيويورك ؟ من الذى يقوم بدفع هذه التكاليف الباهظة بينما إخوة الملك المسيح يموتون جوعاً؟

٧- لماذا لا تتم رسامة أسقف أو أساقفة لأمريكا وكندا واستراليا ؟

هل الشعب القبطى فى المهجر يحتاج رعاية أقل من شعب نقادة أو ديرمواس أو دشنا أو القوصية ... إلخ حيث رسمت أسقفا لكل من هذه المدن ؟

٨- ما هو المبلغ الذى دفعه القس صموئيل ثابت لك حتى تنقله من كنيسة أتلانتا إلى كنيسة أكبر فى فيلادلفيا ثم إلى كنيسة أكبر فى شيكاجو ثم منحته أخيرا لقب قمص ؟

٩- ما هى علاقتك بالمدعو ماهر فوزى المعروف باسم الأخ إيليا ؟ نحن نعلم أنه متهم باختلاس

أموال الدولة في مصر وأنه ترك زوجته وهرب إلى الدير وقد قبلته وأعطيته اسم الأخ إيليا لمساعدته على الهروب من وجه العدالة ولم تكتف بهذا بل أرسلته في مهمة إلى أمريكا حتى تضمن عدم وصول السلطات المصرية إليه والسؤال الآن هل أعطاك الأخ إيليا الأموال التي سرقها أم اقتسمتما الغنيمة؟

١٠- لماذا تبنون لكم قصوراً على الأرض ؟ مقر في شرق أمريكا تقوم بجمع ثمنه بالإجبار من الكهنة وأيضاً قرارك بإيقاف جميع مشروعات إنشاء وترميم الكنائس بأمريكا وتوجيه جميع الأموال لشراء المقر الخاص بك وويل للكاهن الذي يفضل خدمة شعبه أو توجيه الأموال للفقراء والمرضى ، لقد أصبحت أردأ من الكتبة والفريسيين ، لقد قمت بفرض جبايات على كل كنيسة في أمريكا لشراء القصر الخاص بك يا سيادة البطرك ، بحق السماء من الذي أعطاك الحق أن تجمع ٧٠٠٠٠ أو ٨٠٠٠٠ دولار من كل كنيسة ؟

١١- لماذا أخذت كوفينا بكاليفورنيا لتكون مقراً لك في غرب أمريكا ؟ لماذا اصطحبت زوجة كاهن كوفينا معك في رحلتك إلى هاواي واستراليا في فبراير ١٩٩١ ومن الذي تكفل بمصاريف هذه الرحلة ؟ لماذا انتدبت الأسقف رويس خلال العشر سنوات الأخيرة لحضور عيد ميلاد هذه السيدة أثناء إقامتها في ديترويت وشيكاجو وكاليفورنيا .

١٢- ما هي قانونية رسامة الأستاذ ماهر راغب حنا كاهناً على « كنيسة الله » وبعد أسابيع قليلة يصبح كاهن كنيسة كوفينا وذلك بدون أخذ رأي الشعب ؟

١٣- ما هي أسباب الأزمة المالية داخل كنائس أمريكا ؟ لماذا انخفضت تبرعات الشعب لكنائسهم عقب زياراتك ؟

١٤- لماذا تقوم بالتشنيع بالشعب القبطي في أمريكا بعد عودتك من زياراتك مثل قولك أنهم «بيطلقوا زي ما بيفطروا ويتغدوا ويتعشوا » ؟ هل هذه هي مكافأة الشعب القبطي على معاملته الطيبة لك ؟

١٥- لماذا قمت برفع القضايا في المحاكم الأمريكية ضد أبناء الكنيسة في شيكاجو ؟

١٦- لماذا نقلت كاهن كنيسة شيكاجو السابق رغم إرادة الشعب ؟

١٧ ـ لماذا قمت بحرمان ثلاثة من خيرة خدام الكنيسة بشيكاجو ؟ هل لشهادتهم للحق ؟ هل تأخرت حالتك لدرجة أنك لا تستطيع سماع كلمة الحق ؟

١٨ ـ من الذي أصدر الأوامر ونشر في مجلة الكرازة كل هذا التهريج والأكاذيب بمناسبة عيد جلوسك؟ ألست أنت مسئولا عما يكتب في هذه المجلة ؟ هل أنت تمدح نفسك ؟

١٩- هل من حقك أن تقول لأحد الأساقفة « أنت عيل » ؟

٢٠- هل صرحت أنك ناقم على الشعب القبطي لأنه لم يقم بمظاهرات وعصيان عندما قامت الحكومة المصرية بتحديد إقامتك في الدير وإلغاء قرار تعيينك بطريركاً للأقباط ؟

٢١- هل من تقاليد كنيستنا أن يقوم الأسقف بنيامين ببناء قصر له داخل دير البراموس ويكتب اسمه عليه ؟

٢٢- لماذا لا تحاسب الأسقف بيشوى على جمعه الأموال لإصدار قرارات الطلاق والأحوال الشخصية لكل من يدفع المال ؟ هل هذه هي السيمونية ؟ هل هذا هو السبب فى أن المجمع المقدس قد قام بعزل الأسقف بيشوى من رئاسة المجلس الإكليريكى ؟

٢٣- لماذا تقوم بمهاجمة القمص متى المسكين فى محاضراتك بالإكليريكية ؟ هل هذه هى إحدى رسالات الإكليريكية من وجهة نظرك ؟

٢٤- لماذا حرق الأسقف بسنتى كتب وشرائط القمص متى المسكين فى احتفال صبيانى فى فناء الكاتدرائية؟ هل هذا تصرف مسيحى ؟ هل هذا تصرف أخلاقى ؟ ما هى معلومات الأسقف بسنتى فى اللاهوت ؟ هل هذه التصرفات شرط العضوية فى حاشيتك ؟

٢٥- من الذى أعطى تعليمات لأسقف بسنتى أن يزور كنيسة خمراويه ويقوم هناك بتصرفات مشينة مثل حرمان خدام هذه الكنيسة ؟

٢٦- لماذا قام أحد الكهنة بضرب الأسقف بسنتى وما هو دورك فى هذا الموضوع ؟

٢٧- لماذا قام مقر للمكرسات أمام دير الأنبا بيشوى ؟

٢٨- لماذا لم تحاسب الأسقف بنيامين على استفزازه غير الإنسانى لكاهن حديث بالإسكندرية حيث ترك الكهنوت وعاد إلى وظيفته ؟ الرسالة عدد أبريل ١٩٩١.

٢٩- لماذا استقال نيافة الأنبا أرسانيوس من رئاسة دير البراموس ؟ هل هذا بدء احتجاجات الأساقفة الأمناء على تصرفاتك غير الحكيمة ؟

٣٠- هل من الأسلوب المسيحى أن تقوم بتجريد راهب ثم تنشر قراراتك فى الجرائد المصرية وتقوم بتسجيل شريط مزور له للتشنيع به ؟ هل من حقك اتهام إحدى الطوائف الأخرى كذباً بمساندة هذا الراهب ؟

٣١- لماذا قمت بفصل الأستاذ جورج حبيب من منصبه كأستاذ بالكلية الإكليريكية ؟

٣٢- لماذا تقوم بمهاجمة مثلث الرحمات البابا كيرلس السادس بدون أى مناسبة ؟ على سبيل المثال مهاجمتك للبابا كيرلس حديثاً، فى حديث لك مع مجلة الوطن العربى ، ألم يكفك أن تعض اليد التى رسمتك أسقفاً ؟

٣٣- لماذا عملت على إسكات كل الأصوات الحرة فى الكنيسة ؟ ولماذا عندما فشلت مخططاتك فى إسكات الأصوات الحرة التى تشهد للحق لجأت إلى سلاح الحرمان ؟

٣٤- أين الخدمة والمحبة التى كانت تسود شعب شيكاجو ؟ وكيف تنام وأنت الذى زرعت بذور التفرقة فى هذا الشعب ؟ ألست أنت الذى أشعلت النار فى هذه الكنيسة إرضاء لشهواتك فى حب السيطرة ؟

٣٥- لماذا تصر على أن تكون جميع الكنائس فى أمريكا ملكاً لك ؟

٣٦- هل من حق الشعب أن يختار راعيه ؟ ما هو عدد الكهنة بأمريكا الذين اختارهم الشعب ؟

٣٧- هل مجلة الكرازة مجلة دينية أم سياسية ؟ هل تخصيص صفحة فى كل عدد للدكتورة نبيلة ميخائيل هو لأهداف دينية أم علمية أم سياسية أم ..؟

٣٨- إذا كنت تؤمن أن « التناول يعطى عنا غفراناً للخطايا وحياة أبدية لكل من يتناول منه » فأنت قاتل لعدد لا يحصى من النفوس التى حرمتها من التناول ، لماذا لم يحكم عليك المجمع المقدس إلى الآن ؟

٣٩- لماذا أغلقت كنيسة مارجرجس بشيكاجو بعد شهرين من إنشائها ؟ هل هذا مثلاً لمشروعاتك الارتجالية التى يكون هدفها حزبيا وسياسيا ولا تمت للدين بصلة ؟

٤٠- ما هو موضوع كلاب الحراسة؟ وما هو عدد هذه الكلاب ؟ هل تقيم هذه الكلاب فى البطريركية أم فى الدير أم فى كلا المكانين ؟ وما هى تكاليف العناية بهذه الكلاب ؟ هل تقدم لها الشيكولاتة المستوردة كما نمى إلى علمنا ؟ هل فقدت إيمانك أن الله هو حارس الجميع ؟

٤١- لماذا تقوم بتغيير أقفال (كوالين) مقر إقامتك بالعباسية مرة كل شهر ؟ هل الشرير يهرب ولا من مطارد ؟

٤٢- لماذا تقول أن سياسة إصدار التصريحات الرسمية لتأكيد الولاء للحكم مع التأكيد بعدم وجود اضطهادات ضد الكنيسة هى « الركوبة التى تسافر بها إلى الخارج »؟كما ورد بالكرازة عدد ٣٩، ٤٠ الصادر فى نوفمبر ٩١ .

٤٣- لماذا تهاجم جمعية الأقباط ظاهريا فى الوقت الذى تجتمع بهم وتشجعهم أن يستمروا فى هجومهم على الحكومة المصرية ؟

٤٤- لماذا تعامل الكهنة كموظفين وليسوا كآباء روحيين ، تنقلهم حيث تشاء وحينما تشاء غير عابئ باحتياجات الأبناء ؟

٤٥- لماذا رسمت أساقفة أثيوبيين فى الوقت الذى لم يعد لك سلطان على الكنيسة الأثيوبية ؟

٤٦- ألست أنت المخطط والمحرض والمشجع على كل الاعتداءات الجسمانية التى تحدث فى الكنائس والأديرة فى عهدك بدرجة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الكنيسة ؟ هل تريدنا أن ننشر الأدلة التى تثبت دورك الأساسى فى هذه الاعتداءات ؟

هذه الأسئلة تم جمعها من جميع الولايات وحرصاً منا على أن تسود العدالة فقد قررنا أن نرسل لك هذه الأسئلة حتى يكون لديك الوقت الكافى لتحضير الرد عليها والدفاع عن نفسك .

شهود الحق فى الكنيسة .

التناقض في المواقف ... المقالة الأولي

مقدمة :

إن من يعرف شخصية البطريرك شنودة علي حقيقتها يري في شخصيته إثنان في واحد فهو مصاب بما يسميه علماء النفس إزدواج الشخصية أو مرض (الشيزوفرينيا).. فهو ليست له مبادي او قل ان آراءه ومبادئه ليست لها اي جذور روحية عميقة فهي تتغير وتتبدل وفق أهوائه ومزاجه الشخصي وحالته النفسية..لذلك قد تري له رأيا وعكسه ، وموقفا ونقيضه في الموقف الواحد مما يثبت أنه مصاب بإضطراب نفسي وعقلية مشوشة تافهة ونفسية مريضة بمركبات نقص كثيرة وعقد لا حصر لها ترجع أسبابها إلي طفولته التعيسة التي عاشها بعد وفاة أمه عقب ولادته مباشرة ، وسوء معاملة زوجة أبيه له الأمر الذي اضطره أن يعيش مع شقيقه الاكبر ويترك منزل الأسرة .. وكما يقول علماء النفس أن هذه الظروف لو صادفت نفسية سوية (سليمة) تجعلها تفيض بالحب والحنان علي من حولها لإنها تدرك في أعماقها وتدري معني الحرمان والقسوة فلا ترضي للغير ما عاشته وما عانته في مثل هذه الظروف، بل تعوضهم بكل الطرق والوسائل عن أي حرمان من أي نوع يعانونه بسبب ظروفهم السيئة والقاسية...ولكن إن صادفت هذه الظروف نفسية مريضة (كما هو الحال مع نفسية البطريرك شنودة) فإنها تولد فيها مشاعر كراهية وحقد وإنتقام وتسلط عليّ كل من حوله (لا سيما إذا وصل الي مركز قيادي) نتيجة لمركبات النقص وعقد الحرمان التي عاني منها في طفولته وتولد فيه مثل هذه المشاعر واكثر منها فهو شخص لا يثق في أحد ويتمركز حول ذاته بل ويعبدها عبادة ويحارب الآخرين في غير هواده لا سيما من يفوقونه في صفاتهم وطباعهم وعاداتهم معتبرا إياهم خصوما له، وقد يتنكر لمبادئ نادي بها يوما ما إذا رأي ان هذا يدعم موقفه وقد يكون له في الموقف الواحد الرأي ونقيضه أو اكثر من رأي وأكثر من نقيض وتكون آراؤه ومبادئه لا تعبر عن الحق المطلق بل الحق الذي يراه هو مختلطا بعوامل نفسية أبعد ما تكون عن الحق والحقيقة وإليك أيها القارئ العزيز نعرض بعض المواقف التي تثبت ذلك من تصرفات هذا الرجل...

الأحداث :

+) أحداث الخانكة: في بداية عهده الأسود سنة ١٩٧١ عقد إجتماعا بالقاعة المرقسية مع كهنة القاهرة أمرهم بالذهاب الي مدينة الخانكة في شبه مسيرة إحتجاج وقال لهم بالحرف الواحد : " إنشاالله ما يرجع نصفكم ".. ولولا تدارك المسؤولين وإنزال قوات من الجيش لمنع الأهالي من الإحتكاك بالكهنة .. لحدثت مجزرة حقيقية .

+) أحداث الزاوية الحمراء: أخذ علي عاتقه تصعيد الأمور ونسف جسور التفاهم، وذلك عندما عقد إجتماعه بالمجمع المقدس وكان أكثر من نصف الأعضاء غير موافقين علي قراراته وأوضحوا له انه ستضر بمصالح الكنيسة. فأجاب:" يا نعيش بكرامة يا نموت بكرامة رافعا لواء الإستشهاد أو العيش بكرامة، وألغي الإحتفالات بعيد القيامة كما رفض استقبال مسؤولين للتفاهم لرئيس الوزراء) الدكتور مصطفي خليل في ذلك الوقت) ومحمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية ...

وعلي الفور أمر أساقفته بالإتصال باقباط المهجر محرضا إياهم بكتابة عرائض استنكار وإحتجاج موجهة الي الرئيس الأمريكي والكونجرس ضد الحكومة المصرية متهما اياها بالتعصب ضد أقباط مصر ونشرت في الجرائد الواسعة الإنتشار بطريقة الإعلان بتكاليف باهظة، وكذلك بكتابة منشورات وإقامة مسيرات احتجاج أمام البيت الأبيض أثناء وجود الرئيس السابق (أنور السادات) لإحراج مركزه أمام العالم كله والبيت الأبيض وإبرازه في صورة المتعصب والمتسبب في كل أحداث العنف التي حدثت ضد الاقباط في الوقت الذي كان يسعي فيه الرجل لإنهاء الحرب بين مصر واسرائيل وتوقيع إتفاق مساعدة

(كامب ديفيد) لهذا الأمر، الأمر الذي اضطر معه الرئيس لإتخاذ القرارات التي إتخذها ضد البطريرك شنودة وثمانـيـة من الأساقفة وأكثر من ١٨ كاهنا وعشرات العلمانيين وقضي بسببها البطريرك شنودة ثلاث سنوات منفيا في الدير، وعلي الرغم من أن السادات قتل بعد هذه القرارات بشهر واحد (أكتوبر ١٩٨١) إلا أن البطريرك ظل بالدير ثلاث سنوات بعدها ولم يخرج إلا في يناير ١٩٨٥ .

+) مقتل القمص روفائيل عبدالمتجلي بسمالوط:. إتخذ البطرك من هذا الحادث سببا في إعلان الحرب علي الحكومة ورفع لواء الإستشهاد او العيش بكرامة _ ولام لوما شديدا أسقف سمالوط الذي سعي مع المسؤلين في المنيا وفي القاهرة للصـلح حقنا للدماء، وقال له بالحرف الواحد في أكثر من مرة في جلسات المجمع المقدس التي عقدت في غيبة من الروح القدس وتسببت القرارات التي اتخذها في هذا المجمع في مشاكل كثيرة للكنيسة في الداخل والخارج عانت الكنيسة وسوف تعاني بسببـها عشرات السنين_ قال له :" إنت خليتنا عيال وهدرت دم الراجل المسكين بتصرفاتك الصبيانية .. إنت أخـذت رأي مين علشان تنفرد بالرأي في مسألة ليس الرأي فيها لك وحدك.." مما أضطر أسقف سمالوط للخروج من الجلسة (بعـد ان رد عليه قائلا: " أنا اللي عايش في سمالوط مش إنت.. وإنت كنت عاوزني أعمل إيه ؟؟ ... اللي مات ليس في استطاعتي ان أعيده الي الحياة وعلي كأسقف مسؤول هو ان أحافظ علي دماء أولادي الباقين مسيحيين ومسلمين لوقف نزيف الـدم وبركان النار المشتعلة في المنطقة وأنا لم أفعل إلا واجبي .."

الموقف والنقيض :

البطريرك المحترم الذي اشعلها نارا في أيام السادات وأعلن الحرب علي الحكومة ولام أسقف سمالوط علي موقفـه النبيل بالمحافظة علي أرواح المواطنين اقباطا ومسلمين .. هو بعينه الذي يضع نفسه الآن تحت أقدام المسؤلين في خسة وضعـة وعلي الرغم من أحداث أبو قرقاص والمنيا والفيوم ومنفلوط وأسيوط وهي حوادث أكثر بشاعة من أحداث الخانكة وسمـالوط والزاوية الحمراء إلا ان البطريرك المحترم لم يحرك ساكنا ولم يشر بكلمة واحدة الي هذه الأحداث في مجلته الغراء الكرازة (القذارة) التي يتخذها بوقا للدعاية الكاذبة عن بطولاته وإنجازاته الوهمية .. واتخذها من قبل في إعلان الحرب علي الحكومة والمسـؤولين عندما أعلن زعامته للأقباط أيام السادات ..

وعلي الرغم من ان الحال الآن أسوأ بما لا يقاس من أيام السادات ، لكن القائد الشجاع نقصد(الجبان) لا يجرؤ أن يفتح فمه بكلمة واحدة خوفا علي نفسه من أن يحدث له ما سبق أن حدث أيام السادات .

ولقد صرح السادات في لقائه مع البطريرك شنودة لإحتواء الأزمة في ذلك الوقت ببناء ٢٥ كنيسة كل عام واحـترم الرجل كلمته ووعوده ... أما الآن فان الأمر يحتاج الي قرار من رئيس الجمهورية لإصلاح دورة مياه ؟؟!! وهو الأمر الذي ندد به الصحفي الشجاع والكاتب الموهوب الأستاذ أنطون سيدهم بجرأة وشجاعة لم يتوفرا للبطرك شنودة عضو نقابة الصحفـيين وصاحب مجلة الكرازة الغراء ...

والسؤال الآن أين ذهبت شجاعة البطريرك المحترم؟! ولماذا آثر الصمت علي الكلام في مثل هذه الأمور؟! .. أم انـه وعي الدرس جيدا ولم ينساه ؟؟!! ولا يريد ان يتكرر مرة اخري في حياته ؟؟!! .. لماذا جبن القائد الشجاع الذي حـاول ان يقيم من نفسه عملاقا وزعيما يخلص الأقباط من الظلم الواقع عليهم ولم يدر انه بتصرفاته الحمقاء وتهوره واندفاعه في قراراتـه كعادته دائما أورث الأقباط والكنيسة تركة مثقلة بالمآسي والمصائب .

+) أين دماء القس رويس بأبو تيج والقمص شنودة كاهن النوبارية ومعه خمسة أفراد منهم المرأة والطفل.. لماذا لم يكتب القائد الزعيم كلمة واحدة ولم يشر إشارة واحدة عن هذه الأحداث في مجلته الغراء .. لماذا التناقض في المواقف ولماذا غير البطريرك جلده كالحرباء .. ولماذا.. ولماذا ؟؟!!! .

الإجابة : أن كل ما يهم هذا الرجل هو ذاته المريضة بجنون العظمة فهو يعمل لحساب نفسه فقط ولو علي حساب الكنيسة المهم هو ان يظهر هو بطلا وكفي حتي لو أضيرت الكنيسة ...

نحن لا ننكر إطلاقا ان هناك أحداثا خطيرة قد حدثت وان هناك ظلما فادحا ضد الاقباط وان تجاوزات خطيرة حدثت ما كان يجب ان تحدث وان اعتداءات بربرية ووحشية وقعت وتقع علي الرعايا والمواطنين الاقباط علي نفوسهم وأعراضهم وكنائسهم ما كان يجب ان تقع، وأن الدولة لم تتخذ إجراءات رادعة ضد المعتدين حتي لا يتكرر حدوث ما حدث ... ولكن الطريقة والأسلوب التي عالجت به القيادة الكنسية الموقف أسلوب ما أبعده عن الحكمة وعن المسيحية ، فلقد سبق أن حدثت مثل هذه الأمور بصور متفاوته وتصدت الكنيسة لهذه الأحداث بقوة إيمانها في رب الكنيسة الذي حماها ورعاها في كل العصور بسلاح الصلاة والصوم اللذين حركا الجبال وفكا القيود وفتحا أبواب السجون، وبالإتصال ومد الجسور والكباري للتفاهم في حب بلا تشنج وفي شجاعة من غير تهور وفي قوة من غير تصلب وفي مرونة من غير تفريط وفي حكمة تضع مصلحة الجميع والوطن وسلامة أمته فوق أي إعتبارات أخري..

لماذا عدل البطريرك المحترم عن سياسة التشنج والتشدد وتصعيد المواقف وإشعالها ؟!! لماذا غير جلده ؟!! وأين ذهبت شجاعته الأولي التي أظهرها ؟! أهو الجبن أو الخوف علي نفسه ؟! أم الشعور بإفلاس سياسته الخاطئة التي جرت عليه وعلي الكنيسة كل هذه المصائب ؟! أم هذه جميعا ؟!..

موائد الإفطار الرمضانية وغيرها :

كان أول من هاجمها أيام أن كان منفيا بالدير موجها اللوم الشديد لمطران بني سويف وأسقف أبو تيج حيث قام كل منهما بإقامة مائدة إفطار لكل من المسؤلين المسلمين في إيبارشيتهما . أما الآن فهو يتباري ويتفنن في هذا الأمر ويقيم المآدب في أكثر من مكان في القاهرة والإسكندرية وحتي في الأديرة ويتغني خلالها بالوحدة الوطنية والمحبة التي تجمع المسلمين والمسيحيين ووغيرهما من شعارات فقدت قيمتها وقوتها لأنها صادرة عن نفاق ورياء وكذب .

والسؤال الآن: لماذا يصبح هذا الأمر حراما ومنكرا يستحق عليه مطران بني سويف واسقف ابو تيج اللوم حتي القطيعة.. بينما يصبح هذا الأمر حلالا وواجبا عندما يقوم به البطريرك شنودة...لماذا هذا التناقض في المواقف ولماذا يغير البابا جلده في الموقف الواحد ؟؟!!.

الإجابة : إن المسكين يظن انه بكثرة المآدب ستحل المشاكل وسيضحك علي ذقون المسلمين وشيوخهم عملا بالمثل العامي (إملا البطن تخزي العين) وهو أيضا يريد ان يتخذها قناعا يخفي به شخصيته الحقيقية عن عيونهم مدعيا أنه رجل محبة وسلام.. ولكن الذي يجب ان يعرفه البطريرك أن المسلمين يعرفونه تماما علي حقيقته بل وربما أكثر مما يعرف هو نفسه ... ويكفيه خزيا وعارا أن رئيس الجمهورية لم يحضر مائدة واحدة من هذه الموائد علي الرغم من دعوته في كل مرة إليها ، بل ولم يكلف نفسه بارسال مندوب عنه لحضورها وأن كل الذين يحضرونها يحضرونها بصفتهم الشخصية .. بل الأكثر من هذا انه لم تحدث مقابلة رسمية واحدة منذ تولي الرئيس مبارك منصبه كرئيس للجمهورية مع البطريرك شنودة الي الآن وعلي الرغم من أن البطريرك

المحترم قبل الأيادي والأقدام طلبا لهذه المقابلة وكرر الطلب ، الا انها لم تتم ولن تتم ورفضت المقابلة من جانب الرئيس مبارك، لأنه لم ينس للبطريرك شنودة رفضه لمقابلته أيام أحداث الزاوية الحمراء .. وقت ان كان نائبا للرئيس السادات (وواحدة بواحدة والبادئ أظلم)...

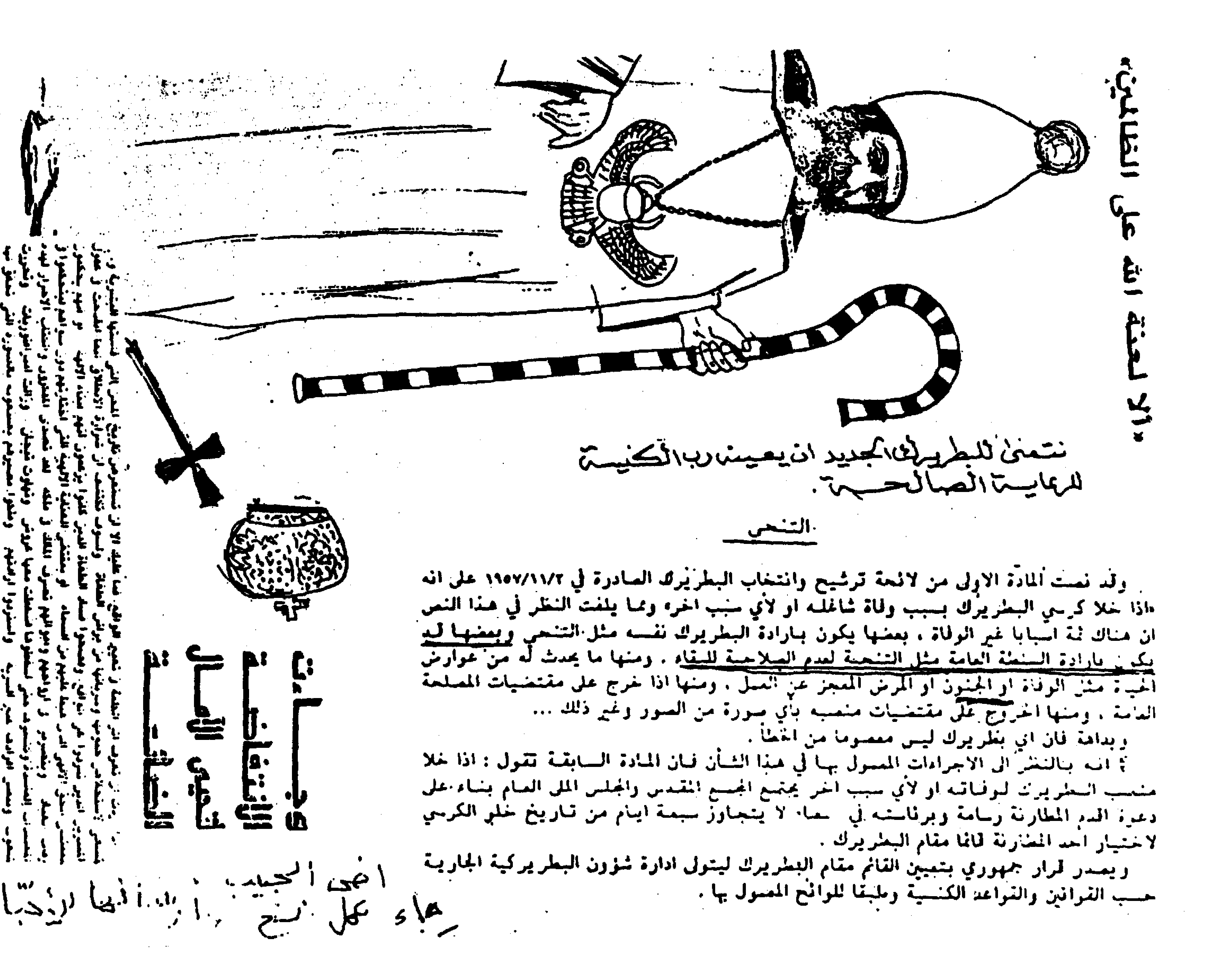
ثم ان أوراق البطريرك شنودة مكشوفة لجميع وللمسؤولين في الدولة...وخلافاته مع كثيرين من الإكليروس ومع شعبه معروفة للجميع، فالرجل الذي لا يعرف كيف يعيش في سلام ومحبة مع مطارنة وأساقفة هم إخوته ، وكهنة وعلمانيين هم أبناؤه ويعلن عليهم الحرب بسبب او بغير سبب ... الرجل الذي لا يحب خاصته وأهل بيته، هل سيصدقه أحد إن قال ان المسلمين هم (لحمنا وعظمنا) !؟...والكتاب يقول:" من لا يهتم بخاصته لا سيما أهل بيته فقد أنكر الإيمان" وهو أشر من غير المؤمن الرجل الذي ليس له خير في أهل ملته وفي شعبه ورعاياه هل سيصدقه أحد ان قال إنه يحب الغير؟!

كفاك كذبا ونفاقا أخزاك الله أيها القائد الجبان ... فلو كانت هذه الأمور تصدر عن قلب محب حقيقة لا كلاما ... لجاءت بثمارها المرجوة وزادت من ترابط المسلمين والمسيحيين ، ولكن ما يحدث علي جميع المستويات يثبت عكس ذلك .

والي لقاء آخر مع الجزء الثاني من المقال المسلسل التناقض في المواقف .

١) صورة مبلغة لسيادة الرئيس محمد حسني مبارك والسادة الوزراء والمحافظين والمسئولين
٢) صورة مبلغة الي الصحافة القومية والحزبية
٣) صورة مبلغة الي الكهنة وأمناء وخدام الكنائس في أمريكا وكندا وأوروبا ومصر
٤) صورة مبلغة الي الجمعيات الخيرية والأديرة القبطية الأرثوذكسية
٥) صورة مبلغة الي للكنائس الأرثوذكسية الشقيقة والطوائف المسيحية الأخري
٧) صورة مترجمة ومبلغة إلي مجلس الكنائس بنيويورك وسويسرا





«ألا لعنة الله على الظالمين»

نتمنى للبطريرك الجديد ان يعينه رب الكنيسة للرعاية الصالحة.

التنحي

ولقد نصت المادة الاولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك الصادرة في ١٩٥٧/١١/٢ على انه «اذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله او لأي سبب اخر» ومما يلفت النظر في هذا النص ان هناك ثمة اسبابا غير الوفاة ، بعضها يكون بارادة البطريرك نفسه مثل التنحي وبعضها قد يكون بارادة السلطة العامة مثل التنحية لعدم الصلاحية للبقاء . ومنها ما يحدث له من عوارض الخ : مثل الوفاة او الجنون او المرض المعجز عن العمل . ومنها اذا خرج على مقتضيات المصلحة العامة . ومنها الخروج على مقتضيات منصبه بأي صورة من الصور وغير ذلك ...

وبداهة فان اي بطريرك ليس معصوما من الخطأ .

انه بالنظر الى الاجراءات المعمول بها في هذا الشأن فان المادة السابقة تقول : اذا خلا منصب البطريرك لوفاته او لأي سبب اخر يجتمع المجمع المقدس والمجلس الملي العام بناء على دعوة اقدم المطارنة رسامة وبرئاسته في ميعاد لا يتجاوز سبعة ايام من تاريخ خلو الكرسي لاختيار احد المطارنة قائما مقام البطريرك .

ويصدر قرار جمهوري بتعيين القائم مقام البطريرك ليتولى ادارة شؤون البطريركية الجارية حسب القوانين والقواعد الكنسية وطبقا للوائح المعمول بها .

وجاءت الانتفاضة تحيي الآمال الضائعة

... ان تعرف ان الحلمة في تعتيم الواقع . فما عليك الا ان تستعرض تاريخ المحن التي قستها البشرية و... تسعى لاستخلاص حقوقها وحرياتها من براثن الطغاة . ولسوف تكتشف ان شرارة الانطلاق انما انطلقت في عقول المصريين الذين تمردوا على الواقع . وفضحوا فساد الطغاة الذين كانوا يزعمون انهم ابناء الالهة ... او انهم يحكمون بمقتضى حق الهي ... هبط عليهم من السماء او بمقتضى العناية الالهية التي اختارتهم دون سواهم ليتحكموا في رقاب العباد ... ويتصرفوا في ارواحهم واموالهم تصرف المالك في ملكه . لقد تصدى المقهورون وانتفض الاحرار لهذه ... حتى اسقطوها فسقطت معها عروش ... وتهاوت تيجان ... وزالت امبراطوريات ... وتحررت شعوب ... عبر التاريخ ... واستردوا ارادتهم ... وحققوا مصيرهم بسعيهم ... بالثورة التي تحقق لهم السعادة والتقدم والوئام والتقدم

بسم الآب والابن والروح القدس إله واحد آمين
رب اجعل لكنيستنا لا كهانة وهيبة لا فجعنة
xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

المنشور رقم (٢) — **الموضوع: راسبوتين هذا الجيل**

قداسة البابا شنوده ،

هل يجتنون من الشوك تيناً أو من العليق عنباً ؟ وهل تنتظر قداستكم أن ينال شعبكم بركة ونعمة من ملوث تابع من مراكز الحماية ومن رجل وطين من نقم شيئين ؟

أيها البابا انصح المذكور أدناه أن يخرج الخشبة من عينه ليبصر القذى في أعين الكهنة عاشقي الحسنات
قل له أيها الطبيب عالج نفسك والك أولاً . .

إن م (مهندس) / مكرم اسكندر نقولا من منيرة البلقاسية (م: مطران / بيشوي السرياني سابقاً) تحيط به دائرة مغلقة سوداء من أسرة متناقضة أنكرت الإيمان لا تؤمنه أية فضيلة تشفع له ليكون ذنباً هوا على مسرح الأحداث . أنه لا يشرف الكهنوت الارثوذكسي إطلاقاً بل يلطخه ويمرغه في الوحل ..... وإليكم التفاصيل :

فأخته كاريزا اسكندر نقولا من منيرة البلقاسية تركت زوجها المسيحي وولد وبنت منه بالمنيا لتتزوج السيد / أحمد جامع الضابط السابق بالجيش ومدير الشئون الاجتماعية بشبرا قبل إحالته إلى المعاش وتقيم معه بالمنيل وابنها يسجل كله مخازي في نيابة آداب الخليل والجيزة .
وخالته مثلها (أم أحمد) تقيم بمصر الجديدة
وبنت عمه تيريز جورجي نقولا (دكتورة) تزوجت بالسيد الدكتور / محمد شعراوي أستاذ التحاليل بالقصر العيني ، وتقيم معه بأمريكا
لا .... صورة غير مشرفة مخزية للشعب يعرفها المسيحي وغير المسيحي ، وكان الأجدر به أن يتوارى ليكون نسياً منسياً أو يقبع في عقر ديره الذي كان قد دخله لا حباً في الرهبنة بل هرباً من البهدلة التي عملتها فيه خطيبته و زميلته الفسيلة في هندسة الاسكندرية ، وفكت الخطوبة بعد أن أهانته وفضحته علناً لما علمت ضآلة أصله وشرمطة أخته وباقي أفراد الفاميليا وانغماسهم في الرذيلة .

إنها الساعة

لتستيقظ أيها البابا فينير لك الصعب وتهب لتحمي موقعك .... سيدنا إنه تجلك بطيبة وسلامة طوية الصعايدة . لكن ثق أنك سوف لا تصمد بهما أمام غدر ومعاول الهدم التي يطعنك بها ابن ... وشوبين فصدره ... وإدارة ... الكهنوتيين وأنت ... بسبب إدعائه على أحد قسس الاسكندرية أنه أفشى أسرار الخدمة بكاتدرائية ...

وفيما يلي نورد بعضاً مما يطلق به هذا الراسبوتيني يا ولي نعمته . (حفاظاً على طهارة اسم كوكب البرية سوف لا نضيف كلمة بشنوتي إلى لفظة الراسبوتيني) وإليكم البيان :

(١) الراسبوتيني : يخلق فتناً وشقاقات بينكم وبين الأساقفة ورؤساء الأديرة والكهنة والشعب لتكريه الكل فيك وزعزعة كرسيك ، فمنذ أيام أمام بعض أساقفة السنودس الارثوذكسي أشاع هذا الوغد مؤكداً وبثقة المطلع أنه البطريرك القادم لا محالة .

(٢) الراسبوتيني يشيع ويلقى في روع الشعب أن البابا شنوده خاتم في أصبعه ولا يمكنه أن يعصيه أو يرفض له طلباً قاصداً محو شخصيتكم وشعبيتكم غير المنكورتين ناشراً إرهاباً بغيضاً تماماً كما كان يفعل ملك جرجس مع البابا القديس الأنبا يوساب الثاني بل وعلى أوسع !

(٣) الراسبوتيني : يشيع أن ابن أخيك المحاسب/عادل ... كون ثروة تقدر بـ ٢٨ مليون جنيه هي حصيلة اختلاسات من أموال البطريركية والأوقاف القبطية .

(٤) الراسبوتيني : يشيع أن البابا يغدق على عائلته وذويه إكراميات وحلاوين من أموال الكنيسة مستنداً على آية من سفر الأمثال وعلى آية من سفر أيوب .

(٥) الراسبوتيني : يشيع أن ابن أخيك عادل ... إلى أسقفية الخدمات ذات الإيراد الدسم ضغطاً على أسقفها الأنبا سرابيون ليشرف عادل من دولاراتها الواردة لها من أمريكا .

(٦) الراسبوتيني : يشيع أن البابا يستقبل شخصية نسائية تعمل في "الكوارة" معروف عنها سوء سلوكياتها داخل محرابه في المقر البابوي ، ويشيع أن هذه الشخصية ... في الا ... أحد السكرتاريين (راهب سرياني) عند مفاجأتها في مخدعكم في ساعة مبكرة من الصباح .

(٧) الراسبوتيني : ينتقد قداستكم ويعيب عليكم تدخلكم في السياسة أمام شخصيات هامة .

البابا شنوده الثاني (٦٥) من عام ١٠٣٢ - ١٠٤٦م

هو البطريرك الخامس والستين من بطاركة الكنيسة القبطية - ترهب في برية شيهيت وقيل عنه انه كان يشتهي منصب البطريركية وكان قد سعى قبلا ليصبح أسقف مصر ولما لم يكن لديه ما يدفعه رفضوه (تاريخ البطاركة جـ ٢ الثاني جـ ٢ ص ١٥٤ و ص ١٥٢). وتعهد كرشوة للبطريركية أن يرسم الراهب بقونس عام ١٠٣٢م أسقفا على الفرما الجديدة أن يرسم إخوانه في أبيارشيات أخرى وتعهد كتابيا (راجع الكنيسة أن لا يرسم أحدا بالسيمونية (دفع مبلغ من مقابل رسامة الكهنوت) وبعد رسامته نكث تعهده ورسم أسقفا على كرسي سنبا مقابل ستمائة دينار وآخر في أسيوط مقابل مبلغ كبير وغيرهم كثيرين - بل إنه تمادى في محبته للشهرة والمال ويذكر عنه في تاريخ البطاركة جـ ٢ ص ١٥٤ "وأحب المال وطلب شيئا كثيرا ووهبه الأهل وكان محبا لمجد هذا العالم"

وكان هذا البطريرك لا يحترم شعبه إذ أهان الأراخنة خصوصا الشماس أبو بكرة الرشيدي حامل الصليب و المفاوضة في ذلك الوقت ولم يكن موفقا في السلوك حسب الروح الذي تعامل بها مع أراخنة شعبه وقالوا أنه ليس في حرية خالصة (تاريخ البطاركة جـ ٢ ص ١٥٠-١٥٤)

ويذكر مثلث الرحمات نيافة الأنبا يؤانس أسقف الغربية المتنيح في كتاب تاريخ الكنيسة بعد مجمع خلقيدونية ص ١٢٦ عند تحدثه عن البابا شنوده الثاني هذا تشبيه أن اختيار هذا البطريرك لم يكن سليما وبطبيعة الحال لم يكن من الله.

وتذكر الموسوعة القبطية جـ ٢ ص ٥٥٠ أنه اجتمع الآباء الأساقفة في زمان هذا البابا في كنيسة الشهيد العظيم مرقوريوس أبو سيفين بمصر القديمة للاحتجاج على تصرفات البابا شنوده الثاني.

ترى هل هذه كانت نبوة لما حدث ويحدث في عصرنا الحالي أم أن التاريخ يعيد نفسه - لتكرار تشابه الأحداث حتى كنيسة أبو سيفين ما زالت باقية عشرة قرون لتشهد لما حدث

متى ستستقل أبرشية المهجر؟ ومتى سيزيح الصليب من على كاهل السيد المسيح؟ - ما حدث في شكله شكل ما حدث مع أبو بكرة الرشيدي حامل الصليب - متى يتم توحيد الصفوف لأن كل بيت منقسم على ذاته

الله يرحم شعبه ويعين خدامه الأمناء ويحفظ أمثال الأنبا شنوده الثاني عن كنيسته آمين.

مرسلة من خدام: د. منير إبراهيم Box 71, Trexlertown, PA 18087-0071

بسم الاب والابن والروح القدس
اله واحد امين

الى
صاحب القداسة البابا شنودة الثالث
بطريرك الاقباط الارثوذكس

متحكم الله موفور الصحة ، ودوام الاشراق — هذه هى ضربات الانبا بولا " أسقف الغربية " لشعب طنطا وتوابعها ، وهذه هى أوجاع أبنائكم .... أسردها لكم فى هذا الشعر المنثور أو النثر المشعور — كتعبير — فيطنكم — أرجو أن تتحرى عن صدق ما جاء بـه حتى تجد الحل الشافى السريع لكل ما فيه من مشكلات — أدام لنا حياتكم سنينا عديدة ، وأزمنة سالمة :

الضربة الاولى : مشروع رقم ١ (تربية خنازير)

الانبا بولا للمشروعات أرشيف — أول مشروع له فى طنطا تربية الحلاليف
القصد والنية كانت [illegible] — كان عايز يعمل وشها قائز للاقتصاد ؟
فشل المشروع وبيعت الحلاليف — ولا طالش الشباب يعمل من لحمها البولوبيف
وده كان مشروع للشباب

الضربة الثانية : مشروع ٢ (زجاج معشق)

زجاج ألوان والهدف تعشيقه — خدمة للشباب [illegible]
المكسب كثير ورابح يحسم — المشروع فشل والخالص تقسم
أسند هذا العمل لمهندس من كفر الشيخ ومعه عدد هوابع اليد الواحدة من الشباب المحترف
وأصبح الاتفاق والبيع حكرا للسيد المهندس بوناية الاسقف . وده أيضا كان مشروع للشباب

الضربة الثالثة : مشروع رقم ٣ (الاستاكوزا)

مزرعة أسماك والزريعة :ستاكوزا — مستوردة وبيعها فائدة وتوثيق علاقات
واللى ياكل منها حا يندم على عمره اللى فات
دى كلها فايدة ومعلومة بوكسات
مات السمك وفشل المشروع — وساب الحسرة وأغرب العلامات
المهم الفلوس كثير ومين يقول هات — وتحول البلح الاحمر الى أمهات
وللاسف
مات السمك قبل أن ينزل الاحواض — وخسر الشباب اللى جاى واللى فات
وا أسفاه

الضربة الرابعة : مشروع رقم ٤ (خدمة العرايس والعرسان)

لا تقل استاكوزا ولا معشق ولا حلاليف — دى موبيليا الطرابيسة بأقل التكاليف
ورشة نجارة وأخشاب على [illegible] نضيف — تؤثث شقق العرايس باشراف [illegible] ونصيف
سرقت ونهبت الورشة بأكثر من حريف — وراحت فلوسها وأخشابها مع الاستاكوزا والحلاليف
وده كان مشروع للشباب
وا أسفاه
وضاعت معها آلاف الجنيهات

الضربة الخامسة : مشروع رقم ٥ (مزرعة ميناس فى الصحراء)

الفلوس سايبة وما فيش مختص — لا يحاسب ، والكل خاضع وكئيب
المرة دى مشروع لطنطا وتوابعها — ٩٢ فدان فى الصحرا بتكاليف تعد بالملايين
الابقار والعجول مستوردة باسم ميناس — والاملاح كبير بس مش بالضحك عا الناس
كفر الزيات وكنيسة العذراء اليونانية — الكل لها اتبرع بصدق وحسن نية
وقد استكم باركتم شرائها واتبرعتم — وداخ الكل يجمع ومعاهم كاهنهم
بعد التعب والسبع دوخات — قش أسقفنا كل الالافات
وامتصت المزرعة ملايين الجنيهات
يعنى اشترى اسقفنا العوين — وليس تماما خلاص النفوس
وا أسفاه

"" طنطاوى حزين ""

زقلمة العشـــــــار

يخطئ كل من يظن أن زقلمة هو مجرد شخصية هزلية أفرزتها أزمة كنيسة مار مرقس بشيكاغو .. ويخطئ أكثر كل من يعتقد أن هذه الشخصية وهذه الإمكانيات والمواصفات قد وضعت إعتباطا في هذا المكان وفي هذا الموضع ... إن زقلمـة في حقيقة الأمور ظاهرة ومنهج وأسلوب عمل وخطة جهنمية لإهدار أموال الكنيسة القبطية كما انه جزء من التاريخ المعتم للكنيسـة القبطية في هذه الأيام .

ولتفسير هذه المقدمة علينا بالرجوع بالذاكرة قليلا الي الوراء وبالتحديد في يوم ٢ مايو ١٩٩٠ إذ أصدر قداسـة البابا شنودة الثالث قرارا باباويا نصه كالاتي :

.... علي كل كنيسة في المهجر أن تدفع ٥ ٪ من الإيراد العام لحساب خاص بإنشاء مقرين للبابا إحداهمـا علي الساحل الشرقي للولايات المتحدة ومركزه نيوجرسي .. والاخر علي الساحل الغربي ومقره لوس انجلوس ..

وقد ذيل قداسته هذا الأمر بأن علي كل أمين صندوق في كنيسته أن يراعي تنفيذ هذا القرار !!!

ضريبة جديدة صدر بها مرسوم وفرضت علي الشعب ولم يجر عليها مشورة او إقتراع او تصويت وأصبحت بحـكم إرادته السماوية المطلقة حكما وقانونا واجب النفاذ .. كما أن همزة الوصل في هذا القانون هو أمين الصندوق وبالتـالي فأمين الصندوق في كل كنسية أصبحت مهمته هي تحصيل الضرائب التي يفرضها البابا علي شعبه .

وقديما كان العشار هو جابي الضرائب.. وبالرغم أنها كانت شخصية مكروهة من الشعب، إلا أنها بالنسبة للحكم في ذلك الوقت، كان لها حظوة كبيرة لديهم .. فهو الذي يجمع الأموال لكي ينفق الأباطرة والحكام علي مظهرها وهيلمانها...

وما أشبه اليوم بالبارحة .. ففي العصور الغابرة كان العشار ماكرا ولئيما وغليظ القلب، وهو في هذا العصر لا يختلف كثيرا عنه ... فهو مازال أنسانا ميت الضمير أعمي التفكير يدين بالولاء الجاهل والمطلق لسيده الحاكم ...

ولذا فيمكن أن يطلق علي هذه الفترة من تاريخ الكنيسة القبطية "عصر الزقالمة " أي عصر جباة الضرائب...وبالطبع هناك أوجه متعددة لإنفاق هذه الضرائب أولها وأهمها هو المحافظة علي هيبة الحاكم وأبهة الحكم... ويدخل تحت هذا البنـد تشييد القصور والإستراحات وتأثيثها بأفخم الأثاث ثم شراء أحدث أجهزة الإتصالات ...وأيضا لا ننسي أيضا بنود الرحـلات وشراء الهدايا وإقامة الموائد لذوي النفوذ وغيرهم من كبار الهتافين سواء من رجال الإكليروس أو الصحافيـين المأجوريـن، أما البند الأهم بالنسبة للعظمة البابوية فهو نفقـات رفع القضايا علي أبناء الكنيسة الذين يتفوهون بالحق ويعترضون علي هذا السفه العجيب ... وهذا كله يحتاج الي رصد ميزانيات ضخمة جدا لتغطية ليس فقط نفقات رسوم المحاكم وأتعاب المحامين بل أيضا نفقات السفر والإقامة لرجال الإكليروس وغيرهم المتخصصين في تقديم شهادات الزور في المحاكم، ثم هناك بند اخر أشـد عجبا وهي نفقـات تأجير البوليس بالكنيسة أثناء الصلاة ...كل هذه البنود تحتاج الي أرقام فلكية وأنهار متدفقة من الأموال وكان الله في عون" زقلمة "وفي عون كل" زقالة " هذا العصر الرديء ...

فرق واحد بين عشار الأمس وعشار اليوم ... فإن عشار الامس إلتمس التوبة وانقذه إيمانه فدخل رب المجـد بيته وغفر له جميع خطاياه ولكن عشارو اليوم أو بالأحري " زقالة هذا العصر" فلا يعرفون رب المجد لأن لهم رب اخر وطريـق اخـــر وستكون لهم نهاية أخري .

FROM H.H. POPE SHENOUDA III
[illegible] Ramses Avenue, ABBASSIYA.
CAIRO, EGYPT.
CABLE: ELANBARUEISS, CAIRO

ΠΙΠΑΤΡΙΑΡΧΗΣ ΝΟΡΘΟΔΟΞΟΣ
بطريركية الأقباط الأرثوذكس
Date / / 19

+

قرار بابوي

خاص بإنشاء مقر بابوي في جرسي

الآباء الأحباء رؤساء وأعضاء مجالس كنائسنا بأمريكا
وأمناء الصندوق لكل مجلس شمامسة

سلام لكم من الرب ونعمة، راجياً لكم بركة هذه الأيام المقدسة وفاعليتها في حياتكم، وبعد:

لما كان من الضروري جداً وجود مقر لنا في أمريكا لحفظ الـ identity الخاصة بالأقباط، ولكي يكون مركزاً لأسقف مقيم في المستقبل، لتنظيم الخدمة وتوحيدها، ولتمثيل كنيستنا القبطية أمام باقي الكنائس والهيئات الرسمية

ولما كان من واجب كل كنيسة أن تدفع عشورها على الأقل، كما يدفع المؤمنون العاديون عشورهم، لذلك قررنا أن يخصص نصف هذه العشور (٥٪ من الإيراد العام) لإنشاء هذا المقر (الأرض، البناء، الأثاث، والمصروفات العامة والنثرية).

وقد سبق أن اتفقنا على هذا الأمر في لقائي مع الآباء الكهنة، قبل مغادرتي أمريكا (يوم ١٤/١١/١٩٨٩)

وستدفع كنائس الشرق ونصف كنائس الوسط للمقر المزمع إنشاؤه في الشرق في جرسي، بينما تدفع كنائس الغرب والنصف الآخر من الوسط للمقر المزمع إنشاؤه في لوس انجلوس. وقد فتح حساب باسم:

Coptic Orthodox Church – Papal Archdiocese

ويمكن التفاهم في هذا الأمر مع ابننا الشماس غبريال [illegible].

وأرجو أن يلتزم كل أمناء الصندوق ومجالس الكنائس بهذا القرار

وختاماً، كونوا معافين في الرب
وليكن الرب معكم

شنوده ٣
١٩٩٠/٥/٤

الأهرام — الخميس ١٢ سبتمبر ١٩٩١ (التجوز) ص ٩

بطريركية الأقباط الأرثوذكس

تجريد راهب قبطى

لما كان الراهب القمص **دانيال البراموسى**

قد وقع فى أخطاء كثيرة ضد التعاليم الأرثوذكسى ورفض المثول أمام اللجنة الجمعية المشكلة بالقرار البابوى فى يوليو ٩١م للتحقيق معه وانشق عن طاعة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بكل قياداتها وعن طاعة أب اعترافه واعتمد على هيئات بروتستانتية تساعده ماديا وأدبيا وتقيم له اجتماعات وتحضرها . لذلك قررت اللجنة الجمعية تجريده من الرهبنة والكهنوت ومنع تداول كتبه وتسجيلاته ، مع دعوته إلى التوبة والعودة إلى الكنيسة وعقائدها .

الآباء الأساقفة من دير البراموس العامر

بعد أن اجتمعوا ودرسوا قرارات اللجنة الجمعية وبعضهم أعضاء فيها يؤيدون قرار اللجنة الجمعية فى تجريد الراهب :

القمص دانيال البراموسى

من الرهبنة والكهنوت ، ولقب أب »

كما يؤيدون قرار مجمع دير البراموس بقطعه من شركة الدير وعودته إلى اسمه القديم « **إدوار إسحق** »

وذلك لانحرافه عن التعاليم الأرثوذكسية ورفضه طاعة الكنيسة بكل قياداتها وانضمامه إلى طوائف أخرى بروتستانتية لتسانده مع إدانة ..

كتبه ومطبوعاته وتسجيلاته الصوتية .

مجمع دير البراموس

يؤيد الموقف الحكيم لقداسة البابا ،

شنودة الثالث

وأحبار الكنيسة الأجلاء تجاه التعاليم المنحرفة للراهب دانيال البراموسى ويعلن إدانته لهذه التعاليم غير الأرثوذكسية ويتبرأ من عضويته بالدير إذ قطع نفسه بنفسه من شركة الآباء والانتماء للكنيسة .

أصل الإعلان الذى نشر فى الأهرام بعد تجريد الراهب دانيال البراموسى



بطريركية الأقباط الأرثوذكس

تجريد بطريرك قبطى

لما كان البطريرك **شنودة الثالث**

قد وقع فى أخطاء كثيرة ضد التعاليم الأرثوذكسى ورفض المثول أمام اللجنة الجمعية المشكلة بالمجمع المقدس فى يوليو ٩١م للتحقيق معه وانشق عن طاعة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بكل قياداتها وعن طاعة أب اعترافه واعتمد على هيئات خارجية تساعده ماديا وأدبيا وتقيم له اجتماعات وتحضرها . لذلك قررت اللجنة الجمعية تجريده من الرهبنة والكهنوت ومنع تداول كتبه وتسجيلاته ، مع دعوته إلى التوبة والعودة إلى الكنيسة وعقائدها .

الآباء الأساقفة من دير السريان العامر

بعد أن اجتمعوا ودرسوا قرارات اللجنة الجمعية وبعضهم أعضاء فيها يؤيدون قرار اللجنة الجمعية فى تجريد البطريرك :

البطريرك شنودة الثالث

من الرهبنة والكهنوت ، ولقب أب »

كما يؤيدون قرار مجمع دير السريان بقطعه من شركة الدير وعودته إلى اسمه القديم « **نظير جيد** »

وذلك لانحرافه عن التعاليم الأرثوذكسية ورفضه طاعة الكنيسة بكل قياداتها واستبداده برأيه الذاتى فى إدارة الكنيسة مع إدانة ..

كتبه ومطبوعاته وتسجيلاته الصوتية .

مجمع السريان

يؤيد الموقف الحكيم الذى اتخذه

المجمع المقدس

وشعب الكنيسة العريق تجاه التعاليم المنحرفة للراهب شنودة الثالث ويعلن إدانته لهذه التعاليم غير الأرثوذكسية ويتبرأ من عضويته بالدير إذ قطع نفسه بنفسه من شركة الآباء والانتماء للكنيسة .

المنشور الذى أصدرته المعارضة بعد وضع اسم البابا بدلاً من اسم القمص دانيال البراموسى

البابا فى أمريكـــا

يتحدثون في نيويورك عن سيدة من ذوي الحظوة والدلال لدي البطرك المحترم ....قصتها علي كل لسان وفي كل بيت، ليس في نيويورك فقط بل في أمريكا كلها إذ يحرص البابا علي زيارتها في بيتها في كل مرة يسافر الي إمريكا ،كما يتخذ الأساقفة بيشوي وبنيامين وبولا وبيسنتي وبطرس من بيتها مقرا لإقامتهم الدائمة أثناء وجودهم بامريكا ،وليت الأمر انتهي عند هذا الحد بل إن لهـا نفوذا كبيرا لدي البطريرك بحيث أن العديد من الكهنة يوسطونها لديه لقضاء مصالحهم لعلمهم بمـــدي تاثيرها الكبير عليه وأنه لا يرفض لها طلبا، بالأضافة الي كثيرين من أفراد الشعب بانحاء أمريكا، وهي تتباهي قائلة:" إن تحت يديها خمسة عمائم كبيرة "تقصد الأساقفة المذكورين وعلي راسهم العمة الكبيرة بتاعتهم" (تقصد البطريرك المحترم الانبا شنودة الثالث) .

واقعة الغش :

ولقد ضبط زوج هذه السيدة وهو (طالب باكليريكية نيوجرسي) متلبسـا بالغش في أحد مواد الامتحان وأبلغ البابا بهذا الأمــــر فكان رده علي الفور يفصل هذا الطالب فصلا نهائيا من الكلية لأنه من غير المعقول أن يحدث هذا من طالب بالإكليريكيــــة مرشح ان يكون يوما ما كاهنا يؤتمن علي أسرار الناس والمفروض أن يكون امينا في حياته... ولكن لما علم انه زوج السيـــدة المذكورة إرتبك واضطرب وغير جلده كعادته دائما وقال : " يكتفي بإلغاء إمتحانه في هذه المادة التي ضبـط متلبسا بالغـش فيها ويسمح له بدخول بقية الإمتحانات... فاستغرب الحاضرون واندهشوا لهذا التحول السريع المفاجئ في قرار البطريرك المحترم.

وليست هذه السيدة هي الأولي صاحبة النفوذ لدي البطريرك بل ما أكثر السيدات صاحبات النفوذ لديه والكثيرون يتحدثون أيضا عن سيدة أخري من القاهرة وهي إمرأة رجل أعمال معروف باحدي البلاد العربية يتردد عليها البابا في منزلها بالقاهرة كثيرا ويقال انها هي التي سددت له تكاليف تاسيس وتاثيث المقر البابوي بالكامل وهي تحمل نسـخ من مفاتيح الـ ومفاتيح مكتب وقلاية البطريرك الخاصة للإشراف بنفسها علي تنظيمها وتنظيفها، وأرسل البطريرك معها أحد أساقفته منذ شهور ليكون برفقتها أثناء العملية الجراحية التي أجريـت لزوجها بامريكا وليست هذه هي المرة الأولي التي يرسل البطريرك معها أساقفة فلقد سبق أن ارسل معها أسقفين لنفس السبب ويتحدثون عن أن الأسقف الذي رافقها كان يصر إصرارا عجيبا لا معنـي له علي القيام بدفع الكرسي المتحرك الذي كان ينقـل زوجها من مكان الي آخر بالمستشفي لإجراء الفحوص والتحاليل الطبية اللازمة قبل إجراء العملية بنفسه وهو عمل له من يقوم به من الموظفين المتخصصين بل أكثر من هذا يتحدثون عن معاملة هـــــذه السيدة المهينة وغير اللائقة لهذا الأسقف عندما كانـوا في ضيافة إحدي الأسر حيث أمرت الأسقف بلهجة غير مهذبة أن يحضر لها طبق (البوتيفور) الموجود علي مقربة منها، وتفتخر هذه السيدة ان البطريرك صديق شخصي للعائلة وأنه يزورهم كثـــيرا في منزلهم ويتناول معهم الطعام في مناسبات مختلفة و... الخ.

والناس يتساءلون لماذا ينزل البطريرك واساقفته الي هذا المستوي، وهل يا تري يزور الكل كما يزور هذه السيدة وغيرها ؟!! وهل يرسل أساقفته لمرافقة المرضي في كل مكان مثل هذه السيدة ؟!! التي تصرح في غير حياء ان البابا والأســاقفة في جيبها (تشتريهم بأموالها)!! والحقيقة أنهم ليسوا في جيبها فقط بل تحت قدميها كما هو حاصل .

ليس هذا فقط بل قد أحاط البابا نفسه بمجموعة معينة من السيدات والفتيات ترافقه الي قلب قلايته بالدير كما أنه يرسل لهم عرباته الخاصة لهذا الأمر .. وهذه الأمور أصبحت معروفة علي جميع المستويات (المسئولين في الدولة والرهبان في جميع الأديرة، بل وحتي عمال الأديرة أنفسهم) ..!!

ولما فاحت رائحة هذه التصرفات المشينة وانتشرت في كل مكان واصبحت علي كل لسان كتب البابا عدة مقالات في مجلته الكرازة تحت عنوان " مشاهير النساء في الكتاب المقدس وتاريخ الكنيسة " لتبرير هذه المخازي والمآسي كعادته دائما حينما يريد تبرير اي أمر من الأمور حتي لو كان الخطأ فيه واضحا.. يبرر له ضميره المنحرف أن يجد حتي في نصوص الكتاب المقدس ما يخدم أغراضه المنحرفة (تماما كالشيطان) عندما جرب المسيح علي الجبل واستخدم المكتوب (نصوص الكتاب المقدس) في غير موضعها لعله يفلح في ان يجعل المسيح له المجد يخضع لمشيئته الشيطانية لانه لم يكن يعرف في هذا الموقف انه المسيح (انظر صور مقالاته في نهاية هذا المقال) .

وآخر هذه المخازي والمآسي هي إقامة بيت للفتيات والسيدات (المكرسات) الي جوار دير الأنبا بيشوي ، للخلوة !!! (مجلة الكرازة العدد ٢٩/٢٠ بتاريخ ٢٤/٨/١٩٩٠) وعن البطريرك المحترم أخذ بعض الأساقفة هذا التقليد فمنهم من نقل مقر أبيا شيته الي بيوت المكرسات ومنهم من سمح لهن بالإقامة الدائمة في سكنه الخاص وهي قصص معروفة للجميع، وعندما سئل احدهم لماذا هذا الأمر الذي لا يخلو من عثرة اجاب:" البابا هو مثلي الاعلي في هذا الأمر... واذا كان في هذا الأمر خطأ فليبدأ البابا أولا بنفسه "..

ولقد ترك كثيرون من الرهبان في كثير من الأديرة الرهبنة بسبب عثرتهم من هذه الأمور ولما سئل أحدهم لماذا ترك رهبنته وتكريسه .. وكان قد ذهب الي الدير بإشتياقات روحية وهدف مستقيم .. أجاب ": لا يشرفني ان اكون راهبا في عهد هذا الرجل ولا في اي دير في أيامه السوداء ..

بل أن احد سكرتاريه السابقين ويقيم الان بديره يقول ان تحت يديه وثائق خطيرة (خطابات غرامية مكتوبة بخط يد كثير من السيدات والفتيات) من ضحايا غرام البابا كما يقول مرسلة للبطريرك المحترم وكلها عبارات غير لائقة .

وفي زيارة احد الأساقفة ممن زاروا المهجر حديثا صرح بأن العلاقات بين البطريرك شنودة والأسقف بيشوي تأزمت في فترة من الفترات الي حد أن البطريرك كان يرفض مقابلته ولا يطيق مجرد رؤيته ، وفجأة تغير الموقف الي النقيض مما أثار دهشة كثيرين .. وصرح كثيرون عقب هذا التغيير المفاجئ " يبدو أن الأسقف بيشوي ماسك علي البابا حاجات مش تمام " ايام أن كان منفيا بالدير هدده بنشرها وإعلانها علي الملأ كله ولأن البابا (يخاف ما يختشيش) فتراجع عن موقفه المتشدد مع الأسقف بيشوي وعينه سكرتيرا للمجمع المقدس للمرة الثانية و.... و.... إلخ خوفا منه .

والسؤال الآن : اين اعضاء المجمع المقدس من مثل هذه الأمور المخجلة وأين أصواتهم وأين شجاعتهم وبماذا سيبررون سكوتهم أمام الله علي هذه الأمور والأوضاع المزرية والخراب والفساد الذي عم الكنيسة في كل مرافقها وفي كل مجالاتها ؟؟!! أهو الخوف علي أنفسهم من بطش هذا الرجل الذي يخافونه اكثر من الله ؟! أم الخوف علي مراكزهم وهي لن تبق ولن تدم معهم أم ماذا؟!

الا يوجد من بين أعضائه من يستطيع ان يقف في وجه هذا الطاغية ويقول له لا .. لا يحل لك ؟!.. حقا كما قال البعض ان صفة القداسة انتفت عن المجمع المقدس في هذه الأيام الذي يري أعضاؤه بعيونهم هذه الأوضاع المزرية ويسكتون عليها.

تحية للمطارنة والأساقفة الذين قاطعوا اجتماعات المجمع المقدس ووصفوها بأنها مسرحيات وتمثيليات هزلية ومضيعة للوقت بدون فائدة !! وعموما ان سكت هؤلاء فالحجارة ستتكلم والله قادر ان يقيم من الحجارة أولادا لإبراهيم !!

" ياذاكري الرب لا تسكتوا ولا تدعوه فيسكت حتي يثبت ويجعل أورشليم تسبيحة في الأرض" (أشعياء ٦٢: ٦)

أخبار في صور



صورة للبابا مع هذه السيدة ذات الحنلوة والدلال



صورة للأسقف بولا وأحد الكهنة مع نفس السيد



صورة للبابا مع شخصيات نسائية أخري



صورة مع المكرسات أمام بيت الخلوة الخاص بهن بدير الأ

- صورة مرسلة الي رئاسة الجمهورية . ووزير الداخلية.
- صورة مرسلة الي جميع أساقفة ومطارنة الكرازة المرقسية بمصر والخارج.
- صورة مرسلة الي رؤساء اد ة القبطية الأرثوذكسية وأديرة الطوائف الأخري.
- صورة مرسلة الي جميع الكنائس القبطية في جميع أنحاء العالم .
- صورة مرسلة الي بطاركة واساقفة الكنائس الأرثوذكسية الشقيقة .
- صورة مرسلة الي جميع رؤساء الطوائف المسيحية الاخري ومجلس الكنائس العالمي.
- صورة مرسلة الي جميع الهيئات والمؤسسات الدينية في مصر والدول العربية
- صورة مرسلة الي جميع رؤساء تحرير الصحف والمجلات القومية والحزبية والدينية
- صورة مرسلة الي الجمعيات الخيرية والي نقابة الصحافيين والنقابات الاخري.

كما نرجو من جميع من تصلهم هذه المقالة العمل علي نشرها وتوزيعها وتداولها لاكبر عدد من الأفراد والهيئات الاخري، ليعرف الجميع مدي التدهور الذي وصلت اليه الأمور في كنيستنا وليشاركوا معنا بالصلاة لكي يرفع الرب غضبه عنا وعن كنيسته ويتعهدها برحمته

مشاهير النساء في الكتاب والتاريخ

تحت هذا العنوان كتب البابا شنودة عدة مقالات لتبرير هذه المخازي والمآسي، والمقالات تحت العناوين التالية :

(نساء طوبهن الرب ودافع عنهن) الكرازة ١٢ أغسطس ١٩٧٧



نساء طوبهن الرب ودافع عنهن

+ المرأة الكنعانية، التي احتملت في اتضاع عجيب من أجل ابنتها، وقالت للرب «والكلاب أيضاً تأكل من الفتات الساقط من مائدة أربابها».

هذه، على الرغم من أنها من شعب غريب، أمامه اللعنة من أيام نوح، إلا أن الرب طوبها بقوله: «يا امرأة عظيم هو إيمانك، ليكن لك كما تريدين» (مت ١٥ : ٢٨).

في كل العالم، يخبر أيضاً بما فعلته هذه تذكاراً لها (مت ٢٦ : ١٣).

+ كذلك طوب الرب أخت لعازر...

فقال عنها أنها قد اختارت النصيب الصالح الذي لن ينزع منها» (لو ١٠ : ٤٢).

ودافع عنها ضد انتقاد أختها لها

(خدمة المرأة في الكنيسة) الكرازة ١٦ سبتمبر ١٩٧٧



خدمة المـــــرأة

- المرأة خدمة في الكنيسة، يمكن أن تقوم بها [illegible]

وضع الفتاة التي تحب أن تتكرس للخدمة وليس المشاورة ؟

وفي الكنيسة الأولى كانت توجد خدمة الشماسات، والأرامل، والعذارى، ونساء كن كارزات مثل مريم المجدلية وفيبي.

وفي الكنيسة الكاثوليكية حالياً، آلاف من الراهبات يخدمن في حقل الكنيسة التعليمي والصحي والاجتماعي والرعوي برسالة واسعة النطاق.

لهذا يهتم قداسة البابا جداً في وضع نظام للمكرسات، اللاتي يخدمن خدمة الكنيسة في شتى المجالات.

بحيث يكون لهن نظام ثابت، سواء للمتزوجات أو البتولات. يخدمن في رعاية الكنيسة، وتحت إشرافها في الخدمة، ويرشم كل منهن في صلاة الرسامة.

(المرأة في حياة المسيح والرسل والقديسين) الكرازة في ٢٧ يناير ١٩٧٨



المرأة في حياة المسيح والرسل والقديسين

في حياة السيد المسيح

نجد في طفولته ٣ سيدات: مريم تمثل البتولية، وأليصابات تمثل الزواج، وحنة النبية تمثل الترمل.

وحول الصليب، نرى العذراء، والمجدلية، ومريم زوجة كلوبا، ثلاث أيضاً

وبريسكلا التي جعلت بيتها كنيسة وما أكثر النساء اللاتي ذكرهن وشكرهن الرسول في (رو ١٦) غير فيبي: مريم التي تعبت كثيراً لأجلنا. تريفينا وتريفوسا التاعبتين في الرب. وبرسيس المحبوبة التي تعبت كثيراً في الرب. أم روفس التي دعاها الرسول أمه. وأخت نيريوس...

(المرأة في مجال الفضائل والمواهب) الكرازة ٢ فبراير ١٩٧٨



المرأة في مجال الفضائل والمواهب

مثل المرأة في كل مجال ...

ففي الحكمة نرى أبيجايل ... استطاعت أن تمنع داود ... حتى قال لها: مباركة أنت، ومبارك عقلك. ومبارك الرب الذي أرسلك اليوم لاستقبالي (١صم ٢٥ : ٣٢).

وفي البذل نرى ... كثيرات ... ومن يرتبن لكي تكون كنائس. مثل مريم أم القديس مرقس الرسول التي صار بيتها أول كنيسة في المسيحية (أع ١٢:١٢). ومثل بريسكلا (رو ١٦ : ٤، ٥) ومثل ليديا بائعة الأرجوان.

وفي القيادة، أمامنا مثال دبورة... كانت قاضية للشعب. ولما دعت باراق قائد الجيش أن يخرج للحرب، سألها أن تخرج معه، وقال لها: إن ذهبت معي أذهب، وإن لم تذهبي معي فلا أذهب، (قض ٤ : ٨). فذهبت معه. ودعم الله مسيرها إلى بعدها...

وفي الشجاعة نرى القديسة دميانة. التي كانت أوفر شجاعة من أبيها مرقس والي الزعفران. وقد سكبت في قلبه شجاعتها. حتى قادته إلى الاستشهاد بعد إنكاره السابق للمسيح.

وفي الرهبنة والسياحة نجد عديدات أمثال: الأم سارة، القديسة ميلانيا، القديسة إيلاريا والقديسة مارينا المتشبهة بالرجال، والقديسة بلاجية والقديسة دميانة. ومثل مريم القبطية السائحة، والقديسة أنسطاسية السائحة.

وفي العبادة نرى حنة النبية كمثال وقد قضت ٨٤ سنة، لا تفارق الهيكل عابدة بأصوام وطلبات نهاراً وليلاً (لو ٢ : ٣٧)

وفي الاحتمال نرى أمثلة عجيبة... مثل القديسة رفقة، والأم دولاجي، والقديسة دميانة وباقي الشهيدات...

هل الإكليريكية لتخريج الكهنة وأساتذة اللاهوت أم للألاعيب السياسية ؟؟!!

ما أشبه اليوم بالبارحة فإذا رجعنا الي جريدة وطني (١٥ أكتوبر ١٩٦٧) سيجد القارئ العجب العجاب ... فإن الجريدة توضح لنا سوء إستغلال الكلية الإكليريكية بواسطة أسقفها الأنبا شنودة فالمقالة تكشف بوضوح الطرق الملتوية والمؤامرات المستمرة خاصة بعد أن فشل في استدراج هيئة التدريس وطلاب الإكليريكية إلي جانبه لمحاربة البابا كيرلس السادس.... إقرأ كيف اراد البابا كيرلس أن يكرمه بأن يجعله علي رأس الوفد الذي يفتتح الكلية عام ١٩٦٧ فأرسل له مريته وسائقه ليحضر الحفل. ولكن الأنبا شنودة للأسف أخذ يراوغ ليبدأ مناوراته وحروبه ضد البابا كيرلس .

وبالرغم من ذلك فإن البابا كيرلس لم يثر أويغضب،ولم يملأ الدنيا وعيدا ورعيدا ، ولم يهدد بالويل والثبور وعظائم الأمور، ولم يقم ضده الدعاوي في المحاكم، ولم يعزله من ادارة المعاهد الدينية، ولم يصدر ضده عقوبات فورية أوحرمانات لحينها، ولكنه بكل الحب وسماحة القلب أرسل إليه وفدا مكونا من ثلاثة أساقفة وبعض الكهنة لإحضار الأنبا شنودة لمقابلة البابا كيرلس الذي قال له " إن بابي مفتوح أمامك في أي وقت" فإذا به بعد وقت قليل يفاجئ الجميع ويعود مرة أخري إلي الدير.

إن ما لم تنشره جريدة وطني في ذلك الوقت كان أشد وبالا.إذ أن الأنبا شنودة كان قد أعطي تعليماته الي اتباعه بالتجمهر والتظاهر أمام الكاتدرائية، التي كانت في الأزبكية في ذلك الحين، ليقوموا بالهتاف طالبين بسقوط البابا كيرلس، ..

إن الإنتهازية والإستغلالية كانت ومازالت من أهم أساليب الأنبا شنودة السياسية ....لقد استغل مناخ الديمقراطية والتسامح والمحبة الذي كان يتسم به عهد البابا كيرلس في معالجته لمثل هذه الأمور، بل أن تسامحه وصل به إلي حد أنه عندما قبض علي المتظاهرين في أحد المرات فإن البابا كيرلس اتصل بالرئيس الراحل جمال عبدالناصر وطلب منه الإفراج فورا عنهم ، وبرغم دهشة الرئيس من هذا الطلب وهم أعداءه ويطالبون بإستقالته ، لكن البابا كيرلس قال كلمته المشهورة " أنا لا يمكن أنام والناس دي في الحبس.. دول كلهم اولادي واستجاب الرئيس الي طلبه في الحال.

أما الأنبا غوريغوريوس فقد رفض الإشتراك في اللعبة السياسية ضد البابا كيرلس موضحا للأنبا شنودة أن الإكليريكية معهد ديني له احترامه وتقاليده وليست حزبا سياسيا أو أداة في يد أسقف التعليم يحركها كيفما شاء ضد البطريرك .. ولذلك فإن أسقف التعليم بعد أن أصبح بطريركا حملها ضغينة ضد الأنبا غريغوريوس وأتاح له المنصب أن ينتقم منه بكل ثقله وسطوته ويصب جام غضبه علي الإكليريكية بكل ما فيها من هيئة تدريس وطلاب وخريجين ومباني وكل شئ يخصها حتي أصبحت الآن في طريقها المحتوم الي الإحتضار.

وتكتمل حلقات اللعبة السياسية بالهجوم الضاري ضد البابا كيرلس إذ يبدأ أسقف التعليم ورئيس تحريرالكرازة بحملته في هذه المجلة إذ ينشر في العدد رقم ٧ (أكتوبر ١٩٦٧) تحت عنوان أهمية الإكليريكية بالنسبة للكنيسة موضحا مدي أهمية الإكليريكية فهو يقول بالحرف الواحد: " الكلية الإكليريكية تخص الكرازة كلها. إكليروسا وشعبا فهي التي تخرج الكهنة والوعاظ والمعلمين لكل إيبارشيات الكرازة، فمن حقكم جميعا أن تطمئنوا علي مصير معهدكم اللاهوتي الأول. ونحن كمجرد أمناء علي هذه الوديعة نري من واجبنا أن نحيطكم علما بمجريات الأمور، ليتعاون الكل في النهوض بهذا المعهد الذي أسسه . ر مرقس الرسول نفسه "..

ثم ؛ قال آخر يشن حملاته الثانية ضد البطريركية متهما إياها بالتقصير المالي مختلقا روايات غريبة ومثيرة من فواتير لم تسدد للجزار والبقال وغيرهم، وفي ذلك يقول الأنبا شنودة بالعدد ٨ (أكتوبر ١٩٦٧)من مجلة الكرازة: "وفي أحد الأيام دخل

أسـقف المهـــجر ! ! !

نكتب هذا المقال لمناقشة موضوع محدد ألا وهو رعاية وادارة كنائسنا القبطية الأرثوذكسية فى المهجر ولكن قبل أن نبدى رأينا فى هذا الموضوع نود أن نلقى نظرة سريعة على تاريخ كنائسنا فى المهجر لكى نعرف من أين أتينا ونطلب من الله أن يرشدنا الى أين نذهب؟

ازدادت هجرة المصريين الى الخارج فى القرن العشرين منذ أواخر الخمسينات الى الستينات والسبعينات وتركزت هجرة المصريين الى أمريكا وكندا واستراليا وفى نفس الفترة سافر بعض المصريين للدراسة فى اوروبا وخاصة انجلترا وفرنسا والمانيا وهولندا واستقر بعضهم فى هذه البلاد أيضا بعد انتهاء دراستهم. والمهاجر عادة يشعر بالوحدة ويعتبر الارتباط بآخرين وتكوين صداقات وخاصة بين المهاجرين من أهم العوامل التى تشعر المهاجر بالاطمئنان الى حد كبير. وبدأ أقباط مصر المهاجرين يتجمعون فى مناطق محددة فى قارات أمريكا وأوربا وأستراليا. فى أثناء هذه الحقبة أقام قداسة البابا كيرلس السادس أسقفا للخدمات وهو الطيب الذكر المتنيح الأنبا صموئيل واهتم الأنبا صموئيل بالأقباط فى خارج مصر وسافر فى رحلات طويلة وفى بعض الأحيان قاسية وذلك لافتقاد أولاد الكنيسة فى الغربة كما أيضا قام بتشجيع شباب الكنيسة على الهجرة وبدأ حياة جديدة فى المهجر وفى عهد الطيب الذكر المتنيح الأنبا صموئيل أنشأ الأقباط كنائس كثيرة فى المهجر واصبح لهم وضعهم فى أى مكان يتجمعون فيه. ومع انشاء الكنائس الجديدة فى المهجر كتب بعض مفكرى الأقباط المهاجرين دستور لكنائس المهجر وعرضوه على القديس البابا كيرلس السادس وقام قداسته بمباركة الدستور والموافقة عليه ونص الدستور (دستور سنة ١٩٦٩ فى عهد البابا كيرلس السادس) على انتخاب أعضاء مجلس الكنيسة.

عند نياحة القديس البابا كيرلس السادس وأثناء اجراءات انتخاب البطريرك التالى استقر على ترشيح نيافة الأحبار الأجلاء الأنبا اغريغوريوس والأنبا صموئيل والأنبا شنودة وهنا اختلى الأنبا شنودة بالأنبا صموئيل وقال له اذا أصبحت يا أنبا صموئيل البطريرك القادم فأرجو أن تعطينى مسئولية كنائس المهجر لكى أصبح " أسقف المهجر " نظرا لحاجة المهجر لأسقف متفرغ. وهنا ابتسم الأنبا صموئيل بحكمته المعهودة وقال للانبا شنودة " لتكن مشيئة الله " وهنا أكمل الأنبا شنودة حديثه قائلا أما اذا أصبحت أنا البطريرك القادم فطبعا فأنت تستمر فى خدمة كنائس المهجر ولايزال الكثيرون من أبناء الكنيسة فى المهجر يتذكرون خدمات وعناية ورعاية الأنبا صموئيل لهم.

فاز الأسقف الأنبا شنودة بالقرعة الهيكلية وتم تنصيبه بطريركا للأقباط الأرثوذكس باسم الأنبا شنودة الثالث وللفور قال البطريرك الجديد (لنيافة طيب الذكر المتنيح الأنبا صموئيل) أترك لى المهجر لفترة قصيرة وكان ذلك فى عام ١٩٧١.
ومنذ ذلك الحين أضاف الأنبا شنودة لقب أسقف المهجر الى ألقابه الكثيرة التى تعيد للذاكرة حكام العصور الوسطى الذين كانوا مولعين بالألقاب.

لاتنسى يا أنبا شنودة أن الشعب القبطى قد وقف فى وجه أحد البطاركة من قبل ومنعه من أن يجمع بين منصب البطريرك ومنصب أسقف القاهرة.

ان لقب " أسقف المهجر " من اختراع الأنبا شنودة الثالث وهذا خطأ ـ كيف يتصور أن أسقف واحد يستطيع أن يرعى أكثر من ١٥٠ كنيسة فى أربع قارات فما بالك بطريرك الكرازة المرقسية الذى فرض نفسه " أسقف المهجر " بالاضافة الى مسئولياته الأخرى. أليست هذه هى الدكتاتورية بعينها؟

ومن المفارقات الغريبة أن يقوم الأنبا شنودة بسيامة أسقف جنوب أفريقيا وهنا نتساءل هل جنوب أفريقيا بها أقباط أكثر من أمريكا وأوربا وأستراليا كفاك مغالطات ياأنبا شنودة.

بعد أكثر من عشرين عاما من ترك المهجر بدون رعاية بادعائه أنه أسقف المهجر ـ كل ما فعله الأنبا شنودة فى خلال هذه الفترة هى جمع أموال كنائس المهجر وتوزيعها على أقاربه. حرام عليك يا أنبا شنودة ـ بعد أكثر من عشرين عاما قام الأنبا شنودة برسامة أسقف لدير الأنبا أنطونيوس بكاليفورنيا وأسقف لوس أنجلوس بكاليفورنيا وأسقف ثالث لجنوب الولايات المتحدة الأمريكية. يعنى منذ عام ١٩٧١ حتى الآن اكتشف الأنبا شنودة أن كنائسنا بالمهجر محتاجة الى ثلاث أساقفة اثنين بكاليفورنيا

وواحد فى جنوب أمريكا " ارتعدى أيتها الأرض وأقشعرى أيتها السموات " من مؤامرات الأنبا شنودة ضد أبناء الكنيسة وجمعه للأموال والسيارات المصفحة بينما يقاسى الشعب القبطى من الاضطهادات من داخل ومن خارج الكنيسة.
والاضطهاد من الداخل أكثر خطرا من الأضطهاد من الخارج. فالأنبا شنودة يضطهد الشعب القبطى أولا بحرمانه من زيارة القدس وثانيا بالاستيلاء على أموال الكنيسة وثالثا بتعيين اقاربه فى كل المراكز الحساسة فى الكنيسة ورابعا بايقاف الكهنة الذين يراعون الله فى خدمتهم ولايسرقون أموال الكنيسة لاعطائها للأنبا شنودة وتوابعه وخامسا تهديد كل من له صوت حر فى الكنيسة بالمقاطعة أو الحرمان وسادسا تعيين كهنة المهجر حسب أهوائك بدون أخذ رأى الشعب وسابعا الكذب فى تحليل وشرح مواقفك التى يخذى لها الجبين وثامنا اختراعك لإصطلاحات دخيلة على الكنيسة مثل معرفتك أو تحققك من " توبة " الآخرين. أليست هذه هى الهرطقة بعينها؟ وتاسعا حرماناتك لآراخنة الكنيسة والشمامسة بدون وجه حق ولمجرد ابداء رأى آخر ان الله سيحاسبنا جميعا على الوزنات التى أعطاها لنا. ماذا تقول يا أنبا شنودة لرب الأرباب عندما يسألك على أبناء الكنيسة فى المهجر الذين ضلوا الطريق بسبب تصرفاتك أو الذين حرمتهم أو حرمهم كهنتك ـ ماذا تقول للرب عندما يسألك عن أرواح هؤلاء تذكر يا أنبا شنودة قول الكتاب المقدس " ويل لمن تأتى من قبله العثرات ". لقد ترك الشباب القبطى كنائسنا بأمريكا بعد أن حولها الأنبا شنودة الى مؤسسات تخدم أغراضه فقط والذين يذهبون الى كنائسنا الآن هما الجيل الأول الذى يبلغ من العمر الآن أكثر من ٤٥ عاما أما الشباب فقد انصرف عن الكنيسة وخاصة بسبب ألاعيب الأنبا شنودة السياسية من الدستور الذى أصدره فى منتصف السبعينات والذى ينص على انتخاب نصف أعضاء مجلس الكنيسة وتعيين النصف الآخر وكأن لم يكفيه أن يعطى نفسه حق يساوى حق الشعب كله (نصف ينتخبه الشعب ونصف يعينه الأنبا شنودة) بل قام فى أواخر الثمانينات باصدار دستور جديد لكنائس المهجر وفيه نص على حق الأنبا شنودة فى تعيين مجالس كنائس المهجر ـ حرام عليك يا أنبا شنودة.
أما الاضطهاد من الخارج فرغم بشاعته فهو أقل خطورة من اضطهادات الأنبا شنودة وتوابعه فبينما يطلق الارهابيون الطلقات النارية على الشعب القبطى داخل وخارج الكنائس يقوم الأنبا شنودة بحرمان الكهنة والاراخنة والشمامسة من الخدمة، بل ويستدعى أحد كهنته الشرطة لاخراج المصلين من كنيسة شيكاجو (حدث أول اكتوبر عام ١٩٩٥) وفى هذه الأثناء ينعم الأنبا شنودة بركوب السيارات المرسيدس المضادة للطلقات النارية ويقيم الموائد الفاخرة فى الفنادق ويسافر فى رحلات طويلة الى الخارج هو وحاشيته. بدون مراعاة للشعب الذى يقاسى من الحرمانات من داخل الكنيسة والطلقات النارية من خارج الكنيسة.
أين ضميرك يا أنبا شنودة؟

الشعب القبطى الغيور
مارس ١٩٩٧

١ـ صورة مبلغة الى أعضاء المجمع المقدس.
٢ـ صورة مبلغة الى أعضاء المجلس الملى.
٣ـ صورة مبلغة الى أمناء وخدام الكنائس فى أمريكا وأوربا وأستراليا.
٤ـ صورة مبلغة الى أمناء وخدام الكنائس فى مصر.
٥ـ صورة مبلغة الى كهنة الكنائس.
٦ـ صورة مترجمة ومبلغة الى مجلس الكنائس العالمى نيويورك ـ سويسرا.
٧ـ صورة مترجمة ومبلغة للكنائس الأرثوذكسية الشقيقة.



نجم ساطع فى سماء الأرثوذكسية

قداسة البابا شنودة الثالث



A SHINING STAR IN THE SKY OF ORTHODOXY

H.H. POPE SHENOUDA III



•• أول فيلم تسجيلى لحياة قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث.

•• قداسة البابا يتحدث عن ذكرياته ولقاءاته والأحداث التاريخية التى عاشها ـ مما يمثل التاريخ المعاصر للكنيسة القبطية والكنيسة العامة.

•• مدة الفيلم (الجزء الأول) ساعتان.

•• الفيلم ناطق باللغة العربية ـ بصوت قداسة البابا ـ وفيه ترجمة باللغة الأنجليزية.

•• ثمن الفيلم ٢٠ دولارا وللجملة ١٨ دولارا بما فيه التغليف والشحن.

•• يكتب الشيك بإسم كنيسة الأنبا أنطونيوس بسان فرانسيسكو.

•• غير مسموح على الأطلاق بعمل نسخ من الفيلم. أى محاولة من عمل نسخة من الفيلم ـ فهى إلى جانب أنها مخالفة قانونية ـ فإنها تعرض جهاز الفيديو للتلف.

وعلى إبن الطاعة تحل البركة ، الكنيسة

ST ANTONIUS COPTIC ORTHODOX CHURCH
2500 HANSEN ROAD, HAYWARD, CA 94543
TEL: (510) 889-7035 FAX: (510)889-0218

إعلان عن فيلم تسجيلى لحياة البابا شنودة



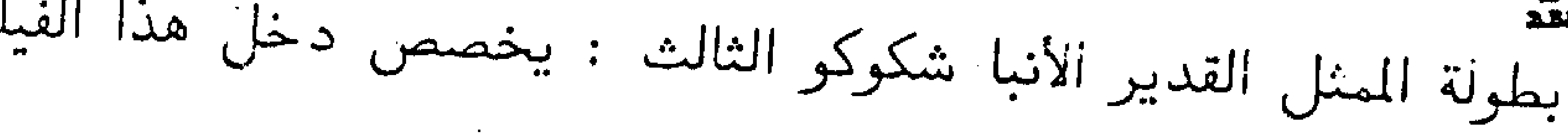


شركة أفلام الدراما والفجيعة تقدم لنا النجم الساطع في سماء الفن

والبطل المغوار في أحدث أفلامه :



" وصمة عار "



بطولة الممثل القدير الأنبا شكوكو الثالث : يخصص دخل هذا الفيلم



بالكامل للحساب السرى الخاص باسمه في بنوك سويسرا



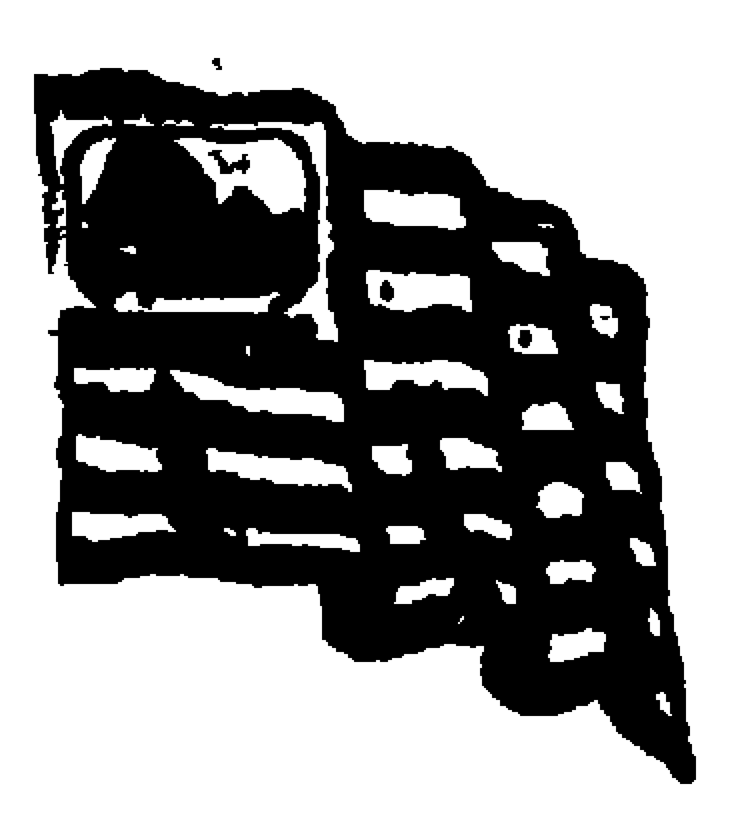


- أول فيلم تسجيلي لحياة قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث.
- قداسة البابا يتحدث عن ذكرياته ولقاءاته والأحداث التاريخية التى عاشها – مما يمثل التاريخ المعاصر للكنيسة القبطية والكنيسة العامة.
- مدة الفيلم (الجزء الأول) ساعتان.
- الفيلم ناطق باللغة العربية – بصوت قداسة البابا – وفيه ترجمة باللغة الأنجليزية.
- ثمن الفيلم ٢٠ دولارا وللجملة ١٨ دولارا بما فيه التغليف والشحن.
- يكتب الشيك بإسم كنيسة الأنبا أنطونيوس بسان فرانسيسكو.
- غير مسموح على الأطلاق بعمل نسخ من الفيلم. اى محاولة من عمل نسخة من الفيلم – فهى إلى جانب أنها مخالفة قانونية فإنها تعرض جهاز الفيديو للتلف.

وعلى إبن الطاعة تحل البركة ، الكنيسة

ST ANTONIUS COPTIC ORTHODOX CHURCH
2500 HANSEN ROAD, HAYWARD, CA 94543
TEL: (510) 889-7035 FAX: (510)889-0218

المنشور بعد تحريف الإعلان



الأتحاد القبطي الأمريكي

P.O.Box 16199
Jersey City, NJ 07306

العالم يصلي من أجل شهداء الأقباط يوم ٨ يوليو القادم

يوم ٨ يوليو ١٩٩٧ سيكون يوماً مشهوداً في التاريخ القبطي. ففي هذا اليوم سيصرخ الأقباط وكل العالم المسيحي واليهودي وأتباع الديانات السماوية إلى رب المجد مصلياً ومنادياً لأرواح الشهداء من المسيحيين الأقباط في مصر. فقد أفتدتنا دمائهم. كما فدى دم المسيح العالم كله من قبل

في يوم ٨ يوليو سيقف ٤٠٠٠ كنيسة أمريكية وجميع المنظمات اليهودية وبعض المسلمين الذين يقفون بجانب الحق والعدل والمؤمنون أن الله هو الحق وحده وليس غيره. فيوماً للظلم يأتي قريباً. فهيا صلوا من أجل أنفسكم ومن أجل الحق فدماء شهدائكم تصرخ إليكم بامَدّعي الصلاة والإيمان.

- إخوتنا. لقد تقرر يوم ٨ يوليو ١٩٩٧ أن يكون يوماً للصلاة لكل أصحاب الديانات السماوية. لقد قرر "تحالف الأديان السماوية من أجل حقوق الانسان المسيحي "[illegible] Alliance [illegible] Christian Human Rights" أن ينظم صلاة عامة لكل أصحاب الديانات السماوية (اليهود - [illegible]) من أجل شهداء الأقباط المسيحيين في مصر في الساعة ٣٠ر٤ مساء إلى الساعة ٣٠ر٦ مساء يوم الثلاثاء الموافق ٨ يوليو ١٩٩٧ على العنوان التالي:

59 St. & 2nd Ave.

بمدينة نيويورك سيتي وسوف يشارك في هذه الصلاة بعض أعضاء الكونجرس بالإضافة إلى عمدة المدينة وكبار المسئولين فيها. وسوف يتم تغطية هذا الحدث العالمي بحشد كبير من وكالات الأنباء العالمية والأمريكية والمحطات التليفزيونية.

من المعروف أن الاتحاد القبطي هو أحد الأعضاء الرئيسيين في هذا التحالف من أجل المسيحيين المضطهدين وهذا التحالف يضم ٤٠٠٠ كنيسة من الساحل الشمالي وجميع المنظمات اليهودية في نيويورك والعالم وكذلك جميع المسلمين غير العرب (النوبة - [illegible]) بالإضافة إلى مسيحيي لبنان [illegible] الأعداء [illegible] إخوة شهداء نرفت دمائهم لتروي شجرة الخلاص والحرية.







منشور باسم الاتحاد القبطي الأمريكي يتضح منه تعاون بعض الأقباط مع اليهود وإسرائيل ضد الحكومة المصرية.

ايــــن نحــن ... ؟!!

بعد أربعة سنوات من الكفاح المستمر والمتصل تمكن الأخ: القبطي الأمريكي في أن يصل بقضية الأقباط المسيحيين إلى الملعب العالمي ليشاهد العالم بعينيه ويسمع بأذنيه مأساة "السبي القبطي العظيم" الذي يحياه الأقباط في بلدهم وأرضهم مصر الآن . فبعد أن سالت دماء الشهداء وروت أرض مصر القبطية بدأ العالم يستيقظ على المأساة المروعة التي يحياها المسيحيون الآن . ففي الأسابيع الماضية وافق الكونجرس الأمريكي مبدئياً وذلك غير كافياً ولكنه مشجعاً حين وضع الحكومة العربية المتأسلمة في مصر في موضع المسئولية وحملهم مسئولية مايحدث من جرائم في حق الأقباط المسيحيين . فقد عقدت جلسات عديدة في الكونجرس لدراسة العقوبات التي سوف تفرض على هذه الحكومة العنصرية في القريب وذلك لتصحيح الأوضاع الخاطئة للشعب القبطي في مصر .

هكذا يتحرك العالم الآن بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل وكل دول العالم الحر لمناصرة القضية القبطية .

الجهد القبطي : الحاضر والمستقبل

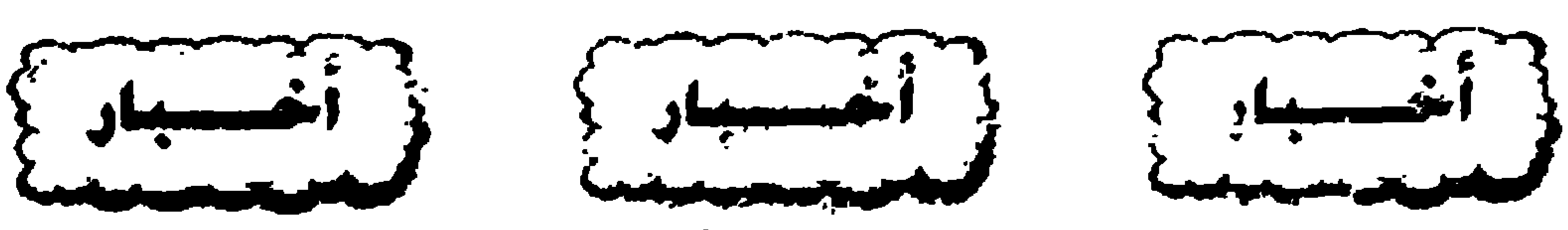
ان الجهود التي بذلت في خلال الأربع سنوات الماضية قد تمخضت أخيراً عن هذا التحرك العالمي ولكن لاينبغي أن نرتكن على هذا بل يجب مواصلة الكفاح وتكثيف الجهود على كل المستويات . فواجب الأقباط الأحرار الآن أن لايستمعوا إلى عدوهم الرئيسي ورأس الأفعى في الدواكل وادعاء أن الصلاة بحرارة هي كل مايجب فعله . فالأفضل كما قال المسيح ان الصلاة بدون أعمال لا جدوى منها وليس كل من يقول يارب .. يارب يدخل ملكوت السموات .

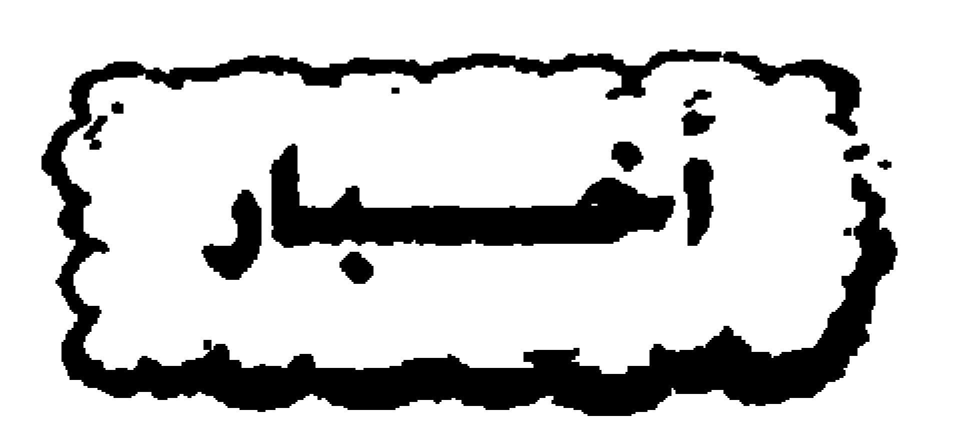
اننا نعلم ان جزء من مشكلة الشعب القبطي هي الفهم الخاطئ للدين المسيحي الذي تم تفسيره بطريقة متأسلمة ومعارضة الوجود القبطية التي تجاهر بخوفها وتدافع عنه بأن كل ما يجب فعله هو الصلاة والصلاة بحرارة . وها هو قد جاءكم يوم الصلاة . والصلاة بحرارة والذي سيكون موعده يوم ٨ يوليو ١٩٩٧ فهلموا اصرخوا وأطلبوا الخلاص وسوف يصرخ معكم أحباء المسيح في العالم أجمع فيالها من فرصة عظيمة ينتظرها شهداء المسيح حتى يتشفعوا إليكم . أليس هذا هو الايمان القبطي المسيحي ...؟!!

ومع ذلك نعلم أنكم سوف تبحثون عن أسباب أخرى لتضليل الناس "... وأضل مصر وجوه اسباطها" (اشعياء ١٣:١٩)ونعلم أيضاً أنكم تركعون للبعل وتصلون من أجله لأنكم هكذا تحاربون المسيح وكنيسته وشهداؤه .. "إن رؤساء صوعن أغبياء حكماء مشيري فرعون مشورتهم بهيمية" (اشعياء ١١:١٩) فهؤلاء الأقباط المتأسلمين هم حلفاء الشيطان وزبانيته لأستعباد الشعب القبطي بحجة أن واجب المسيحي هو الصلاة فقط وبدون أعمال . ولكنهم يعلمون أنهم قد مزقوا مصر وكنيستها وشعبها المسيحي "مزج الرب في وسطها روح غي فأضلوا مصر في كل عملها كترنح السكران في قيئه" (اشعياء ١٠ : ١٤) فسوف يفاجئكم يوم للصلاة وأنتم لاتصلون فيه فترتعدوا وترتجفوا أيها الثعابين المتأسلمة .

أما الخائفون من ضعاف الايمان والذين يدعون أن "الصلاة بحرارة" هي كل شئ فقد جاءتهم الفرصة ليظهروا حرارتهم أمام العالم أجمع وكل أديانه السماوية .

أما محبي المسيح والكنيسة الحقيقيون فهم بالفعل جنود المسيح الذين سيصرخون طالبين الخلاص والحرية من أيدي مستعبديهم وسجانيهم فلا تخذلوا الهكم وشعبكم المضطهد الذي ينظر اليكم كسفراء له في دول العالم الحر . اثبتوا لأنفسكم أنكم تحبون المسيح بغض النظر عن الخلافات الشخصية والمادية . فهذا سيكون يوماً لمشاهدة الرب وشهدائه أحباءه .. فهلموا وأحضروا آخرين للرب معكم في يوم الصلاة الثلاثاء الموافق ٨ يوليو ١٩٩٧





- تم تشكيل تحالف مسيحي يهودي إسلامي لمناصرة الأقباط المسيحيين في مصر وقد سمي هذا التحالف "حلف الأديان السماوية لمناصرة حقوق الانسان المسيحي" وقد تم اجتماع التحالف لأول مرة في مبنى الكنائس العالمية بنيويورك يوم الثلاثاء ١٧/ ٦/ ١٩٩٧ . وقد ناقش المجلس الحالة القبطية في مصر واتخذ بعض الاجراءات لعرضها على أعضاء الكونجرس لإتخاذ اللازم بشأن هذه القضية .

- المتحدث بإسم بلدية نيويورك سيقدم مشروعاً يطالب بمقاطعة اقتصادية لأي نوع من أنواع النشاط التجاري مع كل الدول التي تمارس الاضطهاد ضد المسيحيين في دولهم ومن بين هذه الدول بالطبع مصر فهي على قمة قائمة الدول التي تضطهد الانسان المسيحي القبطي فيها .

- بعد اتصال من الرئيس حسني مبارك قرر السناتور سام براون باك تأجيل جلسة استماع ومناقشة لأوضاع الأقباط المضطهدين في مصر .. ولهذا تقدم الاتحاد القبطي الأمريكي بمذكرة احتجاج على هذا التصرف المخجل الذي اتخذه السناتور .

- أكبر اذاعتين مسيحيتين في الولايات المتحدة اذاعت أحاديث لوفد الاتحاد القبطي لتوعية وشرح القضية القبطية للشعب الأمريكي وقد تم بث الحديث على الهواء مباشرة يوم الأربعاء الماضي على اذاعتي JWDJ 750, WMCA 970 . وسوف يتم طباعة الحديث لتوزيعه على الشعب القبطي

- عقد السناتور سام براون باك جلسة استماع حضرها وفود من مسيحيي لبنان والسودان ومصر وقد شارك في الجلسة شخصيات مسيحية عالمية منهم وليم بنيين . مايكل هوروتيز . القس كيث رادريك وذلك يوم ١٩٩٧/٦/١٠ . المعروف أن بعض زعماء الأقباط القدامى يحبذون عدم حضور الأقباط لهذه الجلسة لأسباب ليست خافية على أحد .

- قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بتعيين مستشار خاص له لشئون اضطهاد المسيحيين على مستوى العالم .

- مايور جولياني يدعم التحالف من أجل حقوق الانسان المسيحي ووعد بحضور يوم الصلاة الخاصة على أرواح شهداء الأقباط في مصر يوم ١٩٩٧/٧/٨ على العنوان 59 St. & 2nd Ave. .

- تم استضافة وفد من الاتحاد القبطي يوم الأحد ١٩٩٧/٦/٨ في اذاعة 1370 AM WCOA والتي بثت على معظم ولايات الجنوب الأمريكي لمدة ساعة كاملة لشرح أبعاد القضية القبطية وحالته الراهنة للأقباط في مصر وتعرضهم للمذابح والأضطهاد

- نظم الاتحاد القبطي الأمريكي اجتماعاً يوم الأحد الماضي ١٩٩٧/٦/٢٢ . بالمكتبة العامة لجيرسي سيتي وتم القاء محاضرة عن التاريخ القبطي والوضع الراهن للأقباط وسوف يقوم الاتحاد بتنظيم هذه الاجتماعات مرة كل شهر والدعوة عامة لجميع الأقباط .

- السيناتور سبكتر يتقدم بقانون تحت اسم "التحرر من الاضطهاد الديني" وذكر ان السيناتور اليهودي اظهر تعاون اليهود والمسيحيين لمناصرة قضايا المسيحيين المضطهدين وأولهم الأقباط في مصر حيث من المعروف ان وضعهم هو الأخطر من نوعه وهذا القانون يحظى بدعم كل من سيناتور ليبرمان - راباي ياكيل اكستاين - ومايكل هوروتيز .

Dr Selim Naguib
5521 Cavendish Blvd
Montreal QC Canada
H4V 2R9

ASSOCIATION COPTE CANADIENNE
CANADIAN COPTIC ASSOCIATION
C.P. - P.O.BOX 444, PLACE D'ARMES
MONTREAL, QUE. H2Y 3H3
CANADA
FAX: (514) 485-1533

منتريال كندا في ٢٩ فبراير ١٩٩٦

السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر

تحية طيبة وبعد - نهنئكم بعيد الفطر المبارك أعاده الله علي شعب مصر الطيب باليمن والرخاء - سلمت لشعب مصر وسلمت مصر لرئيسها وشعبها .

سيدي - بالرغم من عمليات الأمن المكثفة ضد عصابات الجماعات الاسلامية ما زال المجرمون الخونة الجبناء ينفذون مخططاتهم الارهابية ضد أبناء مصر الشرفاء سواء كانوا من رجال الأمن أو المدنيين مسلمين وأقباط مسالمين . تحت ستار الدين أهانوا دين السماحة بانتمائهم لاله شرير يحرضهم علي القتل والنهب والخطف والاغتصاب ألا وهو الشيطان بعينه .

في الأيام القليلة الماضية قتلوا عشرات من الأقباط الأبرياء منهم ٢١ قتيل في أسيوط والبداري فقط . في نفس الوقت سقط ضحايا في اسرائيل وأرسلت سيادتك برقية تعزية لعائلات الضحايا في اسرائيل ولكنك لم تقل كلمة تخفف من حزن العائلات المنكوبة في مصر .

كل يوم تأتينا الأخبار عن حصاد جرائم هؤلاء الأوغاد . والمأساة التي تتكرر كل يوم عندما تفقد العائلة الزوج والأب مورد رزقها الوحيد وتقع الأرامل والأيتام فريسة للفقر والتشريد والظلم .

لقد أعلنت يا سيادة الرئيس في خطابات عديدة أنك لا تفرق بين مسلم ومسيحي وأنت تعلم جيدا أن الشعب القبطي يعاني من مرارة التفرقة والتعصب الأعمي في كل القطاعات العامة والخاصة ، في الدوائر الحكومية والسياسية واكتفيت يا سيدي الرئيس بما قلته في الخطابات وبقيت الأحوال علي ما هي بدون تغيير أو تقدم .

علي سبيل المثال ، أنت تعلم يا سيادة الرئيس أن وزارة الأوقاف الاسلامية التي استقت تعاليمها من الأزهر الشريف ، اغتصبت الأوقاف القبطية ضاربة بعرض الحائط الأحكام القضائية التي صدرت لمصلحة الكنيسة القبطية المالكة الشرعية لهذه الأوقاف . هذا الجور الصارخ كان يتطلب تدخل سيادتك لتصحح الأوضاع احتراما لكلمة القضاء العادل وارساء للحق .

يتسم عهد سيادتك بكفالة الحريات وارساء الكثير من المبادئ الديمقراطية فيما عدا ما يختص بالتمثيل السياسي للشعب القبطي في الدوائر الانتخابية ومجلس الشعب . تصور يا سيادة الرئيس أن ١٠ ملايين قبطي يكنون لك الحب ويصلون من أجل سلامة مصر ليس لهم من يمثلهم في مجلس الشعب . هنا انهارت أسوار الديمقراطية . لن تصحح هذه الأوضاع حتي تتدخل سيادتك وتعلن رأيك صراحة لترفع رأس مصر عاليا وحينئذ نؤمن أن الشعب بكل فئاته نسيج واحد .

وماذا تقول يا سيادة الرئيس عن فضيحة الخط الهمايوني ، مهزلة التخلف الذي ما زالت مصر تتمرغ فيها بينما تتقدم دول العالم بخطي واسعة في كل مجال . هل تمثل الكنائس خطرا علي سيادة مصر حتي أن حكام مصر يحتمون بالخط الهمايوني درءا لهذا الخطر هذه الكنائس التي تدعو للمحبة حتي للأعداء وتدعو لكم يا سيادة الرئيس . لماذا لم تتدخل يا سيادة الرئيس وتلغي هذا الخط البغيض بجرة قلم لعلك تدخل الفرحة الي قلب كل قبطي .

اسمح لي يا سيدي الرئيس أن أهمس في أذنيك بسر حقيقي وهو أنك مديون للشعب القبطي بسلامتك من كل سوء وذلك بسبب محبتهم لك وصلواتهم من أجلك . صدق أو لا تصدق . الله قادر أن يلمس قلبك لتميز بين أحبائك وأعدائك . الله أقامك رئيسا لشعب مصر مسلمين وأقباط وواجبك المقدس أن تتأكد من أنهم جميعا متساوون في الحقوق والواجبات، لا فضل لواحد علي الآخر . هذه مسئوليتك أمام الله والعالم أجمع . الله يسدد خطاك ويحافظ علي مصر ويبعد عنها كل مجرم أثيم . والسلام .

[signature]

رسالة من سليم نجيب رئيس الهيئة القبطية بكندا إلى الرئيس مبارك ..

رسالة مفتوحة إلى الرئيس كلينتون والكونجرس الأمريكى

أوقفوا تدمير المسيحيين المصريين

هل دم المصريين المسيحيين أرخص من دم المسلمين فى البوسنة ؟

الرئيس بيل كلينتون وأعضاء الكونجرس :

يشن الأصوليون المسلمون والمسئولون المصريون حملة كراهية متقنة التوزيع لاضطهاد وإرهاب ١٢ مليون مسيحى (قبطى) خلال شهر فبراير اغتيل ٢٦ قبطيا فى صعيد مصر .

الجماعات المسلحة الإسلامية تدمر وتحرق الكنائس والمنازل دون عقاب ولا يسمح لأقباط ببناء كنائس جديدة أو إصلاح القديمة منها. فى فبراير دمر المسلمون ٤١ منزلا قبطيا وكل محلات وأعمال الأقباط فى قرية بالقرب من مدينة الإبراهيمية فى محافظة الشرقية فى دلتا النيل، مما أدى لجرح العديد من الأقباط وتركوا المئات منهم مشردين ولم تتخذ الحكومة المصرية أى خطوات نحو إعادة بناء هذه المنازل .

طبقاً للتقرير الموسمى لمنظمة حقوق الإنسان التى مقرها لندن وصحيفة « الأوبزرفر » البريطانية، فإن الفتيات المسيحيات يختطفن بانتظام ويغتصبن على يد المسلمين الأصوليين ، بالتعاون مع مسئولى الأمن المصريين ، فى كل حالة تستدعى قوات الأمن آباءوأمهات الفتيات المختطفات إلى أقسام الشرطة حيث يتعرضون للتهديد والتعذيب ثم يؤمر الآباء بالتوقيع على أوراق بالتخلى عن بناتهن للمختطفين البنات المختطفات تحت سن ١٦ سنة يبقين فى أقسام الشرطة ، ثم يسلمن للأصوليين المسلمين لاستخدامهن كخليلات أو عاهرات .

وتواصل الحكومة المصرية الاستيلاء على أراضى أوقاف الكنيسة القبطية وترفض إعادتها إلى الكنيسة القبطية ، حتى بعد إعلان قرارات المحكمة بأن هذا الاستيلاء غير قانونى .

ويرفض تعيين المسيحيين فى المصالح الحكومية والشركات التى تسيطر عليها الحكومة ، ولا يحصلون على وظائف فى الحكومة إلا إذا اعتنقوا الإسلام .

الرئيس مبارك يقدم كصانع سلام حتى لو كانت أيادى المسئولين الحكوميين ملطخة بدماء الأقباط ويجب أن يتم تزكيره أن السلام والعدالة يبدآن فى البيت (الوطن) .

الرئيس كلينتون وأعضاء الكونجرس: بينما أنتم تدينون الأعمال الوحشية ضد المسلمين فى البوسنة، عليكم ألا تسكتوا على الأعمال الوحشية التى يرتكبها المسلمون ضد الأقباط المصريين ، انتهاكات حقوق الإنسان التى ترعاها الدولة ، هل دم المصريين المسيحيين أرخص من دم المسلمين فى البوسنة ؟

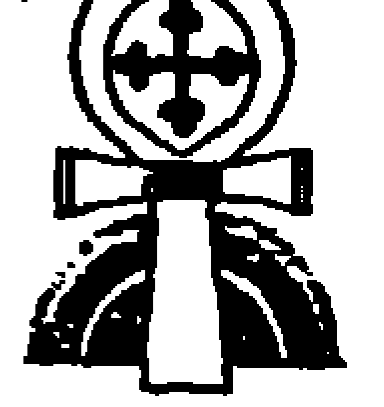
نحن جمعيات الأقباط ، نناشدكم أنتم والكونجرس لحث الحكومة المصرية على إعادة مراعاة حقوق الإنسان القبطى فى مصر.

الجمعيات القبطية الأمريكية ، والاسترالية والكندية والأوربية .

صندوق بريد ٩١١٩ مدينة جيرسى ،NJ ٧٣٠٤

«ترجمة حرفية لإحدى رسائل الجمعية القبطية إلى الرئيس الأمريكى والكونجرس .»

THE AMERICAN COPTIC ASSOCIATION
CHRISTIANS OF EGYPT
P.O. Box 9119 G.L.S.
Jersey City, N.J. 07304



THE COPTIC CULTURAL CENTER
582 Bergen Avenue
Jersey City, N.J. 07304
Tel.: (201) 451-0972

PRESS RELEASE

For More Information contact: Date: October 26, 1994

Mr. Samuel Fahed (Australia)	(612) 626-8284
Dr. Shawky F. Karas (USA)	(203) 248-4371
Dr. Selim Naguib (Canada)	(514) 485-4550

"THE TRAGEDY OF KOSIYA," EGYPT

The Murder of the Christians in the City of Kosiya and its Surrounding Villages, and Seizing of Their Properties by the Islamic Criminals with Impunity and Indifference of the Security Forces

Mr. Antoine Sedham wrote an article with the above title in "Watani" the Coptic weekly newspaper, October 16, 1994. Mr. Sedham described the terror under which the Copts have been living in the City of Kosiya and its surrounding villages, in the province of Assyut, by some Islamic criminals who are known to the Egyptian security forces wo do nothing to protect the Christian Egyptians (Copts) or apprehend the criminals. They take by force the women's jewelry and the Copts' livestock and collect taxes from them, Anyone who resists them is murdered in cold blood in view of the onlooking security forces. The following are examples:

(1) On March 2, 1994 the Islamic criminals murdered Said Aziz in front of his mother because his father was absent and could not pay the taxes imposed by the criminals in the village of Bebla. The Islamic criminals who were known to the security forces were not apprehended and left free to terrorize the Copts;

(2) In the village "Rizket El-Daier," the Copts are terrorized by members of a family who are known to the police. The criminals attack Coptic houses and take by force the Copts' livestock and harvest with impunity;

(3) The criminals are controlling all the villages in the province of Assyut, plundering Coptic houses, and murdering those who oppose them. In the village of Mair on October 5, 1994 the criminals attacked the house of a wealthy Copt, Sami Mikhail, and they murdered his two sons Ageeb and Sami when they intercepted them. The same criminals previously murdered their father:

(4) In the village of Mair, on October 4, 1994, the Muslim criminals attacked a Coptic house and murdered Ameer Sami, fifteen days after his weeding as well as his brother in front of their two wives and the latter's seven children. Then the criminal took all their possessions from them, jewelry and cash, and escaped. The father of the two brothers, Sami Yacoub Mikhail, was murdered by an Islamic group in 1987; and

(5) In the same village, Mair, Adel Bouchra, a deacon was murdered in March 1993. And on March 8, 1994, another deacon was murdered.

The Coptic associations denounce the inaction of the Egyptian security forces in apprehending the criminals, and request the United Nations to take steps to protect the Copts in Egypt. Also they request the political and religious leaders and freedom-loving individuals and organizations to denounce the inaction of the Egyptian government to protect its Coptic population.

رسالة أخرى من أقباط المهجر يتحدثون فيها عن بعض الأحداث التى جرت
فى مصر بمبالغة كبيرة ويحرضون على اتخاذ موقف من الحكومة المصرية

بيان المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس
بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٨١.

عقد المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس اجتماعاً خاصاً بحضور اللجنة البابوية التى شكلت بقرار من السيد رئيس الجمهورية فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى الخامس من شهر سبتمبر ١٩٨١ وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء الشعبى والذى تم فى العاشر منه بالموافقة على القرارات التى تضمنها بيان السيد رئيس الجمهورية .

يعلن المجلس أن أحداث الزاوية الحمراء أكدت أن هناك أيدى خفية تدبر وتخطط للإساءة إلى وطننا العزيز الذى هو مضرب الأمثال فى الاستقرار ووصف بحق أنه جزيرة الأمن والأمان . والمجلس الملى العام يحمد الله لأنه وهب مصر قائداً وزعيماً ثاقب البصيرة قادراً على استشعار الأخطار قبل وقوعها فيتخذ فى الوقت المناسب الإجراء المناسب قبلها لدرء الخطر عنه ... والمجلس يقدر تماماً أن السيد الرئيس أخذ قراراته الخاصة بحماية الوحدة الوطنية بعد تفكير طويل وترو وبعد أن ظهرت ظواهر خطيرة رأى معها السيد الرئيس بحكمته المعهودة أنها لو تركت دون حسم، فإنها ستؤدى حتماً إلى عواقب وخيمة ، وحينئذ أصدر كبير العائلة المصرية قراراته التاريخية الشجاعة التى تهدف أولاً وأخيراً لحماية الوحدة الوطنية ، لأنه يعلم ويشارك فى إدراكه أن تلك الوحدة كانت دائماً وستظل بإذن الله الدرع الواقى للوطن من الخطر والصخرة الصلبة التى تتحطم عليها أحقاد الحاقدين وأطماع الطامعين.

وقد أصدر المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس القرارات التالية بالإجماع :

١ - التأييد الكامل لجميع القرارات الخاصة بحماية الوحدة الوطنية التى أصدرها السيد الرئيس فى بيانه التاريخى فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى الخامس من شهر سبتمبر الحالى ... والمجلس يعتبر تلك القرارات نقطة تحول هامة فى تاريخ مصر ويشارك الرأى القائل بأنها ثورة جديدة لأنها تعنى انبلاج نور فجر جديد أمل فى حياة كريمة، ثورة أعادت لمصر أمجادها الوطنية ووحدت بقوة بين أبنائها وأعادت الثقة والاطمئنان إلى قلوبهم جميعاً .

٢ -الإشادة بمعنى الاستفتاء ونتيجته الباهرة والمظهر الوطنى الرائع الذى وقفه الشعب المصرى فى ذلك اليوم التاريخى المشهود حيث ظهر التضامن الكامل بين المسلمين والمسيحيين ، رجال الدين والدنيا .

٣- تأكيد الثقة التامة فى اللجنة البابوية نظراً لتاريخ أعضائها الطويل والمشهود فى خدمة الوطن والكنيسة كما يؤكد المجلس الملى العام أنه سيتعاون مع هذه اللجنة البابوية بكل إخلاص لتمكينها من تأدية واجباتها واختصاصاتها الشاملة بكل توفيق ونجاح بإذن الله .

٤ - تأييد جميع القرارات التى أصدرها المجمع المقدس للأقباط الأرثوذكس بجلسته التى عقدت بتاريخ ٢٢ سبتمبر الحالى .

٥- الموافقة التامة على كافة التوصيات التي صدرت عن ء جلسي الشعب والشورى في تقريرهما عن بيان السيد الرئيس فى الاجتماع المشترك لـ مجلسين في الخامس من شهر سبتمبر الحالى مع البدء في تنفيذ تلك التوصيات التي تقع ضمن اختصاصات المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس .

٦- توجيه الشكر العميق والعرفان بالجميل للسيد الرئيس على إلغائه اصطلاح « عنصرى الأمة مسلمين ومسيحيين » وهو الاصطلاح الذى كان سائدا حتى الخامس من هذا الشهر وقراره بأنه اعتباراً من هذا التاريخ لا يوجد في مصر سوى « عنصر واحد وأمة واحدة » لأن هذا القرار من كبير العائلة المصرية فيه تأكيد لوحدة الأمة المصرية ، فهى واحدة في الثقة المتبادلة بين المواطنين وهى واحدة فى العمل المشترك لرفعة الوطن وإسعاد الشعب .

وبناء عليه فإن المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس يؤيد بقوة ما جاء فى حديث السيد الرئيس إلى الشعب المصرى من خلاله الإذاعة والتليفزيون فى الرابع من شهر سبتمبر الحالى .

« الأفراد زائلون ، كلنا زائلون ، ولكن مصر باقية »

« مصر الأمن والأمان ، مصر الحب والسماحة والإيمان » .

« مصر التوحيد والوحدة ، مصر المسلمون والأقباط » .

« مصر الشعب الواحد والعنصر الواحد » .

« عاشت مصر بكل أبنائها لكل أبنائها » .

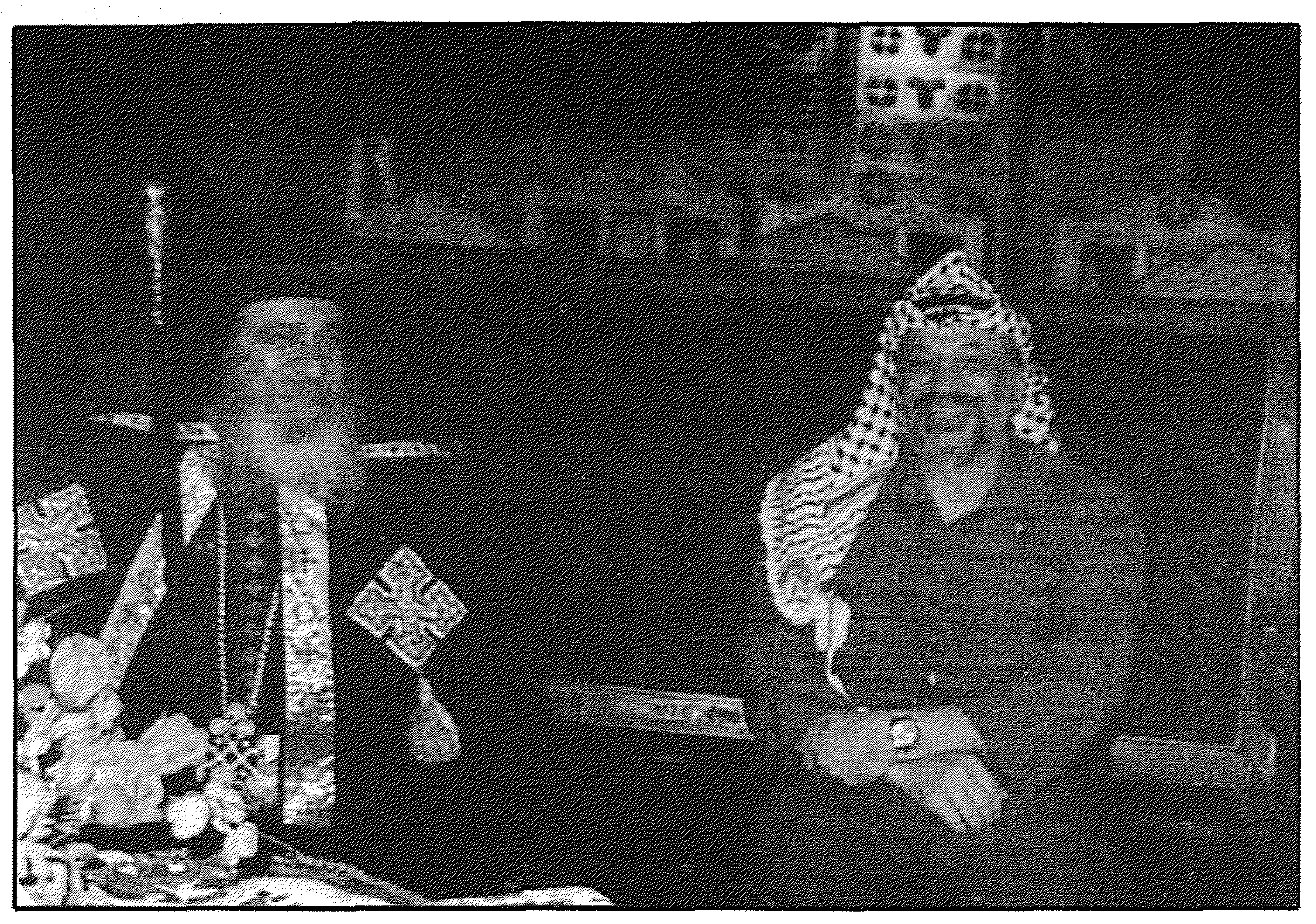
بيان المجلس الملى الذى أيد فيه قرار السادات بالتحفظ على البابا شنودة



البابا شنودة داخل دير الأنبا بشوى عقب إنتخابه بطريركا وتظهر فى الصورة الحياة البدائية

البابا شنودة مع الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر وسفير مصر الأسبق فى أمريكا أشرف غربال
. . فى أول زيارة لبابا مصرى لأمريكا . . ولقاء البابا وكارتر كان له تفسيرات سياسية متعددة .

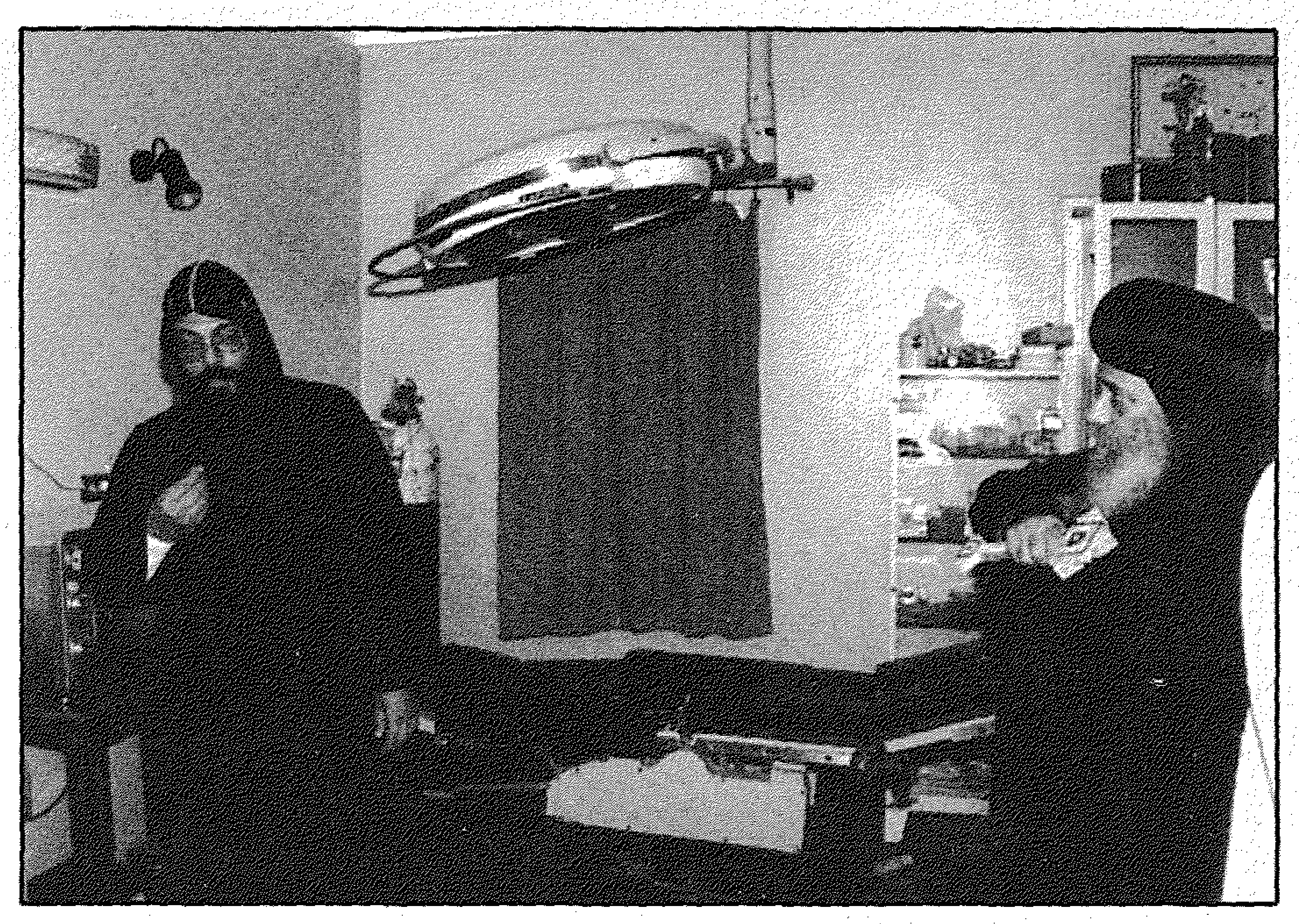
مجموعة من أقباط المهجر يستقبلون البابا شنودة بالتصفق خلال زياراته الأولى للخارج . .



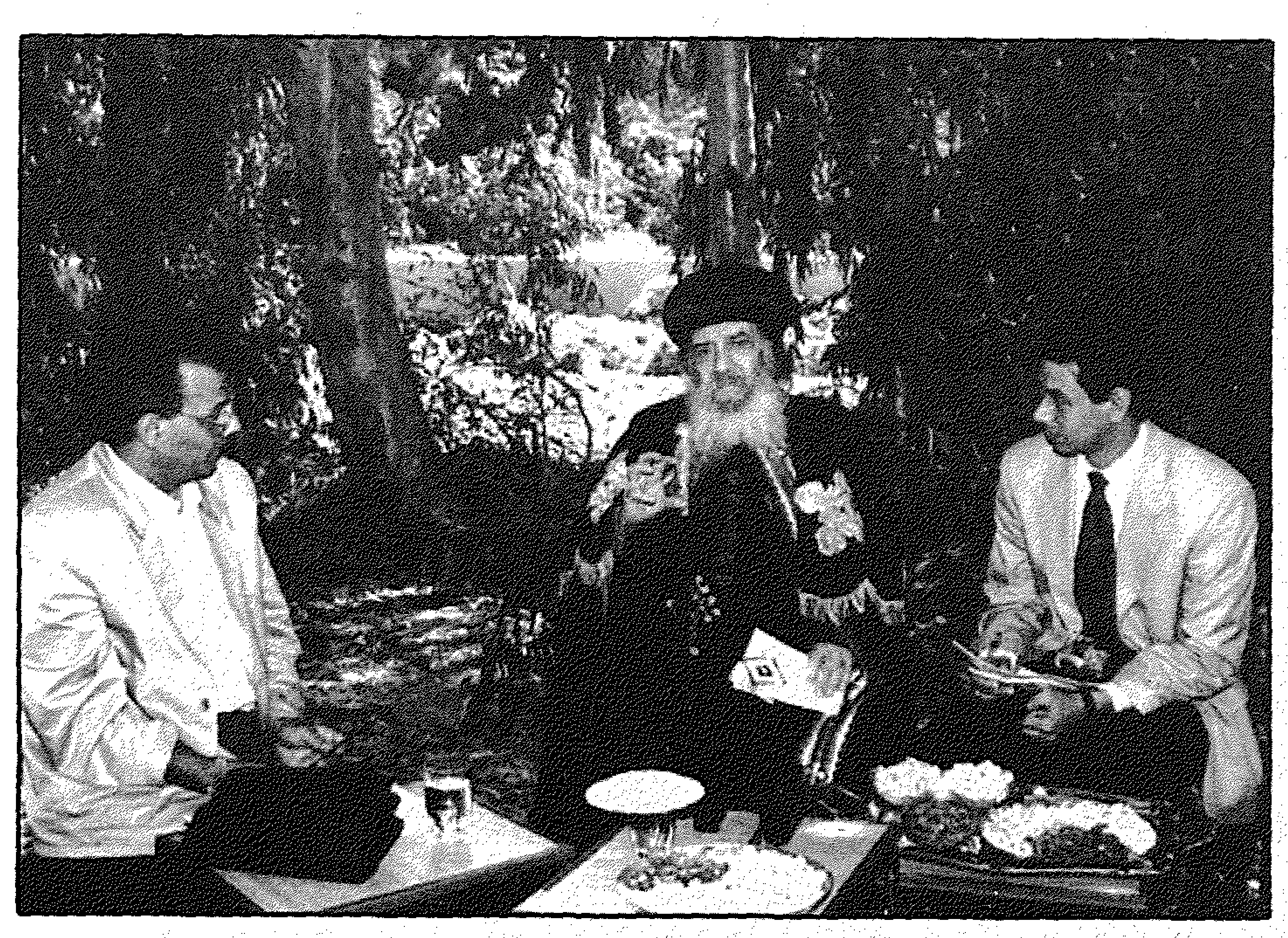
الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات مع البابا شنودة أو الراهب الثائر
كما وصفته مجلة ثورة فلسطين



الراهب اغاثون يشرح لوزير الثقافة فاروق حسنى وعبد الحليم نور الدين رئيس هيئة الآثار السابق، الترميمات التى أجريت بكنيسة «أبو سفين» بمصر القديمة وهى الترميمات التى تسببت فى الأزمة مع البابا شنودة



البابا داخل العيادة الطبية بدير الأنبا بشوى ويظهر فى الصورة مدى التطور الذى طرأ على الأديرة
بعد مرور أكثر من ربع قرن على تولى البابا لكرسى البطريركية



الكاتب الصحفى عادل حمودة وأسامة سلامة مع البابا شنودة أثناء إجراء حوار معه داخل دير الأنبا
بشوى بمناسبة الاحتفال الفضى لاعتلاء البابا شنودة كرسى البابوية

المحتوى



7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

مصير الأقباط في مصر

هل يمكن أن يختفي المسيحيون من مصر ؟ هل يمكن ان يصبح هذا الوطن بلداً للمسلمين فقط ؟ وهل يمكن أن يحدث صراع يؤدي إلى عودة مصر بلداً للأقباط فقط ؟ قد تبدو هذه الأسئلة غير واقعية، ولكنها موجودة بين بعض الناس وتروج لها جماعات مختلفة تكرس بها الطائفية وتحاول أن تحفر أكثر في اتجاه إنقسام الوطن.

وهذا الكتاب لم يخجل من أن يطرح هذه الأسئلة، ليس لأنه يؤمن بها، ولكن لأنه أراد أن يحلل بوضوح أوضاع الأقباط فى مصر من كل جوانبها.

وفي تحليله قام أسامة سلامه، وهو كاتب صحفي مرموق ومعروف بتخصصه في هذا المجال بدعم هذا الكتاب بوثائق لم تنشر وأسرار لا يعرفها أحد ونقل آراء ووجهات نظر كل الأطراف دون أن يتجاهل جانبا واحدا منها ..

بداية من قصص التنصير إلى الأحاديث التي يتم تداولها عن فرض الجزية على بعض الأقباط في مصر الآن وهدف هذا الكتاب الموسوعي غير المسبوق ثلاثي. فهو أولا: يتنبأ بمصير الأقباط في مصر. وهو ثانيا: يحدد اسم وصفة البابا القادم في الكنيسة المصرية وكيفية اختياره وتأثير هذا على مصير الكنيسة التي تقف في مفترق طرق.

والكتاب ثالثا: يتعرض لمشاكل الكنيسة كلها بداية من الأموال السرية والمعارضة المضطهدة وحتى العلاقة الغامضة مع الحكومة وأقباط المهجر.

دار الخيال - القاهرة - لندن